إريك أولن رايت

مداخل إلى
التحليل الطبقي

ترجمة
خالد عبد الفتاح عبد الله
أستاذ مساعد علم الاجتماع، آداب حلوان



مكتبة الأنجلو المصرية

مداخل إلى التحليل الطبقي

تحرير

إريك أولن رايت

ترجمة

خالد عبد الفتاح عبد الله

العنوان الأصلي للكتاب

Approaches to Class Analysis

Cambridge university press, 2005

الإهداء

إلى ذكرى

آيج سورنسن

Aage Sørensen

(١٩٤١–٢٠٠١)

الفهرس

قائمة المشاركون في الكتاب

- إريك أولن رايت Erik Olin Wright، أستاذ متميز بجامعة ويسكونسن-ماديسون.
- ريتشارد برين Richard Breen، زميل معتمد في علم الاجتماع في كلية نوفيلد، جامعة أوكسفورد.
- دافيد جروسكى David Grusky، أستاذ علم الاجتماع بجامعة ستانفورد.
- جان باكولسكى Jan Pakulski، أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعة تاسمانيا.
- آيج سورنسن Aage Sorensen، كان أستاذا لعلم الاجتماع بجامعة هارفارد.
- إليوت وانينجر Elliott Weininger، أستاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة ولاية نيويورك-بروكبورت.

مقدمة

إريك أولن رايت

في شهر مارس ٢٠٠١، وفي برنامج "اليوم" "Today" الذي يذاع على محطة الإذاعة رقم ٤ ((أو: راديو ٤)) التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية، بي بي سي، قدم تقرير يناقش مخططا يجري استخدامه في التعداد السكاني البريطاني ويقسم المجتمع إلى سبع طبقات. دعي المستمعون إلى موقع بي بي سي على الشبكة للتعرف على الطبقة التي يوجدون بها. في بحر أيام قليلة كان على هذا الموقع أكثر من خمسين ألف مشارك، وهو رقم قياسي في هذا المجال. فالطبقة الاجتماعية لا تزال قضية بارزة، على الأقل عند المجموعة السكانية البريطانية التي تستمع لنشرات الأخبار الصباحية التي تذيعها بي بي سي.

في محطة الإذاعة المذكورة، أجريت مقابلات مع عدد من الناس، أجاب أحد مفتشي الشرطة على ما أخبر به من أنه مصنف بوصفه من أفراد الطبقة الأولى جنباً إلى جنب الأطباء، والمحامين، وكبار المديرين التنفيذيين للشركات، أجاب قائلاً: "هل يعني ذلك أنه يتعين على أن أرتدي ما يرتديه لاعب التنس من قميص أبيض وسروال أبيض عندما أنزل لحديقة داري للعمل بها؟ ... أنا لا أرى نفسي اجتماعياً أو اقتصادياً داخل نفس هذه الطبقة كما يرون أنفسهم". في برنامج لاحق من برامج "الدردشة على الهواء" مع البروفسور ديفيد روز David Rose بجامعة إسكس Essex، وهو المصمم الرئيسي للفئات الطبقية في التعداد الجديد للسكان، اتصل أفراد كثيرون بالبرنامج يشكون من هذا المخطط وما يلتزم به من قواعد (في تصنيف الطبقات). فقد اعترض أحد سائقي الشاحنات من وجوده في الطبقة رقم ٧ على أساس أن وظيفته تتضمن مهارات عالية، كما أن عليه أن يستخدم التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والحواسب الآلية في عمله. شرح البروفسور دافيد روز رأيه بأن المقصود من هذا التصنيف الطبقي هو إدراك الفروق

الموجودة في طبيعة عقود التوظف وظروف العمل، وليس إدراك مستوى المهارات المطلوبة لأداء الأعمال، كما بين أن سائقي الشاحنات يعانون من ظروف عمل غير آمنة تماماً. سأل شخص آخر قائلاً: "كيف يمكنك أن تشعر بالتضامن والوعي عندما تكون من الطبقة رقم "خمسة" أو رقم "سبعة"؟ هل تتصور أن المانيفستو الشيوعي كتبته جامعة إسكس؟ وهل تاريخ سائر المجتمعات التي لا تزال موجودة للآن هو تاريخ حروب صغيرة داخلية بين جماعات الطبقة رقم ١ ورقم ٢ وجماعات الطبقات من رقم ٣ إلى رقم ٧؟ أفلا تقوم نفس الجماعة بهذه الحروب الآن؟

تكشف هذه التعليقات التي أدلى بها المستمعون وأذاعتها بي بي سي عن حالة الالتباس العام لمصطلح "الطبقة" في التصور الشعبي. إذ يرى بعض الناس أن هذا المصطلح يشير ضمناً إلى أسلوب الحياة، والأذواق "أي الميول الشخصية"، وإلى ارتداء ملابس لاعب التنس البيضاء عند العمل في حديقة المنزل. ويرى آخرون أن هذا المصطلح يتعلق أساساً بالمكانة الاجتماعية، والتقدير والاحترام: أي أن إعادة تصنيف الفرد بوضعه في رتبة "دنيا" داخل الهرم الطبقي ينظر إليه باعتباره حطاً من شأنه. ويرى بعض المفكرين أن الطبقات فئات اجتماعية منهمكة في أشكال جمعية للصراع، مشكلة بذلك مصير المجتمع. يطالب السياسيون "بتخفيضات على الضرائب المفروضة على الطبقة الوسطى"، وهم لا يقصدون من ذلك إلا "توفير استقطاعات ضرائبية من أجل الأفراد الموجودين في النطاق الأوسط من نطاقات توزيع الدخول. كما أن كثيراً من الأفراد، كالبروفسور ديفيد روز مثلاً، ينظرون إلى الطبقة باعتبار أنها تميز المحددات الأساسية للتطلعات الاقتصادية للفرد.

هذه الالتباسات الموجودة في الاستخدامات الشائعة لمصطلح الطبقة، موجودة أيضاً في المناقشات الأكثر أكاديمية لموضوع الطبقة الاجتماعية. فكلمة الطبقة تستخدم داخل نطاق واسع من السياقات الوصفية والسياسات التفسيرية في علم الاجتماع، بمثل ما تستخدم تماماً، داخل الخطاب الجماهيري، كما أن من المعهود أن يحتاج الناس، ويحتاج علماء الاجتماع، إلى "مفاهيم" مختلفة" لمصطلح الطبقة، بناءً على السياق الذي يستخدمون فيه

هذا المصطلح. إذا أدخلنا في الاعتبار هذا الاختلاف والتنوع في الأعمال الوصفية والأعمال التفسيرية التي تظهر فيها كلمة الطبقة، فمن اليسير إدراك السبب الذي يجعل المعارك الفكرية التي تدور حول قضية الطبقة الاجتماعية مسببة للحيرة والارتباك في أحيان كثيرة. ولا ريب أنه توجد في بعض الأحيان معركة فكرية واقعية: وفيها يختلف أطراف المعركة حول الأفكار البديلة "أي: غير التقليدية" المتعلقة بالمفاهيم الضرورية المطلوبة للإجابة على نفس السؤال. ومع ذلك، يحدث في أحيان أخرى أن تقتصر المعركة الفكرية على إظهار الأجندات "أي الأولويات وبرامج العمل" المختلفة لأطراف المعركة. فبعض علماء الاجتماع يصرحون بأن الطبقة الاجتماعية آخذة في الاختفاء، وهم يعنون بذلك أن احتمال قيام الأفراد بتشكيل هويات ثابتة في ضوء مفهوم الطبقة احتمال ضعيف، وأن احتمال قيام الأفراد بتوجيه سلوكهم السياسي على أساس الطبقة احتمال ضعيف أيضاً للسبب المذكور، وذلك في الوقت الذي يعلن فيه علماء اجتماع آخرون أن الطبقة الاجتماعية لا تزال ملمحاً صامداً من ملامح المجتمع المعاصر، وهم يعنون بذلك أن تطلعات الفرد الاقتصادية في الحياة لاتزال تعتمد، بصورة بارزة، على علاقته بممتلكاته المختلفة الأنواع ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة.

الهدف المحوري لهذا الكتاب هو توضيح النسق المعقد للصياغات الفكرية المختلفة لمفهوم الطبقة، والراسخة من قديم الزمان في التراثات النظرية المختلفة لتحليل الطبقات. أفاض كل واحد من المؤلفين فيما كتبه عن مشكلة الطبقة ومشكلة اللامساواة داخل التراثات المختلفة المعنية بتحليل الطبقات، وقد عهد إلى كل واحد من المؤلفين مهمة كتابة نوع من البيان النظري لنوع معين من تحليل الطبقات. والهدف من ذلك أن يوضح المؤلف الركائز النظرية التي يبنى عليها مقاربته الأثيرة عنده: أي أن يطرح بالتفصيل مسلماته الأساسية، ويقدم، بأسلوب منهجي منتظم، تعريفاً لكل مفهوم من المفاهيم التي تشكل عناصر مقاربته الفكرية، وأن يفصح عما في كل مفهوم من غايات تستهدف تفسير تلك المسلمات، وأن يبين، بقدر الإمكان، ما الذي يفرق بين مقاربته الفكرية ومقاربات غيره من المؤلفين. ومع أن معظم هذه

المقاربات لديها، بدرجة كبيرة أو صغيرة، أصول راسخة في التراث الفكري المرتبط بأحد المفكرين الاجتماعيين الكلاسيكيين- ماركس، وفيبر، ودوركايم- فإن فصول الكتاب ليست، في الأساس، مناقشات لمفهوم الطبقة الوارد في كتابات هؤلاء الأعلام المؤسسين. كما أن هذه الفصول لا يقصد منها أن تكون أحكاماً قانونية قاطعة تتعلق بما يعد تحليلاً "ماركسيا" أو "فيبرياً" أصيلاً لمفهوم الطبقات أو لأي نوع آخر من التحليلات الأصيلة. إذ يتسم كل تراث من هذه التراثات، على حدة، بقدر كبير من الاختلاف الداخلي "أي: الذاتي أو الباطني"، وبناء على ذلك، يتعرض مفهوم الطبقة الاجتماعية لمعالجات فكرية مستفيضة بأساليب مختلفة على يد باحثين مختلفين يزعمون، جميعاً، أنهم يعملون داخل نفس الاتجاه الفكري العريض. كما طلب من المؤلفين ألا يقتصروا على تقديم ذلك النوع من "المراجعات التفصيلية للدراسات السابقة" التي قد يجدها المرء في أي كتاب دراسي يتناول موضوع الطبقة الاجتماعية، ذلك أن ما يحاول كل فصل أن يقوم به من عمل هو الاستفاضة في بحث الركائز التحليلية للمعالجة الفكرية "أو الصياغة المفاهيمية" لمصطلح الطبقة الواردة داخل مجمل أعمال كل مؤلف على حدة، كما أن قيام كل فصل بهذا العمل يؤدي إلى توضيح المجال الأوسع للاختلاف داخل التحليل الطبقي.

يطرح هذا الكتاب ستة منظورات فكرية مختلفة. فالفصل الأول، الذي كتبه إريك أولن رايت Eric Olin Wright، يستكشف معالم مقاربة فكرية لفهم التحليل الطبقي في التراث الماركسي. تدور الفكرة المحورية في هذا الفصل على تعريف مفهوم الطبقة في ضوء عمليات الاستغلال، وربط هذا المفهوم بالأنساق الأخرى للعلاقات الاقتصادية. ويقوم الفصل الثاني، والذي كتبه ريتشارد برين Richard Breen، بالتعمق في بحث شكل من أشكال التحليل الطبقي مرتبط بتراث فيبر، وله صلة بأعمال عالم الاجتماع البريطاني جون جولدثورب John Goldthorpe. والاهتمام الرئيسي لهذا الفصل يتمثل في تطور مفهوم للطبقة مبني على ما هو متاح للأفراد من فرص الحياة الاقتصادية، وبصورة أخص يدور هذا المفهوم حول طبيعة علاقات التوظف المتاحة داخل أسواق العمل والمنظمات المعنية بتشغيل الأفراد. ويقوم الفصل

الثالث، الذي كتبه ديفيد جروسكي David Grusky، بتطوير تحليل طبقي يرى هذا المؤلف أنه موجود في ثنايا كتابات دوركايم عن نظرية علم الاجتماع. في هذا الفصل، يتمثل المبدأ المعياري لهذا التحليل في الطرق التي بها تقوم مواقع محددة داخل نطاق تقسيم العمل المهني بخلق أوضاع متجانسة تؤثر على حياة الأفراد، بناء على ذلك، يتم تمييز مواقع الأفراد داخل الطبقات باستخدام تلك المقولات التي لا يربط بينها رابط يجمعها معا في كيان واحد. ويقوم الفصل الرابع، والذي كتبه إليوت واينينجر Elliot Weininger، بالكشف عن المبادىء المحورية لتحليل الطبقات، والتي حددها عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu. ففي نطاق الإطار الفكري لبورديو، يتم تعريف الطبقة في ضوء تشكيلة متنوعة من أبعاد رأس المال، حيث ينظر إلى رأس المال باعتباره مجالاً متعدد الأبعاد للثروات "أو: الإمكانيات أو الموارد" التي تمنح أصحابها القوة والنفوذ والتي تقوم بتشكيل الفرص التي تتاح للأفراد الفاعلين، وتشكيل ميولهم ونزعاتهم أيضاً. ويقوم الفصل الخامس، والذي كتبه آيج سورنسن Aage Soresnsen، بطرح مقاربة فكرية لفهم التحليل الطبقة تعتمد اعتماداً بالغاً على منطق علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، خاصة على مفهوم أشكال الريع الاقتصادية. داخل هذه الصياغة الفكرية لمفهوم الطبقة، لن يكون للطبقات وجود أبداً في سوق تنافسية تماماً تتوافر فيها معلومات كاملة للجميع، فالطبقات لا توجد إلا حيث توجد أنواع القصور والنقص في الأسواق، والتي تخلق أشكال الريع التي يمكن لبعض جماعات الفاعلين أن يظفروا بها دون غيرهم من الجماعات الأخرى. في الفصل السادس، يقوم جان باكولسكي Jan Pakulski بالتوسع في دراسة ركائز ما يمكن تسميته "تحليل ما بعد الطبقة" وهو يحاج بأن مفهوم الطبقة، خاصة كما ينظر إليه في كتابات الماركسيين وكتابات فيبر وأنصاره، لم يعد مفهوما مجدياً من الناحية الإمبيريقية. صحيح أن اللامساواة قد تظل قضية خلافية لها أهميتها في المجتمع المعاصر، إلا أن اللامساواة، في نظره، لم تعد تنتظم بأسلوب يراعي الخطوط الطبقية. في النهاية، يقوم الفصل المخصص لكتابة خاتمة الكتاب بمناقشة مدى ما تتصف به الكتابات المختلفة عن التحليل الطبقي من ثبات واستمرار يتجليان في

الأسئلة المحورية المختلفة، ومناقشة كيف يشكل هذا الاختلاف في الأسئلة الأساس الذي ترتكز عليه كثير من الاختلافات في تصورات تلك الكتابات لمفهوم الطبقة الاجتماعية.

١

الفصل الأول

مرتكزات تحليل طبقي ماركسي جديد

إريك أولن رايت

الفصل الأول
مرتكزات تحليل طبقي ماركسي جديد

إريك أولن رايت

يتسم مفهوم الطبقة الاجتماعية بأن له أهدافاً تتعلــق بتفــسير الظــواهر الاجتماعية داخل التراث الماركسي تفوق الأهداف المناظرة لها في أي تراث آخر يتناول النظرية الاجتماعية بالبحث والدراسة، وهذا الوضع، بدوره، يلقي أعباء أكبر على مرتكزات هذا المفهوم النظرية. فقد دأب الماركسيون علــى التأكيد بأن مفهوم الطبقة، في أقصى أشــكاله طموحــاً "لتفــسير الظــواهر الاجتماعية"– أو المفاهيم الوثيقة الصلة به، كمفهوم "نمط الإنتاج" أو مفهــوم "القاعدة الاقتصادية" (أى: البنية التحتية) – يقع في مكان القلب مــن نظريــة عامة للتاريخ، جرت العادة على أن يشار إليها بمصطلح "المادية التاريخية"[١]. حاولت هذه النظرية أن تفسر، داخل نطاق إطار فكري موحد، مجموعة بالغة الاتساع من الظواهر الاجتماعية: منهــا ظــاهرة المــسار الزمنــي للتغيــر الاجتماعي، وظاهرة الصراعات الاجتماعية التي توجد في أوقــات محــددة وأماكن محددة، وشكل الدولة المؤسسي ذي المستوى الكلي جنباً إلــى جنــب المعتقدات الشخصية للأفراد ذات المستوى الجزئي، وظاهرة الثورات الضخمة ذات النطاق الكبير بجانب أشكال الإضراب "الــصغيرة" التــي يلــزم فيهــا المضربون أماكن عملهم إلى أن تجاب مطالبهم. لذلك، فإن التعبيــرات التــي منها قولهم: "أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ" وقــولهم: "أن الــسلطة التنفيذية التي تحكم الدولة الحديثة ليست إلا لجنة من الطبقــة البورجوازيــة، كشفت عن المضمون الطموح لهذه الدعوى التي تــرى أن مفهــوم الطبقــة الاجتماعية ذو أهمية محورية في تفسر الظواهر الاجتماعية.

١– يوجد في "كتاب" كوهين Cohen (1978) الشرح البالغ في دقته ومنهجيته للمعتقدات المحورية التي تدور عليها نظرية المادية التاريخية.

في وقتنا الحالي، ينطلق معظم الباحثين الماركسيين في كتاباتهم من تلك المزاعم المتعلقة بالمادية التاريخية وقدرتها على تفسير الظواهر الاجتماعية، وهي مزاعم تتسم بالمبالغة الشديدة (وإن لم يكن لزاماً عليهم أن ينطلقوا في كتاباتهم بناء على سائر ما تتسم به هذه النظرية من طموحات تهدف لتفسير الظواهر الاجتماعية) أما تلك الرؤى الصارمة "أو المتصلبة" التي تؤمن بالأهمية الشديدة للطبقة الاجتماعية فلا يدافع عنها في وقتنا هذا إلا قليل من المفكرين. ومع ذلك، لا تزال الطبقة تحتفظ بمركزية متميزة داخل التراث الماركسي، كما أن المفكرين يستدعونها "أي: يلجأون إليها" لتقوم بمهام شاقة تهدف لتفسير الظواهر الاجتماعية بأكثر كثيراً مما يحدث في التراثات الفكرية الأخرى. الواقع أن بالإمكان طرح رأي وجيه يقول إن هذه المركزية التي تتمتع بها الطبقة في التراث الماركسي، جنباً إلى جنب ما في هذا التراث من توجه محدد للمبادئ المثالية للمساواة المتطرفة، نقول: إن هذه المركزية لمفهوم الطبقة هنا تعد جزءًا كبيراً من الصورة التي تقدم ملامح واضحة لذلك التميز المستمر وتلك الحيوية المستمرة التي يتسم بها التراث الماركسي كمنظومة فكرية واحدة، خاصة في نطاق علم الاجتماع، لهذا السبب أؤكد أن "الماركسية باعتبارها تحليلاً طبقياً" تقدم صورة دقيقة للبرنامج الجوهري لعلم الاجتماع الآخذ بالمفاهيم الماركسية.[٢]

مهمة هذا الفصل أن يكشف عن الأسس التحليلية المحورية لمفهوم الطبقة بأسلوب يتسق بصورة عامة مع التراث الماركسي. وهذه مهمة دقيقة تحتاج براعة وحذراً، وذلك لأنه لا يوجد بين الكتاب الذين يتماهون مع الماركسية إجماع على أي مفهوم من المفاهيم الجوهرية لتحليل الطبقات. وما يميز هذا التراث الماركسي عن غيره هو التزامه المرن، أو الفضفاض، بأهمية تحليل الطبقات في فهم الظروف اللازمة لتحدي أشكال القمع الرأسمالي، وفهم اللغة التي في نطاقها تدور المعارك الفكرية- وهو الوضع

٢- للاطلاع على مزيد من المناقشات المتعلقة بالماركسية بوصفها تحليلاً طبقياً، انظر Burawoy and Wright (2001). Wright, Levine, and Sober (1993)

الذي أسماه ألفين جولدنر Alvin Gouldner، بذكاء شديد، "مجتمع الكــلام" – نقول: إن ما يميز هذا التراث الماركسي هو ذلك الالتزام النظري المــذكور، أكثر من احتوائه على مجموعة محددة من التعريفات والافتراضات. لــذلك، فإن أي دعاوى تتعلق بالمرتكزات النظرية للتحليل الطبقي الماركــسي الــذي أقدمه في هذا الفصل إنما تعكس موقفي الفكري الخاص بي داخل ذلك التراث، ولا تعكس تفسيراً رسمياً "أو: معتمدا" للماركسية " عموماً أو لأعمــال كــارل ماركس خصوصاً.(٣)

سيشتمل هذا الفصل على مسارين رئيسيين للتحليل الطبقي: أولهمــا أن العنصر الذي يميز الصياغة الفكرية الماركسية لمفهوم الطبقة تمييزاً بالغاً عن التراثات الأخرى هو مفهوم الاستغلال exploitation، وثانيهمــا أن مفهــوم الطبقة الذي يدور حول الاستغلال يزودنا، نظرياً، بــأدوات فعالــة لدراســة مجموعة من المشكلات في المجتمع المعاصر. يهدف هذا الفــصل إلــى أن يجعل هذه الدعاوى قابلة للفهم، كما يرجى أن يجعلها قابلة للتصديق. يكــشف الجزء الأول من الفصل عن وجهة النظر الأساسية للتحليل الطبقــي داخــل الماركسية، وعما يحاول أن يحققه من إنجازات. وهذه مسألة تتعلق، قبل كــل شيء، بتوضيح البرنامج المعياري الذي يتم ربط التحليل الطبقــي بــه. فــي الجزء الثاني من الفصل سوف نخوض طريقنا، بحذر وعناية، داخل سلــسلة من التوضيحات المفاهيمية الضرورية لصياغة التحليل المحدد لمفهوم الطبقة ومفهوم الاستغلال. قد يجد بعض القراء أن هذا الجزء ذو طابع تعليمي نوعا ما، فهو، في بعض مواضعه، يشبه القراءة في أحد القواميس، إلى حد ما، إلا

٣– يوجد قدر كبير جدا من الكتابات السابقة التي تتناول كلاً من شرح وتفسير أعما ماركس الشخصية عن الطبقة الاجتماعية والأعمال الأخرى التي تتناول تشكيلات متنوعة من التحليل الطبقي الموجودة داخــل التراث الماركسي الذي توسع المفكرون في فهمه وتفسيره. للاطلاع على شرح لمعالجة مــاركس لمفهــوم الطبقة، نظر كوتريل Cotreel (1987, Ch.2). وللاطلاع على مراجعة عامة للاتجاهــات الماركــسية الأخرى، انظر رايت Wright (1980b). وللاطلاع على أمثلة للتحليلات الطبقية الماركــسية الــتي تختلف اختلافاً جوهريا عن المقاربة الفكرية المعروضة في هذا الفصل، انظــر بــولانتزاس Poulantzas (1975) وكارشيدي Carchedi (1977)، ورسنك وولف Resniek and Wolff (1987).

أنني أشعر أنه ضروري من أجل أن يكون المنطق الذي تتبنى عليه هذه المفاهيم واضحاً. ويقوم الجزء الثالث بالتحديد الدقيق لما في التراث الماركسي وفي تراث فيبر وأنصاره من دعاوى مشتركة جوهرية تذهب إلى أن التحليل الطبقي قادر على تفسير الظواهر الاجتماعية. سيساعد ذلك في تهيئة المسرح لمناقشة ما ورد في الجزء الرابع من تناول للسمة المميزة للمفهوم الماركسي، والتي تجعله مختلفاً عن المفاهيم الفيبرية ذات القرابة البعيدة منه، كما سيساعد في ترسيخ ما ينفرد به التحليل الطبقي الماركسي من اتساع نطاق الدعاوى النظرية واتساع برنامج العمل. ستقتضي هذه المعالجة، قبل كل شيء، الاستفاضة في شرح مفهوم الاستغلال، وهو واحد من الآليات السببية التي من خلالها يزعم الماركسيون أن العلاقات الطبقية تولد حقائق اجتماعية واقعية. أخيراً، سوف أقدم في الجزء الخامس من هذا الفصل وصفاً مختصراً لما أعتبرها النتائج المترتبة على الصيغة الفكرية لمفهوم التحليل الطبقي، والمستمدة من الفلسفة الماركسية.

الصورة الكبيرة: عم يتحدث المفهوم الماركسي للطبقة

في حقيقته الجوهرية، يتمثل التحليل الوارد ضمن التراث الماركسي، بصورة راسخة في مجموعة من الالتزامات المثالية بشكل من أشكال النزعة المساواتية المتطرفة أو الجذرية. فمن الناحية التاريخية، ظل الماركسيون نافرين من الدعوة المنهجية لتلك الالتزامات الأخلاقية الفاضلة. وقد كان ماركس نفسه يشعر أن الكلام عن "العدالة" و"الفضيلة" لا ضرورة له، بل قد يكون ضاراً، معتقداً أن الأفكار المتعلقة بالفضيلة إنما تعكس، فقط، ما للفاعلين من أوضاع مادية ومصالح مادية. لذلك لم يدافع ماركس عن الاشتراكية مرتكزاً على مبدأ العدالة الاجتماعية أو على غيره من المبادئ المثالية، بل فضل أن يؤكد صراحة أن الاشتراكية تتمثل في مصالح الطبقة العاملة، وأنها المصير الذي سيؤول إليه تاريخ الرأسمالية بأي حال من الأحوال. وبالرغم من ذلك، فإن الكتابات التي كتبها ماركس نفسه مليئة بالأحكام ذات الطابع الخلقي، وبالغضب الشديد المنبعث من دوافع خلقية، وبوجهات النظر المتسمة

بسمة خلقية. ومما له دلالة أوضح بالنسبة للأهداف الحالية لهذا الفصل، أن التراث الماركسي في مجال التحليل الطبقي يستمد القدر الأكبر من قوته الدافعة من صلته ببرنامج مثالي متطرف لتحقيق المساواة التامة بين البشر. لكي نحقق الفهم التام للركائز النظرية لمفهوم الطبقة في التراث الماركسي، من الضروري أن نوضح، ولو بصورة مختصرة، هذا البعد المثالي.

إن ما يتضمنه التحليل الطبقي الماركسي من نزعة متطرفة لتحقيق المساواة بين البشر، يمكن التعبير عنها في ضوء ثلاث فرضيات، سوف أذكر هذه الفرضيات مدونة بحروف مائلة، وبدون توسع في ذكر الشروط المطلوبة لتأكيدها والتعديلات التي أدخلت عليها، إذ أن غرضنا هنا أن نوضح السمة التي تميز برنامج التحليل الطبقي الماركسي، لا أن ندافع عن النظرية نفسها

فرضية المساواتية الجذرية: تقول إن تعزيز ازدهار حياة البشر ونجاحهم بصورة تامة يتم عن طريق نوع من توزيع الأوضاع المادية للحياة توزيعاً مساواتياً بصورة جذرية[٤]. تفهم حقيقة هذه الفرصة عن طريق ذلك الشعار الكلاسيكي المتعلق بتوزيع الحقوق والواجبات، والذي أيده ماركس ودعا إليه، إذ يقول هذا الشعار "لكل وفق حاجته، ومن كل وفق قدرته"، وعن طريق المثل الأعلى للمجتمع اللاطبقي. وهذه هي الطريقة التي يتم بها توزيع الموارد المادية داخل العائلات الملتزمة بالمساواة: فالأطفال الذين لهم احتياجات أكبر يتلقون موارد أكثر، كما أن من المتوقع أن يسهم كل فرد بأفضل ما يستطيع في المهام المطلوبة من هذه العائلة. وهذه هي أيضاً الطريقة التي يتم بها توزيع الكتب في المكتبات العامة. فأنت تقوم بالبحث لاستخراج ما تحتاج إليه من الكتب، وليس ما تستطيع دفع ثمنه منها، تؤكد النزعة المساواتية الجذرية

٤- فرضية المساواتية الجذرية كما هي مذكورة هنا ليست، في حد ذاتها وبذاتها، فرضية تتعلق بالمساواة. فهذه الدعوى تقول إن من شأن الكائنات الإنسانية أن تزدهر وتنجح في ظل الأوضاع التي تحقق هذه المساواتية، بصورة أفضل مما تكون عليه في ظل ظروف اللامساواة والتراتبية "أو: التدرج الهرمي"، لكنها لا تشترط أن يكون من مقضيات العدالة تعزيز ذلك الازدهار والنجاح، وأنا أعتقد أن هذه مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية، إلا أن اعتقادي هذا غير ضروري في السياق الحالي.

للتراث الماركسي أن ازدهار الحياة الإنسانية سيتعزز ويرتفع شأنه إذا أمكن تعميم تطبيق هذه المبادئ على المجتمع ككل.[٥]

فرضية الإمكانية التاريخية: تقول في ظل ظروف اقتصاد ذي إنتاجية عالية، يصبح ممكناً من الناحية المادية تنظيم المجتمع بطريقة من شأنها أن يتوافر معها نوع من التوزيع المستدام الآخذ بمبدأ المساواتية الجذرية للأوضاع المادية للحياة. لا ينظر الباحثون إلى ما في التراث الماركسي من مبادئ مثالية تدعو إلى المساواتية بين الناس على أنها تعكس، فقط، نوعاً من القيمة الإنسانية الخالدة التي لا ترتبط بزمن معين، بل يرون أن المقصود أيضاً من هذه المبادئ هو أن يتم تجسيدها في مشروع سياسي عملي. لهذا، يعد من الأمور المحورية للمشروع النظري الماركسي محاولة فهم الظروف التي في ظلها يكون من المجدي أن تترجم تلك المثل الأخلاقية إلى الممارسة الاجتماعية. تتمثل الفكرة الرئيسية هنا في أن النزعة المساواتية الجذرية تصبح مجدية بصورة متزايدة كمبدأ عملي للتنظيم الاجتماعي عندما تتزايد الكفاءة الإنتاجية للمجتمع ويتم اختزال الندرة المطلقة منه. في أقوى صورة لتطبيق هذه الفرضية، يكون من المستحيل تطبيق المثل العليا المساواتية واستدامتها تماماً ما لم يتم التغلب على الندرة المادية بصورة عامة، أما في الصور الضعيفة لتطبيق الفرضية المذكورة، فإن غاية ما يقال في هذه الحالة هو أن الإنتاجية العالية "للمجتمع" تزيد من جدوى وجود نوع من النزعة المساواتية الأساسية للأوضاع المادية للحياة.

الفرضية المضادة للرأسمالية: تقول إن الرأسمالية تحول دون إمكانية تحقيق توزيع الأوضاع المادية للحياة توزيعاً متساوياً بصورة جذرية. من

٥- إن السؤال عما هو مقصود، تحديدا، من مصطلح "نزعة المساواتية" "egalitarianism"، وعن الأسس التي بناء عليها تكون هذه النزعة مبدءاً مثالياً له ما يبرره، نقول إن هذا السؤال ظل موضوعاً لخلاف فكري كبير الشأن، وكان بعض هذا الخلاف مستمداً من التراث الماركسي للاطلاع على نظرة عامة لهذه القضايا انظر (2001) Swift، للاطلاع على مناقشة عميقة لواحدة من نظريات العدالة الآخذة بمفاهيم المساواتية، والمشبعة باللمحات الفكرية الماركسية، انظر (1995) Cohen.

أعظم إنجازات الرأسمالية تطويرها للقدرة الإنتاجية للبشر إلى الحد الذي يجعل تحقيق المساواة الجذرية المطلوبة لازدهار الحياة الإنسانية أمراً مجدياً من الناحية المادية. ومع ذلك، فإن الرأسمالية تتسبب أيضاً في خلق مؤسسات وعلاقات قوة تحول دون التحقيق الفعلي لنزعة المساواتية الجذرية. وهذا الوضع يهيئ المسرح لما يترتب على التطور الرأسمالي من دراما تتضارب فيها الأحداث ومأساة حافلة بالفواجع: فالتطور الرأسمالي عملية ترفع باستمرار من مستوى الأوضاع المادية على نطاق واسع لازدهار الحياة الإنسانية في نفس الوقت الذي تحول فيه هذه العملية دون خلق الأوضاع الاجتماعية لتحقيق هذه الإمكانية في الواقع. والنتيجة السياسية التي تستخلص من الماركسية هي أن تلك العقبات لا يمكن التغلب عليها إلا بتدمير الرأسمالية من خلال الانفجار الثوري الذي يمزق المجتمع. صحيح أن كثيراً من التيارات الديموقراطية الاشتراكية داخل التراث الماركسي توافق على الفكرة التي تذهب إلى أن الرأسمالية عدو المساواة، إلا أنها ترفض الرؤية القائلة بتغيير المجتمع عن طريق تدميره، فبالإمكان تغيير الرأسمالية من داخلها بأساليب تتحرك تدريجياً في اتجاه نظام اجتماعي يطبق المساواة بصورة أشد عمقاً. ذلك أن التحقيق الكامل للمساواتية الجذرية قد يكون، بطبيعة الأمر، وهماً خيالياً. بيد أنه إن تكن "اللاطبقية" أمراً لا يمكن تحقيقه، فإن بالإمكان أن يكون "تقليل الطبقية" هدفاً سياسياً محورياً، كما أن هذا الهدف لا يزال يستلزم القيام بتحدي الرأسمالية.

كل فرضية من تلك الفرضيات مثار خلاف بين المفكرين، كما أنها بحاجة للدفاع المستفيض عنها، إلا أنني سأتناولها هنا باعتبار أنها مسلمات تعبر بوضوح عن السياق الأوسع للتفكير في مفهوم الطبقة[٦] أياً ما كان

٦- الاعتراضات التي توجه لهذه الفرضيات مألوفة تماماً، ففي مجال الاعتراض على الفرضية المتعلقة بالنزعة المساواتية الجذرية كثيراً ما يثار نوعان من الحجج المعارضة. أولهما يقول إنه حتى إن يكن صحيحاً أن المساواة تعزز ازدهار الحياة البشرية، فإن إعادة توزيع الموارد المطلوبة لتحقيق المساواة المادية تكون غير عادلة لأنها تحرم بعض الأفراد من الامتيازات المادية التي يحوزونها عن استحقاق لها، وثانيهما يقول أنه بصرف النظر عن أن المساواة المادية الجذرية تتسبب في خلق الأوضاع التي تحقق ازدهار القدرات الكامنة

الغرض المقصود تحقيقه من استخدام مفهوم الطبقة، فإن المقصود منه- داخل نطاق التحليل الطبقي الماركسي- هو أن يسهل فهم الظروف المتعلقة بالسعي لتحقق هذا البرنامج المثالي للعمل. وهذا معناه أن ذلك المفهوم لابد من ربطه بنظرية للرأسمالية، وليس باللامساواة تحديداً، كما لابد لهذا المفهوم أن يكون قادراً على أداء دور في إلقاء الضوء على المؤسسات الساعية لتحقيق المساواة، والبديلة عن المؤسسات الراهنة، وعلى ما يمكن أن تتعرض له من مآزق ويتوفر لها من إمكانيات.

هيا بنا الآن نتجه إلى التوسع في معالجة موضوع العناصر المفاهيمية، والتي بها يمكننا بناء مفهوم للطبقة يناسب برنامج عملنا هذا.

العناصر المفاهيمية للتحليل الطبقي

تستعمل كلمة الطبقة في الإنجليزية باعتبارها أسماً وباعتبارها صفة. فباعتبارها اسماً قد يطرح المرء السؤال الآتي: "ما هي الطبقة التي ترى أنك موجود فيها؟" وقد تكون الإجابة: "الطبقة العاملة". وباعتبارها صفة، فإن كلمة طبقة تحدد معنى مجموعة من المفاهيم فيقال: علاقات طبقية، وبنية طبقية، ومواقع طبقية، وتكوين طبقي، ومصالح طبقية، وصراع طبقي، ووعي طبقي، بصورة عامة، وكما سيتضح من التحليل التالي، أرى أن لفظ الطبقة يستخدم بصورة مثمرة للغاية باعتباره لفظاً وصفياً. والواقع أنني أرى أن من المعتاد أنه حين يستخدم الأفراد اللفظ باعتباره اسماً، فإنهم يتحدثون بأسلوب يعتمد

للبشر، فإنها ستتسبب في توليد السلبية، والكسل، والتماثل بين الأفراد، وفي الاعتراض على فرضية الإمكانية التاريخية يحاج كثير من الناس بأن المستويات المرتفعة من الإنتاجية الاقتصادية لا يمكن الحفاظ عليها إلا عندما يتوافر عند الناس حوافز مادية ظاهرة على الاستثمار في مهاراتهم وفي رؤوس أموالهم. وبناء على ذلك، فإن أي تحرك ذي شأن صوب تحقيق المساواة المادية الجذرية لن يكون بالإمكان استدامته لأنه سيؤدي إلى انحدار في الوفرة المادية نفسها. وأخيراً، وفي مجال الاعتراض على الفرضية المضادة للرأسمالية، يحاج النقاد بأنه في الوقت الذي قد يكون صحيحاً أن الرأسمالية تحول دون التحركات المتجهة صوب المساواة في الأوضاع المادية للحياة، فإنها لا تحول دون ازدهار الحياة الإنسانية، بل على العكس، إذ أن الرأسمالية توفر للأفراد الفرصة القصوى ليصنعوا من حياتهم ما يرغبون فيه.

على الحذف. شاهد ذلك أن تعبيراً يقول: "الطبقة العاملة" هو في أحيان كثيرة مجرد اختزال لتعبير أشد ثقلاً مثل قولهم "مواقع الطبقة العاملة داخل العلاقات الطبقية الرأسمالية"، أو لتعبير يقول "التنظيمات الجمعية للطبقة العاملة داخل الصراعات الطبقية". أياً ما كان الأمر، سوف أستعمل هذا اللفظ، عموماً، باعتباره لفظاً وصفياً، وسوف أقتصر على استعمال لفظ الطبقة ذي الطابع العام عندما أشير إلى المجال المفاهيمي العام الذي توجد بداخله تلك الألفاظ الأكثر تحديداً.

لهذا السبب، يتعين علينا، من أجل إيضاح ركائز التحليل الطبقي الماركسي، أن نبرز على وجه الدقة ما نعنيه بهذا اللفظ الوصفي، هنا يتمثل المفهومان المحوريان في مفهوم العلاقات الطبقية ومفهوم البنية الطبقية. ذلك أن الألفاظ الأخرى الموجودة في قائمة مفاهيم التحليل الطبقي – كلفظ الصراع الطبقي، والمصالح الطبقية، والتكوين الطبقي، والوعي الطبقي– تشتق كلها معانيها من صلتها بالعلاقات الطبقية والبنية الطبقية. وهذا لا يعني أنه رغم المشكلات الموجودة في التحليل الطبقي، تكون المفاهيم البنيوية البحتة هي الأكثر أهمية. فقد يكون من المؤكد، مثلاً، أنه بمحاولة تفسير التباينات التي تحدث على امتداد الزمان والمكان في سياسات الدولة عبر سائر المجتمعات الرأسمالية، سيتضح أن التباينات التي تحدث في التكوين الطبقي والصراع الطبقي أشد أهمية من التباينات التي تحدث في البنية الاجتماعية في حد ذاتها. ومع ذلك، توجد– عند معالجة الأساس المفاهيمي للتحليل الطبقي– مشكلة فهم العلاقات الطبقية والبنية الطبقية، ولهذا السبب سوف نركز هنا على هذ القضية.

فيما يلي سوف نتعمق في بحث ثماني مجموعات من القضايا المفاهيمية: ١: مفهوم العلاقات الاجتماعية للإنتاج؛ ٢: فكرة العلاقات الطبقية باعتبارها شكلاً خاصاً من تلك العلاقات؛ ٣: معنى "التباينات" في العلاقات الطبقية؛ ٤: مشكلة التعقد في العلاقات الطبقية؛ ٥: معنى "الموقع" داخل العلاقات الطبقية؛ ٦: التعقد في تحديد المواقع الطبقية؛ ٧: التمييز بين المستويات الصغرى والمستويات الكبرى للتحليل الطبقي؛ ٨: "الفعل" الطبقي. في نفس الوقت الذي تعتبر هذه المشكلات المفاهيمية، منظوراً إليها ككل، وثيقة الصلة

بالتوسع في دراسة مفهوم الطبقة في التراث الماركسي، فسوف يكون الكثير منها وثيق الصلة ببرامج أخرى تعني بالتحليل الطبقي أيضاً.

العلاقات الاجتماعية للإنتاج

يتطلب أي نسق للإنتاج استخدام مجموعة من الممتلكات أو الموارد أو عوامل الإنتاج: كالأدوات، والماكينات، والأرض، والمواد الخام، والقوة العاملة، والمهارات، والمعلومات، وما إلى ذلك. يمكن وصف هذا الاستخدام بألفاظ "فنية" باعتباره وظيفة من وظائف الإنتاج- ذلك أن عدداً كبيراً للغاية من المدخلات ذات الأصناف المختلفة يتم تجميعها في عملية محددة الخطوات لإنتاج مخرج ذي نوع محدد. هذا هو الأسلوب المميز الذي يفكر به علماء الاقتصاد في أنساق الإنتاج. كما يمكن وصف هذا الاستخدام بألفاظ *ذات صلة بالعلاقات الاجتماعية*: إذ أن للأفراد الذين يشاركون في الإنتاج ضرباً مختلفة من الحقوق والقوى يمارسونها على استخدام المدخلات وعلى نتائج استخدامهم لها.[٧] وتعتمد الأساليب الفعلية التي يتم بها تجميع المدخلات واستخدامها في الإنتاج على الأساليب التي تستغل بها تلك الحقوق والقوى، بمثل ما تعتمد على السمات الفنية الدقيقة لوظيفة الإنتاج. ويقوم الإجمالي الكلي لهذه الحقوق والقوى بتكوين "العلاقات الاجتماعية للإنتاج".

٧- أعني بكلمة "القوى" "powers" المسيطرة على الموارد الإنتاجية "السيطرة الفعالة على استخدام وتنظيم الموارد محل البحث. ولفظ "الحقوق" "rights" يزودنا بالفكرة الإضافية التي تقول إن هذه القوى ينظر إليها باعتبار أنها قوى مشروعة وتفرضها الدولة بالقوة. لهذا، فإن تعبير "حقوق الملكية" "property rights" يعني "القوة الفعالة المسيطرة على استخدام الملكية التي تفرضها الدولة بالقوة". في معظم السياقات الموجودة في أي نسق مستقر من أنساق علاقات الإنتاج توجد رابطة وثيقة بين الحقوق والقوى، إلا أن بالإمكان أن يتوافر للأفراد سيطرة فعالة وشديدة على الموارد بدون أن تحظى هذه السيطرة بالاعتراف بها في عبارات قانونية رسمية باعتبارها "أي السيطرة" أحد حقوق الملكية. وعلى أية حالة، بالنسبة لمعظم التحليل المعروض في هذا الفصل، لن يكون من الضروري أن أؤكد على التمييز بين الحقوق والقوى، ولذلك سوف أستعمل هذين اللفظين معاً، بصورة عامة، باعتبار أنهما زوجان "أي: لفظان اثنان متمايزان" مترابطان.

من المهم أن ننتبه إلى أن هذه الحقوق والقوى المهيمنة على الموارد تعتبر رموزاً للعلاقات الاجتماعية، وليست أوصافاً لعلاقات الأفراد بالأشياء في حد ذاتها: ذلك أن حيازة المرء للحقوق والقوى المتعقلة بالأرض، مثلاً، تحدد علاقاته الاجتماعية بغيره من الناس فيما يتصل بانتفاعه بهذه الأرض والاستيلاء على ثمرات انتفاعه بهذه الأرض بصورة مفيدة منتجة. وهذا معناه أن علاقات القوة الموجودة في ثنايا العلاقات الاجتماعية للإنتاج تهتم بالأساليب التي يتم بها تنظيم وضبط أنشطة الأفراد، ولا تقتصر فقط على توزيع مجموعة من الأشياء القيمة عليهم.

العلاقات الطبقية كشكل من علاقات الإنتاج

عندما تكون الحقوق والقوى التي يمارسها الأفراد على الموارد الإنتاجية موزعة توزيعاً لا مساواة فيه – أي عندما يحوز بعض الأفراد من الحقوق/ القوى المتصلة بأنواع محددة من الموارد الإنتاجية قدراً أكبر مما يحوزه الآخرون– يكون بالإمكان وصف هذه العلاقات بأنها علاقات طبقية. والتناقض الرئيسي في المجتمعات الرأسمالية، مثلاً، قائم بين مالكي وسائل الإنتاج ومالكي قوة العمل، وذلك لأن "الملكية" تعد وصفاً للحقوق والقوى المتعلقة بمورد يستخدم في الإنتاج.

إن الحقوق والقوى محل البحث لا يتم تعريفها من حيث صلتها بالملكية أو السيطرة على الأشياء بصورة عامة، بل فيما يتصل، فحسب بالسيطرة على الموارد أو الممتلكات *بمقدار استخدامها في الإنتاج*. فالرأسمالي ليس امرءًا يملك الماكينات فقط، بل هو امرؤ يملك الماكينات، ويستخدم تلك الماكينات في عملية من عمليات الإنتاج، ويدفع الأجور لمالكي قوة العمل ليستفيد منهم، ويوجه العملية التي بها تستخدم الماكينات في إنتاج الأشياء، ويستولي على الأرباح الناجمة عن استخدام تلك الماكينات، إن جامعاً للماكينات لا يعتبر، استناداً إلى ملكيته لتلك الماكينات، رأسمالياً. لهذا السبب، لا يكفي لاعتبار علاقة ما أنها علاقة طبقية وجود حقوق غير متساوية وقوى غير متساوية تهيمن على الملكية التامة لأحد الموارد. إذ يتعين، أيضاً، أن توجد حقوق

وقوى غير متساوية تهيمن على الاستيلاء على ثمرات استخدام تلك الموارد. وهذا الوضع يقتضي، عموماً، الاستيلاء على الدخل المتولد من استخدام الموارد محل البحث.

التباينات في العلاقات الطبقية

في بعض أساليب استعمال مصطلح "الطبقة"، لا يترتب على الحديث عن أنواع مختلفة اختلافاً كيفياً من العلاقات الاجتماعية سوى إضافة معنى قليل يوضح دلالة هذا المصطلح. إذ يجري تمييز الطبقات، ببساطة، عن طريق استخدام بعض التصنيفات الكلية العامة مثل قولهم "الذين يملكون" و"الذين لا يملكون" ومع ذلك يمكن، بطبيعة الأمور، أن توجد تباينات كمية في العلاقات الاجتماعية– فالفجوة بين الأغنياء والفقراء يمكن أن تتباين بمقدار تباين توزيع السكان داخل هاتين الفئتين؟ إلا أنه لا يوجد مجال نظري للتباين الكيفي "الموجود" في طبيعة العلاقات الطبقية.

من الأفكار المحورية في التراث الماركسي أنه توجد أنواع كثيرة من التباينات الطبقية، كما أن التحديد الدقيق للأساس الذي ينبني عليه هذا التباين أمر له أهميته المحورية. الفكرة الأساسية هنا هي أن الأنواع المختلفة من العلاقات الطبقية يتم تعريفها باستخدام أنواع الحقوق والقوى المجسدة في علاقات الإنتاج. تأمل، مثلاً، في ثلاثة أنواع من العلاقات الاجتماعية التي يتكرر التمييز بينها كثيراً في التراث الماركسي وهي: العبودية/ أو الرق، والإقطاع، والرأسمالية. في العلاقات الاجتماعية الخاصة بالعبودية، فإن قولك أن أحد ملاك العبد "يملك" هذا العبد، معناه أنك تحدد مجموعة من الحقوق والقوى التي لمالك هذا العبد والتي يهيمن بها على مورد معين يستخدم في الإنتاج: ألا وهو الأفراد. في الحالة القصوى لعلاقة العبودية، يمتلك مالك العبد، فعلاً، حقوق ملكية كاملة في هذا العبد. وعلى النقيض من ذلك، يحظر في الرأسمالية أن يملك الإنسان غيره من الناس. إذ يسمح فيها للأفراد أن يمتلكوا الأرض ورأس المال ملكية شخصية، ولكن يحظر عليهم امتلاك غيرهم من الناس. وهذه واحدة من الإنجازات العظيمة للرأسمالية: فقد حققت

نوعاً من التوزيع المتساوي بصورة جذرية لهذه الثروة الخاصة- حيث يمتلك كل إنسان وحدة واحدة من قوة العمل، هو نفسه وليس أحداً غيره.

في ضوء ذلك، فإن ما يشيع تسميته "بالإقطاع" يمكن النظر إليه باعتباره مجتمعاً يتوافر فيه لملاك الأراضي "من الإقطاعيين" والأقنان "أي: عبيد الأرض" حقوق ملكية "مشتركة" في عمل القن. يذهب الوصف المتعارف عليه للإقطاع إلى أنه مجتمع يكون الفلاحون فيه مجبرون على العمل جزءً من الوقت كل أسبوع على الأرض التي يملكها الإقطاعي، ويكونون أحراراً باقي الأسبوع على الأرض التي لهم فيها نوع ما من الحق العرفي. هذا الإلزام بالعمل جزءًا من الوقت كل أسبوع على أرض الإقطاعي معناه، في حقيقة الأمر، أن للإقطاعي حقوق ملكية في هذا القن اتخذت شكل الحق في الانتفاع بعمل هذا القن في جزء معين من الزمن. وهذه الملكية أقل في حدتها من ملكية مالك العبد للعبد- ومن هنا جاء تعبير "الملكية المشتركة" للقن، والتي يشترك فيها الإقطاعي والقن.

وعندما يفر قن من الأرض ويلجأ للمدينة محاولاً الهروب من تلك الالتزامات، فإن للإقطاعي الحق في ملاحقة هذا القن وإعادته للقرية/ أو الأرض بالقوة الجبرية. فالقن، في واقع الأمر، يكون بفراره من أرض الإقطاعي قد سرق شيئاً ينتمي لهذا الإقطاعي: ألا وهو حقوق الإقطاعي في جزء من عمل هذا القن(٨). وكما أن مالك المصنع في الرأسمالية يملك الحق في أن يجعل الشرطة تستعيد الماكينات التي سرقها العمال من المصنع، فإن مالك الأرض الإقطاعي يملك الحق في استخدام أشكال القوة الجبرية لاستعادة العمل المسروق من القرية بواسطة القن.

٨- التعبير الشائع في وصف حق الإقطاعيين في استعادة الفلاحين بالقوة الجبرية للعمل في الأرض، هو أن هذا الفلاح "مربوط بهذه الأرض" بالتزامات إقطاعية. ونظراً لأن المحور الذي يدور عليه هذا الربط إلى الأرض يتمثل في الحقوق التي يملكها الإقطاعي في عمل هذا الفلاح (أو على الأقل في ثمرات هذا العمل عندما تتخذ هذه الثمرات شكل الريع)، فإن مضمون العلاقة الطبقية هذه يتمحور، في الواقع، حول الحقوق والقوى المهيمنة على ملكية قوة العمل.

مشكلة التعقد في العلاقات الطبقية الواقعية

يقوم القدر الأكبر من الكتابات المنمقة، والهادفة للتأثير على النفوس، والتي تتناول موضوع التحليل الطبقي، خاصة في التراث الماركسي، تقوم بتصوير خصائص العلاقات الطبقية باستخدام ألفاظ في غاية العمومية، والتبسيط، والاستقطاب. حيث تصور الصراعات الطبقية باعتبارها معارك بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا، وبين الإقطاعيين من ملاك الأراضي الزراعية والأقنان (من عبيد الأرض)، وبين السادة من ملاك العبيد والأرقاء. هذه الصورة المبسطة تكشف بالفعل، وعلى مستوى تجريدي، عن شيء أساسي يتعلق بطبيعة العلاقات الطبقية: فهذه العلاقات تقوم في حقيقة الأمر، وكما سنرى بعد، بتوليد خصومات بين المصالح ترتكز عليها أشكال الصراع العلنية. بيد أن هذه الصورة المستقطبة تعد صورة مضللة أيضاً، وذلك لأن العلاقات الطبقية في المجتمعات الواقعية التي لها وجود حقيقي في الزمان والمكان ليست بهذه البساطة أبداً، لذلك، فإن من مهام التحليل الطبقي أن يعالج تعقد العلاقات الطبقية معالجة دقيقة وأن يستكشف تشعباتها.

يتصف نوعان من تعقد العلاقات الطبقية بأهمية خاصة. **أولاً**، في معظم المجتمعات تتعايش تشكيلة من الأنواع المختلفة للعلاقات الطبقية معاً، كما يتم ربطها ببعضها بأساليب متنوعة[٩]. وقد نجمت القوى المحركة لذاك المجتمع، والتناقضات التي اتسم بها، نجمت عن الأسلوب الذي به تم الربط بين تلك المبادئ المتمايزة من العلاقات الطبقية. فقد حدث في الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين أن احتوت أنواع معينة من "علاقات" المحاصصة "التي يسمح فيها للفلاح المزارع أن يستغل أرض أحد الملاك الزراعيين لمصلحة الأخير في مقابل أن يأخذ الفلاح حصة من المحصول" نقول: حدث أن احتوت

٩- كثيراً ما يستعمل مصطلح فني في وصف وضع تتعايش فيه معاً أشكال متمايزة من العلاقات الطبقية داخل وحدات مختلفة من وحدات الإنتاج، ألا وهو مصطلح "تمفصل أنماط الإنتاج". في مثل هذه الأوضاع، يحدث بصورة نمطية أن يتخذ هذا التمفصل شكل علاقات التبادل بين الأشكال المتمايزة للعلاقات الطبقية. ففي الجنوب الأمريكي قبل الحرب الأهلية، تعايش نظام العبودية الموجودة في المزارع ونظام الرأسمالية الموجودة في المصانع. حيث كانت المزرعة توفر القطن للمصانع، وكانت المصانع توفر الآلات والماكينات للمزرعة.

هذه العلاقة على عناصر لافتة للنظر من النظام الإقطاعي، بعد أن أعيد ربطها بعلاقات رأسمالية باستخدام أساليب معقدة لتحقيق ذلك الغرض. فإن كنا راغبين في وصف ما يتوفر للدولة من ملكية بيروقراطية لوسائل الإنتاج باعتبار أنها تشكل نوعاً متمايزاً من العلاقة الطبقية، فإن كثيراً من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في الوقت الحاضر تربط الرأسمالية بمثل تلك العلاقات الدولتية "نسبة للدولة". بناء على ذلك، فإن الفهم الكامل للعلاقات الطبقية في المجتمعات الواقعية تقتضي تمييز الأساليب التي بها يتم ربط الأشكال المختلفة للعلاقات الطبقية معاً.

ثانياً، وكما سبق أن رأينا في مناقشتنا الموجزة للنظام الإقطاعي، فإن ما يستطيع الأفراد حيازته من الحقوق والقوى المتصلة بأحد الموارد، هي في الواقع حزم معقدة من الحقوق والقوى، وليست حقوق ملكية بسيطة ذات بعد واحد. من الشائع عندما يفكر الأفراد في التباينات الموجودة في الحقوق والقوى المهيمنة على عوامل الإنتاج المتنوعة أن يتحدثوا عن تلك الحقوق والقوى باعتبار أن لها بنية ثنائية بسيطة: فإما أنك تملك شيئاً وإما أنك لا تملكه ففي الاستعمال اليومي العادي لمصطلح "الملكية"، يبدو أن هذا المصطلح يتسم بهذه السمة المطلقة: فإن كنت أملك كتاباً فإنني أستطيع أن أفعل به أي شيء أريده، بما في ذلك أن أحرقه، أو أن أدعم به باباً حتى يظل مفتوحاً، أو أتبرع به، أو أبيعه، أو ما إلى ذلك. والواقع أنه، حتى ملكية الأشياء العادية تكون، عموماً، أكثر تعقيداً بكثير من هذا المثال. إذ أن بعض الحقوق والقوى يحوزها "المالك" وبعضها يحوزها غيره من الأفراد أو تحوزها مؤسسات جمعية.

تأمل مثلاً، في شأن الماكينات الموجودة في مصنع لأحد الرأسماليين. ففي اللغة المألوفة للناس، تعتبر الماكينات "مملوكة" من جانب الرأسماليين الذين يملكون هذا المشروع الصناعي بمعنى أنهم اشتروها، وأنهم يستطيعون بيعها، ويستطيعون استخدامها في توليد الأرباح، وما إلى ذلك. إلا أن هذا لا يعني أن لهؤلاء الرأسماليين حقوقاً وقوى كاملة مطلقة يهيمنون بها على استخدامهم لتلك الماكينات، فهم، مثلاً، لا يستطيعون تشغيلها إلا أن كان تشغيلها ملتزماً بما تفرضه الدولة من ضوابط معينة تتعلق بالأمان ومنع التلوث. وإن كان هذا

المصنع موجوداً في بيئة اجتماعية خاضعة لنفوذ النقابات العمالية بدرجة مرتفعة، فقد يلزم الرأسمالي بأن يوظف عنده أعضاء النقابات ليتمكن من الانتفاع بهذه الماكينات. فالواقع أن كلاً من الضوابط التي تفرضها الدولة على استخدام الماكينات، والقيود التي تفرضها النقابات على سوق العمل تعني أن بعض أبعاد حقوق الملكية في الماكينات تم نقلها من الرأسمالي إلى إحدى المؤسسات الجمعية، وهذا معناه أن حقوق الملكية المطلقة للرأسمالي تم إخضاعها للاعتبارات الاجتماعية[١٠] ولو بصورة جزئية.

تشيع أنواع التعقد المذكورة في الرأسمالية المعاصرة: فالقيود التي تفرضها الحكومة على الممارسات التي تجرى في مقر العمل، والتمثيل العمالي للنقابات في "عضوية" مجالس المديرين، ومخططات فض النزاع "بين العمال وأصحاب الأعمال" والتي يشترك فيها الطرفان، وحقوق العاملين في شراء أو بيع نصيب من أسهم الشركة بسعر معين، وأشكال تفويض القوة "أي: السلطة" للكيانات الهرمية الإدارية، إلى آخره، نقول: تقوم جميع أنواع التعقيد المذكورة بتشكيل أساليب متنوعة يتم بها تفكك وإعادة توزيع حقوق وقوى الملكية، والتي تتمثل في فكرة "حيازة وسائل الإنتاج". تقوم "عملية" إعادة توزيع الحقوق والقوى هذه بتشكيل صيغة للتباين في العلاقات الطبقية. حيث أنساق الحقوق والقوى التي أعيد توزيعها إلى تحريك العلاقات الطبقية بدرجة كبيرة بعيدا عن ذلك الشكل البسيط المجرد للعلاقات المستقطبة استقطاباً كاملاً. وهذه لا يعني أن العلاقات الطبقية تتوقف عن أن تكون رأسمالية – إذ تظل القوة الأساسية المهيمنة على تقسيم حصص رأس المال والتحكم في الأرباح باقية، رغم تلك التحورات، تحت السيطرة الشخصية للرأسماليين–

١٠– يمكن تصوير هذه الحالة باعتبار أنها وضع يحدث فيه للعلاقات الطبقية الرأسمالية والعلاقات الطبقية الاشتراكية أن تخترق كل منهما الأخرى. ولئن كان "تمفصل" العلاقات الطبقية المختلفة يشير إلى وضع تتعيش فيه علاقات طبقية متمايزة داخل وحدات إنتاج متمايزة ثم تتفاعل من خلال علاقات خارجية، فإن ما يحدث للعلاقات الطبقية المختلفة عن بعضها من اختراق متبادل بينها يمثل وضعاً يحدث فيه، وداخل وحدة مفردة من وحدات الإنتاج، أن يقوم توزيع الحقوق والقوى المهيمنة على الثروات بالجمع بين جوانب نمطين متمايزين من أنماط العلاقات الطبقية، ودمجها في شكل واحد.

إنما يعني هذا الوضع بالفعل أن بالإمكان أن تتباين الأبنية الطبقية الرأسمالية تبايناً كبيراً بناءً على الأساليب الخاصة التي يتم بها تفكيك تلك الحقوق والقوى، وتوزيعها، وإعادة تجميعها وضمها إلى بعضها.

من أهداف التحليل الطبقي فهم حقيقة العواقب التي تترتب على الأشكال المذكورة لتباين العلاقات الطبقية. فهذا التعقد، رغم ذلك، يظل تعقداً في شكل العلاقات الطبقية، وليس نوعاً آخر من العلاقات الاجتماعية، نظراً لأن العلاقات الاجتماعية محل البحث لا تزال تتكون مما يملكه الأفراد من حقوق غير متساوية وقوى غير متساوية يهيمنون بها على الممتلكات "أو: الثروات" ذات الصلة الاقتصادية الوثيقة بتلك العلاقات.

المواقع الطبقية

إن قدراً كبيراً من النزاع الفكري السوسيولوجي حول الطبقة الاجتماعية ليتحول، في الواقع العملي، إلى نزاع فكري حول البيان الأفضل "للمواقع" الطبقية" – أو حول أحد التعبيرات المناظرة كتعبير "الفئات الطبقية" – وليس حول "العلاقات" الطبقية في حد ذاتها. يرجع سبب هذا الوضع، إلى حد بعيد، إلى أن قدراً كبيراً من البحث الإمبيريقي، خاصة البحث الكمي، يدور حول البيانات التي تميز الأفراد عن بعضهم بصفات خاصة، ومن ثم يصير من الأهمية بمكان أن نكون قادرين على تحديد موقع الفرد داخل البنية الاجتماعية. في حالة التحليل الطبقي، فإن هذا التحديد لمواقع الأفراد يشير ضمناً إلى تعيين موقع لهم داخل نطاق العلاقات الطبقية. من الناحية العملية، يستلزم هذا الإجراء أن يقرر المرء تحديد المعايير التي سوف تستخدم للتفريق بين المواقع الطبقية، وتحديد "كم عدد" الفئات الطبقية التي يتقرر توليدها وهو يستعمل تلك المعايير.

لا بأس باستخدام المفهوم المذكور للطبقة الاجتماعية في البحث بهذا الأسلوب. بيد أنه من الأهمية بمكان، ولو داخل التراث الماركسي على الأقل، ألا تفقد رؤية حقيقة أن "المواقع الطبقية" تدل بوضوح على المراكز

الاجتماعية التي يشغلها الأفراد داخل نطاق نوع بعينه من العلاقات الاجتماعية، أي العلاقات الطبقية، ولا تقتصر فقط على الإشارة إلى صفة مفردة من صفات الفرد. إن المقدمة المنطقية "أو: المسلمة" التي تستند إليها فكرة العلاقات الاجتماعية هي أنه عندما يباشر الأفراد أمور حياتهم في هذا المجتمع، أي عندما يصنعون اختياراتهم ويتصرفون بأساليب مختلفة، فإن تصرفاتهم تلك تتشكل، بصورة ممنهجة، بناء على علاقاتهم بغيرهم من الأفراد الذين يصنعون، أيضاً، اختياراتهم وتصرفاتهم(١١). يعد استخدام تعبير العلاقة الاجتماعية أسلوباً في الحديث عما يتصف به الفعل الإنساني من صفة فطرية تشكل طبيعته، وهي صفة التفاعل مع الآخرين. فيما يخص حالة العلاقات الطبقية، يذهب بعض الباحثين إلى أن الحقوق والقوى التي يهيمن بما الأفراد على الموارد الإنتاجية لها أهميتها بالنسبة لصفة التفاعل مع الآخرين، وهي الصفة الفطرية في الفعل الإنساني. لذلك يكون معنى الحديث عن "موقع" ما داخل نطاق علاقة طبقية ما، أننا نحدد المواضع التي يشغلها الأفراد داخل نطاق هذه الأنماط الطبيعية للتفاعل.

التعقد في المواقع الطبقية

قد يبدو للوهلة الأولى أن مشكلة تحديد المواقع الطبقية مشكلة واضحة المعالم إلى حد ما. إذ أنك تقوم، أولاً، بتعريف مفهوم العلاقات الطبقية، ثم

١١- إن الرأي الذي يذهب إلى أن الأفراد يصنعون اختياراقم ويتصرفون في نطاق علاقات فطرية مع غيرهم من الأفراد الذين يقومون أيضاً بعملية الاختيار/ التصرف، نقول: إن هذا الرأي يفسح المجال للأسلوب الأمثل لوضع صياغة نظرية للاختيار والتصرف. لا يوجد ما يشير، مثلاً، إلى أن الاختيارات تتم صناعتها بناءً على عملية ما من العمليات العقلانية للوصول إلى الحد الأقصى للمنفعة، بل حق لا يوجد ما يشير إلى أن جميع التصرفات يتم اختيارها بصورة واعية مقصودة. كما لا يوجد ما يميل إليه المفكرون الآخذون بالنزعة المنهجية من القول بأن بالإمكان اختزال تفسير العمليات الاجتماعية إلى حد الوصول به إلى "مستوى" صفات الأفراد الذين يمارسون الاختيار والتصرف. بل إن هذه العلاقات نفسها يمكن أن تكون ذات طابع تفسيري. لهذا السبب فإن مفهوم العلاقة الاجتماعية المستخدم في هذا الفصل لا يشير ضمناً إلى نظرية الاختيار الرشيد أو إلى الصور الأخرى للنزعة الفردانية المنهجية القائلة بإمكان اختزال تفسير العمليات الاجتماعية بإيصالها إلى مستوى صفات الأفراتد الذين يمارسون الاختيار والتصرف.

تستخرج قائمة المواقع الطبقية من تلك العلاقات. في الرأسمالية، تتمثل العلاقات الطبقية المحورية في علاقة رأس المال/ بالعمل، كما أن هذه العلاقة تحدد موقعين طبقيين: الموقع الطبقي للرأسماليين، والموقع الطبقي للعمال.

كما هو الحال في مناقشتنا لمشكلة التعقد في العلاقات الطبقية نفسها، قد يكفي، بالنسبة لبعض المشكلات، الاقتصار على تمييز موقعين طبقيين في المجتمعات الرأسمالية. ولكن بالنسبة لكثير من الأسئلة التي قد يرغب المرء في طرحها، والتي تظهر في إجاباتها مشكلة المواقع الطبقية بوصفها مشكلة هامة، فإن مثل هذا النموذج الفكري الوحيد الذي يقسم المواقع الطبقية إلى موقعين فقط، يبدو نموذجاً قاصراً بصورة يرثي لها لأنه إن كنا نريد أن نفهم حقيقة تشكل الخبرات الشخصية للأفراد داخل العمل، أو المآزق التي يواجهها منظمو النقابات العمالية على أرض الورش والمصانع، أو ميول الأفراد لتكوين أنواع مختلفة من التحالفات داخل نطاق الصراعات السياسية، أو تطلعات البعض لأن يعيشوا حياة مادية مريحة، فليس مرجحاً، في هذه الحالة، أن تؤدي معرفتنا بأن هؤلاء الأفراد رأسماليون أو عمال داخل نطاق نموذج مستقطب من العلاقات الطبقية إلى إخبارنا بأي شيء نريد معرفته.

إذا أدخلنا في الاعتبار ما يعانيه النموذج ذو الموقعين الطبقيين من قصور في الشرح والإيضاح، فإننا نواجه نوعين أساسيين من الاختيارات أولهما الاحتفاظ بالنموذج البسيط ذي الموقعين (والذي كثيراً ما يسمى "نموذج الطبقتين")، ثم نضيف للتحليل تعقدات أخرى لا يتناولها الباحثون بوصفها تعقدات في العلاقات الطبقية في حد ذاتها. لهذا، وعلى سبيل المثال، ولكي نفهم حقيقة تكوين الخبرة للأفراد داخل مكان العمل، يمكننا أن نقدم مجموعة من أشكال التباين الملموسة في ظروف العمل- كدرجات استقلال العامل/ أو الموظف، ومدى إحكام الرقابة المفروضة عليه، ومستويات المسئولية، والتعقد المعرفي لمهام الوظائف، والحاجات المادية للعمل، وتطلعات العامل للترقي، وما إلى ذلك- والتي تكون وثيقة الصلة بالخبرة الشخصية للعاملين في مكان العمل. حينئذ، ينبغي أن تعالج هذه الأوضاع باعتبار أنها مصادر للتباين في الخبرات التي يشعر بها الأفراد الذين يشغلون مواقع الطبقة العمالية داخل

نطاق العلاقات الطبقية، وهي العلاقات التي يتم فيها تعريف مواقـــع الطبقـــة العمالية باستعمال المصطلحات الثنائية البسيطة "النموذج الطبقتين". ويمكننـــا، بدلاً من ذلك أن نلاحظ أن بعض أشكال التباين هذه في "ظروف العمل" تمثل بالفعل تباينات في الأحوال الحسية الملموسة التي يوجد فيها الأفــراد داخـــل نطاق العلاقات الطبقية. مثال ذلك، أن درجة السلطة التي تتوافر لموظف على غيره من الموظفين، يمكن النظر إليها باعتبار أنها تكشف عن شكل محدد من أشكال توزيع الحقوق والقوى المهيمنة على عملية الإنتاج.

في عملي في مجال التحليل الطبقي آثرت اتبـــاع الاســـتراتيجية الثانيـــة، محاولاً بذلك إدماج قدر كبير من التعقد، بصورة مباشرة، فـــي الحكـــم علـــى المواقع الطبقية. وأنا أقوم بهذا العمل راجياً ألا أكون أسير اعتقاد عنيد بأننا نريد أن نهندس مفاهيمنا الطبقية بأسلوب تتضح به المواقع الطبقية فـــي حـــد ذاتهـــا بأقصى ما يمكن من الوضوح، ولكني أقوم بذلك لأنني أؤمن بأن كثيـــراً مـــن أشكال التعقد المذكورة هي في الحقيقة تعقدات في الأحوال الحـــسية الملموســـة التي يتم داخلها توزيع الحقوق والقوى المهيمنة علـــى المـــوارد الاقتـــصادية، وتوزيع الأنشطة، على امتداد المواقع الماثلة داخل نطاق العلاقات (الطبقية).

يتمثل العمل البارع هنا في أننا نقدم، للمرة الأولى، موضوع التعقد فـــي تحليل المواقع الطبقية بأسلوب ممنهج بالغ الدقة، وليس في النظر إلى التعقـــد بوصفه أمراً تصادفياً لا نظام له. وهذا معناه إبراز المبادئ التي من خلالهـــا يتم توليد التعقد، ثم تحديد ما يترتب على تلك المبادئ من نتائج تتعلق بمشكلة تعيين مواقع الأفراد داخل نطاق العلاقات الطبقية. ولمثل هذا التعقـــد توجـــد خمسة مصادر تبدو هامة، بصفة خاصة، في مجال التحليل الطبقي، وهي:

١- تعقد المواقع الناجم عن التعقد داخل العلاقات نفسها: وهو التعقد المتمثل في تفكيك ما تملكه العلاقات الطبقية من الحقوق والقوى.
٢- التعقد الموجود في توزيع الأشخاص بصفتهم الفردية على المواقـــع: أي شغل الفرد الواحد لمواقع طبقية متعددة في نفس الوقت.
٣- التعقد في مجال مدى استمرار شغل الأفراد للمواقع: هل يشغلونها بصفة

دائمة كمسار حياة مهنية أم يشغلونها بصفة مؤقتة أو طارئة.

٤- الشرائح الموجودة داخل العلاقات.

٥- العائلات والعلاقات الطبقية.

تفكيك الحقوق والقوى، لئن تكن الحقوق والقوى المرتبطة بالعلاقات الطبقية حزماً معقدة بالفعل من الحقوق والقوى القابلة للتفكيك، فقد يكون من الراجح أن يتم تفكيكها وإعادة تنظيمها، جزئياً، باستخدام أساليب معقدة. يمكن لهذا الإجراء أن يتسبب في توليد مواقع طبقية أشير إليها باعتبار أنها "مواقع متناقضة داخل العلاقات الطبقية"(١٢)، فالمديرون داخل الشركات الكبيرة، مثلاً، يمكن النظر إليهم باعتبار أنهم يمارسون بعض قوى رأس المال- كتوظيف العمال وصرفهم من الخدمة، وصناعة القرارات الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة والتغييرات التي تجرى في أساليب أداء العمال لأعمالهم، إلى آخره- ويشغلون بهذا الاعتبار الموقع الرأسمالي الموجود داخل العلاقات الطبقية للرأسمالية. وهم، من الناحية الأخرى، لا يستطيعون، عموماً، أن يبيعوا مصنعاً ويستولوا على الأصول المادية له فيستهلكونها لمصالحهم الشخصية، كما أن بالإمكان صرفهم من وظائفهم إن لم يرض عنهم ملاك الشركات، بهذه الاعتبارات، يشغل المديرون موقع الطبقة العمالية داخل نطاق العلاقات الطبقية. إذاً، فإن الفرضية التي تستند إليها هذه الاستراتيجية التحليلية الهادفة لفهم حقيقة الطابع الطبقي للمديرين هي أن النمط المحدد للحقوق والقوى المهيمنة على العمليات الإنتاجية المدمجة معاً في مكان معين، نقول: إن هذا النمط المذكور للحقوق والقوى هو الذي يحدد ملامح مجموعة ما من العمليات السببية الفعلية والبارزة (التي تولد المواقع الطبقية للأفراد).

من الأمور المرشحة لتوليد نوع ما من "المواقع الطبقية المتناقضة" ما هو متجذر في الأساليب التي تضفي بها أنواع معينة من المهارات والمؤهلات العلمية (العالية) على حائزيها حقوقاً وقوى فعالة يهيمنون بها على جوانب

١٢- للاطلاع على مناقشة لتطور هذا المفهوم، انظر Wright (1985, Ch.2)، و Wright et al. (1989, Ch.1)

كثيرة من عملهم (١٣). يصدق هذا الوضع، بصفة خاصة، على (كبار) الموظفين الاحترافيين الذين تشكل سيطرتهم على أوضاع عملهم صورة متميزة من علاقة التوظف التي تربطهم بمستخدميهم من أصحاب العمل، إلا أن بعض مظاهر تلك العلاقات الوظيفية ذات السلطات الكبيرة تسم أيضاً كثيراً من الوظائف غير الاحترافية التي يتميز شاغلوها بمهارات عالية.[١٤]

توزيع الأفراد على المواقع الطبقية، يمكن أن يشغل الأفراد وظيفتين لهما موقعان مختلفان داخل العلاقات الاجتماعية للإنتاج: إذ قد يكون شخص ما مديراً أو يكون عاملاً في شركة بجانب كونه صاحب مهنة حرة يعمل فيها عملاً ثانياً. مثل هذا الشخص يكون موجوداً، من حيث الواقع، في موقعين طبقيين في نفس الوقت. أما العامل الذي يعمل في مصنع ما، ويقوم بعملين، حيث يعمل إلى جانب ذلك كنجار لحسابه الشخصي، فيكون موجوداً داخل نطاق علاقات طبقية في وضع أكثر تعقيدا من وضع العامل الذي ليس له مثل تلك الوظيفتين. زد على ذلك أن بعض الأفراد داخل مواقع الطبقة العمالية من

١٣- إن السيطرة على أوضاع التوظف/ أو العمالة (حيث يتحكم المديرون في توظيف العامل أو صرفه من الخدمة) تشكل نوعاً ما من إعادة توزيع الحقوق والقوى الخاصة بعلاقات رأس المال- بالعمل نظراً لأن أصحاب العمل (أي: الملاك) لم يعودوا قادرين على التوجيه الفعال للنشاط المرهق لهؤلاء العاملين. كما أن أصحاب العمل ملزمون بأن يوفروا للعاملين عقود عمل طويلة الأجل مؤمنة تماماً تتضمن ما يسميه جولدثورب Goldthorpe "مكافآت تصرف لهم في المستقبل القريب". يقترب هذا الوضع، في حده الأقصى، وكما أكده الباحث Philippe Van Parijis في Wright et al. (1989, (Ch.6) يقترب من إعطاء العاملين شيئاً يشبه حقوق الملكية في وظائفهم. يصف جولدثورب هذا النوع من علاقة التوظف/ أو العمالة باعتبار أنه "علاقة خدمية" ليميزه عن العلاقات العادية التي تربط الأجر بالعمل، والتي تسم الأفراد الموجودين في مواقع الطبقة العمالية.

١٤- سبق لي أن قمت بصياغة الصفة التي يتصف بها الموقع الطبقي المتناقض لهذه الأنواع من الوظائف بأساليب مختلفة في أوقات مختلفة. ففي عملي المبكر (wright 1978) أسميت شاغلي هذه الوظائف "الموظفين شبه المستقلين"، مؤكداً بذلك على أهمية سيطرتهم على أوضاع العمل وفي أعمالي اللاحقة (wright 1985, 1997) أشرت إليهم باعتبارهم "خبراء" مؤكداً بذلك على أهمية سيطرتهم على المعرفة والمؤهلات العلمية العالية، وعلى أهمية الأسلوب الذي أثر به وضعهم هذا على علاقتهم بمشكلة الاستغلال.

العاملين في إحدى الشركات الرأسمالية قد يملكون أيضاً أسهماً تجارية (سواء أكانت من أسهم الشركة التي يعملون فيها أو من أسهم شركات أخرى)، ومن ثم يشغلون موقعاً رأسمالياً كذلك، وإن يكن هذا في نطاق محدود فقط. لهذا السبب، فإن العمال الذين يعملون في شركة تطبق خطة لتمليك العاملين أسهماً فيها Employee Stock Ownership Plan (WSOP) يظلون موجودين "في" مواقع الطبقة العمالية داخل العلاقات الطبقية للرأسمالية، إلا أنهم لا يكونون موجودين "فقط" في تلك المواقع: بل هم موجودون في موقعين طبقيين في نفس الوقت.

عرضية المواقع، بعض الوظائف تعد جزءًا من المسار المهني للفرد- والذي هو تتابعات من التغيرات المنتظمة في الوظائف على امتداد الزمن- والذي توجد فيه احتمالية معقولة لأن يتغير الطابع الطبقي لهذه الوظائف على امتداد الزمن. ففي بعض منظمات العمل، مثلاً، يبدأ معظم المديرين العمل في وظائف غير إدارية مع توقعهم الكامل للتنقل داخل هيئة الإدارة بعد أن يتلقوا نوعاً من التدريب العملي داخل مقر العمل، ومن ثم فإنهم يتوقعون أن يترقوا صعوداً في درجات الهياكل الإدارية ذات الشكل الهرمي وبالرغم من أنهم قد يعملون، لمدة ما، جنباً إلى جنب العمال العاديين، فإن "وظائفهم"، منذ البداية، مرتبطة بالمسارات المهنية للعاملين بهيئة الإدارة. لماذا يتعين أن يكون لهذا الوضع أهميته في فهم الطابع الطبقي لأمثال تلك الوظائف؟ يرجع سبب هذه الأهمية إلى أن كلاً من الاهتمامات والخبرات التي يتصف بها الأفراد في أمثال تلك الوظائف تتأثر تأثراً بارزاً بالمستقبل المحتمل ارتباطه بوظائفهم. وهذا معناه أن الموقع الموجود داخل العلاقات الطبقية للأفراد المنخرطين في أمثال تلك المسارات المهنية يتصف بما يمكن تسميته "بالتعقد العارض". زد على ذلك، أنه بسبب كون المستقبل أمراً غير مؤكد نوعاً ما على الدوام، فإن البعد العرضي "أو: المؤقت" للمواقع الطبقية يعني أيضاً أن موقع الفرد داخل العلاقات الطبقية يمكن أن يتصف بدرجة معينة من درجات عدم التحديد أو عدم التأكد.

الشرائح والمواقع الطبقية، لئن تكن المواقع الطبقية يجري تحديدها بناء على الحقوق والقوى التي تتوافر للأفراد في مجال الموارد الإنتاجية

والأنشطة الاقتصادية، فإن مصدراً آخر للتعقد داخل المواقع الطبقية يتركز على مقدار الموارد ونطاق الأنشطة الخاضعة لتلك الحقوق والقوى. إذ يوجد رأسماليون يحوزون ويسيطرون على كميات هائلة من رأس المال ويستخدمون آلافاً من العمال على امتداد العالم، كما يوجد رأسماليون يستخدمون عدداً صغيراً من الأفراد في موقع منفرد. يعتبر كلا هذين النوعين من الأفراد "رأسماليين" بلغة العلاقات الاجتماعية، إلا أنهما يتباينان تبايناً رهيباً في مقدار القوة التي يستخدمونها في تحقيق أهدافهما. فيما بين الأفراد الموجودين في الطبقة العاملة، يتباين العمال في مهاراتهم وفيما يرتبط بهذه المهارات من "الكفاءة السوقية"، أي في قدرتهم على الحصول على ما يستحقونه من الأجور في سوق العمل. فإن كانت مهاراتهم نادرة إلى حد بعيد جداً، فقد يصل بهم الأمر إلى أن يكونوا قادرين على الحصول على قدر له شأنه من "الريع" كعنصر من عناصر أجورهم. يشغل كل من العمال المهرة والعمال غير المهرة مواقع الطبقة العاملة طالما أنهم لا يملكون أو يسيطرون على وسائل الإنتاج، وطالما أنهم ملزمون بأن يبيعوا قوة عملهم من أجل الحصول على ما يعيشون به، إلا أنهم يتباينون في مقدار ما لديهم من مورد واحد خاص بهم، ألا وهو المهارة. يمكننا الإشارة إلى ما ذكرناه من أنواع التباينات الكمية الموجودة بين الأفراد الذين يشغلون موقعا مماثلاً مرتبطاً بنفس الطبقة، يمكننا الإشارة إلى تلك التباينات باعتبارها شرائح موجودة في ثنايا المواقع الطبقية.

العائلات والمواقع الطبقية، لا يقتصر أمر ارتباط الأفراد بالعلاقات الطبقية على أنه يتم من خلال انخراطهم المباشر في السيطرة على الموارد الإنتاجية واستخدامها، بل يتم أيضاً من خلال مختلف الأنواع الأخرى من العلاقات الاجتماعية، خاصة علاقات الأسرة والقرابة. يرجع سبب اهتمامنا "بالموقع" الطبقي للأفراد إلى أننا نؤمن بأنه، من خلال ميكانيزمات متنوعة، يتم تشكيل خبراتهم، واهتماماتهم، واختياراتهم بناء على مدى تقاطع حيواتهم بعلاقاتهم الطبقية. فإن كنت متزوجاً من امرأة رأسمالية، وبصرف النظر عما تعمله من عمل، فسوف تكون اهتماماتك واختياراتك محكومة إلى حد ما بهذه

الحقيقة ثم إن هذه الحقيقة تتعلق "بموقعك" الطبقي. يمكن أن نطلق على هذا البعد الخاص من أبعاد مشكلة المواقع الطبقية "المواقع المستحدثة داخل العلاقات الطبقية"(١٥) تعد المواقع المستحدثة أمراً هاما بالذات لفهم المواقع الطبقية للأطفال، وللمحالين للمعاش، وللزوجات من ربات البيوت، وللأفراد الذين يعيشون في أسر ينفق عليها شخصان كاسبان (أي: لهما دخول من أرباح التجارة أو أجور العمل". تتسبب المواقع المستحدثة، بصفة خاصة، في إضافة تعقدات مثيرة للاهتمام إلى التحليل الطبقي الذي يعالج الحالات التي يختلف فيها الموقع الطبقي الصريح للفرد– أعني به الأسلوب الذي به يتم إدراج الفرد في العلاقات الطبقية من خلال وظيفته التي يؤديها – عن المواقع الطبقية المستحدثة له. وهذه هي الحالة التي تكون عليها، مثلاً، كاتبة على الآلة الطابعة في أحد المكاتب متزوجة من أحد مديري الشركة. وكلما ازدادت نسبة النساء المتزوجات في الوظائف المدفوعة الأجر وزاد طول المدة الزمنية التي يقضيها في القوة العاملة، فإن وجود أمثال تلك "العائلات عابرة الطبقات"، وهو الاسم الذي يطلق عليها أحياناً، يصبح شكلاً أكثر بروزاً للتعقد في المواقع الطبقية.(١٦)

تفضي أنواع التعقدات المذكورة إلى نشوء أساليب مشتركة معينة للحديث عن الإشكالية الطبقية. كثيراً ما يتساءل الناس "كم عدد الطبقات الموجودة؟". وقد وصف عملي عن البنية الطبقية، مثلاً، باعتبار أنه يقدم "نموذجاً ذا اثنتي عشرة طبقة" لأنني توصلت في بعض أبحاثي إلى توليف متغير طبقي ذي اثنتي عشرة فئة من أجل أن أدرس أموراً منها الوعي الطبقي أو الحراك الطبقي. في نطاق الإطار الفكري الذي أطرحه هنا، أرى أن هذا النوع من الأسئلة قد أسئ فهمه وتأويله. ذلك أن "الموقع" الطبقي ليس "طبقة ما"؛ بل هو موقع موجود داخل علاقات ما. لذلك، يعتمد عدد أمثال هذه

١٥– انظر Wright (1997, Ch, 10)

١٦– في ثمانينيات القرن العشرين صنف ما يقرب من ثلث العائلات التي ينفق عليها كاسبان اثنان في الولايات المتحدة باعتبار أنها أسر عابرة للطبقات، بما يعني أن حوالي ١٢% من السكان البالغين كانوا يعيشون في أمثال تلك العائلات انظر Wright (1997, pp. 226-7)

المواقع الموجودة في تحليل عن البنية الطبقية على مدى دقة الوصف المطلوب للوفاء بالأغراض القريبة لهذا التحليل.(١٧)

بالنسبة لبعض الأسئلة البحثية، يكون من المرغوب فيه وجود نوع من التفريق الدقيق نسبياً للمواقع الموجودة داخل نطاق العلاقات الطبقية، وذلك لأن الأساليب الدقيقة المتبعة في ربط الأفراد بالحقوق والقوى المهيمنة على الموارد لها أهميتها في توضيح تلك المواقع. في بحثي عن العلاقة بين الموقع الطبقي والوعي الطبقي، مثلاً، وجدت أن مجموعة معرفة تعريفاً دقيقاً من فئات التصنيف ستكون وثيقة الصلة بالموضوع.(١٨)

وبالنسبة للمشكلات الأخرى، قد يزودنا وصف أقل دقة "أي: أكثر عمومية" للمواقع الطبقية الموجودة داخل العلاقات برؤية أشد عمقاً. في عملي الذي تناولت فيه مشكلة تسوية الخلافات بين الطبقات، وجدت أن نموذجاً أبسط وصفاً، ذا موقعين اثنين، ويتألف من العمال والرأسماليين فقط، هو نموذج ملائم في هذا الشأن.(١٩)

التحليل الطبقي على مستوى الوحدات الكبرى وعلى مستوى الوحدات الصغرى

يعنى التحليل الطبقي بكل من المستوى الكلي/ أو مستوى الوحدات الكبرى، والمستوى الجزئي/ أو مستوى الوحدات الصغرى للتحليل. يتمثل المفهوم الأساسي للتحليل الطبقي الكلي في "البنية الطبقية". لذا، يمكن تسمية الإجمالي الكلي للعلاقات الطبقية الموجودة في وحدة معينة من التحليل "بالبنية الطبقية" لوحدة التحليل هذه. بذلك يمكن للمرء أن يتحدث عن البنية الطبقية

١٧- آرائي المتعلقة بمشكلة "عدد" المواقع الطبقية مشابهة جداً لآراء إريكسون وجولدثورب، فهما يكتبان قائلين "أن الإجابة المعقولة الوحيدة [للسؤال "كم عدد الطبقات الموجودة"] هي، كما نميل للاعتقاد به، "أن هذا العدد يتحدد وفقاً لما يثبت بالبرهان العملي أنه عدد يفيد في تحقيق ما يهدف إليه التحليل من أغراض قريبة تتعلق بالتمييز "بين المواقع"، (Erikson and Goldthorpe (1993 p.46.

١٨- انظر (Wright (1997, Ch. 14.

١٩- انظر (Wright (2000, pp. 957-1002.

لشركة ما، أو لمدينة ما، أو لبلد ما، أو ربما للعالم. تقليدياً، كانت الدولة القومية، ولاتزال، هي وحدة التحليل المفضلة عند الباحثين لتحديد البنية الطبقية. كان لهذا الوضع ما يبرره، إلى حد ما، بسبب أهمية الدولة باعتبارها المؤسسة التي تفرض بقوة القانون إعمال الحقوق والقوى المحورية المهيمنة على الثروات، والتي تشكل المادة الخام للعلاقات الطبقية. وبالرغم من ذلك، وبناء على المشكلة قيد البحث، قد تكون الوحدات الأخرى للتحليل ملائمة (لتحقيق أغراضه).

يتركز التحليل الطبقي ذو المستوى الكلي على التأثيرات التي تحدثها الأبنية الطبقية على وحدة التحليل التي يجري داخلها تحليل هذه التأثيرات. مثال ذلك، أن تحليل مدى ما يسببه الحراك الدولي لرأس المال من تقييد للخيارات السياسية للدول، نقول: إن هذا التحليل يشكل نوعاً من الفحص ذي المستوى الكلي للتأثيرات التي يحدثها نوع بعينه من الأبنية الطبقية على الدول. أما التحليل الذي يعالج مدى ما يترتب على تركز ملكية رأس المال، أو تشتتها، في قطاع معين، من نتائج تؤثر على الأوضاع المتعلقة بتنظيم النقابات العمالية، نقول: أما هذا التحليل فيمثل نوعاً من الفحص ذي المستوى الكلي للتشكيل الطبقي.

يحاول التحليل الطبقي ذو المستوى الجزئي أن يفهم حقيقة الأوضاع التي فيها تؤثر الطبقة على الأفراد. في الصميم من هذا التحليل يوجد تحليل تأثيرات المواقع الطبقية على مختلف جوانب حيوات الأفراد. من أمثلة هذا النوع من التحليلات: تحليل استراتيجيات سوق العمل التي يتبعها العمال غير المهرة، أو تحليل تأثيرات التغير التكنولوجي على الوعي الطبقي، أو تحليل الإسهامات السياسية التي يشارك بها المديرون التنفيذيون للشركات الكبيرة "في تسيير أمور الدولة".

يتم ربط التحليل ذي المستوى الجزئي والتحليل ذي المستوى الكلي بأساليب معقدة، فمن ناحية، ليست الأبنية الطبقية كيانات منفردة لا تخضع لغيرها بحيث تحدث تأثيرات ذات مستوى كبير مستقلة عن تصرفات الأفراد

واختياراتهم: ذلك أن العمليات ذات المستوى الكبير لها مرتكزات ذات مستوى صغير. ومن ناحية أخرى، فإن العمليات ذات المستوى الصغير، والتي من خلالها يشكل موقع الفرد داخل العلاقات الطبقية فرص الترقي والتقدم له، كما يشكل وعيه وتصرفاته، نقول: إن تلك العمليات الصغيرة المستوى تجري داخل سياقات كبيرة المستوى، الأمر الذي يؤثر تأثيراً عميقاً على الأوضاع التي بداخلها تقوم هذه العمليات الصغيرة بعملها: ذلك أن العمليات الصغيرة المستوى تتولد عن السياقات الكبيرة المستوى. فالتحليل الطبقي، شأنه شأن سائر التحليلات السوسيولوجية، يسعى حثيثاً لفهم حقيقة كل من المستويات الصغيرة والمستويات الكبيرة وتفاعلاتها.

"الفعل" الطبقي

تكاد القضايا التي عالجناها حتى الآن أن تكون ذات طابع بنائي تماما. وهذا معناه أننا قمنا بفحص طبيعة العلاقات الاجتماعية التي بداخلها يعيش الناس ويتصرفون، وبفحص الكيفية التي بها يمكن فهم حقيقة هذه العلاقات في ضوء المفاهيم الطبقية، إلا أننا لم نقل شيئاً كثيراً عن الفعل نفسه. يدور التحليل الطبقي الماركسي، أساساً، حول شروط وعمليات التغير الاجتماعي، ومن ثم نكون بحاجة إلى مجموعة من المقولات التصنيفية التي يمكن في ضوئها فهم تصرفات الأفراد التي تعيد إنتاج تلك العلاقات الاجتماعية وتغيرها تغييراً كبيراً في طبيعتها، وشكلها، ووظيفتها. ثمة خمسة مفاهيم تعتبر، بصفة خاصة، وثيقة الصلة بهذا الغرض، وهي مفهوم الاهتمامات الطبقية، ومفهوم الوعي الطبقي، ومفهوم الممارسات الطبقية، ومفهوم التشكيلات الطبقية، ومفهوم الصراع الطبقي.

مفهوم المصالح الطبقية. هي المصالح المادية للأفراد، والمستمدة من موقعهم داخل العلاقات الطبقية. تشتمل هذه "المصالح المادية" على مجموعة من الأمور – كمستويات المعيشة، وأوضاع العمل، ومستوى العناء، ووقت الفراغ، والأمن المادي، وأمور أخرى. إن وصف المصالح التي ينشغل بها الأفراد فيما يتعلق بتلك الأمور المذكورة باعتبارها مصالح طبقية، معناه القول

بأن ما يواجهه الأفراد في سعيهم لتحقيق هذه المصالح من فرص ومقايضات إنما تشكلها مواقعهم الطبقية. لذلك، فإن بياناً مستفيضاً لهذه المصالح يزودنا بهمزة وصل فكرية شديدة الأهمية تصل بين الوصف التفصيلي للعلاقات الطبقية، من جهة، وتصرفات الأفراد، من جهة أخرى.

مفهوم الوعي الطبقي. هو ما يتوافر للأفراد من إدراك شخصي لمصالح طبقتهم وللظروف المتعلقة بتحقق الترقي والتقدم لهم.

مفهوم الممارسات الطبقة. وهي الأنشطة التي ينخرط فيها الأفراد، سواء بوصفهم أشخاصاً منفصلين عن بعضهم أم بوصفهم أعضاء في كيانات جمعية، في سعيهم لتحقيق مصالحهم الطبقية.

مفهوم التشكيلات الطبقية. وهي الكيانات الجمعية التي يشكلها الأفراد من أجل تيسير السعي لتحقيق مصالحهم الطبقية. تتراوح هذه التشكيلات "في ترابطها الداخلي" ما بين المنظمات ذات المستوى العالي من الوعي بالذات، كالنقابات العمالية، والأحزاب السياسية، من ناحية، والأشكال الأكثر تحرراً "أو: الأقل ترابطاً" من الكيانات الجمعية، كالشبكات الاجتماعية، والمجتمعات المحلية الصغيرة النطاق، من ناحية.

مفهوم الصراع الطبقي. وهي الصراعات التي تنشب بين ما يزاوله الأفراد والكيانات الجمعية من ممارسات في سعيهم لتحقق المصالح الطبقية المتضادة. تتراوح هذه الصراعات "في نطاقاتها ومستوياتها" بين الاستراتيجيات الفردية للعمال داخل عملهم المرهق، والتي يهدفون منها لتقليص مستوى العناء فيها، من ناحية، والصراعات التي تنشب بين الكيانات ذات المستوى التنظيمي العالي من العمال والرأسماليين، وتدور حول توزيع الحقوق والقوى داخل نطاق النشاط الإنتاجي، من ناحية أخرى.

التصورات المعنية بتفسير الظواهر: الفرضية الأساسية للتحليل الطبقي

نذهب الفرضية الأساسية الكبرى للتحليل الطبقي إلى أن الطبقة (وأعني بها العلاقات الطبقية، والمواقع الطبقية، والبنية الطبقية)، منظوراً إليها بالأسلوب المذكور بعاليه، لها عواقب مضطردة/ أو منتظمة وبارزة تؤثر بها

على كل من حيوات الأفراد، وديناميات المؤسسات "أي القوى المحركة لها". لذلك، قد يقول المرء: "للطبقة أهميتها المؤثرة" باعتبار هذا القول شعاراً. فعلى المستوى الصغير، وسواء أكان المرء يبيع قوة عمله في سوق العمل أم لا، وسواء أكان المرء يملك القوة التي يأمر بها غيره من الأفراد بما يجب عليهم أن يقوموا بأدائه في عملهم أم لا، وسواءً أكان المرء يملك مقادير ضخمة من رأس المال أم لا، وسواءً أكان المرء حاصلاً على مؤهل علمي قيم معتمد قانونياً أم لا، إلى آخره، نقول: إن لهذه الأوضاع عواقب فعلية تؤثر في حيوات الأفراد. وعلى المستوى الكبير، يتساوى في الأهمية، بالنسبة لقيام مجموعة متنوعة من المؤسسات بوظائفها، أن تكون الحقوق المهيمنة على تحديد مواضع استخدام وسائل الإنتاج مركزة بدرجة كبيرة في أيدي قلة من الأفراد أم لا، كما يتساوى في الأهمية أن تستولي السلطة الحكومية على بعض تلك الحقوق أو تبقى تحت سيطرة القطاع الخاص، ويتساوى في الأهمية أن توجد عوائق بارزة تمنع الأفراد الذين لا يملكون أنواعاً مختلفة من الأصول / أو الثروات من أن يحصلوا عليها أم لا، وما إلى ذلك. لهذا، فإن القول بأن "للطبقة أهميتها المؤثرة" معناه القول بأن توزيع الحقوق والقوى المهيمنة على الثروات الإنتاجية لمجتمع ما له عواقبه البارزة المنتظمة على كل من المستوى الصغير والمستوى الكبير للتحليل الاجتماعي.

في موقع القلب من تلك الأقوال توجد فرضيتان بسيطتان نسبياً وأكثر تحديداً من الأقوال السابقة، وهما تتعلقان بالتأثيرات الناجمة عن العلاقات الطبقية التي على المستوى الصغير لحيوات الأفراد، وهما:

الفرضية رقم ١: إن ما تملكه يحدد ما تحصل عليه.

الفرضية رقم ٢: إن ما تملكه يحدد ما يتعين عليك عمله لتحصل على ما تحصل عليه.

تعني الفرضية الأولى، قبل كل شيء، بتوزيع الدخل. لهذا السبب، يكون مغزى التحليل الطبقي هنا أن الحقوق والقوى التي يحوزها الأفراد ويهيمنون بها على الثروات الإنتاجية تعتبر محدداً منتظماً ودالاً على مستويات معيشتهم:

أي أن ما تملكه يحدد ما تحصل عليه. وتعني الفرضية الثانيـــة مـــن هـــاتين الدعويين العليتين، قبل كل شيء، بتوزيع *الأنشطة الاقتصادية*. وبذلك يكـــون معنى فرضية التحليل الطبقي، للمرة الثانية، أن الحقوق والقوى المهيمنة على الثروات الإنتاجية تعد محدداً منتظماً ودالاً للاستراتيجيات والممارسات التـــي ينهمك فيها الأفراد ليحصلوا على دخولهم "من خلالها": سواء أكانوا مضطرين إلى الكدح في سعيهم للبحث عن وظيفة؛ أم كانوا يصنعون القرارات المتعلقة بتحديد مواضع الاستثمارات حول العالم، أم كان لزاما عليهم أن يحملوا هـــم سداد المدفوعات الواجبة عن القروض التي حصلوا عليها من البنـــوك حتـــى يحتفظوا بشركتهم في حالة اكتفاء ذاتي.

أي إن ما تملكه يحدد ما يتعين عليك عمله لتحصل على مـــا تحـــصل عليه. وتعتبر العواقب الأخرى المرتبطة بالطبقة– كأنمـــاط التـــصويت فـــي الانتخابات، والميول الاجتماعية التي تشيع في الطبقة، وتـــشكيل الـــصداقات، والصحة، إلى آخره– تعتبر نتائج من الدرجـــة الثانيـــة لهـــاتين الفرضـــيتين الأساسيتين. فعندما يؤكد المحللون الطبقيون، مثلاً، أن المواقع الطبقية تساعد في تفسير عملية/ أو أنماط التصويت في الانتخابات، فإن موقفهم هذا يرجـــع، في العادة، إلى أنهم يعتقدون أن المواقع الطبقيـــة للأفـــراد تـــشكل الفـــرص المطلوبة لتحسين مستويات معيشتهم، وأن تلك الفرص تؤثر على التفضيلات السياسية لهم، أو لأنهم "أي المحللين" يعتقدون أن المواقع الطبقية للأفراد تؤثر على ما يعايشونه من خبرات داخل أماكن عملهم (أعني بها الخبرات المتولدة من أنشطة العمل) وأن هذه الخبرات تؤثر بدورها على التفضيلات.

هذه الدعاوى ليست بالدعاوى التافهة. فقد يحدث، مثلاً، أن تكون الصلة التي تربط بين توزيع ما يملكه الأفراد من حقوق وقوى يهيمنون بهـــا علـــى الثروات الإنتاجية، من جهة، ودخولهم أو أنشطتهم الاقتصادية، مـــن جهـــة، صلة واهية.

مثال ذلك أن دولة الرخاء قد وفرت لكل فرد دخلاً أساسياً شاملاً يكفيـــه للحفاظ على مستوى لائق للمعيشة. ففي مثل هذا المجتمع، يكون ما يحـــصل

عليه الأفراد منفصلاً انفصالاً كبيراً، وإن لم يكن كاملاً، عما يملكونه، وبالمثل، فإنه لو فرضنا أن الحياة أصبحت تشبه نوعاً من اليانصيب الذي لا يوجد فيه أي استقرار في توزيع الثروات، سواء داخل الجيل الواحد أم عبر الأجيال، ثم لو افترضنا، رغم ذلك، أن العلاقات المرتبطة بأمثال تلك الثروات كانت مهمة بصورة ثابتة لا تتغير في تحديد الدخول، فقد يكون من المعقول القول بأن الطبقة لا تؤثر تأثيراً شديداً للغاية. أو افترض، مثلاً، أن المحدد الرئيسي لما يتعين عليك عمله لتحصل على ما تحصل عليه كان العرق والجنس أو الدين، وأن ملكية الثروات ذات الأهمية الاقتصادية كانت ذات دلالة هامشية في تفسير الأنشطة الاقتصادية أو الأوضاع الاقتصادية لأي إنسان نقول للمرة الثانية، قد لا تكون الطبقة في مثل هذا المجتمع ذات دلالة تفسيرية واضحة جداً (ما لم يكن الأسلوب الرئيسي الذي وفقاً له يؤثر الجنس أو العرق على تلك العواقب قائماً على توزيع الأفراد على المراكز الطبقية بناء على عرقهم أو جنسهم) إن الواقع الصريح لأشكال اللامساواة في الدخول أو في السيطرة والخضوع داخل نطاق العمل ليس برهاناً على أن الطبقة لها أهميتها المؤثرة، ذلك أن ما يتعين علينا البرهنة عليه هنا هو أن للحقوق والقوى التي يحوزها الأفراد ويهيمنون بها على الثروات الإنتاجية تأثيراً منتظماً على تلك الظواهر.

التحليل الطبقي الماركسي[٢٠]

وفقاً لما انتهينا إليه من قبل، لا يوجد شيء تنفرد به الماركسية فيما يتصل بالدعاوى التفسيرية للتحليل الطبقي. ذلك أن عبارة "ما يحصل عليه الأفراد" وعبارة "ما يتوجب أن يعمله الأفراد ليحصلوا على ما يحصلون عليه" تبدوان شبيهتين جداً لعبارة "فرص الحياة". فمن شأن المحللين الطبقيين الآخذين بأفكار فيبر أن يقولوا نفس الشيء إلى حد بعيد جداً. لهذا السبب توجد صلة وثيقة بين المفاهيم الماركسية والمفاهيم الفيبرية للطبقة (رغم أنها أقل في

٢٠- بعض فقرات هذا الجزء، من الفصل الأول، مستمدة من Wright (1997, pp, 9-19).

تشابهها لبعضها في الإطار الفكري الأوسع نطاقاً، والذي تبرز فيه هذه المفاهيم بوضوح، أو في مدى ما يتصوره المحللون من هذين الاتجاهين من قدرة الطبقة على تفسير الظواهر الاجتماعية)

أما ما يجعل التحليل الطبقي إنجازاً ماركسياً بصورة متميزة فهو ما قدمه هذا التحليل من بيان تفصيلي للآليات المحددة التي تعتبر مولدة لهذين النوعين من العواقب. والمفهوم المحوري هنا هو مفهوم "الاستغلال". فهذا هو العنصر المفاهيمي الذي يجعل للمفهوم الماركسي عن الطبقة مكانة راسخة داخل البرنامج الماركسي المتميز للتحليل الطبقي.

يعتبر مفهوم "الاستغلال" مفهوماً معقداً ومثيراً للتحدي. والمقصود منه إظهار صورة معينة من صور الاعتماد المتبادل بين المصالح المادية للناس، أي إنه وضع يستوفي ثلاثة معايير، هي:

١- *المبدأ المضاد للرخاء القائم على الاعتماد المتبادل بين المصالح*: فالرخاء المادي للمستغلين يعتمد على الحرمان المادي للمستغلين، كاعتماد النتيجة على السبب. وهذا معناه أن مصالح الفاعلين الموجودين داخل أمثال تلك العلاقات لا تقتصر على *كونها مختلفة* فقط، بل هي علاقات *معادية/ أو متضادة*: فتحقيق مصالح المستغِلين يفرض أضراراً على المستغَلين.

٢- *مبدأ الإقصاء / أو الاستبعاد*: هذا الوضع المضاد للاعتماد المتبادل بين مصالح/ أو رخاء المستغلين والمستغَلين يعتمد على إقصاء المستغَلين عن الوصول إلى بعض الثروات الإنتاجية.

٣- *مبدأ الاستيلاء*: يتسبب إقصاء المستغَلين في توليد أفضلية مادية للمستغلين لأنه يمكنهم من الاستيلاء على جهد العمل الذي بذله المستغَلون، بهذا، يمثل إقصاء المستغلين تشخيصاً للعملية التي من خلالها يتم توليد أشكال اللامساواة في الدخول بواسطة أشكال اللامساواة في الحقوق والقوة المهيمنة على الموارد الإنتاجية: ذلك أن أشكال اللامساواة تحدث، ولو جزئياً في أقل تقدير، من خلال الأوضاع التي يكون المستغِلون فيها، ويفضل مالهم من حقوق وقوى مقصورة عليهم

يهيمنون بها على الموارد، يكونون قادرين على الاستيلاء على الفائض المتولد من المجهود الذي بذله المستغَلون.

عندما يتجلى المبدآن الأولان من تلك المبادئ الثلاثة، ولا يتجلى المبدأ الثالث، فقد يوجد ما يمكن أن يسمى "الاضطهاد الاقتصادي اللااستغلالي"، ولكن لا يوجد الاستغلال. في حالة الاضطهاد الاقتصادي اللااستغلالي، يظل صحيحاً أن رخاء الجماعة المحظوظة "أي: المستولية على فائض الإنتاج والحائزة على حقوق وقوى مقصورة عليها تهيمن بها على الموارد الإنتاجية" يكون على حساب المحرومين "من الحقوق والقوى المذكورة"، كما أن هذه العلاقة المعكوسة نفسها تكون قائمة على أساس ملكية الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها. ولكن في حالة الاضطهاد اللااستغلالي لا يوجد الاستيلاء على المجهود المبذول في العمل، أي لا يحدث تحويل لثمار العمل من جماعة لأخرى.

تتمثل النتيجة الحاسمة لهذا الاختلاف القائم بين هذين النمطين من اللامساواة في أنه، في حالة الاضطهاد الاقتصادي اللااستغلالي، لا تحتاج الفئة الاجتماعية المتمتعة بامتيازات مقصورة عليها، لا تحتاج هي نفسها إلى الفئة المستبعَدة. ورغم أن رخاء الفئة الميسورة، هنا، يعتمد بالفعل على مبدأ الاستبعاد/ أو الإقصاء، فإنه لا يوجد اعتماد متبادل بين الفئتين في الأنشطة. في حالة الاستغلال، يحتاج المستغِلون للمستغَلين بصورة متزايدة: فالمستغلون يعتمدون على مجهود المستغَلين في تحقيق رخائهم هم. تأمل مثلاً، ذلك التناقض بين المعاملة التي تلقاها الأهالي الأصليون من المستوطنين الأوروبيون في شمال أمريكا وفي أفريقيا الجنوبية. في هذين المكانين كليهما كان الرخاء المادي للبيض مؤمناً من خلال عملية إقصاء الأهالي الأصليين من الوصول إلى الأرض. لهذا، كان رخاء المستوطنين مرتبطاً بأشكال لحرمان الأهالي الأصليين كارتباط النتيجة بالسبب، وكانت هذه الرابطة السببية مركزة على السيطرة على الموارد. كما أن هاتين الحالتين تختلفان اختلافاً حاداً فيما يتصل بالمعيار الثالث. فقد كان المستوطنون البيض في جنوب أفريقيا يعتمدون اعتماداً كبيراً على ما يبذله الأهالي الأصليون من

مجهود في عملهم، بصفتهم مزارعين مستأجرين وعمالاً زراعيين أولاً، ثـم بصفتهم عمال مناجم آخراً. وفي شـمال أمريكـا لـم يعتمـد المـستوطنون الأوروبيون على عمل السكان الأصليين "المولودين من أجيال سـابقة" فـي أمريكا. وكان هذا معناه أنه كان من المحتمل، عندما ووجهت مقاومة الأهالي الأصليين في شمال أمريكا لطردهم مـن أراضـيهم بالـصدام مـن جانـب المستوطنين البيض، كان من المحتمل حينئذ أن يتبـع المـستوطنون البـيض استراتيجية للإبادة الجماعية "لهؤلاء السكان الأصليين". ويوجد في هذا الشأن تعبير شعبي أمريكي مقزز، وكان شائعاً بين الناس في القرن التاسع عـشر، وهو يكشف تلك الحقيقة المتعلقة بالاضطهاد الاقتصادي اللااسـتغلالي الـذي حاق بالسكان الأصليين في أمريكا، حيث يقول: "الهندي الطيب الوحيـد هـو الهندي الميت". وليس صدفة ألا يوجد تعبير من نوع "العامل الطيب الوحيـد هو العامل الميت". وقد يقول المرء: "العامل الطيب الوحيد هو العامل المطيع أو العامل ذو الضمير اليقظ"، وليس "العامل الميت". فالاستغلال يفرض، بشكل ما، قيوداً على المستغل، ويمكن إدراك هذا الوضع من التناقض القـائم بـين المصير الذي انتهى إليه حال الأهالي الأصليين في أمريكا الـشمالية "حيـث تعرض الكثيرون منهم للإبادة الجماعية" والمصير الذي انتهى إليـه الأهـالي الأصليون في جنوب أفريقيا "حيث تعرضـوا للاسـتغلال والإقـصاء، ولـم يتعرضوا للإبادة الجماعية"[٢١].

٢١- يتركز واحد من الفروق/ أو الاختلافات المحورية بين مفهوم الاستغلال المقدم في هذا الفصل والمفهـوم الوارد في استراتيجية آجي سورنسن للتحليل الطبقي (الفصل الخامس في هذا الكتاب) يتركـز علـى التمييز بين الاضطهاد اللااستغلالي والاضطهاد الاستغلالي حيث يرفض سورنسن هذا التمييـز محتجـاً بحجة تتعلق بتحليلي للمستوطنين الأوروبيين في شمال أمريكا، وهي أن "من الواضـح أن المـستوطنين الأوروبيين تسببوا في خلق مصالح متضادة أدت إلى نشوب الصراع، وبذلك لا يتضح لنا ما هو الشيء "الجديد" الذي أضافه، للتحليل، اشتراط حدوث تحويل لثمار العمل "من جماعة لأخرى". وأنـا أرى أن المبدأ القائم على مفهوم "الاستيلاء" لن تكون له أهمية إن كان كل ما نهتم به هـو الحـضور التـام أو الغياب التام للمصالح المتضادة"، لأنه في كل من حالة الاضطهاد الاستغلالي والاضطهاد اللااسـتغلالي يوجد- بالتأكيد تضاد عميق بين المصالح. إلا أن دينامية التضاد في هـذين الـسياقين مختلفـة تمامـاً:

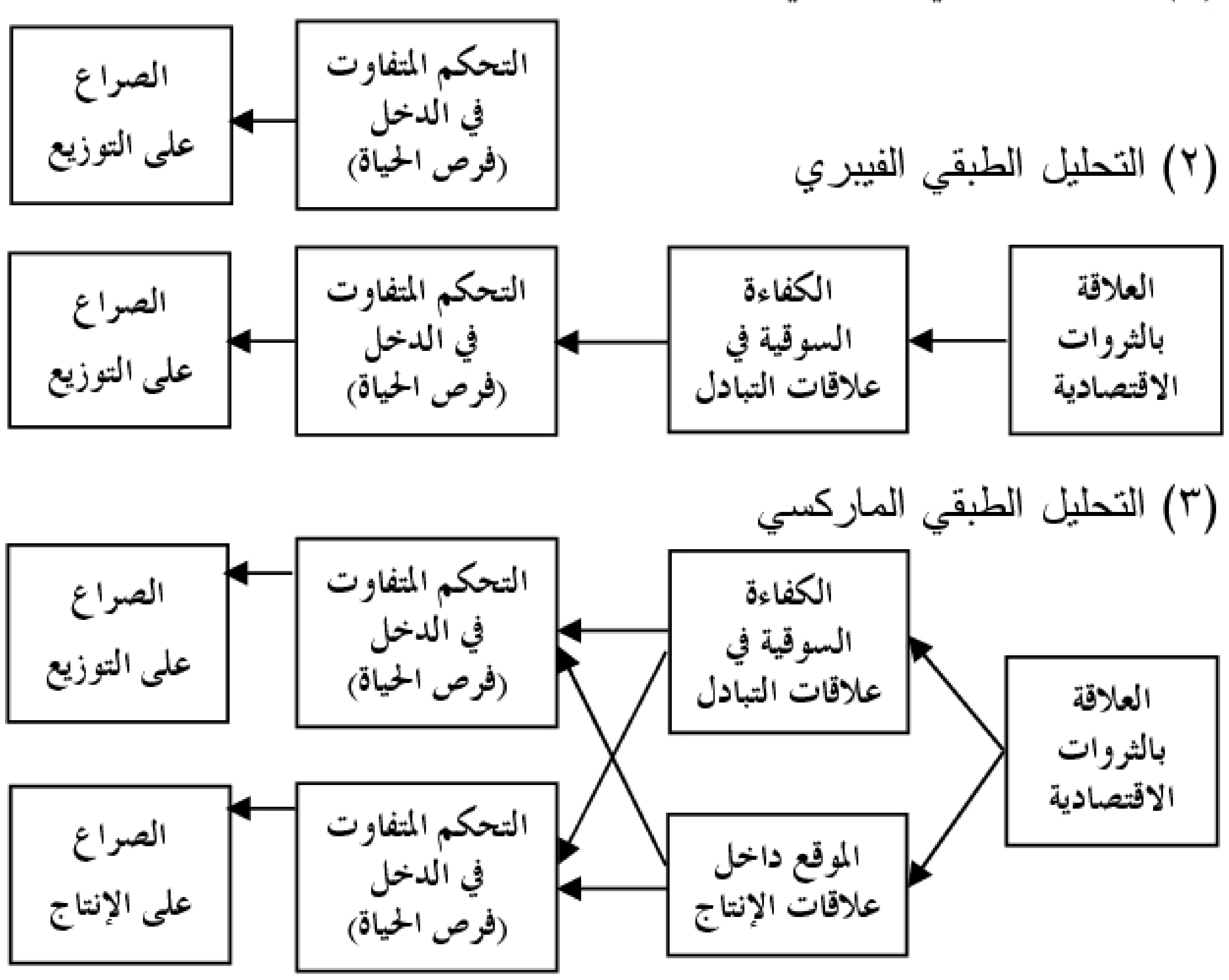
هذا الاعتماد المتبادل العميق "بين المصالح" يجعل الاستغلال شكلاً خاصاً من أشكال العلاقة الاجتماعية ذا طابع انفجاري، وذلك لسببين: أولهما: أن الاستغلال يشكل المادة الخام التي تتكون منها علاقة اجتماعية تقوم، في نفس الوقت، بإثارة صراع المصالح بين جماعة في مواجهة الجماعة الأخرى، كما تتطلب "تلك العلاقة" استمرار التفاعلات بين الجماعتين؛ وثانيهما: أن الاستغلال يضفي على الجماعة المحرومة من الامتيازات شكلاً واقعياً من أشكال القوة ليتحدوا به مصالح المستغِلين. وهذه قضية هامة. إذ أن الاستغلال يعتمد على الاستيلاء على الجهد المبذول في العمل. ونظراً لأن الكائنات الإنسانية كائنات فاعلة واعية، وليست روبوتات، فإنها تحافظ دائماً على مستويات بارزة من السيطرة الحقيقية على ما تبذله من جهد. لهذا السبب يكون استخراج الجهد "من الكادحين" داخل نطاق العلاقات الاستغلالية، يكون على الدوام أمراً إشكالياً ومحفوفاً بالمخاطر، بدرجة تقل أو تكثر، حيث يستلزم وجود أجهزة مؤسساتية فعالة لإعادة إنتاجه. ويمكن لأمثال تلك الأجهزة أن تصبح باهظة الثمن تماماً عند المستغلين، وهو الأمر الذي يتمثل في تكاليف الإشراف "على العاملين" والمراقبة، وإصدار الأوامر، إلى آخره. علماً بأن القدرة على فرض هذه التكاليف يشكل المادة الخام التي يتكون منها شكل من أشكال القوة بين المستغلين.

والاستغلال، وفقاً لتعريفه هنا، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمشكلة السيطرة، أعني بذلك العلاقات الاجتماعية التي بداخلها تكون أنشطة الفرد موجهة ومحكومة من قبل شخص آخر. فالسيطرة تحدث، في المقام الأول، وفقا للمبدأ القائم على مفهوم الإقصاء: "فامتلاك" المرء لمورد من موارد الإنتاج يمنحه قوة على منع غيره من استخدامه. وأوضح مثال على هذا الشكل من أشكال السيطرة يتمثل في القوة التي يمارسها أصحاب الأعمال في توظيف العمال

"فالمستغِلون يعتمدون على المستغَلين ويحتاجون إليهم" بصورة لا تنطبق على المضطهدين اللااستغلاليين. كما أن ما قدمه سورنسن من معالجة فكرية لمسألة الاستغلال لا تميز بين وضع يتسبب فيه الإقصاء/ أو الاستبعاد عن الوصول إلى الموارد في إنزال الضرر بالمستبعدين بشكل واضح، ووضع يعتمد فيه رخاء الفئة صاحبة الامتيازات "من الميسورين" أيضاً على التفاعلات المستمرة مع المستبعدين.

لديهم وفي صرفهم من الخدمة. إلا أن السيطرة تحدث أيضاً، وفي معظم الحالات، بالارتباط مع المبدأ القائم على مفهوم الاستيلاء، وذلك لأن الاستيلاء على جهد العمل الذي يبذله المستغلون يتطلب، في العادة، وجود أشكال صريحة من الخضوع، خاصة ما يكون منها موجوداً في ثنايا عملية ممارسة العمال لعملهم، وهي الأشكال التي تنطوي عليها عملية إصدار الأوامر، والمراقبة، والتهديدات، وما إلى ذلك. فالاستغلال والسيطرة، حال كونهما مقترنين معاً، يقومان بالتحديد الدقيق لملامح التفاعلات التي تتشكل منها بنية العلاقات الطبقية.

في التحليل الطبقي لمدرسة فيبر، وكما هو الحال تماماً في التحليل الطبقي الماركسي، تقوم الحقوق والقوى التي يحوزها الأفراد فيهيمنون بها هلى الثروات الإنتاجية بتحديد الأساس المادي للعلاقات الطبقية. إلا أن هذه الحقوق والقوى، في نظر التحليل الطبقي المستلهم من أفكار فيبر، تكون لها نتائج مؤثرة "في العلاقات الطبقية"، ويرجع ذلك، أساساً للأساليب التي تستخدمها تلك الحقوق والقوى في تشكيل "فرص الحياة"، وأشهرها فرص الحياة "المبثوثة" في ثنايا التبادلات السوقية، وليس للأساليب التي تشكل بها تلك الحقوق والقوى أنماط الاستغلال والسيطرة. ويؤثر تحكم "المستغلين" في الثروات على كفاءة "المستغَلين" في المساومة، وهي الكفاءة التي تتضمنها عمليات التبادل، وتؤثر هذه الكفاءة، بدورها، على نتائج أمثال تلك التبادلات، خاصة الدخل. والاستغلال والسيطرة ليسا من المفاهيم المحورية لهذا الاتجاه الفكري.



الشكل رقم ١/١ ثلاثة نماذج للتحليل الطبقي

تعطينا هذه المعالجة انطباعاً بالتناقض القائم بين الأطر الفكرية الماركسية والفيبرية للتحليل الطبقي، والمبينة بالشكل رقم ١/١. يختلف كل من التحليل الطبقي الماركسي والفيبري اختلافاً حاداً عن التفسيرات التدرجية البسيطة للطبقة، والتي يتم فيها تعريف الطبقة نفسها تعريفاً مباشراً داخل أشكال اللامساواة في الدخل، وذلك لأن كلاً من التحليلين المذكورين "الماركسي والفيبري" يبدأ بمشكلة العلاقات الاجتماعية التي تحدد وصول الأفراد إلى الثروات الاقتصادية، من عدمه. لهذا السبب، فإن التعريف الماركسي والتعريف الفيبري للعلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي يتقاسمان، بشكل ما، نفس المعايير العملية الأساسية. أما ما يختلفان فيه فيتمثل

في المعالجة النظرية المستفيضة وفي تحديد النتائج المترتبة على استعمال هذه المجموعة المشتركة من المعايير: أما النموذج الماركسي فيرى أنـــه يوجــد مساران سببيان تقوم تلك العلاقات بتوليدهما بصورة منتظمة – حيــث يمثــل أحدهما من خلال التبادلات السوقية ويعمل الآخر من خلال عمليـــة الإنتـــاج نفسها– بينما يتتبع النموذج الفيبري مساراً سببياً واحداً فقط، ثم إن النمـــوذج الماركسي يستفيض في معالجة آليات تلك المسارات السببية، وذلك في ضوء مفهوم الاستغلال والسيطرة بجانب مفهوم الكفاءة التفاوضية الي تنطوي عليها عملية التبادل، بينما يقتصر النموذج الفيبري على معالجة عمليـــة التفـــاوض المبثوثة في ثنايا عملية التبـــادل. لهـــذا، يمكـــن – بـــشكل مـــا– أن تكـــون الاستراتيجية الفيبرية للتحليل الطبقي منسوجة بصورة تجعلها متداخلـــة مـــع نسيج النموذج الماركسي.

إن هذا التداخل الذي جعل المفهوم الفيبري للطبقة موجـــودًا فـــي ثنايـــا المفهوم الماركسي يعني أنه، فيما يتصل بأنواع معينة من المسائل، لن يوجـــد إلا فارق عملي طفيف بين التحليل الماركسي والتحليل الفيبري. يصدق هـــذا المعنى خاصة على المسائل الصغرى المتعلقة بتأثير الطبقـــة علـــى حيـــوات الأفراد، لهذا السبب، إذا أراد المرء، مثلاً، أن يشرح كيف يؤثر الموقع الطبقي على مستويات معيشة الأفراد، فلن يجد سبباً معيناً يجعل مفهوم الموقع الطبقي المستعمل في هذا التحليل مختلفاً في أي مقاربة ماركسية أو فيبريـــة. فكـــلا هاتين المقاربتين تعالجان موضوع العلاقة الاجتماعيـــة بـــالثروات المولـــدة للدخول، خاصة رأس المال والمهارات، باعتبار أن هذه العلاقة أمر محوري في تعريف المواقع الطبقية.[٢٢]

٢٢– من المؤكد أن المعايير الإجرائية التي يتبعها الباحثون قد تختلف بين أي باحثين واجهتهما صعوبات لا مفر منها فيما يتصل بالخيارات البراجماتية وصياغتها. مثال ذلك أنه في كل من المقاربة الفكرية لجولـــدثورب بشأن التحليل الطبقي ومقاربتي الفكرية في هذا الخصوص، يحتل كبار الرأسماليين، والمديرون التنفيذيون للشركات الكبيرة، والأساتذة "ذوو الدرجات العلمية العالية"، يحتلون أنواعاً متميزة من المواقع داخـــل العلاقات الطبقية لأنهم يختلفون في أنواع الموارد/ أو الثروات التي يسيطرون عليها، ويختلفون في طبيعة علاقات الوظائف التي يشغلونها. إلا أننا نختلف في خياراتنا الإجرائية المتعلقة بكيفية تناول هذه الفئـــات

من المؤكد أن بإمكان أي باحث ذي نزعة فيبرية أن يدرج ضمن أي بحث سوسيولوجي نوعي أي تحليل للسيطرة والاستغلال القائمين على أساس الأوضاع الطبقية. فمن الأمور الجذابة في الإطار التحليلي الفيبري أنه يتيح الفرصة تماماً لإدراج عمليات سببية إضافية "تساهم في تفسير الظاهرة التي يعالجها". ثم إن مثل هذا الإدراج يمثل نقلاً للتيمات الماركسية وإدخالها في النموذج الفيبري؛ ذلك أن هذا النموذج نفسه لا يشير ضمناً إلى وجود أي أهمية لهذه القضايا. وقد سبق لفرانك باركين أن صاغ عبارة لماحة مشهورة في كتاب له عن نظرية الطبقة تقول: "داخل كل باحث يأخذ بمفاهيم الماركسية الجديدة يوجد شخص ذو نزعة فيبرية يناضل للخروج من هذا الإطار". وتوحي هذه المناقشة المقدمة هنا برأي يكمل معنى هذه العبارة فيقول: "داخل كل باحث يساري يأخذ بمفاهيم الفيبرية الجديدة يوجد شخص ماركسي النزعة يناضل كي يبقى مختبئاً".

الثمرة: ما هي فوائد الاستراتيجية الماركسية للتحليل الطبقي؟

إن لفظ "الاستغلال" ولفظ "السيطرة" مشبعان بالطابع المعياري. وإن وصف العلاقات الطبقية بهذه الطريقة معناه الإقرار بالنقد الموجه من جانب النزعة المساواتية إلى هذه العلاقات. بالنسبة لامرئ ملتزم بالرؤية المساواتية

بالدراسة في عملنا الإمبيريقي: فبينما أحتفظ أنا بهذه الفئات الثلاثة منفصلة عن بعضها باعتبارها أنواعاً متميزة من المواقع الطبقية، قام جولدثورب بمزجها معاً في طبقة من الرتبة الأولى تتصف بدرجة كبيرة من= =الاختلاف وعدم التجانس، وذلك لأسباب براجماتية عموماً. لا يرجع موقفي هذا– أساساً– إلى أن عملي يضرب بجذوره في التراث الماركسي، وأن عمل جولدثورب مرتبط برابطة وثيقة بالتراث الفيبري، وذلك لأن كلاً من هذين التراثين ينظر إلى الأساتذة "ذوي الدرجات العلمية العالية" والرأسماليين باعتبار أنهم يشغلون مواقع طبقية مختلفة. بل يرجع موقفي إلى حكم براجماتي يتعلق بتحديد: أين يكون مهماً أن نحافظ على الاتساق الإجرائي مع الفئات المجردة، وأين لا يكون هذا الأمر مهماً. وفيما يتصل بالمسائل التي يرغب جولدثورب في معالجتها، يشعر هذا الباحث بأنه نظراً لوجود عدد قليل للغاية من الرأسماليين الحقيقيين في عيناته على كل حال، فلن يفقد شيء كثير إذا مزجهم بالأساتذة "ذوي الدرجات العلمية العالية" داخل فئة طبقية واحدة.

الجذرية في التراث الماركسي، تعد هذه الرؤية عنصراً من عناصر الجاذبية في هذا التراث، بيد أن من المؤكد أنه ليس كل من يهتم بدراسة الطبقة يوافق على النزعة المساواتية الجذرية للبرنامج المعياري الماركسي.

ولكن، ماذا يحدث لو أن امرءا يؤمن بأن ما أحدثته الرأسمالية من تحولات كبيرة ذات طابع تحريري للبشر تعتبر، رغم جاذبيتها المحتملة، أوهاماً خيالية؟ أو ماذا يحدث، فيما هو أكثر انتقاداً "للماركسية"، لو أن امرءا يؤمن بأن الرأسمالية ليست ذات طابع اضطهادي وحدها؟ وهل، عنما يرفض امرؤ ما الإقرار بأهمية البرنامج المعياري الماركسي، هل يدل هذا بالضرورة على رفضه التام للتصور المفاهيمي الماركسي للطبقة أيضاً؟ أعتقد أن الإجابة على هذه الأسئلة، هي بالنفي. فثمة عدد من المبررات/ أو الأسباب التي تجعل للاستفاضة في معالجة مفهوم الطبقة في ضوء مصطلحي "الاستغلال" و"السيطرة" فوائد نظرية تتجاوز نطاق البرنامج المعياري الخاص للتحليل الطبقي الماركسي نفسه: وهذه الأسباب / أو المبررات هي كالتالي.

١- **الربط بين التبادل والإنتاج.** إن المنطق الماركسي للتحليل الطبقي يؤكد الصلة الوثيقة بين الطريقة التي يتم بها تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل عملية التبادل وداخل عملية الإنتاج. وهذه قضية جوهرية، وليست تعريفية، وهي أن: العلاقات الاجتماعية التي تنظم حقوق وقوى الأفراد فيما يتصل بالموارد الإنتاجية تشكل، بصورة منتظمة، موقعهم داخل علاقات التبادل وداخل عملية الإنتاج نفسها، ولا يعني هذا، بطبيعة الأمور، أنه لا يوجد تباين بين عملية التبادل وعملية الإنتاج يجعلهما مستقلتين عن بعضهما، بل يعني بالفعل أن هذا التباين إنما تشكله العلاقات الطبقية.

٢- **الصراع.** من الدعاوى ذات القيمة الباقية المعترف بها فيما يتصل بالتحليل الطبقي الماركسي أنه يبرز أهمية الصراع داخل العلاقات الطبقية فيجعله الصفة الأولى لها. والواقع، أن من الأساليب المتعارف عليها في وصف الماركسية في كتب علم الاجتماع الدراسية أن ينظر

إليها باعتبار أنها نوع من "نظريات الصراع". إلا أن هذا الوصف ليس دقيقاً تماماً بما فيه الكفاية، لأن من المؤكد أن الصراع ملمح بارز في الأفكار الفيبرية عن الطبقة أيضاً. والملح المتميز للوصف الماركسي للعلاقات الطبقية في هذه العبارات لا يعني فقط أنه يولي الأهمية للصراع الطبقي، بل يعني أنه يفهم الصراع باعتبار أنه يتولد عن الخواص الذاتية لتلك العلاقات وليس باعتبار أنه من العوامل العارضة لها. فالاستغلال يحدد ملامح بنية للمصالح المتضادة التي يعتمد بعضها على بعض، حيث يرتكز تعزيز مصالح المستغِلين على أساس قدرتهم على إنزال الأذى والضرر بالمستغَلين. فهذا التضاد في المصالح أقوى من التنافس البسيط، كما أنه يقر بوجود تنبؤ قوي داخل التحليل الطبقي بأن الأنظمة الطبقية سيسيطر عليها الصراع.

٣- **القوة.** في موقع القلب من البناء الماركسي للتحليل الطبقي، لا يقتصر الأمر على القول بأن العلاقات الطبقية تولد المصالح الطبقية الشديدة التضاد، بل يشمل كذلك القول بأن تلك العلاقات تقوم، أيضاً، بمنح الأفراد الذين يشغلون مواقع طبقية دنيا أشكالاً من القوة يستخدمونها في صراعهم ولتحقيق مصالحهم. وكما هو مذكور من قبل، ونظراً لأن الاستغلال يرتكز على انتزاع جهد العمل، ونظراً لأن الأفراد يحتفظون دائماً بقدر ما من السيطرة على ما يملكونه من جهد، فإنهم يواجهون مستغليهم دائماً بقدراتهم على مقاومة الاستغلال (٢٣). وهذا شكل هام للغاية من أشكال القوة. وهو ينعكس في الاستراتيجيات المضادة المعقدة التي ترغم الطبقات المستغِلة على اتباعها من خلال ما تطوره من أدوات

٢٣- من الأهمية ملاحظة أنه لا يتوجب على المرء أن يوافق على النتائج المعيارية لمفهوم "الاستغلال" كي يقر بوجود مشكلة "انتزاع جهد لعمل". وهذه واحدة من الأفكار المحورية التي يتكرر ورودها في المناقشات التي تتناول موضوع مشكلات المسئول/ أو الفاعل، وهي المناقشات التي تعنى بها الاتجاهات التنظيمية/ أو المقاربات التنظيمية المهتمة بموضوع تكاليف التعاملات بين الأفراد. للاطلاع على مناقشة لموضوع الطبقة والاستغلال، خاصة فيما يتعلق بمشكلات المسئول/ أو الفاعل، انظر Bowles and Gintis (1990).

الإشراف، والرابة، والمراجعة، وإصدار الأوامر. وبفضل هذه القدرة الذاتية على المقاومة- وهل شكل من أشكال القوة الاجتماعية الراسخة الجذور في أشكال الاعتماد المتبادل للاستغلال- نقول: بفضل هذه القدرة وحدها ترغم الطبقات المستغِلة على تخصيص بعض ثرواتها لتأمين قدرتها على الاستيلاء على جهد العمل.

٤- **الإرغام والقبول.** يحتوي التحليل الطبقي الماركسي على المبادئ الأولية لما يمكن تسميته بالنظرية ذات المنشأ الداخلي لتشكيل القبول. تستند هذه النظرية إلى هذا التصور، وهو أن انتزاع جهد العمل في النظم الاستغلالية أمر باهظ التكاليف بالنسبة للطبقات المستغِلة نظراً لما يتصف به الأفراد من قدرة ذاتية على مقاومة استغلالهم. كثيراً ما يكون الغالب على النظم الاستغلالية التي تستند، في قوتها، إلى استخدام الإرغام الصريح، ألا تظفر بكل ما تريد، وذلك لأنه يكون من السهولة البالغة، في ظل ظروف كثيرة، أن يمتنع العمال عن الأداء المتقن للجهد المبذول في أعمالهم، لهذا السبب تميل الطبقات المستغِلة إلى البحث عن طرق لتقليص هذه التكاليف. وتتمثل إحدى طرق تقليص التكاليف العامة لانتزاع جهد العمل في القيام بأعمال تستدر بها "الطبقات المستغَلة" الموافقة الفعالة من المستغلين. ويتراوح نطاق هذه الأعمال بدءاً من تطوير أسواق العمل الداخلية التي تعزز شعور العمال بالتماهي مع، والولاء للشركات التي يعملون فيها، وانتهاء بدعم الاتجاهات الفكرية الإيديولوجية التي تشيد بما يتصف بها المؤسسات الرأسمالية من عناصر جذب عملية ومعنوية. وأياً ما كان الأمر، فإن أمثال تلك الممارسات المتسببة في تحقيق القبول والموافقة "من جانب العمال" لها تكاليفها المرتبطة بها، ومن ثم يمكن النظر إلى النظم الاستغلالية باعتبار أنها تشتمل دائماً على تنازلات مشتركة بين "طرفي" الإرغام والقبول باعتبارها آليات لانتزاع جهد العمل.

ينطوي هذا الرأي، ضمناً، على القول بوجود نوع محدد من التنبؤ بضروب الإيديولوجيات التي يترجح ظهورها في ظل أوضاع العلاقات

الطبقية الاستغلالية، من جهة، وأوضاع الاضطهاد اللااستغلالي، من جهة.

في حالة الاضطهاد اللااستغلالي، لا تعتمد الجماعة المضطهِدة على انتزاع جهد العمل من المضطهدين، وبذلك تقل حاجتها كثيراً إلى استدرار موافقتهم الفعالة. لهذا السبب، يكون من المحتمل أن تتلقى المقاومة، التي يبديها المضطهدون، ردود أفعال قمعية شاملة، بما فيها من بعض الحالات التاريخية للقمع الشامل من خلال الإبادة الجماعية "لبعض الأقوام والشعوب". وفي مثل هذه الحالة، يكون من الراجح أن تتمثل المشكلة الإيديولوجية الرئيسية فيما تشعر به الجماعة المضطهدة من أشكال تأنيب الضمير، ومن ثم يترجح أن يتم تطوير الإيديولوجيات لتبرر هذا القمع في نظر المضطهَدين، وليس في نظر المضطهدين. بذلك، كان الشعار القائل بأن "الهندي الطيب الوحيد هو الهندي الميت" معداً لآذان المستوطنين البيض، وليس لأهالي أمريكا الأصليين، أما في حالة العلاقات الطبقية الاستغلالية وما يحدث بداخلها، ونظراً للحاجة إلى تعاون المضطهدين، يكون من الأرجح كثيراً أن تهتم الإيديولوجيات بمشكلة خلق الموافقة والقبول، وهذا الوضع يفرض ضغطاً على الإيديولوجيات لكي تُدخل في اعتبارها، بطريقة أو بأخرى، مصالح الجماعة المستغَلة.

٥- **التحليل التاريخي/ المقارن.** كان التحليل الطبقي الماركسي، كما هو معروف عنه منذ بدايته، جزءًا لا يتجزأ من نظرية شاملة عن التغير الاجتماعي وبنيته الخاضعة للفترة الزمنية التي يعيشها المجتمع، والمسار التاريخي لهذا التغير. ولكن حتى لو كان المرء رافضاً للمادية التاريخية، فإن الاستراتيجية الماركسية للتحليل الطبقي، والتي تدور حول مفهوم الاستغلال، لاتزال توفر قائمة ثرية من المفاهيم للتحليل التاريخي والمقارن. يتم تعريف الأنواع المختلفة للعلاقات الطبقية باستخدام الآليات المحددة التي من خلالها يتم تحقيق الاستغلال، كما أن هذه الاختلافات، بدورها، تشير ضمناً إلى وجود مشكلات مختلفة تواجهها الطبقات

المستغلة في سعيها لإعادة إنتاج امتيازاتها الطبقيــة، ووجــود فــرص مختلفة للطبقات المستغلة تستفيد منها في المقاومة. وتوفر الاختلافــات الموجودة في هذه الآليات وفي الطرق المحددة التي مــن خلالهــا يــتم تحقيق الاستغلال، كما أن هذه الاختلافات، بدورها، تشير ضــمناً إلــى وجود مشكلات مختلفة تواجهها الطبقات المستغلة في سعيها لإعادة إنتاج امتيازاتها الطبقية، ووجود فرص مختلفة للطبقات المستغلة تستفيد منهــا في المقاومة. وتوفر الاختلافات الموجودة في هذه الآليات وفي الطــرق المحددة التي يتم بها تجميع تلك الاختلافات في المجتمعــات الواقعيــة، نقول: توفر لنا هذه الاختلافات خريطة طريق فعالة من الناحية التحليلية للبحث المقارن.

هذه هي كل الأسباب التي تفسر لماذا ينبغي أن تكون لأي مفهوم عــن الطبقة ضارب بجذوره في الحلقة التي تصل بين العلاقات الاجتماعية للإنتاج، من ناحية، والاستغلال والسيطرة، من جهة، لماذا ينبغي أن تكون لهذا المفهوم أهمية سوسيولوجية. ومع ذلك، فإن الفائــدة ذات الأهميــة القــصوى لهــذه المرتكزات المفاهيمية تتمثل في الأسلوب الذي تتبعه فــي إشــراب التحليــل الطبقي بالنقد الأخلاقي. ذلك أن الوصف الدقيق لسمات الآليات التي ترتكــز عليها العلاقات الطبقية في ضوء مفهومي الاستغلال والسيطرة يركز الاهتمام على المضامين الأخلاقية للتحليل الطبقي. تقوم علاقــة الاســتغلال وعلاقــة السيطرة بتحديد الأساليب التي بها تكون هاتان العلاقتان ذاتي طــابع قمعــي وتتسببان في إحداث حالات الضرر والأذى، وليس حالات اللامساواة فقــط. لهذا السبب، يمكن للتحليل الطبقي ألا يقتصر على العمل كجزء مــن نظريــة علمية عن المصالح والصراعات، بل أن يعمل كذلك كجــزء مــن نظريــة تحريرية عن البدائل الأخرى والعدالة الاجتماعية أيضاً. وحتــى لــو كانــت الاشتراكية بعيدة عن البرنامج التاريخي المذكور فإن فكرة مواجهة المنطــق الاستغلالي للرأسمالية ليست كذلك.

٢

الفصل الثانى
مرتكزات تحليل طبقي فيبري جديد

ريتشارد برين

الفصل الثاني
مرتكزات تحليل طبقي فيبري جديد

ريتشارد برين

مقدمة

في المشروع الكبير لبحث موضوع "التحليل الطبقي" يشارك قدر عظيم من مجهود الباحثين في تعريف الطبقة والتحديد الدقيق لتخومها. ويرجع السبب في ضرورة بذل هذا المجهود إلى أن التحليل الطبقي يعد "الاستقصاء الإمبيريقي للعواقب والنتائج الحتمية لوجود بنية طبقية معرفة من قبل" (Breen and Rottman 1995 b p. 453). حيث يستطيع علماء الاجتماع، انطلاقاً من تعريف محدد، أن يقدروا إلى أي مدى تتبني بعض الأوضاع، كاللامساواة في فرص الحياة بين الأفراد والعائلات، على أساس الطبقة. تقف هذه المقاربة الفكرية على النقيض من المقاربة التي تكشف البنية الطبقية من منطلق التوزيع الإمبيريقي للامساواة في المجتمع، يطلق سورنسن (٢٠٠٠) على هذه المقاربة: مقاربة "التصنيفات الطبقية الشكلية". ففي التحليل الطبقي، لا بد أن تكون المرتكزات الفكرية للصورة المستخدمة للطبقة واضحة منذ البداية، ولابد من تفعيل مفهوم الطبقة من أجل إتاحة الفرصة لاختبار الدعاوى المتعلقة بالطبقة اختباراً إمبيريقياً. فإن اختبرنا الصنفين الرئيسين للتحليل الطبقي المعاصر – أعني بهما التحليل الطبقي الماركسي، خاصة التحليل المرتبط بالباحث إريك أولين رايت ورفاقه، والتحليل الطبقي الفيبري الجديد الذي يرتبط باستخدام المخطط الطبقي الذي ابتكره الباحث جون جولدثورب – وجدنا أن هذين الإنجازين يعدان محورين لكليهما.

في هذا الفصل سأناقش بعضًا من القضايا التي يشتمل عليها السعي لمتابعة موضوع التحليل الطبقي داخل نطاق منظور فكري فيبري شامل. فأبدأ بتحديد الملامح العامة لآراء فيبر نفسه في الطبقة الاجتماعية، وكما هي

معروضة في كتابه "الاقتصاد والمجتمع" ويساعد ذلك في عرض المعالم الرئيسية التي يعمل التحليل الطبقي الفيبري داخلها، وفي اقتراح نطاق وحدود طموحات هذا التحليل في مجال تفسير الظواهر الاجتماعية وأواصل البحث لأناقش، بعبارات عامة جداً، موضوع ما هو نوع تفعيل الطبقة الذي طرحه كتاب فيبر المذكور، ثم أقدم وصفاً موجزًا للمخطط الطبقي الذي ابتكره الباحث جولدثورب، والذي يشيع الاعتقاد بأنه ذو طابع فيبري في مفاهيمه (مثال ذلك: كتاب Marshal et al. 1988, p.14) وينتهي هذا الفصل بمناقشة لبعض ما أعتبره الاعتراضات الأساسية على المقاربة الفيبرية الجديدة في التحليل الطبقي وببعض الإيضاحات المتعلقة بالتحديد الدقيق لما قد نتوقع من التصنيف الطبقي الفيبري أن يقدمه من تفسير "للظواهر الاجتماعية".

الطبقة الاجتماعية في أعمال ماكس فيبر

في الرأسمالية، يعتبر السوق هو المحدد الرئيسي لفرص الحياة، ويمكن فهم فرص الحياة باعتبار أنها، وكما يقول جيدنز Giddens، "الفرص التي تتوافر للفرد لاقتسام السلع الاقتصادية والثقافية المعهود وجودها في أي مجتمع مفترض" (1973, pp. 130-1)، أو، بعبارة أبسط، هي الفرص التي تتوافر للأفراد في الفوز بالوصول إلى المنتجات النادرة والقيمة. يكتب فيبر (1978 [1922], p. 302) قائلاً أن الوضع الطبقي هو الوضع الذي توجد فيه احتمالية نمطية مشتركة للحصول على السلع، واكتساب مركز/ أو مكانة في الحياة، والشعور بالرضاء الداخلي. وبعبارة أخرى نقول: أن أعضاء طبقة ما يتقاسمون فرص الحياة المشتركة معاً. فإن يكن هذا هو ما يتوافر لأعضاء طبقة ما بصورة مشتركة، فما الذي يضعهم في هذه المكانة المشتركة؟

تقول إجابة فيبر عن هذا السؤال: أن السوق يوزع فرص الحياة وفقًا للموارد التي يجلبها الأفراد إليه، كما أن فيبر يدرك أن تلك الموارد يمكن أن تتباين بطرق عديدة. بالإضافة إلى التمييز بين من يملكون ومن لا يملكون، يوجد أيضاً تباين في المهارات الخاصة وفي غيرها من الممتلكات. وأيًا ما

كان الأمر، فإن القضية الهامة هنا هي أن سائر هذه الممتلكات لا يكون لها قيمة إلا في سياق السوق، ومن ثم فإن الوضع الطبقي "للفرد" يتم تمييزه وفقاً لوضعه في السوق.

من النتائج المترتبة على إدراك فيبر للتباين في الممتلكات التي تولد المكاسب في السوق: توالد ما يمكن ظهوره من الطبقات، والتي يسميها "الطبقات الاقتصادية". بيد أن الطبقات الاجتماعية أقل كثيرًا في عددها "من الطبقات الاقتصادية"، وذلك لكون الطبقات الاجتماعية عبارة عن تجميعات للطبقات الاقتصادية. فهي لا تتكون فحسب على أساس ما يجري في السوق من المعاملات: بل تتدخل في هذا الأمر عوامل أخرى، والعامل الوحيد الذي اختاره فيبر، من بين هذه العوامل، ليوليه اهتماماً خاصاً، هو عامل الحراك الاجتماعي. يقول فيبر في كتابه (Weber 1978 [1922], p. 302). "تقوم الطبقة الاجتماعية بتجميع الحاصل الكلي للمواقع الطبقية التي يجري داخلها الحراك الفردي والحراك بين الأجيال في سهولة، وبطريقة نمطية معتادة". يقترح فيبر رأيًا، باعتباره واقعًا إمبيريقيًا، وهو أن بالإمكان تحديد السمات المميزة لأربع طبقات كبرى في ظل الرأسمالية، والتي يكون الحراك الاجتماعي بينها نادرًا وعسيرًا، ولكنه يكون شائعًا إلى حد ما داخل كل طبقة، أما التمييز الأول فيكون بين من يحوزون الممتلكات أو وسائل الإنتاج، من جهة، والذين لا يملكون شيئاً من ذلك، من جهة، إلا أن هاتين الجماعتين كلتيهما "يتم تعريضهما لمزيد من التفريق... تبعًا لنوع الملكية ... ونوع الخدمات التي يمكن تقديمها في السوق" (Weber 1978 [1922], p. 928). وتتمثل الطبقات الأربعة، والناجمة عن الأوضاع المذكورة، في "الجماعات المسيطرة المكونة من رواد الأعمال وأصحاب الأملاك"، وأفراد البورجوازية الصغيرة، والعمال الحاصلين على مؤهلات عمل رسمية (أي: الطبقة الوسطى)، والعمال الذين ليس لديهم هذه المؤهلات ممن لا يملكون إلا قوة عملهم (أي: الطبقة العمالية).

من المشهور أن فيبر كان يرى أن الطبقة مجرد مظهر واحد من مظهر توزيع القوة في المجتمع. ففي تعريف شهير له، يذهب فيبر إلى أن القوة هي

"احتمالية أن يكون فاعل موجود داخل نطاق علاقة اجتماعية ما شاغلاً لموقع ينفذ فيه إرادته الشخصية رغم المقاومة (التي يتعرض لها)، وبصرف النظر عن الأساس الذي ترتكز عليه هذه الاحتمالية" (Weber 1978 [1922], p. 53)، كما أن فيبر يرى أن جماعات المكانة والأحزاب، بجانب الطبقات، تمثل الظواهر الكبرى لتوزيع القوة في المجتمع. ويتعلق التمييز بين هذه الجماعات المذكورة بما يمكن لكل جماعة منها على حدة أن تجلبه من الموارد المختلفة لتؤثر بها على توزيع فرص الحياة. وبالرغم من أن عضوية كل جماعة تتراكب (مع عضوية جماعة أخرى)، فلا يمكن لأي من هذه الأبعاد (أي: العضويات) أن يتم تحويله تماماً إلى بعد آخر. ويمكن لكل جماعة أن تكون أساسًا للفعل الجمعي، إلا أن جماعات المكانة والأحزاب، وفقًا لما يراه فيبر، تقوم بهذا الدور بدرجة أرجح كثيرًا من قيام الطبقات به. أما الأحزاب، فالفعل الجمعي "سبب وجودها"، بينما يزداد احتمال أن تكون العضوية في إحدى جماعات المكانة سمة بارزة في الوعي الفردي، وأن تقوم، لهذا السبب، بعملها كأساس للفعل الجمعي، بأكثر مما تفعله العضوية في طبقة ما. يعتمد إبداء أعضاء طبقة ما لوعيهم الطبقي، أو عدم إبدائهم إياه، على عوامل مشروطة معينة (أي: تتوقف على عوامل أخرى). ذلك أن هذا الأمر "مرتبط بشروط ثقافية عامة... ومرتبط، خصوصاً، بوضوح الروابط القائمة بين أسباب الوضع الطبقي ونتائجه" (Weber 1978 [1922] pp. 928-32). ولا تقوم فرص الحياة المختلفة، والمرتبطة بعضوية الطبقة الاجتماعية، لا تقوم هي بنفسها باستحداث "الفعل الطبقي": إذ أن هذا الفعل لا يقع إلا عند إدراك ما للوضع الطبقي من شروط واقعية ونتائج".

إن هذه النظرة الموجزة لكتابات فيبر عن التحليل الطبقي لا يمكنها أبدًا أن تضع حدودًا تقيد بها طموحات أي تحليل طبقي ذي طابع فيبري. بل قد يكون الأمر الأهم هنا هو القول بأنه لا يوجد في هذا التحليل أي مسلمة تذهب إلى أن أنماط التغير التاريخي يمكن تفسيرها في ضوء تطور العلاقات بين الطبقات، كما هو الحال مع المادية التاريخية الماركسية. ولا يوجد أيضًا (في التحليل الطبقي الفيبري) أي فرضية تذهب إلى أن الطبقات تعيش، بالضرورة،

في حالة ينعدم فيها الصراع تماماً، وهي الحالة التي تأتي فيها المنافع لفرد ما على حساب الخسارة (غير المشروعة) لفرد آخر. فالواقع أنه لا يوجد في أعمال فيبر أي فرضية تذهب إلى أن الطبقة ستكون المصدر الأكبر للصراع داخل المجتمع الرأسمالي، أو تذهب إلى أن الطبقات ستمثل، بالضرورة، مصدراً للفعل الجمعي. إذ الأحرى أن بؤرة اهتمام فيبر تنصب على السوق باعتبار أنه مصدر أشكال اللامساواة في فرص الحياة. ولكن ليس معنى ذلك أن أي مقاربة فيبرية تعتبر ما يجري في السوق من تصرفات وترتيبات أمورًا مسلمًا بها. حيث يكتب فيبر قائلاً أن الأسواق نفسها أشكال للفعل الاجتماعي تعتمد، في وجودها، على ضروب أخرى من الفعل الاجتماعي، كوجود نوع معين من النظام القانوني (Weber 1978 [1922], p. 930). ولكن عندما يحاول المرء أن يفهم كيف آل الأمر بالتصرفات والترتيبات التي تجري في السوق إلى ما هي عليه، فإنه لا يمكنه أن يركز فقط على الطبقات وعلى العلاقات القائمة بينها. ذلك أن تطور الأشكال الاجتماعية عملية معقدة يمكن أن تتحكم فيها مجموعة متنوعة واسعة المجال من العوامل، وذلك كما يوضحه فيبر نفسه في كتابه بعنوان "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، حيث يخصص للأفكار دور محوري في تطور الرأسمالية الحديثة.

تتسم تعليقات فيبر على موضوع الطبقة بأنها متناثرة إلى حد ما "فلا تجتمع في بناء واحد"، مثال ذلك، أنه لا يوجد في مؤلفاته إلا القليل الذي يعالج مشكلات الصراع الطبقي[1]. فإن يكن الأمر كذلك، فقد يبدو، أحياناً، أن تعريف مقاربة فيبرية بما لا تتصف به أسهل من تعريفها بما تتصف به، كما

١- انظر (Weber (1978 [1922], pp. 302-5. إن تطور الأفكار الفيبرية الجديدة المتعلقة بموضوع "الانغلاق الطبقي" والاستبعاد الاجتماعي والاستيلاء، وهي الأفكار المرتبطة بأعمال باركين Parkin (1979) وميرفي (1988) Murphy، تعتمد اعتمادًا كبيرًا على مناقشة فيبر لجماعات المكانة وليس لمناقشته لموضوع الطبقات. فهو يكتب قائلاً: "ليس بالإمكان أن يقول المرء شيئًا كثيرًا له طابع عام عن أنواع الخصومة والعداء بين الطبقات، والتي تتصف بالخصوصية" (1978 [1922], p.930)- وهو ما أرى أنه يعني أن هذه الخصومات والعداوات- وبالرغم من وجود الصراعات بين الطبقات- لا تتبع شكلاً عامًا ((بمعنى نمطًا عامًا))، بل هي مشروطة بملابسات تاريخية محددة.

أن أي مخطط طبقي، تقريبًا، مما ليس ماركسيًا بشكل صريح، يمكن اعتباره مخططًا طبقيًا فيبريًا. والواقع، أن الحدود التي تفصل بين الصورة الفكرية الماركسية للطبقة والصورة الفكرية الفيبرية هي، في حد ذاتها، حدود غائمة وليست قاطعة في كثير من الأحيان. بيد أنه يوجد عنصر مميز لأي مخصص طبقي فيبري، وهو ما أرجو إثباته فيما بعد، ثم إن هذا العنصر هو الذي يحسم الأمر في مجالين هما: كيف ينبغي علينا أن نعمل فيما يتصل ببناء هذا المخطط، وكيف ينبغي علينا أن نقيم أداء المخطط باعتبار أنه عامل من عوامل التفسير في التحليلات الطبقية. إلا أنني لا أرى ميزة في السعي لاتباع كتابات فيبر حرفياً" (حتى لو افترضنا أن بإمكاننا أن نفعل ذلك)، كما أن المقاربة الفكرية التي أوجز القول فيها هنا، والتي أسميها "المقاربة الفيبرية الجديدة"، قد لا تكون المقاربة الوحيدة التي يمكن أن تتولد عما أبداه فيبر، في موضوع الطبقة، من ملاحظات شخصية تتسم بالمنهجية إلى حد ما.

أهداف التحليل الطبقي

يذهب التحليل الطبقي، باعتبار أنه مشروع بحثي عام، إلى أن الطبقة لديها القدرة على تفسير مجموعة كبيرة من النتائج. ومن الأهداف الرئيسية للتحليل الطبقي، بطبيعة الأمر، أن يختبر العلاقة التي بين المركز الطبقي (للفرد) وفرص الحياة، إلا أن من النادر أن يكون التحليل الطبقي مقيدًا بهذه العلاقة. يشيع الاعتقاد بأن للطبقة عواقب/ أو نتائج ممكنة مختلفة. فبسبب اقتسام مجموعة من الأفراد لمركز طبقي مشترك، يميل هؤلاء الأفراد إلى التصرف بأساليب متشابهة: فالمركز الطبقي يعد أحد محددات شروط الفعل الصادر من الفرد، كما أن بالإمكان توقع صدور أفعال متشابهة بين من ظروف أفعالهم متشابهة (انظر (Weber 1978 [1922], p. 929). إلا أن هذا (الفعل الفردي) يجب تمييزه عن السلوك الناجم عن الوعي الطبقي. فهذا السلوك يمكن أن يحدث عندما يصير الفرد، وكما يقول فيبر، مدركاً "للروابط القائمة بين أسباب الوضع الطبقي ونتائجه."

إذاً، فإن الأمر هنا لا يقتصر، من حيث المبدأ على التباين في فرص الحياة، بل يمكن النظر، إجمالاً، إلى مجموعة من الأفعال والتصرفات والاتجاهات العامة والقيم باعتبارها مجالات قد تساعد الطبقة في تفسيرها. إلا أن الرابطة التي تربط الطبقات بالنتائج التي تحدث فيها لا يمكن اعتبارها مجرد شأن إمبيريقي: إذ لابد من وجود نظرية أو حجة عقلية تبين سبب كون الطبقات، حال تعريفها بطريقة معينة، اعتبارًا هامًا في تفسير هذه النتائج، وفي تفسير التباين في فرص الحياة خصوصًا. وهذه قضية سوف نراجعها في هذا الفصل للتعمق فيها.

تطور مخطط طبقي فيبري

في نظر الباحث الفيبري، تعد الطبقة أمرًا مهمًا لأنها تربط أوضاع الأفراد في الأسواق الرأسمالية باللامساواة في توزيع فرص الحياة. فكما رأينا قريباً، فإن التباينات في أوضاع السوق تظهر بناء على الاختلافات / أو الفروق في امتلاك الأصول ذات الصلة بالسوق. لذلك، قد تتمثل إحدى المقاربات الممكنة في بناء مخطط طبقي مستلهم من أفكار فيبر، قد تتمثل في تجميع الأفراد الحائزين لممتلكات متماثلة أو متشابهة في جماعة واحدة معاً، ومع ذلك فإن فيبر يعرف "الوضع الطبقي" بأنه اقتسام "عنصر ضروري محدد من.. فرص الحياة" (1978 [1922], p. 937)، ولهذا السبب قد يبدو من المعقول تعريف الطبقات في ضوء أمثال تلك العناصر الضرورية لفرص الحياة. بهذا المعنى، يكون من شأن المتغيرات التفسيرية في أي دالة كلاسيكية جديدة من دوال قياس الأموال المكتسبة (أي أجور العمل وأرباح التجارة) أن تقوم بالتوصيف الدقيق لملامح بعض الطبقات على الأقل.

والواقع أنه ليس من المألوف تبني مثل تلك المقاربة الفكرية في دراسة الطبقة- لأن الأمر المهم هنا لا يتمثل في حيازة الأصول في حد ذاتها بل في استخدامها وتشغيلها في السوق. فلأسباب كثيرة لا توجد علاقة حتمية تربط الموارد التي يجلبها الأفراد للسوق بما يتلقونه من أرباح أو عائدات. لذلك

تنتقل بؤرة الاهتمام إلى وضع السوق وإلى التمييز الدقيق لمجموعة من المراكز البنائية التي يمكن تجميعها معًا باعتبارها طبقات. فالطبقات، وفقًا لما يقوله عنها سورنسن (1991, p. 72)"مجموعة من المراكز البنائية. وتقوم العلاقات الاجتماعية الموجودة داخل الأسواق، خاصة ما يوجد منها داخل أسواق العمل، وداخل الشركات، بتحديد الملامح الدقيقة لهذه المراكز. وتوجد المراكز الطبقية مستقلة عن شاغليها بصفتهم أفرادًا. فهذه المراكز عبارة عن "أماكن فارغة". والسؤال الذي يشغل كل أشكال التحليل الطبقي هو كيف– أعنى بها: على أي أساس– ينبغي علينا أن نميز هذه المراكز.

من الطرق المتبعة في محاولة فهم هذه المسألة أن تبدأ بالتساؤل عما هو مقصود من الطبقة أن تفسره. فإن يكن الهدف الأساسي لأي مخطط طبقي هو أن يفهم كيف تقوم العلاقات الاجتماعية الموجودة داخل الأسواق والشركات بتشكيل فرص الحياة، فإن بالإمكان حينئذ تعريف الطبقة بالشكل الذي يجعلها تحقق الحد الأقصى من الارتباط الإحصائي بينها وبين توزيع فرص الحياة. قد ينظر إلى مثل تلك المقاربة على أنها تقع في منتصف المسافة بين التصنيفات الطبقية الاستقرائية البحتة (والتي يسميها سورنسن: تصنيفات "إسمية"، والمقاربة الفكرية التي جرت العادة على الأخذ بها، بدرجة أكبر، في مجال التحليل الطبقي. وأنا لست مطلعاً على أي مخطط طبقي يتبع (خطوات) هذه المعالجة الفكرية، إلا أن شيئاً مشابهاً لها قد اقترحه الباحثون بهدف بناء مقاييس لقياس المسافة الاجتماعية أو السيطرة الاجتماعية (Prandy 1999, Rytina 2000). بدلاً من ذلك، يمكن النظر إلى المبدأ الذي ينبني عليه تعريف الطبقات على أنه نظرية تعالج مسألة: إلى أي مدى ترتبط العلاقات الموجودة في الأسواق والشركات بتوزيع فرص الحياة. وفي أي حالة، فإن التخوم التي نرسمها لتصنيف المراكز الطبقية في الشركات وفي أسواق العمل، ينبغي أن يكون لها حق في اعتبارها "تمثل" التصنيف الذي يقدم أفضل فهم للتمايزات التي تعتبر وثيقة الصلة بتفسير التباين الموجود، في هذه الحالة، في فرص الحياة. إلا أن هذا "التصنيف المذكور للمراكز الطبقية" يثير إمكانية القول بأنه إن يكن غرضنا أن نفهم إلى أي مدى يمكن للمركز الذي يشغله المرء في

نظام الإنتاج أن يؤثر، على سلوكه التصويتي، أو يؤثر على بعض أنماط الفعل الجمعي، فقد يكون من الملائم الأخذ بمبدأ مختلف تماماً "عن هذا المبدأ المتعلق بتعريف الطبقات".

إن السمة المميزة الوحيدة التي تكشف بوضوح عن التحليل الطبقي المستلهم من أفكار فيبر، هي أن الطبقات مهمة بقدر ما تقوم به من تشكيل فرص الحياة، ولهذا السبب تكون الاستراتيجية الأخيرة هي الاستراتيجية المتبعة في بناء مخطط فيبري جديد.

المخطط الطبقي لجولدثورب

استُخدم المخطط الطبقي الذي طوره جولدثورب ورفاقه (Goldthorpe 1980, Erikson, Goldthorpe, and Portocarero 1979; Erikson and Goldthorpe 1992)، استُخدم على نطاق واسع في مجال التحليل الطبقي الإمبيريقي أثناء السنوات العشرين السابقة. في بداية الأمر، قدم هذا المخطط باعتبار أنه يميز المهن على أساس أوضاعها السوقية وأوضاعها في مواضع العمل.[٢] يشير تعبير "الوضع السوقي" إلى مصادر دخل المهنة ومستويات هذا الدخل، وما يرتبط بها من شروط التوظف، ودرجة الأمان الاقتصادي، وفرص التقدم الاقتصادي لشاغلي المهنة. ويشير التعبير "مواضع العمل" إلى موقع المهنة داخل نظم السلطة والضبط في عملية الإنتاج (Goldthorpe 1980, p.40). فيما سبق، شاع الاعتقاد بأن المهن التي يعرف عنها أنها تتقاسم مواضع سوق ومواضع عمل مشتركة، هي التي تكون لبنات الطبقات، كما شاع الاعتقاد بأن الأفراد الموجودين في طبقات مختلفة يتمتعون بفرص حياة مختلفة.

أيًا ما كان الأمر، فقد قدم جولدثورب، في مؤلفه الأخير، مجموعة مختلفة قليلاً من المبادئ التي ينبني عليها نفس المخطط الطبقي. "إن الهدف

٢- توجد صور كثيرة جداً لمخطط ثورب، إلا أن أشدها وضوحًا وتفصيلاً موجود في "كتاب" Erikson and Goldthorpe (1992, Ch2)، بينما يقدم كتاب Goldthorpe (2000, Ch.10) مناقشة مستفيضة للأساس المنطقي الذي يستند إليه هذا المخطط.

من هذا المخطط الطبقي هو التفريق بين المراكز الموجودة داخل أسواق العمل ووحدات الإنتاج أو، بصورة أشد تحديداً... التفريق بين هذه المراكز في ضوء علاقات التوظف التي تنجم عن تلك المراكز كنتيجة حتمية لها لابد منها" (Erikson and Goldthorpe 1992, p. 37). في وقتنا الحالي يُنظر إلى الطبقات على أنها تستوعب شكلين أساسيين من أشكال التمايز: أولهما التمايز بين الذين يملكون وسائل الإنتاج والذين لا يملكونها، وثانيهما التمايز بين هؤلاء الآخرين، وذلك تبعاً لطبيعة علاقتهم بصاحب العمل الذي يوظفهم عنده. هنا تقع الثنائية الهامة بين الوظائف التي تخضع لنظم وضوابط عقد العمل، من ناحية، والوظائف التي تخضع لعلاقة "خدمية" مع صاحب العمل. في حالة خضوع الوظائف لعقد العمل يوجد نوع محدد جدًا من التبادل بين الأجور والجهود المبذولة في العمل، كما يكون العامل واقعًا تحت إشراف دقيق نسبيًا، بينما تكون الوظائف الخاضعة للعلاقة الخدمية أطول في مدتها الزمنية وتتضمن نوعاً من التبادل الأكثر شيوعاً وانتشاراً "بين طرفي العلاقة".

يعتبر أساس هذا التمايز هو المشكلة التي يواجهها أصحاب العمل فيما يتصل بضمان قيام موظفيهم بالعمل على تحقيق أفضل المصالح للشركة. ويتوافر للموظفين دائمًا، في أقل تقدير، قدر ما من الحصافة والإدراك بشأن كيفية تنفيذهم لمهام عملهم– أي: ما مدى مشقة العمل الذي يؤدونه، وما هي درجة المسئولية أو المبادرة التي يمارسونها، وما إلى ذلك (Goldthorpe 2000, p. 212) – وبذلك تكون القضية عند صاحب العمل هي ضمان أن تمارس هذه الحصافة في خدمة صاحب العمل. أما كيف يضمن صاحب العمل أن تتحقق هذه الممارسة المطلوبة فيتوقف على نمط العمل الذي يضطلع به الموظف، ومن ثم يكون حل هذه المشكلة في إقرار عقود التوظف المفصلة على مختلف أنواع العمل.

إن الأبعاد التي لابد منها في التفريق بين الأعمال "أي: الوظائف"، ووفقاً لما يراه جولدثورب، تتمثل في درجة "الملكات النوعية الخاصة" التي تشترط الوظيفة اتصاف الموظف بها ومدى صعوبة رصدها ومراقبتها (Goldthorpe 2000, p.213) ويشير تعبير "الملكات النوعية الخاصة" إلى مدى ما تتطلبه الوظيفة من مهارات، وخبرات، ومعارف نوعية، وما إلى ذلك، في مقابل

الوظائف التي تتطلب مهارات عامة غير نوعية. ففي الحالة الأولى، لابد من إقناع الموظف بأن يستثمر في هذه المهارات، وذلك بالرغم من أنها قد تكون غير ذات نفع له في شركة أخرى أو مهنة أخرى بيد أنه يحدث، وعلى حد سواء، أنه بمجرد أن يكتسب الموظف هذه المهارات، حتى يتعين على صاحب العمل أن يستوثق، بقدر الإمكان، من الاحتفاظ بهذا الموظف الماهر، وذلك لأن هذه المهارات لا يمكن شراؤها في سوق العمل المفتوح. أما مسألة الصعوبات التي تواجه عملية رصد الموظف ومراقبته فتنشأ عندما يعجز صاحب العمل، وباستخدامه لأي درجة معقولة من الوضوح والشفافية، عن أن يحكم على مدى قيام الموظف بالعمل لتحقيق مصالح صاحب العمل. هذه هي المشكلة الكلاسيكية التي تسمى مشكلة "العلاقة بين الرئيس/ والموظف" ففي بعض الوظائف، يتوافر للموظف قدر يعتد به من الاستقلال الذاتي وحرية التصرف في التحديد الدقيق لكيفية تنفيذه للمهام التي تتطلبها وظيفته، ويترتب على ذلك أنه في الوقت الذي يكون فيه الموظف على علم بما إذا كان يعمل لتحقيق مصالح الشركة من عدمه، يكون صاحب العمل غير عالم بهذا الشأن. ويؤدي هذا اللاتماثل في المعلومات، إلى تحفيز الموظف على تحقيق مصالحه عندما تتعارض مع مصالح الرئيس.

تتم مواجهة المشكلات المتعلقة بموضوع "الملكات النوعية الخاصة" والمشكلات المتعلقة بمراقبة الموظف، تتم عن طريق تقرير حوافز للموظفين، من خلال العلاقة الخدمية (التي بينهم وبين صاحب العمل)، لحثهم على القيام بتحقيق مصلحة صاحب العمل. ولابد لهذه الحوافز أن تتماشى مع مصالح الطرفين المذكورين، ويتم تحقيق هذا الأمر بإرساء رابطة تصل بين التزام الموظفين بأهداف منظمتهم والسعي الحثيث في تحقيقها، من جهة، ونجاحهم في حياتهم المهنية ورخائهم المادي طوال عمرهم، من جهة أخرى و(Goldthorpe 2000, p. 220). لضمان تحقيق هذه الرابطة، تقوم بعض البنود الواردة في عقد التوظف، والمتعلقة بمستقبل الموظف، تقوم بأداء دور كبير في هذا الصدد (مثال ذلك، زيادات المرتبات المدونة على مقياس رسمي معتمد، وأشكال ضمان تأمين حياة الموظف...، كالحقوق المتعلقة بمعاش

التقاعد.. و... وتوفير فرص حياه مهنية محددة تحديدًا جيــدًا (Erikson and Goldthorpe 1992, p.42). وبمقدار الاهتمام بالصعوبات التي تواجه مشكلة مراقبة الموظفين، يكون هذا الحل واحدًا من الحلول المألوفة في الكتابات التي تتناول نظرية المباراة: حيث يتم تحقيق موازنة بين ما يعرف به الموظف من إغراء بالتقصير في العمل والفوز بمكسب عاجل، من جهة، والتطلع للحصول على منافع شاملة وعلى المدى الزمني البعيد كمكافأة على تعاونه، من جهة.

يوجد عقد العمل حيث لا توجد المشكلات المتعلقة بالمزايـا أو الملكـات النوعية التي يتصف بها الموظف ولا المشكلات المتعلقة بمراقبة الموظف. فـي هذا الحالة، وحتى عندما تتطلب مهام العمل وجود مهارات عند الموظف، فـإن هذه المهارات ستكون ذات طابع عام ومتوافرة بسهولة في سوق العمل. وتكون مشكلات مراقبة الموظفين غائبة، عمومًا، لأن العمل الذي يقوم به الموظف في خدمة صاحب العمل وما ينتجه فعلاً، يكون من السهل رصده وملاحظته. حينئذ لا توجد الحاجة لأنواع الحوافز المقررة في العلاقة الخدمية، كما أن الخاصتين المحددتين لعقد العمل تتمثلان، وفقاً لما يراه جولدثورب، في دفع المـال لقـاء إنجاز مقادير متميزة من العمل، أولاً، وفي غياب أي محاولات لـضمان قيـام علاقة على مدى زمني طويل بين الطرفين، ثانياً.

ما هي الصورة التي يبدو عليها المخطط الطبقي الناجم (عـن المفـاهيم المذكورة)؟ توجد في هذا المخطط طبقة واحدة تضم كلاً من أصحاب المهـن الحرة وصغار أصحاب العمل (أي: صغار البورجـوازيين)، ويرمـز إليهـا بالطبقة رقم ٤ (يستخدم التصنيف المذكور الأعداد الرومانية). ويتم تقسيم هذه الطبقة الرابعة تقسيمًا فرعيًا على أساس مابها من قطاعات أولاً، وبذلك يشتمل القطاع رقم ٤ جـ (=IVc) على المزارعين وغيرهم من العمال الذين يعملون لحساب أنفسهم في مجال الإنتاج الأولي، ثم تقسم ثانياً بين أصحاب العمل غير الزراعيين وأصحاب المهن الحرة الذين يعملون لحساب أنفسهم: وبذلك يشتمل القطاع أ من الطبقة الرابعة (٤أ= Iva) على صغار الملاك الذين يعمل لديهم

عدد من الموظفين[٣]، ويشتمل القطاع ب من الطبقة الرابعة (٤ب= IVb) على الملاك الذين ليس لديهم موظفون. وتتشكل الطبقات المتبقية من المواقع التي يشغلها الموظفون، ومن ثم يتوقف شكل هذا الجزء من البناء الطبقي على تحديد المهن التي تتسم بوجود نوع أو نوعين من المشكلات المترتبة على الملكات أو المزايا النوعية التي تتوافر للموظف، والمشكلات المترتبة على صعوبات مراقبة الموظفين، بجانب تحديد المهن التي تخلوا من هذه المشكلات. وتتألف الطبقة رقم ١ (I) والطبقة رقم ٢ (II) من تلك المهن التي تحكمها، بوضوح، علاقة خدمية: حيث يكون التميز بين تلك المهن أمرًا يتعلق بالدرجة. وبذلك تتألف الطبقة الأولى/ أو الطبقة رقم ١ من الأفراد ذوي الدرجة العالية من كبار الاحترافيين "أو: الأساتذة" وكبار الإداريين، والمديرين، كما تتألف الطبقة الثانية/ أو الطبقة رقم ٢ من الأفراد ذوي الدرجة الأدنى من نفس هذه الفئات. وفي هذه المهن، تظهر المشكلات المتعلقة بمراقبة الموظف، والمشكلات المتعلقة بالملكات أو المزايا النوعية التي يتصف بها الموظف. وفي الطرف المقابل، يتوافر لمعظم أعضاء الطبقة السادسة/أو الطبقة رقم ٦ (وهم العمال اليدويون المهرة) ولمعظم أعضاء الطبقة السابعة/ أو الطبقة رقم ٧ (وهم العمال اليدويون غير المهرة) يتوافر لهم، بصورة واضحة، عقود عمل مع أصحاب أعمالهم. وتقسم الطبقة السابعة نفسها إلى قطاعات: فالقطاع ٧ ب يمثل العمال الزراعيين غير المهرة، والقطاع ٧ أ يمثل العمال غير المهرة خارج نطاق الزراعة. وتجري المشاركة في عقود العمل، أيضاً، من جانب العمال المشتغلين بالمهن التي أطلق عليها اسم "المهن غير اليدوية الروتينية الدنيا".

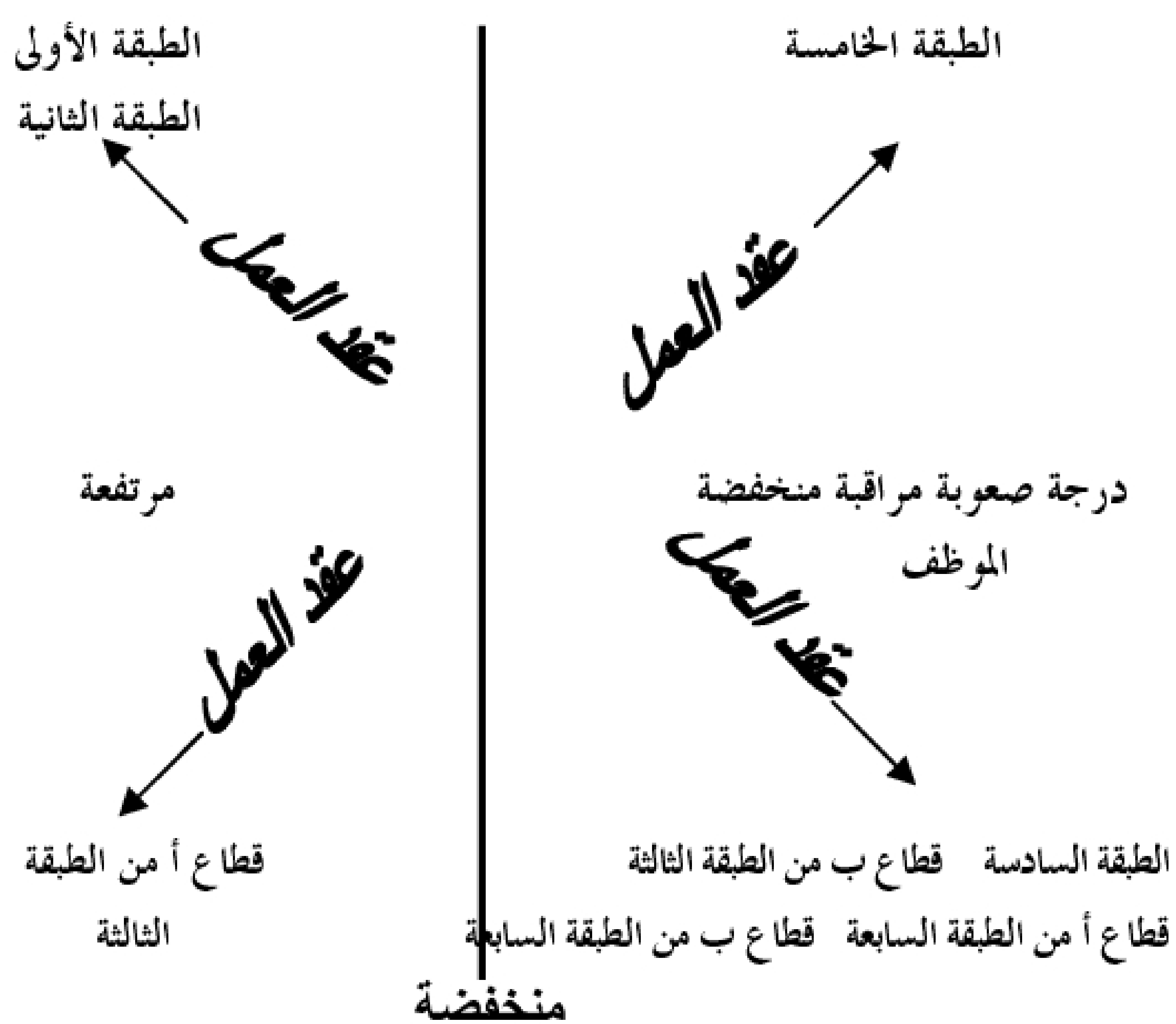
وتشتمل هذه المهن على "أدنى درجات التوظف في المكاتب، والمحلات التجارية، وغيرها من أسواق الخدمات- كمهن مشغلي الماكينات، وعمال الخدمة في المطاعم والدكاكين، والخدم "أو السعاة"، إلى آخره (Erikson and Goldthorpe 1992, p. 241). وتتألف الطبقات المتبقية، وهي القطاع أ من

٣- عندما يطبق هذا الوصف في المملكة المتحدة فإنه يعني وجود أقل من خمسة وعشرين موظفاً.

الطبقة الثالثة (أي: ٣أ) (وهو قطاع المشتغلين بالمهن غير اليدوية الروتينية العليا) والطبقة الخامسة (المهن الإشرافية الفنية واليدوية الدنيا)، "تتألف من وظائف مرتبطة بعلاقات عمل من شأنها أن تبدو في هيئة شديدة الاختلاط على نحو مميز لها" (Erikson and Goldthorpe 1992. p. 43). إلا أن هذه الهيئة المختلطة تظهر نتيجة لأسباب مختلفة في كل حالة على حدة، فالمهن الموجودة في القطاع أ من الطبقة الثالثة (أي: ٣ أ) (وهي المهن المعروفة للناس بمهن مساعدي البيع في المحلات، وأفراد السكرتارية، وغيرهم من الموظفين الإداريين الروتينيين) لا تتطلب، كما هو معروف عنها، أي مزايا نوعية يتصف بها الموظف إلا أنه تظهر بعض الصعوبات في عملية المراقبة، في الوقت الذي تتصف به مهن الطبقة الخامسة بعكس هاتين الصفتين (أي: تتطلب وجود مزايا نوعية في الموظف، وتواجه صعوبات تتعلق بعملية المراقبة). ويتمتع القطاع أ من الطبقة الثالثة (٣أ) بعناصر كثيرة من عناصر العلاقة الخدمية، لا أنه كثيراً ما يكون محرومًا من أي بنية واضحة لمسار الحياة المهنية للفرد، وذلك في نفس الوقت الذي تتمتع فيه مهن الطبقة الخامسة بمثل تلك البنية الواضحة لمسار الحياة المهنية، إلا أنها تتعرض لرقابة شديدة نسبيًا، كما يتم دفع الأجور فيها وفقاً لعدد ساعات العمل. وفي الشكل رقم ١/٢، والمأخوذ من كتاب جولدثورب (2000, p. 223)، عرض للتوليفات الممكنة للصعوبات المتعلقة بالملكات والمزايا النوعية التي يتمتع بها الموظف والصعوبات المتعلقة بمراقبته، وللطبقات التي تتسم بوجود كل صعوبة منها على حدة. في تطويره لهذا العرض التفصيلي (للطبقات وتقسيماتها)، يعتمد جولدثورب اعتمادًا كبيرًا على الكتابات السابقة في مجال علم اقتصاد المنظمات، كما أنه يوجد، في الواقع، عدد كبير من أوجه الشبه بين مفهوم "أجر الكفاءة" (Akerlof 1982) ومفهوم العقد الخدمي/ أو عقد الخدمة. إذ ينظر إلى عقود التوظف باعتبارها وسيلة يحاول بها أطراف العقد أن يضمنوا بقاء المشروع وأن يزيدوا القيمة الإجمالية للعقد بما يحقق المنفعة لهم جميعاً (Goldthorpe 2000, p. 210). من الانتقادات المستمدة من معطيات هذه المقاربة الفكرية أنها تولي قدرًا بالغاً للغاية من الأهمية للآراء المتعلقة بكفاءة

الموظف وتهمل القضايا المتعلقة بتوازن القوة بين أصحاب العمل والموظفين. بالتعبير عن هذا الانتقاد في صورة مثال واضح نقول: قد تتمتع مهنة معينة، أو مجموعة من المهن، ببعض عناصر العلاقة الخدمية ليس لأن هذه العلاقة تعظم فائدة الكفاءة إلى الحد الأقصى لها، بل لأن القوة التي يتمتع بها العمال في مساومة أصحاب العمل تتيح له أن يظفروا بهذه العناصر في صورة شكل من أشكال الريع. قد يبدو مقبولاً للغاية أن نذهب للقول بأن التغيرات التي طرأت على امتداد السنوات العشرين الماضية في شروط وأوضاع التوظف الحاكمة على كثير من الوظائف – بجانب ما يحدث في بعض الحالات من خسارة لبعض جوانب العلاقة الخدمية– يمكن عزوها لما حدث للعمال، عمومًا، من ضعف في مركزهم التفاوضي "أي: قدرتهم على المساومة" في مواجهة أصحاب الأعمال، كما يمكن عزوها إلى أسباب منها، مثلاً، التغيرات التي طرأت على متطلبات المهارة في شاغلي هذه الوظائف، أو التغيرات التي طرأت على إمكانية مراقبتهم (Breen 1997). فإن تكن هذه الآراء صحيحة، فإنها توحي بأن تعيين موضع مهنة ما في طبقة ما لا يتم بصورة منطقية واضحة لا إشكال فيها انطلاقاً من إمعان النظر في الكفاءة (التي تستلزمها هذه المهنة)، وتوحي كذلك بأن من اللازم أيضاً، في شرح أي بنية طبقية معينة، أن نولي اهتمامًا بالعوامل الأخرى التي تتوقف على الاعتبارات التاريخية.

يقوم المخطط الطبقي لجولدثورب، في صورته الأكثر تفصيلاً، بالتحديد الدقيق لسمات سبع طبقات. في العمل البحثي الذي طبقه جولدثورب على إنجلترا وويلز، وفي كثير من التطبيقات الأخرى، يجرى استعمال نسخة (أي صورة من صور المخطط) ذات سبع فئات، وذلك في حين أن النسخة المجملة للغاية والتي من شأنها أن تبدو، رغم إيجازها، محتفظة بالتمايزات الجوهرية لهذا المخطط، نقول: وذلك في حين أن هذه النسخة قد تكون تصنيفاً ذا أربع فئات، حيث تتمثل الفئة الأولى في الطبقة الأولى والطبقة الثانية اللتين تخضعان للعلاقة الخدمية، وتتمثل الفئة الثانية في الطبقات الوسطة (وهي القطاع أ من



الشكل رقم ١/٢: أبعاد العمل باعتبارها مصادر لمعرفة ما ورد في المخطط من بيانات عن احتمالات المخاطرة في عقود العمل، وأشكال عقود التوظف، وموقع الطبقات التي يشغلها الموظفون.
(المصدر Goldthorpe 2000, p. 223, figure 10.2)

الطبقة الثالثة، بجانب الطبقة الخامسة)، وتتمثل الفئة الثالثة في طبقة البورجوازية الصغيرة (أي: الطبقة الرابعة)، وتتمثل الفئة الرابعة في الطبقات الخاضعة لعقود العمل (وهي القطاع ب من الطبقة الثالثة، بجانب الطبقة السادسة، والطبقة السابعة). وهذه التجميعات المختلفة، والواردة في المخطط المذكور مبينة

في الجدول رقم ٢/١[٤]. والأمر الذي يلفت النظر غيابه عن هذا المخطط، هو طبقة كبار أصحاب الأعمال- ألا وهي الطبقة البورجوازية العالية.

جدول رقم ٢/١: التجمعات الممكنة في المخطط الطبقي لجولدثورب

النسخة المفصلة للمخطط ذي الإحدى عشرة طبقة	نسخة المخطط ذي السبع طبقات	نسخة المخطط ذي الطبقات الأربعة
الطبقة الأولى: الطبقة العليا لمقدمي الخدمة الإدارية	**الطبقة الأولى:** الطبقة العليا لمقدمي الخدمة الإدارية	**الطبقة الأولى+ الطبقة الثانية:** طبقة مقدمي الخدمة الإدارية
الطبقة الثانية: الطبقة الدنيا لمقدمي الخدمة الإدارية	**الطبقة الثانية:** الطبقة الدنيا لمقدمي الخدمة المدنية	
الطبقة الثالثة، قطاع أ: طبقة الموظفين الروتينيين غير اليدويين، من ذوي الدرجة العليا	**الطبقة الثالثة:** طبقة الموظفين الروتينيين غير اليدويين	**الطبقة الثالثة، القطاع أ+ الطبقة الخامسة:** وهي الطبقة المتوسطة "في موقعها"

٤- قد يبدو غريبًا أن نسخة المخطط ذات الفئات السبعة تضع كلاً من القطاع أ من الطبقة الثالثة والقطاع ب من نفس الطبقة في فئة واحدة معًا. بجانب ذلك، فإن هذه النسخة كانت في مبدأ الأمر مستخدمة على يد جولدثورب في تحليله للحراك الاجتماعي بين الرجال في إنجلترا وويلز. وقد استخدام هذه النسخة بعد ذلك إريكسون وجولدثورب، وذلك بالرغم من أنها اختلفت قليلاً عن نسخة الفئات السبعة المبينة في الجدول رقم ٢/١، كما أنها دمجت القطاع أ والقطاع ب من الطبقة الثالثة معًا، إلا أن هذه النسخة، وللمرة الثانية، كانت قد طورت لتحليل الحراك الاجتماعي للرجال. يشغل عدد قليل نسبيًا من الرجال مواقع في القطاع ب من الطبقة الثالثة، وتعد تلك المواقع التي يشغلها الرجال، وكما هو معروف عنها، أقرب للمواقع الموجودة في القطاع أ بالطبقة الثالثة من المواقع التي يشغلها النساء. لذلك يقوم إريكسون وجولدثورب بوضع القطاع ب من الطبقة الثالثة كله من الطبقة الخامسة، وذلك في الفصل الذي يحلل الحراك الاجتماعي للنساء.

النسخة المفصلة للمخطط ذي الإحدى عشرة طبقة	نسخة المخطط ذي السبع طبقات	نسخة المخطط ذي الطبقات الأربعة
الطبقة الثالثة، قطاع ب: طبقة الموظفين الروتينيين غير اليدويين، من ذوي الدرجة الدنيا		**الطبقة الثالثة، قطاع ب+ الطبقة السادسة+ الطبقة السابعة:** وهي طبقة العمال اليدويين
الطبقة الرابعة، قطاع أ: طبقة صغار الملاك الذين يعمل لديهم موظفون.	**الطبقة الرابعة:** طبقة البورجوازية الصغيرة	**الطبقة الرابعة:** طبقة البورجوازية الصغيرة
الطبقة الرابعة، قطاع ب: طبقة صغار الملاك الذين لا يعمل لديهم موظفون.		
الطبقة الرابعة، قطاع ج: طبقة المزارعين وغيرهم من العمال الذين يعملون لحساب أنفسهم في مجال الإنتاج الأولي		
الطبقة الخامسة: طبقة ذوي الدرجة الدنيا من الفنيين المشرفين على العمل اليدويين	**الطبقة الخامسة:** طبقة الفنيين والمشرفين	**الطبقة الثالثة، قطاع أ+ الطبقة الخامسة:** وهي الطبقة المتوسطة "في موقعها"
الطبقة السادسة: طبقة العمال اليدويين المهرة	**الطبقة السادسة:** طبقة العمال اليدويين المهرة.	**الطبقة الثالثة، قطاع ب+ الطبقة السادسة+ الطبقة السابعة:** طبقة العمال اليدويين

النسخة المفصلة للمخطط ذي الإحدى عشرة طبقة	نسخة المخطط ذي السبع طبقات	نسخة المخطط ذي الطبقات الأربعة
الطبقة السابعة، قطاع أ: طبقة العمال اليدويين شبه المهرة وغير المهرة (في غير مجال الزراعة)	**الطبقة السابعة:** طبقة العمال اليدويين غير المهرة.	
الطبقة السابعة، قطاع ب: طبقة العمال اليدويين شبه المهرة وغير المهرة في مجال الزراعة		

في أيامنا هذه، يتغلب على الكيانات الكبيرة التي توفر فرص التوظف للعاملين أن تتمثل في المنظمات وليس الأفراد "من أصحاب العمل" إلا أن أولئك الأفراد من كبار أصحاب العمل، والذين لا يزالون موجودين حالياً موضوعون هنا في الطبقة الأولى. ويبرر الباحثان إريكسون وجولدثورب (1992,pp.40-1) هذا التصرف استناداً إلى تصورين أساسيين.

أولهما: أن أمثال هؤلاء الأفراد يكونون، في العادة، ملاكا لمشروعات تختلف عن مشروعات الطبقة البورجوازية الصغيرة من حيث الاعتبارات القانونية وليس الاعتبارات المادية (أي الواقعية). وهم موضوعون في الطبقة الأولى وليست الرابعة نظراً لأنه "بمقدار ما أن أمثال هؤلاء الملاك الكبار يميلون إلى الانخراط الشامل تماماً في الأنشطة الإدارية وفي أنشطة ريادة الأعمال أيضاً، فقد ينظر إليهم باعتبار أنهم، رغم اتصافهم بالصفات المذكورة، يشبهون شبهاً كبيراً أولئك المديرين الذين يتقاضون أجوراً/ أو مرتبات على وظائفهم، والموجودين في الطبقة الأولى، والذين يملكون حصة ذات شأن كبيرة في ملكية المشروعات التي يعملون فيها". إلا أن هذا الرأي يعتبر غير مقنع نوعًا ما، وذلك لسبب بسيط وهو أن كبار الملاك لا تربطهم بصاحب عمل ما علاقة خدمية تحدد ملامح هذه الطبقة. بناء على هذا

الأساس، قد يكون من الأفضل وضعهم في الطبقة الرابعة. أما الاعتبار الثاني "الذي يستند إليه الباحثان المذكوران في وضع كبار أصحاب الأعمال الحاليين في الطبقة الأولى" فهو أن كبار الملاك وكبار أصحاب الأعمال يمثلون "حوالي ٥ في المائة من جميع الرجال الموضوعين في طبقة مقدمي الخدمات (أعني بذلك الطبقة الأولى والثانية) في المجتمعات الصناعية الغربية، كما أنه لا يمكن ... اعتبارهم، من الناحية الواقعية، أعضاء في نخبة رأسمالية... فقد اتضح، في الواقع وبعد إمعان النظر في شأنهم، أنهم يمثلون الصورة النمطية الشائعة لملاك المحلات التجارية، أو الفنادق، أو المطاعم، أو الجراجات، أو المصانع الصغيرة أو شركات النقل" (Goldthorpe 1990, p. 435). من المحتمل أن تكون حصة النساء من الملاك أقل حجمًا في طبقة مقدمي الخدمات. إلا أن هذا الرأي يميل، أيضاً، لتعزيز وجهة النظر التي تقول إن الطبقة الرابعة، وليست الأولى، هي الموضع الملائم "لكبار الملاك". فبطبيعة الأمور، ومن حيث الواقع العملي (وبافتراض أن معدل تكرار كبار الملاك في بيانات المسوح الاجتماعية يعكس معدل تكرارهم في السكان) يعتبر كبار الملاك نادرين بالدرجة التي تكفي لأن يكون من المستبعد جداً أن تؤثر إضافتهم إلى الطبقة الأولى أو الرابعة فيما يمكن استخراجه من نتائج بحثية تتعلق، مثلاً، بحالات اللامساواة في فرص الحراك الاجتماعي. ومع ذلك، فإن وضعهم في الطبقة الأولى (وليس في طبقة فرعية جديدة داخل الطبقة الرابعة، مثلاً) يؤدي فعلاً إلى نوع من التناقض بين المسلمات النظرية للمخطط وتطبيقها على الواقع.

لا يترتب على التحول من الصياغة المبكرة للمخطط الطبقي لجولدثورب إلى الصياغة الأخيرة له أي نتائج بحثية إجرائية: أي أن عزو المهن إلى الطبقات "أي إلحاق مهن معينة بطبقات معينة" يظل على حاله بلا تغيير (وهذه النقطة مطروحة للنقاش فيما بعد). زد على ذلك أنه قد يذهب المرء إلى أن بالإمكان التوفيق بين هاتين الصياغتين على المستوى النظري، ذلك أن ما يوجد بين الوظائف من اختلافات في طبيعة عقد العمل، هي التي تحدث التباينات في وضع السوق ووضع العمل، وهي التباينات التي كانت لها

أهميتها في النسخة المبكرة لها المخطط. وفي كلتي الحالتين، يعتقد أن التمايزات التي استوعبها هذا المخطط هي التي تحدث الاختلافات في فرص الحياة: فالمركز الطبقي يعتبر واحداً من محددات "الخبرات المتعلقة بالرخاء أو المعاناة من ضيق الحال، وبالأمن الاقتصادي أو انعدام الأمن الاقتصادي، وبالتطلعات الراجية لاستمرار التقدم المادي، أو بالقيود المادية القاسية" (Erikson and Goldthorpe 1992 p. 236).

بالرغم من اعتراضات جولدثورب على تسمية مخططه هذا بالمخطط "الفيبري الجديد" "neo-Weberian"، فقمة مبرر ما لهذه التسمية بمقدار مشاركته للاهتمام الفكري الفيبري بفرص الحياة، ومشاركته لفيبر في النظر إلي التحليل الطبقي باعتباره تحليلاً ذا نطاق متواضع "أو محدود".[٥] فالغرض من هذا المخطط هو السماح باستكشاف "ما يوجد في أسواق العمل ووحدات الإنتاج من روابط متداخلة يتم تحديد ملامحها بدقة بناء على علاقات العمل... ومن عمليات يتم من خلالها توزيع وإعادة توزيع الأفراد والعائلات على تلك المواقع بمرور الزمن، وما ينجم عن هذه الأمور من نتائج تؤثر على فرص حياتهم" (Goldthorpe and Marshall 1992, p. 382) يضاف إلى ذلك أن هذا المخطط لا يصوغ أي دعاوى عن تحديد هوية الجماعات التي تتصرف باعتبارها "محرك التغيير الاجتماعي"، ولا يسلم بأن الطبقات ترتبط ببعضها بعلاقات قائمة على الاستغلال، ولا بأن أعضاء الطبقات سيتكشفون، تلقائياً، عن اتصافهم بالوعي الطبقي وينخرطون في الفعل الجمعي (Goldthorpe and Marshall 1992, pp. 383-4).

٥- إن اعتراض جولدثورب على تعريف مخططه الطبقي بأنه مخطط فيبري، هو أمر معروف للجميع. ورغم اعترافه بأنه استمد المبدأ الذي أقام عليه هذا المخطط من ماركس وفيبر بدرجة كبيرة، إلا أنه يكتب قائلاً: "كثيرًا ما يشار إلى مقاربتنا الفكرية والشخصية هذه باعتبارها مقاربة ذات طابع فيبري، وكثيراً ما تناقش على هذا الأساس، إلا أننا لا نميل إلى النظر إلى هذا التصور على أنه، بالذات، تصور يضيف معرفة جديدة، أو أنه مفيد من نواح أخرى... فالأمر المهم هنا هو النتائج، وليس الأحداث الماضية" (Erikson and Goldtrhorpe 1992, p. 37 fn. 10)

مشكلة الحد الفاصل بين بعض الاعتبارات في التحليل الطبقي الفيبري الجديد

أي مخطط طبقي ذي طابع فيبري جديد هو مجموعة متكاملة من المبادئ التي تحدد أين توجد المراكز/أو المواقع التي يشغلها الأفراد في سائر الطبقات، وذلك بهدف استيعاب الأبعاد الكبرى للتفريق بين الأفراد في أسواق العمل ووحدات الإنتاج، وهي الأبعاد التي لها تأثير كبير في توزيع فرص الحياة. لذلك، فإن من الأهمية عند تقييم أي مخطط طبقي ذي طابع فيبري جديد، أو أي مخطط طبقي في الواقع، نقول: من الأهمية أن نضع خطاً فاصلاً يميز بين الانتقادات الموجهة إلى التصور المفاهيمي له، أو الأساس النظري له، من جهة، وبين تطبيقه النوعي في حالات محددة، من جهة أخرى، حتى لو كان بالإمكان أن نصدر، في نهاية الأمر، حكمًا فاصلاً، من الناحية الإمبيريقية، على الاعتراضات المذكورة حالاً، والموجهة إلى أساسه النظري وتطبيقه النوعي. من الاعتراضات المتكررة التي توجه للتصنيفات الطبقية هذا الاعتراض: إذا أدخلنا في الاعتبار ذلك التنوع الهائل الواضح في المراكز/ أو المواقع الموجودة "بمعنى الوظائف الموجودة" في أسواق العمل والمنظمات الاقتصادية، فكيف يمكن لمخطط طبقي، كمخطط جولدثورب، وبالذات إذا كان لا يحتوي إلا على عدد قليل نسبياً من الطبقات، كيف يمكن له أن يدعي أن يستوعب التمايزات البارزة بين الوظائف، وهي التمايزات التي تترتب عليها نتائج هامة تؤثر على توزيع فرص الحياة فيما بين من يشتغلون هذه الوظائف؟[٦].

من الأجوبة على هذا السؤال أن يقال إن التباين في فرص الحياة بين الأفراد أو العائلات الموجودين داخل نفس الطبقة لا يعد، في حد ذاته، اعتراضاً نظرياً على مخطط طبقي ذي طابع فيبري جديد، وذلك لأن فرص

٦- يتغلب فيبر على هذا الاعتراض باستخدامه لمجموعتين من المعايير. فأعضاء أي طبقة يتقاسمون فرص الحياة المشتركة، إلا أن الطبقات الاجتماعية تتكون من تلك الطبقات التي يشيع الحراك الاجتماعي بينها. ويطبق بريجر (1982) Breiger هذه الفكرة في تحليل لجدول يظهر الحراك الاجتماعي بين سبع عشرة جماعة مهنية، وهو جدول يختبر فيه كل من نمط الحراك الاجتماعي والبنية الطبقية الأساسية (وهي مجمل السبع عشرة فئة الأصلية) نقول: يختبر فيه هذان الأمران للتحقق من حسن مطابقتهما للبيانات الأصلية للجدول. وأيًا ما كان الأمر، فإن مقاربته الفكرية هذه لم يتبعها الباحثون على نطاق واسع.

الحياة التي يتمتع بها امرؤ ما تعتمد على عوامل متنوعة ومختلفة بمعزل عن الموقع الطبقي. انطلاقاً من هذا المنظور، ينبغي النظر إلى الاختلافات في فرص الحياة بين الموجودين في نفس الطبقة، ليس باعتبارها خلافات قائمة بذاتها، بل باعتبارها خلافات قائمة على عوامل أخرى. إلا أن الاعتراض الأشد الذي يمكن توجيهه (للتصنيفات الطبقية المذكورة في المخطط الحالي) هو أن المجموعة المختارة من المبادئ التي يرتكز عليها ليست هي المجموعة المثلى في هذا المقام: أعني بذلك أنه لا تزال توجد مجموعة أخرى من المبادئ تقوم بهذا العمل بصورة أفضل (وقد يؤدي استخدام هذه المجموعة الأخرى من المبادئ للوصول إلى تصنيف أدق للمهن، وإن لم يكن الوصول إلى هذه النتيجة أمرًا حتمياً). وقد يقال مثلاً، أن جدولاً يبين درجات الهيبة المرتبطة بكل مهنة من المهن يستوعب، بشكل أفضل، ما يوجد بين المراكز (أو: الوظائف) من وجوه التمايز التي تعتبر أموراً هامة بالنسبة لفرص الحياة. أو قد ينظر إلى المهن نفسها (أي: شاغلي المهن) على أنهم جماعات تحظى بفرص حياة أشد تميزًا مما هو موجود بين الطبقات. تتطلب معالجة هذا الاعتراض أمرين اثنين معاً هما: توضيح المفاهيم، والقيام بالتحليل الإمبيريقي. بالنسبة للأمر الأول، قد يتساءل المرء عن الآليات التي تفسر سبب التباين في فرص الحياة الناجمة عن هذه المصادر. في حالة المخطط الطبقي لجولدثورب، يترتب على شكل علاقة التوظف (أي: علاقة العمل) تأثير كبير على فرص الحياة بسبب المكافآت المختلفة والحوافز المختلفة التي ترتبط بكل نمط من أنماط العقود على حدة. وبالنسبة للأمر الثاني، قد يتساءل المرء عن كيفية التفريق بين المراكز الطبقية باستخدام هذه الطريقة. في المخطط الطبقي لجولدثورب، ينظر إلى نوعي عقود العمل على أنهما محاولتان تبذلان لحل مشكلة الملكات أو المزايا النوعية التي يتصف بها الموظف، ومشكلة مراقبته، وهما المشكلتان اللتان تواجهان أصحاب العمل. على ذلك، ينبغي أن ترتكز المبادئ البديلة في بناء الطبقات على آليات أساسية لكلا النوعين المذكورين من عقود العمل يتوافر لها، في أقل تقدير، نفس الدرجة من القبول والتصديق. وفي النهاية، قد ننتقل إلى "إجراء" الاختبارات

الإمبيريقية. وبافتراض أن الفرصة متاحة للاختيار بين تصنيفين للطبقات يرتكزان على أسس فكرية، فإن على التحليل الإمبيريقي أن يتساءل: أي هذين التصنيفين يكون مؤشراً تنبئياً أقوى في توقع فرص الحياة، وذلك في نفس الوقت الذي يراعي فيه هذا التحليل المفاضلة بين (مزايا) التفسير الشامل (الذي يشرح أسباب النتائج البحثية كلها) والتفسير المقتصد (الذي يقتصر على شرح أسباب نتائج بحثية معينة).

تعد الاعتراضات التي من هذا النوع اعتراضات جوهرية، كما أنها تتميز عن تلك الاعتراضات التي يمكن توجيهها ضد شكل معين من أشكال تفعيل مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن أن يتفق عليها كل من المنتقد والمدافع. والحقيقة، أن إريكسون وجولدثورب (1992) يتنقلان في كتابهما هذا بين ثلاث نسخ لمخطط جولدثورب للتحليل الطبقي: تحتوي الأولى على سبع طبقات، وتحتوي الثانية على خمس طبقات، وتحتوي الثالثة على ثلاث طبقات[٧]، ولا يستخدمان، في الواقع، كل ما ورد في المخطط الطبقي المذكور من إحدى عشرة فئة. وهما يشيران إلى أنه "في الوقت الذي يحافظان فيه على الفكرة الأساسية التي يرتكز عليها هذا المخطط، والتي توجب تعريف الطبقات في ضوء علاقات العمل (السائدة في كل طبقة) ... فإن من الواضح أن التفريق (بين الطبقات) يمكن التوسع فيه كثيراً، إن وجد سبب وجيه للقيام بها العمل" (Erikson and Goldthorpe 1992, p. 46, fn. 18). وهذه الملحوظة تتسق مع تأكيدهما بأن هذا المخطط الطبقى **أداة عمل** وليس خارطة محددة التفاصيل للبنية الطبقية.

٧- تضم النسخة ذات الطبقات الخمسة، الطبقة الأولى والثانية والثالثة داخل طبقة ذوي الياقات البيضاء، وتضم القطاع أ والقطاع ب من الطبقة الرابعة داخل طبقة من طبقات البورجوازية الصغيرة، وتضم القطاع ج من الطبقة الرابعة والقطاع ب من الطبقة السابعة داخل العمال الزراعيين. أما النسخة ذات الطبقات الثلاثة فتضع القطاع أ والقطاع ب من الطبقة الرابعة مع الطبقة الأولى والثانية والثالثة في طبقة تضم العمال غير اليدويين، وتضع الطبقة الخامسة والسادسة والسابعة في طبقة تضم العمال اليدويين، كما أنها تحتفظ بطبقة العمال الزراعيين (الموجودين في القطاع ج من الطبقة الرابعة، والقطاع ب من الطبقة السابعة).

رغم أن المراكز "أي" الوظائف" توضع داخل الطبقات وفقاً لعلاقتها بوسائل الإنتاج، وبناء على ذلك توضع وفقاً لنوع علاقة العمل التي تبديها هذه الوظائف، فالواقع أن المخطط الطبقي لجولدثورب لم يتم تفعيله أبدًا عن طريق قياس هذه الخصائص التي تتميز بها الوظائف ونسبتها "أي الوظائف" إلى الطبقات بناء على هذا الأساس. بدلاً من ذلك، تتم نسبة المهن إلى الطبقات بناء على معرفة ما هو معهود عنها من علاقات العمل الوثيقة الصلة بها. ويتم هذا العمل لأسباب براجماتية. فمن الفوائد الهامة لذلك أن البيانات التي سبق جمعها يكون بالإمكان تكويدها (أو: ترميزها) داخل هذا المخطط، وقد حدث ذلك مع مجموعة البيانات التي استخدمت في مشروع "التحليل المقارن للحراك الاجتماعي في الدول الصناعية، والمعروف اختصاراً بمشروع كاسمين. CASMIN، وهو الأمر الذي أدى إلى إصدار كتاب "التقلب المتواصل" "The Constant Flux" (للباحثين إريكسون وجولدثورب سنة ١٩٩٢). ولكن ليس معنى هذا أن من اللازم أن تنسب نفس المهن لنفس الطبقات. إذ قد تغير المهن مواقعها الطبقية بمرور الزمن، وقد توضع نفس المهنة في طبقات مختلفة داخل أقطار مختلفة (وهو أمر يبدو أنه كان مسموحاً به في مشروع كاسمين CASMIN: انظر Goldthorpe 1992, pp. 50-1).

ولكن نظراً لأن نمط علاقة التوظف "أي: علاقة العمل" يتم تعريفه باستخدام عدد من السمات المختلفة له (فالزيادات التي تحدث في المرتبات، وحقوق التقاعد، والتعهدات التأمينية للموظف واردة ضمن سمات العلاقة الخدمية التي وضع إريكسون وجولدثورب قائمة بها)، يثور السؤال عن مدى اجتماع هذه الملامح معاً داخل المهن في الواقع. فإن حدث مثلاً، أن هذه الأبعاد المذكورة لعلاقات العمل كانت، مع ذلك، ضعيفة الارتباط ببعضها، فسيثير ذلك الشك في تفعيل المفاهيم الأساسية لشكل الطبقات: هل تم أم لا. يعالج إيفانز Evans وميلز Mills (1998) هذه القضية مستخدمين بيانات مسح بريطاني تم جمعها في سنة ١٩٨٤ لتحليل العلاقة بين تسع مؤشرات لعلاقة العمل. وتشتمل هذه المؤشرات على ما إذا كان العمل يتطلب من الموظف أن يسجل قت حضوره وانصرافه على جهاز تسجيل مخصص لهذا الغرض، أم لا، وعلى

الطريقة التي يتم بها حصول الموظف على أجرة (حسب القطعة، أم بالساعة، أو بدرجة جودة الأداء المتصلة بعمله، إلى آخره)، وعلى ما إذا كان العمل مدرجاً على سلم معترف به لمسار الحياة المهنية للموظفين، وعلى ما إذا كان بإمكان الموظف أن يتخذ قراراً واضحاً بشأن مدى سرعة أدائه لعمله، أم لا. وقد طبق الباحثان "طريقة" التحليل الطبقي المستتر على هذه المؤشرات وتوصلاً بذلك إلى العثور على أربع طبقات مستترة. بذلك، تمثل هذه النتيجة مؤشراً جيداً، بدرجة معقولة، على أن تلك الجوانب المتنوعة لعلاقة العمل لا يختلف جانب منها عن الجوانب الأخرى بصورة مستقلة عنها، بل إنها تظهر معاً، غالباً، في توليفات أربعة. يضاف إلى ذلك، أن البحث والتنقيب عن نمط احتماليات الإجابة بالنسبة لكل جانب على حدة داخل الطبقات المستترة أوحى إلى إيفانز وميلز بأن تلك الطبقات الأربعة تتشابه تقريباً مع إحدى طبقات الموظفين ذوي الياقات البيضاء الذين يتقاضون مرتبات على عملهم (وليس أجوراً كالعمال)؛ وتتشابه مع طبقة تتألف من المديرين والمشرفين ذوي المستوى الأدنى؛ وطبقة تتألف من العاملين غير اليدويين الروتينيين؛ وطبقة من العمال اليدويين الذين يتقاضون حقوقهم المالية على هيئة أجور على عملهم. مثال ذلك، تقدر احتمالية قيام الموظف بتسجيل وقت حضوره وانصرافه في الجهاز المخصص لهذا الغرض بما يساوي ٠,٠٥ في الطبقة الأولى والثالثة من هذه الطبقات، بينما تقدر بما يساوي ٠,٥٤ في الطبقة المزعومة للمديرين والمشرفين ذوي المستوى الأدنى، وتقدر بما يساوي ٠,٦٥ في طبقة العمال اليدويين الذين يتقاضون حقوقهم المالية على هيئة أجور على عملهم. قد ينظر إلى الطبقة الأولى والطبقة الأخيرة من تلك الطبقات على أنهما النمطين المتقابلين "أو المتناقضين" للعلاقة الخدمية في مواجهة علاقة الأجر في مقابل العمل، مع اعتبار أن الطبقيتين الأخريين طبقتان تمثلان الطبقات الواقعة بين أعلى درجات السلم الطبقي وأدناها. وقد توصل الباحثان إيفانز وميلز، في الواقع، إلى أنه يوجد شكل جيد جداً من أشكال التماثل بين هذه الطبقات والطبقات المستجيبة للمخطط الطبقي الذي وضعه جولدثورب. "إذ أن بالإمكان العثور على ما نسبته ٧٨ في المائة من "أفراد" النمط الطبقي المستتر رقم ١ في

الطبقة الأولى والطبقة الثانية بمخطط جولدثورب، كما يوجد ما نسبته ٩٥ في المائة "من أفراد هذا النمط" في الطبقة الأولى، والثانية، والقطاع أ من الطبقة الثالثة بمخطط جولدثورب. وبالمثل فإن ما لا يقل نسبته عن ٨٩ في المائة من أفراد النمط الطبقي المستتر رقم ٤ موجودون في الطبقة السادسة والقطاع أ ب من الطبقة السابعة بمخطط جولدثورب، كما يوجد ما نسبته ٩٦ في المائة "من أفراد هذا النمط الأخير" في الطبقة السادسة وفي القطاع أ ب من الطبقة السابعة، وفي الطبقة الخامسة بمخطط جولدثورب (Evans and Mills 1998, p. 95). ويحاج إيفانز وميلز بأن هذه النتائج تشير إلى المعيار المرتفع للصدق. في مخطط جولدثورب: أعني بذلك أن هذه النتائج تشير إلى مدى النجاح الذي حققه هذا المخطط في تقسيم البنية المهنية بالأسلوب الذي يميز الملامح الدقيقة للفوارق الهامة التي بين خصائص الوظائف، وهي الخصائص التي يعتبرها جولدثورب ورفاقه أموراً دالة من الناحية النظرية (Evans 1992, p. 213).

في تحليل لاحق يستخدم إيفانز وميلز (2000) مجموعة بيانات بريطانية أكبر حجماً وأحدث عهداً جمعت سنة ١٩٩٦، كما يستخدمان مجموعة مشابهة، وإن لم تكن متطابقة، من ثمانية مؤشرات لعلاقة العمل. تكشف نتائج تحليلهما للطبقات المستترة هذه المرة عن وجود:

(طبقة مستترة صغيرة الحجم (رقمها ١)، وتمثل ما بين ٨ في المائة و١٣ في المائة من السكان، وهم الذين يغلب عليهم أن يتقاضوا أجورهم على أعمالهم في صورة مرتب يضاف إليه شكل آخر من أشكال العلاوة أو الأجر الإضافي؛ وتتوافر في حالتهم احتمالات عالية جداً لعدم تلقي أجور عن العمل في وقت إضافي؛ ويتعين عليهم أن يقدموا إخطاراً قبل شهر، أو أكثر، من استقالتهم؛ كما تتوافر لهم القدرة على التحكم في وقت الحضور ووقت الانصراف، على الطرف الآخر من هذه السلسلة نجد طبقة (رقمها ٣)، وهي تتكون مما نسبته بين ٣٥ في المائة و٤٥ في المائة من الأفراد الذين يتصفون بعكس صفات الطبقة رقم ١... وبين هاتين الجماعتين توجد طبقة (رقم ٢)، يغلب على ما بين ٢٥ في المائة و٥٢ في المائة من أفرادها، من الموظفين ذوي المرتبات، يغلب على هذه النسبة من الأفراد أن يتلقوا أجوراً على العمل

في الوقت الإضافي، وأن يلتزموا بتقديم إخطاراً قبل أكثر من شهر من الاستقالة، كما أن من بينهم نسبة ما من الأفراد الذين يتحكمون في عدد ساعات عملهم (Evans and Mills 2000, p. 653).

ليس بعجيب أن يعرف الباحثان الطبقة المستترة رقم ١ بأنها طبقة مقدمي خدمات "أي: تحكمها في وظائف أفرادها علاقة خدمية مع أصحاب العمل" والطبقة المستترة رقم ٢ بأنها طبقة وسطى، والطبقة المستترة رقم ٣ بأنها طبقة عقود العمل "أي: طبقة عمالية". إلا أن الباحثيْن، في هذه الحالة، عنما يلتفتان إلى مسألة صدق معيار المخطط (p.657 2000) ينتهيان إلى نتيجة مفادها أنه توجد بعض المشكلات المتعلقة بتفعل هذ المخطط. فيقولان في عملهما المنشور سنة ٢٠٠٠:

(غالبية أفراد الطبقة الثانية في المخطط الطبقي لجولدثورب لا يتوافر لديهم أي نمط من أنماط عقود العمل الخاص بتقديم "الخدمة". أما الخط الفاصل بين الطبقة الحافلة بمقدمي الخدمات "وهي الطبقة الأولى" والطبقة الوسطى فيبدو أنه يخترق الطبقة الثانية ولا يمر بين الطبقة الثانية والقطاع أ من الطبقة الثالثة. ونحن أيضاً نرجح أن ما يقرب من ثلث أفراد الموظفين في الطبقة الأولى لا يتوافر لديهم عقود عمل خاصة بتقديم الخدمة.)

يلقي هذا الوضع ظلال الشك على مدى إمكانية الحفاظ على ذلك العرف الشائع "بين الباحثين" والمتعلق باستمرارهم في الاعتماد التام على ألقاب المهن باعتبار أنها الأساس الذي يرتكز عليه التصنيف الإمبيريقي للطبقات، على الأقل في الحالة البريطانية، وعلى الأقل فيما يتصل بهدف تحديد موقع طبقة "مقدمي" الخدمات(٨). ذلك أن فترة الاثنتي عشرة سنة الفاصلة بين تاريخ جمع بيانات المجموعة الأولى وتاريخ جمع بيانات المجموعة الثانية،

٨- أيًا ما كان الأمر، فإن إحدى الصعوبات التي تواجه هذه التحليلات الطبقية أنها تستخرج المعلومات من الموظفين، والذين يترجح أن تكون إجاباتهم مرتبطة بمراكزهم وخبراتهم الشخصية بأكثر من ارتباطها بالخصائص المميزة للمراكز التي يشغلونها (كما يحدث مثلاً في المسائل المتعلقة باحتمال الحصول على ترقية). وقد يكون من الأفضل أن يتم جمع المعلومات المتعلقة بالمراكز "الوظيفية" من أصحاب العمل.

والواردتين في كتابات الباحثين إيفانز وميلز، تقول: إن هذه الفتـرة الزمنيـة توحي بأنه حدث نوع ما من الانزلاق الحديث العهد بين الألقاب المهنية وطبقة مقدمي الخدمة في مخطط جولدثورب ومن الافتراضات المعقولة "في تفـسير هذا الانزلاق" أن تضخماً ما في ألقاب المهن قد أدى إلى تحولها إلى مؤشرات ضعيفة في دلالتها على طبيعة علاقة العمل "أو: العلاقة الوظيفية"، وذلك كما هو الحال في الاستعمال المتزايد لألقاب مثل لقب "المدير" الذي أصبح يطلـق على مجموعة متزايدة من المهن. على أي حال، قـد يـؤدي الانتقـال إلـى استخدام المقاييس المباشرة في قياس علاقة العمل إلى تحقيق فائدة ما للبحث. ذلك أن من شأن هذا الإجراء أن يسمح للباحثين بأن يبتوا الأمر في تحديد ما هي عناصر هذه العلاقة التي كانت أقوى ارتباطاً بنتائج بحث طبقة معينة، كما أن من شأن تحديد هذه العناصر أن يكون ذا قيمة واضحة في البحث الهادف لتحديد نوع الآليات التي تربط المركز الطبقي بنتائج البحث المذكورة. الواقع، أن غياب أي تفسير دقيق للآليات التي تربط نمط علاقة العمـل "أو: العلاقـة الوظيفية" بالتباينات الموجودة في فرص الحياة يعد شكلاً من أشكال الـضعف الملحوظ في هذا المخطط.

وقد أدى العمل العلمي الذي قام به الباحثان إيفانز ومليز إلى إظهار مدى ما وصل إليه المخطط المذكور من استيعاب للتمايزات في العلاقات الوظيفية، كمـا أن قدراً كبيراً من بحثهما أثبت أن المركز الطبقي مرتبط بالفروق الموجودة فـي فرص الحياة (وفي غيرها من النتائج). إلا أن الأمر الذي غاب عنهما، عمومـاً، يتمثل في تفسير نظري مفصل للكيفية التي يمكن بها تعليل/ أو تفسير أمثال تلـك الفروق باعتبارها نتائج لهذه التمايزات، وما يترتب على غياب هذا التفـسير مـن غياب محاولات إخضاع هذه التمايزات للاختبار الإمبيريقي. وقد اعتـرف بهـذه المشكلة جولدثورب وباحثون آخـرون (Erikson and Goldthorpe 1992, Ch. 11; Breen and Rottnian 1995b)، كما أن جولد ثورب (2000, Ch. 11) قـد سعي، حديثاً، لمعالجة هذه المشكلة. وأياً ما كان الأمر، فإنه يتعين على البـاحثين المذكورين، من أجل أن تقوم هذه الآليات المفسرة "لأسباب الفـروق المـذكورة" لدعم ما يطرحونه في أعمالهم من نظرية معينة لمفهوم الطبقة، أن يفرقـوا بـين

النظريات البديلة. بعبارة أخرى نقول: يجب ألا تتصف الآليات المزعومة بتلك الدرجة من العمومية التي تجعلها تقوم، وبصورة متساوية تماماً، بتفسير الرابطة التي تصل النتائج البحثية بأكثر من نظرية من نظريات الطبقة. وقد يثبت هذا الشرط الذي يمكننا تسميته "بالشرط الأساسي النوعي"، "والمتعلق بتوافر بعض المزايا والملكات الخاصة في بعض الموظفين"، إنه أصعب شرط يتعين الوفاء به في تطوير نظرية فيبرية جديدة مقنعة من نظريات الطبقة.

وحدة التحليل الطبقي

حتى الآن، نوقشت الطبقات باعتبار أنها مجموعات من المراكز، وليس من الأفراد. وعلى ذلك، تكون الآلية الضمنية التي تصل المركز الطبقي "للفرد" بفرص الحياة، هي بوضوح: أن فرص حياة الفرد تستمد من المركز الطبقي الخاص الذي يشغله، (أو تستمد، إذا أخذنا بمنظور يغطي عمر الفرد، من سلسلة المراكز التي يشغلها). إلا أنه لا شغل كل الأفراد واحداً من هذه المراكز، وفي هذه الحالات ينظر إلى فرص الحياة على أنها تستمد من خلال العلاقة القائمة بين أمثال هؤلاء الأفراد وغيرهم ممن يشغلون بالفعل أحد المراكز في البنية الطبقية. وبناء على ذلك، يستمد المركز الطبقي للطفل من والديه، كما أن من المتعارف عليه النظر إلى المركز الطبقي للمرأة المتزوجة على أنه مستمد من المركز الطبقي الذي يشغله زوجها. إلا أن فرص الحياة المتاحة لمن لا يشغل مركزاً في البنية الطبقية، كالطفلة الصغيرة أو المرأة المتزوجة الي لا تعمل خارج البيت، لن تعتمد، فحسب، على المركز الذي يشغله والدا الطفلة أو زوج المرأة، بل تعتمد أيضاً على العلاقة التي بين الطفلة ووالديها، أو بين المرأة وزوجها. بعبارة أخرى نقول: إن العلاقات الداخلية بين أفراد العائلة أو العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة المعيشية تتدخل بين السوق وفرص الحياة المتاحة للفرد. ولا ريب أن هذه القضية هي، بالضبط، نفس القضية التي تظهر في الدراسات التي تتناول مسألة اللامساواة في الدخول، والتي يندر أن تعالج الاعتبارات المتعلقة بتوزيع الدخل داخل الأسرة المعيشية بطريقة إمبيريقية.

بالرغم من هذه الآراء المختلفة، فإن التعامل مع جميع أعضاء الأسـرة المعيشية باعتبار أنهم يشغلون مركزاً طبقياً واحداً ظل تعاملاً قياسياً فيما بين المفكرين المعنيين بوضع النظريات المتعلقة بالطبقة. يعتبر هذا التعامل غير مشكل، إلى حد ما، حين يشغل عضو واحد فقط من أعضاء أسـرة معيشية مركزاً في سوق العمل، كما هو الحال في وضع العائل من الرجال، إلا أن الصعوبات تظهر حين يعمل كلا الزوجين خارج البيت. يرغب بعض الباحثين (مثل هيث Heath وبريتن Britten في عملهما المنشور سنة ١٩٨٤) في الاحتفاظ بالفكرة القائلة بوجود مركز طبقي وحيد للأسرة المعيشية، إلا أنه مركز يتقرر بناء على المركز الطبقي لكلا الزوجين معاً. ويحاج باحثون آخرون (مثل ستانورث Stanworth في عمله المنشور سنة ١٩٨٤) بأنه يجب النظر إلى الزوجين باعتبار أن لهما مركزهما الطبقي الخاص بهما، وخلافاً للفكرة القائلة بالعائلة التي تشغل مركزاً طبقياً وحيداً في البنية الطبقية، يجب التعامل مع المركز الطبقي للزوجين باعتبار أنه دالة لهما معاً. وقد ذهب جولدثورب ومعاونوه إلى ما يخالف وجهتي النظر المذكورتين، فهما يريان أنه، وبسبب ما هو معهود عن النساء من أن لهن مسارات حياة مهنية متقطعة في سوق العمل، سيغلب على التحليلات التي تتناول الحراك الاجتماعي للنساء، كنتيجة لهذا الوضع، أن تسجل قدراً كبيراً من الحراك الطبقيي، والذي يعد أكثره حراكاً اصطناعياً لا يعبر عن الحقيقية. بناء على ذلك، تكون الوحدة المناسبة للتحليل الطبقي هي الأسرة المعيشية، كما أن الحكم الذي يحدد ما هي الطبقة التي تنتمي إليها الأسرة المعيشية وأعضاؤها يجب أن يقوم على أساس تحديد ما هو المركز الطبقي الذي يحتفظ فيه أي من الزوجين بارتباط زمني بسوق العمل أطول من الآخر. من طرق قياس وحدة التحليل الطبقي الأخيرة ما يسمى بمنحى السيطرة (Erikson 1984) من الناحية الإمبريقية، يغلب أن يكون الزوج هو الذي يحتفظ بارتباط زمني بسوق العمل أطول من ارتباط زوجته. "أيًا ما كان الأمر، فإنه لا توجد أي فرضية مسبقة بأن هذا الوضع سيظل هو الوضع الدائم... فليس عسير أن نتخيل الظروف... التي في ظلها، قد يؤدي تطبيق منحي السيطرة إلى وجود عدد كبير من الأسر التي تنسب إلى طبقة ما بناء

على المهنة التي تشغلها المرأة" (Breen and Rottman 1995d, pp. 166-7).

من طرق استيعاب هذه المقاربات المتنافسة أن نعيد صياغتها بطريقة شكلية أكثر قليلاً. هب أن هدفنا هو تفسير التباين في نتيجة ما، ولتكن النتيجة Y، والتي تقاس بناء على المستوى الفردي أو الأسري (كمستوى التحصيل الدراسي للفرد، أو مستوى المعيشة للأسرة) المتعلق بالطبقة الاجتماعية للفرد أو الأسرة، من جهة، والنتيجة س من جهة أخرى، والتي لدينا مقياسان ممكنان لقياسها (حيث يستخدم واحد من كل منهما لقياس نتيجة واحد من الزوجين)، ويطلق عليهما اسمان هما: المقياس Xm والمقياس Xw

"حيث m تعني male: أي رجل، w تعني woman: أي امرأة"

وبذلك تختزل المسائل الخلافية التي ناقشناها قبل ذلك في السؤال عن الصيغة الدالة على العلاقة/ أو شكل دالة العلاقة التي بين Y وكل من المقياسين Xm، Xw. ويمكن كتابة هذه الدالة بصورة عامة للغاية هكذا:

$$Y = f(g(Xm, Xw))$$

حيث F تحدد شكل العلاقة التي بين Y، و(g (Xm, Xw)) بينما g تحدد كيفية معالجة المعامل/ أو المقياس Xm والمعامل Xw في هذا التحليل. وتدعو المقاربة الفردية في "فهم" العضوية الطبقية إلى نموذج يجعل قيمة الدالة g(Xm, Xw) مساوية لمجموع المعاملين Xw, Xm بينما تميل المقاربات التقليدية المزعومة إلى تحديد وصف الدالة g باعتبار أنها نوع من نقل mapping قيمتين/ أو معاملين إلى قيمة واحدة/ أو معامل واحد، بتحويل قيمة (Xm, Xw) إلى x. مثال ذلك، أنه، في المقاربة الآخذة بمفهوم منحى السيطرة تكون قيمة [g(Xm, Xw)]هي الدالة التي تميز ما هو المعامل/ أو المقياس المسيطر بين المعامل Xm وزالمعامل Xw.

فإذا كتبت هذه القيمة بهذه الطريقة، يصبح جلياً أن بالإمكان أن تعبر دوال كثيرة عن قيمة (g): مثال ذلك أن بإمكان (g) أن تحدد الوصف الدقيق لعلاقة ما بين طبقة مستترة، ولتكن اسمها الطبقة X، ومؤشرين "عدديين" هما Xw, Xm. هذه الصياغة الشكلية البسيطة تقدم أسلوباً لحل هذه المشكلات

بطريقة إمبيريقية. ونظراً لأن أي تحليل طبقي ذي طابع فيبري جديد يكــون مهتماً بتوزيع فرص الحياة، فقد يسعى المرء، وبناء على الاختيار الخاص بـــ F ((أي: الخاص بشكل العلاقة التي بين g (Xm, Xw), Y))، إلى تحديد مـــا هي أفضل الأشكال العملية/ أو الفعالة الممكنة للدالة الفرعية g، والتي تفـسر التباينات في فرص الحياة المتاحة للأفراد.

خاتمة

يرتكز أي منحى فيبري جديد في فهم التحليل الطبقي على تشييد مخطط قائم على مبادئ تستوعب الأبعاد الكبرى للتفريق بين المراكز فـــي أســـواق العمل والوحدات الإنتاجية التي لها أهميتها في توزيع فرص الحياة. فالمبـــدأ الذي يقع عليه الاختيار يمثل الأساس النظري، والمخطط الطبقي المناظر لـــه يمثل تفعيل هذا المبدأ. بإدخال ذلك المعنى في الاعتبار، يمكن متابعة مسارين هامين على الأقل للاستقصاء الإمبيريقي. فمن ناحية، قد نحتاج لمعرفة مـــدى الأهمية الفعلية للطبقة في تفسير التباين في فرص الحياة، خاصة بالمقارنة مع غيرها من أسس اللامساواة الاجتماعية التي منها، مثلاً، عضوية الفـــرد فـــي جماعة إثنية ما، والجنس، وما إلى ذلك. كما أن من المؤكـــد أن مثـــل هـــذا الاستقصاء يمكن التوسع فيه بهدف عقد المقارنات في مجال قـــوة تـــأثيرات الطبقة بين البلاد وعلى امتداد الزمان. ومن ناحية أخرى، يعتبر وجود وقـــوة العلاقة التي بين الطبقة والنتائج الأخرى من الأمور الهامة أيضاً للاستقـــصاء الإمبريقي. ولكن إن كان المقصود من الطبقات أن تستوعب التمايزات التـــي لها أهمية أولية في توزيع فرص الحياة، فحينئذ قد يتـــصرف الأفـــراد، أو لا يتصرفون بشكل متماثل، وقد يؤمنون أو لا يؤمنون باتجاهات متماثلـــة، وقـــد ينخرطون أو لا ينخرطون في الفعل الجمعي، وما إلى ذلك. وبقدر ما يكـــون بالإمكان عزو أسباب التباين في هذه النتائج أو في غيرها من النتـــائج إلـــى التباين في فرص الحياة، أو بقدر ما تكون الاعتبارات المتعلقة بتنظيم أســـواق العمل وعملية الإنتاج، والتي تشكل فرص الحيـــاة، بقـــدر مـــا تكـــون هـــذه الاعتبارات، أيضاً، محددات لتلك النتائج الأخرى، فسوف نجد حينئذ علاقة ما

بينها وبين الطبقة. ويحدث في حالات كثيرة للغاية أن تكون الرابطة السببية التي بين فرص الحياة وإحدى النتائج، التي منها الفعل الجمعي مثلاً، متوقفة على ظروف وملابسات أخرى، وحينئذ، وكما اعترف فيبر، قد توجد، أو لا توجد أي علاقة. إلا إنه، في حالات كثيرة، ستوجد رابطة ملائمة بين فرص الحياة والنتائج الأخرى. بالعودة إلى إحدى وجهات النظر التي طرحتها من قبل، أقول: لئن تكن فرص الحياة تحدد الظروف التي في ظلها يمارس الأفراد بعض أنماط التصرفات – بما فيها اهتمامات الأفراد (والتي قد يعبرون عنها بممارسة حق الاقتراع، مثلاً) والموارد التي يمكنهم حشدها للعمل (والتي قد تكون مهمة في تشكيل التحصيل الدراسي لأطفالهم، مثلاً) فسوف تتشكل التباينات التي تظهر في هذه التصرفات وفقاً للمركز الطبقي للأفراد. ولكن هب أننا لا نجد، في حالة معينة، أي علاقة "بين الطبقة وفرص الحياة"، وكما هو الحال عندما لا تكون الطبقات مبنية على أساس أي هوية مشتركة أو هوية جمعية. أفيجب علينا، لهذا السبب، أن نستنتج أن الطبقة ليست مهمة وأن هذا التقسيم/ أو التصنيف الخاص غير ملائم؟ وأجيب على ذلك بأنه يجب علينا أن نستنتج من ذلك أن تلك التمايزات التي تؤدي إلى الاختلافات في فرص الحياة ليست بالتمايزات التي تمثل أساساً للهوية الجمعية. إلا أن الأمر الهام هنا هو أن هذه الأنواع الأخيرة من النتائج ليست من العناصر التي يتكون منها مخطط طبقي فيبري جديد. مثال ذلك، أن الأفكار المتعلقة بالطبقة والتي يطلق عليها المصطلح الألماني gemienschaftlich: أي المحلية أو الصغرى، بمعنى: الطبقات منظوراً إليها كمجتمعات محلية حقيقية في ذاتها– نقول: إن هذه الأفكار لا تمثل جزءًا ضرورياً من المقاربة الفيبرية الجديدة.[٩]

٩– الواقع أنه لا يوجد في أعمال جولدثورب الشخصية "أي: التي انفرد بتأليفها"، ولا في أعمال الباحثين الذين يستخدمون مخططه الطبقي، إلا قدر قليل نسبياً من الاهتمام الموجه إلى القضايا المتعلقة بالتشكيل الطبقي الديموجرافي وما يترتب عليها من نتائج "تؤثر على فرص حياة الأفراد" (وذلك على النقيض، مثلاً، من كتاب جولدثورب القديم (١٩٨٠) عن الحراك في إنجلترا وويلز). فالأحرى أن هذا المخطط الطبقي يستخدم في وقتنا الحاضر، بصورة رئيسية، كوسيلة لاستيعاب أشكال اللامساواة في فرص الحياة.

ولكن حتى لو لم تكن هذه النتائج الأخرى بمثابة عناصر تتكــون منهــا الطبقة بالمعنى الذي تفهم به في التصور الفيبري الجديد، فإن أهمية الطبقــة كمفهوم سوسيولوجي ستعتمد، يقيناً، على مدى قوة ارتباطها بتلــك النتــائج، وبفرص الحياة أيضاً. ذلك أنه إن لم تتنبأ الطبقة بحدوث نتــائج بــارزة فــي المستقبل "تؤثر على الأفراد" فلن تكون لها أهمية كبيرة. إلــى جانــب ذلــك، يتضح أنه لا يوجد في كثير من المجالات التي تدور حولها الجهــود البحثيــة السوسيولوجية إلا برهان ضئيل على أن نفــوذ الطبقــة آخــذ فــي الهبــوط والانحدار، بل يوجد، في الواقع، برهان ما على أن نفوذها آخذ فــي النمــاء والازدياد. فمجموعة المقالات العلمية المنشورة في كتب أشرف على تحريرها شافيت Shavit وبلوسفلد Blossfeld سنة ١٩٩٣ تثبــت أن التــأثير الكبيــر لأصول الأطفال الطبقية على تحصيلهم الدراسي لم يظهر أي هبــوط علــى امتداد القرن العشرين في ثلاث عشرة أمة متقدمة. كما تكشف الأوراق البحثية في كتاب إيفانز المنشور سنة ١٩٩٧ عن أن ما يغالي فيه بعض الكتاب مــن التبجح بادعاء "الهبوط العام في التصويت الطبقي" هو وصف غير دقيق لمــا تتصف به هذه الظاهرة، في الواقع، من اتجاهات متباينة ومعقدة تنتــشر فــي سائر أفراد الأمة. يبدو أن التصويت الطبقي قد أصابه الضعف في إسكندنافيا، ولكن في ألمانيا، وفرنسا، وفي غيرهما من البلاد لا يوجد ما يدل على حدوث مثل هذا التغير العارض. أخيراً، وفي مجال الحراك الاجتماعي، يثبت بــرين Breen وجولدثورب Goldthorpe (2001) أنه في بريطانيا، وفي أثناء الربع الأخير من القرن العشرين، لم يحدث أي تغير في مدى قيام الأصول الطبقية بتشكيل الأغراض الطبقية، وينطبق هذا الوضع علــى التحــصيل الدراســي للأفراد وعلى مقادير كفاءتهم الفردية، بل ويتحكم في هذه الأمور. وقد تضاف هذه النتيجة البحثية، حينئذ، إلى ما سجله إريكسون وجولدثورب في عملهمــا المنشور سنة ١٩٩٢ من براهين تدل على وجود استقرار طويل الأمــد فــي أنماط الحراك الطبقي في أوروبا.

٣

الفصل الثالث

مرتكزات تحليل طبقي دوركايمي حديث

دافيد جروسكي بالتعاون مع **جابريلا جالسكو**

الفصل الثالث

مرتكزات تحليل طبقي دوركايمي حديث*

دافيد جروسكي بالتعاون مع **جابريلا جالسكو**

يتعرض التراث الفكري المعني بموضوع التحليل الطبقي للهجوم المتزايد من جانب المفكرين الآخذين بمفاهيم ما بعد الحداثة، والمفكرين المناهضين للماركسية، ولغيرهم من المعلقين الذين يحاجون بأن مفهوم الطبقة عبارة عن تصور ذهني عتيق، عفا عليه الزمن، وتتناقص فوائده باستمرار في فهم حقيقة اللامساواة الحديثة أو ما بعد الحديثة[1]. وقد يكون المسئول عن هذا الوضع، إلى حد بعيد، وهم المفكرون المعنيون بالتحليل الطبقي أنفسهم، إذ أنهم دأبوا، بصورة ثابتة لا تتغير، على تمثيل البنية الطبقية بفئات إجمالية/ أو شاملة النطاق للغاية لم تحظ أبدًا، رغم رواجها

---

* إننا ممتنان لإريك رايت Erik Wright وللدارسين المشتركين في حلقته الدراسية من الخريجين على ما أبدوه من استجابات دقيقة وعميقة للغاية عند قراءتهم لمسودة سابقة لهذا الفصل. وقد تلقينا أيضاً تعليقات مفيدة على ورقة بحثية لها صلة بهذا الفصل قدمها الباحثون Julia Adams وAlexander Jeffery و Vivek Chibber وDalton Conley، و Paul Dimaggio، و Kathleen Gerson و Guillermina Jasso، و Michèle Lamont، وJoffery Paige، و Philip Smith، و Margaret Somers، و George Sheinmetz، وKim Weeden، و Bruce Western، و Yu Xie. في كتابتنا لمسودة هذا الفصل، اعتمدنا على المواد العلمية التي سبق نشرها في جروسكي Grusky وسورنسن Sorensen (1998)، وفي (Grusky and Weeden (2001)، وفي Weeden, and orensen (2000)، وGrusky. وقد سبق لهذا البحث المسجل هنا أن تلقى دعماً جزئياً من المؤسسة الوطنية للعلوم (National Science Foundation (SBS-0069419.

1- على سبيل المثال، انظر Hall 2001; Pakulski and Waters 1996a, 1996b, 1996c; Lee and Turner 1996, Clark 1996, Joyce 1995; Kingston 2000, 1994, Clark and Lipset 2001, 1991; Pabl 1989.

الأكاديمي، بأي إقرار رسمي راسخ بها خارج الأوساط الأكاديمية، ومن ثم فإنها تخفق أمام الاختبار الواقعي لها. ونظراً لأن الدراسات السابقة التي عالجت موضوع التحليل الطبقي تخلفت عن العمل بمقتضى النزعة الاسمية، فإنها تصبح، بصفة خاصة، معرضة للنقد. حيث يحاج المفكرون الآخذون بفلسفة ما بعد الحداثة، بالذات، بأن الأكاديميين لجأوا إلى استخدام تعبيرات في غاية الغموض والتعقيد في معالجتهم للبنية الطبقية، وذلك لأن الموقع الذي يشغله الإنتاج لم يعد ينتج طبقات منظمة تنظيماً جيداً يستطيع الأكاديميون وغيرهم أن يتفطنوا إليها.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم موجز لبديل دوركايمي جديد لمثل تلك النزعة ما بعد الحداثية يشير إلى استمرار وجود التشكلات الشبيهة بالطبقات على مستوى أكثر تفصيلاً/ أو تقسيماً وتصنيفاً مما دأب المحللون الطبقيون على تقديره بما هو فوق قدره "من الأشكال الشاملة للطبقات" وهو الأمر المعهود عنهم دائماً. ويترتب على الأخذ بهذا البديل الجديد القول بأن التحليل الطبقي جدير بإنقاذه والاستفادة به؛ أعني بذلك أنه بدلاً من التخلي عن الموقع الذي يشغله الإنتاج، والتركيز، بصورة حصرية، على المصادر الأخرى للاتجاهات العامة والسلوك (كالعرق، والإثنية، والجنس، مثلاً)، ينبغي على المرء أن يعترف بأن سوق العمل منظم، في الواقع، داخل طبقات، رغم أن هذا التنظيم جار على مستوى أكثر تفصيلاً مما هو مسموح به في العادة. وتتمثل الميزة الكبيرة لتقسيم الطبقات في أن التصنيفات الاسمية للتحليل الطبقي المتعارف عليه يمكن إبدالها بما يطلق عليه المصطلح الألماني gemeinschaftlich أي: "الطبقات الصغرى" التي توجد مطمورة في نسيج المجتمع نفسه، وتكون لهذا السبب ذات أهمية كبيرة، وليس فقط عند علماء الاجتماع بل عند الجمهور العادي أيضاً.

كما سيتضح لاحقًا، فإن مقاربتنا الدوركايمية الجديدة تستحثنا لأن نبتعد عن التصنيفات القطعية الصارمة "للطبقات" إيثاراً للتصنيفات الواقعية، حيث تعرف هذه التصنيفات باعتبار أنها مخططات تحظى فئاتها التي تتألف منها

بالمأسسة "أي الارتكاز على أسس نظامية رسمية معترف بها" في سوق العمل[٢].

على النقيض من ذلك، يسعى الباحثون الذين يعملون داخل نطاق أي تراث فكري آخذ بالنزعة الاسمية إلى رسم صورة للفئات الطبقية تبين العمليات، أو القوى، أو التمايزات الاجتماعية التي تعتبر جوهرية "من الناحية التحليلية" حتى لو كان من المحتمل أن تكون الفئات التي تشير إليها أمثال تلك المقاربات لا تحظى إلا بدرجة سطحية من المأسسة "أي: الاعتراف الرسمي بها". في بعض الحالات، طعمت أمثال تلك النماذج الفكرية للنزعة الاسمية بنظرية للتاريخ، فتولد عن ذلك دعوى جانبية تذهب إلى القول بأن الفئات الطبقية المستترة" حالياً (ولكنها جوهرية من الناحية التحليلية) قد ينتهي بها الأمر إلى أن تنال تقدير الفاعلين، أو تعمل باعتبارها أسساً للفعل الجمعي، أو تصبح تجمعات تقوم بالمساومة الجمعية لصالح أعضائها. ولا ريب أنه يوجد قدر كبير من إمكان التفاوت والاختلاف بين الباحثين فيما يتصل بالعمليات أو القوى المعينة (كالاستغلال، وعلاقات السلطة، وشروط التوظف، وفرص الحياة) التي ينظر إليها باعتبارها جوهرية ومن ثم مولدة للطبقات التي قد تصبح في المستقبل ممأسسة بدرجة أكثر عمقًا. وكما هو معروف جداً، فقد يكون من الصعوبة البالغة أن نفصل بين هذه النماذج الفكرية المتنافسة، خاصة إذا كان لها ركائز منطقية في نظرية للتاريخ تطالب الباحثين بالامتناع عن إصدار الأحكام حتى مجئ مستقبل قد يكون بعيداً. وإننا نعتقد أن الوقت قد

٢- هذا التعريف يقدم تفسيراً مغالطاً لعدد من التعقيدات، والتي تشتمل على (أ) الصعوبة الإجرائية التي يواجهها المحللون عند تمييزهم للفئات المأسسة "أي: المعترف بها رسمياً" ولما يترتب على ذلك من "التصورات الذهنية" التي يفرضها المحللون على موضوع بحثهم (حتى لو كان هدفهم هو تقديم أفضل تعبير عن الفئات المأسسة)، و(ب) الإصرار المعهود من الباحثين الذين يعملون داخل نطاق التراث الفكري الاسمى على أن فئاتهم المفضلة ترتكز على قوى أو عمليات سببية (كالاستغلال مثلاً) تعتبر "حقيقية" في مجموعها بصرف النظر عما إذا كانت أمثال تلك الفئات ممأسسة حالياً في سوق العمل، أم لا. وسوف نعود لتناول هذه التعقيدات في الأجزاء التالية من هذا الفصل.

حان للاعتناء بالمهمة الأطول عمراً من الناحية العملية، والمتعلقة بتحديد السمات المميزة لأمثال تلك الأبنية الموجودة في موقع الإنتاج بقدر ما يمكن العثور عليها حالياً.(٣)

يستند هذا الخط الفكري المعارض إلى أصول دوركايمية بشكل قاطع، وهي الأصول التي لم نستنبطها في عملنا السابق بصورة كافية.(٤) في جزء من هذا العمل، قمنا بما يجب علينا من الاعتراف بأننا مدينون فكرياً لدوركايم (خاصة جروسكي وسورنسن (1998, pp.1, 192, 1, 196, 1, 219)، إلا أنه من المحتمل أن يكون من المفيد التوسع، رغم ذلك، في دراسة العلاقة التي بين مقاربتنا الفكرية القائمة على مفهوم الطبقات الصغرى، من جهة، ودعاوى دوركايم القائمة على مفهوم التطور، من جهة أخرى. وثمة سبب وجيه للقيام بهذه المهمة في وقتنا الحالي. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من الباحثين اندفعوا في طرح مقاربة دوركايمية أعيد تشكيلها لتطبيقها في مجال التحليل الطبقي، وذلك بالرغم من أن كثيراً من النماذج الفكرية الماركسية قد فقدت تفضيل البعض لها، وأن النماذج الدوركايمية تقدم، كما يقال، بديلاً يستوعب قدرا كبيراً من الواقع المؤسسي "أي: المعترف به رسمياً" للأنظمة الطبقية المعاصرة (انظر;Parkin 1992, p.1; Pearce 1989, p.1) (Müller (1993, p. 106; cf. Lee 1995, Fenton 1980, Lehmann 1995).

من الواضح أن هذا الكلام لا يعني أن المفكرين من أصحاب النظريات قد تجاهلوا دوركايم بالمرة، بل إن الكتابات المعاصرة التي تتناول هذه القضايا بالتفصيل تركز بصورة متزايدة على كتاب دوركايم بعنوان "الأشكال الأولية

٣- إن من شأن الفئات التي توجد في مخطط "طبقي" واقعي، ونظراً لما تتمتع به من مأسسة، أن يعترف بها الجمهور العادي ويقدرها باعتبار أنها فئات هامة. بجانب ذلك، فإن تعريفنا الرسمي للمقاربات الواقعية يعتمد كلية على معيار المأسسة، كما أن نزوع الفئات الواقعية إلى التحول إلى فئات بارزة في ذاتها أمر يترتب عليه أن يتحول هذا النزوع إلى نتيجة إمبيريقية (ممكنة) تقع خارج نطاق هذا التعريف في حد ذاته.

٤- مثال ذلك، انظر Grusky and Sorensen (1998, 2001), Grusky and Weeden (2002, 2001), Grusky, Weeden and Sorensen (2000)

للحياة الدينية "The Elementary Forms of Religious Life"، فتوفر لنا، بعملها هذا، المصدر الكلاسيكي الضروري للاتجاه الثقافي في علم الاجتماع (انظر Smith and Alexander 1996, Meštrović 1992). زد على ذلك أنه عندما استوفى المحللون الطبقيون اشتغالهم بدراسة كتاب دوركايم بعنوان "تقسيم العمل في المجتمع" "The Division of Labor in Society"، كان هدفهم من ذلك، بصورة عامة، الوصول إلى غرضهم الهدام بالطعن في النماذج الطبقية الدوركايمية أو الماركسية الجديدة، وليس تقديم أحد التحليلات الإيجابية "أي الواقعية التي لا يعتريها الشك".[٥]

قد تبدو هذه الأوضاع محيرة إذا أخذنا في الاعتبار ذلك التراث الرفيع القدر، ذي التاريخ الطويل، من المؤلفات العلمية في مجال التقسيم الطبقي والتي تعالج/ أو تتعامل مع المهن باعتبارها "العمود الفقري" للنظام الطبقي (خاصة أعمال الباحثين Parkin 1971; Featherman, Jones, and Hauser 1975; Duncan 1968, pp. 689-90; Parsons 1954, pp. 326-9). في محاولة فهم السبب وراء تجاهل الباحثين لدوركايم رغم ذلك، يجدر بنا ملاحظة أن الباحثين في مجال التقسيم الطبقي كانوا، ولا يزالون يفضلون، كما هو معهود فيهم، أن يضعوا المهن في مقياس متدرج تبعاً لما تتصف به من نزعة ذات طابع اجتماعي- اقتصادي، وأن أعمال دوركايم لا تقدم أيٍ مبرر واضح يسوغ مثل هذا الإجراء. فإن يكن ذكر دوركايم، بعد ذلك، غائباً بشكل

٥- على سبيل المثال، انظر Mouzelis (1990), Bottomore (1981), Tiryakian (1975), Dahrendorf (1959, pp. 48-51l), Zeitlin (1968), cf. Pope and Johnson (1983), Hawkins (1996, 1994), Müller (1993), Thompson (1982), Lukes (1973), Hall (1993), Nisbet (1952), Giddens (1971, 1972, 1978), Watts Miller (1996), Filloux (1993), . يعتبر العمل الحديث العهد للوكود Lockwood (1992) استثناءً شهيرًا من هذه الدعوى. ففي كتابه الرائد، والمنشور سنة ١٩٩٢ــ يثبت لوكود أن النموذج الفكري الدوركايمي يعالج الفعل العملي/ أو الواقعي باعتبار أنه راسب لم يتعرض التحليل، بينما يقوم النموذج الفكري الماركسي، وبصورة معاكسة، بمعالجة الفعل المعياري باعتبار أنه راسب لم يتعرض للتحليل. بناءً على ذلك، قد ينظر إلى هذين النموذجين الفكريين باعتبار أنهما نموذجان ناقصان يكمل أحدهما الآخر.

واضح جدًا عن المؤلفات الحالية التي تعالج موضوع الطبقة، فإن ذلك يرجع، عمومًا، إلى أنه لا يمكن النظر إلى مشروع دوركايم الفكري باعتبار أنه كان يتنبأ بوجود أي مقاربات تقليدية في التحليل الطبقي في المستقبل، بما فيها المقاربات التي تحدد مواقع المهن أو الوظائف داخل الطبقات الكبيرة الحجم، بجانب المقاربات التي تحدد المواقع المذكورة داخل المقاييس الاجتماعية الاقتصادية المتدرجة.

سوف نطور مقاربة في التحليل الطبقي ترتكز، بشكل صريح، على التقسيم الفني للعمل وتحظى، لهذا السبب، بقدر أكبر من التراث الدوركايمي المتميز. من اللافت للنظر، في هذال الصدد، أن المحللين الطبقيين لم يقتصروا على تجاهل كتاب "تقسيم العمل" لدوركايم، بل تحاشوا، بشكل عام للغاية، أي تحليل للتقسيم الفني، حتى لو كان تحليلا لا ينتمي للاتجاه الدوركايمي. والواقع أن رايت Wright (1979) علق منذ أكثر من خمس وعشرين سنة مضت على ذلك "العدد القليل نسبياً من الخواطر والأفكار النظرية المستمرة التي تتعلق بربط الطبقة بالمراكز "أي الوظائف" التي ينطوي عليها التقسيم الفني للعمل" (p.12)، كما أن هذه النتيجة نفسها تظل سارية بنفس القوة في وقتنا الحاضر. وسوف نسعى لإصلاح هذا الوضع عن طريق مناقشته (أ) كيف طور دوركايم، بأسلوب غير متعمد إلى حد ما، نوعاً من التحليل الطبقي يرتكز على أسس منطقية في التقسيم الفني للعمل، (ب) وكيف يمكن لهذه المقاربة في مجال التحليل الطبقي أن تحور لكي تعالج التطورات التي لم يتوقعها دوركايم تماماً و (جـ) كيف لهذه المقاربة الناتجة "عن التحوير المذكور"، وبينما يقال عنها أنها تمثل دفعة للأمام تعلو في مستواها على الأشكال التقليدية في التحليل الطبقي، كيف لها أن تترك، بالرغم من ذلك، مشكلات هامة من غير أن تحلها.

دوركايم والبنية الطبقية: تفسير انتقائي

نحن نبدأ، إذاً، بإمعان النظر في كيفية محاولة دوركايم لفهم قضايا الطبقة والمهن، ولن نكتفي، في عملنا هذا، بالاعتماد على مقدمته الشهيرة لكتابه "تقسيم

العمل" فقط، بل سنعتمد أيضاً على ما له صلة بهذا الكتاب من شروح وتعليقات وردت في كتابه بعنوان "الانتحار" "Suicide" وفي غيره من المصادر (انظر بصفة خاصة كتاب الباحث هوكينز Hawkins المنشور سنة ١٩٩٤ للاطلاع على معالجة شاملة لهذا الموضوع). وكثيرًا ما نلاحظ، في الكتابات الأخرى عن أمثال تلك القضايا، وجود نوع ما من اعتراض كتابها على دوركايم لأنه عالج مشكلة الصراع الطبقي باعتبارها سمة عابرة تماماً من سمات المرحلة المبكرة للثورة الصناعية، وهو الأمر الذي أدى إلى "تجاهله... لنتائج التصدعات الطبقية التي استمرت مدة زمنية طويلة" (Zeitlin 1968, p.235; also see Lookwood 1992.p. 78; Bottomore 1981). وكما هو معروف جيداً، فإن دوركايم ذهب، في الواقع، إلى أن الصراع الطبقي في الحقبة الصناعية المبكرة سوف ينتهي به الأمر إلى التبدد والزوال لأن (أ) من شأن نمو الدولة وتزايد إجراءاتها التنظيمية للمهن أن يفرض السيطرة الأدبية "أو: المعنوية" على صراع المصالح (أعني بذلك "مأسسة" الصراع)، و(ب) لأن من شأن ارتفاع "معدل" الحراك "الطبقي" القائم على أساس ما يحققه بعض الأفراد من إنجازات أن يضفي المشروعية على أشكال اللامساواة في الدخل عن طريق عزو هذه الأشكال إلى الاختلافات التي بين مواهب الأفراد، وقدراتهم، واستثماراتهم وليس إلى الاختلافات في الفرص المتاحة لهم (أعني بذلك زيادة "الفرصة المتكافئة"). في ضوء التطورات الجارية، لا يكون واضحاً بالمرة أن نستمر في النظر إلى أمثال تلك الأحكام المؤكدة الواردة في أعمال دوركايم باعتبار أنها تمثل خللاً صريحاً، وذلك لأنها كانت تؤذن بوقوع التطورات الهامة التي حدثت في الانتقال إلى مرحلة الثورة الصناعية المتقدمة. والواقع أن القوتين المزدوجتين المنسوبتين إلى كل من التنظيم المعياري "الذي تفرضه الدولة على المهن"، من جهة، وتعيين مواقع الأفراد في السلم الطبقي تبعاً لما لديهم من جدارة موضوعية، من جهة، قد ظهرتا بوضوح في قدر كبير من النقاش الذي دار بين الباحثين في شأن مأسسة الصراع الطبقي (مثال ذلك (Dahrendorf 1959)، وذلك بالرغم من أن العمل المبكر لدوركايم لم يمنح، على الدوام، ما يستحقه من المكانة التي تليق به.

أدت مأسسة الصراع الطبقي هذه إلى حث المفكرين المعاصرين في مجال الطبقة إلى التقليل من أهمية نظريات التاريخ ذات المستوى الكبير وما يرتبط بها من سرديات تطورية (انظر Holton and Turner 1989)، مفضلين على ذلك استخدام الفئات الطبقية في مجال العمل الأكاديمي الأكثر تواضعاً، والمعني بتفسير السلوكيات ذات المستوى الصغير في وقتنا الحاضر (كالسلوك الاقتراعي، وأساليب الحياة). والسؤال الواضح الذي يظهر حينئذ هو السؤال عما إذا كانت الفئات الطبقية التي استنبطها ماركس وآخرون غيره لأغراض ذات مستوى كبير هي الأخرى أفضل الطبقات لهذا البرنامج الفكري المعني بتفسير مفهوم الطبقة، والذي يعمل على ذلك المستوى الصغير الأضيق نطاقاً "من النظريات التاريخية ذات المستوى الكبير"، أم لا؟ (Grusky and Weeden 2001). في الأغلب الأعم، انتهى الباحثون في مجال العلاقات الطبقية المعاصرة إلى نتيجة مفادها أن تلك الفئات الطبقية لا تفضي إلى ظهور سائر طرق المحاولات المبذولة لزيادة قدرة أو قوة النماذج الطبقية على تفسير الظواهر الاجتماعية عن طريق إدخال المزيد من التمايزات بين طيات الفئة الواحدة من فئات العمل وأيًا ما كان الأمر، فإن العيب الرئيسي في أمثال تلك الجهود المبذولة يتمثل في أن تلك الفئات المفترضة لم تحظ إلا بقدر ضئيل من المأسسة، وذلك نظراً لسعي الباحثين للدفاع عن مخططاتهم الطبقية المتنافسة باستخدامهم لكل ما يمكن تخيله من معايير باستثناء المعيار الوحيد الذي يبدو واضحاً، والذي يوجب أن يتوافر لهذه الفئات المفترضة شيء من الواقعية المؤسسية.

في هذا السياق، تعد الكتابات التي كتبها دوركايم أعمالاً تثقيفية، وذلك لأنها تعيد تركيز الانتباه/ أو الاهتمام على أنماط الجماعات الوسيطة التي ظهرت في أسواق العمل السابقة والتي يترجح أن تكون سمة مميزة لأسواق العمل في المستقبل. وهذا التصور يعطي الانطباع، إذاً، بأن دوركايم ساهم في التحليل الطبقي على جبهتين، حيث طرح روايتين اثنتين في نفس الوقت (أ) أولاهما رواية سلبية تهتم بالمستويات الكبيرة للظواهر الاجتماعية وتتعلق بالقوى الاجتماعية (والتي منها مثلاً قوة مأسسة الصراع) والتي تجعل

الطبقات الكبيرة الحجم غير قادرة على مواصلة البقاء في المدى الطويل، (ب) وثانيتهما رواية إيجابية تهتم بالمستوى الصغير للظواهر الاجتماعية وتتعلق بمسائل "الطبقات الصغيرة" (والتي منها مثلاً مسألة المهن ذات الطابع المحلي، والتي يطلق عليها المصطلح الألماني gemeinschaftlish بمعنى: المهن المحلية/ أو الصغيرة) التي من المحتم ظهورها في موقع الإنتاج، كما أنها تشكل قيم الأفراد، وفرص حياتهم، وأساليب معيشتهم. هذه الرواية الأخيرة ذات المستوى الصغير، والتي جرت عادة الباحثين على رفضها باعتبار أنها لا صلة لها بالتحليل الطبقي، هي بؤرة اهتمام تعليقنا هنا. ونحن نبرز هذه الرواية لأن بالإمكان إظهار الطبقات الصغيرة الحجم وكأنها تتصف بصفات دأب المحللون الطبقيون على عزوها (خطأ) للطبقات الكبيرة الحجم.

بطرحنا لهذه الرواية ذات المستوى الصغير، يجب التسليم بأن دوركايم مشهور بإغفاله الكلام عن الآليات المباشرة التي عن طريقها تظهر الروابط الطبقية للوجود، ذلك لأنه يسلم صراحة، وبناء على ما تقضي به الفلسفة الوظيفية "من الاهتمام بالفائدة العملية للعلاقات التي بين مؤسسات المجتمع" يسلم بأن الأفكار التي يقال عنها أنها تخدم أهداف النظام الاجتماعي سيؤول أمرها إلى الفوز والنجاح في نهاية المطاف. تؤدي هذه المقارنة إلى أن دوركايم يسوي بين "المعياري" و"المثالي" و"الوشيك الحدوث" (Lukes 1973 p. 1977). وعلى العكس من ذلك، فإن ماركس والماركسيين الجدد يطرحون تحليلات تزخر بالنزعة الآلية، معتمدين في تحليلاتهم هذه على قوى منها، مثلاً، قوة الاستغلال، وقوة المصالح المتعارضة، وقوة الصراع "الطبقي" باعتبار أنها مصادر مباشرة في إحداث ما يدعون حدوثه من أوضاع نهائية. صحيح أن دوركايم يشير بالفعل، في بعض كتاباته، إلى الآليات المباشرة "أي القوانين السببية التي تربط العلل بالنتائج"، إلا أنه، في معظم ما كتب، يستحث اللوم على تقصيره في "متابعة البحث حتى الوصول إلى استقصاء ما للأسباب" (Bottomore 1981, p. 911). ورغم ذلك، يجدر بنا التساؤل عما إذا كان الوضع النهائي الذي يقدم دور كايم وصفاً تفصيلياً له، يمكن أن يستوعب بعض ما طرأ حديثاً من نزعات وميول داخل الأنساق المعاصرة للامساواة أم لا.

إذًا، كيف يمكن للمرء أن يقدم صورة دقيقة لرؤية دوركايم "للمعياري" و"المثالي" و"الوشيك الحدوث" (Luckes 1973, p. 177)؟ نحن نتصدى لهذا السؤال فيما يلي بتقديمنا لوصف تفصيلي للأشكال الثلاثة للتنظيم ذي المستوى الصغير التي يرى دوركايم أنها لابد أن تظهر في موقع العمل.

ظهور الروابط المهنية

يغلب علي كتاب "تقسيم العمل" لدوركايم أن يقرأ على نحو تثقيفي باعتباره حواراً مسببًا عن المستوى (أعني: مستوى الطبقة، أو مستوى "الطبقةى الصغيرة") الذي عنده سيصل موقع الإنتاج إلى الخضوع للتنظيم[٦]. وعندما يقوم المحللون بتلخيص هذا الكتاب، فإنهم يؤكدون بطريقة نمطية، على أهمية ما ورد فيه من رأي يقول إن الطبقات الكبيرة الحجم طبقات مؤقتة وأنها سوف تتلاشى عندما تظهر أشكال التكيف "المعيارية" للوجود (أعني "الرواية السلبية للمستوى الصغير")، وذلك في الوقت الذي يتعرض فيه بروز شأن التنظيم الاجتماعي على المستوى المهني المحلي "أعني: الرواية الإيجابية للمستوى الصغير) للتجاهل والإهمال، أو ينظر إليه باعتباره أمراً لا أهمية له، ونحن، على النقيض من ذلك، نرى أن الرواية ذات المستوى الصغير في كتاب دوركايم المذكور تستحق إمعان النظر فيها بمزيد من العناية، ليس فقط لأن بإمكان التنظيم المحلي أن يكتسب صفات تشبه صفات الطبقة (كما هو مذكور فيما بعد)، بل لأن بإمكان هذا التنظيم المحلي أن يزاحم التشكيل الطبقي الأكثر احتواء على فئات طبقية متعددة أو يحل محله. والحقيقة أن دوركايم ذهب للقول بأن من المحتم أن تتحول الروابط المهنية إلى الشكل

٦- تطورت آراء دوركايم في موضوع الروابط المهنية وتغيرات على امتداد مسار تاريخه الفكري (انظر هوكيتز Hawkins [1994] للاطلاع على تفسير ممتاز لهذه النقطة). ففي أوائل سنوات التسعينيات من القرن التاسع عشر بدأ دوركايم في طرح موضوع الوظائف الإيجابية للروابط المهنية، إلا انه في ذلك الوقت رأي أنها "علاج مؤقت للمشكلات الاجتماعية المعاصرة" (Hawkins 1994, p. 473). ولم تأت السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن التاسع عشر إلا وقد كانت "نظريته" الناضجة عن الروابط المهنية قد صيغت في صورتها الأخيرة.

التنظيمي الرئيسي "المتداخل بين الدولة والفرد" (Durkheim 1960 [1893], p. 28)، حيث تحل هذه الروابط محل كل من الطبقات الماركسية وغيرها من الأشكال الأخرى للتنظيم الوسيط (كالعائلة مثلاً). بالرغم أن دوركايم يؤكد على أهمية الروابط والعلاقات التي تحظى بالرعاية داخل الروابط المهنية، وأنه قدم، أيضاً، صورة لمجموعة متنوعة من الوظائف الرسمية التي يترجح أن تقوم بها أمثال تلك الروابط، والتي منها (أ) وظيفة إرساء منظومة للأخلاقيات المهنية وإدارتها (ب) ووظيفة حل الصراعات التي تحدث فيما بين الأعضاء والصراعات التي تنشب مع الروابط الأخرى، (جـ) ووظيفة القيام بدور الهيئات التمثيلية الأساسية في نظام الحكم السياسي (انظر Durkheim 1960 [1893]) pp. 26-7, ؛ وانظر أيضاً (Durkheim 1970a [1897], pp. 372-82. يتم تنفيذ الوظائف سالفة الذكر بأفضل صورة على المستوى المحلي لأنه لا يمكن ضبط وتنظيم أي نشاط بكفاءة وفاعلية إلا على يد جماعة وثيقة الصلة بهذا النشاط لدرجة تكفي لمعرفة كيفية توظيفية [و] الإحساس بكل ما يحتاج إليه من أمور ضرورية" ((Durkheim 1960 [1983], p. 5.

تجد هذه الروابط المهنية نظائرها التاريخية السابقة عليها في نقابات التجار والصناع التي كانت موجودة في العصور الوسطى، والتي تحمل وجه شبه ما بالروابط الاحترافية "أي روابط المشرفين العماليين والأسطوات" وروابط الحرفيين المنتشرة غاية الانتشار في وقتنا الحاضر. ويرى دوركايم أن من الأمور الكاشفة للحقائق أن الروابط المهنية لديها تاريخ طويل يمتد، إلى حد بعيد، إلى العصور القديمة، حيث كانت الأشكال المبكرة منها تظهر، بوضوح، "بمجرد أن توجد الحرف والصنائع" .Durkheim 1960 [1893], p) (7. ولئن تكن الروابط المهنية قد ظهرت للعيان على امتداد التاريخ الحديث، فقد سبق لدوركايم أن حاول التدليل على أنه لابد أن تكون هذه الروابط ذات موثوقية دائمة لا تنقطع" (Parkin 1992, p. 77)، مما يوحي بوجود وظائف أساسية هامة ترتكز عليها تلك الروابط. من بين تلك الوظائف، ركز دوركايم بصفة خاصة على المهن التي تسيطر على ما يراود العمال من طموح مفرط وتطلعات مبالغ فيها للحصول على مكافآت وأجور كبيرة، حتى لو لم تتم هذه

السيطرة إلا عن طريق إقناع العمال بأن يقيسوا درجات تطلعاتهم للأجور الكبيرة باستخدامهم المعيار المهني وليس باستخدامهم مقياساً آخر يتعذر الحصول عليه. وبناء على ذلك، فإن الأنانية المنفلتة بسبب انهيار النظام الاجتماعي التقليدي يمكن احتواؤها عن طريق إخضاع العمال لشكل جديد من السلطة الفردية الخارجية على المستوى المهني (Durkheim 1960 [1893], p. 10). يفهم من ذلك ضمناً أن الرواية ذات المستوى الصغير والرواية ذات المستوى الكبير، والواردتين في كتاب "تقسيم العمل" لدوركايم، مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، وذلك بالنظر إلى ما تعانيه الطبقات الكبيرة الحجم من تناقض مستمر في الثروات يعكس ، إلى حد ما، صورة مأسسة المهن وما يترتب عليها من إضفاء المشروعية على أشكال اللامساواة، وهي الأمور التي تؤدي إلى (أ) تقويض أساس وحدة الطبقة العاملة، و(ب) إقناع العمال بأن ينظروا إلى ما بين المهن من فروق/ أو اختلافات في الأجور والمكافآت (بما فيها الفروق التي بين "أجور أعضاء" الطبقات الكبيرة الحجم) على أنها فروق ملائمة ومقبولة. لذلك، إن كان يوجد في كتاب دوركايم "تقسيم العمل" نظرية تاريخية للتحليل الطبقي، فمن الواضح أنها نظرية تؤكد على أهمية دور المهن في تبرير اللامساواة، وفي جعلها أمراً مستساغاً، وفيما يترتب على ذلك من تقويض أسس نظريات التاريخ الأشد إثارة، والتي قدمها ماركس وماركسيون جدد من مشارب مختلفة.

"إضفاء الطابع المحلي" على الوعي الجمعي

يعتبر ظهور الروابط المهنية، أيضاً، أمرًا وثيق الصلة "بمشكلة النظام" وبما قدمه دوركايم من حل مزعوم لها(٧). ونظراً لأن الأشكال التقليدية للتنظيم

٧- سعى بارسونز Parsons (1967, 1949)، كما هو معروف إلى حد بعيد، إلى تفسير علم الاجتماع الكلاسيكي كله، بما فيه كتاب "تقسيم العمل"، باعتبار أنه علم يهتم اهتمامًا مباشرًا بقضايا النظام الاجتماعي. وعلى النقيض من ذلك، ذهب عدد آخر من كبار الباحثين (خاصة جدنز Giddens 1983) إلى أن بارسونز فرض إشكاليته التي انفرد بها، والمتعلقة بالتمييز بين علم الاجتماع الكلاسيكي وعلم الاجتماع الحديث، فرضها على أعمال غيره من الباحثين وعلى أعمال دوركايم بصفة خاصة.

تزداد ضعفاً وذبولاً، فقد ازداد قلق علماء الاجتماع (انظر Parsons 1967, [1937] 1968) من احتمال أن تكون القوى التي تقوم بالتفريق بين المهن وإحداث التخصصات المهنية قوى سيئة في تكيفها مع المستجدات، فتؤدي بذلك إلى الأنانية المفرطة، والتصرف الفردي المنفلت من القيود والضوابط، وظهور شكل من الالتزام المتناقض بالغايات الجمعية. وقد أدى هذا القلق، بدوره، إلى حث العلماء على البحث عن عمليات تعويضية قد تستطيع أن تسيطر على تلك القوى المعززة للنزعة الفردية، أو توازنها على أقل تقدير.

وعندما يستدعى دوركايم في هذه الكتابات العلمية، فإنه ينسب إليه، في كثير من الأحيان، أنه تفطن إلى أن الضمير الجمعي الحديث قد تعرض للتغيير حتى يستوعب، وبصورة متزايدة، عددًا من المشاعر المجردة ذات الطابع العام، وخاصة تلك المشاعر التي تؤكد على كرامة الأفراد (أعني بها "عبادة الفرد") وعلى حقهم في السعي الحر لتحقيق مصالحهم من غير أن يعوقهم عن ذلك ظروف ميلادهم (أعني بذلك حقهم في "الفرصة المتكافئة"). معنى ذلك أن تلك الاعتقادات تشكل "ديانة" ذات طابع فردي عميق (Durkheim 1960 [1893], p. 172)، ومع ذلك، فإن الأفراد يتقاسمونها بينهم، وبذلك تقوم بتشكيل الضمير الجمعي الحديث في وقتنا هذا.

بجانب ذلك، تظل الرواية الأخيرة جزئية وقاصرة ليس فيها مناقشة مماثلة لظهور المعتقدات المتعلقة بمهن خاصة، ولا لكيف تقوم هذه المعتقدات أيضاً بعملها لكبح جماح الأنانية، وربط الأفراد بمجتمع محلي خارج النطاق الفردي، ولما يترتب على ذلك من قيامها بموازنة القوى التي تعزز النزعة الفردية(٨). من المؤكد أن دوركايم كان يرى أن المهن الحديثة لن تقوم بتطوير الأخلاقيات الكلية الشاملة للنظم الاجتماعية التقليدية (انظر: Pope and Johnson 1983, p. 684; Hawkins 1994, p. 464)، ومع ذلك، فإنه

٨- انظر Durkheim 1983, pp. 682-4) و Pope and Johnson (1960 [1893], pp. 2, 4, 5, 10)، وانظر أيضاً Hawkins (1994) للاطلاع على نظرة عامة على مقالات أخرى ذات صلة بهذا الموضوع.

كان لايزال متأثراً بمدى ما كانت تتصف به قواعد الأخلاقيات المهنيـــة مـــن "إلزام"/ أو "وجوب" في الماضي، ومدى ما يمكن أن تصل إليـــه فـــي هـــذه الجزئية في المستقبل. يقوم هذا الشكل الجديد من أشكال التماسك الاجتمـــاعي بربط الأفراد بالجماعات الفرعية المحلية (أي" بالجماعات المهنيـــة) ولـــيس بالمجتمع الأكبر نطاقاً نفسه؛ مما يترتب عليه من انتقـــال النزعـــة الحديثـــة للتحرك في اتجاه "تعدد الأشكال الأخلاقي / أو المعنوي (Durkheim 1958, p.7)، حيث يشير هذا الوضع إلى ظهور "مراكز الحياة الأخلاقية" المتعـــددة والمتنوعة بتنوع المهن. ومن ثم فإن ما قدمه دوركايم، على مستوى القيم، من حل لهذه المشكلة لا يقتصر على إظهار ما تحدثـــه المـــشاعر المجـــردة ذات الطابع العام من نتائج وتأثيرات تدمج الفرد في الجماعة، بـــل يـــشمل أيـــضاً إظهار ذلك "التماسك الآلي" الذي يستمر باقيا، لأن المشاعر التي تتصف بمزيد من الواقعية/ أو الحسية والمحدودية تتعرض للتقليص، كما أنها تعيد التعبيـــر عن نفسها داخل نطاق التجمعات المهنية "الفرعيـــة والمتخصـــصة" (انظـــر Parsons 1968 [1937], p. 339)[٩]

بطبيعة الأمور، قامت الأجيال التالية من علماء الاجتمـــاع الفرنـــسيين بالتحرك بهذا الخط الفكري قدماً إلى الأمام. مثال ذلك أن الباحـــث بوجليـــه Bouglé ([1927] 1971) تناول بالدراسة نظام الطوائف الهندية باعتبار أنـــه حالة متطرفة من "تعدد الأشكال الأخلاقي" التي يتم فيها تنظـــيم المجتمعـــات المحلية المهنية وفقاً لشروط تراتبية/ أو هرمية صـــارمة، وتكـــون، بـــصفة خاصة، محصنة تحصيناً قويًا ضد التفاعل "الملوث" لها (والذي يحـــدث عـــن طريق التزاوج مع الآخرين مثلاً)، كما أنها تتناسل فيما بينها بدرجـــة غيـــر مألوفة "أعني بذلك: الانغلاق الوراثي)، ورغم أن نظام الطوائف الهندية يمثل،

٩- إذا طبق هذا المصطلح الذي صاغه دوركايم، بصورة دقيقة، فإن من غير المناسب أن يشار بـــه في هـــذا السياق إلى "التماسك الآلي"، وذلك لأن هذا المصطلح الأخير مقصور في اســـتعماله علـــى المجتمعـــات التقليدية التي يتكون فيها الوعي الجمعي من المعتقدات والمشاعر التي يتقاسمها جميع الأفراد. وقد انتحلنا هذا المصطلح هنا لسبب وحيد، وهو أنه يوضح أن التماسك الذي ينشأ بين أعضاء المهن ينبع من أوجه التشابه التي يشترك فيها الأفراد (انظر Pope and Johnson [1983]).

في نظر بوجليه، أنقى صورة لنظام الطوائف، فإنه لا يعدو أن يكون "شكلاً متفردًا من أشكال النزعات الشائعة في العالم" (Bouglé 1971 [1927], p. 28) التي تتسبب في إحداث التفرقة المهنية العميقة في كل المجتمعات. وبالمثل، ذهب هوبوتشس Halbwachs ([1945] 1992، مثلاً) إلى أن الغالب على المهن أنها تتسبب في إيجاد تقاليد وأشكال متميزة من الوعي، حيث قدم أمثلته الدالة على تعدد الأشكال الأخلاقي/ أو المعنوي، والتي تعتمد في أحيان كثيرة على مهن لها صفات تخصها وحدها (كمهنة الجنرال، ومهنة عضو الهيئة التشريعية، ومهنة القاضي) كما تعتمد على الطبقات كبيرة الحجم (انظر أيضاً Halbwachs 1958; Coser 1992, pp. 18-20). أما الصورة التي قدمها دوركايم لتعدد الأشكال المعنوي" فتظهر بدرجة أشد وضوحاً في العمل الحديث العهد (نسبياً) للمفكر الفرنسي بورديو ([1979] Bourdieu 1984). ففي كتابه بعنوان "التمايز: نقد اجتماعي لحكم حاسة التذوق" "Distinction: A Social Critique of the Jo\judgment of Taste" قدم بورديو وصفاً للسمات المميزة للهابيتوس/ أو الطابع الاجتماعي والثقافي العام، ولأساليب الحياة المتميزة التي يولدها في ضوء مهن ذات صفات تخصها وحدها تماماً (كمهن أساتذة الجامعات، ومهن العاملين بالتمريض)، حتى لو افترضنا أن أمثال تلك المهن لا توفر لنا إلا علامات ناقصة تدل على الظروف المتجانسة لأسلوب الحياة" (1984, p.101).

من وجهة نظر المحللين الطبقيين، فإن النتيجة العملية لهذه القاعدة التي صاغها دوركايم، أن المهن ذات الطابع الخاص تصبح، بدرجة أكبر مما عليه حال الطبقات الكبيرة الحجم، هي الموقع الرئيسي الذي يتم فيه توليد الميول/ أو الاتجاهات الاجتماعية المتميزة وأساليب الحياة المتميزة. ويعبر دوركايم عن هذا المعنى بقوله أن للمهن ثقافاتها الخاصة بها والتي تتألف من "أفكار معينة، واستخدامات لغوية معينة، وأساليب معينة لتقدير الأمور" (1956 [1911], p. 68)، كما أن العمال يساهمون في هذه الأمور بطريقة طبيعية وحتمية كأنهم "يتنفسون الهواء" الذي يحيط بهم (1970 b [1905] p. 286) مترجمة بهذا اللفظ في كتاب واتس ميلر Watts Miller (1996, P. 125). وتظهر هذا الثقافات

ذات الطابع الخاص لأن (أ) قوي الاختيار الذاتي تعمل على جلـب العمـال المتشابهين للدخول في نفس المهنة (Durkheim 1960 [1893], p. 229)، (ب) كما أن ما ينجم عن ذلك من تفاعل اجتماعي مع رفاق العمل يميل إلى تعزيـز تلك الأذواق والمشاعر المشتركة وتوسيع نطاقها (Durkheim 1960 p1893], pp. 228-9, 361)، (جـ) ولأن أصحاب المناصب العالية داخل المهـن لهـم مصالح مشتركة قد يسعون لتحقيقها، جزئياً، بالانحياز إلى مهنتهم مـع الـسعي لتحقيق الأهداف الجمعية للمجتمـع (Durkheim 1960 [1893], pp. 212-13). ولو فرض أن المجتمعات الصغيرة للمهن ذات الطابع الخاص قد حولـت إلـى مهن ذات طابع محلي، فعلاً، بهذه الطريقة، لكان من الأفضل، حينئذ، للبـاحثين الساعين لتحقق الهدف التقليدي ذي المستوى الصغير، والمتعلق بتفـسير سـائر أنواع المخرجات الطبقيـة (وأعنـي بهـا الميـول/ أو الاتجاهـات العامـة، والسلوكيات، وأساليب الحياة) نقول: لكان من الأفضل للباحثين حينئذ أن يسعوا لتحقيق هذا الهدف على المستوى المحلي للمهن. والواقـع أن دوركـايم يقـدم وصفاً لشكل من أشكال توحيد الطبقة مع "الاتجاه العام لها" "من حيث السلوكيات وأساليب الحياة" وهو الشكل الذي يقول عند فيبر (1968 b [1922])أنه لا يحدث إلا نادراً في سياق الطبقات التقليدية ذات الحجم الكبير "والتي تضم في داخلهـا نوعيات طبقية متعددة".

المهن والتماسك العضوي

يأتي الحل الذي قدمه دوركايم لمشكلة النظام الاجتماعي فـي جـزئين، حيث ينطوي الجزء الأول على المشاعر المرتبطة بمهن لها طابعها الخـاص بها، والتي تولد التماسك الآلي بين أعضائها (كما بيناه سابقاً)، وينطوي الجزء الثاني على ظهور أشكال الاعتمد المهني المتبـادل، والتـي تولـد التماسـك العضوي ونحن الآن منصرفون إلى بحث أحد اعتبارات الجزء الثاني من هذه الرواية ونتائجها المتعلقة بالتحليل الطبقي. وكما قلنا من قبل، سوف نجـد أن المهن ذات الطابع الخاص تقوم بأداء دور محـوري فـي الرؤيـة الفكريـة لدوركايم، ولكنها تقوم بهذا الدور في وقتنا الحاضـر باعتبـار أنهـا تمثـل

الوحدات الأساسية التي يتشكل منها الاعتماد المتبادل (أي": التماسك العضوي") وليس باعتبار أنها مستودعات للمشاعر المعنوية المشتركة (أي التماسك الآلي").

المنطلق الطبيعي في بحثنا هذا هو ذلك الهاجس القديم الذي راود كبار المفكرين في الماضي (كآدم سميث [1776] 1991، وأوجست كونت 1988) [1830]، والذي يذهب إلى أن قوى التخصص المهني والاختلاف المهني قد تكون مسببة لشعور الفرد بالاغتراب، لأنها تؤدي، بصورة متزايدة، إلى جعل العمل نمطياً وتكرارياً. وفي رد فعله على هذا التصور، يذهب دوركايم [1893] 1960) إلى أن النتائج الناجمة عن هذا الشعور بالاغتراب يمكن موازنتها "أي: يمكن إبطال تأثيرها" عندما يكون العمال داخلين "علاقات مستمرة مع الوظائف المرتبطة بوظائفهم" (p. 372)، وهو الأمر الذي يشعرهم بدورهم الكبير داخل تقسيم العمل ويقنعهم بأن "تصرفاتهم لها هدف يتجاوز نطاق أنفسهم" (pp. 372-3). بهذا المعنى، لا يلزم أن يكون التخصص المفرط، بمقتضى ذاته، مسبباً لشعور الفرد بالاغتراب، وذلك لأن الأفراد سيؤول بهم الأمر إلى إدراك وتقدير ما يسهمون به في الجهود الجمعية، وبصرف النظر عن مدى ما يمكن أن يتصف به إسهامهم هذا من تواضع، أو رتابة، أو بساطة(١٠). من الأمور الجديرة بالتأكيد عليها أن دوركايم، وللمرة الثانية، يرى أن التنظيم المحلي "للعمال" يعمل على تقويض التشكيل الطبقي الكبير الحجم "والذي يضم نوعيات مختلفة من الفئات الطبقية"؛ بمعنى أن اتصال العمال المستمر "بالوظائف الأخرى المرتبطة بوظائفهم" (p. 372) يتيح لهم أن يقدروا أشكال الاعتماد المتبادل بين الوظائف حق قدرها وأن يُشرِبوا عملهم الخاص بهم قدرًا أكبر من الأهمية، مما يترتب على ذلك من

١٠- بالرغم من أن الشخص المتشكك قد يتساءل، وبصورة لها ما يبررها، عما إذا كانت الغايات الجمعية العادية للحياة اليومية شديدة التأثير بالدرجة التي تكفي لبث المعاني في معظم الوظائف الروتينية، أم لا، فإن الموقف الفكري لدوركايم يصبح، بالفعل، أسهل في الحكم عليه وتقديره عندما توجه الجماعات نحو أهداف مثيرة أو محركة للهمم (كخوض حرب، أو بناء الاشتراكية) يمكنها أن تجعل أصغر الإسهامات إسهامات هامة وذات قيمة كبيرة من الناحية المعنوية.

تقويض أي تفسير ماركسي مناوئ للعمل باعتبار أنه وضع يُستَغل فيه العمال ويصابون بسببه بالشعور بالاغتراب. باستعمال لغة التحليل الطبقي، نجد أن دوركايم يرى أن العمال يهتمون بالسمات العلائقية "أي: سمات الروابط" الخاصة بالجماعات الوسيطة، وذلك بالرغم من أن علاقات المصالح هي علاقات التعاون والتنسيق العلنيين على المستوى الصغير وليست علاقات الاستغلال الخفية على المستوى الكبير.

في رأي دوركايم، أن التماسك العضوي يتم التعبير عنه بطريقة ممتازة، أيضاً، من خلال ما تقوم به الدولة من ضبط وتنظيم المهن، وهو الأمر الذي يمؤسس الصراع الصناعي، والذي يظهر بأوضح ما يكون في الصراع القائم بين العمل ورأس المال. وكما هو مذكور قبل ذلك، فإن الدعوى المطروحة هنا تذهب للقول بأن الفئات المهنية، أو الجماعات المهنية ستمثل الدافع الرئيسي وأدوات النقل الرئيسية للضبط والتنظيم الحكومي الدقيق، وذلك لأن صلتها بالنشاط الخاضع للحكومة صلة وثيقة بالدرجة التي تكفي "لمعرفة عملية تشغيل هذا النشاط، وللشعور باحتياجاته، و(لفهم) ما فيه من تباينات (Durkheim 1966 [1883], p.5). يترتب على هذه الدعوى، منطقياً، أن الروابط المهنية ستقوم، وبصورة متزايدة، بابتكار قوانين السلوك وتحديد الشروط التي يخضع لها تقسيم العمل في النظم الصناعية المبكرة، إما أن يكون هذا الضبط والتنظيم الحكومي غير موجود بالمرة (أعني بذلك حالة "تقسيم العمل الأنومي "أي: غير المعياري")، وإما أن يكون مفروضاً بالقوة الجبرية "من الحكومة" بدون الموافقة التامة من جانب جميع الأطراف (أعني بذلك حالة "تقسيم العمل الإلزامي")، ويظل الصراع، لهذا السبب، أمراً لا تترصده الحكومة، وتصبح الإيديولوجيات الثورية إيديولوجيات جذابة. عندما يتطور تقسيم العمل ويتحسن مستواه، يتوقع دوركايم أن يتطور الضبط والتنظيم تلقائياً من خلال التعاملات الاجتماعية وأن يصبح متجسدًا في القانون الرسمي المنظم لشئون الصناعة، وذلك بناءً على ما يترتب على هذه الأوضاع من القضاء على ما كانت البرامج الاشتراكية وغيرها من البرامج الثورية تتمتع به من جاذبية قبل ذلك. "بهذا الشكل" قد ينظر إلى ما ينجم عن تحسين

مستوى تقسيم العمل من ضبط وتنظيم معياري، نقول ذلك للمرة الثانية، قد ينظر إليه باعتبار أنه شكل من أشكال التنظيم ذي المستوى الصغير الذي يعمل بهدف تعويض التطور الطبقي على المستوى الكبير.

هل كان دوركايم محقًا؟

من المفيد عند هذه المرحلة أن نمعن النظر فيما إذا كانت الرواية الدوركايمية عن ظهور التنظيم المحلي لها أي أهمية في الوقت الحالي أم لا. فبالرغم من أن المحللين الطبقيين يمعنون النظر، بطريقة روتينية، فيما إذا كانت الصياغات الفكرية الماركسية والفيبرية قد ثبتت صحتها بالاختبار"، فإن آراء دوركايم في التحليل الطبقي لم تتعرض، بصورة معهودة، لاختبار مماثل. بل حدث العكس من ذلك، إذ جرت عادة المحللين الطبقيين على النظر إلى كتاب تقسيم العمل لدوركايم باعتبار أنه عمل رائع من أعمال البحث الدقيق في العوامل التاريخية القديمة جداً لنشوء ظاهرة تقسيم العمل (Barnes 1995, p. 170)، كما أن المحللين الطبقيين لم يشعروا بالحاجة الحقيقية للارتباط به.

هذا التركيز على ماركس وفيبر وأتباعهما لا يعد، بصفة خاصة، أمرًا مقبولاً إذا أدخلنا في الاعتبار مسار التاريخ الحديث. فمن جوانب كثيرة، أخذ سوق العمل في التحول المتزايد إلى أن يكون سوقًا مدركمًا "Durkheimianized"، ليس فقط لأن الصراع الصناعي الذي يجري على متساوى الطبقات الكبيرة آل به الأمر للخضوع لتنظيم الدولة له وكبح جماحه، بل لأن الجماعات المهنية، أيضًا، قد ظهرت بوصفها لبنات البناء الأساسية لأسواق العمل الحديثة وما بعد الحديثة. وكما يلاحظ تريمان Treiman (1977)، فإن العمال المعاصرين يطرحون/ بصورة روتينية، آمالهم المهنية في عبارات مهنية، بينما يتم تنظيم المدارس الاحترافية "أي: مدارس تعليم الأسطوات أو المشرفين على العمال" ومدارس التدريب المهني على تدريب العمال على مهارات تحددها مهنهم، كما أن أصحاب العمل ينشئون وظائف

ويعلنون عنها في ضوء التصنيفات المهنية المماثلة لها (وانظر كذلك Parsons 1954; Wilensky 1966). هذا "التمهين" "أي: غلبة الطابع المهني" على سوق العمل يتلقى دعمًا من (أ) وجود نمو طويل المدى في حجم قطاع المهن الاحترافية (بما تتميز به من روابط مهنية قوية)، و(ب) ظهور مهن وروابط جديدة شبيهة بالمهن والروابط الاحترافية يتم بناؤها حول المهارات الصعبة في تقسيم العمل، (جـ) والتطبيق المتنامي للوسائل "المستخدمة في سوق العمل" والتي منها إعطاء التراخيص، والتسجيل "أي: التوثيق الرسمي"، والتصديق على الشهادات ونحوها"، والهادفة لإحداث تطويق (جزئي) للتحكم في الخطوط الفاصلة بين المهن، (د) وتقوية الاتحادات المهنية (كالاتحاد الفيدرالي الأمريكي للمعلمين) نظراً لأن الرؤى الأكثر استيعابًا لحركة العمل تصاب بالإخفاق، كما أن "حرص كل قطاع مهني على مصلحته الشخصية... يتحول إلى النظام المتبع في وقتنا الحاضر" (Marshall et al. 1988, p. 7; also, Visser 1988 p. 167) (١١) أدت هذه الاعتبارات بكروز Krause (1971) إلى أن يصل، منذ زمن بعيد، إلى نتيجة مفادها أنه "من الناحية التاريخية يوجد من الوعي المهني الخاص بمهن معينة، ومن الفعل المهني المقصور على مهن معينة، قدر أكبر مما هو موجود من الترابط الذي يجمع بين سائر المهن (p. 87; also, see Freidson 1944, pp. 75-91; Van Maanen and Barley 1984, pp. 331-3; Dahrendorf 1959) والواقع أنه

١١- من المؤكد أنه توجد كتابات معاصرة عن "ما بعد- المهنية" تصف حالة الذبول التدريجي للمراكز الطبقية المعرفة وظيفيًا. ترتكز هذه الدراسات/ أو الكتابات على الدعوى القائلة بأن المنظمات المعاصرة تعتمد بصورة متزايدة على عمل الفريق، والتدريب الشامل/ أو المستعرض، والوظائف المتعددة المهام، وهي الأمور التي تقضي على التمايزات المبنية على أسس مهنية (انظر مثلاً Casey 1995). فإن افترضنا أن هذه التغيرات تسير في مجراها فعلاً، فإن من الواجب أن ينظر إليها باعتبار أنها ارتدادة حديثة ومعتدلة إلى القوى المؤثرة على المهن، والتي سيطرت على الفترة الزمنية التي أعقبت رحيل دوركايم يضاف إلى ذلك أن هذا التفتسير المتسم بطابع ما بعد- المهنية لا يخلو من وجود نقاد له، حيث ذهب بعضهم إلى القول بأن "الضغوط الهادفة لتحقيق نوع من المنطق المهني في التنظيم قد تكون، في الواقع، آخذة في الصعود والارتفاع" (Barley 1995 p. 40)

حينما يعاد تقييم تاريخ نقابات التجار والصناع في القرون الوسطى، وتـــاريخ الاتحادات والنقابات العمالية الحديثة، وما له بها من صلة بـــالروابط المهنيـــة القائمة على أساس الإنتاج، نقول: حين يعاد تقييم هذا التاريخ انطلاقاً من هذه الرؤية التي تستوعب زمنا طويلاً، يصبح واضحاً أن التنظيم الشامل للطبقات لم يظهر إلا لفترة زمنية قصيرة، وأن الأشـــكال مـــا بعـــد الحديثـــة (لهـــذه التنظيمات) آخذة في التراجع إلى المرحلة الزمنية التي كـــان يغلـــب عليهـــا النزعة المحلية "التي يكون فيها لكل مجتمع محلي روابطه المهنية الخاصة به" والنزعة الإقليمية "التي يكون بها لكل إقليم داخل الدولة روابطه الخاصة به". ويتسق هذا التفسير السابق مع ما سبق لدوركايم أن طرحه من قاعدة تقول بأن التنظيم ذا المستوى الصغير للتكوين الطبقي يزيح من طريقه التكوين الطبقـــي الكتلي "أي التجمعي، أو: كبير الحجم الذي يضم داخله فئات طبقيـــة متعـــددة ومتنوعة" ويحل محله.

لا ريب أن هذا التصور لا يوحي بأن موقع الإنتاج قد تطور بشكلٍ كلي كما تخيله دوركايم. فقد كان دور كايم، كما نرى، لماحًا بصورة ملحوظةً في تمييزه الدقيق لقوى التمهين "أي القوى المفعلة للطابع المهني" في مجال العمل، إلا أنه كان مغالياً، بشكل واضح، في تقدير نفوذ هذه القوى وما يترتب عليها من السرعة التي تسم ما قد يكون بإمكان تلك القوى أن تصل إليه من نتـــائج. وبذلك، تعد القاعدة التي طرحها دوركايم، بصفة خاصة، عرضـــة للانتقـــاد والتجريح بناءً على ما سنعرضه تاليًا، في صورة موجزة من اتهامات ثلاثة.

النزعة القائلة بتعدد وظائف المهن، وصلتها بالأشكال التنافسية للروابط المهنية

في معظم ما كتبه من المقالات المتصلة بهذا الموضوع، يرى دوركايم أن الروابط المهنية تقوم بأداء مجموعة متنوعة واسعة النطاق من الوظائف، فهي، مثلاً (أ) تقوم بتنظيم قواعد سوق العمل من خلال المعايير الحاكمة على تقاضي الأموال "الأجر والمرتبات ونحوها" وظـــروف الـــشغل، والعلاقـــات المهنيـــة المتداخله، (ب) وتوفر بيئة محلية ذات نطاق صغير يستطيع العمال بـــداخلها أن

يعيشوا معًا نفس الحياة المعنوية (Durkheim, 1960 [1893] p. 15) و(جـــ) تقوم بدورها باعتبار أنها "عضو جوهري من أعضاء الحياة العامـــة". يتحمـــل مسئولية انتخاب من يمثل تلك الروابط من النواب في البرلمـــان (Durkheim, 1960 [1893], p.27). من الأمور المتصلة بهذه التوقعات، أن الروابط المهنية المعاصرة قد تبدوا، إلى حد بعيد، متواضعة في تطورها، خاصة فيما يتصل بما تقوم به من الوظائف السياسية. فمن المؤكد أنه يوجد قدر كبيـــر مـــن الفعـــل السياسي على المستوى المهني التفصيلي (نظر مثلاً Abbott 1988)، إلا أنه لم يحدث في أي مكان أن نجحت المهن في أدار الـــدور المحـــوري، والمباشـــر، والرسمي في نظام الحكم السياسي الذي أوجز دوركايم القول فيه. بـــل يحـــدث خلاف ذلك، حيث يُسند إلى المهن، وبصورة نمطية، دور الضغط على الدولـــة بهدف الحصول على فوائد ومزايا ذات طابع تخصصي ظاهر، وأشهرها حـــق الروابط المهنية في تدريب أعضائها والتصديق على الشهادات الممنوحة لهم في هذا المجال، كما يسند إلى المهن، من نواح أخرى، دور توطيد السيطرة علـــى المعروض في سوق العمل "من فرص التوظف، والأجور... إلى آخره". وحتى في هذا المجال المحدود، تواصل الروابط المهنية التنافس مع غيرها من أشكال الروابط الأخرى، والتي من أشهرها نقابات العمال. وكما توقع دوركايم، فـــإن الصراع بين العمل ورأس المال قد تم ترويضه واحتواؤه في حقيقة الأمـــر، إلا أن هذا الوضع قد جرى عن طريق مأسسه النقابات العمالية الكبيرة بمثـــل مـــا جرى عن طريق إبدال تلك النقابات بالروابط المهنيـــة أو بالنقابـــات الحرفيـــة المحلية. لا يتسق مع ما ينجم عن هذا الوضع من أشكال الروابط مع مـــا كـــان يتخيله دوركايم من صورة ذهنية عن الروابط المهنية ذات الأغراض الـــشاملة، والتي تقسم قوة العمل إلى جماعات يستبعد بعضها بعضًا، وتضغط بشدة علـــى سائر المنظمات المنافسة حتى تقصيها بعيدًا عنها، وتصبح تبعًا لـــذلك الوســـيط **الوحيد** بين الفرد والدولة.(١٢)

١٢- خلافًا للباحث توكيفيل Toequeville ([1835] 2000)، كان دوركايم ينظر إلى تكاثر الجماعات الوسيطة المتعددة والمتراكبة، على أنها تدل على حال من سوء التكيف، مشيرًا إلى ما تتـــصف بـــه مـــن "غياب أو ضعف السلطة المركزية" (انظر Hawkins 1994, p. 476).

التمهين القاصر

في بعض قطاعات البنية الطبقية، أخفقت الروابط المهنية، بشكل واضح، في الظهور، إما لأن الأشكال المنافسة لها (كالنقابات العمالية مثلا) قد تغلبت عليها وأصبحت سيدة الموقف أو لأن جميع أشكال التنظيم الاجتماعي أثبتت أنها غير قادرة على مواصلة البقاء. مثال ذلك، أن التمهين "أي: تغليب الطابع المهني على سائر الاعتبارات" لم يؤخذ به حتى الآن في القطاع المقصور على الوظائف اليدوية الدنيا، وهو الأمر الذي يفترض أنه ناجم عن المستويات الدنيا للمهارات، والاستثمارات المحدودة في التدريب، والتغيرات السريعة نسبياً في عملية التصنيع "أي: الإنتاج". ليس واضحًا ما إذا كانت هذه القطاعات التي تفتقر للتنظيم الجيد سوف تظل بلا تنظيم، أم سيؤول أمرها في النهاية إلى تطويرها لاستراتيجيات تسمح لها بشكل ما من أشكال الإنجاز وتفعيل الطابع المهني فيها، أم ستواصل الهبوط والتقلص حتى ينتهي أمرها إلى الذبول والتلاشي. وبالرغم من أن رفع مستوى المهارات يعمل على تقليل حصة قوة العمل في القطاعات التي تفتقر للتنظيم الجيد، فإن هذه العملية قد تمت، بطبيعة الأمر، بصورة متقطعة فقط، وربما تكون قد وصلت إلى آخر حد لها (انظر مثال ذلك Spinner 1995). (١٣) لذلك، فإن أفضل صورة يمكن أن ينظر بها إلى البنية الطبقية هي اعتبارها خليط غير متناغم من المجتمعات المحلية المعنوية والمهن الحقيقية التي تتخللها تقسيمات كبيرة الحجم من الفئات الإسمية الصرفة التي لا يزال يتعين على عملية التمهين أن تؤدي دورها فيها إلى النهاية، وهذا بافتراض أنها يمكن أن تفعل ذلك أصلا.[١٤]

١٣- زد على ذلك أنه، في المناطق التي تحظى ببنية مهنية جيدة التنظيم، كثيرًا ما يعثر المرء على توليفات معقدة من الروابط المهنية المتداخلة والمتراكبة التي تتناقض مع البنية "الطبقية" البسيطة التي بدا أن دوركايم توقع ظهورها.

١٤- في التحليلات الطبقية التقليدية، يتم تمثيل موقع الإنتاج إما باستخدام تعبيرات اسمية أو تعبيرات واقعية، كما أن السمة المميزة للنظم الطبقية الحديثة، والتي هي نظم هجينة في جوهرها، لم تحظ بالتقدير الذي تستحقه.

التباين عبر الدول

يوجد أيضاً قدر كبير من التباين عبر الدول في مدى تحول سوق العمل إلى سوق يتحكم فيه الطابع المهني (انظر جدول رقم ١/٣، وانظر جروسيكى Grusky وويدن (Grusky and Sorensen 1998 pp. 1220-2, 2001 p. 210 Weeden. فسوق العمل الألماني مثلاً مبني، بصورة مباشرة، على الجماعات المهنية الممأسسة، وقد ينظر إليه، لهذا السبب، باعتبار أنه تجسيد ناجح، بصفة خاصة، للقاعدة التي ارتآها دوركايم.(١٥) وكما سبق أن أكد عليه الباحثون من زمن بعيد، فإن لدى ألمانيا نظمًا متطورة إلى حد بعيد للتدريب المهني والتلمذة الصناعية، وهما الأمران اللذان يساعدان كلاهما على تشجيع الاستثمارات في مهن معينة وترقية مستوى الالتزام الاحترافي والمهارة الحرفية في الصناعات اليدوية (Blossfeld 1992، مثلا). في النظم التي من هذا النوع، لابد أن يستثمر العمال في صنعة وحيدة في بواكير حياتهم المهنية، كما أن ما يقابل هذا النوع من إعادة التدريب من تكاليف مرتفعة يؤدي إلى تكوين تجمعات مهنية مغلقة إلى حد ما. أما حالة اليابان فتكشف، على النقيض من ذلك، مدى ما يمكن الوصول إليه من القمع المؤسسي للتشكل الطبقي المحلي. يؤكد التوصيف القياسي لحالة اليابان على أهمية أمثال تلك السمات المميزة لها، والتي منها: وجود منهج دراسي حكومي له توجهات ذات طابع عام وليست قائمة على العناية باختلاف الوظائف، ووجود نظام تدريب مهني يرعى المهارات الشديدة التخصص، والتي يطلق عليها المصطلح الياباني "مهارات النَنكو" "nenko skills" (Dore 1973) من خلال العمل الجماعي، ومن خلال التناوب المستمر في أداء العمال للوظائف، ووجود التزام من جانب المنظمات بتشغيل العمال لديها مدى الحياة،

١٥- أيًا ما كان الأمر، فإنه إذا أدخلنا في الاعتبار أن الطبقات الكبيرة الحجم "التي تضم الطبقة الواحدة منها فئات طبقية متنوعة داخلها" لاتزال صامدة في ألمانيا باعتبارها جماعات ممأسسة بدرجة راسخة ومتطورة تطوراً كبيراً، فإن تطابقها مع القاعدة التي طرحها دوركايم يعد تطابقاً قاصرًا في أحسن تقدير. (انظر جدول رقم١/٣).

جدول رقم ٣/١ الدولة مصنفة
تبعاً لنمط ومقدار التشكل الطبقي/ أو الهيكلة الطبقية

التشكل الطبقي التجمعي "أو: الكتلي/ أو كبير الحجم"	الشكل الطبقي المفصل: مرتفع	الشكل الطبقي المفصل: منخفض
مرتفع	ألمانيـــــا	السويد
منخفض	الولايات المتحدة	اليابان

مما يزيد من متانة الروابط الشديدة التخصص على حساب الروابط المهنية البحتة، ووجود نسق ضعيف في تطوره من نقابات عمال الشركات يتقاطع مع التخصصات الوظيفية ويمحو، بالتالي، أي ولاءات من النوع القائم على أساس الانتماء للحرف اليدوية (Ishida 1993; Cole 1979; Dore 1973). يترتب على وجود هذه التجميعة من القوى أنها تنتج "نسقًا لما بعد المهنية" يترجح أن ينظر إليه بعض المعلقين (مثل Casey 1995) باعتبار أنه نسق تجريبي ما بعد حداثي. وأخيراً، فإن الحالة السويدية تعتبر حالة إشكالية، بالمثل، بالنسبة لدوركايم، ليس فقط لأن أشكال التماسك المهني تتعرض للقمع من خلال البرامج "الفعالة لسوق العمل" (Esping-Andersen 1988, pp. 47-53)، بل يضاف إلى ذلك أن الطبقات الكبيرة الحجم أصبحت قوى فاعلة موحدة بصورة سبق لدوركايم أن استبعد ظهورها صراحة باعتبار أنها تتنافى مع التطور السوي للطبقات، من المعقول أن يقال هنا أن السويد تقدم هذه الحالة كمثال للشكل الطبقي الكتلي، أو التجميعي، وذلك باعتبار أن النقابات العمالية وتنظيمات الصناع والحرفيين قد تعرضت منذ زمن بعيد للاستبعاد بسبب ظهور أشكال التفاوض الجمعي المعبرة عن الطبقات ككيانات موحدة. يترتب على هذا التصور، منطقياً، أن ما أسماه دوركايم بالأشكال التنظيمية "غير السوية" يتوافر لها، في السويد على أقل تقدير، من القوة التي تمكنها من مواصلة البقاء قدر أكثر قليلاً مما كان يتصوره دوركايم.

لهذا السبب، تعرضت قوى التمهين "أي القوى التي تضفي الطابع المهني

على الطبقات"، والتي أكد دوركايم على أهميتها، نقول: تعرضت هذه القوى للقمع في بعض الدول وفي بعض قطاعات قوة العمل. والسؤال الرئيسي الذي يظهر هنا هو عما إذا كانت مناطق المقاومة هذه (أ) سوف ينتهي أمرها إلى أن تتغلب عليها قوى التمهين، (ب) أم أنها ستواصل الحياة في شكل معاصر باعتبار أنها شهادة على تنوع أشكال الحلول التي تعالج المشكلات التنظيمية المعاصرة، (جـ) أم أن من الأفضل أن ينظر إليها باعتبار أنها تدل على وجود خلل جوهري في القاعدة التي طرحها دوركايم، والتي ستظهر في المستقبل على حقيقتها بصورة أوسع نطاقًا وتجعل النزعات التي كانت سائدة فيما قبل، والتي كانت تميل إلى حماية مصالح مجموعات خاصة "من العمال"، أو تميل إلى حماية المصالح ذات النطاق المحلي، أو تميل إلى إضفاء الطابع المهني عل الطبقات، نقول: وتجعل هذه النزعات تنكص على أعقابها فتتحرك في الاتجاه المعاكس لها؟ رغم أن من الواضح وجود مجال كبير هنا للخلاف والتخمين، فإننا، بطبيعة الأمر، ميالون للأخذ بالتفسيرين (أ) و(ب) باعتبار أنهما أقرب التفسيرات للقبول والتصديق، خاصة وأن الترتيبات المؤسساتية المتميزة للسويد واليابان معرضة للتهديد المتزايد وأنها لم تعد محتفظة بوضعها السابق حيث دأب المحللون الطبقيون على النظر إليها باعتبار أنها ترتيبات بديلة يمكن الإتيان بما ينافسها من الترتيبات الأخرى.

التحليل الطبقي المعاصر

حتى الآن، حاججنا بأن دوركايم يستحق شيئاً ما من الثقة لتنبئه بزوال الطبقات الكتلية/ أو كبيرة الحجم (وهو المراد من روايته السلبية ذات المستوى الكبير) وبظهور التنظيم المحلي في موقع الإنتاج (وهو المراد من روايته الإيجابية ذات المستوى الصغير)، فإن يكن هذا التفسير الدوركايمي لمسار التاريخ الحديث مقبولاً، فإنه يثير التساؤل عن كيف يمكن ممارسة التحليل الطبقي في عصرنا الحاضر. ونحن نرى أن من المؤكد وجود نوعين من التغيير حدثا في الممارسة المعاصرة للتحليل الطبقي، هما: أنه (أ) لم يعد واجباً أن يتعامل الباحثون مع البحث عن الطبقات الكبيرة الحجم وعن المبادئ

التي ترتكز عليها باعتبار أنه شرط ضروري من شروط المشروع البحثي للتحليل الطبقي، (ب) وقد يكون من المفيد أن تنقل بؤرة اهتمام التحليل الطبقي إلى مستوى محلي لا يزال مرفوضاً حتى وقتنا الحالي باعتبار أنه غير ذي صلة بالبحث والتنظير في مجال الطبقة الاجتماعية. ونحن نكشف فيما يلي عن واقع كل واحدة من هاتين القضيتين.

مزايا التفسير الواقعي

بالنسبة للقضية الأولى، فإن ما يشغل بالنا هو أن التحليل الطبقي أصبح منفصلاً عن الحقائق الواقعية المؤسسية لأسواق العمل المعاصرة، وذلك لأن الباحثين مستمرون في وضع خرائط لتحديد مواقع الطبقات باعتبار أنها ذات دلالة من **الناحية التحليلية** حتى بالرغم من أنه لا يتوافر لها أي سمعة قانونية أو مؤسسية حسنة، وبالرغم من أنها لا تلفت نظر أصحاب العمل، ولا العمال، ولا أي إنسان آخر (باستثناء مجموعة صغيرة العدد من الأكاديميين). تنطبق هذه الملحوظة الانتقادية، مثلاً، على الفئات "الطبقية" السوسيولوجية القياسية التي منها فئة "المشرفين شبه المعتمدين" (Wright 1997)، وفئة "الشرطة السويين" (Featherman and Houser 1978)، وفئة "الأساتذة والمديرين" (Ehrenreich and Ehrenreich 1977)، وفئة "العمال الروتينيين غير اليدويين" (Erikson and Goldthorpe 1992). وبالرغم من أن هذه الفئات الطبقية ذات الطابع التقليدي لا تحظى إلا بقدر ضئيل من المأسسة في سوق العمل، فإن المحلل الطبقي يحاول، رغم ذلك، أن ينشئ مجموعة "طبقية" تضم هذه الفئات (أ) بادعاء أنها متسقة مع "منطق" التحليل الطبقي لأحد المفكرين الموقرين (أي: منطق التبرير التأويلي)، أو (ب) بالاحتجاج بأن أمثال تلك الفئات، وإن كانت كامنة/ أو مستترة في وقتنا الحاضر، ستقوم رغم ذلك بالكشف عن حقيقتها في المستقبل وينتهي بها الأمر إلى أن تكون طبقات منفردة **على حدة** (أعني بذلك الدعوى القائمة على مفهوم "الكمون/أو الاستتار")، أو (جـ) بالذهاب إلى أن هذه الفئات تستوعب قدراً كبيراً من القابلية للتغير في فرص الحياة، أو السلوك السياسي، أو غير ذلك من النتائج

الهامة (أي: منطق تبرير "التباين الصريح/ أو المكشوف). يتوافر للدعوى الأخيرة، على الأقل، ميزة كونها قابلة للاختبار، وذلك بالرغم من أن الاختبارات المعروضة، في واقع الأمر، لا يترتب على إجرائها إلا قدر يسير من زيادة الكشف عن أن التوزيع المفضل لمواقع الطبقات له قيمة **ما** من حيث الشرح والإيضاح، حيث يترك المجال مفتوحاً للتساؤل عما إذا كان في إمكان التوزيعات الأخرى لمواقع الطبقات أن تكون أفضل منه (مثال ذلك Evans and Mills 1998, Marshall et al 1988; Hout, Brooks, and Manzo 1993, cf. Halaby and Weakliem 1993). كثيراً ما ترتكز المقاربة "التحليلية" التقليدية على المنطق القائل بأن على الباحثين أن يتجاوزوا، في نظرتهم، المظاهر السطحية للأمور، وأن يتفطنوا، بطريقة ما إلى القوى الأكثر جوهرية وهي تقوم بعملها. ونحن نرى أنه ليس صدفة أن وصل الباحثون إلى إدراك أن المظاهر السطحية أمور مضللة في نفس الوقت الذي بدأت فيه الطبقات الكتلية "الكبيرة الحجم والمتعددة الفئات" في الضعف والذبول. نتيجة لذلك، لا يكون للمحلل الطبقي الحديث الذي لا يزال مهتماً بشأن المخططات الطبقية الكتلية في السياق الحديث، لا يكون له خيار إلا أن يبرر تلك المخططات من خلال منطق ما يتسم بدرجة أكبر من العمق، محولاً بتلك الطريقة ما قد يبدو عيبًا فيها إلى ميزة ما. ورغم أن هذه المقاربة سائدة في وقتنا الحالي، فمن الغريب أن يُنظَر إليها باعتبار أنها مقاربة حديثة. ذلك أن علماء الاجتماع "المعاصرين" في توصيفهم للسمات المميزة لما كان موجودًا في الماضي من أنظمة التدرج الطبقي يعتمدون بشكل نمطي على الفئات الطبقية التي حظيت بدرجة عميقة من المأسسة (مثال ذلك: الطبقات الاجتماعية الثلاثة التي كانت مجتمعات العصور الوسطى في أوروبا تنقسم إليها: وهي طبقة النبلاء، وطبقة رجال الدين، وطبقة العوام، وكذلك الطوائف "المقصورة على جماعات عرقية أو دينية معينة، كطائفة المنبوذين في الهند مثلاً")، محولين هذه الفئات الطبقية، بهذه الطريقة، إلى طبقات مقبولة للعقل ولها معناها ودلالتها في نظر المفكرين ونظر عامة الناس على السواء.

لو قدر لعلماء الاجتماع "المعاصرين" أن يعودوا إلى الأخذ بهذه

الاستراتيجية في وقتنا الحالي، فسوف تفضي بهم مباشـرة إلـى المـستوى الصغير للإنتاج، وهو المستوى الذي سبق لدوركايم أن أكد، ببصيرته النافذة، أن الفئات الطبقية ذات الدرجة العميقة من المأسسة سوف توجد فيه. بناء على ذلك، تكون نقطة انطـلاق التحليـل الـدوركايمي الحـديث هـي: المهنـة الخصوصية" والتي قد تعرف بأنها تجميعة/ أو فئة من الوظائف المتشابهة فنيًا تحظى بالمأسسة في سوق العمل من خلال بعض الوسائل التي منها (أ) وجود رابطة أو نقابة لها، أو (ب) استيفاء شروط منح التراخيص والشهادات لها، أو (جـ) التصورات الشائعة الانتشار عنها (فيما بين أصحاب العمل، والعمـال، وغيرهم) والمتعلقة بالطرق المفضلة، أو غير المفضلة، لتنظيم الإنتاج وتقسيم العمل فيها. كثيراً ما يتم توليد المهن الخصوصية، وفقًا للتعريف المذكور، من خلال المنازعات القضائية بين الجماعات المتنافسة على المواضع الوظيفيـة اللائقة بكل جماعة في تقسيم العمل (مثال ذلك Abbott 1988). وكما يـشير جرانوفيتر Grannovetter وتيلي Tilly بأن إحساسنا المتصلب والجامد بـأن مهمة ما تخص الحُجّاب "ومنهم جندي المراسلة الذي ينقل رسائل أحد الضباط ويقدم له عددًا من الخدمات"، وأن مهمة أخرى تخص العاملين بالتمريض، كما أن مهمة أخرى تخص الأطباء... هو نتيجة لمنازعـات قانونيـة وسياسـية واقتصادية، تماماً كما هو شأن أسماء هذه المهن نفسها" (p. 190). بناءً علـى ذلك، قمنا بتعريف المهن الخصوصية في ضوء الحدود الاجتماعية الفاصـلة "بين المهن" والتي أنشئت من خلال مختلف أنواع الأجهزة المولدة للانغـلاق. على النقيض من ذلك، كثيرًا ما يصف الإحصائيون مهمة إنشاء التـصنيفات المهنية باستعمال مصطلحات فنية ضيقة النطاق، كما لو أن الفئـات الطبقيـة المعرفة في تلك المخططات مجرد تكتلات/ أو تجمعـات مـن المراكـز/ أو المواقع المتشاركة في "الوظائف العامة والواجبات والمهام الأساسية" (مكتـب العمل الدولي p.5 [1968] 1990، كذلك Hauser and Warren1997 p. 180. ورغم أن جميع المهن الخصوصية تضم بالفعل مهام متشابهة فنياً، فإن هـذا القيد لا يكاد يفي، في حد ذاته، لتفسير القرارات التـصنيفية المتجـسدة فـي المخططات المهنية التقليدية، وذلك باعتبار أن معيار التشابه الفنـي "للمهـام"

يمكن أن يبرر وجود ما لا نهاية له من التوليفات والتجمعات الممكنة من الوظائف. ولا ريب أن هذا الوضع لا يعني ضمناً أن ما ينشئه المجتمع من الخطوط الفاصلة "بين المهن" يكون موجوداً بصورة حتمية على الدوام، بل بالعكس، فإن من الواضح أن التقسيم الفني للعمل "يغلب عليه الطابع المهني" بدرجات متفاوتة، حيث تظل بعض القطاعات بلا تنظيم نظراً لما يحول بينها وبين التنظيم من حواجز تتمثل في كونها قطاعات لا تحتاج إلا إلى الحد الأدنى من المهارات، أو نظرًا لوجود عوائق أخرى (انظر ما سبق أن ذكرناه عن موضوع "التمهين القاصر". في هذه القطاعات، تكون مهمة تعريف المهن الخصوصية عسيرة بحكم الضرورة، حيث يقتضي هذا التعريف تمييز الخطوط التي ينشئها المجتمع للفصل بين المهن، وهي الخطوط التي، في أحسن الأحوال، تكون في شكل أولي، كما قد يكون من المحال أن يصل الباحثون إلى تعريفها تعريفاً جيداً.(١٦)

هل يجب على المحللين الطبقيين أن يهتموا بالتنظيم المحلي؟ يرجى أن يكون كلامنا السابق شاهدًا على أن الباحثين أفرطوا في الجهد الذي بذلوه في دراسة الطبقات الكتلية/ أو الكبيرة الحجم، كما قصروا في الجهد الذي بذلوه في دراسة الفئات الطبقية التي حظيت بدرجة أعمق من المأسسة على المستوى التفصيلي "وليس الكتلي/ أو الإجمالي/ أو الكبير". ومع ذلك، فإن بالإمكان أن يتخذ هذا الانتقاد اتجاهاً مضاداً، وذلك بذهابه إلى أن دراسة التنظيم المحلي مناسبة تماماً للباحثين المعنيين بدراسة المهن العادية والمناصب الاحترافية "ذات التخصصات الدقيقة، والمكانة الاجتماعية

١٦- يضاف إلى ذلك أن مفهوم "المهن الخصوصية" يعتبر نوعاً من التحايل باعتبار أن المرء يجد، في العادة، شبكات معقدة من الخطوط الفاصلة المتداخلة والمتراكبة، التي يتعسر اختزالها إلى مجموعة شاملة تماماً من المهن المتنافية فيما بينها. يترتب على هذا الوضع، منطقياً، أن علماء الاجتماع يمارسون العنف مع هذه البيانات بادعاء أن من اللازم أن يوضع كل عامل على حدة في مهنة واحدة فقط. وأيًا ما كان الأمر، ونظراً لاستمرار اعتماد الباحثين على أمثال تلك المسلمات التبسيطية، فإن مقاربتنا هذه تشترط على المحللين الطبقيين أن يدققوا في تعيين طبيعة الإجراءات القضائية/ أو التشريعية السائدة على المستوى التفصيلي "المهن".

الرفيعة"، إلا أنه من العسير "في هذه الحالة" أن تكون المادة المعلوماتية الخام "المكونة من البيانات التفصيلية الغزيرة" والمربكة للتفكير جديرة بأن يهتم بها المحللون الطبقيون (انظر Goldthorpe 2002; Kingston 2000). ورغم ذلك، فإن هذا الانتقاد المضاد، ومع كونه انتقادًا مقبولاً، لا يكفي لوصول الباحثين إلى الإدراك الدقيق لما يظهر على المستوى المحلي من سلوك شبيه سلوك الطبقات "مع أنه صادر من جماعات مهنية لا تمثل طبقة واحدة". وقد أكدنا في كتاب آخر لنا (Grusky and Sorensen 1998, pp.1, 196-212) أن المهن تتصرف بصورة جمعية لصالح أعضائها، وتنتزع المكاسب لهم بالقوة وتستغل من ليسوا من أعضائها، وتشكل فرص الحياة وأساليب المعيشة، كما أنها، من نواح أخرى، تتصرف بطريقة مطابقة تماماً للصورة التي سبق للمنظرين الطبقيين، منذ زمن بعيد، أن ذهبوا إلى أن الطبقات الكتلية/أو الكبيرة الحجم تتصرف وفقاً لها. فإن كان المحللون الطبقيون يرغبون في إظهار أن الاقتصادات المتقدمة تعتبر "تركيبات مختلطة ذات كتل كثيرة" وتتكون من جماعات متنافسة (وليس من أسواق كلاسيكية محدثة سلسة في تعاملاتها)، فمن الأفضل لهم، تبعاً لذلك، أن يهتموا بالمستوى المحلي، وأن يحللوا الروابط المهنية التي تظهر حول المواقع الممتازة الفعالة في مجال تقسيم العمل. يهدف هذا الجزء إلى التوسع في دراسة الرأي المذكور سابقًا فيما يتصل بكل عملية من العمليات التنظيمية الاجتماعية (أعني بها عملية تعيين الهوية "المهنية أو الطبقية"، وعملية الانغلاق "الطبقي أو الاجتماعي" وعملية الفعل الجمعي، وعملية التشكل البنائي المباشر)، وهي العمليات التي يسعى المحللون الطبقيون، من غير أن ينجحوا عمومًا، في استكشافها على المستوى الكتلي "أي: المستوى الكبير".

تعيين الهوية الطبقية والوعي: طبيعي أن نبدأ بإمعان النظر في المجال الشخصي، أو الذاتي للنظم الطبقية. ورغم أن كلاً من ماركس ودوركايم توقعا حدوث عملية ضخمة من عمليات المقاصة "أي تصفية الحسابات بين أصحاب المصالح" التي ستؤدي إلى ذبول وتلاشي أشكال التماسك الموجود خارج نطاق العالم الإنتاجي (والتي منها، مثلاً، الروابط الإثنية أو الروابط الإقليمية)،

فإنهما اختلفا في تحديد الفئات الطبقية التي ستكون هي الفئات المستفيدة الرئيسية من هذا التطور، هل هي الفئات الطبقية الكتلية/ أي كبيرة الحجم، أم هي الفئات الطبقية غير الكتلية/ أو صغيرة الحجم. لا ريب أن التفسير الذي يرجح استفادة الفئات الطبقية الكتلية من هذا التطور يبدو مخفقاً إخفاقاً تامًا. ومن المؤكد أن يظل بعض علماء الاجتماع مقتنعين بأن الهويات المعاصرة "للأفراد" تتأثر تأثراً بالغاً في تشكلها بالانتماءات التي تربطها بالطبقات كبيرة الحجم (Marshall et al. 1988، مثلاً) إلا أن الموقف الفكري السائد لاتجاه ما بعد الماركسية يذهب إلى أن الطبقات الكبيرة الحجم في وقتنا هذا ليس لها سيطرة قوية على العمال. شاهد ذلك أن الباحثين إميسون Emmison ووسترن Western (1990) يسجلان أن ٧% فقط من الاستراليين يفضلون الطبقة الكبيرة باعتبار أنها "تمثل" هوية "هامة جداً"، في نفس الوقت الذي يؤكد فيه بعض المعلقين (كسوندرز Saunders 1989 مثلاً) أن البحوث القائمة على الأسئلة المفتوحة، والمتعلقة بدراسة الطبقات وتعيين هويتها يغلب عليها أنها تعطي إجابات مختلطة، كما يرفض المبحوثون فيها إعطاء الإجابات أحياناً، بل قد ينكرون صراحة وجود الطبقات. وقد أفضى هذا الدليل بكثير من علماء الاجتماع إلى أن يستنتجوا أن الطبقة في وقتنا الحالي "هوية سلبية" (Bradley 1996, p. 72) وأن عالم الإنتاج لم يعد يمثل الحيز المسيطر أو الأساسي لتشكيل الهوية ((Hall 1988, Pakulski and Waters 1996a). وإننا نرى أن هذه النتيجة الأخيرة مبالغ فيها، كما أنها مقصرة في التقدير الدقيق للقوة المستمرة للتحليل الطبقي، على الأقل في الشكل المفصل الذي نطرحه هنا. تعتبر النتائج التي توصل إليها الباحثان إميسون ووسترن، للمرة الثانية، نتائج كاشفة للحقائق فيما يتصل بوجهة النظر هذه، حيث إنها تدل على أن الفئات المهنية المفصلة "وليست الكتلية" لاتزال تمثل واحدة من الهويات الاجتماعية الرئيسية للعمال المعاصرين (-Emmison and Western 1990, pp. 247 (8). ويوجد بالمثل قدر كبير من البحوث الكيفية التي تذهب إلى أن الهويات الفردية والصور التي يُعرف بها الأفراد أنفسهم تتأثر تأثراً قوياً بالانتماءات المهنية، إلى الدرجة التي تكاد تجعلها تؤيد إحدى وجهات نظر دوركايم

"الجوهرية" التي تذهب إلى أن أمثال تلك الـروابط تـوفر "للأفـراد" هويـة مسيطرة،(١٧) ويتعذر النظر إلى نتائج دراسة هذين الباحثين على أنها مفاجئة، وذلك باعتبار أن الانتماءات المهنية مطلوبة في تعاملات الحياة اليومية بشكل روتيني للغاية. شاهد ذلك أنه كثيرًا ما تطلب الشركات من العملاء والزبـائن معلومات مهنية عنهم، بينما يتصرف الأفراد بنفس الطريقة عنـدما يبـدأون حديثهم في الحفلات، وفي اجتماعات العمل، وفي غير ذلك مـن اللقـاءات. يضاف إلى ذلك أن الدولة تجمع معلومات مهنية تفصيلية في حالات الـزواج والمواليد والوفيات، وعندما يتقدم لها المواطنون الذين يطلبون إعانـة ماليـة منها في حالات الشيخوخة أو المرض أو البطالة، وعندما تجمع الـضرائب، وعندما تقوم الحكومة بإجراء التعدادات السكانية والمسوح الاجتماعية للقـوى العاملة وعندما يتم إقرار الوضع القانوني للمهاجرين، والمواطنين، وأعـضاء هيئات المحلفين أو عند اختيارهم. وعلى ذلك، تكون "لغة المهن" التفصيلية لغة واضحة وواسعة الانتشار إلى حد بعيد، بينما يكاد ينحصر الحـديث باللغـة الإجمالية للطبقة في المؤسسات الأكاديمية. ومع أن هذا الوضع قد يكون شديد الوضوح للدرجة التي تجعله لا يثير اهتمام محللي الطبقـات البـاحثين عـن الحقائق الخفية، فإنه، في نفس الوقت، شديد الأهمية للدرجة التـي لا تـسمح بتجاهله عندما يكون اهتمام المحللين منصباً على التنظيم الاجتمـاعي لـسوق العمل، وعلى التصورات الذاتية الشائعة في هذا المجال.

الانغلاق الاجتماعي: لئن كانت النماذج الفكرية الشخصية/ الذاتية للطبقة سائدة في علم الاجتماع في الماضي (انظـر، مـثلاً، Warner, Maker and Bells 1949)، فقد حل محلها في وقتنا الحاضر مقاربات فكرية تركز علـى العملية الاجتماعية التي بها تحصر العضوية في الأشخاص المؤهلين لها مـن المستوفين لشروطها.(١٨)

١٧- انظـر، مـثلاً، Zabusky and Barley (1996), Mortimer and Lorence (1995), Freidson (1994, pp. 89-91)

١٨- انظـر Freidson (1994) pp. 84-88), Murphy (1988), Collins (1979), Parkin (1979), Weber (1968 [1922])

ولا تقتصر هذه النماذج الفكرية الحالية على كونها تؤكد علـى أهميـة الوسائل الممأسسة التي تؤمن بها عملية الانغلاق الاجتماعي (ومنهـا مـثلاً: الملكية الخاصة، والشهادات الرسمية المعتمدة، والتراخيص)، بل تؤكد أيـضاً على أهمية الجهود التي تبذلها الأطراف المستبعدة في اعتراضها علـى هـذه الأنظمة الراسخة وعلى ما تتسبب فيـه مـن تـدعيمها لحالـة اللامـساواة الاجتماعية. وهكذا، فإنه في الوقت الذي تقدم فيه فكرة الانغلاق الاجتمـاعي لغة سوسيولوجية جديدة لفهم العلاقات القائمة بين الطبقات، تبرهن الخـرائط الطبقية الفعلية التي وضعها المفكرون المعنيون بنظرية الانغلاق الاجتمـاعي على أنها تمثل مخططاً قياسياً ذا طابع كتلي "أو تجميعي/ أو كبيـر". شـاهد ذلك، أن الخطة التي طرحها باركين Parkin (1979, p. 58)، والقائمة علـى أساس وجود طبقتين اثنتين "رئيسيتين"، تـشتمل علـى طبقـة اسـتبعادية/أو حصرية "أي مقصورة على جماعات معينة" تضم من يسيطرون علـى رأس المال الإنتاجي أو على الخدمات التي تحتاج إلى خبرات كبـار الاحتـرافيين وتخصصاتهم الدقيقة، وعلى طبقة تابعة تضم جميع المستبعدين عـن مواقـع السيطرة المذكورة. هذه النزعة التي يبديها البـاحثون للكـف عـن منافـسة المخططات الطبقية الكتلية تكشف عن هيمنة الأحكـام الراسـخة لأوضـاع الطبقات الكبيرة وعما يترتب عليها من عجز المحللين الطبقيين عن تصور أي بدائل أخرى لها، حتى لو كانوا مسلحين بنظريـة الانغـلاق الاجتمـاعي، أو الطبقي. والحقيقة أنه لو فرض أن نظرية الانغلاق أعيد اختراعها بطريقة ما وبدون صبغها بالعرف المتبع في التحليل الطبقي، لكان من الراجح أن يؤكـد المؤلفون "أي: الباحثون هنا" أن المؤسسات العاملة الحقيقية للانغلاق (والتـي منها مثلاً روابط أصحاب الوظائف الاحترافية، ونقابـات الحـرفيين) هـي، عمومًا، روابط محلية "يمثل حملة أوراق الاعتماد فيهـا أنفـسهم" (Murphy 1988, p. 174). وفي معظم الحالات، لا تقوم الآليات الأساسـية للانغـلاق الطبقي (والتي منها مثلاً منح التراخيص، وإعطاء أوراق الاعتماد الرسـمي، وأشكال التلمذة الصناعية "بالتدريب على أداء مهن معينة") نقول: لا تقوم هذه الآليات بالتحكم في الدخول في الطبقات الكتلية بل يقتصر عملها، بـدلاً مـن

ذلك، على التحكم في الدخول والخروج على مستوى المهن التفصيلية. وعلى النقيض من ذلك، لا توجد "في المهن التفصيلية" تنظيمات مناظرة تمثل الطبقات الكتلية، ولا إجراءات تشريعية، ولا أجهزة انغلاقية ذات نطاق كتلي حقيقية[١٩].

الفعل الجمعي: يذهب معظم الماركسيين المحدثين إلى أن الانغلاق الاجتماعي أمر له أهميته، ليس لأنه يقدم وسيلة نقل للسعي في تحقيق الاهتمامات المحلية "أي: المحدودة النطاق" الخالصة (كالوعي النقابي العمالي)، بل الأحرى لأنه، كما يزعمون، يسهل ظهور المصالح ذات النطاق الطبقي الشامل، وظهور الأشكال الكبرى للصراع الذي يقع داخل الطبقة. وقد أبدت الطبقات الكتلية التي ميز هويتها علما الاجتماع المعاصرون حتى الآن، أبدت نفوراً حادًا من أن تتصرف وفقاً لهذا التصور النظري. وتسبب هذا الهدوء والاستقرار الذي ظهر على مستوى الطبقات الكتلية "بما يتضمنه من غياب الصراع المزعوم"، تسبب، في مبدأ الأمر، في دفع المفكرين لبذل أشكال متنوعة من الجهود الماركسية للانعتاق (من أسر الأفكار الماركسية القديمة في هذا المجال) (Poulantzas 1974; Wright 1985; Korpi 1983

١٩- يمكن أن يقال إن قوى الانغلاق التي على مستوى الطبقات الكتلية "الكبيرة الحجم" يتم بلورتها بأفضل صورة خارج مكان العمل. شاهد ذلك أن المؤسسات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية الدراسية "أي المعاهد العلمية والكليات الجامعية" تتسبب في إحداث الانغلاق داخل أي طبقة يمكن تعريفها- توسعاً- بأنها تضم كلاً من الاحترافيين "ذوي المناصب العالية" والمديرين، وذلك لسببين، أولهما أن الدرجات العلمية التي تمنحها المعاهد والكليات المذكورة تعتبر "محفوظة" للمواقع الطبقية المنتشرة على امتداد هذه الطبقة، وثانيهما: ما يشيع داخل المعاهد والكليات المذكورة من تقلص التفاعل "بين أعضائها والدارسين فيها" وبالمثل، فإن الفصل بين مساكن الفئات الطبقية يمكن النظر إليه باعتبار أنه من القوى المتسببة في إحداث الانغلاق على مستوى الطبقات الكتلية، بمثل ما أن الأحياء السكنية تتعرض للفصل فيما بينها، في العادة، بناء على اعتبارات العرق، والإثنية، والدخل، وليس على أساس المهن التفصيلية. ونحن نذهب في هذه النقطة، بوضوح، إلى أن هذا الانغلاق الحادث على مستوى الطبقات الكتلية الكبيرة الحجم يفرز خطوطاً فاصلة أقل وضوحاً، وأضعف، وأدنى في درجة مأسستها من تلك الخطوط التي تفصل بين المهن وتتحكم في الدخول في نطاقها.

مثلاً)، ثم تسبب بعد ذلك في إثارة رد فعل ما بعد حداثي أشد تطرفاً "من الماركسية"، حيث ذهب هؤلاء المفكرون ما بعد الحداثيون إلى أن المصالح الطبقية تتعرض بصورة متزايدة لأن يتم تعريفها وإقرارها خارج نطاق عالم الإنتاج (انظر مثلاً Larana, Johnston and Gusfield 1994). وهذا الشكل الأخير لنزعة ما بعد الحداثة، ومع ما هو عليه من الرواج والانتشار، يتجاهل الحقيقة الواضحة التي تقول بأن قدرا كبيراً من الفعل الجمعي يتدفق بسلاسة من الفئات المعرفة تعريفاً بنائياً، حتى وإن لم يكن هذا التدفق السلس يحدث إلا عند تعريف تلك الفئات بعبارات أخف في طابعها الكتلي مما جرت عليه عادة هؤلاء المفكرين من قبل في هذه الحالة. إن الأنماط الأساسية الثلاثة للفعل الجمعي على مستوى المهن الخصوصية هي كالتالي: (أ) استراتيجيات الانغلاق التنازلية المصممة لتقييد الوصول إلى المراكز المهنية، و(ب) أشكال الصراع التنافسي غير المباشرة بين الروابط المهنية للحصول على المواضع الوظيفية اللائقة في تقسيم العمل، و(جـ) الفعل الجمعي التصاعدي الموجه نحو تأمين الفوائد النوعية المهنية (كميزة الحماية من الاحتكار مثلا)، وهي الفوائد التي توفرها الدولة وأصحاب العمل لشاغلي هذه المهن. وهذا التأكيد على أهمية التصرف العملي "الباحث عن الفوائد والمنافع" على المستوى الصغير لا يتسق منطقياً مع أي قاعدة من القواعد التي صاغها دوركايم. فمن المؤكد أن دوركايم، قدم، بشكل عام، صورة براقة للنقاش الذي دار حول ما كانت تقوم به الروابط المهنية من جهود حثيثة للحصول على الفوائد والمزايا لأعضائها، إلا أن عمله هذا كان راجعاً، بصورة عامة، إلى أنه كان يأخذ هذه الجهود مأخذ التسليم، وكان يسعى إلى إلقاء الضوء على ما يقع خارج نطاق الوظائف ذات الطابع الاقتصادي من وظائف أخرى أكثر منها تطلباً للمهارات العقلية العالية وأشد تعقيداً (Durkheim 1960 [1893], p. 15). وكان دوركايم يرى أن ما تقوم به الروابط المهنية من تصرفات ذات طابع عملي نفعي صرف ليس لها نتائج معقدة ولا عميقة، وذلك لأنها موجهة صوب تحقيق ما لهذا القطاع من مصالح صريحة مباشرة (كالحقوق المالية، وظروف العمل) وليست موجهة نحو تحقيق أهداف ثورية أو أهداف تتعلق بتغيير

أوضاع شاغلي المهن في هذا القطاع[٢٠]. ومع أن في إمكاننا، بناء على ما سبق ذكره، أن نستنتج أن التحليل الطبقي التفصيلي يعتبر مشروعاً بحثياً متواضعاً من الناحية الفكرية، فمن الجدير بنا ملاحظة أن المحللين الطبقيين قلصوا طموحاتهم ونبذوا، فعليًا، نظريات التاريخ الشاملة والمرتكزة على أساس مفهوم الطبقة (ومنهم مثلاً Goldthorpe and Marshall 1992 p. 385. وكما ذكر الباحثان هولتون Holton وترنو Turner (1980)، فإن أمثال تلك النظريات قد هجرها الباحثون، عمومًا، وظلت مهجورة حتى عهد قريب، وذلك نظراً لأن ما تحمله من موقف فكري يعتبر في وقتنا الحالي شكلاً من أشكال "إعادة الصياغة المفاهيمية للطبقة حول علاقات محلية غير عضوية، أو تعتبر شكلاً من أشكال إضفاء الطابع التاريخي على التحليل الطبقي المتعلق بتلك الفترات التاريخية القليلة العدد والتي تصادف أن بدت الطبقة الاقتصادية فيها وكأنها مماثلة للطبقة الاجتماعية (p.175; also, Holton, Goldthorpe and Marshall 1992, pp. 383-5)

التشكل البنائي المباشر

بهذا المعنى، أصبح المشروع البحثي للتحليل الطبقي أضيق نطاقاً فيما يتصل بأهدافه، وذلك نظراً لأن معظم العلماء المعاصرين في وقتنا هذا راضون بالاكتفاء بتقديم الوثائق العلمية التي تؤكد أن عضوية المرء في طبقة ما تشكل ما يترتب عليها من سائر النتائج التي تظهر على مستوى الأفراد (والتي منها مثلاً ميولهم الشخصية، وسلوكهم الانتخابي، وأساليبهم المعيشية). "شاهد ذلك أن" ما نجم عن هذا المشروع البحثي من تحليلات "للتشكل البنائي

٢٠- رغم أن الروابط المهنية تسعى، كما هو معهود عنها، لتحقيق أهداف هذا القطاع "من قطاعات تقسيم العمل"، فإن انتشار أمثال تلك الروابط أدى إلى حدوث نتائج مضطردة غير مقصودة، وأشهر هذه النتائج ما حدث من الإفراز الحاد "squeezing out" للأشكال الأخرى للتماسك الذي يشمل طبقة المهنيين كلها. ونحن نسعى هنا للتأكيد على أهمية هذه الرابطة التي تصل بين رواية دوركايم ذات المستوى الصغر وروايته ذات المستوى الكبير، على امداد مقالتنا هذه.

المباشر" (Giddens 1973) تبدأ خطواتها إما باختبار تأثيرات الطبقات الكتلية/ كبيرة الحجم على الفئات الطبقية الداخلة في تشكيلها، وإما باختبار التأثيرات التدرجية الناجمة عن المتغيرات التي تمثل الأبعاد الكثيرة التي ترتكز عليها الوظائف (والتي منها مثلاً البعد المتعلق "بالتعقد الدائم"، أو عن المتغيرات التي تمثل المهن التفصيلية (والتي منها مثلاً متغير الوضع الاجتماعي الاقتصادي للفرد). ومع أن هذه المقاربات الفكرية قد توصلت إلى نتائج بحثية هامة، فإن من المزعج، رغم ذلك، أنها تتجاهل الطابع المحلي "أي المحدود" (لبعض) المهن التفصيلية. وكما سبق لنا القول به، يتم تأمين الانغلاق الطبقي، أساساً على مستوى المهن التفصيلية، مع ما يترتب عليه من تقييد حركة التفاعل الاجتماعي المولد للثقافات المهنية الفرعية التي هي ثقافات تفصيلية بالمثل. وتساعد هذه القيود المفروضة على حركة التفاعل الاجتماعي على الحفاظ على، وتطوير ما سبق لدوركايم ([1893] 1960) أن وصفه منذ زمن بعيد من ثقافات نوعية لها خصوصيتها (وانظر كذلك aplow 1954). على النقيض من ذلك، ليس للطبقات الكتلية تأثير يمكن مقارنته أو سلطان على التطبيع الاجتماعي/أو التنشئة الاجتماعية المكتسبة، كما أن أمثال تلك الثقافات الكتلية تكون عند ظهورها أكثر تفرقاً وتجريداً، بناء على ضعف تأثيرها المذكور[٢١]. وبذلك، فإن الخلل الكبير في التحليلات الطبقية التقليدية لأساليب الحياة، وميول الأفراد واتجاهاتهم يتمثل في نظرة المحللين إلى المهن ذات الطابع المحلي باعتبارها فئات اسمية، وفيما ترتب على نظرتهم هذه من سرورهم بتجميعها في طبقة كتلية أو تشكيلها وفقاً لأبعاد الطبقة الكتلية. والواقع أنه حين يشتكي نقاد التحليل الطبقي من أن "التأثيرات الطبقية" يغلب عليها الضعف (خاصة كينجستون Kingston 2000)، فمن الراجح أن هذا الانتقاد يستغل ما يعيب التحليلات الطبقية التقليدية من توظيفها لمفهوم الطبقة بشكل ساذج ومغال في نزعته التجميعية أكثر من استغلاله لأي نقطة ضعف

٢١- انظر على سبيل المثال: (Lamont (2000, 1992) ; Bourdieu (1984 [1979]) ; Kohn and Slomezynski (1990).

في التأثيرات التي يحـدثها موقـع الإنتـاج (انظـر Weeden and [2002] Grusky للاطلاع على ما يؤكد هذا المعنى من الأدلة والبراهين).

إلام يصل بنا هذا النقاش؟ لقد سعينا، حتى الآن، لإثبـات أن عمليـات التنظيم الاجتماعي التي كثيراً ما تعزى للطبقات الكبيرة الحجم إنما تظهر في الواقع، وبصورة أوضح، عند مستوى تحليلي أدنى مـن مـستوى الطبقـات الكبيرة. شاهد ذلك أننا قد أكدنا على أهمية نزعة الفئات المهنية للعمل بصورة جمعية من أجل مصالحها، وللدفاع عن حدودها التي تفصلها عن غيرها وعما يترتب على ذلك من تأمينها الشيء من الانغلاق (الجزئـي) لهـا، ولتحديـد أساليب المعيشة وممارسات الاستهلاك الملزمة لأعضائها، وللتحول إلى فئات طبقية هامة لها شخصيتها الخاصة بها، وهو الأمر الذي من خلالـه يـشعر العمال بأنفسهم كما تشعر الفئات الطبقية الأخرى بأنفـسها. مـن المؤكـد أن المحللين الطبقيين أحرار في ادعائهم أن أمثال تلك العمليات ليست لها أهميـة إلا عند الكشف عنها على المستويات الكتلية فقط، إلا أن هذا "الادعاء" يغلـق تماماً أحد الطرق المفضية إلى إعادة إحياء التحليل الطبقـي وحمايتـه مـن المفكرين ما بعد الحداثيين الين يستغلون نقطة الضعف التي تتسم بها الطبقات كبيرة الحجم في تقديم دعاوى متعسفة (بشكل مضلل) تزعم أن موقع الإنتـاج مسألة لا أهمية لها. ولئن استطاع المحللون الطبقيون أن يروا مـا يتجـاوز نطاق هواجسهم المشغولة بالفئات الطبقية الكبيرة الحجم، وأن يعترفوا بارتفاع شأن الفئات "الطبقية" الصغيرة الحجم والتـي تـشبه فـي شـكلها الطبقـات المعروفة، فقد يصبح في الإمكان أن يطوروا تفسيرات أكثـر قـوة للـسلوك الاجتماعي (مثال ذلك (Weeden and Grusky 2002) ، وأن يبنـوا نمـاذج أكثر واقعية للحراك الاجتماعي والانغلاق الاجتماعي (مثال ذلك Sorensen and Grusky 1996)، ويهتموا، من ناحية أخرى، بمهمة التحليل الطبقي على المستوى الصغير باستخدام أساليب أكثر إقناعاً (للاطلاع علـى مزيـد مـن التفاصيل انظر Grusky and Weeden [2001])

هل يوجد نموذج دوركايمي للاستغلال والريع؟

تعطينا المناقشة السابقة انطباعاً بأن المهن التفصيلية يمكن أن تكون كيانات محلية سوسيوسياسية هامة من النوع الذي طالما سعى المحللون الطبقيون للوصول إليه على وجه التحديد. وعلى النقيض من ذلك، ثبت بالبرهان أن من العسير أن يعثر الباحثون على كيانات محلية سوسيوسياسية مماثلة ذات مستوى رفيع من التطور على المستوى الكتلي، كما أن المحللين الطبقيين يلتزمون بالهدف المحدود النطاق والمتعلق بوضع المخططات الطبقية التي تقوم بتحديد أماكن "المواقع البنائية" الكتلية عليها والتي يزعمون أن لديها القدرة على التحول إلى تلك الكيانات المحلية في المستقبل. بمقتضى هذه القاعدة، تعارف الباحثون على تركيز قدر كبير من الاهتمام بتمييز المحاور الأساسية التي يرتكز عليها الاستغلال، نظراً لأنه من المسلم به أن تلك المحاور تمثل "الأسس الموضوعية للمصالح المتنافرة/ أو المضادة" (انظر Wright 1985) التي قد يؤول أمرها إلى الاعتراف بها وتتبُعها على امتداد مجتمعات محلية سوسيوسياسية أكثر استقراراً ورسوخاً. يهدف هذا الفصل إلى هدفين هما: استكشاف ما إذا كان دوركايم قد توقع ظهور نماذج الاستغلال المذكورة، أم لا، واختبار مدى إمكانية تكييفها أو تحويرها بطريقة مفيدة في ضوء أعماله.

هل هو مصدر دوركايمي؟

بالنسبة لهذين الهدفين، تعتبر الكتابات الأساسية السابقة عن الاستغلال القائم على انتفاع الأفراد بمهاراتهم كتابات لها أهميتها الخاصة، ولهذا السبب سوف نركز عليها. في سياق هذه الكتابات، ساوى رايت (1985) Wright وآخرون (Sorensen 1994, 2000) بين الاستغلال القائم على انتفاع الأفراد بمهاراتهم وانتزاع المكاسب المالية، حيث يشير الوضع الأخير إلى ما تغله المهارة من العائدات (أي: الأرباح والمكاسب) التي يتم ضمانها عن طريق تضييق نطاق فرص الحصول على التدريب، وعما يترتب على ذلك من تقييد

مفتعل للمعروض (في السوق) من العمالة المؤهلة (أي الماهرة). إذا أخذ بهذا التعريف، أمكن للمرء حينئذ أن يجري اختباراً للاستغلال عن طريق حساب ما إذا كانت المكاسب المالية المتراكمة على مدى عمر العامل الماهر تفوق المكاسب التي يتحصل عليها العامل غير الماهر بمقدار أكبر التكاليف التي اقتضاها التدريب (كالرسوم الدراسية، والأموال التي ضاع على العامل اكتسابها بسبب انشغاله بالتدريب). في السوق الآخذة بمفهوم التنافس الكامل، يفترض أن تتدفق العمالة بسلاسة صوب المهن المجزية أكثر من غيرها، بما يترتب على ذلك من إحداث التسوية بين المكاسب المالية التي يتحصل عليها العمال على امتداد أعمارهم، من جهة، ومن القضاء على العائدات الاستغلالية (بعد تصحيح قيمتها الحقيقية بناء على حذف تكاليف التدريب منها) (٢٢). وأياً ما كان الأمر، فإنه حين تتعرض فرص الأفراد للحراك الاجتماعي للتضييق والحصار عن طريق ما يوضع في طريقها من حواجز تحول بين العمال وبين التصرف الإداري الحر في تولي الوظائف ذات الأرباح المرتفعة، أو غيرها من الوظائف التي يرغبون فيها، فإن التدفق السلس للعمالة يتعطل، علماً بأنه الأمر الذي يحدث التوازن في السوق، كما تتحقق احتمالية حدوث انتزاع المكاسب المالية (من أصحابها من العمال والموظفين) وتعريضهم للاستغلال. شاهد ذلك، أن ما يدفعه المرضى للأطباء من أتعاب مرتفعة قد تفهم على أنها نابعة من القيود "المصطنعة" المفروضة على عدد وظائف التدريب المتاحة في سائر كليات الطب.

بالرغم من أن هذا النوع من الاستغلال المبني على مهارة الطرف المستغِل يقدم أحياناً باعتبار أنه شكل عام من أشكال الاستغلال الماركسي التقليدي، فإن لهذا المفهوم مصدرًا دوركايمياً لم يأخذ حقه من التقدير المناسب إلى حد كبير. يتضح هذا المعنى، مثلاً، عندما يوجه دوركايم (,[1893] 1960

٢٢- في هذه الجزئية، نتجاهل ذكر حالة اللامساواة التي تنشأ نتيجة لما يبذله العامل/ أو الموظف من مجهود، ولقدراته الفطرية التي ولد مزودًا لها، وللفوارق الموجودة في (مدى صلاحية العمال المتماثلين/ أو المتناظرين لإنجاز المهام العسيرة أو غير المرغوب فيها. (كما جاء في السطرين ١٧، ١٨ من آخر صفحة ٧٥).

pp. 374-88) انتقاداته إلي القيود المفروضة على الحراك الاجتماعي الحـــر، والتي تظهر إما بسبب (أ) وجود المعايير والقــوانين التـــى تــضع قيــوداً ومحظورات على المهن التي قد يقوم بها أفراد معينون (كما هو الحال مــثلاً في نظم الطوائف، والتنميط الجنسي للمهن (أي: قصر بعض المهن على جنس واحد من الرجال أو النساء)، إما بسبب (ب) وجود حــواجز اقتــصادية، أو تكاليف مرتفعة للدخول في بعض المهن، وهي الأمور التي تحول بين عمـــال الطبقة الدنيا وبين التفكير في الوظائف التي تستلزم ضمناً أن يكون شـــاغلوها قد قاموا ببحوث علمية مستفيضة (كالأطباء والمهندســين) أو أمــضوا وقتــاً طويلاً في التدريب عليها. والنتيجة المترتبة على هذين النمطين من "الحـــراك المقهور" (أي: المحكوم بقوى خارجية قهرية) هـــي تقلــيص القــدرة علـــى المساومة لدى العمال المتأثرين بهذه القوى، وذلك عن طريق محو أو إضعاف ما يبدونه من تهديد بالخروج (من سوق العمل). ويعبـــر دور كـــايم 1960) ([1893] عن هذا المعنى بقوله: "عندما تكون إحدى طبقات المجتمع مجبـــرة، لكي تظل على قيد الحياة، أن تأخذ أي ثمن كان لقاء ما تقدمه مـــن خـــدمات، بينما يكون في إمكان طبقة أخرى أن تمتنع عن مثل هذا التصرف بفضل مـــا يتوافر لها من ثروات...، فإن هذه الطبقة الثانية تتمتع بميزة غير عادلة تتفوق بها على الطبقة الأولى" (p.384). ويمكن معالجة ما ينجم عن هذا الوضع من استغلال بفتح باب فرص الحراك الاجتماعي على مـــصراعيه عـــن طريـــق التدخلات المباشرة أو غير المباشرة في سوق العمل. والأمـــر كـــذلك، فـــإن دوركايم يطلب منا أن نحقق المساواة في فرص السوق ليس فقط عن طريـــق الإزالة المباشرة للقيود القانونية والقيود المعيارية "(أي: المتبعة لقواعد ملزمة) المفروضة على التدفق الحر للعمل (ومن أمثلة ذلك: إزالة أشـــكال الحظـــر المفروضة على الحراك الجماعي لأعضاء الطوائف "المغلقة")، ولكن أيـــضاً عن طريق منع الوالدين من نقل ثروتهم وأملاكهم لأبنائهم، حيث يؤدي ذلـــك إلى منح هؤلاء الأبناء ميزة غير مباشرة في التنافس على الوظائف المرغوب

فيها، (Durkheim 1960 [1893], pp.30-1, 374-88) [٢٣]. وتتوقع هذه العبارة الموجزة لدوركايم ظهور تفاهمات معاصرة تتقبل الاستغلال بقدر ما تعترف بأن قدرة العمال على المساومة تعتبر دالة للعرض والطلب على العمل في مجال المهن التي يمارسونها. في نفس الوقت، فإن المفهوم الحديث للريع لا يتوقع ظهوره إلا بصورة جزئية غير كاملة، ليس فقط لأن دوركايم أولى من الأهمية لمفهوم "الحراك المقهور"، بما يتصف به من الظلم والقصور، قدرا أكبر مما أولاه للشروط المتعلقة بالأجور الاستغلالية التي تسمح بهذا الحراك المذكور، ولكن لأنه ركز أيضاً على الأجور التي تضيع على العاملين المحاصرين داخل المهن غير المرغوب فيها بأكثر من تركيزه على الأموال المنتزعة على يد العاملين المحظوظين عندما يسعون لتقييد "أعداد" المتنافسين المعروضين "في سوق العمل".

تحسين مستوى النماذج المعاصرة القائلة بمفهوم الاستغلال القائم على المهارة

بالرغم من أن دوركايم عجز عجزاً شديد عن توقع ظهور نموذج مضطرد للريع، فإن تأكيده على أهمية التنظيم المحلي يعتبر، مع ذلك، درساً مفيداً لنا عندما نفكر في مدى إمكانية تحسين مستوى نماذج الاستغلال القائم على المهارة. والواقع أنه، بعد الأخذ في الاعتبار أن المؤسسات الحديثة للانغلاق (والتي منها مثلاً روابط أصحاب المناصب الرفيعة" كالقضاة، وأساتذة الجامعات، والقادة العسكريين" ونقابات المهن الحرفية) تولد قيوداً محلية، وليست شاملة للطبقة كلها، تفرضها على المعروض من العمل "في

٢٣- من المتعارف عليه في هذه المسألة انتقاد دوركايم على تقصيره في الحكم السليم على الطريقة التي بها ينقل الوالدون من أعضاء الطبقة العليا ثرواقم الاجتماعية والثقافية أيضاً إلى أبنائهم. من الواضح أن هذا الانتقاد له وجاهته، إلا إنه من الواجب أيضاً ألا نغالي في الاحتفاء به. فرغم أن دوركايم لم يؤكد على أهمية أشكال اللامساواة غير الاقتصادية بنفس مقدار تأكيد علماء الاجتماع المعاصرين عليها، فإنه يراعي، بالفعل، أن بعض أشكال اللامساواة "غير الشرعية" سوف تظل موجودة بحكم الضرورة حتى لو تم القضاء على الوراثة الاقتصادية (لثروات الوالدين) (انظر [1995] Lehmaun للاطلاع على مناقشة لها صلة بهذه القضية).

السوق"، فإن المنطق الذي يستند إليه الموقف الفكري لدوركايم يذهب إلى القول بأن الريع إنما ينتزع/ أو يستخلص على المستوى المحلي أساساً. وكما سبق لنا أن أكدنا عليه، فإن دوركايم كان مهتماً بصفة خاصة بوظائف الروابط المهنية التي تقع خارج نطاق الوظائف الاقتصادية، وذلك بالرغم من أنه كان يرى أن أمثال تلك الروابط تقوم أيضاً بتزويد أعضائها "بالقوة المطلوبة لتأمين مصالحهم المشتركة" (Durkheim 1960 [1893] , p. 11). وقد تستخدم هذه القوة في تقييد عدد الداخلين الجدد إلى إحدى المهن، وفي منع المهن المتنافسة من أداء نفس الوظائف، بجانب استخدامها في توليد جيوب للسيطرة الاحتكارية داخل تقسيم العمل. وبدلاً من هذا الرأي، غلب على الماركسيين الجدد القول بوجود "الطبقات المستغلة" التي تطوق وتتقاطع مع كثير من المهن، وذلك بناء على أن مثل هذا الكيان الكتلي يعتبر الكيان الطبقي الذي اعتاد الباحثون تحليله، والذي يتعرض فيه العاملون الشاغلون لمراكز متشابهة بنائياً لأشكال متشابهة للاستغلال، بجانب أن هذه الطبقات المستغلة لها مصالح تتقاسمها تبعاً لهذه الأوضاع، كما أنها قد ينتهي بها الحال إلى أن تشكل جماعات متماسكة تتقاطع مع الطبقات المستغلة فتسعى للضغط على مصالحها المشتركة. وهذه المقاربة الفكرية "التي يأخذ بها أكثرية الماركسيين الجدد" محل شك واختلاف لأن تلك الطبقات "المستغلة" التي تزعم هذه المقاربة وجودها ليس لها، في العادة، قدرة مؤسسية أو اجتماعية على التنظيم، أي أن مؤسسات الانغلاق العاملة في هذا المجال إنما يتم تنظيمها، عموماً، على مستوى المهن "وليس على مستوى الطبقة" (انظر الفقرة السابقة التي عنوانها "الانغلاق الاجتماعي")، كما أن قدرتها على كسب الأموال إنما تظهر، لهذا السبب، على ذاك المستوى نفسه. نتيجة لذلك، فإن العناصر الأساسية للاستغلال القائم على المهارة هي المهن نفسها، بينما تعد الطبقات "المستغلة" التي يذهب الماركسيون الجدد للقول بوجودها بمثابة تكتلات غير متجانسة من الوظائف والمهن التي يتوافر لها قدرات متشابهة بنائياً على الاستغلال. وتقتضي طبيعة الأمور دائماً احتمال أن ينتهي الحال بتلك الجماعات التي تنتزع المكاسب والأموال، والتي لديها قدرات "متشابهة بنائياً"، أن تترابط مع

بعضها لكن تحمي المؤسسات التي تمنحها أوراق الاعتماد الخاصة بها وتجعل بالإمكان تحقيق الانغلاق "المهني/ أو الاجتماعي" وانتزاع المكاسب والأرباح (انظر _Grusky and Sorensen 1998, pp. 1, 211-12). بهذا المعنى، فإن المخططات الطبقية غير الكتلية "أي: القاصرة على المهن المتشابهة" تقوم بتقديم الوصف التفصيلي للبنية المعاصرة لعملية انتزاع المكاسب والأرباح، في حين أن المخططات الطبقية الكتلية الكبيرة الحجم تقوم بدور الفرضيات المتعلقة بمدى إمكان تحول تلك البنية في المستقبل إلى بنية أكثر وضوحاً وأيسر فهماً.

لا ريب أن السؤال الأكثر جوهرية هنا، هو المتعلق بما إذا كانت البنية الأساسية لانتزاع الأرباح والمكاسب سينتهي بها الحال إلى أن تشكل الطريقة التي بها تفهم حقيقة المصالح "المشتركة للطبقات المستغِلة"، وبها يتم الضغط عليها أم لا. من وجهة نظر دوركايمية محدثة، فإن التعريف التقليدي للريع المكتسب على أساس مهارة العامل/ أو الموظف قد يوجه له انتقاد له وجاهته بأنه بلغ من الغموض والأكاديمية حداً بعيداً حال بينه وبين الانتشار على نطاق واسع، خاصة إذا أدخلنا في الاعتبار أن الروايات المضادة له والمتعلقة "بمدى" ملاءمة ومشروعية الفوارق الموجودة، بين أجور المهن، تحظى حالياً بقبول كبير. ووفقاً لرؤية دوركايم لهذه النقطة، فإن الاعتقادات التي تؤمن "بمستوى الجزاء ((أي: الأجر هنا)).. الملائم لمختلف المهنية (Parkin 1992, p. 62) سوف تظهر، لا محالة، في سائر المجتمعات، حيث تحتفظ أمثال تلك الاعتقادات بنفوذها وتأثيرها حتى عندما يقدم الحراك المقهور والاستغلال تفسيراً لسبب وجود هذه الفوارق الملحوظة (انظر بصفة خاصة Durkheim 1951, [1897], p. 126). بناءً على ذلك، ينبغي أن يُنظر إلى البناء المهني على أنه سلاح ذو حدين يعمل في نفس الوقت على خلق الانغلاق وانتزاع الريع (أعنى بذلك جانب "انتزاع الريع") وإضفاء الشرعية على ذلك الريع وإقناعنا بأنه ملائم ولا إشكال فيه (أعنى بذلك جانب "إضفاء الشرعية على الريع"). وهذه الجهود المذكورة أخيراً، والمتعلقة بإضفاء الشرعية على الريع، قد ترتكز على اعتقادات تؤمن بأهمية شغل أهم المهن بأفضل العمال (أعني

بذلك: النزعة الوظيفية)، أو على اعتقادات تؤمن بقدسية أو حرمة المكافآت (أي: الأجور والمرتبات) التي تقررها أحكام السوق (أعني بذلك "إضفاء الشرعية على السوق")، أو على اعتقادات تؤمن بصلاحية العمال المناظرين/ أو المتماثلين لإنجاز المهام العسيرة أو غير المرغوب فيها (أعني بذلك الفوارق الموجودة بين العمال المتناظرين).

أيًا ما تكون الرواية، فالنتيجة هي أن الفوارق بين المهن، والمتعلقة بالمكاسب المالية لشاغلي نفس المهنة، ينظر إليها، كما هو معتاد، باعتبار أنها فوارق مقبولة، في حين تتعرض الفوارق المالية التي بين المهن المختلفة للفحص الدقيق كما تؤخذ أحياناً كدليل على التفرقة الظالمة في الأجور (خاصة عند ربطها بالعرق، أو الجنس، أو الإثنية). شاهد ذلك، أنه ليس صدفة أن ينجح التشريع المناهض للتفرقة الظالمة في الأجور في نفس الوقت الذي أخذ فيه التشريع المماثل، والمبني على استحقاق كل مهنة لأجر مخالف للمهن الأخرى، في الضعف والذبول. في تفسيرنا لهذه النتيجة، لا نحتاج إلا إلى مراعاة أن التشريع المناهض للتفرقة الظالمة في الأجور يسعى لتحريم الفوارق في الأجور بين المهن المختلفة، بينما يسعى التشريع المماثل، والذي ينبني على أساس استحقاق كل مهنة لأجر مخالف للمهن الأخرى، لتحريم الفوارق المترسخة في الأجور داخل المهنة الواحدة، والتي اكتسبت شرعيتها من الروايات الثقافية المتعلقة بأهمية بعض الوظائف، وقوى السوق، والفوارق الموجودة بين العمال المتماثلين (انظر Nelson and Bridges 1999). بهذا الشكل، فإن مأسسة أي مخطط طبقي للمهن يعلمنا أن ننظر إلى الفوارق الموجودة داخل الفئة الواحدة باعتبار أنها فوارق ملائمة ومشروعة. والحقيقة أنه يوجد قدر كبير من التعبيرات البلاغية المؤثرة في النفوس داخل كلام دوركايم ([1897] 1951) عن أهمية تطوير "مخططات طبقية" تحظى بدرجة كبيرة من المشروعية، وذلك لسبب محدد وهو أنها تكبح جماح الطموحات الشديدة التدمير والتي تراود مخايل أشد الناس ضعفًا فتمنعهم من القيام "بما لا نهاية له من احتجاجاتهم المتزايدة" (P.383; also, see Zeitlin, 1968, p. 275)، ويرى كثير من علماء الاجتماع أن من المواقف الفكرية المستساغة،

(ولكنها) لا قيمة لها، الموقف الذي يذهب إلى أن هذه القـوة التـي تـضفي الشرعية "على المخططات الطبقية/ أو الفوارق في الأجور)) قوى متطـورة تطوراً جيداً إلى حد بعيد، الأمر الذي يجعلها تـشكك فـي أي نظريـة مـن نظريات الريع التي تذهب إلى أن عملية انتزاع الريع سينتهي بها المطاف إلى التعرض للخطر وإلى استثارة المصالح المضادة التي كانت قبل ذلك كامنة.

إذاً، فإن النتيجة المستخلصة من تعليقنا هذا تتمثل في أن القواعد التـي صاغها المفكرون لوصف الطبقات الكبيرة الحجـم لا يمكـن إنقاذهـا "مـن الانتقادات الموجهة إليها" بمجرد التحايل بالانتقال إلى تعريفات للطبقة ترتكـز على مفهوم الريع. ذلك أنه عندما تطبق التعريفات التقليدية للريع الناجم عـن استثمار الأفراد لمهاراتهم/ أو: الريع القائم على أساس المهارة، فـلا بـد أن يشير أي مفكر ذي نزعة دوركايمية محدثة إلى أن (أ) مثل هذا الريع إنمـا يُستخلص على مستوى أشد في محليته مما يـذهب إليـه معظـم المحللـين الطبقيين، و(ب) أن نفس عملية مأسسة المخططات الطبقية المهنيـة تـضفي الشرعية على الفوارق الموجودة في الأجور التي يتحصل عليهـا أصـحاب المهن، كما تحد من ظهور المصالح المضادة. يترتب على ذلـك منطقيـاً أن الفئات/ أو التصنيفات الواردة في أي مخطط معني بالطبقات الصغيرة قـد لا يصل بها الحال أبداً إلى أن تُستثمر باستخدام تلك الخواص المـضادة التـي طالما سعى المحللون الطبقيون للوصول إليها.

أيكون المزيد من التفصيل أفضل دائماً؟

في دعوتنا لمقاربتنا الدوركايمية المحدثة هذه، أشرنا إلى سـائر نمـاذج التحليل الطبقي المتنافسة بعبارات عامة تماماً، حيث أسميناها بأسماء متنوعـة كمقاربات "الطبقة الكبيرة" أو المقاربات التجميعية، أو المقاربات التدريجيـة. ورغم أنه كان من الملائم أن نعالج المقاربات التقليدية باعتبارها كلاً واحـداً، فإن من الجدير بإمعان النظر فيه عند هذه المرحلة تحديد ما إذا كانت جميـع النماذج الفكرية الطبقية متساوية في هشاشتها وضعفها أمام الانتقـادات التـي

نقدمها هنا، أم لا. وكما هو مبين في الجدول رقم ٢/٣، فقد يكــون مفيــداً أن نميز بين ستة أنماط عامة من المخططات والمقاييس التصنيفية، حيث يــضم كل مخطط منها على حده مستوى معيناً من مستويات القياس (كمستوى القياس القائم على مفهوم "المهنة الخصوصية"، ومستوى القياس القائم علــى مفهــوم التكتل المهني، ومستوى القياس القائم على مفهوم التكتــل الوظــائفي). فــي الأجزاء السابقة من هذه المقالة ركزنا، بصفة أساسية، على النماذج الفكريــة التي ترتب المهن وفق مقياس متدرج (كنموذج الــنمط (أ) ونمــوذج الــنمط (جـــ)) أو التي تضم المهن في كيان كتلي كبير الحجم (كنمــاذج الــنمط (د)، مما مكننا من تقديم رؤيتنا الانتقادية في ضوء حالة التنــوع والاخــتلاف "أو التغاير واللاتجانس" التي يتم استبعادها عندما يتم تكويد المهــن الخــصوصية "المتشابهة" داخل طبقة واحدة أو داخل مستويات متشابهة تقع علــى مقيــاس تدرجي ما. وإن لتأكيدنا على هذا المعنى ما يبرره من المــسوغات، وذلــك باعتبار أن معظم علماء الاجتماع لا يعطون النماذج الفكرية الطبقية التي من هذا النمط حقها في البحث والدراسة (مثال ذلك الــنمط (أ)، والــنمط (جــــ) والنمط (د) (٢٤). في نفس الوقت، سعي بعض المحللين الطبقيــين، بطبيعــة الأمور، لفهم حقيقة التنظيم الاجتماعي للإنتاج عن طريق دراســة الوظــائف (وليس المهن) باعتبار أنها "أي الوظائف" هي الوحدات الأساســية للتحليــل، طارحين، بذلك، السؤال عما إذا كانت آراؤنا ودعاوانا تنطبق بصورة متساوية على أمثال تلك المقاربات الفكرية المختلفة، أم لا.

---

(24) في عملهما الأخير، سعى إريكسون Erikson وجولدثورب Goldthorpe (1992) إلى إضفاء المتعــة والإثارة على مخططهما الطبقي عن طريق الإشارة إلى ما يتصف به من سمات تتعلق بمستوى الوظــائف (أعني بذلك شروط التوظف)، وذلك بالرغم من أن هذا المخطط نفسه يتم تنفيــذه، إجرائيــاً، علــى مستوى المهن "وليس على مستوى الوظائف".

الجدول رقم ٢/٣: نماذج التنظيم الاجتماعي عند موقع الإنتاج

مستويات القياس	أنماط التكتل أو أنماط التباعد والانفصال		
	المهن الخصوصية	التكتلات المهنية	التكتلات التي على مستوى الوظيفة
مستوى القياس المتصل	**نماذج النمط (أ)** نموذج الهيبة، والمقاييس السوسيواقتصادية، ومقاييس رأس المال الثقافي (مثال ذلك Hauser and Warren1997; Bourdieu 1987 [1979])	**نماذج النمط (ج)** مقياس هولنجسهد للمهن (مثال ذلك Hollingshead and Redlich 1958)	**نماذج النمط (هـ)** مقاييس ظروف العمل ومدى جانبية الوظائف (مثال ذلك Kohnand Slomczynsk 1990, Jenks, Perman, and Rainwater 1988)
مستوى القياس الفئوي "التصنيفي"	**نماذج النمط (ب)** نمط الطبقات الصغرى وفقاً للدوركايمية المحدثة (Grusky and Sorensen 1998)	**نماذج النمط (د)** نموذج الطبقات وفقاً للفيبرية المحدثة (مثال ذلك Erikson and Goldthorpe 1992; Featherman and Hauser 1978)	**نماذج النمط (و)** نموذج الطبقات المستغلة" (مثال ذلك (Wright 1985

قد نعرف الوظيفة بأنها تلك "الحزمة من الأنشطة النوعية، والمتفردة أحياناً، والتي ينفذها شخص ما انتظاراً للحصول على عوض/ أو مقابل اقتصادي (Hauser and Warren 1997, p. 180). في أسواق العمل التقليدية، يوجد، في أقل تقدير، عدد من الوظائف يماثل عدد من هم موجودون من العاملين، ولهذا السبب يستطيع محللو البيانات التي على مستوى الوظائف أن يؤثروا تفصيلها "إلى عدد كبير من الفئات الفرعية" بدرجة أشد إفراطاً مما كنا ندعو إليه من قبل. وقد يكون من المفيد أن نتساءل عما إذا كان من الضروري أن يلتفت الباحث الآخذ بمفاهيم الدوركايمية المحدثة إلى إمكانية

القيام بمثل ذلك التفصيل المفرط للوظائف/ أم لا. في معالجة هذه المسألة، ينبغي علينا أن نتذكر أن "المهن الخصوصية" ينشئها المجتمع من خلال آليات متنوعة تتسبب في انغلاقها، كالروابط المهنية، والنقابات العمالية، وإعطاء التراخيص ومنح الشهادات الرسمية "بالضمان أو استيفاء الشروط، ونحو ذلك". وهذا " الرداء الاجتماعي" الذي ترتديه الوظائف ذات المهام المتشابهة هو الذي يجعل المهن الخصوصية فئات مهنية متجانسة نسبياً، وتتمثل مصادر هذا التجانس في ثلاثة أمور هي: (أ) أن المهن الخصوصية تسعى لانتقاء العاملين الذين تنطبق عليهم "صور نمطية" مهنية موجودة من قبل ذلك (مثال ذلك أن علم الاجتماع يجتذب انتباه الأعضاء الجدد من ذوي الميول اليسارية)؛ (ب) كما تتسبب أساليب التدريب المحددة في زيادة التجانس في الاتجاهات، والسلوكيات، ورؤي الحياة لدى من يحتمل أن يشغلوا هذه المهن (ومن أمثلة هذه الأساليب: الالتحاق بالدراسات العليا، والتدريب المهني، وبرامج التلمذة الصناعية)؛ (ج) بالإضافة إلى أن التفاعل الاجتماعي يحدث بصورة غير ملائمة داخل الحدود الفاصلة للمهن، ويؤدي بالتالي إلى تعزيز الاتجاهات، والقيم، وأساليب المعيشة الخاصة بكل مهنة. في مرحلة معينة "من مراحل البحث والتحليل الطبقي للمهن"، وتبعاً لما ذكرناه حالاً، لابد أن تقل النتائج الإيضاحية "لطبيعة المهن" والناجمة عن عملية التفصيل المذكورة، وذلك لأن الباحث العنيد في تصميمه على مواصلة عملية التفصيل يكون في هذه الحالة مشتغلاً بعملية تفصيل خارج حدود الخطوط الفاصلة بين المهن، وهي الخطوط المُمَأسسة في سوق العمل، والتي تتسبب في إحداث التجانس "داخل كل مهنة".

يتعين على المحللين الطبقيين الذين يدافعون عن النموذج الفكري للنمط "هـ" والنموذج الفكري للنمط "و"، أن يعترفوا بضرورة إحداث تكتيل ما للوظائف أو تحديد لأبعادها، إلا أنهم يرفضون، بطبيعة الأمر، أن يستمروا في عملية التكتيل/ أو التجميع حتى يصلوا إلى الحدود الفاصلة التي أنشأها المجتمع للفصل بين المهن. بدلاً من ذلك، يكون من الأفضل لهؤلاء المحللين أن يلتزموا، وللمرة الثانية، بمقاربة "تحليلية"، بحيث تهدف إلى التمييز الدقيق

لسمات الظروف الفنية للشغل (والتي منها مثلاً سمة التعقد الفعلي للعمل، وسمة الاستقلالية، وهي الظروف التي تبني المصالح، أو تؤثر في عمليات التفاعل الاجتماعي، أو تتحكم، من نواح أخرى، في النتائج البحثية الهامة التي ينتهون إليها. من الواضح أن هذه المقاربة قد أثمرت نتائج بحثية هامة. وأياً ما كان الأمر، فإنه نظراً لأن الوظائف التي تتقاسم نفس الظروف الفنية المثالية (والتي منها مثلاً ظروف التعقد الفعلي للعمل، لا يتم تنظيمها من قبل المجتمع داخل مجموعات لها دلالتها، فإن ذلك التجانس، وكما انتهى إليه البحث، يكون ناجماً عن التأثيرات المباشرة للظروف الفنية للشغل، وليس عن التأثيرات التي يعززها المجتمع وتنبع من الاختيار، والتدريب المشترك، والانغلاق المانع من التفاعل (بين الوظائف المختلفة). أما ما تتسبب فيه هذه المقاربة من خسائر في مجال تفسير الأوضاع الطبقية نتيجة لتجاوزها عن تلك التأثيرات الاجتماعية فقد تكون خسائر فادحة.

يمكننا أن نزداد تعمقاً في فحص أوجه قصور المقاربات التحليلية عن طريق إمعان النظر في الحقيقة المعروفة عن علماء الاجتماع وعن مفهومهم، المتميز ظاهريا، "للهابيتوس" "habitus" (Bourdieu 1984 [1979]). شاهد ذلك، أن أي باحث من علماء الاجتماع الآخذين بمفاهيم الدوركايمية المحدثة يميل، في سعيه للكشف عن أسباب ما يشيع بين علماء الاجتماع من الثقافة وأسلوب المعيشة الإنسانوية، المناهضة للنزعة المادية، واليسارية النزعة من نواح أخرى، يميل للتأكيد على الأمور التالية: (أ) على ما هو مشهور من النزعة اليسارية لعلم الاجتماع وما يترتب عليها من قيام علماء الاجتماع باختيار الأعضاء الجدد في جماعتهم من بين المعروفين بنزعتهم اليسارية؛ (ب) وعلى ما ظهر في رؤية علماء الاجتماع للعالم من تأثيرات مولدة للتحرر العقلي وناجمة عما عايشوه من التدريب الاحترافي والتطبيع الاجتماعي على امتداد زمن طويل،؛ (ج) وعلى النتائج المعززة للتفاعل الاجتماعي مع الزملاء الذين يشبهونهم في ميولهم وأفكارهم. ومن المؤكد أيضاً أن علماء الاجتماع يقومون بعملهم في ظل ظروف شغل متميزة (كالاستقلالية العالية، والتعقد البالغ، مثلاً)، إلا أن النتائج المترتبة على أمثال

تلك الظروف الفنية سوف تبدوا وقد غمرتها القوى الاجتماعية التي سبق ذكرها. وفي هذا الشأن، تقدم لنا حالة علماء الاقتصاد مثالاً كاشفاً من أمثلة التناقض؛ فعلماء الاقتصاد، برغم كل شيء، يقومون بعملهم في ظل ظروف عمل متشابهة (كالاستقلالية العالية، والتعد البالغ، مثلاً)، مع أنهم، بالرغم من تلك الظروف، محافظون نسبياً في مواقفهم وآرائهم السياسية وفي أساليبهم المعيشية. وإن من العسير تفسير أسباب وجود تلك النزعة المحافظة بدون الاعتراف بأن علماء الاقتصاد يتم اختيارهم، من بين زملائهم، للحفاظ على النزعة المحافظة، وأن تدريبهم الذي تلقونه في نطاق المقاربات الكلاسيكية المحدثة، بعد تخرجهم في جامعاتهم، لا يفعل شيئاً إلا أن يعزز ذلك الانجذاب الموجود عندهم من قبل نحو النزعة المحافظة، وأن ما يترتب على ذلك من تفاعلهم مع زملائهم من علماء الاقتصاد يزيد من حمايتهم من أي "شرود" إيديولوجي. وعلى ذلك، سوف تظهر النزعة المحافظة عند علماء الاقتصاد على أنها من فعل المجتمع وليست معزوة للظروف الفنية التي يعملون في ظلها.

على ذلك، فإن المقاربة التحليلية الصرفة للنموذجين الفكريين للنمط (هـ) والنمط (و) "من أنماط التجمعات التي على مستوى الوظائف" تتعرض للتجريح والانتقاد لأن هذه الفئات الطبقية المفترضة لم تتجمع معاً بسبب التأثيرات الاجتماعية التي تتسبب في إحداث التجانس الطبقي والمتمثلة في "عملية" اختيار شاغلي الوظائف والتطبيع الاجتماعي لهم، والانغلاق المانع لهم من التفاعل مع غيرهم. ولا ريب أن هذا المسار الانتقادي مطابق للمسار الانتقادي السابق الذي يجرح النماذج الفكرية لنمط (أ)، ونمط (ج)، ونمط (د) "من أنماط التجمع والانفصال المهني، جدول رقم ٢/٣". وبالرغم من أن ما آثرناه من الفئات الطبقية التي على المستوى الصغير ليست متداخلة في طوايا الفئات الطبقية التي على مستوى الوظائف (ومن ثم لا يمكن أن ينطبق عليها، بدقة، الحكم بأنها فئات "تفصيلية" /أو "لا تجمعية"، فإن هذا الوضع لا يغير أو يؤثر على الإطلاق، في دعوانا الأوسع نطاقاً والمتعلقة بمزايا النزعة الواقعية لعلم الاجتماع.

نتائج

في مقدمته الشهيرة لكتاب "تقسيم العمل" توقع دوركايم [1893] 1960) (p. 28 أن يؤول حال المهن الكبيرة الحجم إلى "إقحامها، تدريجياً بين الدولة والفرد،" مقدماً بذلك الحل لمشكلة النظام عن طريق إخضاع الصراع الصناعي (أي: الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال) للضوابط وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، وعن طريق خلق أشكال جديدة للتماسك على المستوى التفصيلي للمهن. من عادة الباحثين لأفكار دوركايم أن يكرروا هذا التفسير، إلا أنه لم يعالج أبداً، من جانب المحللين الطبقيين، باعتبار أنه نموذج فكري ارتقائي يعتد به. ونظراً لأن النماذج الفكرية الطبقية للماركسيين الجدد تتعرض لهجوم متزايد، فقد أخذ المحللون الطبقيون، بما هو معهود عنهم، بالتراجع إلى صورة ما من صور الفيبرية المحدثة أو من صور نزعة ما بعد الحداثة، وهما الصورتان اللتان لم تول أي منها اهتماماً كبيراً بما سبق لدوركايم أن أكد عليه من التشكل البنائي على المستوى المهني. يوجد، إذاً، مجال فسيح لاستكشاف طريق ثالث ذي نزعة دوركايمية محدثة يعيد تركيز الاهتمام على التنظيم المحلي داخل تقسيم العمل.

هذا "الطريق الثالث" يتضمن إطلاق أسئلة بحثية أكثر مما يتضمنه من تزويدنا بأجوبة جاهزة أو محفوظة. ومن باب تقديم عينة لمثل هذا البحث، نقدم فيما بعد قائمة بخمسة أسئلة إمبيريقية مهمة، كل سؤال منها يناقش مجالات التحقيق القياسية الموجودة في ثنايا الكتابات السابقة عن التحليل الطبقي (للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر Grusky and Weeden [2001]).

هل تقوم فئات الطبقات الكبيرة الحجم بالاستيعاب الكافي للتأثيرات التي تحدثها الطبقة الاجتماعية؟ بالرغم من أننا ذهبنا للقول بأن "مفهوم" الطبقات التقليدية يعجز عن استغلال ما يتمتع به موقع الإنتاج من قدرة على تفسير الظواهر الاجتماعية، فإننا لم نقدم أي برهان إمبيريقي يشهد لهذه الدعوى؛ كما أن عبء الدليل يقع بالضرورة على عاتق العلماء الذين يسعون لتحسين مستوى المقاربات الفكرية الراهنة. وفي كثير من المخططات الطبقية التقليدية،

تكون الفئات المعروضة مجرد تجمعات/ أو تكتلات من المهن التفصيلية (انظر جدول رقم ٢/٣)، كما يصبح بالإمكان اختبار أمثال تلك التجمعات عن طريق فحص ما إذا كان الانتفاع بها (في المخططات الطبقية) يفقدها الكثير من قدرتها على تفسير الظواهر الاجتماعية، أم لا (انظر Weeden and Grusky 2002). ولا ريب أن هذه الاختبارات يجب تنفيذها سعياً للوصول إلى جميع أنواع "الارتباطات الطبقية" (والتي منها مثل ما يتصل بالاتجاهات والميول، وممارسات الاستهلاك، وفرص الحياة، وأساليب المعيشة).

هل يمكن للتكتل في بعض قطاعات البنية الطبقية أن يكون مبرراً أكثر مما يكون عليه الحال في القطاعات الأخرى؟ قد تكون تكاليف التكتل مرتفعة، بصفة خاصة، في بعض الطبقات. شاهد ذلك، أنه يغلب على أساليب معيشة العاملين غير اليدويين أن تكون غير متجانسة إلى حد ما، وذلك لأن المهن الموجودة في القطاع غير اليدوي تكون محكمة البنيان/ أو خاضعة للأعراف إلى حد بعيد، ويكون شاغلوها، تبعاً لذلك، معرضين للتأثر بثقافات مميزة وخبرات خاصة تتعلق بالتطبيع الاجتماعي لهم. وعلى النقيض من ذلك، تجري العادة على تمثيل القطاع الأدنى رتبة للعمل اليدوي باعتبار أنه نطاق متجانس نسبياً، إذ لا يظهر فيه التقسيم المهني للوظائف إلا بصورة واهنة. وهذا التفسير المقبول، وبالرغم مما يتمتع به من المعقولية، لا يستفاد به في تجريح أي عدد من بدائله الأخرى، والتي أشهرها التفسير القائم على مفهوم الفرضية الصفرية والذي يذهب إلى أن الباحثين الأكاديميين أشد تنبهاً، وبصورة واضحة، لأشكال التمايز المهنية الموجودة في قطاعات البنية الطبقية التي هم أدرى من غيرهم بها.

هل بعض المهن محكمة البنيان بصفة خاصة؟ إن الملامح الخارجية للتشكل البنائي غير الكتلي (أي: الذي على مستوى الوظائف التفصيلية) لها أهميتها هي الأخرى، إذ تذهب الرواية التقليدية في هذا الشأن إلى أن المهن الحرفية تعتبر نموذجية في دمجها لعمل وأسلوب معيشة المشتغلين بها معاً (Mills 1956, p. 223)، إلا أننا نرتاب فيما إذا كانت أساليب المعيشة البالغة التقدم توجد أيضاً في أي مكان آخر داخل التشكل البنائي المهني. وهذا الدليل

المتاح، وبناء على ما هو عليه من القوة، يعطي انطباعاً بأن من شأن التشكل البنائي الذي على المستوى التفصيلي للوظائف أن يكون هو التشكل الأشد ظهوراً عندما تحدث الأمور التالية: (أ) عندما يكون التدريب على الوظيفة شاقاً ويستغرق زمناً طويلاً (كوظائف الأطباء وأساتذة الجامعات مثلاً)، (ب) أو عندما يتم عزل العاملين بالوظائف عن غيرهم، أو عندما يتم إلحاق وصمة ما بهم (كحال عمال النظافة، والحطابين، والسعاة في مدن الملاهي المتنقلة)، (ج) أو عندما يكون تجنيد الأعضاء الجدد عملاً انتقائياً بدرجة مرتفعة يقوم به شاغلو بعض الوظائف فيختارون الأعضاء الجدد بسبب ما يتمتعون به من شبكات اجتماعية (كما هو حال الممثلين في السينما والمسرح)، أو بسبب الحواجز الاقتصادية التي تمنع البعض من شغل مهن أو وظائف معينة، كالحواجز الرأسمالية مثلاً، أو بسبب ما تتطلبه مهنة ما من توافر ميول ومهارات غير مألوفة في شاغليها (كمهنة الحانوتية مثلاً). وهذه الفرضيات يمكن تتبعها عن طريق التعمق في فحص "مدى" عدم تجانس أساليب المعيشة والسلوكيات داخل المهن الخصوصية.

هل الطبقات الاجتماعية آخذة في التحلل كما يزعم المفكرون ما بعد الحداثيون؟ في الأوساط الفكرية لما بعد الحداثة، تدور المعارك الفكرية الرئيسة المهمة، وبصورة تامة، حول قضايا الميول والاتجاهات، مع ملاحظة أن أشد التفسيرات تطرفاً (لهذه القضايا) تقتضي ضمناً القول بأن جميع أشكال البناء التي على مستوى موقع الإنتاج آخذة في الاضمحلال والتلاشي. ومع ذلك، فإن الأدلة العلمية التي يتم تجميعها تأييداً لهذه الدعوى محدودة للغاية. والواقع، أن جميع البحوث ذات الصلة بهذا الموضوع تتعلق، عملياً، بموضوع الميول والاتجاهات السائدة في التشكل البنائي الكتلي، بل إن الأدلة العلمية المتوافرة في هذا الموضوع تشير أساساً إلى السلوك الانتخابي (كما هو الحال في (Erikson anf Goldthorpe 1992، مثلاً)، وإلى عدد قليل من النتائج القياسية الأخرى (Grusky and Weeden 2011). ومن ثم، فإن هذه الأدلة لا تكفي لإثبات صحة الفكرة القائلة بوجود نوع من "تفكك التشكل البنائي الطبقي" بالمعاني الواسعة والشاملة التي تعبر عنها هذه الفكرة عادة.

هل تتسبب نماذج الطبقات الكبيرة في إعطاء فكرة خاطئة عن البنية الأساسية للحراك الاجتماعي؟ عندما يتم تأمين الانغلاق الاجتماعي أساسًا على مستوى المهن الخصوصية، فإن التحليلات "الطبقية" الكتلية التقليدية قد تستهين بمدى الصلابة والصمود في أنظمة الحراك الاجتماعي "فلا تهتم بدراستها" (Sorensen and Grusky 1996; Rytina 2000). زد على ذلك، وإذا أخذنا في الاعتبار أن قدرًا كبيرًا من القابلية للتغير في التشكل البنائي المحلي في جميع أنحاء الدولة يتم حجبه وإخفاؤه من خلال التكتل الطبقي، فقد نصل إلى الحكم بأن الفرضيات القائمة على مفهوم التقارب القياسي "بين الطبقات" لم تعد مقبولة بمجرد نزع الصفة الكتلية عن بيانات الحراك الاجتماعي. ذلك أن ما هو موجود حالياً من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحراك الاجتماعي، وبالرغم من ضخامة حجمها، مدينة بالفضل للصياغات "النظرية" القائمة على أساس الطبقات الكبيرة، وهي بالتالي عرضة للتجريح والانتقاد عندما يعاد النظر فيها على مستوى الطبقات الصغيرة.

لهذا السبب نذهب للقول بأن الأبحاث التقليدية التي تتناول موضوع "التأثيرات الطبقية" يمكن إعادة النظر فيها بصورة مفيدة. وبالرغم من أن الصياغات النظرية القائمة على أساس الطبقات الكبيرة ستظل مسيطرة في الغالب، فإن على هذه الدراسات المتخصصة "أي: الأبحاث المذكورة" أن تدخل في اعتبارها، على الأقل، احتمال أن تكون قد حادت عن الصواب وأن قدراً كبيراً من الفعل التفسيري سيظل موجوداً في ثنايا الطبقات الكبيرة. وإنه لجدير بالملاحظة أن النماذج الفكرية للطبقات الكبيرة كانت في مبدأ الأمر قد ابتكرت لتفسير أحداث التحول الكبرى التي تجرى على المستوى الكبير والتغير الاجتماعي الذي يجري على النطاق الواسع (انظر Grusky, Weeden, and Sorensen 2000). ونظراً لأن الصراع الطبقي أصبح صراعاً مُمأسساً، فقد أخذ المنظرون الطبقيون في التقليل، بصورة تدريجية، من أهمية نظريات التاريخ ذات المستوى الكبير وما يتصل بها من سرديات تطورية (Holton and Turner 1989)، مفضلين عليها استخدام الفئات الطبقية (المفصلة) في تنفيذ المهمة الأكاديمية الأكثر تواضعاً والمتعلقة بتفسير

السلوك المعاصر ذي المستوى الصغير (كالسلوك الانتخابي، وأساليب المعيشة مثلاً). "لذلك" قد ينظر إلى انجذاب الباحثين المعاصرين لإصلاح الصياغات النظرية القائمة على أساس الطبقات، وتكييفها، ومراجعتها على أنه يمثل محاولات شكلية "غير فعالة" يقوم بها حقل فرعي من حقول المعرفة للتفاهم والتراضي مع هذه الأجندة الجديدة. ومن المحتمل تماماً، بطبيعة الأمر، ألا يكفي أي قدر من إصلاح الصياغات النظرية المذكورة "لتحقيق هذا التفاهم المنشود" ولئن أخذت الأجندة المعاصرة ذات المستوى الصغير مأخذ الجد، فقد تتطلب وجود نماذج للطبقات الصغيرة تتجاوز نطاق النزعة الإسمية للطبقات الكبيرة وتستغل مثل ذلك التنظيم الاجتماعي المحلي كلما وجدت إليه سبيلاً.

٤

الفصل الرابع
مرتكزات التحليل الطبقي عند بيير بورديو

إليوت ب. واينينجر

الفصل الرابع

مرتكزات التحليل الطبقي عند بيير بورديو

إليوت ب. واينينجر

ربما كان بيير بورديو Pierre Bourdieu عند وفاته في ينـــاير ٢٠٠٢، أشهر علماء الاجتماع في العالم (انظـــر Calhoun and Wacquant 2002). وقد سبق له، بوصفه المؤلف الذي قدم أعمالاً كلاسيكية عديـــدة، أن أصـــبح مرجعاً ضرورياً في مجالات "تخصصية" مختلفة على امتداد ذلك الفرع مـــن فروع المعرفة "وهو علم الاجتماع" (بما فيها مجال التربية، ومجال الثقافـــة، ومجال "النظرية"، ومجال سوسيولوجيا المعرفة)؛ وسبق له أيضاً أن أحـــرز مكانة معترفا بها في علم الأنثروبولوجيا الثقافية نتيجة لدراساته عن "القبائـــل" في شمال الجزائر أثناء حربها من أجل الاستقلال وفي أعقاب تلك الحـــرب[١] ومع ذلك، فقد زادت شهرة بورديو أضـــعافاً مـــضاعفة خـــلال تـــسعينيات العشرين، حينما أصبح مشاركاً مرموقاً في الصراعات الـــسياسية المناهـــضة للنيوليبرالية التقليدية التي كانت في سبيلها للسيطرة على الخطاب السياسي في قارة أوربا "بدون بريطانيا" (انظر Bourdieu 1998a; 2001a)[٢].

تشكل الطبقة الاجتماعية مفهوماً تحليليًا جوهرياً في قدر كبير من بحوث بورديو– وقد بلغت في هذا الشأن مدى جعله يدرج، بصورة روتينيـــة، فـــي قوائم الرواد من المنظرين الطبقيين المعاصرين. ولكن بالرغم من محوريته، فإن التصور الخاص لهذا المفهوم الذي يبث الروح في أعمال بورديو يظـــل

١– للاطلاع على مقدمة عامة لأعمال بورديو، انظر (Bourdieu and Wacquant (1992، وكـــذلك Brubaker (1985), Swartz (1997)، والمقـــالات المجموعـــة في Calhoun, LiPuma, and Postone (1993).

٢– أيًا ما كان الأمر، فإن الانخراط في السياسة لم يكن بالأمر الجديد على بورديو (انظر 2002).

غائمًا، أو غامضًا في الكتابات الأخرى المؤيدة له. إذ يوجد، ي الواقع، عـــدد من الأسباب التي تكمن وراء الصعوبة غير العادية في فهم هذا التصور، هي كالتالي:

- لا يمكن لمفهوم الطبقة عند بورديو، ولا لأدواتـــه المفاهيميـــة الأوســـع نطاقًا، أن ينظر إليه، أو إليها، وفقاً لأفكار أحـــد الشخـــصيات البـــارزة المؤسسة- سواء أكان ماركس، أم فيبر، أم دوركايم أم أحد النجوم الأقل شهرة- ولا وفقاً لأي تراث بحثي وصل إلينا من واحد من أمثال تلـــك الشخصيات. فالعكس هو الصحيح، إذ أن بورديو قام، فيما يتصل بقضية الطبقة، وفيما يتصل بمعظم القضايا كذلك، باستعارة ما يحتاج إليه مـــن قواعد علم الاجتماع ومبادئه المقررة، واستخدامها في عرض آرائه.
- كان بورديو معارضًا بشدة لفصل النظرية عن البحث- لدرجة أن جميـــع ما ابتكره من مفاهيم جديدة، تقريباً، لم يكشف عنها ويبرزها إلا في سياق ما أجراه من تحليلات إمبيريقية واقعية. ويتسبب هذا الوضع فـــي خلـــق صعوبات عديدة لأي مناقشة مكلفة بتقديم تفسير "تأسيـــسي/ أو تأصـــيلي" لمقاربته في فهم الطبقة أو في أي مقاربة له في فهم المسائل الأخرى لعلم الاجتماع[٣]. فلابد للقضايا المطروحة في أي تحليل أن تكون مستخلـــصة من الحالات الواردة في تطبيقاتها، مع أقل ما يمكن حدوثه مـــن تحريـــف للمعاني الواردة في تلك القضايا. زيادة على ذلك، من الضروري، خاصة عند تقديم مثل ذلك التفسير في مكان أو زمان مختلـــف عـــن المكـــان أو الزمان الذي كتب فيه بورديو أعماله، نقول: من الضروري فصل جوهر تلك القضايا عن خصوصيات السياق الذي طبقت فيه.

٣- كان بورديو يشك، بصفة عامة، في محاولات صياغة المنطق النظري التأسيـــسي لأعمالـــه بمعـــزل عـــن استخدامها الإمبيريقي (حيث كان يشير بأسلوب تهكمي إلى أمثال تلك المحاولات بأنها "سكولاســـتيكية" "scholasticism" "أي عتيقة الطراز". إلا أنه قام فعلاً، وإن بصورة أولية، بالتوضيح النظري لمفـــاهيم مختلفة. فيما يتصل بقضية الطبقة الاجتماعية، فإن هذه المفاهيم تشتمل على مـــا جـــاء في Bourdieu .1987; 1990b, pp. 122-39; 1991, pp. 229-51; 1998b [1994], 1-18)

- كان بورديو يتحاشى التوجهات "الآخذة بالفلسفة الموضوعية" في مجال طرق البحث، وهي التوجهات التي أصبحت راسخة الجذور في قدر كبير من "أعمال": التحليل الطبقي المكتوبة باللغة الإنجليزية: ففي ثنايا عمل يتسع لآلاف الصفحات، لا يكاد المرء يعثر على ما يشير إلى اعتماد هذا العمل على تقنيات قياسية متعددة المتغيرات. في نفس الوقت، كذلك، لم يدافع بورديو عن طرق البحث "الكيفية" بوضوح.. بدلاً من ذلك، يعتمد بحثه على دمج للبيانات الكمية والكيفية. ونظراً لأن المنطق التفسيري الذي يرتكز عليه استخدام البيانات هذا غير مألوف ولا واضح، فقد يتعذر اتباع ما يذهب إليه من آراء/ أو ما يستند إليه من منطق.
- على النقيض من المواقف المختلفة للمدارس الشهيرة المعاصرة في مجال التحليل الطبقي، لم ينتفع بورديو بنظرية الفعل العقلاني (الرشيد). والحقيقة أن تصوره للطبقة الاجتماعية متميز عن تلك المدارس بناء على اعتبارين. الأول: أن نظريته عن الفعل كانت تدور حول مفهوم "الهابيتوس" "habitus"، والذي عرفه بأنه "نسق/ أو نظام أنشأه المجتمع من القواعد التي توجه الأفكار، والتصورات، والتعبيرات، والأفعال" (Bourdieu 1990a [1980], p. 55). في نطاق علم اجتماع بورديو، يستطيع الفعل المتولد عن الهابيتوس أن يقارب، بشكل مؤكد، ذلك الفعل الذي تحدد صفاته نظرية الفعل الرشيد، ولكن هذا الأمر لا يحدث إلا عندما يوضع هذا الفعل داخل سياق اجتماعي يشبه بدرجة كافية ذاك السياق الذي تم فيه صياغة الهابيتوس. وبعبارة أخرى نقول: إن الرشد/ أو الرشاد في تصور بورديو "يحكمه المجتمع" (Bourdieu and Wacquant 1992, p. 126; Bourdieu 1990d [1986], pp. 63-4). والثاني، أن مقاربة بورديو في فهم الطبقة الاجتماعية أفردت، كذلك، موقعاً جوهرياً للنظم الرمزية/ أو الأنساق الرمزية symbolic systems- وهو عنصر جرت عادة المفكرين "الفيبريين" ألا يجعلوا له مكاناً في مقارباتهم، اللهم إلا إن كان مكاناً ضئيلاً، في النماذج الفكرية المبنية على أساس مسلمة الفعل الرشيد. بإدخال هذه العوائق "التي تحول

دون سهولة فهم تصور بورديو للطبقة الاجتماعية"، بإدخالها في الحسبان، فإنه يتعذر تماماً اختزال الطبقة الاجتماعية إلى "مجرد" عرض لقائمة من التصورات البديهية. فالعكس هو الصحيح، إذ أن أهم شيء في مثل هذا العرض أن يلتزم بأن يبدأ نقطة انطلاقه من عمل بذل فيه مجهود حسي ملموس في التحليل الطبقي. وفي حالة بورديو، يقتضي هذا العرض، ضمناً، شيئا من التركيز على الدراسة التي كانت في ذلك الوقت دراسة كلاسيكية، ألا وهي كتابة المعنون: "التمييز: دراسة نقدية اجتماعية لأحكام التذوق"، Distinction: A Social Critique of the Judgment of Taste (طبعة سنة ١٩٨٤، والمنشور في طبعته الأولى سنة ١٩٧٩). وإن بإمكاننا، في سياق اختبار لهذه الدراسة (والتي من المؤكد أن بورديو عززها بإمعانه النظر فيما له صلة بها من المؤلفات السابقة والحديثة) نقول: إن بإمكاننا، في سياق اختبار لهذه الدراسة أن نجابه ما طرحه بورديو من جهاز مفاهيمي متفرد وما استخدمه في معالجة البيانات من طرق بحث ليس لها سمة محددة.

أفكار محورية أولية

بناء على بيانات جمعت في فرنسا في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، يتخذ كتاب "التمييز" موضوع دراسته: قضية العلاقة التي بين الطبقات الاجتماعية وجماعات المكانة- مع ملاحظة أن بورديو ينظر إلى جماعات المكانة، متبعاً لفيبر، باعتبار أنها كيانات جمعية، أو تجمعات يتم تعريفها بناءً على ما تتبعه من أسلوب معيشة ذي شكل موحد(٤). قبل الانتقال إلى مناقشة لهذا الكتاب، يمكننا أيضاً تحديد هاجسين أساسيين من الهواجس التي راودت مخيلة بورديو، والتي تجعل دراسة كثير من الملامح المتميزة لمقاربته في موضوع الطبقة دراسة ممتعة. يتعلق هذان الهاجسان بأمرين

٤- عبر فيبر عن هذا المعنى بقوله: "عادة ما يتم التعبير عن شرف المكانة بأنه، وفوق كل اعتبار آخر، أسلوب معيشة محدد a specific style of life يمكن توقعه ممن يرغبون في الانتماء لهذه الدائرة "الاجتماعية".

هما: (١) دلالة ودور تحليل الأنساق الرمزية داخل التحليل الطبقي، (٢) ومسألة "الحدود الفاصلة" بين الطبقات.

في مقالة كتبها بورديو قبل إصداره لكتاب "التمييز" بزمن طويل، وقدم فيها صورة عامة لكثير من الآراء التي ظهرت بعد ذلك في الكتاب المذكور، يتبني بورديو، وبشكل صريح، رؤية فيبر الشهيرة "للطبقة" و"جماعة المكانة"، فيقول:

"يبدو أن كل شيء يدل على أن فيبر يعارض القول بأن "الطبقة" و"جماعة المكانة" نمطان من الوحدات الفعلية/ أو: الواقعية التي من شأنها الظهور معاً، بدرجة أكثر أو أقل من درجات التكرار، تبعاً لنمط المجتمع...؛ (بجانب ذلك،) يجب علينا، من أجل إعطاء تحليلات فيبر كل قوتها وتأثيرها، أن ننظر إلى "الطبقة" و"جماعة المكانة" باعتبار أنهما وحدتان اسميتان ... تمثلان دائماً النتيجة المترتبة على إيثار بعض الأفراد للإفصاح عما يميزهم من سمة اقتصادية أو سمة رمزية – وهما السمتان اللتان تتعايشان معاً في نفس الواقع دائماً.. (Bourdieu 1996, pp. 212-13) علماً بأن الكلمة المضافة هنا هي من عندي، كما أنني تدخلت في تحوير العلامات الدالة على تأكيد المعنى".

وعلى ذلك فإن بورديو يفسر تفرقة فيبر لمفهوم الطبقة عن مفهوم المكانة في ضوء نوع من التمييز بين المادي (أو "الاقتصادي") والرمزي. زد على ذلك أنه يؤكد أن من الواجب ألا ننظر إلى هذين المفهومين باعتبار أنهما نمطان بديلان للتقسيم الطبقي الذي يتسبب في ظهور أنماط مختلفة من الكيانات الاجتماعية الجمعية. فالعكس هو الصحيح، إذ يجب النظر إلى التمييز بين الطبقة وجماعة المكانة باعتبار أنه أسلوب مناسب تماماً للتحليل– وهو أسلوب يميل بورديو، من ناحية أخرى، إلى رفضه. والنتيجة التي تترتب على هذا "الموقف الفكري" هي الإصرار على أن التحليل الطبقي لا يمكن اختزاله إلى تحليل العلاقات الاقتصادية، بل هو يستلزم في نفس الوقت تحليلاً للعلاقات الرمزية يتم إجراؤه، بصورة تقريبية، على امتداد ما أشار إليه فيبر من الخطوط الفاصلة التي تفرق بين جماعات المكانة.

بالإضافة إلى تأكيده على أن للتحليل الطبقي بعدًا اقتصاديًا وبعدًا رمزيًا، يرفض بورديو أيضًا واحدًا من أشد جوانب نظرية الطبقة جوهرية: وهو ذلك الالتزام الملحوظ بتحديد الخطوط التي تفصل كل طبقة عن الأخرى بطريقة استنباطية. وتتضح الأسباب الكامنة وراء هذا الرفض فيما سجله بورديو من ملاحظات، كالملاحظة التالية:

"تقتصر دراسات عديدة "للطبقة الاجتماعية" على التوسع في معالجة الأسئلة/ أو المسائل العملية المفروضة على من يملكون القوة السياسية. فدائماً يواجه القادة السياسيون... بالحاجات الضرورية العملية التي تنبع من منطق الصراع داخل الميدان السياسي، ومن أمثالها... الحاجة إلى حشد أكبر عدد ممكن من الأصوات الانتخابية في نفس الوقت الذي يؤكدون فيه على أن مشروعهم السياسي لا يمكن اختزاله إلى المشروعات التي يطرحها غيرهم من القادة. بهذا الشكل يفرض على القادة السياسيين أن يثيروا مشكلة الحياة الاجتماعية بنفس المنطق المادي المعروف لمشكلة الحدود الفاصلة بين الجماعات، ومشكلة حجم الجماعة التي يمكن حشدها "في الانتخابات"... (Bourdieu 1991, p. 246).

كان لزاماً على بورديو أن يفصل علم اجتماع الطبقة عن المشروع البحثي المعني بالتحديد النظري للحدود الفاصلة بين الطبقات لعدد من الأسباب. أولاً، يعتبر الخلاف الفكري فيما يتصل بالخط الفاصل الذي يفصل كياناً جمعياً اجتماعياً عن كيان جمعي آخر شكلاً أساسياً للصراع السياسي، وكان بورديو ملتزماً، طوال حياته الفكرية، برؤية للعلم الاجتماعي ترفض دمج الشأن السياسي والشأن العلمي معًا (في هذه الجزئية انظر أيضاً Donnelly 1997).[٥] ثانياً، يؤكد بورديو أنه بقيام علماء الاجتماع برسم

٥- من ثم، فإن بورديو يعلن، في كتابه المعنون "التمييز"، أن "كثيراً من الكلمات التي يستعملها علم الاجتماع في توصيف الطبقات التي ينشئها إنشاء "بتجميع أجزائها في بنية محددة" مستعارة من الاستعمال العادي لها عند الناس، حيث تقوم بالتعبير عن الرؤية (الهجومية غالباً) التي تنظر بها أي جماعة إلى أي جماعة أخرى" (Bourdieu 1964 [1979], p. 169)

الخطوط الفاصلة بين الطبقات بصورة مسبقة "قبل إجراء البحوث"، فإنهم يخاطرون (في مجال ممارستهم البحثية، بل ربما في مجال نظريتهم) بالتعامل مع الطبقات باعتبارها "كيانات قائمة بنفسها... تظهر في صورة "سابقة التشكيل" ثم تقوم في هذه اللحظة فقط [بالدخول في] خضم التيارات الديناميـة الفعالة..." (Emlrbager 1997, p. 283)- أو بعبارة أخرى، أن علماء الاجتماع يخاطرون، في هذه الحالة، بالتعامل مع الطبقات وفقاً لمنطق "مادي". ينجم كلا هذين الاعتراضين، جزئياً، عن كراهية بورديو للخلافات الفكرية (التي كثيراً ما كانت تثور أثناء ستينيات وسبعينيات القرن العشرين) والتي تدور على موضوع خطوط التقسيم "الواقعية" التي تفصل بين الطبقات – وأهمها الخطوط التي تفصل "الطبقة الوسطى" عن البروليتاريا- والنتائج السياسية لتحديد مكان هذه الخطوط. خلافا للمقدمات المنطقية الأساسية لأمثال تلك الخلافات الفكرية، يصر بورديو بشدة على أن "القضية التي يتعين على علم الاجتماع بأكمله أن يبدأ بها" هي "قضية حياة الكيانات الجمعية... ونمط حيالتها" (Bourdieu 1991. p. 250). وكما سيتضح فيما بعد، فإن النتيجة المترتبة على هذه المشكلة هي أن الخطوط الفاصلة بين الطبقات لابد أن تفهم في ضوء "الممارسات الاجتماعية" وليس في ضوء "الحدس النظري".

بعد الانتهاء من تمييز طبيعة هذين الهاجسين الأساسيين، قد نتحول إلى مناقشة لكتاب "التمييز". سوف يقدم الجزء التالي "من هذا الفصل" (وهو الجزء رقم ٢) صورة عام أولية لفهم بوديو للطبقة، وهي صورة مستخلصة، بالضرورة، من بين "طوايا" الشكل المعقد تماماً لذلك الفهم. وسوف يقوم هذا الإجراء بوضع الطريقة التي التزم بها بورديو واستخدمها في متابعة مشكلة "حياة.. ونمط حياة الكيانات الجمعية"، في بؤرة الاهتمام. وبذلك، سوف يقوم هذا الإجراء، بالضرورة، بتقديم عناصر من الترسانة الرهيبة لمفاهيم بورديو- بما فيها المفاهيم المحورية المتعلقة برأس المال، والهابيتوس، والمجال. وسوف يعود الجزء التالي (وهو الجزء رقم ٣) إلى القضايا الخلافية التي نحيت جانباً في أول الأمر بهدف تقديم رؤية أكثر استيعابية. وسوف يقوم هذا الجزء، تحديداً، بدراسة موضوع مدى ارتباط أشكال السيطرة الاجتماعية

المختلفة ببعضها في أعمال بورديو، وكيف تطورت رؤاه على امتداد مسيرته الفكرية.

موجز لنظرية الطبقة عند بورديو

يصف بورديو كتابة "التمييز" باعتباره "محاولة لإعادة التفكير في التعارض بين الطبقة والمقام عند ماكس فيبر (1984 [1979], p. xii). وكما سبق أن رأينا، فإن هذه المحاولة قد شغلت بال بورديو منذ ستينيات القرن العشرين، خاصة لأنها أثارت قضية العلاقة بين الاقتصادي والرمزي. إذ أن بورديو يرى أن بالإمكان النظر إلى الاختلافات في المكانة باعتبار أنها تجليات للاختلافات في الطبقات الاجتماعية. ولكي يقيم هذه الرأي، يصوغ بورديو دعوى إيضاحية تسلم، جدلاً، بوجود أمور هي: أولاً: وجود رابطة سببية بين موقع الطبقة والهابيتوس، ثانياً: وجود علاقة من علاقات "التعبير" بين الهابيتوس ومجموعة متنوعة من الممارسات الثابتة في مجالات الاستهلاك المختلفة– وهي ممارسات تترابط مع بعضها رمزياً لتشكل وحدة كاملة. من ناحية ثالثة، فإن بورديو، بالرغم من ذلك، يؤكد أيضاً على أن تلك الممارسات تقوم بتكوين عناصر الكيانات الجمعية الاجتماعية– أعني بها "جماعات المكانة"– عن طريق إقامة خطوط رمزية فاصلة بين الأفراد الذين يشغلون مواقع مختلفة في البناء الطبقي. وتعتبر العملية التي من خلالها يحدث هذا الأمر عملية مثيرة للنزاع، إذ تتخذ شكل ما يسميه بورديو نوعاً من "الصراع التصنيفي". وفي النهاية، يوضح بورديو أن هذا الصراع لا يعدو أن يكون واحدًا من طرق كثيرة تتم من خلالها ممارسة "القوة الرمزية".

البناء الطبقي

بداية، يجب أن نتفطن إلى أن مفهوم البناء الطبقي عند بورديو يستوعب تقسيم العمل المهني كله. وهذا الملحظ يعني ضمناً أن بورديو يضفي على هذا المفهوم نطاقاً أوسع كثيراً مما هو عليه في النظريات الماركسية، والتي

تحصر نطاقه في حدود نسق/ أو نظام من المراكز/ أو المواقع التي يتم تعريفها في ضوء ما يتوافر لها من ملكية وسائل الإنتاج و/أو السيطرة عليها. يترتب على ذلك أن بورديو لا تواجهه المشكلة التي أخفقت كثير من النظريات الماركسية في مواجهتها– ألا وهي مشكلة تحديد طريقة التصدي لكل تلك المراكز/ أو المواقع الموجودة في تقسيم العمل والتي لا يمكن تحديد سماتها المميزة لها في ضوء التقسيم المعترف به بين "الملاك" و"العمال" (أو التي لا يمكن تحديد سماتها "بصورة ملائمة" أو "بصورة مرضية" وفقاً لهذا التقسيم). بناءً على ذلك، فإن هذا النموذج لا يقتصر أمره على أنه يستوعب، بفعالية، مهن "الطبقة الوسطى" التي كانت، ولا تزال، مصدر ذلك القدر الكبير من الأسى في التراث الماركسي، بل يستوعب أيضاً تلك المهن التي تحوم حول حواف معظم المخططات التحليلية الطبقية، بما فيها المراكز الموجودة في "مهن" الإدارة العامة" وفي "جهاز" الدولة، والتي تسمى "المهن الاحترافية" "كمهنة القاضي، أو القائد أو أستاذ الجامعة" بجانب المراكز التي يشغلها المثقفون، والفنانون، وغيرهم من "صناع الثقافة" بأجمعهم.

وفقاً لتصور بورديو، يشكل التقسيم المهني للعمل *نظاماً ما* وهذا يعني ضمناً أن المواقع الموجودة في تقسيم العمل يتم التفريق فيها بين كل موقع وموقع آخر – كما يتم بناءً على ذلك الوصل بين كل موقع وموقع آخر– في ضوء عوامل هامة من الناحية النظرية. وهذه العوامل، في نظر بورديو، تنشأ من أشكال توزيع "رأس المال". حيث ينظر بورديو إلى رأس المال باعتبار أنه "تلك المجموعة المتكاملة من الثروات والقوى التي يمكن استخدامها فعلاً" (1984, p. 114). يضاف إلى ذلك أنه يصر على وجود أنواع متعددة من رأس المال التي لا يمكن إدراجها تحت مفهوم عام وحيد. وفي السياق الحالي، يعد رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي أهم أنواع رأس المال المذكورة (انظر Bourdieu 1986, and Wacquant 1992, pp. 117-

(20.(٦) وبينما كان بورديو يميل إلى التعامل مع معنى المفهوم الأول باعتبار أنه مفهوم واضح وضوحاً بديهياً بدرجة أو بأخرى على امتداد مسيرته الفكرية، فإن المفهوم الأخير كان موضوعاً لدراسات متعمقة شاملة قام بها بورديو (كما تسبب هذا المفهوم في إثارة خلاف فكري على نطاق واسع). وإذا أردنا التعبير عن هذا المفهوم بعبارة بسيطة، فإننا، نقول: إن مفهوم رأس المال الثقافي يشير، فحسب، إلى شكل من أشكال "القدرة" الثقافية الخاصة، وإن تكن هذه القدرة موزعة توزيعًا غير عادل/ أو غير متساو، بجانب كونها قدرة مؤثرة فعالة – باعتبار أنه "أي ذلك الشكل من أشكال القدرة الثقافية" شكل من أشكال "الثروة" أو شكل من أشكال "القوة" – موجود في إطار اجتماعي معين (انظر Lareau and Weininger 2003). في المجتمعات ذات الفروق الكبيرة/ أو الاختلافات الكثيرة، لتقوم هيئتان اجتماعيتان، أساساً، بتحمل مسئولية "غرس" رأس المال الثقافي في النفوس: وهما الأسرة والمدرسة. ونظراً لاندراج رأس المال الثقافي داخل أشكال أخرى من رأس المال، فإن الملمح الأشد جوهرية من ملامحه يكمن في أن الحصول عليه يحتاج إلى شكل من أشكال استثمار الزمن (Bourdieu 1986, p. 244-6).[٧]

٦- بورديو مشهور أيضاً بتمييزه لشكل ثالث من رأس المال: هو "رأس المال الاجتماعي" (انظر Bourdieu 1986) ولهذا الشكل من رأس المال أهمية ثانوية في تحليل المجتمعات الرأسمالية عند بورديو، ومع ذلك، فإنه "أي: رأس المال الاجتماعي" يقوم بأداء دور أكثر محورية في مناقشاته العارضة للمجتمعات الاشتراكية الدولتية (انظر Bourdieu 1998b, [1994], pp. 14-18).

٧- قد يوجد رأس المال الثقافي أيضاً في صورة "مشيأة"، – أي في صورة الأشياء المادية التي يفترض إنتاجها أو استهلاكها وجود قدر من رأس المال "الثقافي" المدرج داخل أشكال أخرى من رأس المال. كما أنه قد يظهر في صورة ممأسسة، أي باعتباره قدرة مطوية داخل قدرات أخرى، مع كون هذه القدرة معتمدة من هيئة رسمية تملك السلطة التي "تضمن" وجود هذه القدرة بشكل قانوني– أي في صورة أوراق الاعتماد التعليمية "أي الشهادات بالمؤهلات الدراسية" (Bourdieu 1986). ومن أهم السمات التي تميز رأس المال الثقافي، عند بورديو، قابليته للتوارث، وبهذه الصفة، يستطيع أن يقدم إسهاماً كبيراً فيما يتم بين الأجيال من إعادة إنتاج إسهام الأفراد الموجودين على امتداد المواقع الطبقية، "وذلك لأن الظروف الاجتماعية المحيطة بنقل رأس المال الثقافي واكتسابه أشد خفاءً من نظائرها المحيطة بنقل واكتساب رأس المال الاقتصادي" (Bourdieu 1986, p. 245).

بناءً على ذلك يطور بورديو نموذجه الفكري للبناء الطبقي عن طريق قيامه بتحليل لبيانات المسوح الاجتماعية التي تشتمل على تشكيلة متنوعة واسعة النطاق من مؤشرات رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي المملوكين للأفراد الموجودين في المراكز/ أو المواقع المنتشرة على امتداد النظام المهني كله. قد يكون هذا النموذج الفكري مفهوماً باعتبار أنه فضاء عاملي يتكون من ثلاثة محاور إحصائية مستقلة.(٨) أما المحور الأول (والأهم) فيقوم بالتفريق بين المواقع الموجودة في النظام المهني وفقاً للحجم الكلي لرأس المال (الاقتصادي والثقافي) الذي يملكه شاغلو هذه المواقع. ويرى بورديو أن الموقع الطبقي (للفرد) بمثابة دالة لمركزه على هذا المحور. بهذا الشكل، تدل بيانات بورديو على أن أعضاء الفئات المهنية من أمثال رجال الصناعة، والمديرين التنفيذيين بالقطاع الخاص، وأساتذة الجامعات يشغلون مراكز متراكبة على الطرف الأعلى من هذا المحور، ويتقاسمون، لهذا السبب، نفس الموقع الطبقي. لهذا يشير بورديو إلى هذه الفئات في مجموعها بأنها "الطبقة المسيطرة" (أو "البورجوازية" أحياناً). وبصورة مشابهة، يشغل العمال اليدويون والعمال الزراعيون مراكز متراكبة في الطرف الآخر من هذا المحور، مشيرين بذلك إلى أنهم يتقاسمون موقعاً طبقياً مضاداً/ أو متعارضاً مع المهن التي تشكل "بنية" الطبقة المسيطرة؛ وتسمى هذه الفئات "الأخيرة"، في مجموعها "بالطبقة العاملة" (أو "الطبقات

٨- الطريقة الإحصائية المفضلة عند بورديو هي طريقة "تحليل التطابق المتعدد" Multiple Correspondence Analysis (M C A)، وهي طريقة تشبه طريقة التحليل العاملي، إلا أنها تستعمل مع المتغيرات الفئوية/ أو التصنيفية. من سمات طريقة تحليل التطابق المتعدد سمة لها أهميتها الخاصة عند بورديو، وتتمثل في كون الحالات الفردية "المهنية" تحتفظ بهوياتها" الفئوية داخل الفضاء العاملي. وهو الأمر الذي يجعل بالإمكان تعيين مواضع انتشار أعضاء كل فئة مهنية داخل هذا الفضاء (انظر النتائج الموجزة لمثل هذا التحليل، والمذكورة في بورديو ١٩٨٤ (١٩٧٩) صفحات ١٢٨-٩، وللاطلاع على نماذج "كاملة" انظر صفحتي ٢٦٢، ٣٤٠). وللاطلاع على مناقشة ممتعة لاستخدام بورديو لطريقة "تحليل التطابق المتعدد" انظر (Rouanet, Ackermann and Le Roux (2000.

الشعبية" في التعبير الفرنسي). وفيما بين طرفي المحور المذكور، نجد فئات مهنية متراكبة من أمثال أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة، والفنيين، وموظفي السكرتارية، والمدرسين بالمدارس الابتدائية، وهي الفئات المهنية التي تسمى في مجموعها "البورجوازية الصغيرة" (انظر Bourdieu 1984 [1979], pp. 128-9)

ويقوم المحور الثاني في الفضاء العاملي بالتفريق بين المراكز الموجودة داخل المواقع الطبقية. ويشير بورديو إلى ما هو موجود من مراكز متعارضة على امتداد هذا المحور بالمفردات الماركسية الخاصة "بالكسور الطبقية"، ومع ذلك، فلا ينبغي تفسير هذا المصطلح وفقاً للنظريات الماركسية، إذ أن المعنى الذي عزاه بورديو إلى هذا المصطلح يقع بعيداً عن نطاق الماركسية لدرجة كبيرة. ويرى بورديو أن الطبقات يتم تقسيمها من داخلها وفقًا "للتركيبة" التي يتكون منها رأس المال الذي يملكه شاغلوها – أعني بذلك، وفقاً للرجحان النسبي لرأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي داخل "المجموعة المتكاملة من أشكال الثروة وأشكال القوة التي يمكن استخدامها فعلاً". وعلى ذلك، فإن الفئات المهنية التي في داخل الطبقة المسيطرة يتم التفريق بين كل فئة وأخرى، كما يحدث بين مهنة الأساتذة / أو الخبراء، من جهة، ومهنة مخرجي الأعمال الفنية/ أو صانعوها – وهما المهنتان اللتان يمتلك شاغلوها القدر الأعظم من رأس المال الثقافي والقدر الأقل من رأس المال الاقتصادي– واللتان توضعان "في المخطط الطبقي" في موضع مضاد لمهن رجال الصناعة وأصحاب المشروعات التجارية – وهي المهن التي يمتلك شاغلوها زيادة ما في رأس المال الاقتصادي ولكنهم يمتلكون قدراً قليلاً إلى حد ما من رأس المال الثقافي. وفيما بين الطرفين المتباعدين لهذا المحور تقع المهن التي يمتلك شاغلوها أقداراً متماثلة إلى حد ما من رأس المال الثقافية والاقتصادي. وبأسلوب مشابه، يتم التفريق بين "أعضاء" البورجوازية الصغيرة على امتداد المحور الثاني بين ملاك/ أو أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة، والذين لا يتمتعون إلا برأس المال الاقتصادي أساسًا، والمدرسين بالمدارس الابتدائية، والذين يتمتعون أساسًا برأس المال الثقافي. وفيما بين طرفين هذا المحور

يوجد عدد من الفئات التي منها مثلاً فئة الفنيين، وعمال المكاتب "أو: السعاة" وأفراد السكرتارية.[٩]

ويتم التفريق بين "مفردات" تقسيم العمل المهني على امتداد محور ثالث، وهو المحور الذي يرقى لمستوى المعالجة شبه البنائية للبعد الزمني "البعد أساسي في عملية التفريق المذكورة". ونظراً لأن هذا المحور يتم توليده أساسًا من بين مؤشرات رأس المال الاقتصادي والثقافي للأسرة التي نشأ بها الفرد، فإنه يفرق بين المراكز وفقًا "للمسارات" التي يسلكها شاغلوها- أو بعبارة أخرى، وفقاً للتغير أو الاستقرار الذي عايشوه بمرور الزمن في حجم وتركيبة رأسمالهم. هنا تكشف بيانات بورديو عن أمور منها، مثلاً، أن أعضاء المهن الاحترافية "التي تتطلب دراسة متخصصة وتدريبًا طويلاً" يزيدون عن أي أعضاء آخرين من البورجوازية في احتمال ولادتهم داخل هذه الطبقة. ويمكننا ملاحظة أن مقاربة بورديو هذه تفتح الباب على مصراعيه لمجال مثير للاهتمام من مجالات دراسة الحراك الاجتماعي: فبالإضافة للتحركات "الرأسية" (التي تحدث على امتداد المحور الأول)، قد يترتب على الحراك الاجتماعي أيضاً تحركات "أفقية" وتحركات "مستعرضة" (على امتداد المحور الثاني) - بمعنى أن الموقع الطبقي للفرد، والموقع الكسري (نسبة للكسور الاجتماعية) يعتبران "عاملين" متغيرين معًا بتغير الزمن. ويشير بورديو إلى النمط الأخير من أنماط التحرك، والذي تتسبب فيه زيادة نمط من أنماط رأس المال في إفساح الطريق لحدوث زيادة في النمط الآخر، نقول: يشير بورديو إلى نمط التحرك الأخير باعتبار أنه شكل من أشكال "تبديل" رؤوس الأموال.[١٠]

٩- بورديو غير قادر "هنا" على التفريق بين الكسور الطبقية الموجودة داخل الطبقة العاملة بناءً على البيانات المتاحة له، ومع ذلك، فإنه يظل مقتنعًا اقتناعًا قويًا بأن من شأن البيانات التي تكون أفضل من بياناته أن تمكنه من كشف الغطاء عن سبب هذا التناقض (Bourdieu 1984 [1979] p. 115)

١٠- الحراك الذي يجري على امتداد المحور الأفقي لهذا البناء محكوم بما يسميه بورديو "معدل التبديل" السائد بين أنواع رأس المال المختلفة (مثال ذلك: التكاليف الاقتصادية السائدة والعوائد المرتبطة بالتعليم). وهذا المعدل متغير تاريخياً، إذ أنه ثمرة الصراعات التي تنشب بين من يحوزون زيادة ما في واحد أو آخر من أنواع رأس المال.

يقصد بورديو من هذا النموذج الذي يشيده لتقسيم العمل المهني أن يفهم كبناء لمراكز موضوعية - أي باعتبار أنه مواقع "يشغلها" عدد من الأفـراد، ولكنها موجودة باعتبارها "شبه واقع" .Bourdieu and Wacquant 1992, p) (27، مستقل عن هذه المواقع. بهذا الاعتبار، يطلق بورديو على "شبه الواقع" هذا مصطلح "الفضاء الاجتماعي" للتشكيلة الاجتماعية قيد التحليل، والمقصود من هذا المصطلح الدلالة على نسق وحيد من العلاقات الموضوعية القائمـة بين مختلف التوليفات الممكنة لمعظم "أشكال القوة والثروة" في هذه التـشكيلة الاجتماعية، وتطورها على امتداد الزمن. بهذا الاعتبار، فإن مصطلح الفضاء الاجتماعي يقف على مبعدة من تلك المصطلحات التـي طورتهـا الكتابـات العادية عن التحليل الطبقي. فمصطلح الفضاء الاجتماعي عند بورديو، بصفة خاصة، مستقل عن تلك المصطلحات من واقع أنه ينظر إلى المحاور الثلاثـة التي تكون أجزاءه - وهي محور الحجم، ومحور التركيبة، ومحور المسار- على أنها أبعاد "مستمرة"، انطلاقاً من رؤية تجمع بين جانب مـنهج البحـث والجانب النظري Bourdieu 1996a [1986]. P. 140. وهذا يعني ضـمناً أن هذا النموذج لا يسلم بوجود أي خطوط أساسية للانقسام تحدد العتبة البنائيـة التي عندها تفسح إحدى الطبقات الطريق لطبقة أخرى، كما يعني، بناءً علـى ذلك، أن تعيين هوية الطبقة ذات المعالم الدقيقة المتميزة عن غيرها داخل هذا "العالم الملئ بالتجمعات ذات الاهتمامات المشتركة" لا يعدو أن يكون إجـراءًا ملائماً يساعد الباحث على الكشف عن الحقائق أثناء الدراسة والتحقيق (انظر Bourdieu 1984 [1979], pp. 258-9, 339). وبصورة مرتبطـة بـالمعنى السابق، ورغم ما يبدو على تقديم بورديو لمفهوم الفضاء الاجتماعي في ضوء الاعتبارات التدرجية، رغم ما يبدو عليه هذا الأمر من أنه ترديد لتلك النماذج "الأخرى" القائمة على مفهوم "التدرج الطبقي" والتي ينظر فيها إلـى النظـام المهني باعتبار أنه نظام درجي متصل من المراكز (التي يتم التفريق بينهـا، مثلاً، في ضوء ما تحمله "لشاغليها" من منافع يحصلون عليهـا فـي مقابـل عملهم)، رغم ذلك، فإن هذا المفهوم يقف على مبعدة من تلك النماذج بفـضل ما يتصف به من تركيبة متعددة الأبعاد (انظـر ,[1979] Bourdieu 1984)

(pp. 124-5; also 1991, pp. 244-5). وكما لاحظنا، فإن هذا الوضع يفتح الطريق لإجراء تحليل لأشكال الحراك التي تتجاهلها أمثال تلك النماذج، كما أن هذا الوضع، وكما سنوضحه فيما بعد، يفتح الطريق أيضاً لإجراء تحليل لأشكال الصراع التي تعجز أمثال تلك النماذج عن استيعابها.(١١)

الهابيتوس الطبقي

يضع بورديو الأساس لرابطة سببية **غير مباشرة** بين المراكز الموجودة في الفضاء الاجتماعي والممارسات عن طريق "استخدامه": لمفهوم الهابيتوس/ أو الطابع الاجتماعي والثقافي، وهو المفهوم الذي يقوم، في نطاق مخططه الإيضاحي، بتوفير وسيط جوهري، فيقول في ذلك: "إذا نظرنا إلى الطبقة الاجتماعية باعتبار أنها نسق من المحددات الموضوعية، فلابد من ربطها **بالهابيتوس الطبقي** وليس بالفرد أو "بالطبقة" بوصفها مجموعة سكانية، أي بوصفها تكتلاً من... الأفراد" (Bourdieu 1977 [1972], p. 85)، وقد قمنا

١١- وكما تذهب إليه هذه النماذج نفسها، فإن مفهوم بورديو عن الفضاء الاجتماعي يشبه بالفعل ذلك التوجه "التفصيلي". في التحليل الطبقي الذي طوره جروسكي Grusky وسورنسن Sorensen، حتى لو لم يكن هذا التشابه ماثلاً إلا في كون هذين الباحثين يركزان على النسق المهني في بحوثهما. ورغم ذلك لابد من الاعتراف بالخلافات الشديدة "بين مفهوم بورديو عن الفضاء الاجتماعي، من جهة، والتوجه التفصيلي المذكور، من جهة". وبصفة خاصة، ورغم أن جروسكي وسورنسن يحرصان على تأكيد أن المواقع المهنية تتقاسم كثيراً من الخواص التي جرت العادة على نسبتها للطبقات، فمن العسير أن ندرك، في نطاق الإطار الفكري للباحثين المذكورين، كيف يمكن للمرء أن يتحدث عن بناء مهني – بالتناظر مع المفهوم التقليدي للبناء الطبقي. ويرجع سبب صعوبة إدراك هذا الأمر، إلى أن هذين الباحثين لا يرغبان في تخصيص مبدأ (أو مبادئ) للتباين أو للاختلاف يمكنها ترسيخ علاقات لها معناها من الناحية النظرية بين المجموعة الشاملة للمواقع الموجودة داخل النسق المهني. وبتعبير بسيط عن هذا المعنى نقول: إن مقارنة هذين الباحثين تفتقر إلى وجود شكل من أشكال التناظر مع تمييز بورديو لطبيعة أبعاد: الحجم، والتركيبة، والمسار، والتي هي الأبعاد التي يتكون منها الفضاء الاجتماعي. وعلى ذلك، فقد يرتاب المرء في مدى كون استخدامها للتعبيرات الخاصة بمفهوم الطبقة استخداماً ملائمًا بصورة عامة، أم لا.

بتغيير علامات التأكيد من عندنا). وقد تسبب هذا المفهوم، أكثر من غيره من المفاهيم الأخرى التي في الذخيرة الفكرية لبورديو، في إثارة خلافات فكرية لا تنقطع. في السياق الحالي، يمكننا تجاهل أمثال تلك الخلافات الفكرية بأمان، كما أن باستطاعتنا أن نطرق موضوع الهابيتوس/ أو الطابع الاجتماعي والثقافي انطلاقاً من منظور فكري ملائم للقضية التي يبحثها كتاب "التمييز" لبورديو وللتحليل الطبقي الذي قام به المؤلف في هذا الكتاب.

يشرح بورديو الغرض الأساسي لمفهوم الهابيتوس، باعتبار أنه يهدف "للنجاة من أمرين معاً: الأول هو النزعة الفكرية القائلة بموضوعية الفعل objectivism of action والتي تنظر إليه كرد فعل ميكانيكي "بدون وجود فاعل له"، والثاني هو النزهة الفكرية القائلة بشخصانية/ ذاتية الفعل subjectivism والتي تصور الفعل باعتبار أنه السعي العمدي لتحقيق هدف مقصود... (Bourdieu and Wacquant 1992, p. 121)(١٢) والأهم من ذلك، أن مفهوم الهابيتوس يشير إلى نسق أنشأه المجتمع من النزعات/ الميول العامة dispositions "أي: الميول التي تكتسب بالمعايشة والتعلم والتنشئة". بهذا الاعتبار، ينطوي هذا المفهوم على رؤية تذهب إلى أن الفعل لا يتولد عن طريق رعاية المرء للمعايير الأخلاقية بشكل صحيح (أي: من خلال إخضاع الموقف الذي يمارس فيه الفعل "لقاعدة" ملزمة أخلاقياً) ولا عن طريق الحساب العقلاني لعواقب الأمور (أي: من خلال حساب المخاطر والمكاسب النسبية التي من الراجح أن تتحقق نتيجة لسلوك مختلف المسارات الممكنة للفعل). بل الأولى من تلك التصورات، أن التصور الذي يعزو صدور الفعل الفردي إلى النزعات التي يكتسبها المرء من المجتمع، وبالتماشي مع الفلسفات البراجماتية، يعني ضمناً أن بإمكان الفعل، وفي ظل ظروف "طبيعية"

١٢- انظر أيضاً (Bourdieu and Wacquant (1992, p. 136: "يدخل مفهوم الهابيتوس في حسبانه حقيقة أن الفاعلين الاجتماعيين ليسوا جسيمات مادية تحكمها أسباب خارجية عنها، ولا هم بالمونادات الضئيلة الحجم "أي الوحدات أو العناصر الأسسية للوجود، عند الفيلسوف الألماني ليبنتز) التي لا توجهها إلا أسباب داخلية، منجزاً بذلك نوعًا من برامج الفعل العقلاني/ أو الرشيد، النابع من دواع داخلية، بصورة كاملة".

"typical"، أن يأخذ سبيله للتحقق والحدوث بناء على أساس "قبل انعكاسي" a"pre-reflexive" basis "أي: حدسي"– وبعبارة أخرى: بدون الاستعانة بالتأمل الواعي في القواعد "الأخلاق الملزمة" أو الاستعانة بالتقديرات التي يجريها الفرد لحساب عواقب فعله "من مخاطر ومكاسب". ومع ذلك، فإن مفهوم الهابيتوس لا يصح خلطه بمفهوم "الهابيت" "habit" أي العادة الشخصية (بالمعنى العادي لها) والتي بمقتضاها يستطيع الفعل، في أي وقت، أن يسبق التأمل والتفكير بمقدار ما مورس هذا الفعل بصورة روتينية ومتكررة. إذ العكس هو الصحيح. فقد تتسبب النزعات العامة في توليد الأفعال– أو في توليد ما يفضل بورديو تسميته بالممارسات practices– التي تتصف بدرجة مرتفعة من التلقائية والإبداع. وقد استمد بورديو أمثلته الإيضاحية المفضلة عنده لهذا المعنى من "مجال" الموسيقى و"مجال" الألعاب الرياضية. فالعازف البارع "أي: المتمكن بسبب التدريب المتواصل" يستطيع، داخل سياق بنية هارمونية معينة، أن يعزف لحناً بشكل ارتجالي بدون أن يضطر إلى التدريب الذهني على التنويعات الموسيقية البديلة قبل أن يعزفها فعلاً؛ وبصورة مماثلة، فإن لاعب التنس البارع ينقض "بمضربه" على الشبكة من أجل أن يفوز بنقطة بدون أن يضطر إلى الموازنة العقلية بين النتائج المتوقعة من هذه الاستراتيجية والنتائج المتوقعة من الاستراتيجيات الأخرى قبل أن ينفذ تلك الاستراتيجية (انظر Bourdieu 1990b, p11; 1990a [1980], pp. 52-65; Bourdieu and Wacquant 1992, pp. 19-22). ومن المؤكد أن النظرية الكبيرة لبورديو لا تحظر الحساب العقلي "للمكاسب والخسائر" ولا الرجوع العمدي للقواعد الأخلاقية؛ ومع ذلك، فإن هذه النظرية تنظر إلى هذين التصرفين باعتبار أنهما مصدران "ثانويان" من مصادر الممارسة، بمعنى أن من الأرجح حدوثهما/ أو ظهورهما عندما يجد الهابيتوس نفسه مضطراً للتماشي مع بيئة غير مألوفة له (مثال ذلك أن يوافق عازف موسيقي مدرب تدريباً كلاسيكياً على العزف مع فرقة موسيقية للجاز).

وفقاً لما يذهب إليه بورديو، يتم تشكيل الهابيتوس بطرق مختلفة وفقا لكل مركز يشغله كل فاعل على حدة في الفضاء الاجتماعي؛ وبناء على ذلك، فإن

الهابيتوس يعتبر متغيراً من الناحية الإمبيريقية كما يعتبر صفة خاصة بالطبقات (بالمعنى الذي يراه بورديو لهذا المصطلح). عند تعمقنا في معالجة هذه القضية، يتعين علينا أن نبدأ بالاعتراف، وفقاً لبورديو، بأن العملية التي من خلالها يتم تشكيل الهابيتوس لا توجد– أو في أقل تقدير، لا توجد بشكل أساسي– في "موقع الإنتاج". وبعبارة أخرى نقول: "رغم أن النسق المهني يشكل النواة المؤسسية/ أو اللب المؤسسي "للبناء الطبقي" عند بورديو، فلا سوق العمل ولا أرضية الدكان (أو غرفة المكتب) هي التي تقوم بوظيفة الموقع الذي تتجلى فيه العمليات السببية المولدة لهابيتوس خاص بطبقة معينة. إذ الأصح، وفقاً لبورديو أو كل موقع على حدة في الفضاء الاجتماعي– أعني بذلك كل توليفة من الحجم والتركيبة والمسار– تتطابق مع مجموعة معينة من ظروف الحياة، وهي المجموعة التي يطلق عليها مصطلح "الظرف الطبقي".[١٣] بهذا الاعتبار، فإن المقصود هو تحديد الظروف الحياتية التي في داخلها تم تشكيل الهابيتوس، وبصفة خاصة، ظرف الإحساس بالحاجة الملحة[١٤]. ووفقاً لما يراه بورديو، فإن الخبرة التي يعايشها الفرد من جراء تعرضه لظرف خاص من الظروف الحياتية التي تميز موقعاً معيناً داخل الفضاء الاجتماعي تفرض مجموعة بعينها من النزعات على الفرد فتطبعه بطابعها.

١٣– انظر سورنسن Sorensen (في هذا الكتاب) للاطلاع على التمييز بين مفاهيم الطبقة المبنية على أساس فكرة ظروف الحياة والمفاهيم الأخرى القائمة على أساس فكرة الاستغلال. من وجهة نظر سورنسن أن المفاهيم الأولى للطبقة "والقائمة على أساس ظروف الحياة" تتطلب المعرفة الأساسية بما تتضمنه المفاهيم الأخيرة من فكرة المصالح "الموضوعية" المتعارضة– ولكنها كامنة في العادة– نقول أن المفاهيم الأولى تتطلب المعرفة بما في المفاهيم الأخيرة من فكرة المصالح الموضوعية المتعارضة حتى يمكن تفسير عمليات التشكيل الطبقي (والتي منها مثلاً الفعل الجمعي الصادر عن أعضاء جماعية ما). وكما سنوضحه فيما بعد، يتخذ بورديو رؤية لهذا العملية مختلفة تماماً عن رؤية سورنسن.

١٤– يحدث التشكيل الأولي للهابيتوس في سياق "التربية المبكرة جداً" لكل فرد. ويمكن تعديل هذه التربية تباعاً عن طريق الخبرات الجديدة، وأياً ما كان الأمر، فإن التربية المبكرة جداً للفرد تحمل شكلاً من الأهمية لا وجه للنسبة بينه وبين غيره "من مظاهر الأهمية الأخرى" (Bourdieu 1977 [1972], p. 78, 1990a [1980], pp. 54, 60)

تتماثل هذه النزعات مع ما يسميه بورديو أحياناً باسم "التركيبة التوليدية. وهو يعرف بهذه النزعات بأنها: "نسق مكتسب من التوليفات التوليدية.. [التي] تجعل بالإمكان.. إنتاج.. الأفكار، والمدارك الحسية، والأفعـال" (Bourdieu 1999a [1980], p. 55). وهذه التوليفات تمكن الفاعلين من استيعاب الوضع الخاص بهم واستيعاب عناصره باعتبارها أموراً هامة لها معناهـا ودلالتهـا، كما تمكنهم من أن يسيروا – بدون إعمال فكر أو إجراء حسابات معتادة – في طريق الفعل الذي يعد "ملائماً" لهذا الوضع. (يذهب بورديـو إلـى أن هـذا الوضع يفسر سبب أن ضوابط الفعل التي لاحظها العلماء الاجتمـاعيون فـي أبحاثهم تبدوا، في أحيان كثيرة، وكأنها النتيجة المترتبة على الالتزام بالمعايير الخلقية أو القرارات العقلانية). هذه القدرة "على استيعاب الوضع والتـصرف حياله" لها جانبان، أولهما أنها "محدودة": فكلما تباعد الوضع/ أو الموقف الذي يحدث فيه الفعل عن الظروف التي تم فيها تشكيل الهـابيتوس، زاد احتمـال تحول الهابيتوس إلى "عامل" غير مؤثر (وهو ما يمثل نوعاً مـن الاغتـراب الفردي) "الناجم عن فقدان القيم والمعايير". والجانب الثاني لهذه القدرة هو أن هذه "التوليفات" التي تكون عناصر الهابيتوس "قابلة للنقل" من موقـع لآخـر: ففي نطاق الحدود التي فرضتها ظروف تشكل تلك التوليفات، تكـون قـادرة تماماً على أداء وظائفها على امتداد مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، ومـن ثم تكون قادرة على إضفاء شكل من "الوحدة" علـى الممارسـات "المختلفـة ظاهرياً". ومن الأشكال التي تتحقق فيها هذه الوحدة ظاهرة حاسـة التـذوق، وهي الشكل الجوهري في كتاب "التمييز" "Distinction"

الممارسات الطبقية

كما لاحظنا من قبل، فإن القضية الجوهرية لعلم الاجتماع، عند بورديو، هي "قضية حياة الكيانات الجمعية الاجتماعية، ونمط هذه الحيـاة". وإن مـن المسلمات التي تشكل الأساس الذي يرتكز عليه كتاب "التمييز" لبورديو تلـك المقدمة المنطقية التي تقول إن الكيانات الجمعيـة الاجتماعيـة، فـي وقتنـا الحاضر، تتشكل أساساً في ميدان الاستهلاك. الواقع أن هذه المـسلمة تـشكل

الخلفية التي يستند إليها تأكيد بورديو على أهمية أسلوب المعيشة. لذلك، فإن الخطوة التالية للعملية التفسيرية هذه تستتبع "إجراء" تحليل لتشكيلة متنوعة عريضة من البيانات المتعلقة بممارسات الاستهلاك وتفضيلاته، بما فيها تلك الممارسات والتفضيلات المتعلقة بصيغ الثقافة "المعترف بها" (كالفن، والأدب، والموسيقى، والمسرح، إلى آخره) وغيرها من الممارسات والتفضيلات الخاصة بالثقافة في المعنى الأنثروبولوجي الأوسع لهذه الكلمة (الطعام، والألعاب الرياضية، والصحف، والملابس، والديكور الداخلي، إلى آخره). وبإجرائه لشكل من أشكال تحليل التطابق، يستطيع بورديو أن يبين أن المؤشرات المتنوعة لأسلوب المعيشة يكشف عن بنية متماثلة مع (أو كما يفضل أن يسميها بنية "متشاكلة" مع) بنية الفضاء الاجتماعي. وبصورة أكثر تحديداً، يستطيع بورديو أن يبين أن التفضيلات والممارسات المختلفة تتجمع معاً فيما يطابقها أو يشاكلها من مختلف قطاعات الفضاء الاجتماعي (Bourdieu 1988b [1994], pp. 46).

نظراً لأن الهابيتوس، بوصفه نسقاً من "توليفات" من النزعات، لا يمكن رصدها بصورة مباشرة، فلا بد من فهمها عن طريق تفسيرها/ أو تأويلها. لهذا السبب تم تكريس قدر كبير من كتاب "التمييز" لدراسة كيفية لمختلف التفضيلات والممارسات التي تتجمع في كل قطاع، على حده، من قطاعات الفضاء الاجتماعي- أي: في كل طبقة وفي كل كسر طبقي- من أجل تمييز "التوليفة" المعينة أو "المبدأ المعين الذي يشكل أساساً يرتكز عليه القطاع، والذي يوجه إنفاق رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي بطريقة تتسبب في إحداث الترابط المنطقي لدلالات الألفاظ في أي أسلوب معيشة(١٥). ومن ثم، فإن بورديو يبين أنه يحدث فيما بين أعضاء الطبقة المسيطرة أن يظهر أسلوب معيشة موحد حول ما يسميه "الإحساس بالتميز" ويتم تعريف هذا الهابيتوس، قبل كل شيء، من خلال ما يتسم به من إحساس فائق بالمظهر

١٥- تزودنا براعة بورديو اللغوية في استخراج ما في دلالات الألفاظ من ترابط منطقي يتغلغل في سائر التفصيلات الدقيقة للحياة اليومية، تزودنا بثروة تحليلية لا يمكن، للأسف الشديد، استحضارها هنا.

الخارجي، وتشكل اللحظات المختلفة للحياة اليومية مناسبات كثيرة جدا للتعبير عن هذا الإحساس. وبصفة خاصة، فإن كل مناسبة تمثل فرصة لإخضاع الوظيفة للشكل:

"مع أن من الواضح أن الفن يوفر للهابيتوس أكبر نطاق "ممكن"، فإنه لا يوجد مجال من مجالات الممارسة يعجز فيه هدف الفن، والمتمثل في تطهير النفوس، وتنقيتها، والتسامي بدوافعها السطحية وحاجاتها الأولية، عن إثبات نفسه، أو لا تتسبب فيه أسلبة الحياة، وأعني بها أسبقية الشكل على الوظيفة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تجاهل الوظيفة، نقول: أو لا تتسبب فيه أسلبة الحياة في إحداث نفس هذه النتائج. وفي مجال اللغة يهتم الهابيتوس "العام" بالتضاد بين الكلام الشعبي البذئ واللغة البالغة الانضباط والتحفظ التي يتحدث بها البورجوازيون. ويوجد نفس هذه الإجراء العملي في لغة الجسد: ففي هذه اللغة أيضاً يقوم الهابيتوس العام بإظهار التضاد بين لغة الجسد الثائرة الطائشة،ـ وتقطيب الوجوه والمبالغة في الإيماءات الحركية، من جهة، والانضباط والرزانة التي تدل على رقي الفرد وسمو منزلته من جهة. بل يصل الأمر إلى أن مجال الحواس الأولية نفسه يتم تنظيمه وفقاً لهذا التضاد الأولي، وذلك بإظهار التضاد بين الكم والكيف، وبين البطن وأعضاء حاسة التذوق، وبين المادة والسلوك، وبين الجوهر والقالب (Bourdieu 1984 ([1979], pp. 175-6

وكما تدل عليه هذه الملحوظة، يميز بورديو نوعاً من أنواع الهابيتوس للطبقة العاملة "مضاداً" لهابيتوس الطبقة المسيطرة: "فاستطعام الضروريات" "أي الميل الشديد لتناول الأطعمة الضرورية" الذي يسم أسلوب معيشة أعضاء هذه الطبقة "المسيطرة" يجعلهم ميالين لأن يعزوا للوظيفة أولوية مطلقة على الشكل/ أو القالب، وأن يصروا على أن الفن يحمل رسالة خلقية، وأن يلحوا في المطالبة باتخاذ القرارات التي تدل على وجود نوع من الانسجام مع الطبقة ككل (وهي القرارات التي ينظر إليها باعتبارها مظهراً ضمنياً للتماسك "الطبقي"). ومن جانبهم، يبدي أعضاء طبقة البورجوازية الصغيرة أسلوب معيشة ناتج عن توليفة تتكون من عنصرين. أولهما: الرغبة الملحة في أسلوب

المعيشة البورجوازي، وثانيهما: وجود قدر من رأس المال الاقتصادي أو (بالأخص) رأس المال الثقافي الذي لا يكفي لتحقيق هذه الرغبة. لهذا السبب يكون أعضاء هذه الطبقة ميالين لتحقق شكل ما من أشكال "الشهرة الثقافية": فنظراً لافتقارهم "للثقافة" (بالمعنى البورجوازي لها)، فإنهم يميلون لتقبل الأشكال الجمالية "الشعبوية" ("كالأوبريتات الغنائية" مثلاً)، وللالتزام بالأنشطة التي تستهدف ترقية كل عضو لمستواه الثقافي بنفسه.

زد على ذلك، أن بورديو يكشف عن اختلافات جسيمة موجودة داخل كل من الطبقة المسيطرة وطبقة البورجوازية الصغيرة وفقاً للتباينات التي تتسم بها أبنية الملكية "أي: أبنية الثروة" المرتبطة بالمراكز المناظرة لها (أي: وفقاً للتركيبة التي يتكون منها رأس المال).[١٦] ومن ثم، وفي داخل الطبقة المسيطرة، يقوم الحائزون- أساساً- على رأس المال الاقتصادي بالتعبير عن "إحساسهم بالتميز" من خلال سعيهم الحثيث للحصول على السلع الكمالية وللوصول إلى شكل مختار بعناية من أشكال الوفرة والغنى، وذلك في نفس الوقت الذي يقوم فيه نظراؤهم (أي "صناع الفنون" وأساتذة الجامعات) بالتعبير عن هذا الدافع عن طريق ممارسة نوع من "نزعة الزهد" الثقافية المدفوعة في اتجاه أشكال الثقافة الفكرية/ أو النظرية (الأقل تكلفة) والتي يحتاجون إليها بصورة أشد من غيرها. ويوجز بورديو صورة هذا التضاد الموجود في الهابيتوس، وفي أساليب المعيشة "لهاتين الطبقتين"كما يلي:

"من ناحية، توجد "لدى صناع الفنون والمفكرين" ممارسات" القراءة، وقراءة الشعر، وقراءة الأعمال الفلسفية والسياسية، وجريدة لوموند Le Monde، والمجلات الأدبية أو الفنية (والتي لها بعض الميول اليسارية عمومًا)؛ ومن ناحية أخرى توجد "لدى الطبقة المسيطرة من الرأسماليين" ممارسات الصيد أو المراهنات "على سباق الخيل مثلاً"، وحينما توجد القراءة، تكون لجريدة فرانس- سوار France- Soir... وجريدة أوتو جورنال Auto-

---

١٦- تذكر (ما ورد في الملحوظة رقم ٩ سابقاً) من أن بورديو غير قادر على أن يميز بوضوح ما يوجد في الطبقة العاملة من كسور طبقية، ولكنه يصر على أن هذا الوضع يمثل وجهاً من أوجه القصور في بياناته.

Journal.. "ثم" من ناحية، يوجد "لذي الفنانين والمفكرين" الاهتمام بالمسرح الكلاسيكي أو المسرح الطليعي..، والمتاحف، والموسيقى الكلاسيكية... أو ارتياد "سوق البراغيث" "Flen Market" "الذي تباع فيه السلع المستعملة والقديمة"، أو إقامة المعسكرات، أو رياضة تسلق الجبال أو المشي؛ وفي مقابل ذلك توجد "لدى الطبقة المسيطرة من الرأسماليين" سفريات الأعمال، وتناول وجبات الغداء الباهظة الثمن، ومشاهدة مسرح الشارع... وقاعات الموسيقى، وحفلات المنوعات في التليفزيون، ... وصالات المزادات العلنية "والبوتيكات" "botiques"، والسيارات الفاخرة والقوارب الفاخرة، والفنادق والمنتجعات الصحية ذات الثلاث نجوم (Bourdieu 1984 [1979], p. 283)".

فيما بين قطبي هذه الطبقة المسيطرة يوجد الاحترافيون professional، وخاصة، كبار المديرين التنفيذين "للشركات الكبيرة"، وهم الذين يتفادون كلاً من مظاهر الترف المكشوفة التي يهتم بها أصحاب الأعمال، من جهة، و"نزعة الزهد" التي تسم المفكرين، فيبدون نوعًا من أساليب المعيشة يشيدونه حول مظاهر الالتزام الجمالي "بالحداثة" و"بالدينامية" "أي: المواطنة العالمية": فنظراً لاستفادتهم من التكنولوجيا الجديدة وانفتاحهم على الثقافة الأجنبية، فإنهم ينظرون إلى أنفسهم باعتبار أنهم "أحرار" ويلتزمون بأسلوب في المعيشة "يعتمد على إضفاء جو الراحة والاسترخاء" "على الحياة الشخصية لهم" (Bourdieu 1984 [1979], pp. 295-315). يواصل بورديو عمله فيرسم خريطة للمراكز المتناظرة داخل البورجوازية الصغيرة، حيث تتناظر التباينات التي في نسبة رأس المال الثقافي مع "الميول" المختلفة "للشهرة الثقافية" "أي: حسب الثقافة" التي تمثل خاصية مميزة لأعضاء هذه الطبقة. وهو يورد أيضاً العديد من المواصفات التي التزم بها في تمييزه لخصائص أسلوب حياة كل طبقة وكل كسر طبقي باعتبار هذه الأساليب ناجمة عن الاختلافات الداخلية في المسارات trajectories "التي تسلكها كل جماعة داخل هذه الطبقة".

إن أساليب المعيشة الواردة في كتاب "التمييز" "Distinction" لبورديو، والتي يدعمها المؤلف بالوثائق على نحو مستفيض وشامل، إنما تخص مكاناً محدداً وزماناً محدداً، وبذلك تنتفي الحاجة إلى إعادة سردها بشكل مستفيض

هنا (للاطلاع على مناقشة توفر للقارئ قدراً من السياق التاريخي لهذا الكتاب، انظر Lane 2000, pp. 140-65). وبدلاً من ذلك، قد نقتصر على الإشارة إلى أن بورديو قادر على تقديم خلاصة وافية للبيانات التي تؤكد أمرين معًا هما: أولهما: أن نوعًا ما من التشاكل "أي: التماثل في الشكل" يسود بين بنية الفضاء الاجتماعي، من جهة، وتوزيع ممارسات الاستهلاك، من جهة أخرى، وثانيهما: أن هذا التماثل يتحقق عن طريق نسق من النزعات الذاتية التي يؤدي "التعبير" عنها عبر المجالات المتعددة للاستهلاك إلى إضفاء شكل من أشكال وحدة دلالة الألفاظ على هذه الممارسات التي تسوغ الرجوع إلى "أساليب معيشة" مترابطة منطقياً. ومن ثم، فإن بورديو، بتماشيه مع الدعاوى التي قال بها فيما سبق أن أبداه من ملاحظات تتعلق بالمفكر الاجتماعي فيبر Weber، يكون قادراً على ترسيخ علاقة ضرورية بين الطبقة والمكانة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن هذا التحليل الذي أجراه بورديو، وكما عالجناه هنا بالتفصيل، يظل تحليلاً ناقصًا. ويرجع هذا النقص لأسباب أهمها أن هذا العرض عرض إستاتيكي في جوهره، حيث يجمد الممارسات التي يدرسها داخل نوع من اللقطات الفوتوغرافية. لهذا السبب، وكما يقول بورديو:

"لابد للمرء أن يتجاوز نطاق هذه الموضوعية المؤقتة، والتي تقوم بإضفاء الطابع المادي على الظواهر التي تصفها وذلك بمعالجتها الحقائق الاجتماعية على أنها أشياء مادية ملموسة، فالمواقع الاجتماعية التي تقدم أنفسها للراصد/ أوالملاحظ على أنها أماكن متجاورة داخل نسق إستاتيكي من الحجرات المنفصلة عن بعضها. نقول: هذه المواقع الاجتماعية تعتبر، كذلك، مواضع استراتيجية، أي حصون يدافع عنها ويستولي عليها في مجال ما من مجالات الصراع. (Bourdieu 1984 [1979], p. 244).

ويرى بورديو أن الاختلافات التي في أساليب المعيشة متورطة بصورة بالغة في الصراعات الناشبة على موقع الفرد في الفضاء الاجتماعي وعلى بنية ذلك الفضاء نفسه. وهذا الوضع يعني ضمناً أن الصراعات التي تنشب بين الطبقات، والصراعات التي تنشب بين الكسور الطبقية تشتمل على مكون رمزي لا يمكن اجتنابه. وبهذا البيان تصبح الأهمية الكاملة لمحاولة بورديو

أن يجمع بين مفهوم الطبقة ومفهوم "المكانة الاجتماعية" في تـصور واحـد، نقول: تصبح هذه الأهمية أمرًا واضحًا جليًا.

الصراعات التصنيفية والعنف الرمزي

بعد مفهوم "رأس المال" "capital" ومفهوم "الهابيتوس"habitus"، فـإن المفهوم العام الثالث في علم اجتماع بورديو هو مفهوم "المجال" "field"، وهو مفهوم قصد بورديو من طرحه تقديم صورة مركزة/ أو مكثفة لفهمـه للبنيـة الاجتماعية. وكما لاحظنا قريباً، فإن بورديو يـرى أن البنيـة الطبقيـة لأي تركيبة اجتماعية بمثابة شبكة مادية/ أو عينية من المراكـز المترابطـة مـع بعضها ترابطًا منظوميًا فيما يتصل بتوزيع رأس المال الثقافي ورأس المـال الاقتصادي على امتداد المواقع المهنية. والمقـصود مـن مفهـوم المجـال الاعتراض على أحد التفسيرات المغالية للمدرسة البنيوية للفضاء الاجتماعي- ألا وهو التفسير الذي يذهب إلى أن الأفراد الـذين "يـشغلون"/ أو "يحتلـون" المواقع المختلفة في الفضاء الاجتماعي يتم اختزالهم إلى دور واحد هـو دور "حملة" العلاقات البنائية التي تندرج داخل نفوسهم "فتصبح جزءًا من طبـاعهم وميولهم الشخصية" (انظر Bourdieu and Wacquant 1992, pp. 94-115). في هذا السياق، فإن المقصود من هذا المصطلح أن يستدعي المرء "في ذهنه" صورة ساحة للقتال أو صورة ساحة للألعاب الرياضية، ويستدعي، بـصورة أخص، حقيقة أن الأفراد الذين يواجه بعضهم بعضًا سيخوض كل واحد منهم صراعاً أو منافسة مع كل فرد آخر، حيث ينطلق كل واحد منهم من مركـز "اجتماعي" يتصف بدرجة أو بـأخرى مـن درجـات الامتيـاز/ أو التفـوق (Bourdieu and Wacquant 1992, pp. 16-18). بناء على ذلـك، يمكـن، بالمثل، تسمية الفضاء الاجتماعي "بساحة الطبقات الاجتماعية" (مثال ذلك مـا جاء في Bourdieu 1984 [1979], p. 345; 1991, p. 41). في سياق كتـاب "التمييز" لبورديو، تعني هذه التسمية أن أساليب المعيشة يـتم توريطهـا فـي الصراعات الاجتماعية.

إن جوانب أي أسلوب معيشة، كأسلوب الطهو الأنيق للطعام الفرنسي أو "هواية" جمع التحف القديمة، من ناحية، ليست متميزة تميزاً واضحاً عن الأطعمة "الضرورية" وأشكال الزينة المنتجة على نطاق واسع "للاستهلاك الجماهيري"، من ناحية أخرى. فالعكس هو الصحيح، ذلك أن الأشكال المختلفة لنفس العنصر من عناصر أساليب المعيشة (كعنصر الأثاث، أو عنصر الطعام، إلى آخره) ترتبط مع غيرها من الأشكال برابطة تراتبية/ أو تدرجية، ونتيجة لذلك تكون أساليب المعيشة نفسها أمورًا خاضعة للمجتمع الذي يحدد لكل أسلوب منها درجته/ أو رتبته "بالنسبة لغيره داخل هذه المنظومة التراتبية". ووفقاً لما يراه بورديو، فإن "المكانة" التراتبية لأي أسلوب معيشة هي دالة لقربه أو بعده عن الثقافة "المشروعة" "أي: المعترف بها". وتشير هذه الثقافة المذكورة أخيراً إلى عناصر الثقافة المعترف بها من الجميع، والتي يرون أنها عناصر ثقافية "محترمة" و"صحيحة/ أومعتمدة" أو بأسلوب آخر مميزة". بهذا الاعتبار، تكون التركيبة التي تتألف منها الثقافة المشروعة في حالة شغل ونشاط على الدوام: أي أنها تكون موضعا لشكل دائم من أشكال الصراع. لذلك، وعلى سبيل المثال، فإنه عندما يتم تصور التفاصيل الدقيقة التي تسم الأسلوب البورجوازي في تناول الطعام وأسلوب الطبقة العاملة في تناول الطعام، نقول: عندما يتم تصور هذه التفاصيل الدقيقة لهذين الأسلوبين في ضوء علاقتهما بالهابيتوس الأساسي الذي تسبب في إيجادهما، فإنهما لن يعدوا أن يكونا "رؤيتين متضادتين من رؤى العالم،... "أو" صورتين مجسدتين للتميز/ أو التفوق البشري (Bourdieu 1984 [1979] p. 199).

يقوم بورديو بتعيين هوية طريقتين، على الأقل، من الطرق التي تمضي وفقاً لها أشكال الصراع الناشبة للفوز "بالثقافة المشروعة". أما الطريقة الأولى فتتبع النموذج الفكري السوسيولوجي الراسخ، والقائل بمفهوم "مفعول التسرب الهابط" "أي: تسرب الثروة من الطبقات الميسورة إلى الطبقات الفقيرة". ووفقاً لتفسير بورديو لهذا النموذج الفكري، فإن المنافسة الدائمة تظل ناشبة من أجل الاستيلاء على أشد الأشياء والممارسات "تميزاً". ونظراً لأن أمثال تلك الأشياء والممارسات يستولي عليها، في بداية الأمر، من يملكون القدر الأعظم من

رأس المال الاقتصادي و/أو رأس المال الثقافي. أي الطبقة المسيطرة أو إحدى كسورها– نقول: نظراً لذلك فإن تلك الأشياء والممارسات تنتشر وتتمدد في اتجاه يهبط بها من أعلى لأسفل عبر الفضاء الاجتماعي وعلى امتداد الزمن؛ ومع ذلك، فإنه بمقدار ما تتحول هذه الأشياء والممارسات تدريجياً إلى أمور "شعبية" "تتبناها الجماهير"، نقول: بمقدار ذلك التحول يكون ميل الجماعات التي كانت متعصبة لهذه الأمور في الماضي إلى التخلي عنها إيثارًا للأشياء والممارسات الجديدة التي ستمكنها من إعادة تأكيد حقها المطلق في نسبة هذا الذوق الرفيع إليها. في هذا الشكل "الجديد" من أشكال التنافس، والذي هو شبيه بأشكال التنافس القائمة على التقليد والمحاكاة، تتولى الطبقة المسيطرة أو إحدى كسورها الطبقية، دور القيادة وتتصرف كصانعة للذوق الرفيع" (Bourdieu 1984 [1979], pp. 247-56). ووفقاً لما يذهب إليه بورديو، فإن الطبقة العاملة، والتي يغلب عليها العجز عن إثبات ذاتها في أمثال تلك المنافسات نتيجة لما تتصف به من نقص في رأس المال وما يسود فيها من ميول متعارضة، نقول: يذهب بورديو إلى أن الطبقة العاملة، بهذا الوصف، تميل إلى الوقوف بعيدًا عن المنافسات المذكورة، ومن ثم فإنها تتصرف باعتبار أنها "تمثل" وجهة نظر معارضة "أي: رافضة أو معادية" أو "صورة مغايرة" يمكن للبورجوازية الصغيرة أو الطبقة المسيطرة، في مواجهتهما للطبقة العاملة، أن تحاولا تأكيد تميزهما الثقافي "عنها". وواقع الأمر هنا، من وجهة نظر بورديو، أن عجز الطبقة العاملة عن المشاركة في السباق الجاري للاستيلاء على الأشكال الثقافية المذكورة التي يعترف أعضاؤها بها رغم ذلك (بصورة ضمنية على الأقل) هو عجز شديد للدرجة التي يمكن معها القول بأن هؤلاء الأعضاء مشبعون نفسياً بالإحساس بعدم جدارتهم الثقافية (Bourdieu 1984 [1979], p. 251)[١٧].

١٧– ربما كان من الواجب على بورديو أن يعدل من الصورة التي لا يمكن إنكار قسوتها، والتي يصف فيها الطبقة العاملة بأنها ليس لها رصيد ثقافي وبأنها سلبية غير فعالة من الناحية الثقافية، نقول ربما كان واجبًا عليه أن يعدل هذه الصورة لو أنه كان قادراً على تعيين هوية الكسور الطبقية المتميزة عن بعضها داخل هذه الطبقة التي تسلم نظريته بوجودها، لأنه كان سيضطر، في هذه الحالة، لتحليل ما يدور فيها

إن الصراعات التي تنشب بين الطبقات للفوز بالثقافة المشروعة تتخذ، بدرجة أو بأخرى من درجات الحتمية، شكل من أشكال "التسرب الهابط" عندما يكون الشكل الثقافي المطروح للبحث بصفة خاصة شكلاً يحتفظ فيه بميزة "تقديس" الثقافة، لصالح جماعة مغلقة للغاية ومعترف بها اجتماعيًا ورسميًا، تتكون من "الخبراء" أو "الاحترافيين"، وهي الميزة التي تمنح الثقافة مشروعيتها (Bourdieu, 1990a [1980], p. 138)[١٨]. وتمثل الفنون الجميلة، بما تتمتع به من فضاءات مؤسسية "أى معترف بها اجتماعيًا ورسميًا" ذات درجة عالية من الحدود الفاصلة "التي تميزها عن غيرها من المجالات" (وهي الفضاءات المتمثلة في الأقسام العلمية الجامعية التي تعني بهذه الفنون والمتاحف، والمعارض التي تعرض فيها الأعمال الفنية/ وصالات المزادات، إلى آخره)، وبما تتمتع به من مواقع اتصالاتية (كالمجلات، والمحاضرات، إلى آخره) ومن شبكات اجتماعية بين الفنانين (كالجماعات الصغيرة التي

من صراعات مدمرة للجميع. ومع ذلك وأيًا ما كان الحكم الذي يحكم به المرء على هذا الجانب من كتاب "التمييز"، فلابد من أن نتذكر بأن القضية المنطقية التي تسلم بوجود نوع من البنية التراتبية "أو الهرمية" لأساليب المعيشة لا يمكن دحضها بمجرد الإشارة إلى اعتماد أشكال "الشعبية" للثقافة (أو التي كانت في وقت ما "شعبية"). فبورديو مدرك تماماً لأمثال تلك الظواهر، إلا أنه يحاج بأن إحاطة الأشكال الثقافية للطبقة العاملة بهالة من القداسة تحدث، بالتأكيد، عن طريق المثقفين أو الفنانين، ونظراً لأن هؤلاء المثقفين والفنانين يتمتعون بوجود أشكال مختلفة من الهابيتوس لديهم، فإن تلك الأشكال الثقافية "الشعبية" تحمل معنى مختلفًا تمامًا في نظرهم.

١٨- إن "تقديس" الأشياء والممارسات الثقافية الذي يتولد داخل هذه الأوساط المغلقة والمستقلة نسبيًا ليس من الأمور المجمع عليها، فالعكس هو الصحيح، إذ يرى بورديو أن هذا التقديس يمثل المجال الذي تنشب فيه الصراعات الداخلية الحادة. يؤدي هذا الوضع إلى نشوء مجموعات معقدة من العلاقات بين الفاعلين المتنوعين داخل هذه الأوساط وبين "الجماهير" "الشعبية" المتنوعة التي تتكون من الطبقات المختلفة والكسور الطبقية المختلفة (رغم أن الطبقة العاملة تظل خارج نطاق تلك الديناميات بصورة كاملة تقريباً). ويذهب الافتراض الرئيسي لبورديو إلى أن التقسيمات الموجودة داخل هذه الأوساط مماثلة للتقسيمات التي تسم الجماهير الشعبية المحتملة- اي أن هذه التقسيمات تعتبر مماثلة في شكلها، تقريباً، للفضاء الاجتماعي. (انظر Bourdieu 1984 [1979], pp. 230-44) .

تجمع الفنانين معا، أو تجمع الصحفيين معا)، نقول: تمثل الفنون الجميلة حالة نموذجية "للشكل الثقافي المقصور على جماعات مغلقة رفيعة المستوى". ويبدو أن بورديو يتحرى الكشف عن ومضات لصراع ثقافي آخر يجري داخل مجات الثقافة الأقل تشددًا في تعيين حدودها الفاصلة، وذلك بالرغم من أن هذا المسعى يندر وجوده تمامًا في تفسير بورديو لعلاقة الطبقة العاملة بالثقافة ففي هذه الحالات، تكون المشروعية نفسها مجالاً للصراع الهادف للفوز بها، وفي ذلك يقول بورديو:

"يظل فن تناول الطعام والشراب واحدًا من المجالات القليلة التي فيها تقوم الطبقات العاملة بالاعتراض الصريح على الفن المشروع للمعيشة. ففي مواجهة المبادئ الأخلاقية الجديدة للرزانة والوقار... والتي تحظى بأقصى درجات الاعتراف والإقرار في المستويات العليا من هذا البناء التدرجي "الهرمي"، يتشبث الريفيون، وخاصة العمال الصناعيون منهم، بمجموعة من المبادئ الأخلاقية الخاصة بالانغماس في أشكال المرح القائمة على تناول الطعام والشراب مع الأصدقاء. فالشخص المولع بالمآكل الطيبة ليس مجرد إنسان يتمتع بتناول الطعام والشراب؛ بل هو إنسان قادر على الدخول في تلك العلاقة القوية والمألوفة- أي التي تجمع بين البساطة والحرية- والتي يدعمها ويجسدها تناول الأصدقاء للطعام والشراب مجتمعين معًا. (Bourdieu 1984 [1979], p. 179).

"وقال بورديو أيضاً":

"المجال الوحيد لممارسات الطبقة العاملة الذي يحقق فيه الأسلوب نجاحاً في التعبير ذي الطابع الخاص هو مجال اللغة، وذلك باستخدام الرطانة "أي اللهجة العامية المقصورة على جماعات محدودة".. وهي اللهجة التي تؤكد ضمنياً على وجود مشروعية مضادة تهدف، مثلاً، إلى السخرية من، ونزع هالة القداسة عن "قيم" المبادئ الخلقية والجمالية المسيطرة "أي: التي تتبناها الطبقات المسيطرة". (Bourdieu 1984 [1979], p. 395; see also p. 34; 1991, pp. 90-102).

لئن يكن النضال الذي تضطلع به الطبقة العاملة داخل الأشكال الثقافية التدرجية لا يزال نادراً، فإنه أكثر حدوثًا في الصراعات التي تنشب من أجل الفوز بأسلوب المعيشة المشروع وتشتعل داخل طبقة البورجوازية الصغيرة وداخل الطبقة المسيطرة بواسطة الكسور الطبقية التابعة لهاتين الطبقتين. في الحالة الأخيرة، خصوصًا، تكون الصراعات التي تنشب من أجل الفوز بمحتويات ومعنى الثقافة المشروعة هي المعيار السائد، حيث تقوم كل كسرة طبقية بالسعي لانتزاع اعتراف الكسور الطبقية الأخرى بتفوق طريقتها الخاصة في المعيشة وفي البقاء والاستمرار.(١٩)

١٩- من الأمور الروتينية عند الباحثين توجيه النقد الشديد لبورديو على الأولوية المطلقة للشكل الثقافي الذي يسمى بالفرنسية "bell lettriste" وبالإنجليزية "highbrow" أي: "الأدب الرفيع" وهو المعنى بجماليات التعبير والتأنق في اختيار الكلمات، وهو الشكل المهجور حاليًا في فرنسا والذي لم يكن قابلاً للتطبيق أبدًا في الولايات المتحدة ولا في غيرها من الدول الأخرى المختلفة. وأيًا ما كان الأمر، فالواقع أن ما ورد في كتاب "التمييز" لبورديو من تحليل للطبقة المسيطرة، وكما يذكرنا به الباحث لين Lane (2000, pp. 148-57)) بمنطقه المقنع، يقدم وصفاً تفصيليًا واضحًا لأفول المكانة المثالية التي تعزي لثقافة "الأدب الكلاسيكي الرفيع" (حتى إن يكن هذا الأفول في مراحله المبكرة)، علماً بأن هذا الوضع لم يحدث لأن المجتمع يفضل على هذا الأدب الكلاسيكي الرفيع الثقافة الأدبية للمفكرين بل لأنه يفضل عليه الثقافة العصرية للمسئولين التنفيذيين وكبار المديرين "بالشركات الكبرى".
لعله من الملاحظ أن الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك الثقافي ونفذت في الولايات المتحدة على امتداد العقود القليلة الماضية تشير إلى بزوغ نمط جديد من الشكل الثقافي التدرجي – وهو النمط الذي يصفه الباحثان بيترسون Peterson وكرن Kern (1996) بأنه المثل الأعلى "للملتهم الثقافي" "أي الذي لا يقتصر على نوعيات محددة في استهلاكه الثقافي بل يلتهم كل أشكال الثقافة". في ظل هذا المثل الأعلى، فإن الأشكال المختلفة لكل ممارسة ثقافية أو لكل شيء ثقافي، كأساليب الطهو المتنوعة، أو التقاليد الموسيقية، أو الأجناس الأدبية، لا ينظر إليها باعتبار أنها ترتبط بروابط تدرجية "تسمح بوجود رتب عالية ورتب منخفضة داخل كل شكل"، بل ينظر إليها كلها باعتبار أن لها ما يخصها من النماذج الجديرة بالتقدير والاحترام، إذ أن الأمر الذي يقررها/ أو يبت في الحكم عليها هو المعايير القيمية الداخلية "للوسط الثقافي" "المحيط بهذه الأشكال الثقافية" والتي لا يمكن، لهذا السبب، أو يختزل نموذج منها إلى نموذج آخر. أما ما ينجم عن هذا الوضع من أولوية اجتماعية "تحظى بها هذه

يشدد بورديو على أن الممارسات والأشياء التي يتكون منهـا أسـلوب معيشة ما لا تقتصر فحسب على "التعبير" عن التوليفات التي تشكل عناصـر الهابيتوس. ذلك أن تقدير المرء لنمط معين من الموسيقى معنـاه، ضـمناً أو صراحة، إزدراء غيره من أشكال الموسيقى المتاحة؛ كما أن حكم المرء على بعض أنماط طهو الطعام التي تتميز بأنها فاتحة للشهية معنـاه الحكـم علـى الأنماط الأخرى من الطهو بأنها غير جذابة؛ وأن يحكم المرء على مـدارس معينة في الرسم بأنها مؤثرة في النفس معناه الحكم على غيرها بأنهـا قليلـة الأثر في النفس. في كل حالة من هذه الحالات، تحمل الممارسات والأشـياء المنبوذة/ أو المرفوضة نوعاً من الارتبـاط بالفـاعلين الاجتمـاعيين الـذين يتعاطون هذه الممارسات أو يملكون هذه الأشياء. وبعبـارة أخـرى، يـرى بورديو أن الذائقة الجمالية التي توجه خيارات الحياة اليومية للفـاعلين فـي شئون الطعام، والملابس، والألعاب الرياضية، والفن، والموسـيقى- والتـي تتسع لأمور تبدوا في ظاهرها تافهة كطرق الفاعلين في تحريك أجـسامهم- يرى بورديو أن هذه الذائقة الجمالية تقوم بدور وسيلة نقل من خلالها "يجسد" هؤلاء الفاعلون "تجانسهم الاجتمـاعي: مـع بعـضهم الـبعض واخـتلافهم الاجتماعي عن بعضهم البعض. وبعبارة أخرى، يقوم كل فرد، ومـن خـلال التفاصيل الدقيقة للاستهلاك الذي يمارسه في الحياة اليوميةـ "بتصنيف" نفسه دائماً، وتصنيف الآخرين جميعًا، في نفس الوقـت، باعتبـارهم متمـاثلين أو مختلفين "ويؤدي إقرار الباحثين لهذه الوظيفة الرمزية التي يقوم بها الـسلوك الاستهلاكي في الحياة اليومية بفتح الطريق لتحليل "الصراعات التـصنيفية"،

النماذج" فتعد بمثابة نوع من "النزعة الكوزموبوليتانية الثقافية" "أي/ النزعة الثقافية الـشاملة لكـل الأشكال"، والتي تعتمد على البراعة في استخدام ما للأشياء والممارسات "الثقافية" من معان جوهريـة "لا تنفك عنها" ومزايا خاصة تنفرد بها والأمر الذي يتوجب الإشارة إليه فيما يتـصل بهـذه النزعـة الثقافية الشاملة هو أنها قادرة تماماً على القيام بدور وسيلة نقل المكانة الاجتماعية، كما أنهـا تـسلم بصورة مؤكدة بوجود نوع من التنافس الموزع توزيعاً غير متناسب- وهما الأمران اللـذان يكـشف عنهما الباحث بريسون Bryson (1996)، ويؤول به الأمر، لهذا السبب إلى ابتكاره لمصطلح "رأس المال ذي الثقافات المتعددة" "multicultural capital".

والتي يرى فيها بورديو (1984 [1979], p. 483) "بعدًا منسيًا من أبعاد الصراع الطبقي".

وكما سبق لبورديو أن وضع أساس مفهوم الفضاء الاجتماعي، فإنه ينظر لهذا الفضاء باعتباره فضاءً عامليًا "أي: يتضمن عددًا من العوامل" لهذا، إذا أردنا تقديم نظرة واضحة إلى حد ما لهذا المفهوم، فإن الفضاء المكون من محار مستمر يعتبر فضاءً خاليًا من الحدود الفاصلة المتأصلة فيه. يترتب على هذه النظرة أنه لا تتم ولادة الكيانات الجمعية الاجتماعية إلا من خلال هذه الأفعال المستمرة والتبادلية للتصنيف الاجتماعي: أي أن الجماعات الاجتماعية الواضحة الحدود هي النتيجة الناشئة عن الممارسات التي تسعى حثيثاً لوضع حدود فاصلة، بصورة رمزية، "لمناطق" / أو "أقاليم" الفضاء الاجتماعي (Bourdieu 1984 [1979], pp. 174-75, 467; see also 1991, p. 120; 1990a [1980], p. 140). بهذا الاعتبار، فإن هذه الجماعات الاجتماعية ذات الحدود الواضحة تنجم عن الإحساس بالفضاء الاجتماعي من خلال ما فيه من تجسيدات شبه- فئوية/ أو شبه تصنيفية للتشابه/ أو الانجذاب، من جهة، وتجسيدات للتعارض والخلاف، من جهة أخرى (وهي التجسيدات التي يشير إليها بورديو أحياناً بوصفها "كاتيجوريمات" "categormes" "أي: الوحدات الأساسية التي تتكون منها الفئات الاجتماعية" (1984 [1979] p. 475)، هادفاً من ذلك إلى الإشارة إلى أن الغالب على هذه التجسيدات أنها تقوم بوظيفتها على مستوى قبل انعكاسي. والواقع أن الرمزي، عند بورديو، يعد "قوة نزاعة للفرز والتفريق...، حيث تنتزع الوحدات المتميزة من بين الكيانات المترابطة التي لا يمكن فصل بعض أجزائها عن البعض الآخر، وتنتزع الفرق من بين الكيانات التي لا يوجد فروق أو اختلافات بين أجزائها" (Bourdieu 1984 [1979] p. 479). وهذا التصور يعني ضمناً أن أي كيان جمعي اجتماعي هو النتيجة الناجمة عن التصرفات الرمزية المجتمعة معًا والمكونة من تصنيف الفرد لنفسه وتصنيف الآخرين لأنفسهم، والتي تنطبق على الأعضاء الذين صدرت منهم هذه التصرفات (وتنطبق أيضًا، لهذا السبب، على من يتم استبعادهم "من أعضاء الكيانات الجمعية الأخرى". وأيًا ما كان الأمر، فإن

الفاعلين المختلفين لا يساهمون بدرجة متساوية في هذه العملية القائمة على التقسيم والتصنيف المتبادل. فالعكس هو الصحيح، إذ أن القدرة على إرساء التقسيمات التي تشكل إدراك الفضاء الاجتماعي ليست منتشرة بصورة متساوية على امتداد هذا الفضاء، إذ أن قدرًا كبيرًا من القوة الإلزامية الرمزية الناجمة عن الأشياء والممارسات التي تحقق وظيفة تصنيفية ما تنشأ من القرب النسبي بين هذه الأشياء والممارسات والثقافة المشروعة، أو تنشأ من البعد النسبي بينهما "انظر Bourdieu 1991, p.242, 1990 a [1980], p. 139, 1987, p.1990b, p. 135)

ويرى بورديو أن الممارسات التي من خلالها تتكشف عملية التصنيف المتبادل المذكورة يتم توجيهها عن طريق مبادئ الذوق "أي: الكياسة ومعرفة ما هو لائق من عدمه" الراسخة داخل الهابيتوس، والموجودة، بهذا الشكل، تحت مستوى عتبة الوعي الانعكاسي "القائم على التفكير العمدي المقصود". ومع ذلك، فإن تلك الممارسات تتوافق مع أحد أشكال المنطق الإستراتيجي (كما هو الحال في لاعب التنس الذي ينقض على الشبكة "بضربة خاطفة يحرز بها نقطة لصالحه". نتيجة لذلك، يضطر علماء الاجتماع إلى الاهتمام الشديد "بمباريات" الثقافة التي تبدوا تافهة في ظاهرها، وباختيارات الاستهلاك الروتينية في الحياة اليومية. وفي ذلك يقول بورديو:

"يتعين على كل بحث واقعي لأعماق أقسام العالم الاجتماعي أن يحلل المصالح المرتبطة بالعضوية أو عدم العضوية "داخل هذه الأقسام". وكما أشرنا إليه في مسألة الاهتمام الشديد الذي يتعين على علماء الاجتماع بذله في دراسة الجماعات الاستراتيجية، أو "الريادية"، والتي منها مثلاً "طبقة" الأرستوقراطية العمالية" التي تتردد فيما بين "التفاهم الطبقي" و"التعاون الطبقي"، ... تكون إقامة الحدود الفاصلة بين الطبقات نابعة من الهدف الاستراتيجي الذي تستهدفه تلك الجماعات من عملية "ضم الأعضاء إليها" أو من عملية "انضمامها إلى جماعات أكبر منها"، أو بعبارة أخرى: عملية "إدراج الأعضاء في قائمة العضوية" أو عملية "الالتحاق" بقوائم عضويات جماعات أخرى" (Bourdieu 1984 [1979], p. 476).

تتضح الأهمية الكاملة للصراعات التصنيفية التي يتم إشعالها من خــلال الوسيط "المتمثل في" أسلوب المعيشة، تتضح أعمية هذه الصراعات بمجرد أن نعترف أنه قبل إمكان وجود أي نوع من أنواع "النزاع الطبقــي" (بــالمعنى المألوف لهذا المصطلح)، لا بد للعمليات الرمزية أن تتجلى في وضع تتمــايز فيه حدود كل كيان جمعي اجتماعي، ذي صلة بغيره، عن حــدود الكيانــات الجمعية الاجتماعية الأخرى- أي أنه الوضع الذي فيه يميز كل كيان جمعــي اجتماعي نفسه ويحدد حدوده، كما يميز هوية خصمه (أو خــصومه) ويحــدد حدودهم- جنبًا إلى جنب المصالح التي يمكنها تشكيل موضوع الــصراع/ أو مجاله. (Bourdieu 1990b, p. 138)[٢٠]

ومع ذلك، وأخذاً في الاعتبار أن الفاعلين الذين هم مجالات الممارسات التصنيفية يشغلون مراكز معينة في الفضاء الاجتماعي، وأن درجة التشابه أو الاختلاف بين أشكال الهابيتوس تعتبر دالة لموقعهم في هذا الفضاء، فإن هــذا الوضع يستتبع نتيجة مفادها أنه ليس لدي كل التوليفات التصنيفية نفس احتمال الفوز بالاعتراف الاجتماعي بها. وبعبارة أخرى، وبصرف النظر عن القــوة الرمزية الملزمة النابعة من الفاعل المعين الذي يعرض توليفة تصنيفية مــا، فإن بنية الفضاء الاجتماعي- بوصفها "المرجعية الحقيقية" الشاملة لكل تلــك التوليفات – هي التي تتحكم في جدوى تلك التوليفات. (Bourdieu 1990b, p. 137). (٢١) بناءً على ذلك، وعلى سبيل المثال، فإن المحاولات التي يبــذلها

٢٠- في الكتابات الآخذة بالنزعة الماركسية، قام الباحث برزيورســكي Przeworski (1985) ببلــورة وجهة النظر الأشد قربًا من وجهة نظر بورديو. انظر ويننجــر Weininger (2002, pp. 91-3) للاطلاع على ما بين وجهتي النظر من الاختلافات.

٢١- في التراث الفكري الذي تناول موضوع "النزعة الكوزموبوليتانية الثقافية" (انظر الملحوظة رقم (١٩) قبل ذلك) في هذا التراث الفكري ما يلقي ظلال الشك على تلك الصياغات المختلفة لنزعة ما بعــد الحداثة التي تصر على انتزاع الثقافة وإبعادها عن أي وسيلة من وسائل تحقيق الأمــان الاجتمــاعي- البنائي لها. إذ تذهب تلك النظريات إلى أن كفاءة الأنساق الرمزية، باعتبار أنها الوسيط الــذي مــن خلاله يتم "التشييد العقلي الاجتماعي للواقع" "أي الفهم/ أو التفسير الاجتماعي للواقــع". نقــول: تذهب تلك النظريات إلى أن مفعول الأنساق الرمزية لم يعد يمثل دالة لتطابقها أو عدم تطابقهــا مــع

الباحثون للإقرار الرمزي بنوع من الإيمان بالوحدة التصنيفية للكسر الثقافي/ أو الجزء الثقافي من طبقة البرجوازية الصغيرة، من جهة، والكسر/ أو "الجزء الاقتصادي" من الطبقة المسيطرة، من جهة أخرى، نقول: إن هذه المحاولات تعاني من عيب متأصل فيها وهو أنها غير معقولة/ أو غير مقبولة ظاهريًا، وذلك لأن الفاعلين محل البحث، والذين تفصلهم عن بعضهم مسارات عريضة متداخلة في الفضاء الاجتماعي، يعايشون مناخات اجتماعية وثقافية في غاية التباعد عن بعضها. وبتعبير أبسط نقول: إن احتمالية وجود عضوية لفاعلين اثنين في نفس الفئة الاجتماعية تتناسب تناسبًا عكسيًا مع المسافة التي تفصل بينهما داخل الفضاء الاجتماعي (Bourdieu 1991, p. 232). وأيًا ما كان الأمر، وبعد ما بيناه سابقًا، يظل صحيحًا، أيضًا، أن الفضاء الاجتماعي

الواقع (أو لم يعد يمثل، في الحقيقة، دالة لأي واقع" آخر إلا هذه الأنساق أنفسها). وعادة ما تقوم الأشكال التحررية المغايرة "لهذه النظريات" بطرح المسلمة الأخرى التي تقول إن الأنساق الرمزية أكثر طواعية ومرونة من الأنساق الاجتماعية (التي أصيبت بالضعف والوهن في عصرنا هذا)، مما يعني، ضمن أمور أخرى، أن الهوية هي النتيجة الناجمة عن نوع من تكييف المرء لنفسه بطريقة قائمة على التفكير العمدي، وهي الطريقة غير المفندة بتاتًا بميلاد المرء أو ثروته". وهنا يقدم لنا الباحث لين Lane (2000, pp. 157-9) للمرة الثانية ملحوظة مفيدة، مشيرًا إلى أن العديد من جوانب هذا "الوضع: "ما بعد الحديث" الشائع في جميع أنحاء العالم كانت من قبل ذلك مدرجة في قطاعات معينة/ أو أجزاء معينة من كتاب التمييز" لبورديو. فقد سبق لبورديو أن قام، عن طريق الإحالة البارعة إلى بعض الفلاسفة الفرنسيين الحاليين، برسم الخطوط الفاصلة لأسلوب معيشة يطالب بأن يحقق المرء ذاته من خلال الاستهلاك و"رفضه لأن يدبس داخل موقع معين في الفضاء الاجتماعي". وهذا الادعاء بعدم إمكانية تصنيف الناس إلى طبقات- "وهو نوع من أنواع الحلم بالحصول على الاعتراف الاجتماعي بالمرء، ومحاولة يائسة لتحدي جاذبية المجال الاجتماعي- نقول: هذا الادعاء بعدم إمكانية تصنيف الناس إلى طبقات كان سمة مميزة لهؤلاء "الوسطاء الثقافيين المحدثين"، وأعني بهم هذا الجزء من طبقة البورجوازية الصغيرة، من الموظفين الذين يعملون في مجال إنتاج المنتجات الرمزية التجارية، وخاصة هؤلاء الأعضاء، من المنتمين لهذا الجزء من الطبقة، الذين نشأوا داخل الطبقة المسيطرة، ثم عانوا من مشقة نوع غير منظور من الحراك الاجتماعي الذي هبط بهم إلى درجة أدنى "من درجة الطبقة التي نشأوا فيها" (Bourdieu 1984 [1979], p. 370, see pp. 152-4, 365-71).

نفسه خال من أي حدود فاصلة تشكل جزءًا لا يتجزأ منه. وأخذا في الاعتبار تلك البنية الممتدة بدون فواصل "تفصلها إلى أجزاء متباعدة"، يصبح واضحًا أنه (خلافاً للتهم التي يتكرر توجيهها لبورديو بأن أفكاره مغالية في نزعتها الحتمية) نقول: يصبح واضحًا أن إدخال "الفواصل" الرمزية، أو الحدود الرمزية الفاصلة في هذا القضاء، وما يترتب على ذلك من تشكيل الكيانات الجمعية الاجتماعية، يعد أحد جوانب ممارسات الفاعلين التي لا يمكن اختزالها بصورة علية "أي بصورة تجعلها تصرفات حتمية خاضعة لقانون العلة والمعلول/ أو السبب والنتيجة". ولهذا الوضع نتائج هامة تترتب عليه. فهو يعني ضمناً، وبصورة لها دلالتها البالغة الوضوح، أن الخطوط الخارجية الفاصلة "للطبقات الاجتماعية" التي تنشأ من خلال تلك الممارسات هي خطوط لم يسبق للمجتمع أن أقرها من قبل أبدًا: ذلك أن "تقسيم" الفضاء الاجتماعي إلى أقسام منفصلة قد يحدث بطريقة تجميعية مفرطة "أي: تضم عددًا كبيرًا من الأجزاء/ أو الأقسام داخل طبقة واحدة" أو بطريقة تجزيئية مفرطة "أي: تبالغ في تفتيت الطبقة الواحدة إلى أجزاء كثيرة" على امتداد "كل واحد" من محاوره التي يتكون منها، مما يترتب على ذلك من وجود عدد لا نهائي من التوليفات الممكنة (Bourdieu 1987, p. 10). بناءً على ذلك، قد يحدث في أوضاع معينة أن "الاختلافات الموضوعية" تعيد إنتاج نفسها داخل الخبرة الشخصية بالاختلاف" "أي: داخل الإحساس الذاتي للفرد باختلافه عن غيره" (Bourdieu 1987, p. 5)؛ وقد يحدث في أوضاع أخرى، مع ذلك، وإلى حد بعيد، أن "يتوافر للجيرة الاجتماعية كل فرصة. لأن تكون مجال التوتر البالغ الشدة" (Bourdieu 1990a [1980], p. 137).

نظرًا لانبثاق الخطوط الفاصلة "في السلوك" من داخل الممارسات التي يتم توجيهها بصورة متكررة لتحقيق غايات مختلفة عن بعضها تماماً (وأعني بها شئون الطعام، والفن، والأزياء، إلى آخره)، فقد لا يكون لهذه الخطوط الفاصلة التي استمدت شرعيتها من خلال أساليب المعيشة "المختلفة"، قد لا يكون لها أي نصيب من الضبط والإحكام. فالعكس هو الصحيح، فهذه الخطوط، بحكم الضرورة، خطوط غامضة ومشوشة (Bourdieu 1991, p.

(234 ولنفس السبب، ليس لهذه الخطوط أي نصيب من الدوام والاستمرار، إذ أنها لا توجد داخل التيار المتدفق من الممارسات المتلاحقة باستمرار (Bourdieu 1990 a [1980], p. 141). ولذلك تعد خطوطاً قابلة للاختراق بصورة لا ريب فيها. ومع ذلك، وباعتبار أنها "هيئات رمزية متغيرة للاختلافات الفعلية" (Bourdieu 1991, p. 238)، فإنها في غاية الأهمية للحفاظ على البنية الطبقية الأساسية أو لتغيير شكلها. إذ يتعين علينا أن نتذكر أن "التصنيفات العملية" التي يؤسسها الفاعلون عبر ما تحدثه تصرفاتهم من تأثيرات رمزية، ليست مجرد "شبكات" فارغة مفروضة على الفضاء الاجتماعي. فالتصرفات/ أو الممارسات المتنوعة، وأساليب المعيشة المختلفة التي تُطبق من خلالها، ترتبط برابطة تدرجية أو تراتبية هرمية مع الثقافة المشروعة- أي ترتبط (على نحو نابض بالحياة) بالثقافة التي يعترف بها المجتمع. يترتب على ذلك أن يكون التصنيف الاجتماعي، في نفس الوقت، نوعًا من التحديد الاجتماعي لموقع "الشرف"، بمعناه عند فيبر. ومن الأفكار الجوهرية لبورديو في هذا الشأن أن الأفراد، ولأنهم، تحديدًا، يشعرون ببعضهم بصورة أولية من خلال المكانة التي ترتبط بممارساتهم- أوبعبارة أخرى، من خلال القناع الرمزي للشرف- نقول: أن الأفراد، لهذا السبب، يخطئون في فهم الأساس الواقعي/ أو الفعلي لهذه الممارسات: وهو رأس المال الثقافي ورأس المال الاقتصادي اللذان يشكل كل مواحد منهما الأساس الذي ترتكز عليه المناخات الاجتماعية والثقافية المختلفة، كما أنه يجعل وجودها أمرًا ممكنًا. وحين يخطئ الأفراد في فهم اختلافات رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي بوصفها اختلافات في "الشرف" "أي في المكانة الاجتماعية"، فإنها تقوم بوظيفة ما يسميه بورديو برأس المال الرمزي symbolic capital (انظر Bourdieu 1991, p. 238)، ويمكن لهذه الوظيفة أن تفهم بوصفها نوعًا من "إضفاء الشرعية على ما يصاحب ممارسة الدولة للقوة دائمًا من الأداء المسرحي المتكلف "الذي يهدف إلى التأثير النفسي في الجماهير"، والذي يمتد ليشمل سائر الممارسات، وخاصة ممارسات الاستهلاك. يترتب على ذلك، وكما يقول بورديو، أن نفس أسلوب المعيشة

الذي يمارسه القابضون على أزمة السلطة "أي الحكام" يساهم في "زيادة" هذه القوة التي تجعله ممكنًا، وذلك لأن الظروف الحقيقية التي تجعله ممكنًا تظل غير معترف بها..." (1990a [1980], p. 139) . وبمقدار ما يكون الواقع بهذا الشكل، يكون سوء فهم الفضاء الاجتماعي- والذي هو سمة مميزة لكل من الحكام والمحكومين- "عنفًا رمزيًا" كذلك - ولكنه عنف لصالح المحكومين.

من الحالة العملية إلى الحالة المادية: كيفيات القوة الرمزية

يرى بورديو أن الخطوط الفاصلة المشوشة والقابلة للاختراق، والتي تنشأ من جراء المزاولة الحرة لممارسات الاستهلاك المتنافرة (ضمنيًا) ترقى إلى مستوى ما يمكن تسميته بقوى "التصنيف البدائي" (انظر Durkheim and Mauss 1963; Bourdieu and Wacquant, 1992, pp 12-15) ولا تمثل هذه القوى إلا شكلاً خاصًا- وإن يكن أساسيًا- يمكن من خلاله إقرار الخطوط الفاصلة "بين الطبقات". والواقع أنه حينما نكف عن عزو "عملية" التصنيف "الطبقي" إلى "التأثير" الحدسي" للهابيتوس العام للمجتمع على الأفراد، والذي لا يقوم على أساس التفكير العقلي العمدي، نقول: حينما نكف عن عزو عملية التصنيف الطبقي إلى "التأثير" الحدسي المذكور فقط، فإن الخطوط الاجتماعية الفاصلة- وما يتبعها من الكيانات الجمعية التي تشكلها تلك الخطوط- تكون معرضة "للتكويد" "أي: التقنين وإضفاء الطابع الرسمي عليها". وفقًا لما يقول بورديو: "فإن التكويد يعني إزالة تأثير الغموض وعدم الوضوح، وإزالة الحدود المرسومة بصورة رديئة والتقسيمات التي هي تقسيمات تقريبية فقط، وذلك عن طريق إنتاج/ أو تقديم طبقات واضحة المعالم وإنشاء خطوط قاطعة، وتأسيس تخوم ثابتة..." (1990b, p. 82). وهذا معناه إضفاء الطابع الرسمي "على الخطوط الفاصلة". فالمعايير التي بمقتضاها يتم التفريق بين الحالات قد يتم تحديدها، والفئات الناتجة "عن تطبيق هذه المعايير" قد يتم فحصها بدقة وفقًا لاعتبارات منطقية (مثال ذلك: هل العضوية في فئة معينة تمنع إمكان العضوية في فئة أخرى، وكما هو الحال في الخلافات الفكرية المتعلقة بوجود "العائلات

العابرة للطبقات"). وعلى النقيض من الصورة المطاطة التي تبدوا بها التنظيمات الاجتماعية التي يتم توليدها حصرياً من خلال ممارسات الاستهلاك، فإن الحدود التي يتم تكويدها تتمتع بنوع من الدقة المحكمة، وفي بعض الحـــالات، تتمتـــع بشكل من أشكال الدوام والقوة الملزمة. بهذا يعد التكويد نوعًا مـــن "تجـــسيد" أو "بلورة" التقسيمات التي لا يمكن توليدها بصورة تلقائية إلا بهذه الطريقة. لـــذلك، فإن تحليل بورديو لتشكيل الكيانات الاجتماعية الجمعية، ونظراً لابتدائه بمستوى الميول والنزعات "التي تشيع في هذه الكيانات"، يتيح الفرصة لتحليل مجموعـــة متنوعة من الظواهر، ألا وهي الظواهر المتعلقة بالعمليات التي من خلالها يـــتم تحويل الخلافات الموجودة في "الحالة العملية" إلى "تخوم" مجسدة. يضاف إلـــى ذلك، ونظرًا لأن التكويد يتضمن إحداث تغيير في شكل الطريقة التي تعمل بهـــا الحدود الفاصلة، فإنه يتضمن أيضاً إحداث تغيير في شكل القوة الرمزية التـــي تقف وراء تلك الحدود.

والواقع أنه، وكما يقول بورديو:

"إن القدرة المذكورة على خلق شيء ما "أي قدرة التكويد على اســـتحداث تقسيم فئوي أو طبقي معين" وإظهاره في حالة واضحة محددة... وجعله شـــيئًا معلناً (أي: مجسدًا، ومنظورًا، وقابلاً لأن يتحدث عنه الناس، بل وحتى رسميًا)، والتي ظلت، رغم عدم اكتسابها الوجود الموضوعي والشامل بعد، "ظلت" فـــي حالة من حالات الوجود الفردي أو الوجود المتسلسل، نقول: إن هذه القدرة تمثل قوة اجتماعية جبارة، أي إنها قوة قادرة على خلق الجماعات عن طريق إقرارها للإجماع الصريح الصادر من الجماعة كلها (Bourdieu 1991, p. 236).

ففي نطاق أي تحليل للكيفيات المختلفة للقوة الرمزية، وفي نطاقه وحده، تظهر تمامًا صورة "بولوتيكا" التصنيف "أي: المنـــاورات الـــسياسية للطبقـــة الحاكمة في مجال التصنيف".

ولعلنا نلاحظ، أول ما نلاحظ، أن نوعًا من التكويد الأولي يحدث بمجرد أن يصل أي كيان اجتماعي جمعي – ويصل معه حده الفاصل الذي يفصله عن غيره من الكيانات الأخرى، بصورة ضـــمنية أو صـــريحة – إلـــى مـــستوى

الخطاب. وكام يفضل بورديو أن يشير إليه في هذا الصدد، فإن أي حكم توكيدي، تخفي في طياتها، كما يخفي موضوعها في طياته، حكمًا وجوديًا يقول (توجد هنا طبقة عاملة) (1991, p. 250). فالدلالة اللغوية لاسم الجمع، أي "للاسم" (أو اللقب" الاجتماعي) تجعل بالإمكان أن تتحول حدوده الخارجية "التي تفصل معناه عن معاني أسماء الجمع الأخرى" إلى موضع للاهتمام ببعض الأفكار الرئيسية، إذ أنه يقتضي، ولو بصورة محتملة، وجود مجموعة محددة من الأفراد الذين يمكن تتبع خطوطها "الخارجية التي تفصلها عن غيرها"، ووجود مبدأ من مبادئ الاندراج والتضمن يمكن تطبيقه على حالات خاصة بعينها (انظر 1984 [1979], p. 480) فالمشاعر الكامنة في النفوس، والمتصلة بالانجذاب أو التنافر بين الأفراد، والناجمة عن وجود أوجه تشابه أو أوجه اختلاف في أسلوب المعيشة- وأعني بأسلوب المعيشة هنا أنه حالة وجودية مكونة من وحدات متتابعة إلى حد ما – نقول: إن هذه المشاعر تكون قابلة في هذه الحالة للتعبير عنها بوضوح، فالتعبير اللفظي الدقيق عن اسم الجمع يمكن من الاعتراف الصريح بالمكانة التي تحظى بها عضوية المرء وبغيرها من المكانات الاجتماعية فيقال: "فلان ليس من الطبقة الوسطى، فهو محام !")، كما أنه "أي: التعبير اللفظي المذكور" يضفي، لهذا السبب، بعدًا جمعيًا على إحساس الأفراد بهويتهم الشخصية. يضاف إلى ذلك أنه بواسطة الهوية "الجمعية" القائمة على العقل والتفكير، والتي يعرفها ويعترف بها أعضاء الطبقة (أو أعضاء الكسر الطبقي) نقول، بواسطة هذه الهوية فقد يصبح هؤلاء الأعضاء قادرين على العمل متعاونين مع بعضهم سعيًا لتحقيق غرض محدد- ألا وهو غرض الحشد والتعبئة. ومن ثم فإن "الطبقات الاجتماعية"، كما ينظر إليها عادة في النظرية الاجتماعية- أي بوصفها جماعات تخوض غمار الصراع من أجل تحقيق "مصالحها الطبقية" نقول: إن الطبقات "بهذا المنظور" بمثابة كيانات تحاورية بدرجة بالغة؛ كما أنه بمقدار ما يعتمد حفاظ الطبقة الاجتماعية على التوزيعات الأساسية لرأس المال الاقتصادي وراس المال الثقافي، أو تغييرها لهذه التوزيعات، بمقدار ما تعتمد هذه الأمور، في الواقع، على العمل الجمعي، يساهم الخطاب "الدائر في هذه

الكيانات التحاورية" في تشكيل وإعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي نفسه. وبعبارة أخرى نقول: يجب النظر إلى التعبير اللغوي السائد في الكيانات الجمعية على أنه يتمتع بقوة قادرة على "التشييد الاجتماعي"، وذلك لأنه يستطيع خلق كيان جمعي يحظى بوجود معترف به علانية وبقدرة على العمل الجمعي، ومع ذلك، فإن هذا التعبير اللغوي غير مستقل تماماً عن الاختلافات الحادثة في أسلوب المعيشة: ذلك أن جزءًا من فعالية التعبير اللغوي السائد في الكيانات الجمعية ناشئ عن قدرته على إظهار الانشقاقات الاجتماعية "المسكوت عنها" والتي كانت تعزي إلى الخبرة الاجتماعية السابقة على مرحلة التعبير بالألفاظ، أي التي كانت تعتبر، لهذا السبب، انشقاقات "مألوفة". يضاف إلى ذلك أن الخطاب، شأنه شأن هذه الانشقاقات، مُقيد ببنية الفضاء الاجتماعي، وهو الفضاء الذي يشكل للخطاب الأساس الجوهري الذي يرتكز عليه (Bourdieu 1990b, p. 13)).

كما هو الحال في مسألة إقرار الاختلافات "بين الطبقات" من خلال ما يجري فيها من ممارسات أساليب المعيشة، يمكن لتقسيم الأفراد إلى فئات مختلفة بناءًا على نوع الخطاب المتداول بينهم أن يتعرض للمقاومة، حيث إن كل فرد يكون، في نفس الوقت، طرفًا قائمًا بتصنيف نفسه وغيره، من جهة، وطرفاً معرضًا للتصنيف من قبل الآخرين. زيادة على ذلك، وفي هذا السياق أيضاً، لا يتساوى حظ الأفراد فيما وُهبوا فيه من القدرة على فرض تصنيفاتهم "على الآخرين". فهذه الحالة من اللامساواة لها، بالذات، نتائج هامة في عالم السياسة (لأسباب ستتضح قريباً). والواقع ان بورديو يرى أن افتقار الطبقة العاملة لرأس المال الثقافي يبلغ من الحدة مبلغاً عظيمًا لدرجة أن أعضاءها يعتبرون، إلى حد معين، عاجزين عن طرح آراء محكمة قائمة على التشاور والدراسة للتداول في المجال العام- كما أنهم، في أحيان كثيرة، لا يرون أنفسهم مؤهلين لطرح هذه الآراء (انظر Bourdieu 1984 [1979], pp. 397-465). يترتب على ذلك أن يكون من اللازم على هذه الطبقة أن "تفوض" جماعة من المتحدثين المهنيين، وأن تعطيهم الحق في الحديث نيابة عنهم، علماً بأن هؤلاء المتحدثين يتلقون الدعم من منظمة ما (كالحزب العمالي أو

نقابة العمال) مخصصة لأداء مهمة تمثيل هذه الجماعة "أي: الطبقة" ذات المصالح الخاصة. بهذا الشكل، تكتسب الطبقة شكلاً ("مجازيا") من الوجود "المادي" الذي يقوم فيه فيلق من "المتخصصين" "بالتحكم" "أو: التلاعب" المستمر في مجال حفاظ هذه الطبقة على حدودها الخارجية، وفي مجال حشدها لأعضائها من أجل تحقيق مصالحها المشتركة، وفي ذلك المعنى يقول بورديو: "توجد الطبقة العاملة، داخل ومن خلال هذه الهيئة من الممثلين الذين يمنحونها صوتًا مسموعًا وحضورًا مشهودًا، كما توجد داخل ومن خلال إيمانها بوجودها الذي تنجح في فرضه هذه الهيئة المكونة من المبعوثين ذوي الصلاحيات المطلقة..." (Bourdieu 1991, p. 251; see also pp. 173-4) "يقصد بالمبعوثين هنا: المتحدثين باسم هذه الطبقة".

في نطاق يقع بعيدًا إلى حد كبير عن التكويد الأولي الذي يخلقه الخطاب "المتداول داخل الطبقة"، قد تمتلك المؤسسات الاجتماعية القدرة على إنشاء وتنظيم الحدود التي تتكون منها الطبقة أو الكسر الطبقي، والتي تتسم بدرجة مرتفعة من التماسك والدوام، والتي قد تتصرف بهذه الطريقة من غير أن تعتمد على المخططات التصنيفية للفاعلين الذي هم خاضعون لهذه المؤسسات فيما تقوم به من تصنيف لهم "إلى فئات مختلفة". والمثال المفضل عند بورديو لهذه المؤسسات، هو المؤسسات التعليمية، بما تملكه من صلاحية رسمية لإصدار الشهادات الدراسية. فبمقدار ما تحمله هذه الشهادات من قيمة يعترف بها الجميع، بدرجة أو بأخرى، في سوق العمل، تعزز الشهادات الدراسية وجود حد مادي فاصل بين الذين يملكون والذين لا يملكون. ومع ذلك، وفي نفس الوقت، تحدث "عملية" إعطاء الشهادات الدراسية المعتمدة تأثيرًا رمزيًا، من حيث إنها تستلزم إقحام نوع من "الانقطاع النوعي" في الخط المتصل للكفاءات: فيتحول الفارق الموجود بين الطالب ذي النتيجة الأعلى في الراسبين في امتحان ما والطالب ذي النتيجة الأدنى في الناجحين، تتحول إلى فارق في "النوع"، كما يشير إلى ذلك بورديو (Bourdieu 1990a [180], pp. 137-8). شاهد ذلك أن الفئات الاجتماعية مثل "الاحترافيين" / أو "الخبراء" و"العمال اليدويين المهرة" محاصرة، عموماً، بما تتمتع به المنظومة التعليمية

من سلطة تنفرد بها في منح الشهادات الدراسية المعتمدة، وفي التفريق بين أنماط المؤهلات العلمية (ما بين "الشهادات الدراسية الفنية"، من جهة، و"الدبلومات الجامعية" من جهة).

تصل الخطوط الفاصلة التي تميز الكيانات الجمعية عن بعضها البعض إلى أعلى مستوى لها من مستويات التجسيد عندما تدرج داخل "القانون" (Bourdieu 1987, p. 13) فهنا نواجه نسقًا رمزيًا مكوداً تماماً: حيث يتم تفسير القانون، وتطبيقه، وتقديمه، كالعادة، على يد هيئة من الخبراء المدربين تدريبًا خاصًا، كما أن هذه العمليات تكون مقصورة على ساحة مؤسسية تكون فيها مسألة التماسك ومسألة الاستقامة والثبات على المبدأ من الأمور التي لها سلطة عليا. بهذا الشكل يكتسب هذا النسق الرمزي المكانة الرسمية الكاملة لإحدى المدونات القانونية (Bourdieu 1990 b pp. 79-80)، كما يكشف عن حد أقصى من حدود الدقة. يضاف إلى ذلك أن الحدود الخارجية القانونية "للطبقات والكيانات الجمعية" تكون "مفروضة بالقوة"، حيث تتعرض الأعمال المخالفة لها للعقوبة التي تنزلها بها مؤسسة "رسمية"– أي فرع من فروع الدولة.

تحتل الدولة، نفسها – قمة هذا الشكل الطبقي المتسلسل الذي تتبعنا مسار خطوطه. يقوم بورديو، منتحلاً أفكار فيبر وقواعدها العامة، بتعريف الدولة في ضوء "احتكارها للاستخدام المشروع للعنف المادي والرمزي، وتطبيقه على منطقة جغرافية محددة" (Bourdieu 1998b [1994], p. 40). وهذا يعني، قبل كل شيء، أن الدولة، والدولة وحدها، تحتفظ لنفسها بالحق المشروع في فرض المبادئ التصنيفية التي تتمتع بفعالية إلزامية أو (كما هو الحال في المدارس والكليات وما تمنحه من شهادات دراسية) تتمتع، في الحد الأدنى، بالحق في الحكم بشرعية سائر المبادئ التصنيفية الأخرى (انظر Bourdieu 1990b, pp. 136-7). بالإضافة إلى ما تملكه الدولة من قوة على صياغة القانون وفرضه بالقوة، تشارك الدولة أيضاً في أشكال متنوعة من التقسيم الاجتماعي عبر مؤسسات مخصصة لإحصاء عدد سكانها وتنظيم الأنشطة المتنوعة بها (مثال ذلك ما يحدث في المجال الاقتصادي من

تطويرها للتصنيفات المهنية أو تنظيمها لظروف العمل). يترتب علـى هـذه القوة نتائج متعارضة فيما يتصل بالصراعات التصنيفية التـي تتـضح فـي المستويات الدنيا للتكويد (كما يحدث مثلاً أثنـاء قيادتهـا لأشـكال الخطـاب "وتوجيهه لتحقيق أغراض معينة"). فمن ناحية، تستطيع الدولة إدراج مجموعة من التقسيمات الفئوية داخل النظام الاجتماعي، بحيث تقوم هـذه التقـسيمات، ونتيجة لطابعها الإلزامي، بتقييد مجال المناورة المتاح للفاعلين الاجتمـاعيين. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تتحول سلطة الدولة، أيضاً، إلـى سـاحة مـن ساحات هذه الصراعات، وذلك من خلال ما تقوم به الجماعات المحشودة من احتجاج على أعمال الهيئات الرسمية والدوائر الحكومية: "يتوقف وجـود أي جماعة، أو غيابها، داخل التصنيف الرسمي للطبقـات علـى كفاءتهـا فـي الحصول على اعتراف الدولة بها، وفي لفت الأنظار إليها والتسليم بوجودها، وفي الفوز، بناءًا على ذلك، بمكان داخل النظام الاجتماعي (Bourdieu 1984 [1979], pp. 480-1)، يوفر الاعتراف الصادر من الدولة "تعريفـاً رسـميًا لهوية المرء الاجتماعية"، وبذلك يُنقذ أصحاب الحق فيه "أي: في هذا التعريف" من الصراع الرمزي الذي يمارسه الجميع ضد الجميع" (Bourdieu 1991, p. 240). بجانب ذلك، يتعين علينا، فيما يجاوز نطاق هذه الجزئيـة، أن نتـذكر مرة ثانية أن الكيانات الاجتماعية الجمعية التي تولد من خلال ما تقـوم بـه الدولة من إجراءات تصنيفية (أو التي يتمتع وجودها بتصديق هذه الإجراءات له) لا يمكن النظر إليها في ضوء المفهوم القائل بوجود "شبكة" فارغة تُفرض على الفضاء الاجتماعي. فالأحرى أن الدولة، بإقرارها للخطوط الفاصلة "بين الفئات والتقسيمات الطبقية"، تقـوم أيـضاً بتعيـين المزايـا والالتزامـات" (Bourdieu. 1984 [1979], pp. 476-7; see also 1991, pp. 180-1). بناءً على ذلك، وعلى سبيل المثال، يحدث داخل سياق الإنتاج أن يـؤدي نجـاح أطراف عملية الإنتاج في لفت انتباه الدولة إليهم إلى تحقيق متطلبات الحصول على المؤهلات العلمية، وإلى إجازة الامتحانات، وإجازة المعـايير الرسـمية الأخرى للسماح بدخول هذا المجال، وهي الأمور التي يتشكل منها الحـاجز

المهني المتمثل في الانغلاق "الفئوي أو الطبقي" والمولد "لأشكال الريـــع".(٢٢) (ومع ذلك، لابد من تكرار القول بأن الإنتاج، عند بورديو، وبــصفته مقـــابلاً للاستهلاك، ليس له إلا أهمية ثانوية كموقع يترجح أن تجرى فيه عملية تشكيل الروابط المؤدية للتماسك وعملية الحشد الجمعي في وقتنا الحالي.(٢٣)

٢٢- من أجل أن يحافظا على مفهومها "الواقعي" للنظام المهني، يــضطر الباحثـــان جروســـكيGrusky، وسورنسن Sorensen ((1995 ,1998, p.1) إلى وصف أشكال التصنيف المهني الـــتي تـــشيدها الدولة باعتبار أنها ممارسات "اسمية" لا تستطيع الادعاء بأن لها الحق في حيازة مكان في الواقع إلا بمقدار ما سبق لشاغلي المهن المختلفة أن قاموا به من حشد أنفسهم ونجاحهم في حث الدولـــة علـــى إقامـــة الحواجز التي تحول دون دخول الآخرين عليهم "في سوق العمل". بهذه الطريقة التي يتبعها الباحثـــان جروسكي وسورنسن "في وصف التصنيفات المهنية بالصفات المذكورة"، يكونان قد أ خفقا في التفطن إلى أن القدر الهائل من الاستقلال الذي تتمتع به مؤسسات الدولة عادة (في مواجهة الأفـــراد الـــذين يجرى تصنيفهم) يعني أن تشييد أنظمتهم التصنيفية "المهنية" أمر تتحكم فيه تماماً مصالح مسئولي الدولة من البيرواقراطيين، وذلك كما كشفت عنه دراسات تاريخية عديـــدة (انظـــر دونلـــي Donnelly ١٩٩٧، وما ورد فيه من الاستشهادات). يضاف إلى ذلك، أن الاعتراف بهذا الوضع لا يستلزم أبدًا حدوث نو ع من الانزلاق في أعماق النزعة الإسمية الإبيستمولوجية "أي: المعرفية"، وذلك كما يبـــدو على هذين الباحثين من تسليمهما بتلك النظرة. فمن المؤكد أنه بمقدار ما يكون الأسلوب البيروقراطي في فرض تعريف تصنيفي معين قادراً على انتزا ع "الاعتراف" به، سواءً مـــن شـــاغلي المهـــن أم مـــن المستبعدين عنها، فإنه "أي: الاعتراف بالتصنيفات المهنية" يكون متسمًا "بالواقع السحري الذي يقـــوم (عند دوركايم وموس Durkheim and Mauss) بتعريف المؤسسات باعتبار انها خيالات وأوهام" (Bourdieu 1991, p. 251). والسؤال الهام هنا، وكما يصوغه دونلي Donnelly (1997, p. (115)، هو: "ما هي النتائج التي قد تحدثها التصنيفات الرسمية فتـــؤثر بهـــا علـــى وعـــي الفـــاعلين الاجتماعيين وتصرفاتهم؟ " موجز القول أن من الضروري ألتفطن إلى أن الدولة، فوق كونها تـــصادق على "الترتيبات التشريعية" وخارج نطاق هذا العمل، تقدم إسهاماً مستقلاً لهيكلة النظام المهني- كمـــا أنه يجب أن نضع الاعتراف بدورها هذا جنباً إلى جنب الالتزام "بالواقعية" الإبيستمولوجية.

٢٣- للاطلا ع على دراسة تاريخية تقوم، معتمدة اعتمادًا قويًا على الرصيد الفكري لبورديو، بتقديم وصـــف تفصيلي لظهور فئة مهنية جديدة عبر الحشد في موقع الإنتاج ولفت أنظار الدولة لها، أنظـــر دراســـة بولتانسكي Boltanski ([1982] 1987) عن تشكيل "الكوادر"، وانظر كذلك مناقشة الباحـــث واكيوانت Wacquant (1991) لهذه الدراسة.

سارت مناقشة لهذه الجزئية، ملتزمة بأسلوب تسلسي – فبدأت بتناول موضوع الحدود الفاصلة المتناثرة المتقلبة، والتي تنجم عن التأثير الذي تحدثه ممارسات الاستهلاك، وانتهت بتناول موضوع الحدود الفاصلة الصلبة التي تصادق عليها الدولة. بجانب ذلك، لا يحدث أبدا أن يواجه الفاعلون الاجتماعيون، ولا علماء الاجتماع الذين يتناولونهم بالدراسة، عالماً لا يتعرض للتفريق الرمزي "بين فئاته وطبقاته". وهذا معناه أن هذه المناقشة اعتمدت على فكرة تجريدية، وهي فكرة وضعت فيها جميع الحواجز الرمزية العينية بين أقواس منذ البداية، وذلك بهدف تتبع الخطوات المتسلسلة لإنشاء التصنيفات، بدءًا بالحالة غير المكودة (وهي حالة أساليب المعيشة) من خلال عمليات التحديد المنطقي للهوية، والحشد الجمعي، وأخيرًا، من خلال ما تقوم به الدولة من "رسمنة" "هذه التصنيفات" أي إضفاء الطابع الرسمي عليها" (انظر Bourdieu 1990a [1980], pp. 122-34) "أما" التصور المستفاد من أي تفسير مطور بهذه الأسلوب فهو تصور له أهمية جوهرية عند بورديو: لأن مفاده يقول: إن جميع الكيانات الجمعية الاجتماعية عبارة عن "مصنوعات تاريخية/ أو "مبتكرات تاريخية" (Bourdieus 1987, pp. 8-9)، وأن علم الاجتماع لا خيار له، إن أراد أن يستوعب حقائق هذه الكيانات الجمعية، إلا أن "يعيد تشييد "العمل التاريخي" الذي أنتج هذه "التقسيمات الاجتماعية" التي من خلالها تم تشييد تلك الكيانات (Bourdieu 1991, p. 248).

بجانب ذلك، وبعد أن قلنا ما قلناه، فإنه بمجرد أن نزيل الأقواس التي كانت موضوعة في أول الأمر حول الأبنية الرمزية المجسدة بهدف تتبع أصولها، يتضح لنا أن العالم الاجتماعي، وبالصورة التي نلقاه بها في الواقع، يكون "وبصورة دائمة تماما" ممزقاً بسبب الانقسامات الرمزية التي لا تعد، والتي تتراوح بين الانقسامات المتناثرة والانقسامات المقننة تماماً. يترتب على ذلك أن الفاعلين الذين ينشغلون بتصنيف بعضهم لبعض– سواءً أتم هذا التصنيف من خلال لغة الممارسات الاستهلاكية، أو من خلال أي وسيط رمزي آخر– يكونون قد قضوا حيواتهم وهم غرقى في عالم مصنف من قبل ذلك، وبذلك يكون إحساسهم بالعالم الاجتماعي، دائمًا، إحساسًا بالتمايزات.

ونتيجة لانغمارهم في عالم كان مقسمًا من قبل (خاصة عند مرورهم بمرحلة التنشئة الاجتماعية الأساسية)، فإن أبنية التصنيف الاجتماعي التي تكون موجودة في وقتهم هذا لابد أن تكون قد فرضت قبل ذلك على طابعهم الاجتماعي والثقافي. بعبارة أخرى، فإن الهابيتوس يجسد "مبادئ الرؤية والتقسيم" أيضاً (Bourdieu 1998b [1994], p. 46) أي يجسد ميلاً عاماً لتصنيف ما في الحياة من الأشياء والبشر بطريقة باتة قاطعة- نقول: إن الهابيتوس يجسد مبادئ الرؤية والتقسيم التي سبق له أن تشرب بها من البيئة الاجتماعية التي تم فيها تشكيل تلك المبادئ، وفي ذلك يقول بورديو: "التقسيمات الاجتماعية تصبح مبادئ للتقسيم، مشكلة بذلك "أجزاء" صورة العالم الاجتماعي ومنظمة لها في كل متكامل (Bourdieu 1984 [1979], p. 471). وهذا "الوضع" يضفي على الهابيتوس نزعة معينة نحو "القصور الذاتي"- أي نحو قيامه، داخل نطاق ممارساته الخاصة به، بإعادة إنتاج الأبنية التصنيفية التي يواجهها الأفراد وهم في المرحلة المبكرة من الخبرة "أي: الشعور والإحساس بالتميز عن غيرهم" انظر (Bourdieu and Wacquan 1992, p. 133). وتزداد هذه النزعة شيوعاً وانتشارًا كلما ازدادت صياغة الحدود الفاصلة بين الطبقات (وبين الكسور الطبقية) بلغة القانون، فاكتسبت بذلك مكانة رسمية ((Bourdieu 1990a [1980], pp. 138-9) . ومع ذلك، فليس من المرجح أن يدوم بقاء الأبنية التصنيفية للأبد، إلا إذا عولجت بشيء من التحوير والتغيير. ويرجع سبب ذلك، في المقام الأول، إلى أن الأحداث الكبرى، والتي منها التحولات الاقتصادية "للمجتمعات"، قد تغير توزيع رؤوس الأموال، ثم يرجع، في المقام الثاني، إلى حقيقة أن الفضاء الاجتماعي، بما يتصف به من الاختلافات الشديدة، يضمن بقاء الأنظمة المتعددة للتصنيف، حيث تواصل التنافس مع بعضها البعض بلا انقطاع؛ كما أن هذا التنافس، بالتحديد، هو الذي يولد "الاختراع" الرمزي. ويرى بورديو، في هذه الجزئية، أنه: "لا يحدث إلا في المراكز المتوسطة داخل الفضاء الاجتماعي، خاصة في الولايات المتحدة، أن تصل العلاقات التي بين الممارسات والمراكز إلى حدها الأقصى

من الغموض والالتباس الحسي الملموس، وإلى ما يترتب على ذلك من وصول الإستراتيجيات الرمزية إلى حدها الأقصى من الحدة (1990b, p. 133).

مضاعفة الهيمنة الذكورية

كما رأينا قريباً، يتصف فهم بورديو للطبقة بعدد من السمات التي تضعه بمعزل عن المعالجات الأخرى لهذا الموضوع وتشتمل هذه السمات على تصوره الذهني للبناء الطبقي على أنه فضاء اجتماعي متعدد الأبعاد، وعلى تأكيده لأهمية الاستهلاك، منظوراً إليه كساحة "صراع" للحياة الاجتماعية يمكن فيها إبداء حيازة الأفراد لرأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي "بطريقة مسرحية" "للتأثير في النفوس"؛ وعلى تركيزه المتواصل على البعد الرمزي للممارسات، باعتبارها الجسر الذي لابد منه لوصل التقارب البنائي" من جهة، و"العضوية المشتركة" في إحدى الطبقات الإجتماعية (أو أحد الكسور الطبقية) من جهة أخرى. بجانب ذلك، فإنه كان لزاماً علينا، في نفس الوقت الذي كنا نكشف فيه عن هذا التفسير الذي طرحه بورديو لنظرية الطبقة والتحليل الطبقي، كان لزامًا علينا أن نبسط هذا التفسير، وذلك بمقدار ما أن العالم الاجتماعي الذي يعين هذا التفسير ملامحه عالم تعرضت فيه سائر أشكال الهيمنة الأخرى للتنحية جانبًا. لهذا السبب، نقوم، في الجزء التالي من هذا الفصل، بتقديم بعض العناصر، كعنصر الإقليم "الجغرافي" وعنصر الجنس بصفة خاصة، سنقوم بتقديمها لأل مرة في هذا التفسير، ونظراً لأن تفكير بورديو في هذه القضايا تطور في السنوات التي أعقبت صدور كتاب "التمييز "Distinction"، فسوف نبدأ بتفصيل المسلمات التي تضفي الحيوية على هذا العمل؛ ونتيجة لذلك، سوف نتوسع في فحص المراجعات التي يمكن العثور عليها في الكتابات اللاحقة، وخاصة ما ورد منها في كتاب "الهيمنة الذكورية"([1998] 2001 "Masculine Domination"، متعمقين في دراسة المعاني الضمنية/ أو الإشارات غير المباشرة، والمتعلقة بالفهم السابق للطبقة عند بورديو.

الأسباب المعقدة

لا يقتصر اهتمام كتاب "التمييز" إطلاقاً على معالجة التأثير الذي تحدثه اختلافات رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي في الممارسات "التي يزاولها الأفراد في أساليب معيشتهم". فالعكس هو الصحيح، إذ تتكرر مناقشة الكتاب لعدد آخر من العوامل "المؤدية إلى التقسيم الطبقي" – والتي منها عامل الجنس، وعامل السن، وعامل الإقليم "الجغرافي" وعامل الإثنية (بدرجة أقل). ومع ذلك، فإنه في الوقت الذي ينظر فيه علم الاجتماع إلى هذه العوامل نظرة تقليدية بوصفها أسسًا متميزة للهيمنة أو للتقسيم الطبقي – أعني بذلك أنه يراها أسسًا قد تكون (أو لا تكون) فعالة بالإضافة إلى الطبقة، وذلك تبعًا لما يترتب عليها من نتائج معينة– نقول: في نفس هذا الوقت يتخذ بورديو مقاربة فكرية مختلفة اختلافًا جذريًا. ومن أجل توضيح هذه المقاربة يتعين علينا أن نعيد التفكير في العلاقة السببية التي تربط شغل مركز معين في الفضاء الاجتماعي بتشكيل الهابيتوس، وتربط هذا المركز من خلال الهابيتوس بممارسات معينة. يتضح هذا الاتجاه الفكري لبورديو فيما كتبه من وصف تفصيلي للأسلوب الذي به ترتبط الجوانب المختلفة لموقع المرء في الفضاء الاجتماعي (وأعني بها حجم رأس المال، وتركيبة رأس المال، والمسار) بمجموعة متنوعة من الخصائص السكانية (كالجنس، والسن، والإثنية، وما إلى ذلك)، وفيما كتبه من صف تفصيلي للأسلوب الذي تتبعه هذه العناصر المختلفة، معًا، في التأثير على الهابيتوس "العام للمجتمع"، حيث يقول:

"لكي يقدم المرء تفسيرًا لهذا التنوع اللانهائي للممارسات بأسلوب يجمع بين كونه أسلوبًا توحيدياً ومحددًا، فإن لزاماً عليه أن يقطع صلته "بالتفكير الخطي"، وهو التفكير الذي لا يتفطن إلا إلى الأبنية ذات التنظيم البسيط والتحديد المباشر، وأن يبذل جهده في إعادة بناء "الشبكات" ذات العلاقات المتداخلة المعقدة والموجودة في كل واحد من العوامل المذكورة. ذلك أن "السببية البنائة لشبكة من العوامل" لا يمكن اختزالها أبدًا إلى "مجرد" النتائج المتراكمة... لمجموعة من العلاقات الخطية؛ كما أنه من خلال كل واحد من

هذه العوامل تتم الاستفادة من مفعول سائر العوامل الأخرى.. Bourdieu (1984 [1979], p. 107...، مع التصرف في الترجمة)".

يمكن أن ينظر إلى "السببية البنائية التي يشير إليها بورديو في ضوء نسق من العوامل "المتفاعلة مع بعضها سببياً" "أي التي يؤثر فيها كل عامل في العوامل الأخرى ويتأثر بها" (Weininger 2002, pp. 68-71). وكما هو ملاحظ، فإن هذا النسق يشتمل على النتائج الناشئة عن كل من "عامل" موقع المرء داخل الفضاء الاجتماعي و"عامل" الخواص الديموجرافية له. وبتأكيده على أن العلاقات السببية علاقات متفاعلة مع بعضها تمامًا، يعني بورديو أن التأثير الذي يحدثه كل عامل من هذه العوامل على تشكيل الهابيتوس (وعلى الممارسات الخاصة، من خلال الهابيتوس) يتباين وفقاً لما للفرد من "قيمة" تؤثر على كل عامل من العوامل الأخرى. يعتبر هذا التصور رفضاً لما يشير إليه الباحث أبوت Abott (2001) باعتبار أنه "مسلمة التأثيرات الرئيسية" في المنطق السببي- أي المسلمة التي تقوم أن العوامل السببية تعمل مستقلة بعضها عن بعض، وذلك ما لم يكن بالإمكان إثبات العكس إمبيريقياً.[٢٤]

أيًا ما كان الأمر، فإن بورديو يضع كذلك قيدًا هاماً له شأنه على الأسلوب الذي به يفهم نسق العوامل المتفاعلة مع بعضها. يتعلق هذا القيد بتفسير العلاقات المتفاعلة مع بعضها. وهو واضح في المصطلحات التي يؤثر استعمالها: فالعوامل الناجمة عن موقع الفرد في الفضاء الاجتماعي تعرف بأنها "أولية"/ أو "أساسية"، بينما تعرف الخواص الديموغرافية بأنها عوامل "ثانوية" (انظر 1984 [1979] pp. 101 والصفحات التالية). ويدل هذا المسلك، عند بورديو، على أن العلاقات المتفاعلة مع بعضها يجب أن تفهم في ضوء التغييرات التي يتم إحداثها في النتائج التي يمكن عزوها للخواص الديموغرافية عندما يتغير موقع الفرد في الفضاء الاجتماعي. وبصورة أكثر

٢٤- مضى هذا الجانب الفكري من جوانب علم اجتماع بورديو من غير انتباه له فيما كتب باللغة الإنجليزية في استقبال أعماله. ومع ذلك، فإن التراث الفكري الفرنسي قد تفطن لهذا الجانب (مثال ذلك ما جاء في Accardo 1997, pp. 191-211).

تحديدًا نقول: إن هذا التصور يعني، في فهم بورديو، أن التأثير الذي يحدثه عامل، كالجنس، على الهابيتوس يتباين تبعاً لموقع الفرد في الفضاء الاجتماعي، وليس بالعكس. وتتضح نزعة بورديو الفكرية هذه في ملاحظات كتبها، منها ما يلي:

"تميل أشكال التفرقة التي يحدثها المجتمع بين الجنسين، تميل كلها للضعف كلما تحرك المرء صعودًا على درجات الهرم الاجتماعي، وخاصة عندما يتحرك صوب... (القطب الذي يشغله "المثقفون") من الطبقة المسيطرة، حيث يغلب على النساء المشاركة في الأمور المقصورة، غالباً، على الرجال، كقراءة الصحف "الجادة" والاهتمام بالشئون السياسية، بينما لا يتردد الرجال عن إبداء اهتماماتهم وميولهم في مسائل الطهو ونكهة الطعام، مثلاً، وهو الأمر الذي يمكن اعتباره في غير هذا الوسط سلوكًا أنثويًا"/ أو "نسويًا" Bourdieu 1984 [1979], pp. 382-3)، علماً بأن القوسين القائمين هكذا [ ] من عندي)".

أيًا ما كان الأمر، فإن الهابيتوس يتم إخضاعه، دائمًا، للرؤية التي تفرق بين الأفراد بناءً على جنس الواحد منهم، وتتباين النتائج المترتبة على هذا الوضع (فيما يتصل بالممارسات التي ينتجها) وفقاً لمركز الفرد في الفضاء الاجتماعي. وبناءًا على ذلك، فإن حجم رأس المال، وتركيبة رأس المال، والمسار تتمتع "كعوامل في التصنيف" بأهمية معينة: أي أن الأعمية المنسوبة للعوامل "الثانوية" تعد دالة للموقع في الفضاء الاجتماعي؛ أما النتيجة التي يحدثها الموقع، وخلافاً لما سبق، فلا تتباين تباينًا مطردًا كدالة للعوامل "الثانوية". فهذه، تحديدًا، هي الأهمية التي يلح بورديو على التصريح بها عندما يعلن أن "حجم وتركيبة رأس المال "كعاملين في التصنيف" يعطيان الصيغة المحددة والقيمة المحددة للحكم البات "على المراكز الطبقية للأفراد" والذي تفرضه العوامل الأخرى (كالسن والجنس، ومكان الإقامة، إلى آخره) على الممارسات" (Bourdieu 1984 [1979] p. 107). إن النتيجة المترتبة على هذا التفسير الغامض، إلى حد ما، للعلاقة السببية تعد نتيجة هامة، ذلك أن بورديو، في تأكيده على أولية "أي: أسبقية وأهمية" العوامل المرتبطة بموقع الفرد داخل الفضاء الاجتماعي في تشكيل الهابيتوس، إنما يعزو- وعلى أسس

تتجاوز نطاق الفكر النظري تمامًا– يعزو قدرًا أكبر من الأهمية إلى تلك العوامل في تفسير الممارسات. ويضاف إلى ذلك، بهذا التأكيد، يعلن أيضاً أن هذه العوامل هي الخطوط الأساسية التي على امتدادها تندلع الصراعات الاجتماعية: "فالجماعات التي يتم تعبئتها للصراع على أساس عامل ثانوي (الجنس أو السن) يترجح ارتباطها ببعضها لمدة أقل طولاً وبدرجة أقل شدة من تلك الجماعات التي يتم تعبئتها للصراع على أساس المحددات الجوهرية لظروف حياتها" (Bourdieu 1984 [1979], p. 107 – أي: على أساس حجم رأس المال، وتركيبته، والمسار. وبتغيير آخر، يحدث في "الصراع الرمزي للكل في مواجهة الكل" أن يتوافر للمخططات "أي: مخططات الصراع" القائمة أصلاً على عامل الجنس أو السن أو التصنيفات الإثنية، يتوافر لها من القدرة على انتزاع الاعتراف بها قدر أقل مما يتوافر للمخططات التي تظل (كالطبقة الاجتماعية) متسقة مع الخطوط البنائية الخارجية للفضاء الاجتماعي.

التصنيفات الشاملة

في عمل لاحق له، تخلص بوديو من المسلمة القائلة بأن "ظروف الحياة" المرتبطة بموقع ما داخل الفضاء الاجتماعي تمثل المحددات الجوهرية للهابيتوس، مهوناً بذلك من دور العوامل "الثانوية"، كالجنس مثلاً. كان هذا "التحول الفكري" بمابة إبطال للأهمية السببية/ أو الأسبقية السببية المعزوة لحجم رأس المال، وتركيبة رأس المال، والمسار "كعوامل للتصنيف". في موضعه الملائم، نجد الرسم الأولي لعلم اجتماع متناغم بدرجة أكبر كثيرًا مع الخصوصيات التاريخية للأسس المختلفة للسيطرة الاجتماعية. وهذا الموضوع موجود بصورة في غاية الوضوح في كتاباته عن الجنس.

في كتابة الموجز الذي يقدم صورة إجمالية لمعالم حقل معرفي في غاية الاتساع، والمعنون "بالهيمنة الذكورية" "Masculine Domination"، يهدف بورديو إلى تقديم "تاريخ أركيولوجي للاوعي الذي يسكن داخل كل واحد منا رجلاً كان أو امرأة، والذي تم تركيبه داخل نفوسنا، بلا شك، في مرحلة قديمة

جدًا ومهجورة جدًا في مراحل وجود مجتمعاتنا (Bourdieu 2001b [1998], p. 54). وتعد الاستراتيجية التي يتبعها بورديو استراتيجية غير مألوفة: إذ يحاول، بعودته إلى البيانات المستقاة من الدراسات الأنثروبولوجية القديمة لشعب القبائل (بشمال شرق الجزائر) فيما قبل العصر الحديث، يحاول أن يفسر تلك الرؤية الكونية "أي الشاملة" التي تركز على الرجال، والتي تفرض نفسها بقوة على أشكال الهابيتوس للمجتمعات، والتي يؤول بها الأمر، من خلال استخدامها للأشكال المذكورة، إلى تنظيمها لسائر المؤسسات "أي: الأوضاع الاجتماعية" والممارسات. ونظرًا لأنه يسير في بحثه معتمدًا على الفرضية التي تقول أن السيطرة الجنسية واضحة إلى حد ما في هذا العالم، فإنه يحاول، بناءً على ذلك، أن يحدد بوضوح تلك الملامح "الثابتة على امتداد التاريخ" التي تبدو بها السيطرة الجنسية على امتداد المنطقة الجغرافية المحيطة بالبحر المتوسط، وذلك عن طريق عقده لمقارنة بينها وبين "نظائرها" في المجتمعات المعاصرة.

خلافاً لكتاب "التمييز" "Distinction"، يذهب العمل اللاحق لبورديو إلى أن السيطرة الجنسية هي "الشكل النموذجي للعنف الرمزي" (Bourdieu and Wacquant 1992, p. 170). فالجنس، شأنه شأن سائر أشكال الهوية الجمعية، هو النتيجة التي يثمرها أحد أشكال التصنيف الاجتماعي- وهو هنا التصنيف الاجتماعي الذي يرتكز على "الحدود الفاصلة المثيرة للدهشة" التي تصنف الأفراد إلى ذكور وإناث (Bourdieu 2001b [1998], p. 2؛ والعبارة المذكورة مأخوذة من "أعمال الروائية الإنجليزية" فيرجينيا وولف). ويحاج بورديو بأن هذا المبدأ التصنيفي نشأ، في بدايته، داخل أنساق القرابة التي يقوم فيها الزواج بدور الآلية التي من خلالها يمكن تشكيل التحالفات كما يمكن من خلالها تعيين مواقع الهيبة "والاحترام" التي تتقاسمها العائلات فيما بينها. وكانت النساء، في نسق القرابة هذا، يعملن بوصفهن موضعًا للتبادل وليس بوصفهن قائمات بأداء هذه العملية، ومن ثم كانت قيمتهن ترتكز على قدرتهن على التوافق مع المثل الأعلى "الذكوري" للأنوثة. (Bourdieu 2001b [1998], pp. 42-9, Bourdieu and Wacquant 1992, pp. 173-4) ويتم

تمييز الفحولة "أي: القوة الجنسية الذكرية" باعتبارها المثل الأعلى المناظر مطبقاً على الرجال). ويعتبر الجندر، بوصفه نظاماً رمزياً خاصاً مدمجاً في صميم "بنية" هابيتوس المجتمع، يعتبر نظاماً متميزا إلى حد بعيد عن "نظام" الطبقة: فبسبب اعتماده على شكل من أشكال التقابل الثنائي اكتسب الجندر صلابة واستمرارية لا يوجد مثيل لهما في أي مبدأ تصنيف آخر. ويرجع السبب في ذلك، عمومًا، إلى أن الجندر يعد بمثابة نظام رمزي رسخ جذوره داخل "عدد محدد من الخواص الطبيعية التي لا يمكن لأحد إنكارها"، ومن ثم فإنه "طبع" نفسه بصورة أشد فاعلية من أي نظام رمزي آخر– أعني بذلك أنه أضفى الشرعية على نفسه عبر ماله من بنية/ أو تركيبة ذات أساس يبدو طبيعياً (Bourdieu 2001b [1998], pp. 13, 23). وفي السياق الحالي، يستحيل علينا أن نقدم تحليلاً كاملاً لهذا العمل "أي كتاب "الهيمنة الذكورية") ولموضعه في مجمل أعمال بورديو، وبدلاً من ذلك، أود أن أشير فحسب إلى بعض المراجعات (الضمنية عموماً) التي عالجت تفسيره للعلاقة التي بين الطبقة والجندر.

من المؤكد أن كتاب "الهيمنة الذكورية" يحتوي بالفعل على ملاحظات معينة تذكر القارئ بمفهوم العلاقة السببية المستفاد من كتاب التمييز، وفي هذه الملاحظات تظهر السمة المميزة للأفعال الاجتماعية باعتبارها متوقفة على الموقع الطبقي "الفرد": فالخواص البدنية تفهم من خلال أساليب وطرق في الإدراك يتوقف استخدامها في أعمال التقييم على المركز الذي يشغله المرء في الفضاء الاجتماعي" (Bourdieu 2001b [1998], p, 64). ومع ذلك، يتم تعزيز هذه الملاحظات عن طريق ملاحظات أخرى تتغير فيها "طبيعة" العلاقة التي بين الطبقة والجندر. ومن ثم نجد بورديو، في وصفه لما قام به من تحول في تحليله الموجود في دراسته لمجتمع يعيش حياة منسوبة لما قبل العصر الحديث إلى تحليله الموجود في دراسته لمجتمع حديث، نقول: نجد بورديو يصرح بأن:

"من المدهش حقًا ملاحظة ذلك الاستقلال النادر للأبنية الجنسية ذات الصلة بالأبنية الاقتصادية، أي: الاستقلال النادر لأنماط التناسل ذات الصلة

بأنماط الإنتاج. ذلك أن نفس نسق المخططات التصنيفية موجود؛ وبملامحه الجوهرية، في سائر القرون وعلى امتداد أوجه الاختلاف الاقتصادية والاجتماعية (Bourdiea 2001b. [1998], p. 81, see also Bourdieu and Wacquant 1992, p. 174).

باعترافه بما لأبنية الجندر من استمرارية مثيرة للانتباه على امتداد التاريخ، يكون بورديو مضطرًا لأن ينسب إليها شكلاً صريحاً من أشكال الاستقلال في مواجهة الأبنية الاقتصادية. وهو، بهذا الاعتراف، يقطع صلته تمامًا بدراسته السابقة لموضوع الجندر (أعني بذلك أنه يقطع صلته بما سبق له أن وصف به الجنس من أنه عامل "ثانوي"). ويؤدي هذا الموقف ببورديو إلى أن يقدم وصفًا موجزًا لجدول أعمال بحثي يركز على تعيين "تاريخ العوامل/ أو القوى المؤثرة والمؤسسات "أي الأوضاع الاجتماعية الراسخة" التي ... تساهم في تعزيز" دوام أبنية الجندر (Bourdieu 2001b [1998], p. 83؛ بعد حذف الحروف الطباعية المائلة). من بين المؤسسات المشار إليها في هذه العملية: الكنيسة، والدولة، والمنظومة التعليمية، بالإضافة إلى الأسرة/ أو العائلة ((Bourdieu 2001b [1998], pp. 82-8). من الأمور ذات الأهمية الجوهرية: تلك الطرق الشديدة التباين التي باتباعها قامت كل واحدة من المؤسسات المذكورة "بتكويد "أي" بتقنين" التمييز بين الجنسين على امتداد مسار التاريخ.

يحاج بورديو بأنه بالرغم من أن الحركات السياسية النسوية الحديثة والمعاصرة قد أوضحت أشكال عدم التماثل بين الجنسين وأبرزتها للعيان، "فإن بعض الآليات التي يرتكز عليها هذا الشكل من أشكال السيطرة لاتزال تقوم بوظيفتها" (Bourdieu 2001b [1998], p. 56 وانظر أيضاً صفحة 88 والصفحات التالية). وفي مناقشته لتلك الآليات نعثر عى أوضح ما دونه من مراجعات لأفكاره عن العلاقة التي بين الطبقة والجندر، حيث يقول.

"أياً ما كان المركز الذي تشغله النساء في الفضاء الاجتماعي، فإن الواقع الذي يجمعهن معًا هو أنهن" معزولات عن الرجال بناءً على اتصافهن بدرجة

ما من الصفات الرمزية السلبية "أي المعيبة"، كلون البشرة بالنسبة للنساء السوداوات، أو أي علامة أخرى من علامات العضوية في جماعة موصومة اجتماعياً، وهي الصفة التي تؤثر تأثيراً سلبياً "أي: هداماً" على كل شيء يمثلنه ويفعلنه، والتي هي مصدر وجود مجموعة تصنيفية من الاختلافات المتشاكلة: فبالرغم من المسافة الشاسعة التي تفصل بين بعض النساء، يوجد شيء ما يجمع بين امرأة في منصب مدير إداري ... وامرأة تعمل في خط إنتاج "مصنع ما". (Bourdieu 2001b [1998], p. 93).

تدل أمثال تلك العبارات، بوضوح، على أن بورديو، حال كونه آخذاً بمفهوم "الاستقلال" الذي يصف به الأبنية الجنسية على امتداد التاريخ، يرى أن التقسيمات الجنسية بمثابة قوة ملزمة مستقلة تقوم بتشكيل الممارسات. كما أنه يشير، في نفس الوقت، إلى وجود علاقات "تفاعلية" عديدة، إلا أنه ينظر إليها في هذه الحالة باعتبار أنها علاقات "متماثلة" – أي أن "عامل" الجنس و"عامل" موقع الفرد في طبقته وفيما بين الطبقات ينظر إليهما باعتبار أن كل واحد منهما يلطف من التأثير الذي يمارسه الآخر على الممارسات. وعلى ذلك، نجد في كتاب بورديو الأخير، وخلافاً لما ورد في كتابه السابق بعنوان "التمييز" من المنطق السيئ، نجد ملاحظات منها ما يلي:

"إن المراكز الاجتماعية للأفراد نفسها تخضع لإضفاء الطابع الجنسي عليها، كما أنها تقوم بإضفاء الطابع الجنسي على غيرها.. فالرجال يحاولون، في دفاعهم عن وظائفهم ضد الهجمة النسوية عليها ودمغها بالطابع النسوي، يحاولون حماية ما هو راسخ في أعماق نفوسهم من تصورهم لأنفسهم كرجال، خاصة في حالة الفئات الاجتماعية التي منها العمال اليدويون، أو حالة المهن التي منها المهن العسكرية، وهي المهن التي تحظى، في أعين الرجال، بقدر كبير من الأهمية، إن لم يكن بالأهمية كلها، وذلك فيما يتصل بالصورة الذهنية للرجولة عندهم (Bourdieu 2001b [1998], p. 96)

القضية هنا، بلاشك، ليست مقصورة على أن العمل الأخير لبورديو يؤمن بمفهوم للسببية يشبه، بشدة، المنطق "متعدد المتغيرات" القياسي. ذلك أن

ما ينبثق من هذه المراجعات يمثل رؤية مختلفة نوعًا ما "لوجود الجماعات.. ونمط بقائها". ومع أن بورديو كان يعترف دائماً بأن الطبقة الاجتماعية، وبوصفها مبدءًا رمزيًا "أي عنصرًا رمزيًا/ أو عاملاً رمزيًا" "للرؤية والتقسيم"، ملزمة بالتنافس مع العناصر/ أو العوامل الأخرى (التي منها عامل الجندر) الداخلة في الصراع التصنيفي الذي من خلاله تتكون الجماعات/ أو الكيانات الجمعية (انظر مثلاً، (Bourdieu, 1987, p.12، كما رأينا قبل ذلك، نقول: مع أن بورديو كان يعترف دائمًا بهذه الحقائق المتعلقة بالطبقة، فإنه أضفى عليها، بالرغم من ذلك، طابعاً من الأسبقية/ أو الأولوية ذات الطابع النظري البحت في كتابه "التمييز". وبمجرد سحب هذه الأسبقية من الطبقة، يتعين على الطبقة أن تتنافس على قدم المساواة مع غيرها "من الأبنية الاجتماعية" لتحقيق مصالحها، كما أن هذه الساحة الرمزية للصراع تصبح أشد صخباً وضجيجاً بسبب امتلائها بالأصوات المتنافرة بصورة مضاعفة، وهو الوضع الذي كانت عليه من قبل، خاصة إذا أدخلنا في الاعتبار ما اكتسبته عناصر التقسيم "الأخرى":، كعنصر الجندر وعنصر العرق في مجتمعات معينة، من التقنين الصارم والراسخ منذ زمن بعيد. وهذا الحكم/ أو التصور هو أقرب ما يكون للحقيقة، ذلك لأن التوليفات المعقدة لأشكال السيطرة المتولدة عن تقاطع عناصر التصنيف المختلفة لم يعد بالإمكان تفسيرها تلقائيًا باستعمال المصطلحات الطبقية التي كانت سائدة من قبل.[٢٥] من النتائج المترتبة على هذا التصور أن مصير الطبقات الاجتماعية، منظورًا إليها باعتبار أنها كيانات جمعية تتشكل من خلال ممارسات التصنيف الاجتماعي، يصبح متوقفاً، أكثر من ذي قبل، على التقلبات التاريخية لخطاب الطبقة الاجتماعية.

٢٥- من الممكن لتفسير الذي قدمه الباحث واكيوانت Wacquant لما حدث في وقت واحد في الولايات المتحدة من تأسيس للتقسيمات الطبقية والعرقية، ومن تمديد في آجال وجودها، على يد مجموعة مكونة من أربع "مؤسسات غريبة الأطوار"، نقول: من الممكن لهذا التفسير أن يُقرأ من خلال نفس هذه الرؤية التعليلية "التي قدمها بورديو".

خاتمة

في رأي بورديو، أن "وجود الكيانات الجمعية.. ونمط وجودها/أو بقائها" و"القضية التي ينبغي على علم الاجتماع بأسره أن يبدأ بها. وقد ظلت هذه القضية في مركز رؤيته السوسيولوجية حتى نهاية مسيرته الفكرية. والواقع أن التعديلات التي يمكن تمييزها في عمله اللاحق متسقة تمامًا مع هذا المركز العام للاهتمام، كما أنها، في الحقيقة، تقتصر على تعميق هذا المركز المذكور، فقد كان بورديو يفترض دائمًا أن العلاقات الطبقية يتم تحديدها بواسطة الأشكال الأخرى للسيطرة، كما أنه، بسحبه للميزة التي أضفاها قبل ذلك على الطبقة، بسحبه لها في كتاباته اللاحقة، انفتح ذهنه تمامًا للفكرة التي تقول بوجود شكل من أشكال السيطرة "المتشابكة" المعقدة عل امتداد التايخ. نتيجة لذلك، ومع أن نظريته الطبقية– بما فيها من مفهوم متعدد الأبعاد للفضاء الاجتماعي ظلت على الدوام بمعزل عن الفكر "الاجتماعي" التقليدي (والذي يظهر في أبرز صورة له في بعض الصياغات المعدلة للماركسية) والذي يدور حول عالم اجتماعي تم اختزاله إلى كتلتين مستقطبتين، نقول: مع أن نظرية بورديو الطبقية ظلت على هذا الوضع دائماً، إلا أنه يتضح في كتابات أخرى له، منها كتابة "الهيمنة الذكورية"، أن الطبقات الاجتماعية لا تعدو أن تكون وجوهاً "متعددة" لموشور تصنيفي معقد.[٢٦] ومن ثم يظل الكتاب الأخير لبورديو، وبالرغم من أنه نزع عن الطبقة الاجتماعية ما سبق أن أضفاه عليها من الأهمية، يظل مترابطاً ترابطاً منطقيًا مع رؤيته الفكرية الصارمة للأشكال المتنوعة للتصنيف الاجتماعي، منظورًا إليها بوصفها القوة الجوهرية التي تشجع أعمال العنف الرمزي.

من أجل أن نكشف عن المضامين المستفادة من مناقشة بورديو لموضوع "وجود الكيانات الجمعية ونمط وجودها/ أو بقائها" فيما يتصل بمجال

٢٦– إن الفكرة الماركسية التقليدية القائلة بوجود عالم اجتماعي ذي شعبتين، والتي تتلخص في القول بوجود تعارض عدائي بين الطبقات، ولا تقبل القول بوجود أشكال أخرى للتصنيف الاجتماعي، نقول: إن هذه الفكرة تظل تمثل احتمالاً إمبيريقياً من بين احتمالات أخرى، وإن كان احتمالاً مستبعدًا للغاية.

التحليل الطبقي، قد نعود إلى ما سبق لماركس أن كتبه في النشرة السياسية الشهيرة، والتي عنوانها "الثامن عشر من بروميير". ففي البيان الذي عرضه ماركس ووصف فيه تفاصيل الانقلاب العسكري سنة ١٨٥١ "على آخر ملوك أسرة البوربون الفرنسية الذين عادوا للحكم بعد هزيمة نابليون سنة ١٨١٥ وتراجع حكم الثوار الفرنسيين، نقول: في هذا البيان: ذاع وصف طبقة الفلاحين بأنها عبارة عن "كيس بطاطس". ذلك أن عائلات الفلاحين، والتي كانت كل عائلة منها مشدودة إلى/أو مرتبطة بقطعة صغيرة من الأرض الزراعية، كانت مكتفية ذاتياً بصورة عامة؛ كما أنه لم يكن بين كل عائلة وأخرى من الاتصال الاجتماعي المستدام إلا قدر يسير، وكان ينقصها الوصول إلى "وسائل الاتصال" الفعالة. نتيجة لذلك، كانت هذه العائلات عاجزة عن تنظيم نفسها من أجل أن تحتشد وتسعى لتحقيق مصالحها، بل ظلت، بدلاً من ذلك، فيما يميل المعلقون اللاحقون "أي المحدثون" إلى تسميتها بحالة بقاء "متسلسلة". بذلك يقر ماركس أنه علينا، قبل أن نتساءل عما إذا كانت طبقة الفلاحين (في هذه الحالة) "جعلت نفسها حليفاً" للطبقة البورجوازية، أو لطبقة البروليتاريا، أو لأي طبقة أخرى، أم لا، علينا قبل ذلك أن نتساءل عما إذا كانت تملك القدرة على تنظيم نفسها، أم لا. رغم احتمال أن يكون هذا التصور صحيحًا، فإن بورديو يذكرنا بأنه لا يكفي لإيجاد كيان جمعي اجتماعي توافر الاتصال أو التفاعل الاجتماعي المستدام بين مجموعة من الأفراد يتقاسمون نفس ظروف الحياة، ومن باب أولى، لا تكفي هذه الأمور لإيجاد كيان جمعي اجتماعي يخضع لقيادة منظمة. ذلك أن المصالح، مهما كانت مصالح عينية محسوسة كما يزعمون لا تستطيع أبداً أن تطلق زناد العمل الجمعي وحدها، ومع احترامي لآراء ماركس، فإن العقبات التقنية "أي المتعارف عليها في هذا المجال" التي تحول بين هذه الطبقة وبين تنظيمها لنفسها ليست هي وحدها التي تعرقل قيامها. بهذا الأمر. فالواقع إنه، وبدون الحاجة إلى التهوين من أهمية القيود التقنية، لابد من التأكيد على أنه توجد بين المصالح والأفعال الجمعية فجوة لا يمكن عبورها إلا بقدر هائل من العمل-

أي العمل الذي يُنفذ، فوق كل اعتبار، بالأسلوب الرمزي القائم على التنسيق والتنظيم "بين أعضاء الطبقة". فالفاعلون الذين ينظمون أنفسهم ويعبئونها بالنيابة عن طبقتهم لابد أولاً أن يعترفوا بأنفسهم كأعضاء في نفس الكيان الجمعي الاجتماعي، لهم نفس المصالح ونفس الأعداء. وهذا معناه أنهم لابد أن يعترفوا بأنفسهم (ونظرائهم في الطبقات الأخرى) كمشاركين في حد أدني من الهوية الطبقية، على أقل تقدير.

والواقع أن العمل الرمزي الذي يمكن أن يكون موحياً بحدوث التعبئة الطبقية في المستقبل، هو عمل يقوم به كل فرد بصورة مستمرة. وهذا الوضع يجعل من العسير على علم الاجتماع أن يتفطن للعمل الرمزي ويدركه. والحقيقة إنه قد يذهب البعض إلى أن الشكل الوحيد للتحليل الطبقي المناسب لأداء هذه المهمة هو التحليل الذي يكون قادراً على دمج التحليل البنائي بالتفسير الظاهراتي لما ينتشر داخل عملية التفاعل الاجتماعي من تصرفات لا تحصى يقوم بها الأفراد حين يصنفون بعضهم بعضًا. بجانب ذلك، فإن هذا الدمج، بالتحديد، هو الأمر الذي عجزت المدارس التقليدية للتحليل الطبقي عن تطويره. تتضح هذه الحقيقة للغاية في حالة الماركسية فليس من العسير أن يميز المرء وجود نوع من الانشقاق في الآراء المطروحة في الكتابات الماركسية. فمن ناحية، تعتبر "الطبقة"، عند المؤرخين الآخذين بهذه الفلسفة (كتومسون Thospson مثلاً [1963] 1966 وعند الإثنوجرافيين (من أمثال فانتازيا Fantasia 1989) نقول: تعتبر الطبقة شيئاً ما لابد من "صناعته" في زمان ومكان تاريخيين معينين. ويمكن لأمثال تلك الدراسات أن تتفوق "على غيرها" في عملية الفحص والغربلة للتفاصيل الدقيقة لأنشطة الحياة اليومية، أو لفحص وغربلة السجلات التاريخية بهدف التعرف على ما للطبقات من تركيبة تشكلت من خلال عمليات ترتيب المواقع وتعيين الحدود الفاصلة، والتي ينجم عنها ظهور جماعات اجتماعية محدودة النطاق بدرجة أو بأخرى. ومع ذلك، فإن هذه العمليات تميل في نفس الوقت "أي: يغلب عليها" أن تكون محصورة في مواقع معينة، بحيث

يتعذر ربطها ربطًا منهجياً ببناء طبقي ذي قاعدة عريضة.(٢٧) وبتعبير أكثر تحديدًا أقول:

إن أمثال تلك الدراسات لا تستطيع أن تتعمق في فحص مسألة ما إذا كانت التوجهات التصنيفية تتباين بصورة مضطردة مع الموقع البنائي، أم لا، كما أن هذه الممارسات لا يمكنها التحقق مما إذا كانت الاستراتيجيات التي تتبعها تلك التوجهات تتباين بتباين الإمكانيات المادية المتاحة لها، أم لا؛ ثم إن هذا القصور "الذي يعيب هذه الدراسات" يزداد سوءًا كلما ازداد اعتراف المرء بأن البنية الطبقية نفسها تتسم بسمات شديدة الاختلاف كما أن لها أبعادًا متعددة. ومن ناحية أخرى، أيضًا، يستطيع المحللون الذين يضفون أولوية مفاهيمية على البنية الطبقية (من أمثال الباحث رايت Wright 1997) أن يضعوا الأفراد داخل "خرائط" تفصيلية لهذه البنية. ومع ذلك، فإن المحللين المذكورين، الذين يصنفون "الأفراد" الفاعلين بهذه الطريقة، يكونون آخذين بوجهة نظر قاصرة تحول بينهم وبين إدراك حقيقة عمليات "بناء الطبقة" /أو "صناعة الطبقة". تتسم أمثال تلك الدراسات بالاكتفاء ببحث مسألة ما إذا كانت (أو إلى أي درجة تكون) آراء الأفراد وممارساتهم متوافقة مع تلكم الآراء والممارسات التي يمكن أن يتنبأ بها الباحثون بناءً على المواقع التي يشغلها الأفراد في البنية الطبقية. ورغم ذلك، فإن الأمر الذي فات هؤلاء الباحثين

٢٧- منذ ما يقرب من أربعين سنة، كتب الباحث تومسون Thompson مقدمة لدراسته عن تشكيل الطبقة العاملة في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فقال ما يلي:
"يوجد في وقتنا هذا ما يغري الباحثين دائماً لأن يفترضوا أن الطبقة شيء مادي. وهذا الافتراض لم يكن من الأمور التي يعنيها ماركس في كتاباته التاريخية التي انفرد بها، ومع ذلك فإن هذا الخطأ لايزال يشين الكتابات الماركسية النزعة حتى يومنا هذا. "فهي"، أي الطبقة العاملة، يفترض فيها أن لها وجودًا فعلياً يمكن تعريفه تعريفاً رياضياً إلى أبعد حد- كأن نقول: إنها الطبقة المكونة من عدد كبير جدًا من الرجال الذين لهم علاقة معينة بوسائل الإنتاج. وبمجرد التسليم بهذا التعريف يصبح في الإمكان الاستدلال على الوعي الطبقي الذي ينبغي أن يكون متوافرًا لدى الطبقة العاملة (ولكن من النادر توافره لديها) إن كانت "هي" مدركة إدراكًا سليمًا لما يخصها من مركز تشغله، ومن مصالح حقيقية. (Thompson 1966 [1963]p.10))

رؤيته هو، تحديدًا، ما يمكن تسميته بالبعد "الإنشائي"/ أو التركيبـــي" للطبقـــة الاجتماعية.

وكما يقترح بورد قائلاً:

"عندما يسلم المرء بأن تصرفات الأفراد وتفاعلاتهم مع بعضهم يمكـــن الاستدلال عليها من واقع بنائهم الطبقي، فإنه يتخلص من مشكلة "التنقل مـــن الجماعة النظرية إلى الجماعة العملية"، أعني بها مشكلة الـــسياسة ومـــشكلة العمل السياسي المطلوب لفرض مبدأ "لرؤية وتقسيم" العالم الاجتماعي، حتـــى عنما يكون هذا المبدأ راسخ الجذور فـــي الواقـــع. (Bourdieu 1987, p. 8 وانظر أيضاً 1991, pp. 233-4).

كما يمكننا إضافة القول بأن اعتماد الباحثين على نظرية الفعـــل الرشـــيد، وبمقدار ما تفعله من اختزال، أو محو، لمكانة الرمزي في تفـــسيراتها للهويـــة الجمعية وللفعل الجمعي بناءً على أسس ذات طابع نظري كلي/ أو ذات طـــابع نظري بحت، نقول: كما يمكننا إضافة القول بأن اعتماد البـــاحثين علـــى هـــذه النظرية يفاقم من سوء هذه الحالة من حالات القصور الفكري. ويمكننا الـــذهاب إلى أن مقاربة بورديو كلها بشأن الطبقة الاجتماعية مقصود بها تحقيق التكامـــل في مناهج البحث بين الرؤى الفكرية النابعة من التفسيرات التي تعطي الأولوية للأبعاد البنائية للطبقة، ونظائرها من الرؤى الفكرية النابعة من التفسيرات التـــي تعطي الأولوية للأبعاد التركيبية للطبقة، تباعًا، فيتم دمجها معًـــا فـــي برنـــامج مترابط منطقيًا من برامج البحث الإمبيريقي (انظر 1984 [1979], p. 483).

والخلاصة المستفادة من مقاربة بورديو الفكرية هذه، هي أنه ثبـــت أن النزاع الذي لا نهاية له بين أنصار وجهات النظر الاسمية ووجهـــات النظـــر الأخرى الواقعية في شأن الطبقة، هو نزاع أسئ توجيهه. "لذلك" يجب ألا يفهم التعارض القائم بين وجهات النظر المذكورة على أنـــه بـــديل إبيـــستمولوجي يواجه المحلل الطبقي. فالعكس هو الصحيح، إذ أن النزعة الاسمية والنزعـــة الواقعية بمثابة ما يمكن وصفه بأنهما مرحلتان متميزتان تمر بهمـــا العمليـــة الاجتماعية (Bourdieu 1990b, pp. 128-9; 1991, p. 334)؛ وانظر أيـــضاً

1984[1979] صفحة 169 والصفحات التالية). ولابد من التأكيد على أن الفاعلين الاجتماعيين يتم توزيعهم على امتداد بنية موضوعية/ أو عينية من المراكز "الطبقية" التي تتحكم في "مدى" احتمال أن تتقاسم أي مجموعة معينة من الأفراد نفس أسلوب المعيشة، أو نفس الاسم الجمعي، أو العضوية في منظمة واحدة.(٢٨) ورغم ذلك، فإن الاحتمالات المتخالفة التي تولدها تلك البنية لا تستطيع أن تنشئ الكيانات الجمعية الاجتماعية "كالطبقات مثلاً" إلا إذا كان الأفراد قادرين على تكوين تصورات ذهنية ملائمة لها، وقادرين بصفة خاصة، على تكوين تصورات ذهنية ملائمة للحدود الفاصلة التي تقوم، في نفس الوقت، بتقسيمهم وتوحيدهم- سواءً أكانت هذه الحدود الفاصلة حدودًا متناثرة أو قابلة للاختراق تنشأ من خلال "ممارسات" الاستهلاك، أم كانت حدودًا فاصلة صارمة ودقيقة مدرجة في سياسة الدولة وقانونها (انظر بورديو 1984 [1979]، صفحات 169 والصفحات التالية).(٢٩) ولعلنا نقول إن الطبقات الاجتماعية لا يمكن أن تظهر إلا من خلال الربط بين قوتين مستقلتين جزئياً وهما: قو الاحتمالات الموضوعية الناجمة عن بنية الفضاء الاجتماعي، من

٢٨- وفقاً لما يشير إليه الباحث بورتس Portes (2000) فيما يتصل بنظرية الباحثين جروسكي Grusky وسورنسن Sorensen (1998)، فإن أي مقاربة فكرية لا تتفطن إلى "وجود" الطبقات إلا عندما يمكن "لأصحابها" أن يدركوا وجود نمط ما من التنظيم الذاتي الاقتصادي "الذي تمارسه جماعات من الأفراد" (والذي هو في حالة الباحثين المذكورين: نمط التنظيم الذاتي المهني) نقول: يذهب بورتس إلى أن أي مقاربة فكرية تنحو هذا المنحى إنما تفضي إلى النتيجة المربكة التي مفادها أن يصبح بعض الأفراد – وقد يكونوا أغلبية – "بلا طبقة" تجمعهم "لأنهم يفتقدون أنماط التنظيم الذاتي". يترتب على ذلك أن تعجز هذه المقاربة عن تقديم شيء، سوى القليل، من الأفكار الثاقبة التي تتعمق في حقائق أساليب المعيشة، وأشكال الخطاب، وأنماط الروابط التي تربط بين الناس، وغير ذلك من الأوضاع المتعلقة بهؤلاء الأفراد.

٢٩- غني عن البيان أن المعايير التي بها تقدر "درجة" "ملاءمة" التصورات الذهنية لوظيفتها الاجتماعية في توحيد الأفراد وتعبئتهم، ليست هي نفس المعايير التي من شأنها أن (أو ينبغي أن) تستعمل في تقدير ملاءمة التصورات الذهنية كمنشأ عقلي تحليلي "أو: تركيبة عقلية تحليلية" يتم طرحها بهدف الدراسة السوسيولوجية (انظر Bourdieu 1984 [1979] p. 473).

جهة، وقوة "الإيمان" الشخصي بوجود الطبقات. وفي هذا المعنى يقول الباحث واكيوانت: "لا توجد الطبقة في الأبنية فقط، كما لاتوجد في شخص الفاعل فقط، ولكنها توجد في العلاقة القائمة بينهما، وبالصورة التي يتم بها إنتاج هذه العلاقة تاريخياً، ويتم إعادة إنتاجها وتغيير شكلها" (1991, p. 51). وهذا هو، بالتحديد، المعنى الذي يؤكده بورديو (135 .p ,[1980]) عندما يعلن أن الطبقة تعرف، في نفس الوقت، بناء على "كونها موجودة" وعلى "كونها مدركة محسوسة".

كان بورديو يتحاشى دائماً تلك السردية التاريخية الكبرى التي ترى أن الصراع الطبقي هو "المحرك الذي يحرك التاريخ". وكما رأينا من قبل، فإن الطبقة، في صورتها المعروضة في كتابه الأخير "أي: "كتاب الهيمنة الذكورية"، تبدو وقد جردت من أي امتيازات ذات طابع نظري بحت قد تكون قد حظيت بها قبل ذلك داخل توجهه السوسيولوجي العام. نتيجة لذلك يكون هذا التوجه قادراً على توفير الأدوات اللازمة لمعالجة الظواهر التي يشار إليها عادة (وبصوة مشوشة تفتقد التمييز والحصافة) في ضوء "تفكيك" الطبقة العاملة. ومن ثم، فإن الكتاب المعنون "بؤس العالم" (Bourdieu et al 1999)، وهو عرض إثنوجرافي لما في فرنسا من معاناة ناجمة عن الظروف الاجتماعية، نشرة بورديو وفريق من الزملاء سنة ١٩٩٣، يشتمل على أدلة وفيرة وتحليل لأشكال العداء الإثني في الطبقة العاملة، وهي الأمور التي ظهرت في أعقاب "موجات" الهجرة، وتحولات الاقتصاد الصناعي، والتغيرات التي حدثت في العلاقة بين الشهادات الدراسية والوظائف. كما أن الدراسة الإثنوجرافية التي قام بها الباحث تشارلزورت Charlesworth (2000) لمدينة روثرهام Rotherham بشمال إنجلترا، وهي الدراسة التي اعتمد فيها اعتماداً بالغاً على "أعمال" بورديو، توثق لمجتمع أدى فيه اللاتصنيع إلى "تلاشي" طبقة بأكملها من طرق المعيشة. فنظراً لعجز شباب الطبقة العاملة "في هذه المدينة في ذاك الوقت" عن العثور على من يهتم بأوضاعهم من السياسيين فيذكرهم في خطبه وأحاديثه، ونظراً لوضعهم الذي فصلهم عن التقاليد المتوارثة في مجال العمل النقابي للعمال (وهي التقاليد التي تعاني من التلاشي

والاضمحلال)- برغم اقتسامهم لنفس ظروف الحياة ونفس أسلوب المعيشة- نقول: نظرا لهذه الأوضاع يتكشف شباب الطبقة العمالية عن هوية جمعية اختفت تماماً فلم تظهر فيما يتداوله المسئولون من تصريحات وحوارات. في ظل هذه الظروف، يتم اختزال الوجود الرمزي لشباب الطبقة العمالية إلى ما يسميه بورديو ((1984 [1979], p. 178) "أسلوب معيشة في حد ذاته " - بمعنى أن الممارسات والأهداف التي يتسم بها أسلوب المعيشة هذا تقوم أساساً بوظيفتها باعتبارها علامات على الحرمان، ومن ثم، فهي تمثل وصمات عار "لهذه الطبقة" (انظر Charlesworth 2000 esp. pp. 150. 202)

من بين المفكرين المعنيين بالتحليل الطبقي، يقف بورديو موقفاً بعيداً عن غيره بما أضفاه من محورية على الممارسات الرمزية للتصنيف الاجتماعي. ولأسباب تعمقنا في فحصها، فإن هذه المحورية تشير إلى ما يجاوز نطاق أسئلة الطبقة الاجتماعية، حيث تستوعب، في حقيقتها، سائر أشكال التنظيم الاجتماعي (الجندر، والعرق، والأمة، إلى آخره). والرمزي، في نظر بورديو، يعتبر نمطاً هائلاً من أنماط القوة إلا أنه من النوع المراوغ الذي يستعصي على الفهم، فهو نمط من القوة يُحدث شكلاً من أشكال "الكيمياء الغامضة" (1991 p. 233). والتصنيف "إلى طبقات وجماعات ونحو ذلك"، بوصفه التطبيق الذي تُنفذ به المخططات الرمزية، يعتبر، في حقيقته، عملية ذات وجهين. فمن جهة، يقوم التصنيف الطبقي بتصنيف الأفراد، وتقسيمهم، وفصلهم عن بعضهم، ومن خلال هذه "العملية" ينشيء الكيانات الجمعية الاجتماعية، وفي ذلك يقول بورديو: "ينجح السحر الاجتماعي في استخراج الانقطاع من الاستمرارية" (Bourdieu 1991, p. 120). وبقيام التصنيف بهذه العملية، فإنه ينشئ الهوية الجمعية التي من خلالها يصل الأفراد إلى معرفة أنفسهم ومعرفة الآخرين. ومن جهة أخرى، يترتب على التصنيف الطبقي أيضاً ظهور "الاستعراض المسرحي" للقوى الأساسية، والإمكانيات المادية، والامتيازات - سواءًا أخذت هذه الأمور شكل رأس المال الاقتصادي، أم رأس المال الثقافي، أم الامتيازات المقصورة على الذكور، أم غير ذلك. بهذه الصفة، يعمل التصنيف الطبقي كوسيط يتم من خلاله تعبير الأفراد عن استحقاقاتهم في الحصول على "الشرف

الاجتماعي"، كما يتم من خلاله الاعتراف بهذه الاستحقاقات (أو رفضها). وعن طريق قيامه بهاتين الوظيفتين، يساهم التصنيف الطبقي في الحفاظ على النظام الاجتماعي، أو في تغييره.

عندما يحدث في وقت واحد أن يتم إبراز المخططات التصنيفية للطبقات في هيئة ميول ونزعات، ويتم إدراجها داخل نظام الأشياء (أي داخل الخطاب، والمؤسسات، والقانون)، فإن بالإمكان أن يظهر نوع من "التواطؤ" بين الهابيتوس، من جهة، والعالم "أي: الحياة الاجتماعية" من جهة، علمًا بأن الحياة الاجتماعية عصية على التغيير بدرجة بالغة. وبصفة خاصة، فإن من النادر أن يكون الشجب الصريح المجرد "والتحريض الرمزي" كافيين لتحطيم هذا الاتفاق الراسخ القواعد بين الذاتي والموضوعي. ومع ذلك، كان بورديو يصر بشدة على أن المثقفين، خاصة العلماء الاجتماعيين، يقومون، بوصفهم حائزين على قدر هائل من رأس المال الثقافي، يقومون بدور حاسم في الصراعات التي تعارض أشكال القهر والإخضاع وترتكز على القوة الرمزية، ولو بصورة جزئية في أقل تقدير. ونظراً لأن المثقفين قادرون على التحدث مع أي سلطة عن العالم الاجتماعي، وقادرون لهذا السبب، على التدخل في "عملية" التعبير عنه، فإنهم يكونون قادرين على إلقاء الضوء على آليات السيطرة التي لولا عملهم هذا لظلت خافية لا يلاحظها أحد، وعلى أشكال معاناة الأفراد من الإذلال والإخضاع التي قد تظل، لولا ذلك، مستمرة خارج حدود التعبير اللفظي عنها "أي: بدون أن يعبر عنها أحد" (انظر Bourdieu et al 1999).[٣٠] ومع ذلك فإن بعض المخاطر تأتي مع هذه القدرة/أو في

٣٠- نظرًا لهذا السبب، تحديدًا، كان بورديو ينظر إلى علم الاجتماع باعتبار أنه علم/ أو تخصص "نقدي"، فيقول في هذا المعنى. لو لم يوجد من العلوم إلا العلم الذي يدرس الأمور المكتومة/ أو المخفاة عن الناس، فإن علم المجتمع يكون، في حد ذاته، علماً انتقادياً ميالاً للتفتيش عن الأخطاء والتفاصيل الدقيقة، وذلك حتى لو لم يكن العالم الذي يؤثر العلم ملزماً بتقديم بحث له هذا الطابع النقدي. ذلك أن الأمر المكتوم، في حالة علم المجتمع، هو أمر سري يخفيه البعض عن الناس، بل هو سر أحكم كتمانه، حتى لو لم يعهد لأحد بكتمانه، وذلك لأن هذا السر يساهم في إعادة إنتاج "نظام اجتماعي"

صحبتها. ذلك أن العلماء الاجتماعيين، بصفة خاصة، يعرضون للخطر قدرتهم على استكشاف الصلة القائمة بين مختلف الاستراتيجيات التصنيفية، من جهة، وموقع الأفراد في الفضاء الاجتماعي، من جهة أخرى، وذلك حين يسمحون لخطابهم أن تختطفه وجهة نظر تصنيفية واحدة/ أو معينة- أي: وجهة نظر يسعون لإضفاء سلطة العلم" وهالته عليها. وينطبق هذا الكلام، مثلاً، على الأحكام التأكيدية الساذجة عن "موت" أو "حياة" الطبقة الاجتماعية، وهي الأحكام التي لا تعدوا أن تكون، في أغلب الأحيان، تعبيرات ملطفة قليلاً عن الاستراتيجية التي تتبعها جماعة معينة، أو فئة معينة، في التعبير عن نفسها. (Bourdieu 1987 pp. 2-3; 1990 b, pp. 179-80)

كان بورديو يؤكد دائماً على أن المثقفين، واستنادًا إلى رأس المال الثقافي الذي يحوزونه، يشكلون فئة/أو جزءاً من الطبقة المسيطرة. وهذا الوضع يعني ضمناً أنهم بعيدون عن أن يكونوا "أحراراً طلقاء" فيما يذهبون إليه من آراء، كما يعني، بناءًا على ذلك، أن ميولهم الفكرية في مجال التصنيف الطبقي – والتي كثيراً ما تكون معتمدة على شكل من أشكال توزيع "استحقاقات" الشرف أو الهيبة يعطي الأولوية للأمور الثقافية ويقدمها على الأمور المادية- تكون قابلة لإجراء الاستقصاء السوسيولوجي عليها كما هو حال الميول الفكرية التي تنزع إليها أي طبقة أخرى أو أي فئة طبقية أخرى. وكان بورديو (1988, [1984]; Bourdieu and Wacquant 1992, pp.62-74; see also Bourdieu 1990b, pp. 177-98) قد تعهد بتنفيذ هذا المشروع بحماسة، فقد كان ينظر إليه باعتبار أنه فرصة للانتفاع بعلم الاجتماع في القيام، عن طريق التفكير التأملي النقدي، بتوليد وعي بالطرق المميزة لرؤية العالم الاجتماعي التي تعد غريبة في نظر من يفكرون في العيش فيه (بجانب توليد علم الاجتماع لمقياس للسيطرة على هذه الطرق). في نفس الوقت، كان

ما قائم على أساس إخفاء أشد الآليات فاعلية في إعادة إنتاج هذا النظام، كما أن هذا السر يخدم، بهذه الطريقة، مصالح من لهم مصلحة ثابتة في الحفاظ على ذاك النظام (Bourdieu and Passaron 1990 [1970], p. 218 n. 34).

بورديو، بناءًا على اعترافه بأن المثقفين يشغلون موقعهم في الفضاء الاجتماعي، والذي هو بمثابة ركن منعزل محدد، كان يرفض، أيضاً، الميل الشديد لأن يعلن أنهم الممثلون "العضويون" للأفراد المحكومين. ويبقى دليلاً على بعد نظره السوسيولوجي أنه كان يصر على القول بهذا الاقتراح/ أو الرأي على امتداد حياته الفكرية، متقبلاً عن طيب خاطر سائر أشكال الغموض والالتباس التي ينطوي عليها "هذا الرأي" وتسئ إلى تصرفات بورديو السياسية.

٥

الفصل الخامس

مرتكزات التحليل الطبقي القائم على مفهوم الريع

إيج سورنسن

الفصل الخامس

مرتكزات التحليل الطبقي القائم على مفهوم الريع *

إيج سورنسن

مقدمة

يوجد قدر هائل من الكتابات التي تتناول موضوع "مفهوم الطبقة" الذي يشكل أكبر نسبة في الخلافات الفكرة التي تدور حول تحديد ما هي الخواص التي يجب أن يشتمل عليها هذا المفهوم. وقد نجم عن هذه الخلافات الفكرية ظهور تشكيلة متنوعة من المخططات الطبقية والآراء التي تدور حول تحديد: ما هو أنسب مخطط طبقي لاستيعاب حقائق البنية الطبقية للمجتمع الحديث. يحاج دارندورف Dahrenorf (1959) (بأنه يجب تعريف الطبقات تبعا لعلاقات السلطة. ويقدم أوسوسكي Ossowski 1963، [1995]، ورايت Wright فيما بعد (١٩٧٩)- مخططين طبقيين باستخدام مفهوم/ أو خاصية التصنيف الشامل بجانب علاقات السلطة أو السيطرة. أما المخطط الطبقي الذي عرفه جون جولدثورب John Goldthorpe فيرتكز على مفاهيم الملكية، والتوظف، وعلاقات السلطة (Goldthorpe 1987, Erikson and Goldthorpe 1992). ويؤكد باركين Parkin (1979) وميرفي Murphy (1988) على أهمية علاقات الانغلاق الطبقي، بينما يؤكد جيدنز Giddens (1973) على درجة "التشكل البنائي".

يتمثل الغرض الذي استهدفه ماركس من طرحه المبكر لمفهوم الطبقة، يتمثل في تفسير سب نشوء اللامساواة، والحركات الاجتماعية، والصراع الاجتماعي، والعمليات السياسية- أي إنه يهدف إلى بناء نظرية للتاريخ. والآلية التي تفرز هذه القدرة الاستثنائية على تفسير سبب نشوء الأوضاع المذكورة في آلية "الاستغلال" الذي يقع على الطبقة العاملة من جانب الطبقة الرأسمالية، الأمر الذي يفرز المصالح المتعارضة. يمكن أن يقال عن

المصالح بأنها متعارضة عندما يؤدي مكسب فاعل، أو مجموعة من الفاعلين، إلى استبعاد الآخرين من أن يتحصلوا على نفس الميزة. إذ يتحقق شاغلو هذه الطبقات، ومن خلال عملية يشار إليها عادة باسم عملية "التشكل الطبقي"، يتحققون من أن لديهم تلك المصالح وأنهم يشكلون فاعلين جمعيين يشتبكون في صراعات تنتهي بتغيير البناء الطبقي والمجتمع.

إن الاستغلال، عند ماركس وفي هذا البحث، يعني أنه توجد رابطة سببية بين المنافع والأضرار "أو المحاسن والمساوئ/ أو المزايا والنقائص" الموجودة في طبقتين اثنتين. إذ تتسبب هذه الرابطة السببية في خلق مصالح متعارضة كامنة، وعندما يتصرف الأفراد وفقاً لهذه المصالح كنتيجة لتطور الوعي الطبقي، تتسبب هذه المصالح في خلق الصراع الطبقي. كما أن هذه الرابطة السببية تعني أيضاً أنه لا يمكن تغيير توزيع المنافع والأضرار "أو المحاسن والمساوئ/ أو المزايا والنقائص" إلا بتغيير البنية الطبقية.

إن النظرية التي تعتبر الاستغلال هو السبب في وجود المنافع والأضرار بين الطبقات هي نظرية في اللامساواة، وهي نظرية "بنائية" للامساواة لأن مصدر اللامساواة يكمن في العلاقة القائمة بين طبقتين ولا يكمن في جهود ومهارات شاغلي هاتين الطبقتين. بهذا المعنى تكون الطبقات "أماكن فارغة" كما يميل الماركسيون الجدد أن يسموها، مستخدمين بذلك صيغة/ أو معادلة طرحها زيمل (1908) Simmel من قبل، كما أن هذه النظرية نظرية سوسيولوجية أصيلة يمكن مقارنتها بالنظرية الاقتصادية القياسية التي تبين كيف يحصل الأفراد على عوائد غير متساوية عن مهاراتهم، وقدراتهم، وممتلكاتهم المادية في السوق.

على امتداد أغلب هذا القرن، اتفق المفكرون على أن مفهوم الاستغلال الذي طرحه ماركس مفهوم لا يمكن الدفاع عنه، فهو قائم على أساس نظرية من النظريات التي تتناول قيمة العمل وأصبحت مهجورة منذ زمن بعيد، حتى من قبل علماء الاقتصاد الماركسيين. ونظراً لأن نظرية قيمة العمل هذه تعد نقطة انطلاق بالنسبة لنظرية الاستغلال كلها، فقد كان على المرء أن يتوقع أن

تكون صياغة نظرية بناءة أكثر ملاءمة عن الاستغلال قضية كبرى تشغل بال من يهتمون بعمل مراجعات فكرية لمفهوم الطبقة. ورغم ذلك، لم تحظ المشكلة التي تعاني منها نظرية الاستغلال الأولى "عند ماركس" إلا بقدر ضئيل جداً من اهتمام المفكرين، باستثناء ما قدمه عالم الاقتصاد رومر Roemer (1982) من تحليل لمفهوم الاستغلال. وأياً ما كان الأمر، فإن ما طرحه رومر من مفهوم عام جداً للاستغلال ليس من شأنه أن يولد، بالضرورة، مصالح متعارضة تفرز الصراعات والثورات الطبقية.

إن إهمال المفكرين في تقديم نظرية ملائمة للاستغلال تتصف بالتفصيل الدقيق يعني عند البعض أن كل مفكر أصبح ذا نزعة فيبرية (Murphy 1988). بيد أن مفهوم الطبقة عند فيبر لا يطرح نظرية بنائية للامساواة تساعد على تمييز متى تصبح الطبقة وثيقة الصلة بالعمل الاجتماعي والعمل السياسي. لهذا السبب، اختفى عنصر جوهري من عناصر المفهوم الأصلي للطبقة كما صاغه ماركس. ولا ريب أن هذا الإغفال لا يمنع الاستفادة من المفاهيم الطبقية المستخدمة في البحوث الإمبيريقية لتفسير تشكيلة متنوعة من أشكال السلوك والاتجاهات أو لتفسير الحراك الاجتماعي، والتي منها، مثلاً، المفهوم الطبقي الذي طرحه جولدثورب Goldthorpe، كما لا يمنع من الاستفادة من المفاهيم الطبقية المستخدمة في تفسير عمليات التشكل الطبقي، والتي منها، مثلاً، تلك المفاهيم التي طرحها المفكرون من الفيبريين المحدثين.

إن المقارنة الرئيسية التي تهدف لإظهار الفروق الحادة بين المفاهيم الطبقية لا تجري بين مفهوم طبقي ذي نزعة ماركسية محدثة، من جهة، ومفهوم طبقي ذي نزعة فيبرية محدثة، من جهة أخرى. ذلك أن أفضل تمييز بين المفاهيم الطبقية إنما يجري بين مفهومين، أولهما: مفهوم الطبقة باعتبارها "جماعات صراع" يتولد فيها الصراع من خلال الاستغلال، وثانيهما: مفهوم الطبقة باعتبارها "محدداً" يتحكم في تصرفات الأفراد وعقلياتهم، ويتسبب في توليد العواقب "أي الصراعات" داخل "ظروف الحياة" المرتبطة بالطبقات المختلفة. فهذان المفهومان الطبقيان يتصفان بصفات خاصة تعكس صورة ما يحوزه شاغلوا المراكز الطبقية من موارد وإمكانيات وأصول. وأنا أرى

الطبقة باعتبارها مبنية على أساس حقوق الملكية، كما ذهب إلى ذلك ماركس من قبل، إلا أن مفهوم الملكية الذي أستخدمه هنا أوسع نطاقاً من التعريف القانوني لحقوق الملكية، والذي اعتاد الباحثون استخدامه فهو مفهوم لحقوق الملكية الاقتصادية يتم تعريفه بأنه "القدرة على تلقي العائد على أحد الأصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التبادل (Barzel 1997). وقد تحظى بعض هذه الحقوق بدعم من الدولة، وتكون بذلك حقوقاً قانونية، إلا أن الأفراد يتحصلون، أيضاً، على فوائد نابعة من حقوق ليست منفذة بقوة القانون. ذلك أن "مفهوم" حقوق الملكية إنما يعرف إحدى ثروات امرء ما، وأنا أذهب إلى أن مفهوم "الطبقة باعتبارها ظروف حياة يعكس صورة الثروة الإجمالية للفرد. قد يتمثل جزء من هذه الثروة في أصول تولد عوائد، أو في مدفوعات مالية تمثل ريوعاً. والريوع هي العوائد على الأصول التي توجد في صورة عروض ثابتة، لأن حائزي هذه الأصول المطروحة في السوق يتحكمون، كل واحد منهم على حدة، في المعروض منها، هادفين من ذلك إلى ألا يكون هذا المعروض متأثراً بأي زيادة في السعر، وأنا أذهب إلى تعريف "طبقة الاستغلال" "أو: الطبقة الاستغلالية" باعتبار أنها تمثل المواقع البنائية التي توفر الحقوق في "حيازة" الأصول المولدة للريع. وتتصف الطبقات الاستغلالية، في حالة تعريفها تبعاً لوجود أو غياب الأصول المولدة للريع، تتصف بأن لها مصالح متعارضة "مع مصالح غيرها من الطبقات" لأن الريوع تخلق مزايا لحائزي الأصول المولدة للريع، وأن هذه المزايا تكتسب على حساب مرة لا يملكون شيئاً من الأصول. أما المواقع الطبقية، في حالة تعريفها وفقاً للتصور القائل بأن الطبقة هي "ظروف حياة"، فلا تتصف، بالضرورة، بوجود مصالح متعارضة "مع غيرها من المواقع"، وذلك لأن الأصول المولدة للريع قد لا تكون جزءًا من الثروة التي يتحكم فيها أي شخص "من شاغلي هذه المواقع".

في الجزء التالي من هذه المقالة، أقدم مراجعة موجزة لأهم المفاهيم الطبقية، مع شيء من التأكيد على نظريات اللامساواة المرتبطة بهذه المفاهيم. بعدها أقدم عرضاً إيضاحياً لمفهومين طبقيين يرتكزان على أساس الثروة. أما

الجزء الثالث من هذه المقالة فيناقش قدرة هذين المفهومين الطبقيين المقترحين على تفسير "بعض" التطورات الحديثة.

نظريات اللامساواة والمفاهيم الطبقية

كثيراً ما تكون المناقشات التي تتناول المفاهيم الطبقية سبباً في إحداث الخلط والتشويش في الأذهان، نظراً لما يحمله مصطلح "الطبقة" من تشكيلات متنوعة ومختلفة من المعاني. ولتوضيح هذه المناقشة، يفيدنا أن نرتب المفاهيم الطبقية تبعاً لمستواها من الطموح النظري. فعلى مستوى القاع، إذا جاز هذا التعبير، توجد "**التقسيمات الطبقية الاسمية البحتة**" للمجموعات السكانية، والتي تجري بناءً على أحد أبعاد التدرج الطبقي: كالدخل، أو المكانة الاجتماعية العالية للمهنة، أو المكانة الاقتصادية الاجتماعية "لأعضاء هذه المجموعات السكانية"، ولا تطرح هذه المفاهيم أي دعوى تتعلق بالوجود الإمبيريقي للطبقات، مُعرفة على أساس مالها من تخوم طبقية "تحدد نطاقها وتفصلها عن غيرها"، كما أن هذه المفاهيم لا تقترح أسباباً تفسر علة وجود أبعاد اللامساواة المذكورة، والتي انبنت عليها تلك التقسيمات الطبقية. ورغم ذلك، فإن هذه المفاهيم مفيدة، رغم ما يزعمه الماركسيون المحدثون أحياناً، في وصف أشكال التفاوت والاختلاف في سائر أنواع الميول والتصرفات.

وعى المستوى التالي من مستويات الطموح النظري، نلتقي بالمفاهيم الطبقية التي تطرح دعاوى تتعلق بالوجود الإمبيريقي للمجموعات/ أو التصنيفات "الطبقية" الملحوظة التي لها تخوم يمكن تمييزها، وسوف أشير فيما بعد إلى هذه المفاهيم باعتبار أن "الطبقة هي ظروف الحياة". وقد يتم اكتشاف تلك المفاهيم عن طريق تمييز أساليب المعيشة المختلفة التي ترتبط بظروف الحياة المختلفة في الدراسات المعنية بالمجتمع (مثال ذلك: (Warner, Meeker, and Bells 1949، أو قد يتم الحكم عليها حكماً تقديرياً باستخدام تشكيلة متنوعة من المؤشرات الطبقية كالمهنة، والتعليم، والدخل، ومصادر الدخل، ومحل الإقامة، وهي المؤشرات التي توفر مقاييس ظروف معيشة

مختلف الطبقات، وهذه المفاهيم الطبقية "ذات المستوى الثاني من الطموح النظري" ظاهرة بوضوح في البحوث الإمبيريقية عن الطبقات وعن الشئون المتعلقة بها.

في البحوث الحديثة العهد، قد يكون أشهر مخطط طبقي من هذا النوع هو المخطط الطبقي الذي طرحه جولدثورب (١٩٨٧)، وقام بالتوسع فيه وتطويره بعد ذلك إريكسون وجولدثورب (١٩٩٢) وقد استخدم هذا المخطط على نطاق واسع، ووُجد أنه مفيد جداً في البحوث الإمبيريقية. ويؤكد جولدثورب (١٩٨٧) على أنه من أجل أن تتشكل الطبقة، أي من أجل أن يتشكل الفعل الطبقي الجمعي، يجب على أعضاء الطبقة، في أقل تقدير، أن يبدوا ردود أفعال متشابهة على وضعهم الطبقي ويعتبر هذا الأمر، إلى حد ما، من الأمور المتعلقة بمدى تشابه الأوضاع الطبقية. ومن ثم يكون من المهام الرئيسية للباحث أن يميز الفئات الطبقية المتجانسة باستخدام الفئات المهنية. ويُستفاد بهذا المخطط في تمييز أنماط الحراك الاجتماعي، كما لايزال يُستفاد به في تحليل اللامساواة في الفرص التعليمية (مثال ذلك Erikson and Jönsson 1996) وتحليل أشكال الاختلاف في ميول الأفراد وتصرفاتهم (Marshall et al. 1988). وكثيراً ما يزعم الباحثون أن هذا المخطط متأثرٌ بأفكار فيبر، ولكن جولدثورب يرفض هذا الوصف. وكان جروسكي Grusky وسورنسن Sorensen (1998) قد بلغا، في توسيعهما لنطاق طريقة هذا المخطط في تمييز الفئات الطبقية المتجانسة، قد بلغا النهاية القصوى لهذه الطريقة، زاعمين أن المهن الخصوصية تشكل المخطط الطبقي التصنيفي الملائم. والحقيقة أنه، عندما يكون هذا الاهتمام "البادي من أعمال الباحثين المذكورين هنا" موجهاً إلى التمييز الدقيق لملامح الفئات الطبقية المتجانسة بهدف تقديم نوع من التصنيف المفيد للمواقع الطبقية يحقق جملة من الأغراض البحثية، فإن الرأي الذي ذهب إليه جروسكي وسورنسن (١٩٩٨) يكون رأياً مقنعاً.

إن الآليات المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية للأفراد وبإشراب الأفكار والسلوكيات في نفوسهم ليست مقصورة على الطبقات وحدها. فنفس الآلية

يمكنها أن تفسر أسباب الاختلافات في الاتجاهات والتصرفات الموجودة بين أشخاص تربوا في مجتمعات محلية وقومية مختلفة، أو في فترات تاريخية مختلفة، لهذا السبب، يكون المفهوم القائل بأن "الطبقة هي ظروف حياة" مفهوماً يقوم، أساساً، بنقل جغرافيا البنية الاجتماعية. فهذه المخططات الطبقية تهتم بالوصف التفصيلي لما بين المواقع البنائية من اختلافات هامة، بيد أنه ليس مقصودًا منها أن تتنبأ بوقوع الثورات. وكما هو الحال مع المفاهيم الإسمية، فإن عدم استخدامها في التنبؤ بوقوع الثورات لا يمنع من الاستفادة بها في الاستقصاءات التي تبحث مظاهر الاختلاف في أساليب المعيشة، وهي المجالات التي يراد من الاستقصاءات استيعابها والإحاطة بها. وقد أكدت الصياغة الحديثة العهد للمفاهيم الطبقية على أهمية أمثال تلك الاختلافات الثقافية باستخدام المواقع "الطبقية" (Bell 1987، مثلاً) كما ذهبت إلى تأييد الانشقاقات التي حدثت في التفسيرات ما بعد الحديثة "للظواهر الاجتماعية" (مثال ذلك (Eyerman 1994). وقد طرح جروسكي وسورنسن (1998) مراجعة شاملة لهذه المقاربات الفكرية.

هذه النظريات الطبقية لا تقترح أو تفترض وجود نظرية صريحة عن اللامساواة أو عن كيف تؤدي اللامساواة إلى توليد المصالح "المتعارضة"، بيد أن من المحتمل أن تفترض هذه النظريات أن حالات اللامساواة/ أو أشكال اللامساواة المتسببة في خلق ظروف حياة مختلفة إنما يخلقها السوق أو بعض الآليات الأخرى. ومع أن جولدثورب يميز الملامح الدقيقة للسوق، ولعلاقات التوظف "أي علاقات العمل"، وللسلطة باعتبار هذه الأمور هي القواعد التي ينبني عليها هذا المخطط الطبقي، فإ العلاقة المحددة بين هذه العلاقات المميزة "لملامح السوق"، من جهة، والمخطط الفعلي، من جهة، ليست مذكورة على وجه التحديد[١].

في المناقشات النظرية للمفاهيم الطبقية، عادة ما يدرج فيبر بجانب

١- بدأ جولدثورب (2000: pp. 206-9) القيام بهذه المهمة حديثاً، معتمداً بقوة على اقتصاديات تكاليف المعاملات التجارية.

ماركس باعتباره المساهم الأصلي الرئيسي الثاني فيها[٢]. إذ أن فيبر يتجـاوز نطاق المفاهيم الوضعية للطبقة عن طريق تحديده الواضح لموقع الطبقة داخل التنظيم الاقتصادي للمجتمع. وفي ذلك يقول فيبر (Weber, 1968 [1646], p. 182 "وضع الطبقة، هو في نهاية الأمر، وضع السوق" ذلك أن حاجة المرء لإدراك القيمة التامة لممتلكاته وللحفاظ عليها تتسبب في ظهـور "المـصالح الاقتصادية" التي قد تتشكل حولها الطبقات المتصارعة أحياناً. ويتبنـي فيبـر مفهوم نظرية اقتصادية قياسية تتعلق بالطريقة التي بها يتحصل الأفراد علـى ما تدره عليهم أملاكهم وثرواتهم من عوائد غير متساوية. وأيًا ما كان الأمر، فإن هذه النظرية لا تميز، بالتفصيل، تلك الظروف التي فـي ظلهـا تكـون المصالح الاقتصادية مصالح متعارضة، وبحيث تفضي إلى توليد الـصراع. ومن الممكن، تماماً، ألا تتصف الطبقات، في تصور فيبر، بوجـود مـصالح متعارضة بينها بسبب حصول إحدى الطبقات على ميزة خصماً مـن طبقـة أخرى/ أو على حسابها. ذلك أنه، في الأسواق التي يسودها التنافس بـصورة

٢- إن الأهمية التي يحظى بها المفهوم الطبقي لفيبر داخل الكتابات التي تتناول التحليل الطبقي، لهي مسألة مثيرة للاهتمام قليلاً. ففي كتابة بعنوان "في الاقتصاد والمجتمع" ([1922] 1978) يعالج فيبر موضوع الطبقة في مكانين، إلا أنهما، كليهما، يمثلان فقرتين موجزتين للغاية. ومع أن بالإمكان القول بأن ماركس لم يقدم أبداً تطويراً صريحًا واحدًا لمفهوم الطبقة، فإن من المؤكد أنه كان ينظر إلى الطبقة باعتبار أنها الشغل الشاغل للتحليل الطبقي في سائر كتاباته. أما فيبر، فلا يوجد في كتاباته أي مناقشة لموضوع الطبقة ولا أي تحليل شامل لهذه القضية. إذ يبدو بوضوح أن مفهوم الطبقة ليس له أهمية عند فيبر. ولا يرجع سبب ذلك إلى نقص التعريفات والمناقشات الأخرى التي تتناول هذا المفهوم من جانب ماركس في ألمانيا، في الوقت الذي كان فيه فيبر يكتب فقراته الموجزة عن الطبقة ويجمعها في كتابه "الاقتصاد والمجتمع". وقد وضع جيجر Geiger (1932) قائمة بستة عشر تعريفاً للطبقة، كلها من صياغة مفكرين ناطقين باللغة الألمانية. وكان معظم هذه التعريفات، باستثناء تعريف ماركس، قد صيغ في العقود الأولى من القرن العشرين، وابتداءً من الفترة التي ترجمت فيها أعمال ماركس وفيبر إلى الإنجليزية، وابتداءً منها فقط، أصبح فيبر هو المبرر الرئيس لأن يطور الباحثون مفاهيم طبقية أخرى بديلة لمفاهيم ماركس، وذلك بالرغم من أن كتابات فيبر عن هذا الموضوع كانت موجزة للغاية، وبالرغم من خلوها مما يدل على أهمية المفاهيم الطبقية فيها.

كاملة، والتي لا توجد فيها تكاليف يتحملها أطراف المعاملات التجارية، في هذه الأسواق لا يوجد ما يمكن لامرئ أن يتحصل عليه خصماً من شخص آخر من الامتيازات الدائمة، أو العوائد التي تفوق عوائد السوق في قيمتها[٣]. لهذا السبب يكون موقع الطبقة أمراً لا صلة له بالمصالح المتعارضة. فلكي تكون المصالح الاقتصادية في حالة صراع، لا بد أن يتوافر "لإحدى الطبقات" امتيازات دائمة وليست عابرة [٤].

لا يولي فيبر أهمية لهذا التمييز القائم بين الامتيازات العابرة والامتيازات الأدوم بقاءً، والتي تولد المصالح المتعارضة. بل يورد في هذا المقام إشارتين "ضمنيتين" لما يفرق بين المصالح الاقتصادية. تتمثل الإشارة الآلي في نظرته إلى المصالح الاقتصادية على أنها تساوي السلع والخدمات التي يشتريها الأشخاص في سوق الفرص الاقتصادية التي يواجهونها. اما الإشارة الثانية فيمكن استنباطها من هذه العبارة.

[تتمثل أشد الحقائق جوهرية في أن الطريقة التي يتم بها توزيع السيطرة على الملكية المادية.. هي نفسها التي تخلق الفرص المحددة في الحياة. وتبعاً لقانون المنفعة الحدية يقوم نمط التوزيع المذكور باستبعاد الذين لا يملكون من التنافس للحصول على السلع ذات القيمة المرتفعة. "وبذلك" يحتكر نمط التوزيع هذا فرص التعاملات المربحة لصالح جميع من يكونون، وبسبب توافر هذه السلع لديهم، غير ملزمين بتبادلها على وجه الضرورة] (Weber 1946 p. 18).

٣- هذه هي النتيجة الاعتيادية/ أو المقبولة عموماً، والناجمة عن الأخذ بالنموذج الفكري لعالم الاقتصاد والراس Walras القائم على مفهوم التنافس الكامل، من ضمن مفاهيم علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث، والذي يرى أن جميع الأرباح والريوع سوف تُستبعد من خلال تحقيق التوازن. وبطبيعة الأمر، لا يمكن توجيه اللوم إلى فيبر على تجاهله لهذا المفهوم المثالي للاقتصاد، إلا أن إخفاق المفكرين الفيبريين في تحديد المواقع البنائية التي تزود "شاغليها" بامتيازات ملحوظة، ترتب عليه تقديمهم لنظرية في مفهوم الطبقة أضعف من نظرية ماركس في هذا الموضوع.

٤- كما أشار إلى هذه المعنى حايك Hayek (1948)، حيث يذهب إلى أن من سخريات أحوال السوق القائمة على مبدأ التنافس الكامل، أنه لا يوجد فيها أي حافز يدفع للمنافسة.

سوف أبرهن فيما يلي على أن الفكرة القائلة بأهمية الاحتكار فكرة وثيقة الصلة بالتحليل الطبقي[٥]، ولكن لأسباب أكثر تحديداً من السبب الذي اقترحه فيبر. ذلك أن من يدعون بالفيبريين المحدثين يركزون قــدرًا عظيمًــا مــن اهتمامهم على القيود التي تمنع من الوصول إلــى الطبقــات، أو قــل علــى الانغلاق الطبقي، عن طريق دمج فكرة جماعات المكانة عند فيبر مع مفهــوم الطبقة. وتذهب فكرة الانغلاق الطبقي هذه، والتي أكد على أهميتهــا جيــدنز Giddens (1973)، وباركين Parkin (1979)، وميرفــي Murphy (1988)، وآخرون، إلى أن الطبقات تملك شيئاً ما تحافظ عليه وترغب فيه بشدة، كمــا تخلو الكتابات التي تناولت هذه الفكرة من أي إشارة إلى متى، وهل، تتــسبب الملكية وأوراق الاعتماد الرسمية الخاصة بها في ظهور المــصالح الطبقيــة المتعارضة التي تشكل أساساً للفعل الطبقي، فيما عدا ما ورد في تلك الكتابات من جملة ذات طابع عام تتحدث عن الملكية وأوراق اعتمادها الرسمية.

على المستوى الأعلى من الطمــوح النظــري، نجــد مفهــوم الطبقــة الماركسي، والذي يقدم نظرية بنائية في اللامساواة بالمعنى الذي وصفته قبــل ذلك. تتمثل العملية الجوهرية التي تحدد "طبيعة" العلاقة الطبقية، في مفهــوم الطبقة عندما ماركس، في الاستغلال، وهو العملية التي بها تحــصل إحــدى الطبقات على ميزة اقتصادية على حساب طبقة أخرى/ أو خصماً منها. فــي النظام الإقطاعي، يكــون الاســتغلال واضــحًا- فــاللوردات "أي: المــلاك الإقطاعيون" الذين يحكمون الإقطاعيات يستولون علي بعض ما أنتجه الفلاح بمجهوده وعمله، بل قد يكون الاستغلال أكثر وضوحاً، حين يــرغم المــلاك الإقطاعيون الفلاح على أن يعمل لصالح طبقة الأعيان لمدة ما مــن أســبوع العمل بدون أجر. وفي النظام الرأسمالي، يكون الاستغلال خفياً؛ إذ يفتــرض أن العامل يوافق، طوعاً واختيارًا، على أن يقوم بعمله في مقابل حصوله على أجر. من ناحية أخرى، لا يعكس الأجر قيمة المنتج الذي أنتجه العامل، وهي

٥- سيتم توضيح هذه القضية من خلال فكرة ريوع الاحتكار التي تجري مناقشتها في الجزء التالي من هذه المقالة.

القيمة التي تساوي قوة العمل المجسدة في هذا المنتج- وهي مقياس عويص الفهم في الحكم على الأمور بحيث لا تتساوى هذه القيمة بالضرورة مع مقدار العمل المجسد. فالأجر يساوي القيمة التبادلية، أو سعر العمل الذي يعكس تكلفة إنتاج العمل، كما تفعل الأسعار الأخرى. والفارق بين الأجر والقيمة المنتجة هو مصدر ما يتوافر للرأسمالي من زيادة/ أو فائض يولد الأرباح، والتي هي الغاية من نشاط الرأسمالي كله. والفائض يخص العامل، وبحصول الرأسمالي على الفائض يصبح غنياً على حساب العامل. من الواضح أن هاتين الطبقتين لابد أن تكون لهما مصالح متعارضة.

يعتبر تفسير ماركس للامساواة والظلم تفسيرًا جذاباً جداً، وذلك كما هو ظاهر في تاريخ الماركسية. ومن المؤكد أنها فكرة مغرية أن يقال إن بؤس الطبقة العاملة سببه إنفاق العمال جزءًا من عملهم على زيادة ثروة الرأسمالي من خلال التدابير التي تنظم بها الرأسمالية شئون الملكية. ولا تقتصر هذه الفكرة على تقديم تفسير للامساواة، بل تشير أيضا إلى نوع من العلاج الناجح: علاج لابد أن يغير العلاقات الطبقية التي تخلق الاستغلال وأيًا ما كان الأمر، فإن حق العامل في الفائض يعتبر استحقاقاً تنطبق عليه المعايير الاجتماعية، ابتكره ماركس وأبرزه في الجزء الأول من كتابه المعنون "رأس المال". وليس في "مفهوم" الفائض شيء من المعاني الضمنية التي تشير إلى ما هو ملحوظ من المقاييس الاقتصادية التي منها الأسعار مثلاً. وقد أدرك ماركس هذا المعنى في الجزء رقم ٣ من كتابه المذكور وذهب إلى أن إجمالي الفوائض في قيم العمل، من جهة، وإجمالي الأسعار، من جهة، يجب أن يكونا متماثلين. وأيًا ما كان الأمر، وكما جاء في (Marx 1959 b, p. 58)، فإنه "كقاعدة عامة، تعتبر قيمة الربح وقيمة الفائض مقدارين مختلفين في الواقع ... والفارق الذي بين قيمة الربح وقيمة الفارض ... يخفي تماماً أصل الربح وطبيعته الحقيقية- ليس عن الرأسمالي وحده، بل عن العامل أيضًا". وهذه الطبيعة الخفية لمصدر الاستغلال تجعل من المستحيل الاستفادة الإمبيريقية من هذه النظرية، كما أنها "أي هذه الطبيعة الخفية" تمثل مصدر الصعوبات التي تواجهها النظرية الخاصة بقيم الأعمال "أي الاستحقاقات العادلة لعمل العامل".

الاستغلال هو استيلاء الرأسمالي على عمل العامل بغير حق، فيما يشبه تماماً استيلاء اللورد "مالك الأرض الإقطاعي" على عمل الفلاح في ظل النظام الإقطاعي. والتمييز بين أجر العامل، من جهة، وقيمة الفائض، من جهة، يعني ضمناً أن مكاسب الرأسمالي تزداد كلما زادت قيمة الفائض الذي يستطيع الحصول عليه من العامل في فترة زمنية معينة. لهذا السبب، تكون "وسائل الاستغلال" المتاحة للرأسمالي ذات أهمية قصوى. وبناءً على ذلك، يكتسب مفهوم الطبقة عند ماركس بعدًا مزدوجًا يتكون من الحيازة القانونية والسيطرة، أو القوة، وهو البعد الذي يُنظر إليه باعتباره عنصرًا جوهرياً في المفهوم الماركسي للطبقة، والوارد في الكتابات التي ناقشت هذا المفهوم وأعادت صياغته[٦]. وعادة ما يميز الماركسيون المحدثون بين المفهوم الطبقي الماركسي بالمعنى الضيق لهذه الكلمة، من جهة، والصياغات التي أدخلها فيبر على هذا المفهوم، من جهة أخرى، وذلك عن طريق تأكيدهم على خلو هذه الصياغات من أي اهتمام بوسائل الاستغلال. والصيغة المفضلة لهذا المفهوم عندهم هي أن الطبقة إنما تعرف في مرحلة الإنتاج/ أو في موقع الإنتاج[٧]. والماركسيون المحدثون محقون فيما يتصل بنقدهم لفيبر، بيد أنهم ركزوا على البعد الخطأ من بعدي المفهوم الماركسي للطبقة، وهو بعد "السيطرة"، هادفين من ذلك إلى تحاشي صعوبات نظرية قيمة العمل.

يعتمد مقترحان طرحهما دارندورف Dahrendorf (1959) ورايت Wright (1979) لتقديم نوع من إعادة صياغة المفهوم الماركسي للطبقة،

٦- بالإضافة إلى "عنصر" السيطرة في مجال العمل، يمكن أيضاً إدراج عنصري البنية الأيديولوجية والسياسية، كما يمكننا الحصول على المعالجة التفصيلية الدقيقة لهذا المفهوم في الكتاب الذي أصدره بولانتزاس Poulantzas سنة ١٩٧٥.

٧- الاستثناء الرئيسي "في كتابات الماركسيين المحدثين هنا" يتمثل في المفهوم الطبقي الذي اقترحه رويمر Roemer (1982)، والذي سنناقشه فيما بعد. وللاطلاع على مراجعة نقدية تؤكد، بدقة، على ضرورة تعريف المفهوم الماركسي للطبقة "في مرحلة الإنتاج/ أو في موقع الإنتاج"، انظر رايت Wright في كتابه الصادر سنة ١٩٨٢. وقد قام رايت بمراجعة موقفه الفكري من هذه القضية لاحقاً (مثال ذلك Wright 1997).

على وسائل الاستغلال باعتبارها عنصراً رئيسيًا من عناصر هــذا المفهــوم الطبقي. أما دارندورف (1959) فيقدم الــصياغة الأشــد تطرفــاً للمفهــوم الماركسي للطبقة عن طريق محو الأساس الذي يرتكز عليه الاســتغلال، ألا وهو الحقوق القانونية للملكية، من هذا المفهــوم الطبقــي، والاحتفــاظ فقــط بالسيطرة أو السلطة.

المشكلة النظرية فيما طرحه دارندورف من رأي لإعادة صياغة المفهوم الماركسي للطبقة، هي أنه لم يقدم أي بيان تفصيلي عن السبب الذي يجعل من الضروري أن تؤدي علاقات السلطة إلى خلق المصالح المتعارضة، والتــي هي أصل/ أو مصدر التشكل الطبقي. فعقود العمل عقود اختيارية، كما أنهــا تمثل نوعاً من التبادل بين الأجر المدفوع، من جهة، والخضوع للسلطة، مــن جهة أخرى. وفي أسواق العمل التنافسية، لابد من تعويض العمال عما يمكــن أن يشعروا به من المشقة والاغتراب النفسي بسبب هذا الخضوع، وذلك بدفع الأجور المرتفعة لهم، وهو ما أشار إليه سيمون Simon (1957) في تحليلــه لعقد العمل. ولهذا السبب يجب ألا تتشكل أي مصالح متعارضــة، فلــو لــم يستخدم الباحث نظرية قيمة العمل للمساعدة في إثبات موقفــه، لمــا تــسببت السلطة ولا السيطرة في خلق الاستغلال بالضرورة.

وأما رايت (1979, 1985) فيستخرج الفئات الطبقية بإجرائــه لعمليــة التصنيف المستعرض/ أو المتقاطع بين الملكية والسلطة بالأسلوب الذي سبق لأوسوسكي Ossowski أن اقترحه ([1958] 1963)، وبناء علــى مبــررات واضحة وضوحًا متفردًا لا نظير له. ونظرًا لأن معظم السكان لا يتوافر لهــم شيء يملكونه، أو يملكون شيئًا قليلاً، فإن معظم ما يحدث من التفريق الطبقي بينهم سببه السلطة. وقد حظيت مفاهيم رايت هذه بالاستفادة بها علــى نطــاق واسع في البحوث الإمبيريقية. ولا يساويها في الشهرة والــذيوع إلا المفهــوم الطبقي لجولدثورب، الذي ناقشناه قبل ذلك، والمطبق في مجال التحليل الطبقي الإمبيريقي. يدعى رايت (1979) أن مخططه الطبقي الأول مبني على أساس نظرية الاستغلال، إلا أنه لا يعرض هذه النظرية للفحص أو يناقشها أبدًا. بعد ذلك، يتبنى رايت (1985) نظرية الاستغلال التي اقترحها رويمــر Roemer

(1982) ويعيد صياغة مخططه الطبقي تبعاً لذلك، محتفظًا بالسلطة (بعد أن سماها في عمله الأخير "السيطرة على الأصول التنظيمية" .Wright 1985, p (79) باعتبار أنها بعد رئيسي في العلاقات الطبقية.

تكتشف البحوث التي تستخدم مخطط رايت الطبقي نوعًا من التأثير الذي تحدثه السلطة في الأموال المكتسبة "أي: الأجور والمرتبات، بجانب أرباح الأعمال الاستثمارية"، إلا أن وجود تأثير ما للسلطة في الأموال المكتسبة لا يقتضي أن هذه البحوث عثرت على تفسير "لتأثير السلطة هذا" مبني على مفهوم الطبقة. فالسلطة تقاس بوصفها مصطلحاً يشير إلى وجود عدد من التابعين/ أو المرؤوسين، كما أن من شأن هذا المقياس أن يكون على درجة مرتفعة من الارتباط الواضح بسلم الوظائف "المبني على وجود درجات ومستويات متعددة لهذه الوظائف"، وهو السلم المعترف به رسمياً في مخططات ترقية الموظفين المستخدمة في أسواق العمل الداخلية. ومن أجل البرهنة على أن هذا التأثير "الذي تحدثه السلطة في الأموال المكتسبة" تأثير حقيقي أحدثته السلطة، لابد من التفرقة بين طاقم كبار الموظفين، من جهة، ودائرة الموظفين "العاديين"، من جهة أخرى، وهو الأمر الذي لم يقم به أبداً أي باحث من الآخذين بمخطط رايت الطبقي. ذلك أن من العسير تبرير أي أساس منطقي اقتصادي للقول بأن السلطة في حد ذاتها تحدث تأثيراً ما على الدخول التي يكتسبها الأفراد "من الوظائف أو الاستثمار"– انظر سورنسن Sorensen (1991) للاطلاع على مزيد من تطوير هذه الدعوى.

كان ماركس قد قدم وسائل الاستغلال، خاصة السلطة، كعنصر جوهري من عناصر مفهومه الطبقي ليس بهدف أن يشرح طبيعة الدخول التي يحصل عليها المديرون والمشرفون، ولكن لأن نظرية قيمة العمل تتطلب وجود البعدين المزدوجين لمفهوم الطبقة "وهما: الحيازة القانونية والسيطرة". وعندما نتخلى عن هذه النظرية ونستبدل بها نظرية الإنتاجية الحدية، فإن الحاجة إلى وسائل الاستغلال تختفي، إذ لا يوجد في نظرية الإنتاجية الحدية تمييز بين القيمة التبادلية، من جهة، وقيمة الفائض، من جهة أخرى. فهي تذهب إلى أن العامل يتقاضى أجره عما يساهم به في تقديم المنتج: حيث يتقاضى الموظف

الكسلان أجرًا أقل مما يتقاضاه الموظف الذي يبذل جهداً في عمله. فالتنافس في سوق العمل كفيل بألا يدفع الرأسمالي للعامل أجرًا إلا ما يساوي العمل الذي يساهم به العامل في إنتاج الرأسمالي، لا أكثر من ذلك ولا أقل منه.

لم يستخدم ماركس نظرية الإنتاجية الحدية، لأنه لم يكن يعرف عنها شيئاً. من المؤكد أنه شارك غيره في الإيمان بالطبيعة التنافسية لأسواق العمل في ظل الرأسمالية الحديثة، ولعله وافق، إلى حد بعيد، على النظرية القياسية المتعلقة بهذه الأسواق. وفي هذا المعنى يقول رويمر Roemer: "إن النموذج الكلاسيكي المحدث للاقتصاد التنافسي ليس مجالاً رديئًا يبدأ فيه الماركسيون دراستهم للرأسمالية التي يضفي عليها البعض صفات مثالية" (1982 p. 196).

ويحاول رويمر أن يصوغ نظرية في الاستغلال تتماشى منطقياً مع النظرية الاقتصادية الحديثة ومع ما كان يقصده ماركس من تطوير لمفهومه عن الطبقة، وهو المفهوم الذي يرى أن ملكية مصادر الإنتاج تمنح المالك امتيازًا ما على حساب من لا يملكون. لهذا السبب تؤدي اللامساواة في "حيازة" الأصول الإنتاجية إلى خلق الاستغلال: فقيمة ما ينتجه الفاعل الفقير "أي: العامل" تعتمد على حضور الأغنياء "أي: تأثيرهم ونفوذهم"[٨]. ويقدم رويمر شرحًا إيضاحيًا لهذه الفكرة مستمدًا من نظرية المباراة، وذلك عن طريق تعريفه للاستغلال بأنه يوجد إذا تحسنت ظروف الجماعة المحرومة "أي الطبقة العاملة" بانسحابها من النشاط الاقتصادي ومعها حصتها التي تساهم بها في هذا النشاط "والمتمثلة في قدرتها على العمل فحسب".

ينفرد هذا التصور الذي يذهب إلى أن الاستغلال ناجم عن اللامساواة في حيازة الأصول الموجودة في أي نظام اقتصادي قائم على مفهوم السوق، ينفرد بصفات غريبة يتعذر قبولها. ذلك أن رويمر يرى أنه عندما نسمح للفاعلين "أي: العمال وأصحاب الأعمال" أن يتمتعوا بمزايا مختلفة باختلاف الأوقات، يكون بالإمكان وقتها أن تنعكس العلاقة القائمة بين الاستغلال والثروة "أي: أن

٨- هذا حكم تعميمي عما يسميه الباحثون أحياناً بالريوع التفاضلية أو ريوع ريكاردو "الاقتصادي والسياسي البريطاني "١٧٧٢-١٨٢٣".

الثروة وقتها تزداد كلما قل الاستغلال، وليس العكس". والحل الذي يقدمه رويمر لحل "غموض" هذه الصفة الغريبة في مفهومه للاستغلال، يتمثل في التخلي عن هذا المفهوم كلية[٩]. وبذلك يكون بالإمكان أن نرفض صياغة أي نظرية بنائية مقبولة في اللامساواة.

أما المفهوم الأشد طموحًا من الناحية النظرية، وهو مفهوم الطبقة المولدة للاستغلال عند ماركس، فيطرح- بالفعل- آلية لكيفية ظهور المصالح المتعارضة، ويطرح بناءً على ذلك آلية لكيفية توليد الصراع الطبقي. بجانب ذلك، ترتكز هذه النظرية على أساس نظرية من نظريات قيمة العمل تخلت عنها النظرية الاقتصادية. وتعتبر المحاولات المختلفة التي بذلت لإحياء هذا المفهوم عن طريق استدعاء فكرة السلطة، تعتبر محاولات غير مقبولة لأنه ليس واضحًا أن السلطة مصدر للاستغلال وللمصالح المتعارضة. كما أن الاقتراح الذي يرى أن الاستغلال يرتكز على وجود اللامساواة في جميع أشكال الممتلكات، يترتب عليه، أيضاً، نتائج غير مقبولة.

ثم حل آخر. وهو أن نحتفظ بتأكيد ماركس على حقوق الملكية باعتبارها مصدر الاستغلال، ولكن لا ننظر إلى جميع الثروات باعتبار أنها مصدر من مصادر الاستغلال. وأنا أقترح، بدلاً من ذلك، أن نحصر الاستغلال باللامساواة التي تولدها حيازة أو ملكية الأصول المُكبلة للريوع. فالأصول أو الإمكانيات التي تغل ريوعًا تتسبب في خلق حالات اللامساواة التي يتحصل فيها المالك على مزايا على حساب من لا يمكون/ أو خصمًا منهم. ومن شأن هؤلاء الذين لا يملكون أن يكونوا في وضع أفضل إذا أعيد توزيع الممتلكات المغلة للريوع أو تغلب عليها فأصبح غير قادرة على الإضرار بهم. أما المفهوم الذي يرى أن "الطبقة هي الاستغلال" والمبني على مفهوم الريع، فيعد متسقًا منطقيًا مع النظرية الاقتصادية الحديثة، كما أنه، بهذا الشكل، يتفادى

٩- وفقًا لعبارة رويمر، فإن "نظرية الاستغلال بمثابة مأوى فكري لم نعد بحاجة للاحتفاظ به في الوقت الحاضر: إذ أنها وفرت بيتًا لإنشاء عائلة مفعمة بالقوة والنشاط "من الأفكار والتصورات"، والآن لزام علينا أن نواصل السير قدمًا للأمام" (1986, p. 262)

المشكلات المترتبة على نظرية قيمة العمل. ويضاف إلى ذلك أنه يتفادى ما ناقشه رويمر من أشكال اللامعيارية.

الطبقة والثروة

كان ماركس يرى أن الطبقات مبنية على أساس الحقوق في عوائد الثروة، وكان فيبر يرى أن الملكية ذات أهمية بالغة في ظهور الطبقات الاقتصادية. والاستغلال هو مشكلة المزايا الاقتصادية التي يفوز بها شخص على حساب شخص آخر. والحق في العوائد على الثروة أمر جوهري، في الحقيقة، لتوزيع هذه العوائد، وذلك كما سأبينه فيما بعد.

قد تعكس حقوق الأفراد في العوائد على الثروات ملكيتهم القانونية لها. بجانب ذلك، ليس من اللازم أن تكون حقوق الأفراد في المزايا التي تزودهم بها ممتلكاتهم أو مواردهم المالية، ليس من اللازم أن تكون حقوقاً قانونية لتصبح فعالة. وتبعاً لما يذهب إليه الباحث بارزل Barzel (1997)، فإن حقوق الملكية الاقتصادية يُنظر إليها، بالمعنى الدقيق للكلمة، عل أنها تعكس قدرة الفرد على استهلاك سلعة أو شيء مملوك بصورة مباشرة أو من خلال التبادل، أي أنها تعكس قدرته على التحكم في الانتفاع بسلعة أو بشيء مملوك. قد تكون أمثال تلك الحقوق الاقتصادية منفذة بمقتضى القانون، وتكون في هذه الحالة أقوى تأثيراً من غيرها، إلا أنها لا تحتاج إلى دعم الدولة لتصبح فعالة. وحقوق الملكية ليست حقوقاً مطلقة، ولا هي ثابتة، كما أن بالإمكان تغييرها من خلال التصرفات الفردية والتصرفات الجمعية التي تهدف لحماية هذه الحقوق وتأكيدها. وتتسبب هذه التصرفات في أن يتحمل أصحابها تكاليف التعاملات التجارية التي هي تكاليف نقل الحقوق، وتكاليف الاحتفاظ بها، وتكاليف حمايتها. وسوف نورد الإيضاحات الخاصة بذلك فيما بعد. وعندما تكون تكاليف التعاملات التجارية تكاليف قائمة على الاعتبارات العملية، تكون الحقوق غير محددة تحديداً دقيقاً بصورة كاملة، كما أن نقل وحماية الحقوق ستتعرض للتعويق أو ستكون مستحيلة. وتظهر تكاليف

التعاملات التجارية القائمة على الاعتبارات العملية لأسباب مختلفة متعددة. ويؤكد بارزل (1997) أن بعض الخواص المميزة للممتلكات قد يكون التحقق من قيمتها الحقيقية أمرًا باهظ الثمن، كما قد تكون غير معروفة تماماً للمالكين الفعليين لها أو المحتملين. "حينئذ" تكون هذه الخواص المميزة عرضة لأن يستولى عليها الآخرون الذين يتحصلون وقتها على الحقوق في المنافع الناجمة عن هذه الخواص المميزة. وقد يكون نقل الحقوق الذي يسمح لأحد الفاعلين "من أطراف التعامل التجاري" أن يربح من بيع ممتلكاته هذه ما يساوي قيمتها الكاملة، قد يكون باهظ الثمن لأن الحراك الاجتماعي "الذي يمكن لهذا الفاعل أن يقوم به بعد ذلك" يكون باهظ الثمن أو قد يكن ممنوعاً بالقوة الملزمة "كقوة القانون مثلاً". "وبناءً على ذلك" يكون التصرف الجمعي المطلوب لإعادة ترتيب حقوق الملكية التي تخلق حالة من الاحتكار تصرفا باهظ الثمن(١٠).

مثال ذلك، يحدث في الشركة الحديثة الكبيرة الحجم ألا يملك حملة الأسهم سائر أصول المنظمة، بل يتقاسمون هذه الأصول مع شركاء آخرين موجودين داخل المنظمة وخارجها ممن لهم حقوق في المكاسب التي يتحصلون عليها من جراء الصفات المميزة المتنوعة التي تتميز بها تلك الأصول. فالمديرون يتحصلون على بعض المكاسب لأن حملة الأسهم لا يستطيعون القيام بالتوجيه التام لاستخدام الأصول بسبب افتقادهم للمعلومات. وقد يتحصل الموظفون على بعض المزايا (التي سنناقشها فيما بعد)، عن طريق محافظتهم على توجيههم لجهودهم "في خدمة المنظمة" مثلاً. ولا يعني تقسيم الملكية "على أطراف

١٠- يذهب بارزل (1997) وآخرون (انظر Eggertson (1990) للاطلاع على إحدى المراجعات) ممن يؤكدون على أهمية إحدى المقاربات القائمة على مفهوم حقوق الملكية في تحليل المؤسسات الاقتصادية، يذهبون إلى أن تكاليف التعاملات التجارية تنجم عن نقص المعرفة الكاملة والبصيرة والنافذة "لدي أطراف التعامل". ويعكس هذا الموقف الفكري لهؤلاء الباحثين تركيزهم على التبادل الطوعي الحر. وأنا أرى أن الفاعلين "أي: المتعاملين في مجال التجارة" قد يُمنعون من تحقيق الربح الذي يساوي القيمة الكاملة لممتلكاهم التي يتاجرون فيها لسبب آخر هو القوة الملزمة أو بسبب التكاليف المطلوبة لتجميع تصرفات صادرة من فاعلين متعددين في تصرف جمعي، وللحفاظ على هذا التصرف.

متعددة" أن مفهوم الملكية باعتبارها أساس الاستغلال يجب التحلي عنـه، كمـا يقترح ذلك الباحث دارندورف (1959)[١١]. مثال ذلـك، أن مـا يتـصف بـه المجتمع الاشتراكي من غياب لحقوق الأفراد في الملكيـة القانونيـة للأصـول الإنتاجية لا يعني أن الأفراد لا يتحصلون على مكاسب من سيطرة الدولة علـى استخدام أحد الأصول في مثل هذا المجتمع. كل ما في الأمر أن حقـوقهم فـي الملكية تكون أضيق نطاقاً في هذه المجتمعات، وقد يكون من العـسير تعيـين هوية من يتحصلون على هذه المكاسب (Barzel 1997).

إن ما طرحه بارزل من مفهوم واسع النطاق لحقوق الملكية يعني ضمناً أن الأفراد- حتى العبيد- يتوافر لهم عادة بعض حقوق الملكية في الأصـول في ظل بعض الظروف (Barzel 197, p. 105). وهذا معناه أن جميع الأفراد سيتوافر لديهم ثروة ما، حتى لو لم تكن هذه الثروة مكونة إلا من قدرتهم على تنفيذ مهمة ما يمكن استبدالها بأجر ما.

قد يكون من المفيد هنا طرح معادلة رياضية بسيطة. وفيها يرمز بحرفي Vj إلى ما يلي: حرف V يرمز إلى قيمة الثروة أو الشيء المملوك، وحرف j يرمز للثروة أو الشيء المملوك، حيث يُعبر عن القيمة باستعمال العائدات التي يجنيها الفرد من الثروة أو الشيء المملوك المسمى j على امتداد عمـر هـذا الشئ. وغالباً ما تكون هذه العوائد عائدات نقدية، إلا أن بالإمكـان أيـضاً أن تكون عوائد اجتماعية أو نفسية. بعد ذلك، افترض أن التعبير الآتي Cij يرمز إلى حق الفاعل الفلاني i في الشيء المملوك j، أو يرمز إلى السيطرة التـي يمارسها الفاعل الفلاني i على الشيء المملوك j. في هذه الحالة ستكون الثروة الإجمالية التي يملكها الفاعل الفلاني i كما يلي:

١١- يرفض دارندورف (1959) القول بأن الملكية يمكن أن تكون أساس التشكل الطبقي. وهو يستند في دعواه هذه إلى وجود اللامساواة في المجتمع الذي تحكمه دولة اشتراكية لا توجد فيها حقوق ملكية خاصة، يحكمها القانون، في وسائل الإنتاج، وإلى ظهور الشركة الحديثة الكبيرة الحجم بمعزل عن الملكية القانونية والتوجيه القانوني. بذلك، يستند دارندورف في دعواه هذه إلى مفهوم للملكية ضيق النطاق جدًا، وهو ما أرجو أن أبينه فيما بعد.

$$Wi = \sum_{J} Cij\ Wj$$

حيث يرمز بالتعبير Wi إلى ثروة الفاعل الفلاني i.[١٢]

يعظم الأفراد ثرواتهم عن طريق تعظيمهم للعائد على ممتلكاتهم، وذلك باستخدامهم لها في إنتاج السلع والخدمات. وهذا معناه، في الغالب، أنهم سيحتاجون لاستخدام ممتلكات أخرى يسيطر عليها فاعلون آخرون، لهذا السبب، سيضطرون للتعامل مع هؤلاء الفاعلين الآخرين. فالمزارع يحتاج إلى الأرض الزراعية لكي يعظم العائد الذي يعود عليه من بذل الجهود واستخدام المهارات التي يتوجب عليه تكريسها في زراعة الأرض؛ والعامل يحتاج إلى صاحب عمل، وإلى مواد خام، لكي يكسب "من الأجر" ما يساوي قيمة ثروته الرئيسية، أعني بها قوته على العمل. وكثيراً ما تكون هذه الممتلكات/ أو الثروات تحت سيطرة فاعلين آخرين، أو مملوكة لهم. فصاحب العزبة يملك الأرض الزراعية، والرأسمالي يملك الماكينات. ويمكن لهذه الممتلكات أن يشتريها الفاعل الذي يحتاج إليها، أو يمكن أن تؤجر. والإيجار هنا يعني نقل حقوق الانتفاع بهذه الممتلكات[١٣] "إلى الآخرين". فالعامل يستطيع تأجير

١٢- هذه المعادلة الرياضية شبيهة بالتعريف الذي وضعه كولمان Coleman للقوة في أي نظام من أنظمة التبادل في الأسواق (Coleman 1990). إذ ينظر كولمان إلى هذه المعادلة باعتبار أنها محصلة التوازن في عملية التبادل التي يتبادل فيها الفاعلون السيطرة على الثروات بهدف تعظيم مصلحتهم داخل نظام خال من العوامل الخارجية التي يمكن أن تعترض الأحداث. علماً بأن مثل هذا المفهوم المتعلق بالتوازن ليس مستدعى هنا "لإيضاح الأمور". يضاف إلى ذلك أن كولمان يركز على التبادل الذي يتم بين أي ثروة وأخرى. في حين أن الاهتمام الرئيسي هنا ينصب على الثروات الإنتاجية. ولكي تكون الثروة المتمثلة في الأصول أو الموارد المالية ثروة قيمة، يجب أن تولد هذه الأصول عائداً ما، وبعد ذلك تستخدم هذه الأصول في إنتاج شيء ما.

١٣- قد يقع شيء من الخلط بين العوائد والريوع. "فالعائد" يشير إلى نقل حقوق الانتفاع بشيء من الممتلكات من فاعل لآخر في مقابل مبلغ من المال (كالأجر بالنسبة للعمل، أو الفائدة بالنسبة لرأس المال). وهذه المبالغ المالية تشكل أجزاء العوائد التي تؤول إلى صاحب الحق في الانتفاع بهذا الشيء المملوك. وقد يتمثل أحد عناصر هذا العائد في "صورة" عائد اقتصادي/ أو ريع اقتصادي، وهو الموضوع الذي سنناقشه بالتفصيل لاحقًا.

قدرته على العمل عند الرأسمالي في مقابل حصوله على أجر ما، أو يستطيع العامل أن يستأجر الرأسمالي في مقابل أن يدفع "العامل" ربحاً ما للرأسمالي. وتعتبر أمثال تلك العوائد مهمة بصورة خاصة في حالة الممتلكات أو الموارد المعمرة/ أو الشديدة التحمل "كالمباني والآلات الضخمة"، وحتى عندما تُشترى الممتلكات/ أو الأصول ويمتلكها المشتري، فإن العرف المحاسبي الوجيه يذهب إلى حساب المبلغ المدفوع للمالك كإيجار لهذه الممتلكات "ضمن المفردات المحاسبية التي تدخل في تقييم سعر شراء هذه الممتلكات".

تقوم الثروة الإجمالية التي يسيطر عليها الفاعلون بتحديد وضعهم الطبقي في ضوء المفهوم القائل بأن "الطبقة هي ظروف الحياة". وإن من شأن الثروة التي يسيطرون عليها أن تحدد "مقادير" دخولهم، وتحدد مدى قابلية هذه الدخول للتغير. ومن شأن العمال أن يحصلوا على الأجور نتيجة لما يبذلونه من الجهود وما يستخدمونه من المهارات، كما أن من شأن فرص العمل الخاصة بهم أن تكون مهمة في "إحداث" التباين في مكاسبهم المالية. ومن شأن الأصول/ أو الممتلكات الثابتة أن تكون لها أهميتهما نظراً للاحترام والهيبة التي يتلقاها أصحابها من المجتمع عندما تؤدي معرفة الناس بقيمة هذه الأصول إلى وصولهم لتقييم جمعي للمنزلة التي يحظى بها هؤلاء الفاعلون. ومن شأن هذه الأصول التي يسيطر عليها مالكوها "أي يوجهونها في أنشطة مربحة" أن تشكل فرصا للتعاملات مع الفاعلين الآخرين، وأن تشكل– لهذا السبب– تفضيلات الناس أو مصالحهم الاقتصادية بالمعنى الذي ذهب إليه فيبر عند استعماله لكلمة "المصالح". وعن طريق ما تقوم به الثروة الإجمالية للأفراد من تجسيد لرخائهم وسعادتهم، بجانب تجسيدها لفرصهم الاقتصادية وللاستثمارات التي تعظم من قيمة هذه الفرص، نقول: عن طريق ما تقوم به الثروة الإجمالية للأفراد، والتركيبة المتكونة منها "أي نسب العناصر المتكونة منها إلى الثروة الإجمالية" من الأمور المذكورة، تتسبب في خلق الميول السلوكية التي يمكن تفسيرها بعزوها إلى آليات التنشئة الاجتماعية وتشريب النفوس بالأفكار والنزعات، وهي الآليات المرتبطة بالمفهوم القائل بأن "الطبقة هي ظروف الحياة"، وهو الموضوع الذي سنزيده شرحًا وتفصيلاً فيما بعد.

عندما يتعين على الأفراد أن يتعاملوا مع غيرهم من الفاعلين بهدف الوصول إلى الممتلكات التي يحتاجون إليها من أجل الحصول على عائدات عن ثرواتهم هذه، فلابد أن يكون هؤلاء الفاعلون قادرين على التحكم في المعروض من الممتلكات المطلوبة. قد تحول تكاليف الحراك الاجتماعي "بين الطبقات" أو غيرها من التكاليف، دون الوصول إلى الموردين البدلاء "أي: إلى من يعرضون ممتلكات أخرى، من غير العارضين الموجودين في السوق"، وقد يكون المعروض محدودًا بحكم طبيعته التي لا ينفك عنها، وقد يكون المورد الذي يعرض الممتلكات المطلوبة قد احتكر عرضها. وقد يتيح هذا التصرف الفرصة للفاعلين المسيطرين على الممتلكات المطلوبة أن يطلبوا في مقابل انتفاع الغير بهذه الممتلكات دفع مبلغ من المال أكبر من المال المطلوب لتغطية تكاليف هذه الممتلكات. مثال ذلك أن مالك أحد المناجم الموجودة في مواقع نائية معزولة، قد يجني فائدة من الأجور المنخفضة للعمال لأنهم غير قادرين على العثور على وظيفة أخرى.[١٤] بهذا الشكل يكون العمال ممنوعين من تحقيق العوائد على عملهم، والتي يمكنهم الحصول عليها في مكان آخر، كما تقل التكاليف التي يتحملها صاحب المنجم في الإنتاج وتزداد مكاسبه التي يجنيها من هذا الإنتاج بهذا الشكل تمثل الفائدة/ أو الميزة التي يجنيها الفرد بسبب قدرته على التحكم الفعال في عرض ممتلكاته، تمثل ريعاً اقتصادياً.

قد تعكس الريوع، أيضاً، نقص المعلومات الكاملة "لدى بعض أطراف التعاملات التجارية". فقد يحصل المديرون التنفيذيون للمنظمات الكبيرة الحجم على فوائد/ أي مزايا تفوق كثيراً ما هو مطلوب منهم لتأمين استمرارهم في وظائفهم، لأنهم قادرون على التحكم في التدفقات النقدية التي يعجز حملة الأسهم عن رصدها وملاحظتها. أو قد يكون المعروض "في السوق" من الأصول والممتلكات محدودًا لأن وفرته تتوقف على وجود أصول وممتلكات أخرى لها صفات محددة. بصورة عامة، تعتبر الريوع مزايا تمنع الفاعلين

١٤- في هذه الحالة يكون صاحب المنجم قد احتكر شراءه لنفسه.

الآخرين من أن يحققوا العائد الكامل على ممتلكاتهم. وتمثل الريوع عنصراً في غاية الأهمية لظهور "الطبقات الاستغلالية"، لأن من يستفيدون من الريوع لهم مصلحة في حماية حقوقهم في الممتلكات المنتجة للريوع، بينما يكون لمن هم ممنوعون من تحقيق العائد الكامل على ممتلكاتهم مصلحة في القضاء على الريوع المذكورة. بناءً على ذلك، قد تتسبب الريوع في إيجاد المصالح المتعارضة ونشوب الصراع بينها.

من أجل أن ندرك كيفية ظهور الريوع، من المفيد أن نفكر، بمزيد من الدقة، في التعاملات التجارية المشتركة في تعظيم مقدار العوائد التي على الممتلكات الإنتاجية، فالأموال التي تدفع كإيجارات لممتلكات مطلوبة لتعظيم مقدار العوائد التي على موارد الفاعل الفلاني j تمثل، في حقه، تكاليف عليه أن يتحملها ليحصل على ممتلكات ليست في حوزته، كما تمثل عوائد يجنيها من الممتلكات التي يحوزها فعلاً. وهذا الوضع معناه أن ثروة هذا الشخص تعتمد، بصورة بالغة، على أسعار الممتلكات التي تعتبر مهمة في نظره. وهذه الأسعار تعتمد، عادة، على العرض والطلب في السوق. وعندما يزداد العرض "أي المعروض" من أحد الأصول/ أو الممتلكات التي يدفع الفاعل الفلاني j أموالاً لاستئجاره إياها، فإن أسعارها تهبط، كما تزداد ثروة هذا الفاعل نظراً لانخفاض التكاليف "التي عليه أن يتحملها للحصول على هذه الممتلكات". كما أن الطلب "على الممتلكات" سيؤثر، بطريقة مماثلة، على قيمتها "فيزداد سعرها". وهذه هي الحكاية المعهودة.

لنفترض الآن أن الفاعل k /أو "كاف" يتحكم في عرض شيء ما يحتاجه الفاعل الفلاني j / أو "جيه" لكي يستثمر ممتلكاته فيه، مثال ذلك: أن الفاعل "كاف" قد يحوز أرضاً زراعية يحتاج الفاعل "جيه" أن يصل إليها من أجل أن يحصل على عائد يعود عليه من عمله فيها واستخدامه لمهاراته في زراعتها. حينئذ، سيتفاوض هذان الفاعلان على مبلغ من المال يدفع "كإيجار" في مقابل الانتفاع بهذه الأرض الزراعية، وسوف يمثل هذا المبلغ في نظر المستأجر "جيه" تكلفة تقلل من الفائدة التي يتلقاها من جراء عمله في هذه الأرض واستخدامه لمهاراته في زراعتها. عندما يتفاوض "جيه" والفاعل "كاف" على

المبلغ المذكور، فإنهما يعقدان مقارنة" بين الأموال التي يدفعها المزارعون الآخرون في مقابل الانتفاع بالأرض الزراعية. وعلى المدى البعيد، سوف تضمن المنافسة "فيما بين ملاك الأراضي، وفيما بين المستأجرين الزراعيين" وصول أطراف التفاوض إلى سعر تأجيري يضمن للفاعل "جيه" مردوداً كافيًا ليواصل البقاء وليفلح الأرض، ويعوض مالك الأرض عن أي تكاليف عليه أن يغطيها لتحقيق بعض الأغراض، كتسوير الأرض مثلاً. بطبيعة الأمور، قد يحاول "المستأجر" "جيه" شراء الأرض الزراعية هذه بدلاً من استئجارها، إلا أن هذا التصرف لن تكون له أهمية في محصلته النهائية. ذلك لأن مبلغ المال الذي يدفعه المستأجر "جيه" للمالك لاستئجار أرضه سيحل محله "إذا أراد شراء الأرض" مبلغ آخر يدفعه كفائدة على رأس المال الذي سيقترضه "من أحد البنوك" لتمويل عملية الشراء المذكورة.

لكي يتحقق ها التوازن التنافسي "بين المستأجرين وملاك الأراضي الزراعية"، فإن من المهم أن يكون العرض "أي المعروض" قادراً على التجاوب مع الأسعار صعوداً أو هبوطاً. ويتطلب هذا الأمر أيضاً أن يكون مستأجرو الأرض الزراعية قادرين على الحركة والتنقل، وبذلك يستطيعون الانتفاع بعروض الإيجارات التي يطرحها ملاك الأراضي الزراعية، فإن لم تستوف هذه الشروط، أي إن كان المعروض من الأرض الزراعية ثابتاً "لا يتغير" ومحدوداً، أو إن كان مستأجرو الأرض- مزارعين كانوا أم فلاحين - ممنوعين من الحركة والتنقل بقوة القانون، يصبح ملاك الأرض قادرين على فرض سعر إيجاري لأرضهم أكبر من السعر التنافسي المفترض، والذي يقتصر على تغطية نفقاتهم المتعلق بملكيتهم لهذه الأرض. والفارق بين الإيجار الفعلي وسعر الإيجار التنافسي هو ما يسمى "الريع الاقتصادي".

فالريوع عبارة عما يجنيه الملاك من تأجير ممتلكاتهم من أموال تزيد عن السعر التنافسي، أو عن السعر الذي يكفيهم لتغطية نفقاتهم على ملكيتهم، ومن ثم فإن هذه الأموال تزيد عما يكفي الملاك للوصول إلى استثمار هذه الممتلكات والانتفاع بها. بناء عليه، يمكن تعريف الريع المستفاد من أصل ما "أي: شيء مملوك" اسمه i/"آي" بالصورة التالية:

$$ri = via = viC$$

حيث via تمثل القيمة الحقيقية للأصل "آي"،

وتمثل viC القيمة التي يمكن ظهورها في ظل التنافس، والمساوية للتكاليف "التي يتحملها المالك" لجعل هذا الأصل متاحاً وجاهزاً للاستفادة به.[١٥] وهذه القيمة مستفادة من الاتجاه العام للدخول الناجمة عن الانتفاع بهذا الأصل على امتداد الزمن.

بتوقف استمرار بقاء الريوع على قدرة المالك على التحكم في عرض الأصل الذي في حوزته، وقد أشرت حالاً إلى المثال التقليدي: وهو عقد استئجار الأرض الزراعية المرتبط بالنظام الإقطاعي. إذ يذهب جزء من المنفعة المجتناة من الأرض الزراعية، في مجال دفع الأجر المستحق للفلاح في مقابل عمله في الأرض[١٦]، ويذهب جزء آخر من هذه المنفعة في مجال التكاليف الرأسمالية التي ينفقها مالك الأرض عليها. وتمثل هذه المنفعة التأجيرية المستفادة من أحد إجراءات تأجير الأرض، تمثل المبلغ المتبقي من المال، أعني به المبلغ الذي لا يضطر مالك الأرض لصرفه في تشغيل الفلاح والحفاظ على الأرض في حالة خصوبة. فهي منفعة/ أو ميزة تذهب إلى مالك الأرض الزراعية بسبب ما له من حقوق في العوائد المستفادة من هذا الأصل

١٥- يعتبر الريح عنصراً مما نسميه، في العادة، ربحاً، إلا أن الربح، كما يحسب غالباً، يشتمل على قدر من الكمال حصل عليه فرد كفائدة بنكية عن رأسماله (المودع في بنك ما)، وهو مال مكتسب في مقابل المدخرات الموضوعة منذ مدة طويلة في البنك، كما يشتمل على عنصر من الأجر المدفوع لمالك الأصل في مقابل إدارته لهذا الأصل. هذا العنصر الأخير ليس جزءاً من الربع المستلم عندما يكون مجموع الفائدة والأجور المذكورة مساوية لمعدلات العائد (السائدة في هذا الوقت).

١٦- نظر علم الاقتصاد الكلاسيكي إلى الأرض الزراعية باعتبار أنها المصدر الرئيسي للريع، أو قل لريع الأرض، بهدف التأكيد على أن هذه المنفعة تتوقف على ملكية الأرض (مثال ذلك أن ماركس يستعمل هذا المصطلح في كتاباته). والريع (كما جاء في كتابات عالم الاقتصاد ريكاردو Ricardo 1951 [1821], p.67 هو "تلك الحصة المأخوذة من المحصول الذي غلته الأرض الزراعية، والمدفوعة "للمالك" في مقابل ما في هذه الأرض من قوى أولية وغير قابلة للتدمير".

الذي يسيطر عليه[١٧]. إلا أن هذه المنفعة "الذاهبة للمالك" تفرض نوعاً من الضرر على الفلاح، لأنه بهذا الوضع- لا يحقق لنفسه القيمة الكاملة لما بذله من جهود وما استعمله من مهارات.

إن الربط بين الريوع والأرض الزراعية ليس بالأمر الحتمي الذي لابد منه. فالريع سيظهر في كافة حالات الممتلكات الإنتاجية المعروضة باستمرار، والتي يحتاج إليها الفاعلون لتعظيم ثروتهم، أو قل إن الريع قد يكون موجودًا كنتيجة لما تقتضيه المعاملات التجارية من تكاليف لابد أن يتحملها الطرف الراغب في الوصول إلى هذه الممتلكات المطلوبة. وقد سبق للباحث ألفرد مارشال (Alfred Marshall (1949 [1920] أن كرس قدرًا كبيرًا من الاهتمام لمفهوم الريع، وعمم تطبيقه على المنافع المستفادة من أي مورد إنتاجي، أو أصل إنتاجي، وقد بين أو الريوع يمكن أن تظهر أيضاً في صورة مبالغ من المال يدفعها المستفيد في مقابل أن ينتفع برأس المال والعمال الخاضعين لظروف تقيدهما وتمنع وفرتهما؛ وفي صورة مبالغ من المال تدفع في مقابل الاستفادة من توليفة متفردة من رؤوس الأموال والأعمال، والتي منها – مثلاً- تلك التوليفات التي تخلقها بعض التكنولوجيات المعروفة؛ وفي صورة مبالغ من المال تدفع في مقابل الانتقاع بقدرات فردية نادرة لا يمكن تطويرها عن طريق التدريب وحده (كالمواهب الموسيقية، والإبداع الفني، والمهارة الرياضية، وما إلى ذلك). وقد تُخلق الريوع داخل علاقات العمل عندما يتحكم العمال في "مقدار" المجهود الذي يبذلونه في محاولة منهم لزيادة المنفعة التي يجنونها من الأجور "التي

١٧- هذا الإجراء المذكور إجراء نمطي. وقد يمكن القول بأن هذه المنفعة/أو الميزة التي يجنيها مالك الأرض إنما يتقاضاها في مقابل صيانته لها (North and Thomas 1973)، إلا أن هذا القول يمكن، في أفضل تقدير، أن يفسر – فقط – سبب نشوء هذا الإجراء. يضاف إلى ذلك أن بارزل (1997) يحاج بأن الأمور، هنا، قد تكون أشد تعقيداً بسبب نمط العقد الذي يلتزم به الفلاح ومالك الأرض. شاهد ذلك أن من المحتمل، في ظل إجراءات معينة، أن يتحصل الفلاح على منافع/ أو مزايا على حساب مالك الأرض، وذلك باستنزافه للعناصر الغذائية الموجودة في هذه الأرض.

يتقاضونها"، وذلك عندما يتسبب ارتفاع تكاليف مراقبة صاحب العمل لهم في منعه من مراقبتهم، ومن ثم يمنعه هذا الارتفاع من القدرة على تعديل أجورهم لتتناسب مع ما يبذلونه من مجهود. عموماً فإن الخاصية البارزة في الريوع هي أن جزءًا من المال الذي يكسبه مالك الأصل من هذا الأصل، أو من عوائده، يكون أزيد من المال المطلوب "منه أنفاقه" لعرض هذا الأصل بالصورة التي تحقق للمالك أفضل نتيجة ممكنة منه.

لا يقتصر أمر الربط بين الريع والأرض الزراعية على أنه حادث عارض من أحداث التاريخ، بل يضاف إلا ذلك أنه يعكس حقيقة أن الغالب على إجراءات تأجير الأرض الزراعية أنها إجراءات طويلة الأجل، ومن ثم تكون الريوع المستفادة منها ريوعًا طويلة الأجل. وفي الاقتصاد التنافسي، قد تظهر الريوع في مجال الإنتاج الصناعي نتيجة لظهور أحد الابتكارات، أو نتيجة لوجود حظر على الواردات. وأيًا ما كان الأمر، فإنه عندما يكتشف الآخرون وجود نوع من المنفعة الزائدة أو الريع الزائد يمكن الحصول عليه من خلال حيازتهم لمورد معين من موارد الثروة، فإنهم يزيدون المعروض من هذا المورد إذا استطاعوا ذلك. ويؤدي هذا التصرف إلى تقليص هذه المنفعة ثم إلى اختفائها في نهاية الأمر. ويطلق الباحث مارشال (1949) [1920] على أمثال تلك الريوع العارضة/ أو الوقتية "أشباه الريوع". وهذه الريوع العارضة هي النمط السائد من الريوع في الإنتاج الرأسمالي، وستصبح مهمة في مناقشتنا فيما بعد.

فيما يتصل بتحليلنا هذا، فإن من الأهمية البالغة اعتبار الريوع مزايا /أو منافع تؤول لمالك الأصول وليست ضرورية للوصول إلى الانتفاع بتلك الأصول. وعندما يكون الربح الذي يحصل عليه مالك الأرض، في ظل سوق تنافسية، كافيًا لأن يجعله راغباً في السماح للمزارع بأن ينتفع بأرضه، فإن أي زيادة (في هذا الربح) تعتبر غير ضرورية أساسًا. فهي منفعة لا تكلفه أي شيء. وللفلاح مصلحة جلية في تقليص الريع، وله مصلحة في إلغائه، إن كان ذلك ممكناً، ولمالك الأرض، كذلك مصلحة جلية ومضادة في الحفاظ على

المنفعة/ أو الميزة التي يوفرها الريع. بهذا تتسبب الريوع في خلق المصالح المتعارضة. وتعتبر بعض الريوع مهمة بصفة خاصة للبنية الاجتماعية والتغير الاجتماعي. وهي ريوع صامدة تدوم عمرًا طويلاً وتؤدي، بسبب نشوئها من حقوق ملكية صامدة في أصول مولدة للريع، إلى خلق منافع ملحوظة ومضار ملحوظة. وهي موجودة في القاعدة التي يرتكز عليها التشكيل الطبقي، وذلك لأن من شأن حائزي هذه الأصول أن يحافظوا على حقوق ملكيتهم في تلك الأصول ومن شأن من لا يملكون أن يسعوا إلى إلغاء تلك الحقوق.

موجز القول، أن الثروة الإجمالية للفرد، مُعرفة على أساس سيطرته على الأصول، سوف تقرر ظروف حياته، ومن ثم تقرر موقعه الطبقي في ضوء مفهوم "الطبقة باعتبارها ظروف الحياة". سوف نؤكد فيما بعد أن العواقب المترتبة على هذه الظروف لا تعتمد فحسب على الثروة الإجمالية، بل تعتمد أيضًا على التباينات التي تحدث بمرور الزمن فيما تغله تلك الثروة من عوائد تحدد نطاق التباين في قيمة هذه الثروة. فقد يؤدي جزء من الثروة الإجمالية للفرد إلى توليد منافع يجنيها على حساب فرد آخر كان سيكون في حالة أفضل لو كانت فرص الأفراد في الاستفادة من الصفات المميزة للأصول، أو فرصهم في حيازة ملكيتها، قد وزعت بطريقة مختلفة. وهذا الجزء المولد للريع يُبرِز ملامح الطبقة باعتبار أنها تمثل الاستغلال. فيما بعد، سوف أوضح هذه الأفكار بمزيد من التفصيل، مبتدئًا بمعالجة موجزة للفكرة القائلة بأن الطبقة هي ظروف الحياة التي تتمثل في الثروة الإجمالية للفرد، ثم أقدم معالجة أكثر تفصيلاً للمفاهيم الطبقية للاستغلال، والقائمة على أساس حقوق البعض في العوائد المجتناه من الثروة المولدة للريع.

الثروة والطبقة باعتبارها ظروف حياة

كما ذكرنا من قبل، فإنه يتوافر لدينا قدر كبير من البحوث التي تثبت أن "مفهوم" الطبقة باعتبارها ظروف حياة هو محدد قوي لسائر أنواع العواقب

المترتبة عليه[١٨]. كما يتوافر لدينا، فضلاً عن ذلك، تصور للكيفية التي بها تحدث هذه العواقب، فنحن لدينا، بطبيعة الأمور، تراث فكري غزير عن التنشئة الاجتماعية يوضح أن الطبقة مرتبطة بالاختلافات الهامة الموجودة في مجال التنشئة الاجتماعية، كما أن لدينا معرفة بما هو موجود بين الطبقات من اختلافات هامة في مجال القيم، ولدينا معرفة، أيضاً، بعدد كبير من الاختلافات المتعلقة بأساليب المعيشة، والمرتبطة بالطبقات المختلفة. وأيًا ما كان الأمر، فإن هذه الحالة "من وفرة الدراسات واستمرار الخلافات" لا تفعل شيئاً إلا أن ترجع بالسؤال خطوة للوراء. فماذا عن ظروف المعيشة التي تعيشها الطبقات المختلفة وتفسر سبب ظهور هذه الاختلافات؟

وأنا أرى أن الإجابة تقول: إن ظرف المعيشة التي يستفسر عنها هذا السؤال تتمثل في الثروة التي يجمعها شاغلو هذه الطبقات المختلفة على مدى عمرهم كله، بجانب درجة التغير المتوقع حدوثه في العوائد المجتناة من هذه الثروة. ويتوافر لنا قدر كبير من الأدلة على أن الطبقة الاجتماعية تفسر سبب ظهور عدد كبير من العواقب/ أو التأثيرات "الناجمة عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمرء" كلما تزايد تجانس الفئات الاجتماعية فيما يتصل بمجموعة

١٨- يضاف إلى ذلك أن البحوث التي تستخدم الوضع الاجتماعي الاقتصادي "للفرد" باعتباره المتغير المستقل تقدم لنا أدلة وفيرة. ويبدو أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي بمعنى "الخير" (Goldthrope and Hope 1974)، يبدو أنه يعكس صورة اعتقاد الناس بأن ظروف المعيشة مرتبطة بالمهن المختلفة، كما أن هذا الوضع "الاقتصادي الاجتماعي" يقاس وفقاً للثروة التي يملكها شاغلو هذه المهن. ولا يوجد اختلاف جوهري بن ما يقيسه مخطط طبقي ما، كمخطط جولدثورب الطبقي (Goldthorpe 1987) وما تقيسه البحوث التي تستخدم الوضع الاجتماعي الاقتصادي "كمتغير مستقبل" فيما عدا أن هذا المخطط الطبقي المتميز قد يستوعب التباين غير العمودي/ أو غير الرأسي الذي تجاهلته المقاييس التي تستخدم الوضع الاجتماعي الاقتصادي "باعتباره المتغير المستقل". وعندما يصنف الوضع الاجتماعي الاقتصادي إلى فئات منفصلة عن بعضها، يتوافر لنا مفهوم اسمي للطبقة باعتبارها ظروف حياة. ولا يزال يوجد خلاف بين المفكرين حول ما إذا كانت المخططات الطبقية القائمة على الفئات الطبقية المنفصلة عن بعضها يفوتها استيعاب بعض التأثيرات الناجمة عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي "الفرد"، أم لا (Hout and Houser 1992)

معينة من الموارد، أو فيما يتصل بثروة هذه الفئات. فليس مهمًا أن نفكر في **التوزيع المقطعي/ أو المستعرض للدخول**، بل في صورة الثروة المجتناة على المدى الطويل/ أو على مدى العمر كله، والتي تحسم الأمر في تحديد ما يطلق عليه علماء الاقتصاد "الأنماط الدائمة للدخل والاستهلاك". فالفرد الذي يحصل على نوع من التعليم العالي سوف يوجه أسلوب معيشته ليس إلى مستوى دخله في صباه بل إلى مستوى ما هو متوقع على المدى الطويل من ظروف المعيشة التي تتماشى مع الثروة المرتبطة برأسماله البشري.

يضاف إلى ذلك أن التباين في العوائد المجتناه من الثروة أمر مهم، ومهم بصفة خاصة فيما يتصل بأنماط التنشئة الاجتماعية التي تظهر في الطبقات المختلفة. وقد توصلت بعض الدراسات القديمة إلى وجود اختلافات قوية بين الطبقات الاجتماعية فيما كان يسمى بالقدرة على تأجيل الإشباع النفسي للحاجات" (انظر مثلا، Schneider and Lysgaard 1953). وقد تعرضت هذه الدراسات للرفض بصورة عامة في سبعينيات القرن العشرين لأنه كان ينظر إليها باعتبار أنها تعكس محاولة "لإلقاء اللوم على الضحية (انظر Ryan 1971). وفي وقت تال، طرح علماء النفس وعلماء الاقتصاد صياغة مختلفة لنفس الظاهرة (انظر Ainslie 1992). إذ يرون أن الناس يتوقعون لأنفسهم أن يحصلوا في المستقبل على بعض المكاسب التي يقدرون أنها ستكون ذات معدلات مرتفعة للغاية. كما يرى هؤلاء العلماء أنه توجد، بصفة خاصة، اختلافات قوية فيما بين الطبقات الاجتماعية أو فيما بين المستويات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة في مجال "استثمار الوقت"، مع ملاحظة أن الأفراد ذوي المستويات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة لا يتوافر لهم، في هذا المجال، سوى نطاق من الوقت أقصر مما هو متوافر لغيرهم من الأفراد. كما أن من يتمتعون بمعدلات خصم مرتفعة "على القروض" "أي: الفقراء" ينفقون من المال قدرًا أقل من غيرهم على صحتهم وتعليمهم، وعلى صحة وتعليم أبنائهم.

إن هذه الاختلافات الموجودة فيما بين الطبقات في مجال أنماط "استثمار الوقت" أو في مجال "القدرة على تأجيل الإشباع النفسي للحاجات"، تعكس مستوى الريبة/ أو عدم التأكد في ظروف المعيشة أو في قابلية العوائد "أي

مجموع المكاسب" للتباين والاختلاف. ولا تعتبر هذه الريبة خطأ تتحمل "الضحية" مسئوليته، بل هي رد فعل منطقي لما يتوقعه الأفراد من تعرضهم، في المستقبل، لشكوك قوية في العوائد "التي يمكنهم الحصول عليها"[١٩]. يضاف إلى ذلك أن البنوك تفرض معدل فائدة مرتفعاً في حالة الاستثمارات غير المؤكدة، كما أن من المفروض أن البنوك تتصرف بطريقة عقلانية. (لذلك) لابد أن يتزايد التأثير الذي تحدثه الريبة في الاستثمارات التي ينفقها الأفراد على أنفسهم وأبنائهم كلما انخفض المستوى الإجمالي لمواردهم المالية. فالموارد المالية القليلة لا تقدم لأصحابها سوى قدر قليل من الوقاية من التأثير الضار للريبة في الاستثمارات.

تتكون الثروة الإجمالية للفرد من عنصرين رئيسيين. يتمثل أحد هذين العنصرين في الثروة الشخصية والبشرية والمادية التي تكتسب غالباً، خارج نطاق سوق العمل، داخل العائلات والمعاهد التعليمية "مدارس وكليات" ومن خلالها، إلا أن قدراً منها يكتسب من التدريب الذي يتلقاه الفرد أثناء قيامه بعمله. ويتمثل العنصر الثاني في الثروة المكتسبة من علاقات العمل.

ويتكون العنصر الشخصي للثروة الذي يظل مستمراً "في حوزة الفرد"، ومن غير اعتماد على علاقات التوظف، يتكون من عناصر عديدة. ويتسم مقدار رأس المال البشري الذي يكتسبه الفرد من خلال استثماراته في مجال التدريب، وفي مجال العناية بصحته، بأهمية خاصة. كما أن من المحتمل أن توجد لدى الفرد من المهارات والقدرات ما يجني منه مكاسب مالية متعددة.

وأخيراً، فإن مقدار الثروة "الإجمالية للفرد" يعتمد بصورة واضحة – على ما تقدمه له أسرته التي نشأ فيها من هبات تتمثل في صورة رأسمال مادي، كما يعتمد على ما يضيفه الفرد من زيادة لرأس المال المذكور من

١٩- يتوافر لنا، من واقع مسح سكاني (Dominitz and Manski 1997)، دليل حديث العهد على أن مشاعر الأفراد باحتمال التعرض للأخطار تتفاوت فيما بين الجماعات السكانية بدرجات تماثل تماماً ما يمكن للمرء أن يتوقعه بناءً على توزيع الثروة ومدى قابلية العوائد المجتناة من هذه الثروة للتغير والاختلاف.

خلال قيام بأنشطة رواد الأعمال والاستثمار، بمعزل عن انخراطه في سوق العمل. ويؤدي هذا التباين في الهبات التي تقدمها الأسر لأفرادها إلى خلق حوافز مختلفة للاستثمارات في رأس المال البشري وما يشبهه من رؤوس الأموال الأخرى، كما أن هذه الاختلافات تفسر سبب التأكيد البالغ على الطبيعة غير الرأسية للمخطط الطبقي لجولدثورب، والتي تظهر، مثلاً، في الظروف الحياتية للفلاحين. ومن الواضح أن هذا العنصر المشارك للعناصر الأخرى لثروة الفرد الشخصية له أهمية كبرى لإجراء تحليل مستوفي للبنية الطبقية.

يكسب الأفراد ثروتهم، أيضاً، من علاقاتهم الوظيفية. فقد يتاح لهم الوصول إلى فرص التدريب أثناء قيامهم بوظائفهم، وهي الفرص التي تزيد من رأسمالهم البشري. وقد يحدث أن يكون أحد عناصر رأس المال المكتسب أثناء قيام العامل بوظيفته محدوداً بهذه الوظيفة وبهذه الشركة "التي يعمل بها" ويعطي للعامل قوة تفاوضية/أو قوة على المساومة. وبسبب تمتع العامل برأسمال بشري خاص بوظيفة معينة أو تمتعه بعمل جمعي "يتمثل في قدرة نقابته على التفاوض مع شركته باسمه"، قد يكسب أجوراً تزيد عن الأجور الشائعة في السوق، مما يزيد قيمة ممتلكاته من العمل، فيتحصل بهذه الطريقة على ريع "يعود عليه من جراء حيازته لهذا الرأسمال البشري الخاص بتلك الوظيفة". في هذه الظروف، تكون العلاقة الوظيفية علاقة مغلقة، وذلك على النقيض من العلاقة المفتوحة التي تتسم بها السوق التنافسية.

أما ما ينجم عن هذه الظروف "الخاصة" من زيادة في طول المدة الزمنية المتوقعة لاستمرار العلاقات الوظيفية/ أو علاقات العمل "بين العامل وشركته" فهو أمر بالغ الأهمية، إذ أنه يؤثر في مدى قابلية ما يكتسبه الفرد من عوائد مالية للتباين، ويؤثر، لذلك، في العواقب المتمثلة في اختلافات الأفراد في الثروة، لأنه كلما كانت علاقات العمل أقصر زمناً، كلما زادت قابلية العوائد المكتسبة للتباين. كما أن طول مدة علاقة العمل وثباتها يعد أمراً هامًا من حيث تأثيره في مقدار الثروة التي يجنيها الفرد أثناء ارتباطه بتلك العلاقة. لذلك ينبغي علينا أن نتوقع أن يقوم الأفراد الذين يتمتعون بعلاقة عمل مستقرة بإنفاق المزيد

من أموالهم على أنفسهم وعلى أبنائهم. أما أصحاب المهن الاحترافية من الذين يتمتعون بمقادير كبيرة من رأس المال البشري وعلاقات العمل المستقرة، فينبغي أن نتوقع منهم أن ينفقوا القدر الأكبر "من دخولهم ومكاسبهم" "على أنفسهم وأبنائهم". لهذا السبب، فإن الطبقة التي يطلق عليها إريكسون Erikson وجولدثورب Goldthorpe (1992) "طبقة موظفي الحكومة" "بما فيهم العسكريين" ينبغي أن تكون ناجحة، بصفة خاصة، في تأمين مستقبل أبنائها. ورغم أنه لا يوجد اختبار محدد للتحقق من صحة الفكرة المطروحة هنا، فإن عدداً كبيراً من البحوث التي تعالج موضوع الحراك الاجتماعي واللامساواة في الفرص التعليمية تبرهن على أن أصحاب المهن الاحترافية وغيرهم من الذين يتمتعون بمستويات مرتفعة من رأس المال البشري وعلاقات العمل الدائمة المستقرة قادرون على تأمين النجاح لذريتهم "بما يستتبعه مفهوم النجاح من حيازة الثروة واكتساب المنزلة الاجتماعية الرفيعة".

الثروة، والريوع، والاستغلال

إن نقطة الخلاف المتعلقة بصياغة نظرية في الاستغلال "الطبقي" تتمثل في ضرورة تحديد ملامح العملية التي بها يستطيع فرد حائز على أحد حقوق الملكية الاقتصادية "أي المجزية أو المربحة" أن يكتسب ميزة/ أو أفضلية على حساب من لا يحوزون هذه الحقوق. وكما بينا من قبل، فإن أشكال انتقال الثروات من بعض الأفراد إلى غيرهم "ومنها وراثة الأبناء لثروة آبائهم"، والتي يمكن تحقيقها عن طريق حيازة الفرد للحقوق في الممتلكات المولدة للريوع الاقتصادية، نقول: إن أشكال انتقال الثروات المذكورة تستوفي هذا الشرط المطلوب "لصياغة نظرية في الاستغلال الطبقي".

وتستوفى الريوع الشروط المطلوبة للنظرية البنائية في اللامساواة ويتم خلق الريوع باستخدام العلاقات الاجتماعية الخاصة بحيازة الممتلكات المولدة للريع (مع الاستثناء الواضح للريوع الناتجة عن حيازة الأفراد للقدرات الطبيعية، والتي سنتناولها بالدراسة لاحقاً). فالطبقات الاستغلالية المحظوظة،

بسبب ما تتمتع به من مزايا وأفضليات، تُعرف بأنها مواقع/ أو مراكز في البناء الاجتماعي تتيح "لأعضائها" الفرصة لأن يفوزوا بالسيطرة على الممتلكــات، أو على الصفات المميزة في تلك الممتلكات، أو يفوزوا بحقوق الملكية الاقتــصادية "المربحة"، أما الطبقات المحرومة بسبب الاستغلال فتعرف بناء على غياب تلك الحقوق.[٢٠] "لذلك" يكون من شأن تغيير علاقات الملكية التي تولد الريــوع أن يغير توزيع الثروة، وأن يغير البناء الطبقي لهذا السبب.

لحائز الأصول المولدة للريع مصلحة في ضـــمان التـــدفق المتواصـــل للمنافع، ولمن حرموا من هذه المنافع مصلحة واضحة في الحصول عليها عن طريق حيازتها، أو عن طريق تدمير التنظيم الاجتماعي الذي يخلق الريــوع. وعندما يتصرف الفاعلون "المحظوظون منهم والمحرومون" وفقاً لمصالحهم، فإنهم يخلقون التنظيم الاجتماعي والعمليات الاجتماعية التي إما أن تحمي فوائد الريوع وإما أن تدمرها "وفقاً لكونهم محظوظين أو محرومين". وتتمثل هــذه التصرفات، والتي أجاد المفكرون الفيبريون المحدثون عرضها بالتفصيل، في قيام المحظوظين "بفرض" الانغلاق الطبقي على أنفسهم، وباغتصاب حقــوق الآخرين (Parkin 1979)، كما تتمثل في قيام المحــرومين بالتقــدم للأمـــام انطلاقاً مما لديهم من الوعي بمصالحهم، ومن خلال تطــوير هــذا الــوعي،

٢٠- يطرح رايت Wright (1997) تعريفاً للاستغلال له صلة بهذا التعريف، وإن يكن هذا التعريف قـــد صيغ بعبارة لا صلة لها بمفهوم الريع. إذ يذهب إلى أنه من أجل أن يحدث الاستغلال، لابد من تحقيـــق شروط معينة منها أن تعتمد الطبقة المحظوظة "بسبب ما تتمتع به من مزايا وأفضليات" علـــى ثمـــرات العمل الشاق الذي تبذله الطبقة المحرومة، وذلك بالإضافة إلى وجود العلاقة السببية بين مزايا ومساوئ هاتين الطبقتين "حيث تمثل مزايا الطبقة المحظوظة مساوئ للطبقة المحرومة، كما تمثل مـــساوئ الطبقـــة المحرومة مزايا للطبقة المحظوظة". بناءاً على ذلك، فإن المستوطنين الأوروبيين "بعد اكتشاف الأمريكتين" لم يقوموا، عندما رحلوا الأهالي الأصليين من مواطنهم بالقوة الجبرية، لم يقوموا بعمل اســـتغلالي قـــائم على اكتساب ميزة ما على حساب الأهالي الأصليين، بل قـــاموا بـــالقمع الاقتـــصادي اللااســـتغلالي (Wight 1997, p. 11). من الواضح أن المستوطنين الأوروبيين خلقوا مصالح متعارضة تـــسببت في نشوب الصراع، لهذا السبب ليس واضحًا "لنا" ما الذي أضافه رايت من اشتراطه انتقال ثمرات العمل الشاق الذي تبذله الطبقة العاملة إلى الطبقة المحظوظة، حتى يحدث الاستغلال.

وانتهاء بالسعي لتحقيق تلك المصالح (Giddens 1973). ولكي يتجلى هذا السيناريو للعيان، لا يكفي الأفراد أن تكون عضويتهم في طبقتهم عضوية دائمة، بل لابد، أيضاً، أن تكون مصالحهم الطبقية مصالح دائمة.

إن التمييز بين الريوع المؤقتة والريوع الدائمة أمر مهم للغاية في تحليل عمليات التشكل الطبقي. إذ أن التشكل الطبقي لا يعتمد، فحسب، على ثبات عضوية الأفراد في المواقع البنائية التي تتسبب في ظهور المصالح المتعارضة، كما أشار لهذا المعنى جولدثورب وجيدنز. بل يعتمد أيضاً على معدل التغير في المزايا والمضار الناجمة عن هذه الريوع. وهذه الأوضاع تعطينا انطباعاً مباشراً بأن الصراع البنائي أو الصراع الطبقي لابد أن يكون أكثر شيوعاً في ظل النظام الإقطاعي عنه في ظل الرأسمالية، إذ أن الريوع أكثر شيوعاً في ظل النظام الإقطاعي. كما أن المجتمع الرأسمالي المتقدم لم تحدث فيه أي ثورة.

كثيراً ما تجاهل الباحثون الإشارة إلى الأهمية التي يتصف بها توزيع المزايا التي توفرها الريوع لأصحابها على امتداد الزمن واللامساواة الموجودة في عينة من الأفراد تمثل جميع السكان لا تعني بالضرورة وجود ميزة طويلة البقاء يوفرها نوع من الريوع الدائمة. شاهد ذلك، وتبعاً لما تذهب إليه نظرية رأس المال البشري، فإن الدخول العالية التي يحصل عليها خريجو الجامعات الذين تعلموا تعليماً عالياً إنما تعوضهم عن التكاليف المرتفعة التي أنفقوها في تدريب أنفسهم، كما أنها لا تتسبب في خلق ميزة دائمة تستمر على امتداد عمر الفرد. بناء على ذلك، فإن المهارات التي يكتسبها الفرد وفقاً للآلية التي تطرحها نظرية رأس المال البشري لا تتسبب في خلق الريوع، ومن ثم فإنها لا تتسبب في خلق الطبقات. وتتعرض هذه الأفكار، عموماً، للتجاهل من جانب النظرية المسماة بالنظرية الجديدة للطبقات، والتي ترى أن الطبقات إنما تبرز للوجود بناء على المهارات التي يتقنها الأفراد، بجانب المستوى التعليمي الذي يحصلون عليه (Gouldner 1979; Konrad and Szélenyi 1979). ولا ريب أن المستوى التعليمي يخلق الريوع، إلا أن أحد مقاييس المستوى التعليمي الذي حققه الأفراد، وبالصورة التي استخدام بها في المخطط الطبقي

عند رايت، مثلاً، لا يستطيع أن يفصل الريع عن عنصر الرأسمال البشري للفرد. وسوف نناقش موضوع: دور التعليم في التحليل الطبقي بمزيد من التفصيل فيما بعد.

إن أنماط التنظيم الاجتماعي والعمليات التي تظهر حول الأصول المنتجة للريوع تختلف باختلاف نمط الأصل الذي نأخذه في الاعتبار. فنمط التنظيم الاجتماع الإقطاعي يمكن وصفه باعتبار أنه تنظيم شامل ودقيق لتوزيع مزايا الريوع يرتكز على وجود الأرض الزراعية "التي يستغلها الإقطاعيون"، كما يمكن وصف النزعة المركانتيلية "وهي النزعة السياسية والاقتصادية التي سادت أوروبا بعد انتهاء عصر الإقطاع، واهتمت بأمور عديدة منها تطوير الصناعة وتحقيق التوازن في مجال التجارة" باعتبار أنها نوع من التوسع في التدابير الخاصة بتغطية تكاليف الإنتاج الصناعي. أما في المجتمع الصناعي الحديث، فتوجد ثلاثة أنماط رئيسية للريوع يتعين إدخالها في الاعتبار، وهي الأنماط التي سبق أن ميزها مارشال Marshall [1920] 1949) وهي كالتالي:

- ريوع الاحتكار، والتي تقوم على أساس احتكار عرض أحد الأصول، كما هو الحال مثلاً عندما تفوز شركة كبل a cable company "وهي نوع من شركات بث الإرسال التليفزيوني المقصور على المشتركين في هذه الشركة فقط" عندما تفوز بعقد احتكار مع حكومة محلية عن توزيع أو بث الإرسال التليفزيون في نطاق محلي ما؛
- الريوع المركبة، والتي تتشكل من توليفات متفردة من الريوع الإنتاجية أو الريوع الناجمة عن اتصاف البعض بصفات متميزة، كما هو الحال مثلاً عندما يتوافر لأحد العمال مهارات لا يمكن توظيفها إلا في وظيفة بعينها؛
- الريوع القائمة على أساس "انتفاع الفرد" بقدراته ومواهبه الطبيعية، كما يحدث عند تكوين فريق كرة سلة من المحترفين من توافر طول القامة في اللاعبين وقدرتهم على الاستحواذ على الكرة. وسوف أمعن النظر هنا في بعض الخواص الرئيسية لكل نمط من أنماط الريوع المذكورة.

ريوع الاحتكار

تؤدي القيود "الاصطناعية" أو الاجتماعية المفروضة على الإنتاج إلى خلق ريوع الاحتكار. وقد يكون هذا النوع من الاحتكارات قد ظهر "بصورة طبيعية" كما هو الحال في مجال صناعة السيارات، إذ تزداد العوائد التي تجنيها إحدى شركات إنتاج السيارات بتزايد ما توفره في إحدى سياراتها من مواصفات ممتازة، مما يتسبب في خلق تكاليف باهظة تمنع الشركات الأخرى من دخول مجال إنتاج هذه السيارة "لعجزها عن تحمل هذه التكاليف الباهظة". وفي كثير من الأحيان، تتسبب الحكومات في خلق الاحتكارات المتمثلة في صورة التراخيص الرسمية أو الامتيازات "أي: الحقوق الكلية في الانتفاع بشيء ما وبالعوائد الناتجة عن توظيفه واستثماره" "وهي الأوراق الرسمية التي يشترط، للحصول عليها، دفع مبالغ مالية مرتفعة لا يقدر عليها إلا كبار المتمولين". وأخيراً، فإن الروابط الاجتماعية، كالنقابات العمالية أو الروابط الصناعية، والتي توافق على إخضاع إنتاج منتج ما للوائح والضوابط الحكومية، تتسبب في خلق الاحتكارات. في جميع الحالات المذكورة، لن يكون عرض منتج ما حساسًا للسعر المعروض به، كما أن الريوع سوف تظهر وتواصل البقاء مالم تُخرق الأحكام التي تضبط عقد الاحتكار.

وعلى سبيل التوضيح نقول: افترض أن الاحتكاري يعمل مستغلاً ظروف إنتاج تولد عوائد مستمرة نتيجة لاتصاف منتجه بميزة خاصة، وبحيث يتساوى متوسط تكاليف الإنتاج مع تكاليفه الحدية. علماً بأن معالجتنا الحالية لهذا الموضوع ليس فيها أي شيء يعتمد على هذا الافتراض. ففي ظل التنافس الكامل، سيكون المنتج هو "الكمية التنافسية" والتي يرمز لها بالصيغة qc، وسيكون السعر هو "السعر التنافسي" والذي يرمز له بالصيغة pc، كما أن هذا السعر سيكون مماثلاً لتكلفة المنتج. "هنا" يكون الاحتكاري قادراً على فرض سعر احتكاري، يرمز له بالصيغة pm فوق السعر التنافسي pc الذي من شأنه أن يسود في حالة التنافس الكامل. وسوف يتسبب هذا الوضع في إيجاد زيادة في الإيراد عن كل وحدة منتجة، تعتبر زيادة في دخل المنتج فوق، وأكثر من، المقدار المطلوب "توافره من المال" لتحقيق هذا الإنتاج، أي أن هذا الوضع

سيتسبب في إيجاد ريع ما. بالإضافة إلى زيادة الريع المذكورة وما يناظرها من الزيادة في اللامساواة، سوف يحدث نقصان أو تقليص لثروة المجتمع بسبب إنتاج مقدار أقل من المنتجات بالسعر الاحتكاري pm "المرتفع". وهذا النقصان يمثل "بلغة علم الاقتصاد" "خسارة الحمل لميت"/ أو "خسارة الحمل الراكد" "أي: عدم القدرة على الانتفاع بشيء لو كان مستثمراً لأمكن تحقيق الربح منه"، وهي الخسارة الناجمة عن وجود ريوع الاحتكار، كما يمثل شكلاً من أشكال التضحية برخاء المجتمع، مما يعتبر إهدارًا للموارد.

لا ريب أن الزيادة في العوائد التي يجنيها الاحتكاري تعتبر ميزة قد يرغب فيها الآخرون. لهذا السبب، إذا نجح الآخرون في دخول السوق، فقد ينتهي الأمر بالتنافس الناجم عن دخولهم السوق إلى محور ريوع الاحتكار، فينزل بالسعر إلى مستوى السعر التنافسي pc، ويزيد كمية الإنتاج لتصل إلى مستوى الكمية التنافسية qc. عندما يحدث ذلك، فإن الميزة المؤقتة التي يجنيها المُنتِج الأول تمثل "شبه ريع".

لاريب أن هذا السيناريو يفترض أن "المُنتِجين" الآخرين يمكنهم دخول مجال الإنتاج. أما إن وجدت تكاليف باهظة للإنتاج تمنع من دخول مجاله سببها تكنولوجيات الإنتاج، أو القيود التي تفرضها الحكومات أو الروابط العمالية، فسوف يدور التنافس- حينئذ حول الحصول على الحق في احتكار هذا المنتج. يعد مثل هذا التنافس الحالة النمطية لما يسمى "التنافس الساعي للحصول على الريع"، أعني به التنافس ذا الحصيلة الصفرية للحصول على الأصول المولدة للريع/ أو المُنتِجة للريع. ولاريب أن الجهود المبذولة من جانب المتنافسين، والتكاليف التي يتحملونها أثناء محاولاتهم الحصول على الممتلكات أو الموارد المولدة للريوع، تقلص الفائدة المجتناة من هذا الحق في الاحتكار. والواقع أن من يرغبون في اكتساب هذا الحق في الاحتكار لابد أن يكونوا مستعدين لدفع المال المعادل للمنافع التي يهدفون للحصول عليها، وذلك من أجل أن تختفي منفعة الريع تماماً. ولا تتسبب التكاليف التي يتحملها المتنافسون في سعيهم للحصول على الريوع، لا تتسبب في زيادة إنتاج المجتمع، ومن ثم تمثل هذه التكاليف موارد مهدرة (Tullock 1980). وهذه

الخسارة تحدث بالإضافة إلى الخسارة الأخرى المتمثلة في خسارة الحمل الراكد "السابق ذكرها".

إن طبيعة السعي للحصول على الريوع تعتمد على ما إذا كان بالإمكان الاتجار بالسلعة المحتكرة في السوق أم لا. فإن كان الإتجار بها ممكناً، فقد يؤدي البيع إلى تحويل مقدار كبير من الثروة إلى من سبق لهم أن حصلوا على السلعة المحتكرة أولاً، أما الذين يحوزون على هذه السلعة بعد ذلك، فلن يحققوا شيئاً من الريع. شاهد ذلك أنه كثيراً ما يقال إن الريوع التي يتحصل عليها المزارعون كالقروض الحكومية التي تساعدهم في زراعة الأرض، تتسبب في رفع قيمة الأرض، وتتسبب- بناءً على ذلك- في دفعهم لمبالغ أكبر كفوائد على تلك القروض، مما يلغي الميزة الأصلية لهذه الأرض. بمجرد أن يحصل الريع المولد للاحتكار على إقرار الدولة له واعترافها به، يكون من العسير إلغاؤه، حتى لو تم رسملة السلعة المحتكرة بالكامل واختفى الريع الذي كان يُتحصل عليه منها قبل ذلك. ومن الواضح أن الملاك الجدد يكونون مهتمين اهتماماً بالغاً بالحصول على الريوع التي دفعوا الأموال من أجل الحصول عليها، حتى لو كانت الميزة المترتبة عليها قد اختفت. من الشواهد على ذلك ما هو مذكور بالتفصيل في كتاب طلوك Tullock (1980) من نظام مَنح سائقي عربات التاكسي وثائق رسمية تثبت ملكية السائق لعربيته، وهو نظام يشبه النظام المتبع في مدينة نيويورك. حيث تباع هذه الوثائق الرسمية، متسببة بذلك في حصول ملاك العربات الأصليين على مكاسب ضخمة، في حين أن ملاكها الجدد لا يتحصلون إلا على معدلات عادية من العوائد "التي يجنونها من ملكيتهم لها". يتسبب وجود هذه الوثائق الرسمية، واستمرار العمل بها، في إصابة الرخاء العام للمستهلكين بشيء من الهدر والخسارة. ولا يمكن تقليص هذه الخسارة إلا عن طريق إزالة القيود المفروضة على قيادة عربات التاكسي، وهو أمر يكاد يكون مستحيلاً تنفيذه بدون إرغام الملاك الحاليين لهذه الوثائق الرسمية على تحمل خسائر جمة.

يظهر نوع "آخر" من ريوع الاحتكار في سوق العمل. ذلك أن "ريوع التوظيف" /أو "ريوع العمل" تظهر حين يكون التوظف والوظائف "نظاماً"

مغلقاً (على القائمين بالوظائف فعلاً" ومسدوداً أمام الأغراب غير المنتمين لسوق العمل بسبب المساعي التي تبذلها نقابات العمال "في تثبيت العمال في وظائفهم"، وبسبب ما تشترطه الحكومة من شروط لإعطاء المتقدمين للوظائف تصريحاً رسمياً بمزاولة مهنة معينة، بجانب ما يسببه التصديق الرسمي على الرخص المهنية "من ضرورة الوفاء بشروط معينة لا تتوافر لدى الباحثين عن الوظائف من خارج سوق العمل"[٢١].

فنقابات العمال تتسبب في خلق الريوع عندما تغلق الورش "بأن تمنع دخول عمال جدد عليها" أو تتحكم في ظروف التوظف بها من خلال أنظمة تشغيل المتدربين فيها لفترات محدودة من الزمن. وقد تقوم نقابات العمال، أيضاً، بإحداث تغيير ملحوظ في توزيع الريوع عندما تحصل "لصالح العمال" على أنظمة التوظف التي يدفع فيها للعمال أجور متساوية تماماً مما يزيد الأجور فيصل بها إلى الحد الأدنى للأجور الإنتاجية في حالة شيوع أجور السوق المنخفضة للغاية (للاطلاع على براهين على ذلك انظر فريمان Freeman ومدوف Medoff 1984). وتتسبب روابط أصحاب المهن الاحترافية في خلق الريوع عندما تحصل من الدولة على تصحيح يقصر التوظف بهذه المهن على الحاصلين على شهادات علمية ملائمة أو عنما تتحكم في إمداد هذه المهن بأعضاء جدد من خلال السيطرة على المؤسسات التعليمية "التي تمنح الشهادات العلمية المطلوبة لهذه المهن"، وتعتبر كليات الطب مثالاً جيداً لهذه الحالة. بصورة عامة، تتسبب الشهادات التعليمية المعتمدة، والتي تستخدم كأجهزة تحكم وتوزيع لفرص التوظف أو الوصول إلى التعليم الخاص بالعمل في المهن الاحترافية "العالية"، تتسبب في خلق ريوع الاحتكار وتوفيرها لحائزي هذه الشهادات المعتمدة. وسوف نناقش فيما بعد موضوع الشهادات المعتمدة.

٢١- يستخدم باولس Bowles وجينتيس Gintis (1990) مصطلح ريوع التوظف" لتمييز "أجور الكفاءة"، وأعني بها الأجور التي تزيد عن أجور السوق، والتي يقدمها أصحاب الأعمال للعمال لحثهم على بذل الجهود في أداء وظائفهم، وهو الموضوع الذي نناقشه لاحقاً.

تؤدي ريوع التوظف إلى خلق حالة السعي للحصول على الريوع باعتبار أن هذا السعي يمثل تنافساً ذا حصيلة صفرية من أجل الحصول على السلع الوظيفية (Hirsch 1976) داخل ما سبق لي أن أسميته "التنافس على الوظائف الحالية" (Sorensen 1983). فريوع التوظف ليست ريوعاً احتكارية فقط. إذ أن الوظائف قد تكون مغلقة "على شاغليها وممنوعة عن الراغبين الخارجيين في الالتحاق بها" بدون مساعدة الهيئات الخارجية التي منها نقابات العمال أو روابط أصحاب المهن الاحترافية مثلاً. ففي أسواق العمل الداخلية، يمكن خلق الوظائف المغلقة بدون الاتفاقات الجماعية "بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال" بسبب وجود الريوع المركبة الناجمة عن حيازة البعض لشيء له طابع خاص/ كحيازة بعض العمال لمهارات خاصة مثلاً، وهو الموضوع الذي سنناقشه فيما بعد.

يتشكك بعض الباحثين في الأهمية المنسوبة لريوع الاحتكار. فكما لاحظنا سابقاً، تتسبب الريوع في إحداث نوع من الخسارة التي يسميها علماء الاقتصاد بخسارة "الحمل الراكد"/ أو "الحمل الميت"، والتي هي حالة عرضية خارجية تقلص "حجم" رخاء المجتمع "بإهدارها لموارد كان من الممكن الاستفادة بها". إلا أنه يوجد اعتراض له أهمته على مسألة الحالات الخارجية "التي تؤثر على الأحداث"، وهو الاعتراض المذكور في النظام الاقتصادي النموذجي الذي طرحه كوس Coase (1960)، وهو النظام المفيد في تطوير الفكر الاقتصادي. إذ يحاج كوس بأنه إذا سلمنا بوجود نوع ما من تحديد مواقع حقوق الملكية، فلن توجد حالات خارجية "تؤثر على الأوضاع"، بما فيها الحالات التي تخلقها ريوع الاحتكار، إن لم توجد تكاليف يتحملها الأفراد في معاملاتهم التجارية. ويقدم هذا الباحث أمثلة لهذه الحالات الخارجية، منها مثال يتعلق بما تفعله الماشية من وطئها للأرض الزراعية، وما يترتب على ذلك من تدميرها لنباتات الحبوب "كالذرة، والقمح، والشعير، والشوفان". فعادة ما يقال إن مالك الماشية هو المسئول عن التكاليف "أي الخسائر" التي لحقت بالفلاح الذي يزرع نباتات الحبوب، إلا أن كوس يحاج بأن هذا التناول لا يتسق مع المنطق. فالقضية هي قضية ما إذا كانت تكاليف تفادي وطء الماشية

للأرض المزروعة أكبر من تكاليف تسوير الأرض أو نقل الماشية إلى مكان آخر، أم لا. فالفاعلون العقلاء سيقارنون بين هذه التكاليف ويتفاوضون فيما يتصل بتسوير الأرض والتخلص من هذه الحالة من حالات العوارض الخارجية "التي تؤثر على الأوضاع". وبتطبيق هذا التصور على موضوع الريوع، يكون معناه أن من لا يملكون الأصل المولد للريوع يجب أن يعقدوا عن طريق التفاوض اتفاقاً مع المالك ليعوضوه عما حدث له من القضاء على ما كان يتمتع به من الحق في احتكار هذا الأصل. لهذا السبب، يجب أن تكون المؤسسات التي تظل موجودة على امتداد فترات طويلة من الزمن في أي اقتصاد تنافسي، بما فيها تلك المؤسسات التي تظهر للوجود لتخلق ريوع الاحتكار، نقول: يجب أن تكون هذه المؤسسات ذات كفاءة عالية ولا تتسبب في خلق الريوع، وفقاً لما يذهب إليه كوس.

عادة ما تكون المكاسب التي يجنيها المحتكرون أقل من التكاليف التي يفرضونها على غيرهم "ممن لم يحصلوا على نفس حقوق الاحتكار" لذلك، فإن من شأن عملية المساومة التي ذهب كوس Coase إلى أنها ستجرى بين المنتفعين والمتضررين من الاحتكار، من شأنها أن تبطل حدوث الخسارة التي يصاب بها رخاء المجتمع، كما أنه في حالة القضاء على الاحتكار سيزداد الإنتاج فيؤدي إلى خلق الوضع التنافسي. وأياً ما كان الأمر، فإنه عندما يتكبد الاحتكاري الخسائر بسبب سعيه للحصول على الريوع فقد تكون خسائره هذه خسائر فادحة للدرجة التي تجعله مضطراً أيضاً إلى تحمل عبء التعويض عن تلك الخسائر. وقد يكون من العسير عليه تحقيق هذا الغرض، كما لاحظنا من قبل. لهذا السبب، وعندما تكون التكاليف المطلوب أن يتحملها الساعون في الحصول على الريوع تكاليف باهظة– فإن من المتوقع لريوع الاحتكار أن تدوا زماناً طويلاً، وكما هو واضح في الكتابات التي تناولت موضوع "السعي للحصول على الريوع" (ومن أمثلتها كتاب تولوك Tullock 1989).

بصرف النظر عن المشكلة المتعلقة بالتكاليف الباهظة للسعي في الحصول على الريوع، توجد مشكلة أساسية تتعلق برأي كوس عندما يطبق على فئات أكبر حجماً من الفاعلين. وهذه المشكلة مطروحة للنقاش على أيدي

ديكسيت وأولوسون Dixit and Olson (1996). ومفـاد هـذه المـشكلة أن الرشاد الفردي "أي: النزعة الطبيعية عند الفرد لتحقيق أقصى فائدة لنفسه في مقابل تقديم أدنى تكلفة" الذي يسلم به كوس، والمتمثل فـي صـياغته لفكـرة المساومة الملائمة بين طرفي التعامل، لا يتسبب – بالضرورة في خلق الرشاد الجمعي المطلوب عندما يكون أحد الطـرفين المـذكورين، وهـو الطـرف المحروم من فرص الحياة عادة، هو الجماعة الأكبر حجمًا من الفاعلين. إذ إنه لا توجد هنا، في أقل تقدير، تكاليف تتحملها الجماعة ذات الحجم الأكبر مـن الفاعلين بحيث تجعلها تسعى للتخلص من هذه المساومة التي لا تكلفها شـيئاً (Olson 1965) كما أن ديكسيت وأولوسون (1996) يبينان أنه حتى في غياب تكاليف التعاملات، قد تكون المنافع التي يجنيها كل عضو في الجماعة الأكبر حجماً من القضاء على ذلك المؤثر الخارجي قليلة جداً لدرجة أنـه لا يكـون بالإمكان حينئذ ظهور أي عمل جمعي "تقوم به هذه الجماعة لصالح أعضائها" هذه المشكلة التنظيمية هي ما تُعني به الكتابات التي تعالج موضوع التـشكل الطبقي، أو بالأحرى هي ما ينبغي على هذه الكتابات أن تعني به. إذ يتـوافر لدينا قدر كبير من الكتابات عن الحركات الاجتماعيـة، حيـث تعـالج هـذه الكتابات مشكلة تحديد الوقت الذي يتم فيه تحويل مصالح الحركات إلى عمـل جمعي بصورة فعالة، وحيث تؤكد "هذه الكتابات" على أهمية حـشد مـوارد الحركات وإمكانياتها، وأهمية العمليات السياسية "المصاحبة لها" بجانب مشكلة العمل الجمعي "الذي تقوم به المنظمـات المـستفيدة مـن هـذه الحركـات الاجتماعية". ومن عجائب الأمور أن هذه الكتابـات معزولـة عمـا طـوره الفيبريون المحدثون من كتابات عن التشكل الطبقي.

الريوع المركبة أو الريوع الناجمة عن حيازة البعض لمواهب خاصة

عندما تصل درجة الارتباط الخصوصي بين أصلين مستقلين أو موردين مستقلين إلى حد أن يكون مقدار المال المدفوع من أجل الانتفاع بهما معًا أكبر من مقدار المال المدفوع لكل مورد منهما على حدة، عندما يحدث ذلك، تظهر الريوع المركبة للوجود. ويتجلى المثـال الأساسـي الـذي قدمـه مارشـال

Marshall للريوع المركبة في المنفعة المشتركة/ أو الميزة المشتركة التي تعود على الملاك والموظفين من وضع من أوضاع السوق يحقق لهم أفضلية خاصة "لا تتحقق لغيرهم" ([1920] 1949 – Marshall). من الأمثلة الخاصة للريوع المركبة الريع المشترك الذي يظفر به مالك مطحنة حبوب ومالك مجرى مائي عندما تبنى هذه المطحنة على ذلك المجرى. وفي حالة عدم وجود أي موقع آخر لهذه المطحنة، فإنه يستحيل الفصل بين ريوع مالك المطحنة وريوع مالك المجرى المائي. يقول مارشال في هذا الصدد: "لا يوجد لدى طرفي التعامل في هذه الحالة إلا المماحكة والمساومة للوصول إلى اتفاق على الطريقة التي بها سيظفر مالك الموقع بما في الثمن المستحق عن مجموع هذين الموردين معاً من مقدار زائد عن ثمن هذا الموقع إذا استغل لتحقيق أغراض أخرى (Marshall 1949 [1920], p. 520).

تظهر الريوع المركبة للوجود من خلال ما يسمى في الكتابات المتعلقة بتكاليف التعاملات "حيازة المواهب الخاصة/ أو النوعية". فهي تظهر، مثلاً، عندما يكون العمال قد حصلوا على نوع خاص من التدريب أثناء أدائهم لوظائفهم ويكونون، لهذا السبب، أكثر إنتاجية في شركة ما منهم في شركة أخرى ((Becker 1964). يضاف إلى ذلك أن المشكلات الناجمة عن مراقبة "صاحب العمل" للعاملين، وعن إدارته لشركته، قد تخلق ريوعاً مركبا. وتتسبب الريوع المركبة هذه في خلق ميزة مشتركة/ أو ميزة جامعة "للعامل وصاحب العمل"، وهي ميزة من شأنها أن تختفي إن انفضت العلاقة التي تربط بين الشركة والعامل، وبذلك تتوقف العلاقات الوظيفية بينهما ويوجد لهذه المشكلات نمطان من الحلول.

يذهب الحل الأول إلى أن بالإمكان إلغاء الريوع المركبة عن طريق تنظيم الإنتاج بحيث تختفي المشكلات المترتبة على التكاليف "الباهظة" للتعاملات "بين المنتجين والمستهلكين" وتصبح العلاقات الوظيفية "بين أصحاب الأعمال والعمال" علاقات مفتوحة لكل من يتقدم لأداء الوظائف. وفيما يتصل بحيازة بعض العمال لمهارات خاصة، فإن هذا الحل سيؤدي، ضمناً إلى إلغاء الانتفاع بأمثال تلك المهارات. وتختلف هذه الفكرة المتعلقة

بإلغاء الانتفاع بالمهارات الخاصة عن طريق الاستغناء عن تلك المهارات، تختلف عن الفكرة الأولى عن إلغاء الانتفاع بالمهارات الخاصة، والتي ذاعت في الماضي على يد بريفرمان Braverman (1974)، حيث تذهب إلى أن الرأسمالية ستحاول القضاء على الحاجة لسائر المهارات الخاصة في سوق العمل "ومع قدم هذه الفكرة" لم يحدث أبدًا أن اعترف الباحثون بأي اتجاه عام نحو إلغاء الانتفاع بالمهارات الخاصة "التي لدى بعض العمال"، وذلك بالرغم من المحاولات الكثيرة التي بذلت في هذا المجال، كما أن إصرار أصحاب الأعمال، بصورة بالغة، على جني المكاسب عن طريق تقليص المستوى العام للمهارات المطلوبة، لا يقدم للباحثين تصوراً نظرياً منطقياً يمكنهم الاقتناع به، وأياً ما كان الأمر، فإن تقليص الريوع المركبة المنسوبة لما يتلقاه بعض العمال من تدريب أثناء أدائهم لوظائفهم سيمثل استراتيجية مقبولة "لتنفيذ الحل الأول لهذه المشكلة".

ويتمثل الحل الثاني في تقليص أهمية الريوع المركبة، وذلك بدون تدمير علاقات التوظف المغلقة "على نوعية خاصة من العمال المهرة"، والتي تحول دون وصول الأغراب إلى الانتفاع بها، ويتم هذا التقليص عن طريق استخدام الأجهزة التنظيمية التي تزيد العمل في هذا الاتجاه. وقد ينظر إلى قدر كبير من الكتابات التنظيمية في مجال أسواق العمل الداخلية على أنها تقوم بتحليل الحلول التنظيمية لمشكلة تزايد حصة الشركة في الريوع المركبة. من الحلول الشهيرة لهذه المشكلة إنشاء مخططات الترقي الوظيفي لإظهار "مدى" ما يبذله العاملون في الشركة من جهود. إذ أن مخططات الترقي الوظيفي تستفيد مما تتصف به جهود الشركة وجهود العاملين فيها من اعتماد متبادل تخلقه المنافسة ذات الحصيلة الصفرية على الأجور والأرباح التفاضلية "أي المتفاوتة بتفاوت مستويات العاملين في المهارة وبذل الجهود" والتي تعد مجالاً لإظهار المراكز للمختلفة التي يشغلها العاملون.

تقوم نظم الترقي الوظيفي للعاملين بخلق اللامساواة في قطاع مستعرض من السكان "وهم العاملون بالشركات والذين يمثلون مجموع السكان"، وهذه

اللامساواة هي التي يعزو المخطط الطبقي لرايت Wright ظهورها للنظام الطبقي، باعتبار أنها نتيجة من نتائج السلطة "الحاكمة" أو أثر من آثارها. وأياً ما كان الأمر، فقد تكون نظم الترقي الوظيفي للعاملين مصممة لكي توفر لهم في أول حياتهم المهنية أجرًا أقل من أجر السوق، مستندة في ذلك إلى ما يحصل عليه العاملون من تدريب "له تكاليفه التي تتحملها جهة العمل، ومزاياه التي يستفيد بها العامل"، ولكي توفر لهم في آخر مراحل حياتهم المهنية أجوراً أعلى من أجور السوق، وذلك وفقاً لنظرية المدفوعات المؤجلة "أي: أقساط المبالغ المالية المستحقة للعامل في وقت ما، ولكن يؤجل دفعها له في وقت قادم" (Lazear 1995). ويقوم هذا النمط من "أنماط الترقي المرتبط بالتزايد في الأجور" بربط العامل بشركته والحفاظ على الريع المركب: حيث يتلقى ريوعاً إيجابية وريوعًا سلبية اعتمادًا على "مدى" أقدميته في هذا النظام "حيث يتلقى العامل الحديث العهد ريوعاً سلبية تتمثل في الأجر الذي يقل عن أجر السوق، ويتلقى العامل ذو الأقدمية الطويلة في الخدمة ريوعًا إيجابية تتمثل في الأجر الذي يزيد عن أجر السوق". وهذا الوضع لا يعني أن العمال سوف يحصلون على فائض إجمالي "من الأجور" على امتداد أعمارهم. فكما هو الحال في الاستثمارات التي ينفقها الأفراد على أنفسهم في مجال التعليم، لا يقدم ذلك التوزيع المذكور للأجور في قطاع العاملين بالشركات، لا يقدم لنا معلومات عن المزايا طويلة المدى التي يحصل عليها هؤلاء العاملون. وإن حدث أن قامت نظم الترقي الوظيفي بعملها على الوجه المقصود منها، فإنها تظهر للعيان المجهود الذي يبذله العامل، وتستحوذ على الريوع المركبة فتقدمها لصاحب العمل، وهو الوضع المناقض تماماً للتفسير المألوف لمفهوم أثر السلطة "الذي ذكره رايت Wright في مخططه الطبقي".

كما أن هذا التفسير الذي ينظر إلى نظم الترقي الوظيفي باعتبارها نظماً للاستحواذ على الريوع يعني، أيضاً، أن لدى أصحاب الأعمال حافزًا يدفعهم للتخلف عن دفع الريوع الإيجابية التي يتعين أن يتلقاها العامل في نهاية حياته المهنية، وذلك عن طريق فصلهم للعامل من وظيفته عندما تظهر هذه الريوع للوجود. ومن شأن هذا التصرف أن يسبب مشكلات تصيب "سمعة" كل شركة

على حده، أما إن تواطأت شركات كثيرة على هذا التصرف، فإن النتائج السيئة التي تلحق بسمعتها تتضاءل.

من الأساليب الأخرى لإظهار المجهود الذي يبذله العامل، ولاستحواذ أصحاب الأعمال على الحصة الأكبر من الريوع الإيجابية، أسلوب نظم الحوافز "أي المبالغ التي تصرف للعاملين كحوافز بجانب أجورهم الأساسية". ذلك أن الشركات، بما تدفعه لموظفيها من مبالغ تزيد عن أجر السوق، تؤدي إلى أن يزيد العمال من مجهودهم لأنهم سيمتنعون عن التهرب عن أداء واجباتهم خوفًا من فقدانهم لوظائفهم(٢٢). وقد سبق لرايت (1979) أن استفاد بهذا التفسير القائم على مفهوم "أجر الكفاءة" في بيان سبب حصول أصحاب الأعمال "شبه المستقلين" على دخول تمتاز عن دخول غيرهم.(٢٣) وفي آخر مخطط طبقي له، يطرح رايت تفسيرًا مشابهًا للميزة الموجودة في أجر المديرين، والتي يسميها ريع الولاء". وقد سبق لكروجر Krueger وسمرز Summers (1987) أن استفادا من مفهوم "أجر الكفاءة" في تفسير سبب استمرار الفروق بين الأجور على امتداد سائر الصناعات، وهو الوضع الذي لا يمكن عزوه لما يتصف به العمال من صفات لا تخضع للضبط والقياس، أو للفروق التعويضية "أي الفروق المالية التي يعوض بها العمال الذين يتقاضون أجورا أقل من أجور الكفاءة".

٢٢- يذهب باولس Bowles وجينتيس Gintis (1990) إلى أن خلق أجر الكفاءة هو محصلة "التبادل المشكوك فيه" "أي: المطعون في صحته" الذي يحدد ملامح علاقات القوة المتفاوتة التي تنشئها الرأسمالية، بناءً على الأصول/ أو الممتلكات المتفاوتة "لدى طرفي العلاقة: وهم العمال وأصحاب الأعمال".

٢٣- تزودنا نظرية "أجر الكفاءة" بتفسير للبطالة القسرية "التي لا دخل لطالبي العمل فيها" (Solow 979. فالميزة التي في هذا الأجر تجعل البطالة أسلوبًا من أساليب الضبط والتحكم "في التوظف"، وذلك لأن العامل لن يكون قادراً –في أحيان كثيرة– على الحصول على الأجر التنافسي إلا بعد أن يسرح مؤقتا عن العمل. لهذا السبب، يجب أن نتوقع أن تتكرر حالات التسريح المؤقت عن العمل في الصناعات ذات التركيز المرتفع من الوظائف بصفة خاصة، كصناعة السيارات وصناعة الصلب، وفقًا لهذا المنطق.

الريوع على المواهب الطبيعية والثقافية

يذهب مارشال Marshall (1949) إلى أن الريوع تظهر للوجـود بنـاء على "المواهب المجانية للطبيعة"، والتي تتمثل في العطايا الوراثية التي تؤدي إلى قدرة الفرد على إنتاج شيء مطلوب. وهذه الريـوع تعكـس- بطريقـة مباشرة- صورة العطايا الوراثية، كما هو الحال عندما تطكون الجينات سبب اكتساب الفرد لصفات بدنية معينة تسهل عليه أداء مهام معينة، كطول القامـة في حالة لاعبي كرة السلة، مثلاً. أو تقوم هذه الريوع بعملها بطريقـة غيـر مباشرة، عندما تتسبب موهبة ما في مساعدة فرد في التدرب علـى مهـارات معينة، كما هو الحال في "مهارة" التفوق في الدراسة. في هذه الحالة الأخيرة، لا يلزم أن تكون هذه الموهبة وراثية. فالمواهب ذات الطابع الثقافي مهمة في مجال التعلم، إلا أن من العسير أن يتعلمها من لم ينشئوا اجتماعيًا داخل ثقافة معينة، أو من يفتقدون رأس المال الثقافي الضروري "لهذا التعلم" (Bourdieu and Passeron 1990 [1970]) لهذا، قد ينظر إلـى رأس المـال الثقـافي باعتبار أنه مصدر للريع يشبه الموهبة الوراثية.

قد يكون من المفارقات أن ندرج الريوع التي يجنيها الأفراد بسبب مال أوتوا من مواهب كمصدر من مصادر اللامساواة البنائية. وأياً ما كان الأمر، فإن لهذه الريوع عواقب اجتماعية هامة ترتبط بالكتابات التي تتناول موضوع التحليل الطبقي(٢٤). وعلى وجه التحديد، يترتب على الريوع الناجمة عن تمتع بعض الأفراد بمواهب طبيعية وثقافية، يترتب عليها نتائج هامة بالنسبة لظهور "الاهتمام" بالشهادات الدراسية المعتمدة.

تتسبب حيازة العاملين للقدرات العامة "المطلوبة للعمـل" فـي تحقـيقهم لإنتاجية أعلى وفي حصولهم على أجور أعلى في كثير من الوظائف. وفـي مقابل ذلك، يمكن "للأفراد" أن يحققوا إنتاجية أعلى عـن طريـق التـدريب. وتتسبب التكاليف "الباهظة" للتدريب، والتي يحتاج لحيازتهـا الأفـراد الأقـل

٢٤- للاطلاع على النتائج الأخرى للريوع الناجمة عـن المواهـب الفرديـة، أنظـر سورنـسن Sorensen (1996)

قدرة، في خلق فائض "من الوظائف" فالأفراد القادرين على تحملهـا، وذلـك بافتراض أن الأفراد ذوي القدرة المتساوية في الإنتاجية والعمال غير المدربين يتقاضون نفس الأجور التي يتقاضاها العمل الأقل قدرة والعمـال المـدربين. ومع حدوث توسع في الطلب على الشهادات الدراسية المعتمدة، أعني بـذلك حدوث تزايد في الطلب على التعليم، تصبح الريوع التي يجنيها الأفراد الأكثر قدرة أكبر قدرًا. لهذا السبب يسعى هؤلاء "الآخرون الأكثر قدرة" للحـصول على المزيد من التعليم والمزيد من الشهادات الدراسية الأعلى مستوى والأكثر تكلفة. وهذا الطلب الأخير "على الشهادات الدراسية الأعلى والأغلـى" الـذي ينبعث من داخل نفس الفرد يمثل الفرضية الرئيسية "أو الفكرة الرئيسية" فـي الكتابات المعنية بدراسة نزعة الأفراد للحصول على المزيد مـن الـشهادات الدراسية المعتمدة (مثال ذلك Collins 1979). وتوفر الريوع الأعلـى قـدراً "التي يتحصل عليها حملة الشهادات الدراسية الأعلى مستوى" تـوفر حـافزًا لمؤسسات التعليم العالي لزيادة تكاليف الرسوم الدراسية. بهذا الشكل تتقاسـم هذه المؤسسات التعليمية الريوع التي يتحصل عليها بسبب الحصول على تلك الشهادات الدراسية. وبذلك تسمح تلك الريوع بتوظيف أعضاء هيئات التدريس المرموقين في تدريب من يسهل تدريبهم "من الراغبين في الحصول على هذه الشهادات"، الأمر الذي يعزز سمعة هذه المؤسسات التعليمية ويزيد، بدرجـة أكبر، من الريوع المجتناة من الشهادات الدراسية التي تمنحها(٢٥). يرغـب الحائزون على شهادات دراسية عالية في أن يؤمنوا لأبنائهم ميزة مـا. ويـتم تسهيل هذا المسعى بجعل رأس المال الثقافي وثيق الصلة بالتـدريب "الـذي يتلقاه الفرد" وأيًا ما كان الأمر، فإن مجرد وجود الشهادات الدراسـية "لـدى الفرد، ولو بدون تدريب" يعد، كذلك، أمرًا مهمًا. وليس في إمكـان الفـرد أن يضمن لأبنائه أن يكونوا ذوي قدرة فائقة "في مجال ما"، ولكن بالإمكان عمل الكثير لضمان حصولهم على شهادات دراسية قيمة عن طريق تسهيل التحاقهم بمؤسسات "تعليمية" تزودهم بشهادات دراسية قيمة. وفي حالة غياب أمثال تلك

٢٥- أنا مدين بهذه الملاحظة لناقد راجع بعض ما كتبته "على الشبكة" ولم يذكر اسمه.

الشهادات، قد يضطر الأبناء الأقل قدرة من القادمين من خلفيات ذات مكانة اجتماعية عالية إلى أن يتنافسوا، من أجل الحصول على وظيفة قيمة، مع الأفراد الأكثر قدرة من القادمين من أصول "اجتماعية" أكثر تواضعًا. ويقوم احتكار البعض للوظائف المؤمنة بسبب حصول شاغليها على الشهادات الدراسية القيمة، يقوم بحماية الأفراد الأقل قدرة، من المنتمين للخلفيات الاجتماعية ذات المكانة العالية، من إزاحتهم بعيدًا عن مجال التنافس بسبب وجود الأفراد الأكثر قدرة من القادمين من خلفيات ذات مكانة اجتماعية أدنى. بهذا الشكل، تقوم الشهادات الدراسية بزيادة قدرة الجماعات ذات المكانة الاجتماعية العالية على منح ما تتمتع به من مزايا لأبنائها ذوي القدرات الأقل، وزيادة هذه المزايا عن أبنائها ذوي القدرات الأكثر ندراً. ذلك أنه يتوافر للجماعات ذات المكانة الاجتماعية العالية حافز قوي لخلق الشهادات الدراسية المعتمدة، وخلق "حالة" الانغلاق الطبقي "الذي يحصر المزايا في نطاق هذه الجماعات ويمنع الآخرين من الوصول إليها"، كما أكد على ذلك المفكرون الفيبريون المحدثون (Parkin 1979; Murphy 1988).

بصورة عامة، تعني الريوع التفاضلية "أي الريوع التي تتفاوت بتفاوت ظروف أصحابها" والناجمة عن المواهب التي يتمتع بها بعض الأفراد، تعني ضمناً أن زيادة تكافؤ الفرص التعليمية من خلال التوسع في التعليم "العام" لابد أن تزيد الريوع المترتبة على حيازة الأفراد للمواهب الطبيعية والثقافية. لهذا السبب يجب أن تتلقى هذه السياسات دعمًا قويًا ممن سبق لهم أن حصلوا على ريوع كبيرة بسبب ما أوتو من مواهب، كأصحاب المهن الاحترافية الراقية مثلاً "ومنهم القضاة والقادة العسكريون، وأساتذة الجامعات".

الطبقات الاستغلالية والعمل الجمعي في الرأسمالية الحديثة

تقوم الأنشطة الساعية لاكتساب الريوع بخلق جماعات الضغط بهدف التأثير على ما تقوم به الحكومات من أنشطة لضبط تنظيم العمل ومنح الإعانات المالية "لمساعدة المشاريع التي تخدم المصلحة العامة" ووضع

سياسات الرعاية الاجتماعية. وتقوم الحركات الاجتماعية بالضغط "على الحكومة" لتحسين مستوى الرعاية الاجتماعية للمحرومين عن طريق منحهم رواتب/ أو دفعات مالية منتظمة. "أما" كبرى الشركات الضخمة فتضغط على الحكومة من خلال إسهاماتها في الحملات المصممة لإنجاز ذلك النمط من أنماط السياسات والتنظيمات الحكومية التي تزيد الريوع التي تؤول إلى تلك الشركات الضخمة. تقم الريوع بتقسيم ملاك الأصول الإنتاجية المختلفة – كما هو الحال عندما يكون ملاك الأرض الزراعية في صراع مع ملاك الأصول الإنتاجية الصناعية "أي المصانع" يدور حول أنظمة تسعير الحبوب "كالذرة، والقمح، الشعير"، وتقوم الريوع – كذلك – بتوحيد العمال مع الرأسماليين حتى يحافظوا معًا على "ما تضعه الحكومة من" ضوابط الاستيراد وحواجز التجارة التي تخلق الريوع لشركات معينة وصناعات معينة.

من الواضح أن القول بأن العمل الطبقي في المجتمع الرأسمالي الحديث إنما يدور حول اكتساب الريوع وحماية حقوق ملكية الأصول المُنتجة للريوع، من الواضح أن هذا القول يخلق تصورًا مختلفًا عما كان يدورَ في ذهن ماركس عندما كان يحلل النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر. من شواهد ذلك أن تصور ماركس للنظام الرأسمالي لا يستلزم أن توجد احتكارات معينة، ولا أن يحوز بعض الأفراد مواهب خاصة، حتى تخلق المزايا "التي تتمتع بها بعض الشركات وبعض الأفراد". فمن شأن فائض القيمة الذي يخلقه العمل "ويظفر به صاحب العمل" أن يكون ملمحًا عامًا للرأسمالية، وهي النظام الذي من شأنه أن يستمد طبيعته من المساعي الحثيثة التي يبذلها الرأسماليون للظفر بمعدلات الأرباح الي لا تكف عن الانخفاض "نتيجة للتنافسية الحاكمة على السوق في النظام الرأسمالي". وأيًا ما كان الأمر، فإنه عندما نتخلى عن الأخذ بنظرية قيمة العمل "عند ماركس"، يكون مستحيلاً تأييد الفكرة التي تذهب للقول بوجود شكل "خفي" دائم للفائض في الإنتاج الرأسمالي بالأسلوب الذي كان ماركس يراه. "لذلك" ستتمثل الأعمال الطبقية الرئيسية "التي تقوم بها الطبقات المختلفة" في السعي لاكتساب الريوع "الممكن اكتسابها، وحماية الريوع الراهنة، وتدمير الريوع

"التي تؤثر على مصالح الطبقة، كما هو الحال في الريوع التي يستأثر بها الرأسماليون وتسعى الطبقة العمالية في القضاء عليها".

إنه لأمر مثير للاهتمام تحديد ما إذا كان سعي بعض الطبقات لاكتساب الريوع، وحماية بعض الطبقات لريوعها الراهنة، وسعى بعض الطبقات لتدمير ريوع غيرها من الطبقات، يؤيد السيناريو الكبير لتطور الرأسمالية عند ماركس، أم لا. من المؤكد أن ماركس كان صائب الرأي فيما يتصل بديناميات الرأسمالية المتقدمة. فالمحرك الذي يحرك هذه الديناميات هو سعي الرأسماليين الحثيث لحيازة الممتلكات المولدة للريوع عن طريق الابتكار وتطوير المنتجات، وخلق الطلب على المنتجات المربحة من خلال الإعلان المستمر عنها. كما أن السعي الدائب الذي يبذله الرأسماليون للحصول على المزايا التي تتجاوز ما يغله السوق من عوائد – وذلك من خلال إعادة تنظيم الشركات التجارية والشركات الكبيرة، وهو الأمر الذي يتم أحياناً في صورة الاندماجات بين هذه التنظيمات، وفي صورة استحواذ بعضها على بعض، كما يتم في أحيان أخرى في صورة التخلص من بعض الشركات ببيعها بسعر رخيص "للتخلص من خسائرها أو التبعات المترتبة على ملكيتها"، نقول: إن هذا السعي الذي يبذله الرأسماليون في هذه الحالات، وبتلك الصور، يعد ملمحًا واضحًا من ملامح الرأسمالية الحديثة. تؤدي هذه العمليات إلى تحقيق أشباه ريوع سرعان ما يقضي عليها التنافس في كثير من الأحيان. قد يكسب بعض الرأسماليين وقد يخسرون، وقد يظفر بعضهم بثروات كبيرة. ورغم كون ثرواتهم ناجمة عن أشباه الريوع، فإن القضاء عليها لا يدمرهم. فهذه العمليات توسع نطاق الأسواق وتنتج النزعة العولمية. وهذه القصة معروفة جيدًا، وموصوفة بالتفصيل إلى حد كبير.

ويتطلب حصول بعض أفراد ملاك رأس المال على ريوع دائمة القيام بنمط ما من أنماط العمل الجمعي. ويتمثل الشكل الرئيسي للعمل الجمعي الذي يقوم به الرأسماليون في تأسيس الكارتلات "وهي تجمعات أو اتحادات ينشئوها أصحاب المصالح من منتجين وتجار مستقلين لتنظيم إنتاج وتسعير وتسويق البضائع". وبطبيعة الأمور، قد تتعرض الكارتلات للعراقيل التي تتلقاها من

القيود الحكومية المناهضة للاحتكار والكارتلات. ورغم وجود أمثال تلك العقبات، قد تكون هذه الكارتلات فعالة في القيام بدورها، وذلك عن طريق ما تقوم به مجالس إدارة الشركات الداخلة في هذه الكارتلات من التنظيم الشبكي ذي الأنماط المختلفة، إلا أن الحافز على انتهاك أي اتفاق بينها يظل موجودًا على الدوام. ومن الاستراتيجيات الأكثر فعالية لاغتنام الريوع الدائمة حصول الرأسماليين على مساعدة الدولة لهم بمحافظتها على ما يتمتعون به من المزايا: كأن تمنحهم الدولة رخصة رسمية أو تمنحهم شكلاً آخر من أشكال الحماية من دخول المنافسين لهم "للسوق التي يحتكرونها ويتحكمون في أسعارها". ويحاول حشد كبير من أفراد جماعات الضغط أن يفوزوا بأمثال تلك الامتيازات عن طريق إخطارهم لأعضاء الهيئات التشريعية بالنتائج والفوائد المترتبة على "إقرار" أعمالهم هذه. وعادة ما يكون الأساس المنطقي الذي تبنى عليه الدولة خلقها لريوع الاحتكار أن من شأن هذا الإجراء التنظيمي أن يحقق منفعة ما للناس لا يمكن تحقيقها بغير هذه الطريقة، ومن هذه المنافع ما هو معروف للجميع مثل توافر الأطباء الأكفاء/ أو المختصين "ومنع غيرهم من العمل في مجال الطب"، وعربات الأمان، والمزرعة العائلية.

هل بالإمكان تأييد سيناريو ماركس المتعلق بالبناء الطبقي للرأسمالية المتقدمة باستخدام المفهوم الذي ينظر إلى الطبقات القائمة على "اكتساب" الريوع باعتبار أنها طبقات استغلالية؟ إن تنبؤ ماركس بشيوع حالة البؤس والشقاء "التي تصيب الكادحين في المجتمع الرأسمالي"، هو من المسائل التي اعتاد المفكرون على النظر إليها باعتبار أنها سبب رئيسي لمراجعة نظريته. فمن الواضح أن الفكرة القائلة بتزايد الفقر المطبق للطبقة العاملة، والناجم عن الاستغلال المتزايد، قد تعرضت للرفض بسبب النمو الاقتصادي الذي حدث منذ كتب ماركس نظريته. وعلى امتداد فترة زمنية طويلة، لوحظ "أيضًا نوع ما من التناقص في اللامساواة النسبية في معظم المجتمعات. وقد حل محل هذا التناقص نوع من الزيادة في اللامساواة في الولايات المتحدة وفي كثير من المجتمعات المتقدمة الأخرى في أوائل الثمانينات من القرن

العشرين، وهي زيادة ظلت مستمرة منذ ذلك الوقت. ورغم هذا، فليس بالإمكان تأييد الفكرة التي تقول إننا نجد نوعًا من الاستقطاب الزائد والتجانس في الطبقة العاملة. ومع ذلك، يوجد حاليًا من الأدلة القوية الحديثة بالعهد ما يثبت أن رأس المال أصبح فعالاً جدًا في القضاء على مزايا الطبقة العاملة المتعلقة بالريوع التي تتحصل عليها في سوق العمل. وقد ساهم القضاء على تلك المزايا في زيادة اللامساواة.

سوف يزداد رأس المال عن طريق تدمير ريوع الاحتكار في سوق العمل، وعن طر زيادة حصته في الريوع المركبة أو تدمير مصدر هذه الريوع المركبة. ويتسبب القضاء على الريوع التي في سوق العمل في منفعة الرأسمالي عندما يستفيد هذا الرأسمالي من كفاءة الإنتاج المتزايدة. وتزداد المنافع التي يحققها عنا تكون ثروته معتمدة على تقييم المجتمع لمدى كفاءة ما ينتجه. وتوفر البورصة للناس هذا التقييم. وقد تسببت البورصة، في أثناء الفترة التي تزايدت فيها اللامساواة، في تحقيق زيادة كبيرة في ثروات حملة الأسهم وعوضتهم عن "الخسائرالناجمة عن" القضاء على ريوع سوق العمل. ولتحقيق هذا الوضع توجد طرق رئيسية متنوعة، وتؤدي جميعها إلى تزايد اللامساواة، منها: (١) إلغاء الريوع الناجمة عن العمل الجمعي، كما يحدث في نقابات العمال، (٢) وإلغاء ريوع أسواق العمل الداخلية والريوع المركبة، (٣) وتخفيض القيمة الفعلية للحد الأدنى للأجور.

تتسبب نقابات العمال في خلق الريوع باستخدامها لطريقتين. فقد توفر للعمال المتمتعين بمزايا عقود العمل النقابية علاوات كبيرة تضاف إلى أجورهم. وقد يحصل العمال غير النقابيين، أيضًا، على بعض الفوائد/ أو المزايا عندما يحاول أصحاب العمل أن يتفادوا النقابات العمالية. ويغلب على هذه الفوائد/ أو المزايا أن يظفر بها المال ذوو المهارات العالية. وكما بين فريمان Freeman ومدوف Medoff (1984)، فإنه بالرغم مما توفره النقابات العمالية من مزايا بالفعل، فإن هذه الريوع متواضعة تمامًا. أما الفائدة الرئيسية التي تزود بها النقابات عمالها فهي تقليص اللامساواة في الأجور. فالنقابات العملية فعالة، خصوصًا، في تخفيض الفروق الموجودة بين أجور العمال

الأكثر إنتاجية وأجور العمال الأقل إنتاجية. وقد تتسبب النقابات العمالية في خلق ريوع كبيرة للعمال ذوي المهارات القليلة، أو قد تتسبب في خلق هذه الريوع، بصورة أخرى، للعمال ذوي الإنتاجية الأقل.

في وقتنا الحاضر، يمثل النقص الذي أصاب قوة النقابات العمالية أحد أشكال التغير الرئيسية في سوق العمل. وهو نقص أصاب عدد العمال الأعضاء في النقابات العمالية، كما أصاب قدرة هذه النقابات على الحصول على زيادات في أجور عمالها، وقدرتها على عقد الاتفاقات "مع أصحاب الأعمال لصالح العمال". وقد بلغ نقص أعداد العمال الأعضاء في النقابات العمالية ما بين ثلث القوة العاملة في غير مجال الزراعة إلى ما يساوي ١٦ في المائة منها في أيامنا هذه. ويبلغ التأثير الذي تحدثه النقابات العمالية في بنية الأجور قدرًا أعظم بكثير مما تحدثه من تأثير في عدد أعضائها (Mitchell 1985). وأيًا ما كان الأمر، فإن الانخفاض في عدد الأعضاء كان مصحوبًا، أيضاً، بانخفاض في قوة النقابات العمالية والدليل على ذلك هو زيادة عدد التنازلات "التي تقدمها النقابات لأصحاب الأعمال"، وانخفاض عدد الإضرابات، واتصاف مطالب النقابات بالاعتدال (Mitchell 1985). وللاطلاع على الأدلة التي تبين مدى ما ساهمت به هذه الاتجاهات في زيادة اللامساواة، انظر فورتين Fortin ولوميو Lemieux (1997). ويشير هذان الباحثان، أيضًا، إلى أهمية ما حدث من إلغاء الضوابط التنظيمية المتحكمة في الصناعات الشديدة التركيز، الأمر الذي أدى إلى القضاء على الريوع المركبة التي كان يحصل عليها العمال والشركات الموجودة داخل هذه الصناعات.

وتعد الوظائف المغلقة "على تخصصات معينة، والمحظورة على غير أصحاب هذه التخصصات" والريوع المركبة من الأمور الشائعة الانتشار، أيضًا، في الصناعات والشركات التي لا ينتمي عمالها لنقابات، كما هو الحال في أسواق العمل الداخلية، بجانب انتشارها بين جماعات العمال التي جرت التقاليد على عدم ضمهم إلى نقابات عمالية، كما هو حال كثير من جماعات ذوي الياقات البيضاء. حيث يتم القضاء على الريوع المركبة في هذه المواقع عن طريق عمليات تسريح العمال المؤقتة. وتتسبب عمليات تسريح العمال

هذه بدون استدعائهم بعدها في تقليص تأمين الوظائف، ولكنهـا لا تتـسبب- بالضرورة- في تقليص التوظف. وأيًا ما كان الأمر، فإن فقدان العامل لضمان وظيفته يعني أيضاً فقدانه لأي نوع كان من الريوع التي سبق لـه الحـصول عليها. وعندما يضمن العامل وظيفته، فإنه لا يمكن أن يؤدي عملاً هو أسـوأ من عمله الحالي هذا وعندما تعرض له وظيفة أفضل، فإنه يستطيع الانتقـال لهذه الوظيفة، كما أن توقيت هذا الانتقال لا يحتاج لأي شيء له صلة بأشكال الزيادة في الإنتاجية "التي تحققها الوظيفة الجديدة". لهذا السبب، يقوم أي نظام من نظم الوظائف المغلقة، كما هو الحال في أسواق العمل الداخليـة، بإنتـاج أنماط مسارات مهنية تمثل زيادات في الريوع فقط، ولا تمثل زيـادات فـي الإنتاجية وهذه الأبنية التي تظهر فيها المسارات المهنية يـتم تـدميرها عـن طريق "عمليات" تصغير حجم الوظائف "بإلغاء بعضها نتيجة لـسوء الحالـة الاقتصادية".

على امتداد السنوات الخمس عشرة الأخيـرة زادت حـالات التـسريح المؤقت للعمال، عمومًا، فبدأت في سـنة ١٩٧٩ بـــ١,٢ مليـون وظيفـة، وارتفعت في سنة ١٩٨٠ إلى ١,٤ مليون وظيفة، ووصلت في سـنة ١٩٩٣ إلى ٣,٤ مليون وظيفة. وقد سبق لحالات التسريح المذكورة أن زادت في سنة ١٩٨٢ إلى أن وصلت ٢,٦٢ مليون وظيفة ولم تهبط أبدًا خـلال ثمانينـات القرن العشرين عن ٢ مليون وظيفة. ثم عادت للزيادة مرة ثانية فـي أثنـاء فترات الكساد التي شهدتها سنة ١٩٩١، ويبدو أنها ظلت ثابتـة علـى هـذا الوضع منذ تلك السنة. "أما" نسبة العمال ذوي الياقات البيضاء داخـل العـدد الإجمالي لحالات التسريح فقد زادت بصورة ملحوظة فوصلت إلى ٤٠ فـي المائة من حالات إلغاء الوظائف (مكتب إحصائيات العمل ١٩٩٨). ويبدو أنه توجد رابطة قوية بين حدوث التخفيض فـي حجـم الوظـائف وأداء أسـهم الشركة، الأمر الذي يوحي بأن أسواق المال "أي البورصات" ترغم الـشركة على تخفيض حجم وظائفها (Love 1997).

يمكن أيضًا القضاء على الريوع المركبة، والمرتبطة بأسـواق العمـل الداخلية، عن طريق إعادة تصميم الوظائف وغير ذلك من التغيـرات التـي

تحدث في تكنولوجيا الإنتاج. أو يمكن القضاء على الريوع المذكورة عن طريق التخلص من "تكاليف" تعيين أصحاب المواهب الخاصة، من خلال الاستعانة بمصادر خارجية "كبديل لأصحاب المواهب الخاصة" والتعاقد من الباطن لتوفير العمال وتوجد مناقشات كثيرة حول أمثال تلك التغيرات، بما فيها المناقشات التي تتناول مدى إمكان قيام هذه التغيرات بتشجيع تطوير أنماط جديدة للعلاقات الوظيفية.

كثيرًا ما يشير القضاء على ريوع الوظائف من خلال تخفيض حجم الوظائف وإعادة تصميمها إلى أن العمال يرغمون على البحث عن وظائف جديدة في سوق العمل بدون أن يتوافر لهم قدر كبير من الاختيار في تحديد الوظائف التي يقبلونها. وقد يعني هذا الوضع أن من الراجح أن تكون الوظيفة التي تتوافر للعامل بعد تخفيض حجم الوظائف في شركته وظيفة أسوأ "من وظيفته السابقة". كما يعني هذا الوضع أن من الراجح أن يكون التناسب القائم بين إنتاجية العامل القادم من شركة خفضت حجم وظائفها، من جهة، وأجره، من جهة، مختلفًا عما كان عليه الحال في وظيفته السابقة. ويجب أن تكون الإنتاجية الفردية الفعلية للعامل أشد ارتباطًا بمستوى أجره الناجم عن تبديله لوظيفته. ويتوافر للباحثين دليل علمي يشهد بوجود علاقة بين الأجور والإنتاجية في سنوات الثمانينات من القرن العشرين هي أقوى من العلاقة المماثلة في سبعينيات القرن العشرين. (Levy and Murnane 1992, Mitchell 1985). لهذا السبب، يصل هولزر Holzer (1990) إلى شكل من أشكال التناسب "بين الأجور الإنتاجية": أفضل مما وصل إليه مدوف Medoff وأبراهام Abraham (1981)، إلا أن هاتين الدراستين ليستا متشابهتين جدًا. أما الباحثون جون Juhn، وميرفي Murphy، وبيرس Pierce (1993) فيصلون إلى "إثبات" الزيادة في اللامساوة الناجمة عن الزيادة في العوائد "أي: المكاسب المالية بكل أنواعها" التي يظفر بها أصحاب المهارات الخارقة.

واتساقًا مع الفكرة القائلة بوجود رابطة قوية بين الأجور والمواهب الشخصية، نرصد أيضًا زيادة ملحوظة في اللامساواة الموجودة داخل مجال المهنة الواحدة. ويصدق هذا الكلام على سائر المهن، ولكنه يصدق- بصفة

خاصة– على المديرين وموظفي المبيعات. والواقع أن معامل جيني الإجمالي للرجال "أي المرؤوسين من العمال والموظفين" ارتفع من ٣١٥, إلى ٣٣٢, بين سنة ١٩٨٠وسنة ١٩٨٩، إلا إنه ارتفع– بالنسبة للمديرين وموظفي المبيعات مجتمعين معًا– من ٣٢٢, إلى ٣٥٣, وبالنسبة لسائر المهن الأخرى، ازداد معامل جيني من ٣٠٢, إلى ٣١٢, Ryscavoge and Henle 1990, (p.11. "وهكذا" فكلما زادت اللامساواة، كلما بدا على المواقع البنائية أنها أقل ارتباطاً/ أو أقل أهمية في مجال تفسير "سبب" التباين الحاصل في الأموال التي يكسبها الأفراد "من الأجور والأرباح"[٢٦].

تتأثر الزيادة في اللامساواة تأثرًا شديدًا جدًا بأي زيادة في الأجور وغيرها من المكتسبات المالية مما يتحصل عليه العمال ذو المرتبات العالية/ أو المرتفعة، كما تتأثر بما يحدث لغيرهم من العمال من ركود أو انخفاض في أجورهم ومكتسباتهم المالية. وينجم الركود والانخفاض المذكوران عن تدمير الريوع. ذلك أن الزيادات التي يحظى بها ذوو المرتبات العالية/ أو المرتفعة تنجم عن اقتسامهم للريوع بجانب رأس المال، كما تكتسب هذه الزيادات شرعية عن طريق الحجج والآراء التي تقوم إن كبار المديرين لم يتلقوا، في سبعينيات القرن العشرين، من الأجور إلا على ما هو أقل من حقهم، الأمر الذي أفقدهم الحافز الكافي لأن يبذلوا أفضل ما في وسعهم؛ وبصورة خاصة، قد يكون هؤلاء المديرون الكبار أقدر على تحمل النتائج الناجمة عن حصول غيرهم من الموظفين على الريوع الخاصة بهم (انظر على سبيل المثال Jensen and Murphy 1990).

من الواضح أن تقييم أسواق الأسهم "أي: البورصات" مهم في تغيير هذا الوضع. وقد ظهرت آلية أخرى لزيادة تحفيز كبار المديرين "على بذل أفضل ما في وسعهم" من خلال دعم الفاعلية المالية للشركة "عن طريق إقراضها

٢٦– يتوافر للباحثين قدر كبير من الأدلة المتعلقة "بحالة" كندا، وذلك فيما يتصل بما لوحظ فيها من تناقص أهمية السمات "البنائية" "structural" characteristics أو السمات الوظيفية "Job" characteristics كلما ازدادت اللامساواة في الأجور (Myles, Picot, and Wannel 1988)

بالقروض التي تحتاج إليها لتنفيذ خططها" وذلك لإرغام المديرين على التخلص من حالة الركود التي تعاني الشركة منها حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها بسداد ديونها. كما أن عمليات دعم الفاعلية المالية للشركة تؤدي إلى زيادة ثروة كبار المديرين. وأخيرًا، قد تكون التنافسية المتزايدة "بين الشركات" قد أدت إلى زيادة الريوع التي يظفر بها أصحاب القدرات "الخاصة" التي يعتقد أعضاء مجالس الإدارة العليا أنها مطلوبة في المديرين التنفيذيين.

إن ما يحدث، حتى عهد قريب تماماً، من تناقص القيمة الفعلية للحد الأدنى للأجور، يؤدي – أيضاً – إلى تقليص الريوع التي يحصل عليها العمال الأقل إنتاجية من الذين يتقاضون أجورً أكثر من الأجر التنافسي "المنخفض" بسبب "استفادتهم من مزايا قانون" الحد الأدنى للأجور. ويتسبب هذا الوضع في إحداث المزيد من الفقر، إذ لا يوجد شيء يضمن أن يقوم الأجر التنافسي "المنخفض" بنقل العامل إلى ما فوق خط الفقر. ويؤدي القضاء على الريوع الموجودة في سوق العمل إلى جعله أكثر مرونة وسيولة، إذ لا يوجد في هذا السوق من الجماعات التي لديها شيء تحافظ عليه إلا عدد قليل للغاية، وقد يستثنى من هذه الجماعات المديرون ذوو المرتبات المرتفعة. والنتيجة المترتبة على هذا الوضع أن تقل حالة اللامساواة "بين بعض الوظائف"، ولكنها تزداد على المستوى العام لجميع الوظائف. ومن ثم، فإنه في نفس الوقت الذي قد لا يكون فيه تحقيق قدر أعظم من التجانس العام "بين ظروف العمال" ناجمًا عما حدث في السنوات الأخيرة من اتجاهات عامة في سوق العمل، فإن القضاء على الريوع في سوق العمل قد تسبب في خلق سوق عمل تقل فيه الدعائم البنائية المطلوبة لتعزيز العوائد المالية التي يظفر بها العمال من عملهم. وإن بالإمكان تأييد الفكرة المتعلقة بتحقيق التجانس العام للطبقة العاملة إن كانت هذه الفكرة تنبهنا إلى مدى توافر المزايا البنائية التي تجعل المكتسبات المالية التي يتحصل عليها العمال من عملهم أقل اعتمادًا على ما لديهم من مواهب فردية وأكثر اعتمادًا على حريتهم في اختبار المهن التي يرغبون فيها، بجانب اعتمادها على العمل الجمعي للعمال "والذي تقوم به نقاباتهم في سعيها لتحقيق مصالحهم".

لا يوجد شيء يضمن لأسواق العمل الفعالة أن توفر للناس حياة طيبة. "لذلك" تعتبر الريوع أمرًا مطلوبًا بشدة في المجتمع الحديث لتوفير مستويات معيشة لائقة للجزء الأشد فقراً من السكان. وتقوم الدولة بتوفير هذه الريوع في صورة ما تقدمه من دعم مالي لدخول المواطنين وما تتيحه لهم من سلع تحقق أهداف الدولة من الرعاية الاجتماعية لهم. فالدولة الحديثة التي تطبق سياسة الرعاية الاجتماعية توفر الدعم الواجب لمواطنيها، إلا أنها تخلق- أيضاً- ساحة صراع يتصارع فيها الجميع من أجل اكتساب الريوع، بمن فيهم من الطبقات الوسطى التي تضم بينها جماعات مصالح فعالة. ولا يدخل في نطاق هذا البحث أن نعالج موضوع حماية الريوع والسعي للحصول على الريوع في دولة الرعاية الاجتماعية وقد قدمت، في مكان آخر (Sorensen 1998) معالجة لموضوع انهيار المعايير التقليدية المتعلقة بتوفير سلع الرعاية الاجتماعية للمواطنين وما ترتب عليها من تزايد سعي الأفراد للحصول على الريوع.

خاتمة

ينبغي أن تكون القاعدة المتينة للمفاهيم الطبقية مبنية على أساس حقوق الملكية في الأصول والموارد "أي: الثروات" التي تولد المنافع الاقتصادية وينبغي علينا أن نفهم حقوق الملكية بصورة أوسع من معناها الحرفي. إذ هي حقوق ملكية اقتصادية تعرف باعتبار أنها تمثل أهلية الفرد لتلقي العائد المستحق عن أصل ما، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال التبادل (Barzel 1997). قد تتلقى بعض هذه الحقوق دعمًا من الدولة، فتكون حينئذ حقوقاً قانونية، إلا أن الأفراد يتحصلون – أيضاً- على مزايا يجنونها من حقوق يفرضها القانون. وتقوم حقوق الملكية بالتحديد الدقيق لثروة الفاعل "أي: الفرد/ أو المواطن الحر المسئول"، وأرى أن الفكرة القائلة بأن "الطبقة هي ظروف حياة" تعكس صورة الثروة الإجمالية للفرد. وقد يتجسد جزء من تلك الثروة في صورة ممتلكات / أو أصول تولد عوائد مالية أو مبالغ مالية تدفع بانتظام لصاحب هذه الممتلكات، وتمثل في هذه الحالة الريوع التي يجنيها

من ملكيته لتلك الأصول. ويتسبب توزيع الريوع في خلق الطبقات الاستغلالية التي قد تشترك في عمل جمعي.

يعتبر المفهوم القائل بأن الطبقة عبارة عن ظروف حياة مفهومًا مفيدًا جدًا للتحليلات التي تتناول: إلى أي مدى تتباين اتجاهات الأفراد، وسلوكياتهم، وتنشئتهم الاجتماعية بتباين الموقع الذي يشغلونه في البناء الاجتماعي. من الشواهد البارزة على ذلك ما طرحه جولدثورب Goldthorpe من مفهوم طبقي (1987) (وانظر أيضًا Erikson and Goldthorpe 1992). فمن الأهداف الرئيسية لتشييد المخططات الطبقية التي تفسر أسباب "نشأة" ظروف الحياة المختلفة: وضع تعريف للمجموعات البشرية المتجانسة فيما يتصل بالثروة الإجمالية لكل مجموعة، ونمط هذه الثروة، ومدى قابلية هذه الثروة للتباين على امتداد الزمن. من شأن أمثال تلك المجموعات البشرية أن تختلف في مقدار ونمط الاستثمارات التي ينفقونها لصالحهم ولصالح أبنائهم. بهذا الشكل نتحصل على مخططات طبقية تشتمل على أبعاد غير رأسية تعكس نمط الثروة المملوكة ومدى قابليتها للتباين "أي التغير" على امتداد الزمن، وهي الثروة الناجمة، مثلاً، عن استمرار علاقات العمل.

يتغلب الاقتراح الحالي على المشكلة الواضحة المرتبطة بما قدمه فيبر والفيبريون المحدثون من تحليل طبقي ليس فيه ما يشير إلى السبب الذي يجعل المرء قلقًا على موقعه في المجتمع، كما يجعله مهتمًا بالتشكيل الطبقي "الذي ينتمي إليه". وبيان ذلك: أن الريوع الدائمة تتطابق مع المصالح المتعارضة فمن ليس لديهم ممتلكات تدر عليهم ريوعًا يعانون من شكل ما من أشكال الحرمان كنتيجة لهذه الريوع. لذلك يكون من مصلحتهم القضاء على هذه الريوع، كما أن من مصلحة من يتلقون الريوع أن يحافظوا على هذه الميزة. والاقتراح الذي أطرحه هنا يقدم رؤى عميقة جديدة. حيث يذهب مفهوم "أشباه الريوع" إلى أن ريوع الاحتكار تكون، في أحيان كثيرة، ريوعا عابرة / أو مؤقتة، وإلى أن المصالح المرتبطة بها تكون، لهذا السبب، مصالح غير دائمة. ومن ثم، فإن الأمر لا يقتصر على أن استقرار عضوية الفرد في المواقع البنائية، بجانب الانغلاق الطبقي "الذي يمنع بعض الأفراد من الوصول إلى

بعض المواقع الطبقية" نقول: لا يقتصر الأمر على أن هذين الاعتبارين لهما أهميتهما في التشكيل الطبقي، بل يضاف إلى ذلك أن التغيرات التي تلحق بالمزايا الناجمة عن حيازة الريوع على امتداد الزمن لها أهميتها في التشكيل الطبقي. وهكذا، تزودنا الريوع بتفسير جديد للنزعة المتمثلة في حرص الأفراد على حيازة الشهادات الدراسية العالية، باعتبار أنها وسيلة يستخدمها كل جيل في الحفاظ على ما يتمتع به من امتيازات وفي نقلها إلى الجيل التالي، نظرًا لارتياب الجيل الأول في قدرات أبنائه "على الحفاظ على تلك الامتيازات".

إن مفهوم الطبقة القائم على أساس الريوع، والذي يعتبر الطبقة صورة للاستغلال، يزودنا بتفسير لسبب الزيادة التي حدثت أخيرًا في اللامساواة في المكاسب المالية للأفراد "والمتمثلة في أجور الوظائف وأرباح التجارة" ولسبب قيام ملاك الشركات بعملية تخفيض حجم الوظائف في شركاتهم لتدمير الريوع في سوق العمل.

من شأن العمل الرئيسي المنوط بالطبقات، أن يقوم به الفاعلون سعيًا منهم للحصول على بعض الريوع، وللحفاظ على المزايا التي يغنمونها من وراء هذه الريوع، ولتدمير بعض الريوع الموجودة في بعض المواقع الطبقية، والتي منها مثلاً مواقع أسواق العمل الداخلية، والرأي الذي أطرحه هنا يذهب إلى أن من مصلحة الطبقة الرأسمالية أن تنشئ سوق عمل يتماشى مع مسلمات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، كما أنني حاولت أن أبين أن الرأسمالية، في العقود الأخيرة، نجحت في القضاء على الريوع الناجمة عن العمل، ذلك أن القضاء على الريوع في سوق العمل يخلق أسواق عمل أكثر كفاءة – أي أسواق عمل أقل عددًا وأكثر سيولة. ومن شأن سوق العمل الخالي من الريوع أن يكون سوقًا يتعذر فيه على الباحثين، وبصورة متزايدة، أن يطبقوا عليه أحكام المخططات الطبقية العادية. يضاف إلى ذلك أن تدمير الريوع يخلق المزيد من اللامساواة داخل سوق العمل ويفرز المزيد من الثروة التي تتجمع لدى بعض من يملكون وسائل الإنتاج – كالرأسماليين مثلاً– سواء أكانوا من العائلات القديمة، أم من رواد الأعمال الجدد، أم من الإدارات الحكومية

الموكول إليها إدارة أموال أصحاب المعاشات، أم من الخـريجين الجـامعيين المشتركين في صناديق مالية تتولى الإنفاق عليهم. في هـذه الحالـة، يكـون المجتمع الناجم عن غياب الريوع متماشيًا مع تنبؤات مـاركس عـن طبيعـة الرأسمالية المتقدمة، فهو يقول: "قامت البورجوازية، في أي وقت يكون لهـا فيه اليد العليا، بالقضاء على كافة العلاقات ذات الطـابع الإقطـاعي، وذات الطابع الأبوي، وذات الطابع الريفي البسيط ... وقد حولت القيمة الشخـصية للفرد إلى القيمة التبادلية "للأشياء"، وأقامت، بدلاً ممـا كـان موجـودًا مـن الحريات التي لا تعد من كثرتها، والتي كانت تحظى بالاعتراف الرسمي بهـا فلا يمكن إبطالها، أقامت حرية وحيدة، لا ضابط لها ولا رابط، وهي الحريـة التي تتمتع بها "التجارة الحرة" (Marx, 1959a [1848], p. 323).

وعلى ذلك، فإن النبوءة الرئيسية التي توقعت أن الرأسـمالية سـتتطور انطلاقًا من المفهوم القائل بأن الطبقات كيانات اجتماعية قائمة علـى أسـاس الريوع "التي يجنيها أعضاء كل طبقة"، تعني أن الريوع سوف تختفـي مـن المواقع البنائية في سوق العمل. ومن شأن هذا الوضـع أن يـؤدي لظهـور مجتمع لا بنية له تنعدم فيه فجوات وصدوع البنية الاجتماعية "القديمة، ومـن أنواعها البنية الإقطاعية"، وهي الفجوات والصدوع التي ذهبنا إلى أنها ستظل موجودة بالضرورة، لأن النظام الإقطاعي بطيء في اختفائه. وينجم عن هـذا الوضع انتقال الثروة إلى من لهم حقوق في ملكيات/ أو أصول مولدة للريوع، حتى لو كانت هذه الأصول عبارة عن أشباه ريوع في الغالـب، وذلـك لأن الثروة المتولدة من أشباه الريوع لا يُقضى عليها عندما يُقضى على الريـوع. نتيجة لذلك، نشاهد تزايد اللامساواة في الثروات ((Wolff 1995).

ولئن فُسر ما وضعه ماركس من سيناريو كبيـر للرأسـمالية المتقدمـة باعتبار أنه ذو صلة بتوزيع الريوع، فإن له ما يؤيده. فسعى الأفراد للحصول على الريوع يخلق ديناميات الرأسمالية، وتدمير الريوع في سوق العمل يخلق طبقة عاملة أكثر تجانساً في بنيتها، أي: يخلق طبقة عاملة بدون دعائم بنائيـة يرتكز عليها رخاؤها.

٦

الفصل السادس
مرتكزات التحليل ما بعد الطبقي

جان باكولسكي

الفصل السادس

مرتكزات التحليل ما بعد الطبقي

جان باكولسكي

تعتبر النظريات والتحليلات الطبقية المعاصـرة مـن أحفـاد النظريـة الماركسية. وكما لاحظ رايت Wright في مقدمة هـذا الكتـاب، فـإن هـذه النظريات والتحليلات المعاصرة تقاسم النظرية القديمة التي انحدرت منها في واحد من طموحاتها في مجال تفسير الظواهر الاجتماعية. إذ تهدف النظريات والتحليلات المعاصرة إلى تصوير وتفسير بنية اللامساواة، خاصة في مجـال فرص الحياة التي تحددها الاعتبارات الاقتصادية، وذلك عن طريق ربط هذه الأشكال من اللامساواة بأنماط علاقات الملكية وعلاقات العمل. وتهدف أيضاً إلى التمييز الدقيق لملامح الانقسامات الرئيسية المولدة للصراع، خاصة تلـك الانقسامات التي تشكل أساساً ترتكز عليه صراعات التحول الاجتماعي. بقيام هذه النظريات بهذا العمل، فإنها تجمع بين عدد مـن التـصورات التحليليـة والنظرية البديلة – أي اللاطبقية – بجانب أنها تتنافس مع هـذه التـصورات "فيما تطرحه من آراء وأفكار". تشتمل هذه التصورات الأخيرة على مفـاهيم ومقترحات مستمدة من التراث الفكري لكبار الباحثين مـن أمثـال توكفيـل Tockueville ودوركايم Durkheim وفيبر Weber: وهي النظريات القائلـة بأن التدرج الطبقي يقوم على أساس المهن "التي يقوم بها أعضاء كل طبقـة"، والتي تركز على "مفهوم تقسيم العمل الاجتماعي و"مفهوم" الانغلاق المهنـي؛ بجانب النظريات المعنية بقضية اللامساواة، والقائمة علـى مفهـوم "المكانـة الاجتماعية"، والتي تحدد الملامح المميزة للمصادر القائمة على مفاهيم القـيم التقليدية، والتي تنبعث منها أشـكال اللامـساواة والـصراعات ذات الطـابع العرقي، والجنسي، والإثني- القومي، وبالإضافة إلى النظريات التـي تركـز على موضوع القوة السياسية، وموضوع التدرجات الهرمية التنظيمية للسلطة

وما يصاحبها من توترات وصراعات اجتماعية. ويتعرض هذا التنافس "القائم بين ما هو معاصر وما هو قديم من النظريات والتحليلات الطبقيـة" للتعقـد بسبب ما هو موجود بين تلك النظريات والتحلـيلات مـن التقـارب. وكمـا أوضحته الفصول السابقة، فقد خضع التراث الماركسي القديم لعدد من عمليات إعادة الصياغة التي خففت من حدة الخطوط الفاصلة بين العلامـات الفارقـة للتحليلات الأصلية/ أو: القديمة لمفاهيم الطبقة، والمهنة، والمكانة الاجتماعية، والقوة السياسية. لهذا السبب، يتعين على أي تسليم بوجود مواجهـة تحليليـة ونظرية بين التفسيرات الطبقية والتفسيرات اللاطبقيـة لقـضايا اللامـساواة الاجتماعية، وتقسيم العمل، والصراع "الطبقي"، يتعين عليه أن يعتمـد علـى بعض العلامات الفارقة في تعريف هذه المفاهيم، وهي العلامات التي كثيراً ما تكون محل خلاف واعتراض بين الباحثين. من الأمور المسلم بهـا هنـا أن الطبقة ظاهرة اقتصادية في حقيقة أمرها، أي إن صورتها تنعكس في أنمـاط "التصنيف" الاجتماعي، كما تنعكس صورة الموقـع الطبقـي فـي الـوعي الاجتماعي، والهوية، والخصومة "الاجتماعية"، ثم إن الطبقة تولد أشكال العمل "الجمعي" في الميادين الاقتصادية والسياسية التي لها قدرة كبيرة على تغييـر الرأسمالية "في مظهرها أو في طبيعتها".

بناءًا على العرض السابق لملامح النظرية الطبقيـة وملامـح التحليـل الطبقي، فإنهما يواجهان مشكلتين رئيسيتين، هما مشكلة "الصدق"، وأعني بها درجة التأكد الإمبيريقي من صحة المبادئ الأساسية، ومشكلة "وثاقة الـصلة بالموضوع"، وأعني بها "مدى" قدرة/ أو كفاءة النظريـة الطبقيـة والتحليـل الطبقي في تسليط الضوء على أبرز ملامح التـدرج الهرمـي الاجتمـاعي، وتقسيم العمل، والصراع "الطبقي". وفيما يتصل بكلتي المـشكلتين، خاصـة مشكلة وثاقة الصلة بالموضوع، تواجه النظرية الطبقية والتحليل الطبقي عددًا من الانتقادات[١]. إذ يذهب بعض النقاد إلى أن قدرة النظرية والتحليل الطبقيين على تسليط الضوء على الجوانب الأساسية للتـدرج الهرمـي الاجتمـاعي،

---

١ – مثال ذلك Pakulski and Waters (1996 a, b, c), Clark and Lipset (2001)

وتقسيم العمل، والصراع الاجتماعي آخذة في الهبوط والانحدار. وهذا الوضع ناجم عن أن "التشكل الطبقي"، خاصة ما يتصل منه بالتعبير الاجتماعي والسياسي عن الطبقات العاملة، في هبوط وانحدار. أما الجوانب الأخرى للامساواة الاجتماعية والتعارض الاجتماعي/ أو الخصومة الاجتماعية "بين المحرومين والمحظوظين، أو بين من يملكون ومن لا يملكون، أو بين العمال والرأسماليين" فتأتي في موقع الصدارة، حيث تعكس صورة التقسيمات القائمة على أساس العرق، والتقسيمات القائمة على أساس الجنس، والتأثير الذي تحدثه المواطنة، وتوزيع القوة السياسية، وتصرفات النخب(٢). وقد ترتب على ذلك أن أصبح التحليل الطبقي العاصر، وعلى النقيض من سلفه القديم، نشاطاً أكاديمياً بعيدًا عن الواقع ومعزولاً عن الممارسات السياسية للحركات الاجتماعية والأحزاب.

يذهب المفكرون المدافعون عن التحليل الطبقي – وبطريقة مقنعة في أحوال كثيرة– إلى أن النماذج الطبقية القديمة تحتاج للتحديث ولزيادة التعمق فيها، وتقوم الأسس التي ترتكز عليها النظرية المحدثة والتحليل الطبقي المحدث وفقاً لما طرحه المفكرون إريك رايت Erik Wright، وريتشارد برين Richard Breen، ودافيد جروسكي David Grusky، وإيج سورنسن Aage Sorensen، نقول تقوم هذه الأسس الفكرية بإظهار القدرة النظرية والتحليلية العظيمة للتصورات والتفسيرات الطبقية. ومع ذلك فإن الكتاب الذين وضعوا هذه التصورات والتفسيرات يواجهون، أيضًا، سلسلة من المآزق. وأولها مأزق الهوية. فكلما كانت التصورات الطبقية المطروحة أصدق وأوثق صلة بموضوعها، كلما ازدادت شبهًا بنظائرها المنافسة لها، وخاصة التحليلات التي طرحتها المدرسة الفيبرية والمدرسة الدوركايمية لأوضاع التدرج الطبقي

٢ – أفضل اختبار لوثاقة صلة التحليل الطبقي بالموضوع هو قدرته على إلقاء الضوء على أمثال تلك التطورات التي حدثت في القرن الماضي، والتي منها: تشكيل الدول الشيوعية، وانتصار وهزيمة الفاشستية، واتساع نطاق المواطنة، وحشد الحركات "الجديدة" (كحركة الحقوق المدنية، والحركة النسوية، وحركة الخضر، وحركة حقوق الأقليات)، وسقوط الشيوعية الأوروبية، وتوحيد أوروبا، وحشد الحركات الأصولية الدينية.

المهني، والتدرج الطبقي القائم على مفهوم المكانة الاجتماعية. يثير هذا التحول الظاهر[٣] في المجال التحليلي- النظري "للطبقة" سؤالاً عما إذا كان بالإمكان أن تظل أي "نظرية طبقية" جديرة بأن تسمى بهذا الاسم بعد تجريدها من عناصرها المميزة لها، أم لا. والمأزق الثاني هو مأزق المفاضلات بين التفسيرات التي تقدمها النظريات المذكورة. فكلما زادت دقة الأحكام النظرية والتحليلية للنظريات، كلما قلت قدرتها على إظهار وتفسير "أسباب نشوء" أبرز ملامح التدرج الهرمي الاجتماعي المعاصر، وأبرز ملامح النزعة المعاصرة للخصومة والعداء "بين المحرومين والمحظوظين". ومن هنا ظهرت تلك الحالات المألوفة من "أشكال التجاور" بين التحليلات الطبقية المحدثة، من جهة، والتحليلات الاطبقية (التي تركز على قضايا الجنس، والعرق، والمهن، والقوة السياسية)، من جهة أخرى، وهي الأمور التي تثير أسئلة أخرى عن مدى أهمية التفسيرات الطبقية. "وهكذا" يبدو أن النظرية الطبقية والتحليل الطبقي يواجهان بعض المخاطر التي تأتيهما من جانبين. فإما أن تتعرضا للتحول الحاد على يد النظريات والتحليلات الطبقية المنافسة لهما، وإما أن ينساهما الباحثون تمامًا فلا يقومون بتحسين مستواهما بهدف الاستفادة منهما.

تختلف الاستراتيجية المقدمة في هذا الفصل تمامًا عن نظيرتها التي يطرحها أنصار الطبقة. فبدلاً من القيام بإعادة بناء النظرية الطبقية والتحليل الطبقي، وتحديثهما، و"تطويرهما"، أرى أن أستوعبهما داخل رؤية نظرية وتاريخية أكثر شمولاً، وتعقدًا، وتعددية، - ولكنها أقل حتمية- للنظام والتغير الاجتماعيين. والخطوة الأولى صوب هذا الاستيعاب هي القيام بنوع من المعالجة التفصيلية للطبقة باعتبار أنها مفهوم تاريخي- تحليلي. وتشتمل هذه المعالجة على تحديد موقع الطبقة داخل سياق تاريخي- تطوري باعتبار أنها تركيبة اجتماعية **خاصة** تصور حالة اللامساواة التي كانت طابعًا للحقبة الصناعية "في تاريخ أوروبا". وبعبارة أخرى أقول: إنني أرى أن "السمة

---

٣ - وهوالتحول الذي عرفه كتاب منهم ووترز Waters (1991) وناقشه بمزيد من التفصيل باكولسكي ووترز Waters (b 1996).

الطبقية"/أو "الطابع الطبقي" لمظاهر اللامساواة الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من أهمية التحليل الطبقي، تتباين بتباين الظروف التاريخية. وكما هو مذكور في خاتمة هذا الفصل، فإن "السمة الطبقية" للامساواة الاجتماعية وصلت لذروتها في المجتمع الصناعي، كما أنها آخذة "حاليًا" في الهبوط والانحدار في نفس الوقت الذي تزداد به حدة الاتجاهات ما بعد الصناعية وما بعد الحداثية. ولا تزال المجتمعات المتقدمة المعاصرة تعاني من اللامساواة، ولكن بطريقة لا طبقية، وأنا أذهب للقول هنا إلى أن هذه الأشكال/ أو التركيبات التي يتزايد تعقدها من اللامساواة والخصومة اللاطبقية تستلزم تفسيرات نظرية وتحليلية أكثر استيعابًا وشمولاً(٤).

جوانب الطبقة

في الوقت الذي يكون فيه مفهوم "الطبقة" المستخدم داخل الخطاب الشعبي مرادفا للتدرج الهرمي الاجتماعي واللامساواة البنائية عموما، فإنه يحمل، في نطاق التحليل الاجتماعي والخطاب الأكاديمي معاني أكثر تخصصا وتحديدا. وهذه المعاني- والتي تمثل "الهالة" اللغوية المحيطة بمفهوم الطبقة- تعكس، بصورة نمطية، ما في "الطبعة الكلاسيكية" لهذا المفهوم من مبادئ محورية، وهي كالتالي:

- محورية الملكية وعلاقات العمل (البنية الطبقية) في تشكيل اللامساواة الاجتماعية، أعني بذلك توزيع القوة الاجتماعية وفرص الحياة الاقتصادية عمومًا، وتوزيع الدخول خصوصًا؛
- ومحورية البنية الطبقية في تشكيل العلاقات الاجتماعية الأخرى وفي العمل باعتبار أنها البيئة الخاصة "للتشكل البنائي الاجتماعي". وهذا يعني ضمنا "التشكل الطبقي"، أي وجود شكل من أشكال التوافق بين البنية الطبقية من ناحية، و"التصنيف" الاجتماعي النمطي من ناحية أخرى؛

٤- هذه التفسيرات واردة بمزيد من التفاصيل في أماكن أخرى- انظر Pakulski (2004)، فيما يلي أقدم – فحسب- وصفًا إجماليًا للتحليل اللاطبقي "الأساسي".

- ومحورية البنية الطبقية في تشكيل الخصومة الاجتماعية/ أو العداء الاجتماعي والصراع العلني. وهذا المبدأ معناه أن الصراع الطبقي والنزاع الطبقي يشكلان الانقسامات الاجتماعية السياسية، وأنهما يظلان المحركين الأساسيين للتغير الاجتماعي.

يثير هذا التحديد الدقيق لسمات الطبقة ثلاثة أسئلة: أولها سؤال عن القوة النسبية للطبقة في تحقيق الوصول إلى "مصادر القوة" وعما يترتب على ذلك من العلاقة بين الطبقة والتدرج الهرمي الاجتماعي، والسؤال الثاني عن القوة النسبية للتشكل الطبقي وما يترتب عليها من تقسيم العمل الاجتماعي، والسؤال الثاني عن الأهمية النسبية للخصومة الطبقية/ أو العداء الاجتماعي في تشكيل الصراعات الاجتماعية بناء على ذلك، فإن الخلافات الفكرية التي تدور حول موضوع الأهمية النسبية لمفهوم الطبقة في تحليل المجتمعات المتقدمة المعاصرة لا تقتصر – حتمًا– على معالجة القضايا المتعلقة بنطاق اللامساواة الطبقية"، وأعني بها اللامساواة المنسوبة للعملية التي تقوم بها البنية الاجتماعية (والتي جرت العادة على تعريفها تبعاً للملكية/ وعلاقات العمل)، بل تعالج– أيضاً– قضايا "التشكل الطبقي" "والصراع الطبقي". فالطبقات ليست مجرد مواقع بنائية، بل هي أيضاً تجمعات بشرية متعادية حقيقية.

ما مدى بروز وأهمية المحددات الطبقية لأشكال المساواة في مواجهة غيرها من المحددات اللاطبقية؟ وما مدى قوة التقسيمات الطبقية في مواجهة التقسيمات الاجتماعية اللاطبقية، والتي منها مثلاً: التقسيمات المهنية والعرقية، والإثنية– القومية؟ وما مدى قوة وبروز الهويات الطبقية في مواجهة معينات الهوية اللاطبقية، والتي منها مثلاً ما هو قائم على أساس الجنس، أو الإقليم، أو الدين؟ يحاج أنصار التحليل الطبقي المحدث، خاصة رايت Wright، بأنه بالرغم من أهمية الطبقة، فإن درج أهميتها الاجتماعية والسياسية تتباين، وقد تكون درجة متواضعة. وفوق ذلك، فإنه عندما يثبت أن أهمية الطبقة هذه ليست منخفضة فحسب، بل هي آخذة في الانحدار أيضًا، فإن من شأن هذا الوضع أن يقوض نفس الأساس المنطقي الذي تقوم عليه عملية إعادة بناء النظرية الطبقية والتحليل الطبقي ورفع مستواهما. "لذلك" يكون من شأن قيام

المفكرين بإمعان النظر في التفسيرات البديلة أن يبشر بتحقيق مكاسب تتمثل في الوصول إلى تفسيرات أفضل.

من بين بدائل التحليل الطبقي التي تحظى بأكبر قدر من النقاش المستمر: التحليلات الفيبرية "متعددة الأبعاد" للتدرج الطبقي، والتحليلات الدوركايمية للتمايز المهني، ومقاربات توكفيل التي تركز على المجتمع المدني، بجانب الدراسات التي اهتمت بالتدرج الطبقي للقوة وتشكل جماعات النخبة. ومع أن بعض هذه التحليلات جرت مناقشتها من جانب إريك رايت Erik Write وريتشارد برين Richard Breen ودافيد جروسكى David Grusky وإليوت واينينجر Elliot Weininger باعتبارها منصات للتحليل الطبقي المحدث، فسوف أحاج هنا بأن من الأفيد النظر إليها باعتبارها مرتكزات نظرية لتفسيرات بديلة للتفسيرات (الطبقية) للامساواة والخصومة / أو العداء في المجتمع الحديث.

المرتكزات الكلاسيكية للتحليل الاجتماعي (اللاطبقي)

تعتبر الرؤية التي طرحها المفكر ألكسيس دي توكفيل (Alexis de Tocqueville, 1945 [1862])، من نواح كثيرة، صورة مرآتية للرؤية الماركسية للطبقة. فبينما قام ماركس بتشخيص حالة الاستقطاب الطبقي "بين العمال والرأسماليين"، قدم توكفيل صورة واضحة المعالم لشكل تقدمي من أشكال تحقيق المساواة في الظروف "الحياتية للأفراد"، وللتوسع في الممارسات الديموقراطية، وللزيادة في عدد معايير النزعة المساواتية والتصرفات المرتبطة بها. وكان توكفيل يرى أن هذا الشكل التقدمي لتحقيق المساواة يعكس صورة التأثير التراكمي للقيم المسيحية، حيث يقوم بتوسيع نطاق التجارة والصناعة، ويؤدي إلى تنامي الرخاء والوفرة، وزيادة قوة المجتمع المدني (أي الروابط المدنية)، وتحقيق التحول الديموقراطي التقدمي للثقافة. كما حاج توكفيل بأن التفاعل والحراك الاجتماعيين "الناجمين عن الشكل التقدمي لتحقيق المساواة" يتحولان إلى أمور كثيرة الحدوث ومتاحة للجميع،

وأن الحيازة تصبح قابلة للتحويل إلى نقد سائل. وأن الممتلكات يتم تقسيمها على نحو أقرب إلى تحقيق المساواة. "كما ذهب توكفيل إلى أن" هذا النظام الاجتماعي ("الديموقراطي") الجديد لا يقتصر على الالتزام بالنزعة المساواتية بين البشر، بل يلتزم أيضاً بالنزعة الفردية/ أو الفردانية. كما يصبح فيه الفرد، وليس الجماعة البشرية الكبيرة الحجم، هو محور المبادرات. وتؤدي هذه الأوضاع إلى تعزيز النزعة الفردية التقدمية وإضفاء الطابع الجماهيري على الحوافز، والأذواق، والاهتمام، والتصرفات. وبعبارة أخرى أقول: إن المساواة والديموقراطبة تعززان "التشابه"/أو "التماثل" بين الأفراد، وتؤدي هذه الصفة الخاصة إلى إعطاء دافع إضافي لعملية التسوية الاجتماعية "بين الأفراد". كما تنبأ توكفيل بأنه في ظل الديموقراطية الجمهورية الظافرة سوف ينتشر "الشوق البالغ للمساواة" خلال جميع مجالات الحياة وسائر جوانب العلاقات البشرية، بما فيها من المجالات السياسية، والمجالات المتعلقة بالعمل، والمجالات المتعلقة بالشئون الداخلية "لأي بلد".

يولي الدارسون المعاصرون لموضوع اللامساواة الاجتماعية اهتماماً خاصةً بتحليل توكفيل لشكل جديد للتدرج الهرمي الاجتماعي الذي ينمو في ظل الديموقراطية الجمهورية. ولهذا التدرج الهرمي سمات عديدة منها خمسة ملامح بارزة. أولها أنه شكل مسطح، وذلك لأن المواطنة العامة لا تنعكس صورتها، فحسب، في منح الجماهير حقوق المواطنة، وبخاصة حق الاقتراع، بل تنعكس أيضاً في ديموقراطية السلوك والتصرفات". فالمواطنون في العصر الحاضر يحتقرون الغطرسة ويتشككون في صحة سائر مزاعم التفوق والعلو. وقد أصبح تماثل تصرفات الأفراد وخلوها من التكلف من الأمور المعتادة بين سائر الطبقات الاجتماعية. ويشجع هذا الوضع على تحقيق مستوى عال من الحراك الاجتماعي – وهو ملمح ثان من ملامح البناء الهرمي الديموقراطي. ففي الديموقراطية الجمهورية يحدث الحراك الاجتماعي الصاعد "أي المتحقق بصعود الفرد من مستوى اجتماعي إلى مستوى اجتماعي أعلى منه" غالباً من خلال النجاح الاقتصادي، كما أنه "أي الحراك الصاعد" يحظى بالاستحسان العلني به على نطاق واسع بين الناس. ويعتبر النجاح، والثروة التي هي أوضح

علامات النجاح، موضع إعجاب العامة. وتتلقى أمثال تلك تلك التصورات مزيدًا من الدعم والتقوية عن طريق ما يحدث من عملية تسوية بين أصحاب المكانات المهنية المختلفة – وهي الملمح الثالث من ملامح البناء الهرمي الجمهوري. إذ تصبح المهن الاحترافية متاحة للجميع، بمعنى ما من المعاني الاجتماعية، وذلك لأن معظم شاغلي هذه المهن يصبحون موظفين. أما التقسيمات "السابقة" التي كانت تقسم المجتمع إلى ما يشبه الطوائف فإنها إما أن يصيبها الضعف وإما أن تختفي تماماً. ومع أن أشكال اللامساواة في الثروة تظل موجودة، فإنها لا تتسبب في إحداث أشكال التباعدات والتقسيمات الاجتماعية. فلا يشكل الأثرياء الجدد أرستوقراطية جديدة تتعالى على المجتمع وتنعزل عنه، ولا يحتكرون الامتيازات السياسية. ويتم الفصل– رسميًا– بين الثروة والقوة، وذلك بالرغم من أن ممارسات الفساد، ومنها شراء المناصب الحكومية والاستيلاء على المغانم السياسية، تكون شائعة الانتشار، والملمح الرابع "لهذا التدرج الهرمي الجديد" هو أن عملية تسطيح الأشكال الهرمية "السابقة" وتضييق التباعدات الاجتماعية "بين الطبقات" ينعكسان في صورة توفير التعليم للجماهير ونشر المعارف بين الناس. فيكون الالتحاق بالمدارس متاحًا للجميع، وينظر إلى التعليم باعتبار أنه مسار هام من مسارات التقدم الاجتماعي، كما أن معرفة القراءة والكتابة تشكل القاعدة الاجتماعية للصحافة الشعبية. وتقوم هذه الصحافة، بدورها، بتعزيز حالة من الرأي العام والمشاركة المدنية القائمة على وعي المواطنين ومعرفتهم. وأخيراً، "فإن الملمح الخامس للبناء الهرمي الجديد يتمثل في أن" التقسيمات التي تقسم الأفراد على أساس الجنس تتأثر أيضاً بالاتجاهات الديموقراطية: فتتدهور أحوال النزعة الأبوية/ أو الوالدية، وتظفر النساء بمزيد من الاستقلال، وذلك بالرغم من أن الزواج يفرض عليهن "قيودا لا فكاك" لهن منها. ويفضي هذا الوضع بالباحث توكفيل إلى أن يصرح بتصريح جرئ فيقول: "أعتقد أن التغيرات الاجتماعية التي تقرب بين الأب والابن، وبين السيد والخادم، وبين العالين والأسفلين من الناس، عمومًا، حتى تجعلهم في نفس المستوى، سوف ترفع من شأن المرأة وتجعلها أقرب وأقرب من المساواة مع الرجال" (1945 [1802], II, p. 211).

يضيف توكفيل تحفظين هامين لرؤيته هذه عن "المساواة التقدمية في الظروف" (والتي قد نطلق عليها اسم "اللامساواة اللاطبقية"). في تحفظه الأول، يذهب توكفيل إلى أنه يشك تمامًا في جدوى الأمل في تحقيق التكامل العرقي، حتى لو قضى على العبودية، وذلك كما يتنبأ الباحث. فالأمر الأرجح حدوثه هو ظهور نوع من الفصل/ أو العزل العنصري غير الرسمي مع الخصومة التي تدعمها الطموحات الديموقراطية للسكان السود. وبنغمة أكثر تشاؤمًا يتنبأ هذا الباحث بظهور نوع من الفصل العنصري المستمر لأهالي البلاد الأصليين في أمريكا مصحوبًا بالتدمير التدريجي لثقافاتهم- وأن كل ذلك سيحدث "مع الاحترام لقوانين البشرية"، وفقاً للتعبير الساخر لتوكفيل. وفي تحفظه الثاني، يذهب توكفيل- أيضاً- إلى الشك في التطلعات التي ترمي لتحقيق المساواة بين العمال والنخبة من رجال الأعمال. يضاف إلى ذلك أنه في الوقت الذي تنعدم فيه المساواة بين العمال ونخبة رجال الأعمال، لا يكون من الراجح أن تتحول أي جماعة منهما إلى طبقة اجتماعية متماسكة. فالعمال يعيشون منفصلين عن بعضهم بصورة بالغة تحول بينهم وبين تكوين كيانات جمعية متماسكة؛ ونخبة رجال الأعمال متقلبو الأحوال، ومتفرقون فيما بينهم بسبب تنافسهم مع بعضهم، ومتنافرون اجتماعيًا بصورة بالغة تحول بينهم وبين أن يشكلوا جماعة متماسكة[٥].

تكشف التحليلات التي قدمها الآخذون بأفكار ماركس وتوكفيل عن جانبي التدرجات الهرمية الاجتماعية الحديثة، وتقدم رؤى للاتجاهات الحديثة تصلح أن تكون إطارًا مفاهيميًا لفهم الظواهر في هذا المجال. أما الآخذون بأكار ماركس، فإن التقسيمات الطبقية تمثل علامة لشكل جديد من أشكال القهر التدرجي، والاستغلال، والهيمنة يختفي وراء واجهة من "عقد العمل الحر"،

٥ – "الحقيقة أنه رغم وجود الأثرياء، فإنه لاوجود لطبقة الأثرياء، وذلك لأنه ليس لدى الأفراد الأثرياء ما يجمعهم من المشاعر والأهداف، ولا من التقاليد أو الآمال، لهذا السبب يوجد أفراد "أثرياء" ولا توجد لهم طبقة محددة... وموقعهم النسبي ليس موقعًا دائمًا، كما أن مصالحهم هي التي تقودهم بصفة دائماً، سواء أكانوا مجتمعين معًا أم كانوا متفرقين عن بعضهم" (1945 [1862], II, p. 160)

والإيديولوجيا الليبرالية، والتصرفات المساواتية. ويعزي للماركسيين أنهم كشفوا عن هذه الأوجه المخفاة للامساواة الاجتماعية الحديثة، وأنهم نسبوا اللاومساواة الطبقية إلى الملامح الأساسية للرأسمالية الحديثة، وهي: الملكية الخاصة لرأس المال وتسليع العمل. وأما الآراء الآخذة بتصورات توكفيل فهي محورية وعميقة على حد سواء: فأشكال اللامساواة الاقتصادية في المجتمع الحديث تتزامن مع- وتحجب بواسطة- عملية تسوية التصرفات والمكانات المدنية للمواطنين. فالنظام الديموقراطي الجمهوري يولد تدرجات هرمية جديدة للثروة، إلا أنه يردم الفجوات الاجتماعية التي خلقتها الثروة الصناعية الآخذة في التوسع. "لذلك" فإن المشكلة الكبرى التي واجهت المجتمع الحديث ليست مشكلة التقسيم الطبقي، بل مشكلة التقسيم المدني بين المواطنين من الطغاة المنتخبين ديموقراطيًا والمواطنين الضعفاء سياسيًا والمشغولين بالاهتمامات المادية(٦).

ويقدم إميل دوركايم (1933) بديلاً آخر لصيغة كلاسيكية للتحليل الطبقي والنظرية الطبقية إذ ينظر دوركايم إلى أشكال اللامساواة الاجتماعية داخل سياق "عملية" التفريق الاجتماعي/ أو التمايز الاجتماعي المتواصلة، والتي هي نفسها نتيجة من نتائج التفاعلات الاجتماعية المتزايدة أو "الكثافة المعنوية"*. ذلك أن دوركايم يرى أن الوظائف الاجتماعية التي تظهر للعيان في أثناء حدوث عملية التفريق/ أو التمايز الاجتماعي التي يتم تنظيمها بطريقة تدريجية هرمية، يرى أنها أقل أهمية من نمط هذا التنظيم. فبينما تكون التدرجات الهرمية الاجتماعية في المجتمعات التقليدية جامدة ومبررة إيديولوجياً، تكون في المجتمعات الحديثة مفتوحة، كما تتمتع في العادة بالمشروعية التي تستمدها من الوظائف التي تقوم بها.

اقترح دوركايم شكلاً هامًا من أشكال التفرقة بين نوعين من حالات

---

٦ - حلل توكفيل هذا الخطر في دراساته عن "الديموقراطية المستبدة".

* هي الحالة التي تبلغ فيها التفاعلات الاجتماعية من التعقد والغموض حدًا يجعل من العسير فهمها أو اختراقها. المترجم

اللامساواة: أولهما: حالات اللامساواة المقبولة اجتماعيًا، وأعني بها تلك الحالات التي تعد فعالة "أي مجدية ونافعة" للنظام الصناعي وتعكس صورة القيم والمثل الجمعية لهذا النظام، وثانيهما: حالات اللامساواة المفروضة بطريقة تحكمية. أما الحالات الأولى من اللامساواة فتعكس، بصورة عامة للغاية، صورة المسافة التي تفصل هذه الحالات عن "المقدس" وأعني بالمقدس: مجمل الأفكار، والأشياء، والقواعد التي وضعت باعتبار أنها أمور خاصة، ومحظورة، وتثير الخشوع والتقوى في النفوس. وقد حدث لعوالم المقدس المذكور أن تماهت، بعد ذلك، مع القيم الاجتماعية المحورية والمعايير التي يلتزم بها المجتمع، فأصبح الجميع شيئاً واحدًا. وكانت حالات اللامساواة الاجتماعية تحظى بالشرعية الاجتماعية إذا كانت تعكس صورة القيم الاجتماعية. وفي المجتمعات الحديثة انعكس ذلك الأساس القائم على القيم في الإشارات الدالة على "الاستحقاق": أي الاستثمارات، والتطبيق، والكفاءة. وعلى النقيض من ذلك، كانت حالات اللامساواة غير المشروعة- وكان دوركايم قد أدرج هنا طائفة كبيرة من أشكال التفرقة والتمييز يدينها الاشتراكيون والليبراليون على السواء- إما فاقدة للسند الذي تلقاه من القيم وإما ناجمة عن نوع ما من أنواع "تقسيم العمل الجبري"، وهي تسمية أطلقت على نظام التدرج الهرمي والامتياز القائمين على أساس مخالف لأساس "الاستحقاق".

كان دوركايم ينظر إلى حالات اللامساواة المرتبطة بالتوزيع غير العادل للملكية على أنها حالات مشروعة. وخلافاً لماركس وفيبر، عزا دوركايم للملكية أصلاً مقدسًا/ أو دينيًا، كما كان ينظر إلى الامتيازات التي تمنحها الملكية لأصحابها على أنها امتيازات مشروعة بسبب ما ورثته من بقايا المكانة المقدسة للملكية. وقد كشفت حالات الاستبعاد القانوني التي صاحبت حقوق الملكية لدوركايم عن روابط واضحة بين التابوهات والطقسيات القديمة. وبصورة مماثلة، ربط دوركايم التسلسلات الهرمية القائمة على اعتبارات الجنس بالعالم المقدس للتصنيفات الطبقية الشعبية القديمة والتصنيفات الرمزية التي شكلت التصورات والمدارك الاجتماعية، كما شكلت المسافات

الاجتماعية، خاصة التي بين "نحن" و"هم". وقد صاغت دراسات دوركايم لهذه "التصنيفات الطبقية البدائية" أساسًا نظريًا لعلـم الأنثروبولوجيا الاجتماعية المعني بموضوع اللامساواة، وهو العلم الذي قدمه- بعد ذلك- بورديو بصورة نابضة بالحياة.

وبطريقة مشابهة، حاج دوركايم أيضاً بأن أشكال اللامساواة السياسية، خاصة ما كان منها مرتبطاً بالأدوار التي تقوم بها الدولة، تحمل رواسب قوية من القداسة ومن الشرعية الوظيفية "أي: الشرعية التي تستمدها هذه الأشكال من اللامساواة من الوظائف التي تقوم بها". فقادة الدولة يحملون رواسب السلطة المقدسة التي كان يتمتع بها في الماضي زعماء القبائل والأسر الأبوية. وفقًا لهذه الرؤية، يتم تعزيز التسلسل الهرمي السياسي عن طريق إضفاء الأهمية على الوظيفة التي يؤديها (وهي وظيفة التنسيق الاجتماعي) وعن طريق الروابط التي تربطه بعالم المقدس. وهذا هو السبب في أن تنفيذ "عملية" تكليف بعض الأفراد لتولي هذه المناصب ذات السلطة "كالملوك ورؤساء الجمهورية" لابد أن تتم بأسلوب ذي طابع طقوسي. ولابد لشاغلي هذه المناصب أن يثبتوا جدارتهم بهذه الوظائف عن طريق إظهارهم لاستحقاقهم إياها واتباعهم لما هم مأمورون باتباعه – بطريقة فعالة- من سلوك الشرف والأمانة.

"أما" الإسهام الكبير الثاني لدوركايم في علم اجتماع اللامساواة فيهتم بشكل وتطور التدرجات الهرمية للمهن. وقد رفع دوركايم من شأن "عملية" التفريق الاجتماعي/ أو التمايز الاجتماعي (والمشهورة "بتقسيم العمل") حتى أوصلها إى مكانة العملية التي يتشكل منها تحديث المجتمع. وتؤدي هذه العملية إلى تفتيت الوحدات الاجتماعية كبيرة الحجم، مثل الكيانات الاجتماعية الثلاثة "التي كان يتألف منها المجتمع في أوروبا العصور الوسطى، والمكونة من النبلاء، ورجال الدين، والعوام"، ونقابات التجار والصناع في القرون الوسطى، والطبقات "في العصر الحديث". لهذا السبب، يتنبأ دوركايم، خلافاً لماركس، بتفتت وتفكك الكيانات الاجتماعية الهرمية، وبحدوث نوع من التضاعف للجماعات المهنية. ويتنبأ أيضاً بأن من الراجح أن تكون العلاقات

القائمة بين الجماعات المهنية متناعمة أكثر منها متصارعة، وذلك بسبب ما تمارسه الروابط المهنية والدولة من الضبط المتزايد للصراع الاقتصادي/ أو التنافس الاقتصادي بينها. وتتحول الجماعات المهنية لعناصر أساسية للنظام الجديد في التدرج الطبقي لأنها تمنح "أعضاءها" الهوية، والمكانة، والمكافآت المادية. وتتلقى الجماعات المهنية العون من الدولة التي تتحول إلى موجه رئيسي يشرف على الاستقرار والتماسك الاجتماعيين.

ويذهب دوركايم إلى أن البناء الهرمي الاجتماعي سيتأثر – أيضًا– في تشكيله "بتعدد أشكال القيم" وبالنزعة الفردية المتصاعدة، وهي النزعة التي تنعكس صورتها في التأكيد المتزايد على أهمية حقوق الفرد، وبالرغم من ذلك، كان دوركايم قلقًا من ظهور تجمع للجماعات المهنية يتمثل في "روابط مصلحة" واسعة النطاق وقادرة على الصراع. إذ أن أمثال تلك الكيانات لا تتلاءم بصورة جيدة مع المجتمعات الحديثة "المتماسكة عضويًا"، وذلك لأنها تعتمد على الروابط "الميكانيكية" المستمدة من "المصلحة المشتركة" التي تشكلها الإيديولوجيا. وهكذا، فإنه في نفس الوقت الذي كان فيه دوركايم متفطنًا لما يتمتع به أصحاب الأعمال من مزايا جائرة" "أو: غير مستحقة"، كان ينظر إلى الشكل الطبقي والاستقطاب الطبقي على أنهما من الأمور المستبعد حدوثها. فمبدأ التماسك الطبقي لا يتوافق مع مبدأ التمايز الاجتماعي كما أن إيديولوجيا الخصومة والعداء التي يستند إليها الصراع الطبقي تتصادم مع إحساس الناس بالاكتمال/ أو التكامل الناجم عما يربطهم من الروابط العضوية[٧]. وبدلاً من أن يتنبأ دوركايم بحدوث التشكل الطبقي والصراع

---

٧ – عندما ترغم طبقة في المجتمع، لكي تبقى على قيد الحياة، إلى أن تأخذ أي ثمن لقاء ما تقدمه من خدمات، في نفي الوقت الذي تستطيع فيه طبقة أخرى أن تمتنع عن التصرف بهذا الشكل نظرًا لما يتوافر لها من الثروات، وهي "أي الثروات" التي ليس من الضروري أن تكون ناجمة عن تمتع هذه الطبقة بأي شكل من أشكال التفوق الاجتماعي، عندما يحدث ذلك تكون الطبقة الثانية متمتعة بميزة جائرة "أو غير مستحقة" تعلو بها على الطبقة الأولى بموجب أحكام القانون. وبعبارة أخرى أقول: لا يمكن أن يوجد أغنياء وفقراء بالميلاد إلا إذا كان المجتمع خاضعاً لعقود جائرة .(Durkheim 1933, p.384)

الطبقي، تنبأ بظهور نوع من التمايز المهني المستمر الذي يغلب عليه طابع التناغم (بالرغم من تعرضه دائمًا لخطر الإحساس باللامعيارية) ويلازمه الضبط والتنظيم الذي تمارسه الدولة عليه.

"أما" دافيد جروسكي (2001, p. 18، وانظر الفصل الثالث قبل ذلك) فيتحرى السير على خطى دوركايم بذهابه للقول بأننا ننظر إلى المهن باعتبار أنها الوحدات الأساسية التي يتكون منها البناء الهرمي الاجتماعي الحديث. فالكيانات الاجتماعية الشبيهة بالطبقات والمنتشرة على نطاق واسع كيانات اسمية، وهي، خلافاً للمهن، لا تشكل تجمعات بشرية حقيقية لها أهدافها. ذلك أن المهن هي حصيلة التمايز الاجتماعي التلقائي والتجمع الاجتماعي "العضوي". وهي تشكل "تجمعات معنوية" حقيقية (وليست مجرد روابط) كما أنها تخلق هويات قوية. يضاف إلى ذلك أن المهن تعترف بها الدولة وترعاها وتدرجها في كافة أشكال القرارات التي تنظم أوضاع المكافآت "ومنها الأجور والمرتبات مثلاً". كما أنها تقوم بدور القنوات التي من خلالها يحقق الأفراد طموحاتهم في حياتهم المهنية، بالإضافة إلى رفعها لمستوى التشابه في أساليب المعيشة، والأذواق، والاستهلاك. ورغم أن المهن تتجمع- مؤقتًا- في صورة طبقات واسعة النطاق، فإن أمثال تلك التجمعات تتصف بالهشاشة.

يتحول هذا الرأي الذي طرحه جروسكي إلى رأي مشكل عندما يذهب إلى ضرورة النظر إلى المهن باعتبار أنها "طبقات حقيقية". وليس واضحًا ما هو المكسب الذي تجنيه من الخلط بين مصطلح ومفهوم الطبقة، ومصطلح ومفهوم الجماعة المهنية. وتتصف محاولة جروسكي لصياغة نظرية دوركايم في الاستغلال (الناجم عن الاستئثار بالريوع) بأنها أكثر إشكالية، لأنها تتصادم مع النزعة الوظيفية لدوركايم التي تمثل قاعدة ترتكز عليها رؤيته الرئيسية للتمايز المهني. يؤدي هذا التحول الفكري عند جروسكي إلى إبعاده عن نطاق سوسيولوجيا دوركايم في التمايز المهني وتحركه صوب النظرية الفيبرية في "السوق المغلقة". وكما فعل باركين Parkin (1979) وميرفي Murphy (1988)، يحاج جروسكي بأن الجماعات المهنية والجماعات الاحترافية "ذات المستوى الاجتماعي العالي كالقضاة والقادة وأساتذة الجامعات" سوف تتحول

إلى الوسيلة الرئيسية للوصول إلى انغلاق السوق- والذي يمكن النظر إليه باعتبار أنه انغلاق استغلالي ودفاعي معًا.

والآن، يوجد اختلاف جذري بين التمايز الوظائفي "أي: المهني" وانغلاق السوق. إذ أن الأول عبارة عن حل تلقائي للصراع (لأنه يقلص المنافسة)، بينما يتضمن الثاني الصراع والاستغلال. فما لم ينظر المرء إلى الجماعات المهنية باعتبارها قنوات للوصول إلى "حالة" انغلاق السوق، فلن تبدوا كجماعات عدائية تشبه الطبقات في شكلها. وعلى ذلك، لا يمكن صياغة النظرية القائمة بمفهوم الانغلاق المهني "الذي يعني ضمناً منع بعض الراغبين في العمل من الوصول إلى شغل مهن معينة" ومفهوم الاستئثار بالريوع، إلا بالابتعاد عن الأفكار الرئيسية لنظرية دوركايم ومفارقتها. إلا أن لهذه المفارقة خسارة نظرية. ذلك أن جروسكي، بتخليه عن رؤية دوركايم للتمايز الوظيفي "أو: المهني"، يضعف قدرته على تفسير "أصول" التجمعات الاجتماعية المهنية. زد على ذلك، أنه يواجه الدليل الذي يشهد على أن الانغلاق المهني آخذ طريقه للزوال (بسبب رفع الدولة لقيودها المفروضة على سوق العمل)، وعلى أن الصراع الصناعي "بين العمال والرأسماليين" في المجتمعات المتقدمة آخذ في الضعف والوهن. ويبدو أن هذا التصور أكثر تماشيًا مع الاتجاهات التي تنبأ بها دوركايم منه مع التنبؤات المستمدة من النظريات القائلة بمفهوم "انغلاق السوق" "على مهن معينة بحيث يتعذر على من خارج السوق الوصول إليها".

سبق لماكس فيبر أن أرسى القواعد الرئيسية للتحليل الاجتماعي اللاطبقي للامساواة والصراع، خاصة ماورد في ملاحظاته الثرية، وإن تكن غير منهجية، على موضوع "الاقتصاد والمجتمع" "Economy and Society ([1922] 1978)". والأمر اللافت للنظر بصفة خاصة في هذه الملاحظات- والذي كثيرًا ما يتجاهله كل من الفيبريين اليساريين والنقاد الماركسيين المتعاطفين مع فيبر- هو نبرتها الانفعالية. إذ أن فيبر يرفض بشدة ما ذهب إليه ماركس من ادعاءات شديدة العمومية عن المحورية الشاملة للامساواة الطبقية، والاستغلال، والتقسيم "الطبقي"، والعداوة " بين الفقراء والأثرياء، أو بين العمال وأصحاب الأعمال". كما أن فيبر يصوغ رؤية بديلة للتدرج الطبقي

تذهب إلى أن قوة المجتمع وفرص الحياة تتشكلان معًا عن طريق ما يوفره السوق من مصادر اكتساب المال، وما تقضي به الأعراف الثقافية الراسخة بوجوب الالتزام بالشرف والأمانة، وما تحققه القوة التنظيمية، خاصة داخل الدولة "من ضبط للأمور وتسيير للمصالح"، وهذه "المولدات" المختلفة قد تعمل فرادى، وهي الحالة التي فيها تتبع أشكال اللامساواة الاجتماعية مبدءًا سائدًا واحداً للتوزيع، أو قد تعمل مجتمعة فتشترك في إحداث التدريجات المعقدة لقوة المجتمع وفرص الحياة. أيًا ما كان الأمر، فإن من النادر أن تقوم "اعتبارات" السوق والمكانة الاجتماعية ومواقع القوة "السياسية" بتشكيل البيئات اللازمة لتحقيق عملية تشكيل الجماعات. ذلك أن تلك البيئات بمثابة الحاضنة الثقافية التي يتعلم فيها الأفراد القيم الرمزية للأشياء (weber 1978 [1922]: pp. 306-7, 927-39).

قدم كل من فيبر وأتباعه حججًا مقنعة في التمسك بوجود نوع من الفصل التحليلي بين "المولدات" الثلاثة المذكورة وما يصاحبها من أبعاد اللامساواة الاجتماعية– وهي الطبقة، والمكانة، والجماعة المشتركة في نشاط ما/ أو الحزب– وفي النظر إلى التدرج الطبقي الاجتماعي وتشكل الجماعات باعتبار أنهما من الأمور المعقدة التي لا يمكن حدوثها إلا تحت ظروف معينة. وقد جرت العادة على توجيه هذه الحجج اعتراضًا على المحللين الطبقيين الماركسيين الذين يحاولون إدراج هذه المولدات الثلاثة تحت مفهوم الطبقة الوحيد، والذين يسلمون، في أحيان كثيرة، بوجود نوع ما من التماثل الشكلي بين المواقع غير المتماثلة والبنية الاجتماعية[٨]. كما يحذر المفكرون الفيبريون

---

٨ – إن ما تتصف به المجالات المولدة للعلاقات من الأهمية النسبية والبروز النسبي هو الأمر المهم في تشكيل نمط اللامساواة الاجتماعية، ونمط التدرج الطبقي، والنمط العام للمجتمع. يقول فيبر في ملاحظاته "بناء على النمط السائد للتدرج الطبقي، سنتحدث عن "مجتمع مكانة" أو عن "مجتمع طبقي" ((Weber 1978 [1922] p. 306). وقد وصفت معظم المجتمعات التاريخية التي قام فيبر بتحليلها– وهي في الحقيقة جميع المجتمعات التي ليست من نمط المجتمعات الغربية الحديثة– نقول: وصفت معظم المجتمعات التاريخية المذكورة بأنها "مجتمعات مكانة"، وأعني بذلك أنها مجتمعات يزداد فيها بروز ما سوى أشكال اللامساواة الطبقية من الأشكال الأخرى للامساواة الاجتماعية".

من التسليم بوجود تماثل بين بنية اللامساواة، وأنماط تشكل الجماعات، وأشكال الضبط والتنظيم الحكومي للعمل الاجتماعي. فهذه الأمور الثلاثة نادرًا ما تتوافق مع بعضها، وذلك كما يحذر فيبر. شاهد ذلك أن "الطبقات الاجتماعية" تعكس صورة الحواجز الموجودة في "طريق" الحراك الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي وتتقاطع في أحيان كثيرة مع التخوم الفاصلة بين الطبقات. وبصورة مماثلة، تتشكل "جماعات المكانة" على أساس البيئة الحاضنة لأسلوب المعيشة وأنماط الاستهلاك، كما أنها، وكما هو معروف عنها، تتجاهل التمايزات "أو الفروق" الطبقية.

بالمشاركة مع المفكرين القائلين بالمفهوم "الكلاسيكي" للنخبة (وهم فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto، وجايتانو موسكا Gaetano Mosca، وروبرت ميتشلز Robert Michels، يقوم فيبر أيضًا بتسليط الضوء على محورية القوة السياسية باعتبار أنها الجانب الأساسي لأشكال اللامساواة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة. ويذهب هؤلاء المفكرون، مجتمعين، إلى أن القوة السياسية، خاصة قوة الدولة الحديثة، هي المعهود عنها أنها تدعم الامتيازات الاجتماعية في المجتمع الحديث. فالقوة لا تأتي فقط من السيطرة على وسائل الإنتاج، ومما تتيحه السوق من فرص الكسب والتربح من التجارة، بل تأتي أيضًا، وبصورة متزايدة، من التنظيم، وأعني به السيطرة على وسائل الهيمنة السياسية. بناءً على ذلك، يؤدي التنظيم الاجتماعي حتمًا إلى بروز شأن النخبة– حيث توجد على قمة التنظيمات "السياسية" الكبيرة جماعات الأقلية المسيطرة على الحكم "من بعض الأفراد والعائلات" والتي تتصف بالتماسك والصلابة. ومع أن المحتم أن تظل الفجوة التي بين النخبة والجماهير واسعة، حتى في المجتمعات الديموقراطية رسميًا، فإن من الراجح أن تقوم الأبنية الهرمية للقوة "السياسية" بتوليد مشروعية قوية "لها" عن طريق الالتزام بالإجراءات الديموقراطية الرسمية. وقد تكون النزعة المساواتية اللاطبقية حلمًا إيديولوجيًا، إلا أن البنية الهرمية السياسية المفتوحة للجميع والنخبة الديموقراطية المسئولة "أي: المتحملة للمسئولية" هي من الأمور الممكنة.

تشكل الدراسات الاجتماعية الفيبرية منصة وثب مناسبة لكل من المراجعة النقدية لنظرية الطبقة، من جهة، وللصيغ البديلة للتحليل الاجتماعي للامساواة، والتقسيم "الطبقي" والعداء "بين الفقراء والأغنياء، أو بين العمال والرأسماليين" من جهة. وتتمثل "الأبنية التوليدية" الرئيسية للامساواة الاجتماعية الواردة في الدراسات الاجتماعية الفيبرية، في علاقات السوق/الملكية، والعلاقات المجتمعية المحلية، وعلاقات السلطة. وتعكس هذه الأبنية، بالتتابع المذكور، صورة حقوق الملكية وحريات السوق؛ والقيم والأعراف الراسخة لتوزيع الاستحقاقات المتعلقة باحترام الأفراد وتقديرهم؛ وقوة الأنظمة البيروقراطية الجماعية (خاصة داخل الدولة). وتقوم هذه الأبنية، مجتمعة معًا، بتشكيل البيئات/ أو الظروف المحيطة المتنوعة اجتماعيًا وتاريخيًا والمطلوبة لتوزيع قوة المجتمع وفرص الحياة على الأفراد. وأيًا ما كان الأمر، فإن هذه البيئات/ أو الظروف المحيطة/ أو المحاضن لا تتطابق بالضرورة مع الطرف التي بها تتشكل العلاقات الاجتماعية، وتحدث التجمعات الاجتماعية، وتظهر التقسيمات الاجتماعية، وتنشأ العداوات الاجتماعية، وتعكس جوانب التشكل الاجتماعي الهرمي هذه صورة العمليات المستقلة للتجمع والانغلاق الاجتماعيين، وتشكل الهوية والتماسك، وعملية التباعد الثقافي، والتنظيم السياسي– حيث يتم إدراج هذه العمليات جميعًا داخل أنساق المعاني السائدة. وقد تتشكل التقسيمات الاجتماعية على امتداد الخطوط التي بين الطبقة والسوق، وذلك بمثل ما تتشكل على امتداد الخطوط الإقليمية (القومية)، أو الخطوط الحزبية– الإيديولوجية، أو الخطوط العرقية أو الخطوط الدينية– وهي القضية التي أكد عليها الفيبريون المحدثون المعاصرون (من أمثال جيدنز Giddens ١٩٧٣ وسكوت Scott ١٩٩٦) والمفكرون القائلون بمفهوم الفضاء الاجتماعي ومفهوم الرابطة التخالفية /أو: التفاضلية (من أمثال Lauman 1973, Stewart, Prandys, and Blackborn 1980).

الأبنية المعقدة للامساواة

قد تتباين اللامساواة الاجتماعية في درجة التعقد- والتمثل في تفاعل "المولدات" البنائية المختلفة- وفي درجة التعبير الاجتماعي عنها، وفي التشكل الاجتماعي للجماعات "اللامتساوية". كما أن التدرج الطبقي الاجتماعي- وأعني به الدرجة التي يصل إليها تجسيد اللامساواة في صورة تسلسلات هرمية دائمة- هو أيضًا متباين "في صوره وتجلياته". وكذلك تتباين طرق التعبير السوسيوثقافي عن الطبقات الهرمية من خلال أنماط الهوية المشتركة والارتباط التخالفي "أو التفاضلي، أو التمييزي". فعندما يكون التعبير السوسيوثقافي ضعيفاً- أي" عندما تكون التخوم الفاصلة بين الطبقات غائمة، وتكون هويات الجماعات وأشكال التماسك ضعيفة، وتكون التباعدات "أي المسافات الفاصلة بين الطبقات" منتشرة- وتكون التقسيمات الطبقية متقلبة الأحوال- قد تتخذ أشكال اللامساواة الاجتماعية صورة معقدة وغير طبقية. وفي هذا المقام يذهب المفكرون إلى أن الظروف العصرية الحالية تمثل علامة واضحة على حدوث نقلة/ أو تحول في اتجاه اللامساواة المعقدة. ويستدعي هذا الوضع منا مراجعة شاملة لآرائنا المتعلقة باللامساواة الاجتماعية، والتقسيم الاجتماعي، والعداء الاجتماعي. وتتضمن الخطوات الأساسية لإجراء تلك المراجعة الشاملة ما يلي:

إدراك تعددية الأبنية المولدة للامساواة الاجتماعية

كما سبق لمعظم المفكرين الذين حللوا "ظاهرة" التحديث الصناعي، وخاصة ماكس فيبر- أن أشاروا إليه، فإن الطبقات، وبصفة دائمة، يتطابق ظهورها مع ظهور الجوانب الأخرى للامساواة، وتتنافس مع هذه الجوانب أيضاً (1978 [1922], pp. 306-7,927-39). وبينما يكون بالإمكان ترجمة مصادر القوة الأساسية إلى بعضها، يكون من النادر أن تتراكم هذه المصادر وتتبلور في صورة تسلسلات هرمية اجتماعية وتقسيمات متناغمة مع بعضها. والسبب في ذلك أن الطبقة، والمكانة، والحزب أمور مستمدة من الجوانب

المختلفة للعلاقات الاجتماعية، كما ترافقها الصياغات المختلفة لإضفاء المشروعية على توزيع الثروات والموارد الاجتماعية. تفضل الطبقة القاعدة التي تقول: "من كل إنسان بحسب ملكيته ومهاراته القابلة للتسويق". وهذه القاعدة غير حساسة لدعاوى المكانة التقليدية، لذلك تعد قاعدة ثورية فيما يتصل بنتائجها الاجتماعية. وتعتمد التسلسلات الهرمية الجامعة بين الحزب والسلطة على المبدأ الذي يقول: "من كل إنسان بحب رتبته"، أي بحسب بعده التدرجي عن مراكز القوة التنظيمية "للدولة". وتعد الأشكال البيروقراطية للدولة الحديثة، بالذات، مولدات فعالة لأمثال تلك النظم التي تحدد رتب الأفراد، كما أنها أصبحت العمود الفقري للتدرج الطبقي في ظل اشتراكية الدولة. وأخيراً، فإن الدعاوى المتصلة بمفهوم المكانة تتبع القاعدة التي تقول: "لكل إنسان بحسب الأعراف الاجتماعية المستقرة". ومن المعهود أن أمثال تلك الأعراف التي يحتكم إليها في عملية منح المكانات الاجتماعية للأفراد، وهي العملية التي لا تلتزم بقاعدة ثابتة، نقول: من المعهود أن تلك الأعراف تستند- في منطقها- إلى التراث (ومن أمثلة ذلك، التفسيرات التقليدية للنصوص المقدسة، والأعراف والممارسات المستقرة، إلى آخره)، إلا أنها تتطور أيضًا مع ظهور أشكال جديدة من "التمييز" المعترف به اجتماعيًا.

إدراك الأثر الذي يحدثه التعليم والمعرفة في اللامساواة الاجتماعية

عند كتابته عن جماعات المكانة في أوروبا أوائل القرن العشرين، ذكر فيبر، وإن بصورة موجزة، أشكالاً جديدة لنزعة الأفراد للحصول على الشهادات الدراسية المعتمدة من الدولة، فقال:

[يؤدي التوسع في الشهادات الدراسية التي تعطيها الجامعات، والكليات المعنية بقطاع الأعمال والهندسة، بجنب المطالبات (الشعبية) الصاخبة باستحداث شهادات دراسية في سائر المجالات، تؤدي هذه الأمور إلى تعزيز تشكيل طبقة تتمتع بامتيازات خاصة من الموظفين العاملين بمكاتب الخدمات وبإدارات الحكومة. وتقوم أمثال تلك الشهادات الدراسية إلى دعم استحقاق

حامليها في التزاوج مع العائلات ذات المكانة المرموقــة، واســتحقاقاتهم فــي الالتزام "بمواثيق الشرف"*... واستحقاقاتهم في الحصول على مكافآت "معتبرة" بدلاً من المكافآت التي تصرف للعمل الذي أجاد العامل القيام به، واســتحقاقات بإحراز تقدم أكيد "في مجال الوظائف" وبالحصول على تأمين للشيخوخة، وفوق ذلك، استحقاقاتهم في احتكار المراكز الاجتماعية المرموقــة ونظائرهــا مــن المراكز ذات العائد الاقتصادي الممتاز (Weber 1948, pp. 241-2).

إن نجاح عملية الحصول على الشهادات الدراسية المعتمدة يتوقف على تأمين قدرة حملة هذه الشهادات على الحفاظ على حقوقهم، والــدفاع عنهــا، وتعزيزها. وكما يؤكد كل من فيبر وأتباعه المعاصــرون (خاصــة هــارول بركين Harold Perkin وفرانك باركين Frank Parkin)، فإن الاســتحقاقات التي تطالب بها هذه الفئات، خاصة أصحاب المهــن الاحترافيــة "كالقــادة، والقضاة، وأساتذة الجامعات"، تذكرنا بأحد مبادئ جماعات المكانة، وهو مبدأ "التوزيع" ("تبعاً للشهادات التعليمية المعتمدة"). مع ذلك فــإن فيبــر وأتباعــه المعاصرين يواجهون ويتشككون، أيضاً، في دعاوى استحقاق المكانة القائمــة على أساس التقاليد. لذلك تعد جماعات المكانة الحديثة الظهور، والمكونة من الحاصلين على شهادات دراسية عالية، ذات موقف نفسي متقلب للغاية، إن لم يكن عدائياً تمامًا تجاه دعاوى الاستحقاق القائمة على أساس التقاليد والطبقــة. بهذا الشكل، فإنه في الوقت الذي يكثر فيه استفادة الاحتــرافيين مــن حالــة الانغلاق المهني "التي يمنعون بها غيرهم مــن الوصــول إلــى مراكــزهم" فيحتكرون سوق العمل في مجال تخصصاتهم، فإنهم يتجاهلون أيضًا "حقــوق الملكية المجردة/ أو الصريحة. على هذا الأساس، فــإن المعاصــرين مــن أصحاب المهن الاحترافية "الرفيعة"، والمثقفين، والمديرين يشكلون تــصنيفات لها نمط جماعات المكانة، أكثر من كونهم يشكلون طبقات.

---

* هو التزام لم يكن يطالب به في ذاك الوقت إلا عليه القوم من النبلاء، والسياسيين، والقضاة، والأطبــاء، ولم يكن يطالب به الموظفون أو العمال مثلاً، لذلك أصبح سعي الموظفين، من حملــة الــشهادات الجامعيــة، للحصول على الحق في هذا الالتزام، علامة على أنهم يشعرون أنهم في مكانة اجتماعية عالية. "المترجم".

إن هذه التصنيفات المعاصرة من جماعات المكانة "وهم حملة الشهادات التعليمية العالية" تعمل داخل البيئة العلمانية العقلانية- القانونية. وهي تعكس صورة الإيديولوجيا السائدة للفرصة المتكافئة والجدارة. وقد يذهب المرء إلى أن هذه الإيديولوجيا لا ترتاح للمبادئ الطبقية. "لذلك" يتعين على المبادئ الطبقية أن تتلاءم مع مظاهر التميز القائمة على أساس المكانة- وهو الرأي الذي طرحه المفكرون الطبقيون السوسيوثقافيون، من أمثال بيير بورديو، والمفكرون الآخذون بفلسفة التدرج الطبقي القائم على السمعة، أو الصيت، من أمثال إدواردشيلز Edward Shils، والمفكرون القائلون بمفهوم رأس المال البشري، من أمثال جاري بيكر Gary Becker، والباحثون في مجال فلسفة ما بعد الصناعة، من أمثال دانيل بل Daniel Bell. وتُستمد المكانة الخاصة للتعليم (وبالذات التعليم العالي المعتمد من الدولة) من دورها الخصوصي "كمؤشر ملائم للجدارة"، أكثر من كونها المصدر الوحيد للمهارات القابلة للتسويق. ويتحول التعليم العالي، بالذات، إلى التعبير الاجتماعي الأساسي عن المبدأ العالمي الشامل للإنجاز والجدارة. ويشكل هذا الدور الحاسم للتعليم جزءًا لا يتجزأ من صميم الإيديولوجيا الليبرالية السائدة التي تنظر إلى التعليم والجدارة على أنهما شئ واحد، كما أنه يتلقى الدعم من هذه الإيديولوجيا[٩].

إدراك النتيجة التي تحدثها المواطنة والديموقراطية في اللامساواة الاجتماعية

شكل التحليل الذي قدمه توكفيل Toqueville للظاهرة التقدمية المتمثلة في "المساواة في الظروف" منصة وثب للتحليلات المعاصرة للامساواة المدنية واللامساواة السياسية. ويلاحظ الدارسون الذين يبحثون موضوع المواطنة والديموقراطية أن من المفارقة أن يتسبب التوسع في المواطنة في إحداث

٩ - لا يقتصر أمر الفئات ذات التعليم العالي على تحولها إلى مواقع مكانة لها أهميتها، بل إنها تتحول أيضاً إلى بيئات/ أو حاضنات للتشكل الاجتماعي- وهي حقيقة أكدها قوة "ظاهرة" الزواج بين الأقارب المتعلمين، وشبكات الأصدقاء، والحشد السياسي (انظر الدراسات الخاصة بالحركات الاجتماعية الجديدة).

شيء من التسوية الاجتماعية، ولكنه يتسبب أيضًا في إحداث نمط جديد من التدرج الهرمي والتقسيم. في هذه النقطة تلتقي أفكار توكفيل الحدسية مع الأفكار الفيبرية، وذلك بالرغم من أن توكفيل يربط الميول "الاستبدادية" الجديدة بالضعف في المجتمع المدني، بينما يعزو فيبر أمثال تلك الميول إلى الاتجاهات التي تفضل "الاستفتاءات الشعبية"، وهي الاتجاهات المتأصلة في عملية التحول الديموقراطي الجماهيري والهيمنة البيروقراطية. يشترك كل من المفكرين الآخذين بأفكار توكفيل والآخذين بأفكار فيبر في أنهم ينظرون إلى التدرج الطبقي السياسي باعتبار أنه يتقاطع مع- ويسيطر بشكل ما على- التدرجات الهرمية التقليدية للمكانة والتقسيمات الطبقية الاقتصادية.

يتنبأ التحليل الذي قدمه توكفيل بظهور تحليلات فيبر التاريخية للمكانة المدنية القائمة على مبدأ المساواة التامة بين البشر والناجمة عن التوسع التاريخي للمدن والدول القومية الغربية. (ومن شواهد ذلك) التحليل الذي أجراه مارشال Marshall (1950) على الحقوق المتوسعة للمواطنة، والذي قام – بعدها- تيرنر Turner (1990) بتعميم نتائجه. وقد تزايدت "حقوق" المواطنة من حيث عدد المتمتعين بها، ومن حيث النطاق الذي تغطيه من الحقوق. لذلك، بعد أن منحت الدول الأوروبية مواطنيها حقوقهم في الحريات المدنية الأساسية، أتبعت ذلك بالتوسع في الحقوق الخاصة بالمجال السياسي والمجال الاجتماعي. وقد قامت الحقوق الاجتماعية/ أو حقوق العيش في مجتمع الرعاية، بالذات، بنزع جوهر المواطنة في مواجهتها "لقوة الملكية" و"مراكز تداول الأموال" (كالبنوك والبورصة مثلاً)، مؤثرة بذلك على أنماط اللامساواة الاجتماعية. ولهذا، فإن ظهور الأفراد "اللامواطنين"- من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، وطالبي حق اللجوء السياسي، و"الجاستر بيرتز" "Gastarbeiters" "أي الخدم والسعاة، بالألمانية" الذين يسمح بقبولهم على نطاق واسع ولكنهم لا يمنحون حق الاقتراع- أقول: إن ظهور هؤلاء الأفراد "اللامواطنين" يدل على قرب تشكل "طبقة دنيا" جديدة من المدنيين، كما يسلط الضوء على بعد جديد من أبعاد التدرج الطبقي الذي يتم من خلال الاستبعاد السياسي لبعض المواطنين.

تأثير الجنس والعلاقات العرقية على اللامساواة الاجتماعية

يستحق الشكل الآخذ في التغير للامساواة بين الجنسين واللامساواة الإثنية العرقية تعليقاً خاصًا به. فهاتان الحالتان من اللامساواة تقتربان من "حالات اللامساواة في مجال المكانة الاجتماعية- إذ أنهما مستمدتان من، وناجمتان عن الأعراف الاجتماعية الموروثة التي تعززها الإيديولوجيا، كما أنهما مطويتان داخل الممارسات الاجتماعية التمييزية السائدة من زمن بعيد، خاصة في المجال المحلي العائلي. تتم إعادة إنتاج أشكال اللامساواة الاجتماعية من خلال المعايير الثقافية الموروثة وما ترتكز عليه من القيم. وهذا هو السبب في أنها أقوى أشكال اللامساواة في المجتمعات المحافظة على التقاليد (والتي كانت شائعة قبل ظهور الرأسمالية)، وفي أن التغيرات التي حدثت في العلاقات الطبقية (ومنها، مثلاً، التغيرات التي أعقبت الثورة الروسية والثورة الصينية) لم تلحق بها تحسناً ملحوظًا. وعلى النقيض من ذلك، فإن ما يجري حالياً من النشاط المتسارع في القضاء على التقاليد، والمرتبط بانتشار النزعة العقلانية الرشيدة، والنزعة الفردية، والعلمانية، يساعد على تقليص الفجوات القائمة بين الجنسين.

إن أشكال اللامساواة الجنسية، وأشكال اللامساواة الإثنية- العرقية، لا تزال تنتشر داخل المجالات العامة، ويترتب على ذلك "إضفاء الطابع الجنسي" و"إضفاء الطابع العرقي" على المهن، وعلى قطاعات السوق، وعلى الأدوار السياسية. إلا أن من النادر أن تُنتِج أشكال اللامساواة المذكورة طبقات جنسية أو طبقات عرقية. فالأقرب للواقع، أن إضفاء الطابع الجنسي على المهن، وعلى قطاعات السوق، يقدم مثلاً لتهجين عملية التدرج الاجتماعي، مما يضيف المزيد من التعقد للأنماط المعاصرة للامساواة. وهذا التهجين يعني، ضمناً، حدوث نوع من التداخل المتبادل بين آليتين من آليات إحداث التدريج الطبقي بأسلوب يجعل من العسير فك الاشتباك الحاصل بين ما يترتب عليهما من نتائج حتمية. ومن ثم تؤدي آلية السوق إلى تحويل السوق إلى مجال "شبه ثقافي". وبدورها، فإن الأعراف والتقاليد المتصلة بالمكانة الاجتماعية للأفراد، والتي تم تشكيلها خارج مجال السوق، تتعرض للتغيير، فيتحول تعبير الناس

عنها إلى أن ينظروا إليها بوصفها "قــدرات ســوقية "أو: كفــاءات ســوقية" (تُمارَس) من خلال القيود والتسهيلات الموجــودة فــي ظــروف التوظــف وظروف العمل "أي: ظروف تشغيل العمال"، وهي الأمور التي يتقبلها الناس على نطاق واسع، وتؤخذ مأخذ التسليم كما هو معهود عنها. وبعبارة أخــرى أقول: إن العمل الذي يقوم به السوق إنما يعكس صورة المعايير والعلاقــات الشعبية "أي: السائدة بين العامة" والتي تشكلت خارج مجال التوظــف، وفــي نفس الوقت، فإن نفس هذه المعايير والعلاقات تُمنح الشرعية وتتلقــى الــدعم والتأييد من خلال أسلوب السوق الاصطلاحي في التعبير عــن الكفايــة/ أو الكمفاءة، والإنتاجية، وما إلى ذلك.

وكما هو واضح من هذه الأمثلة، فإن عملية التهجين ليــست مقــصورة على التداخل المتبادل بين السوق والعلاقات السائدة في المجتمــع، ذلــك أن تداخلاً متبادلاً مشابهًا يحدث بين أنساق التحكم في السوق، من جهة، والمعايير السائدة في المجتمع، من جهة. شاهد ذلك أن تركيز الإنتاج الصناعي صاحب ظهور الوظائف الإدارية العليا في الشركات كبيرة الحجم. وتعد فرص الحياة المتاحة لمديري الشركات الكبيرة دالة للمهــارات القابلــة للتــسويق "لــدى المديرين"، ولموقعهم التدرجي "داخل الهرم التنظيمي للشركات"، ولنفس حجم الشركة وموقعها الإستراتيجي. وهذه القضية مهمــة بالــذات عنــدما تتــضم الأنظمة الهرمية التي تحكم القطاع الخاص إلى الأنظمة الهرمية للدولــة فــي عملية تحقيق الاندماجات بين الشركات الكبيرة- كما حدث في أوروبا الغربية في أواسط القرن العشرين(١٠).

التدرج الطبقي والتشكل الاجتماعي

تدل عملية التهجين المتزايد على قرب تفكــك الطبقــات "الاجتماعيــة"

١٠- قام رالف دانــدروف (1959) Ralf Dahrendorf، ورايــت ميلــز ,Wright Mills (1951 1956)، ومفكرون معاصرون كبار بتحليل "ظاهرة" بزوغ النخب من مديري الــشركات الكــبيرة ونوابهم الذين ينفذون سياساتهم، أعني بذلك طبقات "ذوي الياقات البيضاء".

الصناعية وما يصاحب ذلك من مفارقتها للمجتمع الطبقي. ويتجلى هذا الوضع في نمط معقد بصورة متزايدة من أنماط تشكل الجماعات الهرمية– أعني بـه نمط التدريج الطبقي الاجتماعي– والذي لابد لنا من الالتفات إليه الآن.

يشير مفهوم التدريج الطبقي الاجتماعي إلى عملية التنميط العمودية/ أو الرأسية المركبة: حيث يجتمع فيها البناء الهرمي الاجتماعي مع التقسيم الاجتماعي. وحيث يتم ربط التجمعات البشرية العنقودية التي تحتوي على مراكز اجتماعية غير متساوية عن طريق التقارب الاجتماعي، كما يتم الفصل بين هذه التجمعات عن طريق التباعدات الاجتماعية. كما يشير هذا المفهوم إلى عملية التجميع/ أو العنقدة الاجتماعية الهرمية وعملية الانغلاق الاجتماعي الهرمي. وتتصف أمثال تلك العمليات بأنها ذات وجهين متعاكسين؛ ذلك أن تغيير أنماط اللامساواة يتضمن القيام بإزالة التدرج الطبقي "أي: هدمه" وإعادة بنائه على امتداد الخطوط الطبقية واللاطبقية.

العنقدة الاجتماعية والانغلاق الاجتماعي

في أثناء القيام بعملية التدريج الطبقي، تكتسب أشكال اللامساواة الاجتماعية صورة الأبنية الهرمية الاجتماعية المستقرة، والعلاقات النمطية للتفوق والدونية، وأشكال الاحتواء والاستبعاد الممنهجة، وأشكال التباعد والتقارب الاجتماعية. ومع أن مفهوم التدريج الطبقي أمر يتعلق بدرجة تنفيذه، فإن "التدريج الطبقي الحقيقي" لا يظهر إلا عند وجود حد أدنى من التشكل الاجتماعي، أي عند وجود عملية تنميط واضحة ومستقرة نسبياً من خلال العنقدة الاجتماعية والانغلاق الاجتماعي. إذ أنه لا معنى للحديث عن مجتمع ذي طبقات في حالة غياب أمثال تلك "الشرائح الاجتماعية" المعترف بها.

تتضمن عملية العنقدة الاجتماعية، كما هو معروف، تداخلات بين الجوانب المختلفة للامساواة تتم بأسلوب يسهل الاعتراف الاجتماعي "بتلك العناقيد/ أو التجمعات الاجتماعية"، ويتضمن الانغلاق الاجتماعي تشكيل الصور المستمرة للتباعدات والتقاربات الاجتماعية. لهذا السبب، تضمن

التدرج الطبقي، خاصة في بريطانيا منتصف القرن السابع عشر، تضمن ما قد نسميه "اغتصاب المكانة" (والحط من شأنها) من خلال ما حدث من تداخل وتلاق متزايدين بين المواقع الطبقية للمكانة والمواقع التقليدية لها. وكان الاندماج الذي يتم من خلال الزيجات المتبادلة بين طبقة البورجوازية الصناعية والنبلاء من ذوي الأملاك مجرد مثال واحد على هذا التلاقي؛ كما يعد الحط من شأن الحرفيين وعمال الصناعة مثالاً آخر.

سيرًا على طريق فيبر، يمكننا القول بأن تميز الطبقات الاجتماعية/ أو الشرائح الاجتماعية يعتمد على درجة الانغلاق الاجتماعي، وقدرة أعضاء الشرائح على تقييد بعض التعاملات الاجتماعية العامة، والانغلاق السوسيو-سكاني، أي يعتمد على قدرة هذه الشرائح الاجتماعية على إعادة إنتاج نفسها عبر الأجيال. كانت، ولا تزال، أفضل العلامات التي تميز الانغلاق الاجتماعي هي الزيجات المتبادلة واستمرارية الأدوار الاقتصادية بين الأجيال. ذلك أن الزيجات التي تتم داخل أطر الشرائح الاجتماعية المعترف بها (سواءً أكانت هذه الشرائح طبقات، أم جماعات مكانة، أم رتبًا سياسية "أي أصحاب المقامات السياسية العالية") تعزز قيام الشرائح بإعادة إنتاج نفسها. يضاف إلى ذلك أن "عملية" إعادة الإنتاج هذه يتم تسهيلها عن طريق تشكيل الهابيتوس العام الذي من خلاله يصبح التميز الاجتماعي والوصمة الاجتماعية أمرين هادفين ومشروعين (حتى وإن لم يكن هذان الأمران مقطوعًا بهما قبل ذلك أبدًا، كما ينوه بورديو بذلك).

يتركز اهتمام علماء الاجتماع المعاصرين المعنيين بموضوع التدرج الطبقي على "الطبقات المهنية"، أي على التجمعات البشرية الرأسية لتشكيل المواقع على مصفوفة التقسيم الفني للعمل، وعلى الملكية وعلاقات العمل كذلك[١١]. وقد حظي موضوع التشكل الطبقي المهني بقدر كبير من البحث

١١- ورغم ذلك، لابد لنا أن نتذكر أن عناصر المكانة، أيضًا، تدخل في "عملية" تشكيل الطبقات الاجتماعية. أما الشيء الذي يجعل التصنيفات الاجتماعية الناتجة عن هذه العملية طبقات اجتماعية فهو البيئة الأصلية الحاضنة التي تنموا فيها هذه التصنيفات الاجتماعية، أو بتعبير مختلف، هي القواعد

والدراسة. ويلاحظ بعض النقاد أن التخوم الفاصلة بين "الطبقات المهنية" تخوم غير محكمة ويعتريها التقلب وتغير الأحوال. شاهد ذلك أنه عندما تترسخ هذه التخوم، تتبع – بصورة نمطية– نزعة "التركيز علـى الـشهادات الرسـمية المعتمدة من الدولة". ومع ذلك، فإن مثل هذه النزعة، خاصة إذا كانت تشتمل على الاهتمام بالشهادات الدراسية بجانب إضفاء الـشرعية علـى الجـدارة الشخصية للفرد، فإنها تميل إلى اتباع منطق تشكل جماعات المكانة (كما أشار إلى ذلك تيرنر Turner (1988). وبالمثل، فإن بالإمكان النظر إلى الـشرائح الطبقية العرقية والإثنية (ومن أمثلتها السود في الولايات المتحدة، والصينيون في شرق آسيا، والسكان الأصليون في أستراليا) باعتبار أنها شـواهد علـى الشرائح الطبقية الشبيهة بجماعات المكانه. فهي تأتلف بشكل تـدريجي مـع الأبنية الهرمية السوسيوسياسية وتمتزج بها. وتعد النخب المعاصرة والطبقات السياسية المعاصرة شواهد علة التعنقدات الاجتماعية الرأسية في أمثال تلـك الأبنية الهرمية، حيث تتشكل حول مواقع النفوذ السياسي(١٢).

يشير الباحثون المعنيون بدراسة الطبقات المهنية إلى وجود نوع ما مـن أنواع التزايد في أعداد التعنقدات الاجتماعية ذات الأبنية الرخـوة/ أو غيـر المحكمة وذات التنظيم الرأسي. ويعكس هذا التزايد صورة التمايز المتصاعد (وهو المبدأ المحوري في سوسيولوجيا دوركايم) الذي يتـسبب فـي إزالـة التجانس الداخلي للتعنقدات المهنية الواسعة النطاق، والتي منها مثلاً العمـال

الاجتماعية التي يقوم عليها كل من "الانغلاق– والاستبعاد" الطبقيين، بجانب اعتبار آخر من العـسير تحديده، وهو نمط الدوافع والمصالح التي تنطوي عليها هـذه العمليـة– وفي حالـة وجـود الطبقـة الاجتماعية، يكون النمط السائد "للقواعد التي تقوم عليها" هو نمط "المصلحة الطبقية".

١٢– تعتبر الشرائح الطبقية الحزبية (التي كانت موجودة في الاتحاد السوفيتي سابقاً)، بجانـب مـن كـانوا موجودين في المجتمعات الشيوعية من كبار مسئولي الحكومة ومسئولي الصناعة الذين كانـت تعينـهم الأحزاب الشيوعية الحاكمة، والذين كانوا ملتزمين سياسيًا بمبادئ هذه الأحزاب، نقول: تعتـبر هـذه الشرائح الطبقية أيضًا شواهد مناسبة على أ مثال تلك الشرائح الطبقية المذكورة. انظر أعمال المفكرين القائلين بالمفهوم الكلاسيكي للنخب، وانظر– في سياق التحليل الطبقي– أعمال فسولفـسكي مـثلاً Wesolowski (1977)

الصناعيون والكادحون من العمال الزراعيين. ومع أن أمثال تلك التعنقدات كان لها في الماضي طبقات متقاربة من بعضها، فإن التقسيمات المهنية المعاصرة تبلغ من الضعف والتفتت حدًا تعجز معه عن أن يكون لها مثل ما كان للتعنقدات السابقة من طبقات متقاربة. (بذلك) يبدو أن التشكل الاجتماعي يتبع نمط التمايز المتصاعد الذي يجمع – في طبيعته- بين كونه تمايزًا فنيًا وتمايزًا اجتماعيًا.

المجتمعات المحلية والجماعات

حتى الآن، ناقشنا الجانب الأول للتشكل الاجتماعي، أعني به التعنقد والانغلاق. علمًا بأن التعنقد والانغلاق مسألتان تتعلقان بدرجة التشكل الاجتماعي. وهما يؤديان إلى ظهور ما يسميه هولتون Holton (1996) وتيرنر Turner (1996) (متابعين بين ذلك أفكار تونيز Toennies عن التمييز الكلاسيكي) تعنقدات وشرائح المجتمع العام gesellschaftlish. أما تجمعات المجتمع المحلي فتتطلب وجود تشكل اجتماعي شديد القوة تؤدي بالضرورة إلى التعبير السوسيوثقافي الصريح عن هذا المجتمع: أي إلى وجود هويات جمعية وصور من التماسك الجمعي. ومن المعهود أن يتم تحقيق هذا التشكل الاجتماعي القوي من خلال القيادة والتنظيم. وعندما تكتسب الفئات اجتماعية أمثال تلك الهويات وصور التماسك الجمعية- وهو تطور نادر الحدوث وخاضع للصدفة- فإنها تتحول إلى مجتمعات محلية وقد يتولد عنها أيضًا ظهور كيانات جمعية فاعلة منظمة، كالأحزاب والحركات الاجتماعية، كما هو معروف.

تقع قضية تشكل المجتمع المحلي والجماعات في موقع القلب من المنظور الفكري للتدرج الطبقي الاجتماعي. وإذا نظرنا إلى التدرج الطبقي من منظور دوركايمي، فإنه يشتمل ضمناً على تشكيل صور التماسك والتباعد داخل وخارج كل جماعة وما يصاحب ذلك من عمليات التقييم الاجتماعي لكل جماعة ومنحها الرتب الاجتماعية المناسبة لها في ضوء القيم السائدة

بالمجتمع. ويشير هذا المسار التحليلي إلى ثلاثة جوانب متداخلة من جوانب عملية التدرج الطبقي، هي: الجانب المتعلق بالتصنيف الاجتماعي ورسم خطوط التخوم "بين كل طبقة وأخرى"، والجانب المتعلق بتقييم ومنح/ أو استحقاق الاعتبار الاجتماعي "لكل فرد في كل طبقة"، وهي الأمور التي تعكس صورة "المسافة التي تفصل كل طبقة عن المقدس" والجانب المتعلق بالتشكيل الداخلي للهوية وبناء التماسك. علمًا بأن العمليات الأخيرة تشتمل على تشكيل صور التمثيل الجمعي القوية "كالأحزاب والنقابات والروابط مثلاً" وضبط المعايير الداخلية.

تولي الدراسات الاجتماعية الآخذة بأفكار دوركايم لموضوع أشكال اللامساواة اهتمامًا بالتصنيفات الشعبية/ أو الشائعة وبرسم خطوط التخوم ((الفاصلة بين الطبقات)) أكثر مما توليه للتصنيف الرأسي للرتب الاجتماعية، وأعني به "التدرج الطبقي الحقيقي". وهذا الوضع يعكس الملحوظة المشهورة لدوركايم والتي مفادها أن من يعتبرون أنفسهم محرومين اجتماعيًا على الدوام يعارضون، بصفة خاصة، النظم ذات البناء الهرمي. وقد تقوم المجتمعات المحلية والجماعات، وقد لا تقوم، بتشكيل أنظمة هرمية "إجماعية" (أي: عن طريق التراضي العام). فإن قامت المجتمعات المحلية والجماعات بهذا العمل، فإن هذه الأنظمة– والتي تعكس القيم المشتركة (أو المسافة التي تفصلها عن المقدس) تكون مزعزعة ومعرضة للخطر. ويعتبر التفاعل القائم بين التمايز الاجتماعي (أي: التشكل الأفقي للجماعات) من جهة، والتدرج الطبقي (أي الترتيب الرأسي للدرجات والرتب الاجتماعية التي يتنافس الجميع على حيازتها) من جهة، نقول: يعتبر هذا التفاعل هو الموضوع المفضل لدى الباحثين المعنيين بدراسة أشكال التباعد وأشكال التماسك الاجتماعية(١٣).

١٣– انظر على سبيل المثال بورديو ([1979] 1984) وبوتيرو Bottero وباندي Pandy (2003) وكما أشار إلى ذلك دوركايم (مثال ذلك 1933, pp. 356-8) وأتباعه، فإن التقسيم المتواصل للعمل يولد التمايز "المهني" والتدرج الطبقي "المهني". وقد ينجم عن هذا الوضع "تقسيمات طبقية اجتماعية" عندما يتحد التمايز "المهني" مع الانفصال والعزلة الاجتماعية المَرَضيين (في رأي دور كايم)، وعندما يتحول

تلقي المنظورات الفكرية الفيربية المحدثة، ومعها المنظورات الفكرية القائلة بمفهوم النخب، تلقي الضوء على تشكل المجتمعات المحلية الرأسية داخل الأنظمة الهرمية القومية للقوة. إذ تشترك هاتان المدرستان الفكريتان في النظر إلى هذه المجتمعات المحلية باعتبار أنها مجتمعات معرضة للخطر ومعقدة، حال كونها تعكس صورة أسلوب الحياة المشترك، وقنوات الاتصال، والعدو المشترك، والقيادة الفعالة كعوامل رئيسية ترفع من مستوى المجتمع المحلي وتزيده قوة. وتتمثل العلامة الرئيسية الدالة على وجود الروابط المجتمعية المحلية في وجود هوية مشتركة يساندها رمز شعبي من رموز الاعتراف بها. تقوم مثل تلك الهوية– بجانب ما يقوم به الفرد من توحد يسير مع هذه الهوية– بتشكيل الأساس الذي يرتكز عليه العمل (الجمعي) المتماسك. وقد تكون أفضل الأمثلة الدالة على تجمعات القوة المجتمعية المحلية هي النخب السياسية. والحقيقة أن وجود الدرجة الدنيا من التماسك و"التجمع" الداخليين هو سمة مؤكدة من سمات النخب.

يندر وجود الجماعات المجتمعية المحلية لأن تشكيلها وإعادة إنتاجها من جانب المجتمع يستنفذ مقادير ضخمة من الطاقة الجمعية والموارد. "كما أن" من اللازم غرس التباعدات الاجتماعية وتعهدها بالرعاية من خلال التفاعل المنمط والتميز في أسلوب المعيشة (كما يقول بذلك فيبر). وتعتمد المجتمعات المحلية أيضًا على استنساخ التصنيفات والتشديد الطقسي على

"التقسيم إلى تشتيت"، وعندما يحقق ضبط المعايير في أداء مهمته، ويعتبر تشكل "الطبقات العمالية" (بصيغة الجمع) والصراع الصناعي مع أصحاب الأعمال من الأعراض المميزة لهذه التقسيمات في الصناعات ذات المستوى الكبير. وأيًا ما كان الأمر، فإن دوركايم يرى، أيضًا، وجود نزعة نحو التمايز والتكامل المهنيين اللذين يخضعان للضوابط المعيارية، خاصة في المناخ الذي تنتشر فيه "عبادة الفرد": بجانب "الوعي الجمعي "(أي: تعددية القيم). ويتصف النمط الناتج عن التدرج الطبقي المهني، كما أشار إلى ذلك بارسونز Parsons، بأنه على درجة عالية من السيولة، ومعقد، ومتنوع. ويقوم تشكل الشرائح الطبقية باتباع "الأطر التقييمية" المجتمعية والمحلية، ومن ثم فإنه يعمل وفقًا لمبدأ المكانة وليس الطبقة.

القيم المشتركة (كما يقول بذلك دوركايم). لهذا السبب ليس عجيبًا أن تكون أفضل الشواهد على أمثال تلك الشرائح المجتمعية المحلية هـي جماعـات المكانة التاريخية المعروفة، ومنها مثلاً الطوائف المهنية "الكلاسيكية". أمـا المثالان المعاصران للتجمعات المجتمعية gesellschaftlich ذات النطـاق الواسع- وهما الأمم والروابط المهنية- فلا يقدمان عونًـا كبيـرًا للتحليـل المعني بالتدرج الطبقي. لذلك، فإن من النادر أن تنجح المحاولات التي تبذل لتحديد هوية الشرائح المجتمعية gesellschaftlish الموجودة على مـستوى أدنى من المستوى القومي.

كثيرًا ما يؤدي هذا الوضع إلى تمييز ذي درجة عالية من الإشكالية بين الجوانب "الموضوعية" والجوانب "الذاتية" للبنية الهرمية الاجتماعية. شاهد ذلك أنه في بعض الأحيان ينظر إلى البنية الطبقية من جانب مؤيديها باعتبار أنهـا مستقلة عن الوعي (الذي كثيرًا ما يكون وعيًا زائفًا) الذي يتصف به الفاعل/ أو الذات، وأنها لا تربطها بالتصورات والمعايير الاجتماعية أو الأنماط الفعلة للروابط إلا صلة واهية غير محكمة. وقد أدرك عدد من النقاد وجـود هـذا التميز، خاصة من هم مؤيدون للتحليل الطبقي، من أمثال بـك Beck (1992) وإيدر (1993) Eder الذي ينظر إلى الطبقات باعتبار أنها قواعد سفلية مادية "موضوعية" تنموا عليها مختلف أشكال التماهيات "الذاتية" (أي: المـشاركات الوجدانية الشخصية)، والتوجهات الثقافية، وأساليب المعيشة. وتتمثل المخاطر الناجمة عن الأخذ بهذا الخيار (أي: بـالقول بهـذا التمييـز بـين الجوانـب الموضوعية والجوانب الذاتية للبنية الهرمية الاجتماعية) في أنه يـؤدي فـي حالة ما تكون الروابط "الوسيطة" (بين الجوانب الموضوعية والجوانب الذاتية للبنية الهرمية) روابط غير محددة- إلى إضعاف قدرة نظرية التدرج الطبقـي على تفسير هذه الظاهرة، كما أنه يدعو (الباحثين) لتقديم تفـسيرات مـساعدة لفهم تشكل الهوية، والتوجهات الثقافية، وأساليب المعيشة. وقد سبق لبورديـو ([1979] 1984) أن اقترح بعض هذه الروابط الوسيطة والتفسيرات المساعدة، حيث يؤكد على أن "التشكل الطبقي" يتم الوصول إليه من خـلال الهـابيتوس

العام أولاً، ثم من خلال التصنيفات الشائعة[١٤]. والمشكلة هنا هي أن هذه التركيبات السببية الوسيطة (وليست المباشرة) قد تعمل في كلا الاتجاهين. لهذا السبب، لا يكون واضحًا هل، وإلى أي درجة، يقوم الهابيتوس العام والتصنيفات الشائعة بتشكيل الفضاء الاجتماعي (أي: توزع رؤوس الأموال المتعددة) أم أن الفضاء الاجتماعي هو الذي يشكل تلك الأمور والأوضاع. فبينما ينظر المفكرون الطبقيون المغالون في نزعتهم التقليدية إلى "القاعدة التحتية" المادية- الاقتصادية (للمجتمع) باعتبار أنها المحدد النهائي للمعاني، فإن بعض الكتاب المراجعين، كبورديو مثلاً، يقترحون تركيبات سببية أكثر تعقيدًا ويفسحون المجال للمحددات الاجتماعية الثقافية.

العمل الاجتماعي

الفاعلون الاجتماعيون الأساسيون هو النخب والجماعات السياسية المنظمة، بما فيها الجماعات التي تمثل الحركات الاجتماعية، وجماعات الضغط. في بعض الأحيان، تعزي مكانة الفاعل الجمعي إلى المجتمعات المحلية المرتبة على هيئة طبقات- كأن تكون المجتمعات المحلية الطبقية- المهنية، أو الإثنية، أو المدنية، أو المهجنة. وقد يستخدم الفاعلون الاجتماعيون أحد التعبيرات الاصطلاحية للاستمالة النفسية داخل طبقة- أي إنهم يثيرون شعور أعضاء طبقتهم بمصالحهم وبمظاهر تماسكهم المتولدة مما يقومون به من أدوار وهم يؤدون أعمالهم- أو يستخدمون تعبيراً اصطلاحيًا عن المكانة، أو تعبيرًا اصطلاحيًا عن القوة السياسية، أو يستخدمون توليفة من التعبيرات الاصطلاحية للاستمالة النفسية. ومن الشواهد التي توضح أمثال تلك الاستراتيجيات المتبعة

١٤- وكما يشير إلى ذلك المعنى بروبيكر (Brubaker (1985 p. 761 فيقول: إن الفضاء المفاهيمي الذي يقدم فيه بورديو مفهومه للطبقة ليس هو الفضاء المفاهيمي للإنتاج، بل الفضاء المفاهيمي للعلاقات الاجتماعية عمومًا، فهو لا يعرف التقسيمات الطبقية باستخدام العلاقات المختلفة ذات الصلة بوسائل الإنتاج، بل باستخدام الظروف المختلفة للمعيشة، والأنساق المختلفة للميول، والاتجاهات المتولدة عما يحدثه رأس المال "في سلوكيات الأفراد" من أنماط سلوك متباينة نظرًا لخضوعها لظروف متباينة، ومن دخول وأرزاق مختلفة المقادير والطبائع.

في تحريك المشاعر ما يطلقه الفاعلون الاجتماعيون المشاركون في حركات الحقوق المدنية وحركات الأقليات من حملات تناهض الاستبعاد الإثني- العرقي والتمييز، أو ما يقوم به الفاعلون الاجتماعيون المشاركون في الحركات الأصولية المناهضة للعرب من إثارة الإحساس بالدين المشترك وبالعرق المشترك (لدى جمهورهم الذي يمثلونه ويؤثرون عليه).

يدل ظهور الفاعلون الجمعيون على تعميق الانشقاقات الاجتماعية- السياسية. وكما يذكرنا بذلك ليبست Lipest - وروكان Rokkan (1967) فإن الانشقاقات الاجتماعية السياسية السائدة في الغرب نشأت داخل الثورات القومية والصناعية. فقد تسببت الثورة الصناعية في إحداث انشقاقات طبقية قوية (بين الملاك- والعمال) وانشقاقات قطاعية (بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي). وقد ظهر الشكل التنظيمي (المبكر) لهذه الانشقاقات في أوروبا في بداية القرن العشرين، واستكمل على أيدي النخب الذين استخدموا أحد التعبيرات الطبقية الاصطلاحية استخدامًا فعالاً في مجال تحريك المشاعر الجمعية. وقد "اقترن" هؤلاء النخب، والمنظمات التي يترأسونها، بالتعنقدات الرأسية التي تعتبر عناصر تكوينية للطبقات، وقاموا بتنظيمها فنادت النخب مطالبة "بالمصالح الطبقية" المشتركة لهذه التعنقدات، وركزت معاركها الفكرية على قضايا العمل والإنتاج، وأكدت على النتائج الاجتماعية لحقوق الملكية والقوة غير المتوازنة في عقود العمل (بين العامل وصاحب العمل)، كما ربطت برامجها بسلسلة من التوليفات الإيديولوجية التي تعكس حالة الاستقطاب (أي: التناقض التام) بين اليسار واليمين(١٥). وبينما أثبت هذا التشكيل الطبقي أنه كان ناجحًا جدًا في الماضي في توليد حركات وأحزاب "الطبقة العاملة" (وفي توليد بعض الحركات السياسية "للطبقة الوسطى" أيضًا)، فقد ظل يتنافس مع التشكيل الطبقي البديل على امتداد الخطوط القومية،

١٥- انظر النموذج الذي قدمه كلارك Clark وليبست Lipset (2001) ويؤكد سارتوري Sartori (1989)، ومعه المفكرون القائلون بمفهوم النخب، أهمية وجود عملية للتشكيل الطبقي تأتي من فوق (أي: من النخب الفكرية والسياسية ونحوها).

والإقليمية، والدينية، والمدنية، والإثنية. وقد ظل التشكيل الطبقي الأخير (أي: الإثني) سائدا في العقود الأخيرة للقرن العشرين، وكما يشهد لذلك الحشد الناجح للحركات الاجتماعية "الجديدة" التي أفرخت أحزاباً سياسية جديدة، ودعت بزمر نخبوية جديدة إلى القوة "أي: إلى السلطة السياسية".

التشكل الاجتماعي المتنوع

بناء على ذلك، فإن أشكال اللامساواة المبنية/ أو البنائية، كما تُرى هنا، تتباين عن بعضها في درجة التعقد ودرجة التمفصل الاجتماعي بينها. فهي، في أقل تقدير، تستلزم وجود تدرجات هرمية اجتماعية فضفاضة "أي ذات حدود رخوة غير محكمة" تتشكل حول مصادر للثروة الموزعة توزيعاً غير عادل. وتعني الأشكال البنائية للامساواة- والمتمثلة في التدرج الطيقي الاجتماعي- تعني ضمناً وجود حد أدنى من التعنقد الرأسي. ويترتب على التدرج الطبقي الا جتماعي، وبدرجة أقوى في دلالتها، ظهور تجمعات طبقية على مستوى المجتمع المحلي، وهي العملية المرتبطة بتشكل هويات جمعية متميزة وقوية. كما أن الشرائح الطبقية ذات المستوى المحلي قد تُفرخ، أيضًا، فاعلين اجتماعيين جمعيين. وهذه عملية متواصلة ذات وجهين متناوبين، وهو الأمر الذي يوضحه ارتفاع وانحدار الحركات الاجتماعية والأحزاب والنخب المتحالفة فيما بينها على أساس طبقي. وقد تقوم أشكال اللامساواة والتقسيمات ذات النطاقات المتداخلة بتعزيز التدرج الطبقي، في حين أن مظاهر اللامساواة المعقدة والشاملة، خاصة إذا انضم إليها الحراك الاجتماعي المفتوح، تؤدي إلى إزالة التدرج الطبقي/ أو تقليصه. ومن المعهود أن يحدث كل من تقليص التدرج الطبقي وإعادة بناء التدرج الطبقي في نفس الوقت، حيث إن التوليفات والأنماط القديمة "لهاتين العمليتين" تُفسح الطريق لتوليفات وأنماط جديدة.

تميل درجة التشكل الاجتماعي للفئات الهرمية إلى التباين عند مواقع مختلفة في أنساق التدرج الطبقي. حيث من المعهود أن يكون التشكل الاجتماعي في أقصى قوته عند قمة التسلسلات الهرمية الاجتماعية، وهي

الموقع الذي تشكله النخب. والواقع أن الصياغة الاجتماعية القوية (المتمثلة في الرؤية الاجتماعية للأفراد، وتماسكهم، وتفاعلهم) ينظر إليها باعتبار أنها ملمح أساسي في تعريف النخب. وتقوم هذه الشريحة الطبقية العليا، أيضاً بتشكيل الدوائر الاجتماعية، والنواي، وجماعات المكانة الأخرى، باستخدام درجات مختلفة من استبعاد الآخرين. وتميل الطبقات الاجتماعية الوسطى والدنيا إلى أن تكون أقل إحكاماً وتنظيمًا، كما يغلب وصفها باعتبار أنها "كتلة وسطى" مائعة (مثال ذلك بروم Broom وجونز Jones 1976).

توليفات اللامساواة – نوع من التنميط/ أو التصنيف

يستطيع المرء أن يسلم بوجود درجة دنيا من التشكل الاجتماعي الذي في نطاقه يتحدث المرء عن اللامساواة الاجتماعية الصرفة، وليس عن التدرج الاجتماعي الطبقي. ففي حين أن أمثال تلك الأحكام المتعلقة بالتخوم الفاصلة بين الطبقات تعد بالضرورة اجتهادات تحكمية، فإن التمييز التنميطي بين اللامساواة والتدرج الاجتماعي الطبقي يعد مفيد للغاية في تحديد معالم الاتجاهات الاجتماعية الهادفة لإزالة التدرج الطبقي في مقابل الاتجاهات الهادفة لإعادة بناء التدرج الطبقي. وقد سبق أن نوقشت هذه الاتجاهات في سياق الخلافات الفكرية المتعلقة بأهمية الطبقة؛ وذلك على يد الباحث ستانيسلاف أوسوفسكي (1963 Stanislav Ossowski [1958], pp. 89-118) والباحث دنيس رونج Dennis Wrong (1976 [1964], pp. 5-16). وقد سك هذان الباحثان، مصطلحات جديدة في هذا الشأن وهي: مصطلح "اللاطبقية اللامساواتية"، ومصطلح "اللامساواة بدون التدرج الطبقي"، ومصطلح "اللامساواة الطبقية".

وقد حاج هذان الباحثان بأن أشكال اللامساواة الاجتماعبة قد تتخذ صورة غير مكونة من شرائح متراكبة، وقد تتخذ صورا مكونة من شرائح متراكبة ولكنها غير طبقية. وقد تنجم هذه الصور/ أو التوليفات التي تتبدى فيها اللامساواة عن سيطرة جماعات المكانة أو الطبقات السياسية، و/أو عن تفكك الطبقات والشرائح الاجتماعية القديمة.

كانت طبقات الأعيان "من النبلاء رجال الدين" فيما قبل العصر الحديث بأوروبا (والذين يطلق عليهم اسم "أصحاب المقامات الرفيعة والألقاب المتسلسلة")، أقول: كانت هذه الطبقات الآخذة في الانحسار والتلاشي مثالاً جيدًا لتقليص/ أو إزالة التدرج الطبقي، والذي أعقبته إعادة بناء التدرج الطبقي والتشكل الطبقي الصناعي. وقد تعرض هذا التشكل الأخير للتعقيد نظراً لأن طبقات الأعيان الآخذة في الانحسار خلفت وراءها أشكالاً من الفئات الأرستقراطية والنبلاء، بجانب ما خلفته من "شرائح المكانة" المكونة من النخبة المثقفة/ الإنتليجنسيا الحضرية. ومن الأمثلة الأخرى لإزالة التدرج الطبقي ما حدث في المجتمعات التي أخذت بالنمط السوفيتي في الحكم من قمع للنظم الطبقة بعد الانقلابات السياسية والثورات. وقد استمل هذا المثال الأخير على "إزالة" الطبقات والشرائح العليا، وصحبته. حالة من الهيمنة المتسارعة لتكوين الشرائح السياسية ذات المقام الرفيع، خاصة حالة بزوغ طبقة كبار الموظفين من رجال الحزب ورجال الدولة، بجانب النخب الذين يعينهم الحزب الحاكم، والذين يسمون "في اللغة الروسية" بالنومنكلاتيورا nomenklatura.

يشتمل الشكل رقم ١/٦ على موجز لنمط التباين في صور/أو توليفات اللامساواة. وينجم هذا التصنيف المقترح عن تقاطع لبعدين اثنين هما (١) البعد المتعلق بدرجة تعقد، وسيطرة، أحد أنماط المولدات وما يصاحبه من مبدأ مهيمن على توزيع الثروات "على الأفراد"، (٢) والبعد الثاني المتعلق بقوة/ درجة التشكل الاجتماعي الهرمي التي قسمناها إلى درجة قوية في مقابل درجة ضعيفة. وينتج عن هذين البعدين أربعة أنماط هي: التدرج الطبقي السائد، واللامساواة السائدة، والتدرج الطبقي المهجن، واللامساواة المعقدة (انظر الشكل رقم ١/٦)

الشكل رقم ١/٦ صور/أو توليفات اللامساواة – نـوع مـن التـصنيف/ أو التنميط

الأبنية المولدة	التشكل الاجتماعي	
	المرتفع/ القوى	**المنخفض/ الضعيف**
"**المولد" الوحيد/ السائد**	التدرج الطبقي السائد ("المجتمع الطبقي" مثلاً)	اللامساواة السائدة
"**المولدات" المتعددة/ المهجنة والتعقد المرتفع**	التدرج الطبقي المعقد/ المهجن	اللامساواة "اللاطبقية" المعقدة

يفسح هذا "التصنيف" الطريق لتعريفات أدق للمفـاهيم الرئيـسية. ففـي المجتمع الطبقي تكون أشكال اللامساواة المتولدة عن الملكية/ أو السوق هـي الأشد بروزاً، وتكون درجة التشكل الاجتماعي مرتفعة. عما يلقاه الأفراد من فرص حياة غير متساوية إنما يعكس، أساساً، صورة مكانة ملكيتهم وثرواتهم التي حصلوها من التعامل في السوق؛ كما أن فرص حياة العائلة/ أو الأسـرة المعيشية تعكس صورة ثروات عائلها. والشرف والنفوذ يتبعان المركز الطبقي "للفرد"؛ وتتشكل التقسيمات الاجتماعية حول التخوم الطبقية وحـول أشـكال اللامساواة الطبقية وحينما يكون التشكل الاجتماعي قويًا، تنعكس صورة وعي الجماعة وهويتها في التنظيم والعمل المتماسك (أي: في الـسياسة الطبقيـة). ويتحرى هذا النمط اتباع النموذج الذي يؤيده المحللون الطبقيون الماركسيون، كما أنه كان– وكما هو معترف به لاحقاً– نمطاً مفـضلاً عنـد المجتمعـات الصناعية في غرب أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

تتسم اللامساواة الطبقية بوجود نوع من المولدات الطبقيـة للامـساواة يصحبها تشكل اجتماعي ضعيف، وتمفصل طبقي اجتماعي ضعيف. ففي حين

أن القوة المجتمعية يتم توزيعها، أساساً، تبعاً للمبدأ القائل: "لكل إنسان بحسب ملكيته وثروته السوقية"، فإنه لا يوجد ما يمكن تمييزه من التصنيفات الطبقية، أو التقسيمات الطبقية، أو الصراعات الطبقية. وقد يذهب المرء إلى أن نمط اللامساواة المذكور يصف خصائص فترات زمنية من التغير والانتقال الاجتماعيين المتسارعين. فقد حاج ماركس وإنجلز بأن المجتمعات الغربية في أوائل القرن التاسع عشر كانت تفضل هذا النمط، ولو فيما يتصل بتمفصل "الطبقات الكبرى"، في أقل تقدير. ففي الوقت الذي كانت فيه مبادئ توزيع المكانة ضعيفة وكانت أشكال اللامساواة الطبقية قد بدأت تلقي بظلالها على النظام الطبقي للأعيان، كان التشكل الطبقي في مرحلته الجنينية الأولى.

يشير "مفهوم" اللامساواة الاجتماعية المعقدة و"مفهوم" التدرج الطبقي المهجن إلى صورتين/ أو توليفتين لا يسود فيهما نظام وحيد من أنظمة اللامساواة. بل تتشكل، فيهما، فرص الحياة حول الصور المعقدة التي تجمع بين المواقع الطبقية، ومواقع المكانة، ومواقع السلطة. يعتبر ما هو قائم على التمييز بين الجنسين من الشرائح الطبقية المهنية والقطاعات السوقية، وكذلك الجيوب السكانية المقصورة على بعض الأعراق ومعها الجيوب السكانية الخاصة ببعض الإثنيات، أقول: تعتبر هذه الكيانات شواهد جيدة على أمثال تلك الصور/ أو التوليفات المهجنة للامساواة. وعندما تكون عملية التعنقد قوية، وعندما تتبلور الشرائح الطبقية الاجتماعية حول التركيبات المعقدة للمواقع، فإننا نكون بصدد التعامل مع التدرج الطبقي المعقد/ أو المهجن. ومن أجل تسمية أمثال تلك الشرائح الطبقية بدرجة ما من الدقة، يحتاج المرء إلى تعبيرات وصفية متعددة، كأن يقول: "النساء النازحات غير الماهرات" أو "السود الحضريون ذوو الياقات البيضاء"، أو "صفوة المثقفين الكاثوليكيين"و.

إن هذا التصنيف، شأنه شأن أي تصنيف عام ومثالي، لا يقدم إلا مساعدة جزئية في حل المعارك الفكرية حول الطبقة. فهو يرسم خريطة للمجال التحليلي، لكنه لا يفعل الحدود الفاصلة "بين الشرائح والطبقات". وقد يعترض المرء على هذا التصنيف باعتبار أنه تصنيف مشحون بالمعاني العامة غير الدقيقة، أي أنه يجعل النمط السائد للتدرج الطبقي (بما فيه "المجتمع الطبقي")

أقل واقعية، وأقل من غيره من الأنماط قابلية للتعريف وتحديد الملامح. وفي نهاية الأمر، وهو ما قد يقوله المعترضون، فإن أشكال اللامساواة الطبقية والتقسيمات الطبقية كانت ولاتزال تتزامن دائماً مع التقسيمات الطبقية المتولدة عن العلاقات السائدة في المجتمعات المحلية والعلاقات التي بين هذه التقيمات الطبقية وبين سلطة الدولة، ولهذا السبب قد تكون توليفة اللا مساواة التي تقترب من هذا النمط توليفة نادرة. "بيد أنه" توجد إجابتان على هذه الاعتراضات. أولاهما أن هذه الاعتراضات تسئ فهم الأمور. في حين أن "الاجتهادات المتعلقة بالحدود الفاصلة" (بين الشرائح والطبقات) هي اجتهادات غير محددة فإن تشكل الشرائح الطبقية واللامساواة الطبقية أمور مقبولة هنا باعتبارها احتمالات واقعية– وهي واقعية كأي توليفة أخرى. والواقع أننا نحاج فيما بعد بأن صور/ أو توليفات اللامساواة في أوروبا الغربية في منعطف هذا القرن اقتربت جداً من اتباع نمط المجتمع الطبقي. وقد ظلت هذه التوليفات قائمة على امتداد عقود الحربين العالميتين والعقود التالية لهما، فقد تكاثرت أساساً من خلال ما حدث من قولبة سوسيو سياسية في سياق الصفقات التي عقدتها الشركات الكبرى "بما فيها من الاندماجات الضخمة بين شركات عالمية". والإجابة الثانية تقول أن هذا التصنيف يستفاد لابه في رسم خريطة الاتجاهات العامة، وليس في تصنيف الحالات الخاصة وفيما يتصل بهذا الغرض وهو رسم ملامح الاتجاهات العامة، فإن ما يتصف به التصنيف المذكور من عمومية وطبيعة مثالية نمطية تعد أموراً تقلل من احتمال الأخذ به، أو: تقللان من مسئوليته "عن الأخطاء المحتملة الناجمة عن الأخذ به".

وربما كانت الدعوى الأشد إثارة للخلافات بين الباحثين، من بين الدعاوى التي سنتناولها لاحقاً، هي الدعوى التي تذهب إلى أن أشكال اللامساواة الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة المعاصرة تقترب، بصورة متزايدة، من النمط الرابع في الشكل رقم ١/٦، أي أنها لا مساواة "لا طبقية" معقدة. وهذا معناه أن أشكال اللامساواة الاجتماعية في تلك المجتمعات تتشكل، بصورة متزايدة، على بيئات متعددة ومهجنة، وأن ذلك التشكل الاجتماعي من النوع الضعيف، مما يترتب على ذلك من ظهور تسلسلات

هرمية متعددة، ومستمرة، ومتقاطعة، وظهور تصنيفات بشرية "أي: فئات وتجمعات بشرية" ذات تمفصل ضعيف، ومتقلبة الأحوال. وقد جرى تحليل هذه الصورة / أو التوليفة في مكان آخر تحت عنوان "التسلسل الهرمي التقليدي للمكانة" المعرض للتفتت و"التصادفية" (Pakulski and Waters 1996c). لذلك، ينبغي علينا أن ننظر إلى ما حدث من تحول نحو التدرج الطبقي المعقد داخل سياق تاريخي من إزالة التدرج الطبقي والتفكيك الطبقي، وهو الموضوع الذي سنلتفت إليه الآن.

الاتجاهات الحديثة – تاريخ مختصر للطبقة

وفقاً لما سبق لفيبر أن أشار إليه، فإن عملية التشكل الطبقي في أوروبا الغربية، خاصة تشكل تجمعات الطبقة العاملة، عكست صورة التزامن الفريد، إلى حد ما، للتركز المكاني "أي تجمع الناس في مكان واحد"، والتواصل الجيد، والرؤى الواضحة "للعدو الطبقي"، والأهم من ذلك أنها عكست صورة القيادة الإيديولوجية والسياسية كلها، والتي مارستها النخبة السياسية للحركات الاشتراكية. فقد نجح القادة والنشطاء السياسيون لهذه الحركات في إقناع قطاعات كبيرة من العمال اليدويين (الصناعيين أساساً) بأنهم يتقاسمون مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة، وأنه يجب عليهم القيام بتنفيذ ما يطرحونه عليهم من برامج إعادة البناء الاجتماعي. وكان الوعي الطبقي الذي وصل إليه العمال، والتماسك الطبقي بينهم، والهوية الطبقية "التي أحسو بها"، أقول: كانت هذه الأمور، إلى حد بعيد، إنجازات سياسية "حققها قادة ونشطاء الحركات الاشتراكية". وقد عكست هذه الإنجازات صورة ما عاش فيه العمال من ظروف عمل موحدة، نسبياً، في نظام المصنع، ومن تقارب محلي "للأماكن التي كانوا يعيشون فيها"، والأهم من ذلك أنها عكست صورة الفرص الجديدة التي أتاحتها لهم عملية تحويل الدول القومية إلى دول بيروقراطية في سياق عمليات التعبئة العسكرية لخوض الحروب. وحتى في الوقت الذي أدى فيه تفاوت العمال في الوظائف، والمهن، وأساليب المعيشة إلى تآكل المشتركات الأساسية لظروف حياتهم وأساليب معيشتهم، كان بالإمكان الحفاظ على الوحدة

والهوية الطبقيتين من خلال التنظيم السياسي والمطالبات الأيديولوجية المتجددة وفي صياغة أخرى لعبارات بينزورنو Pizzorno في هذه الجزئية أقـول: أن الهوية الطبقية المشبعة بالوعي السياسي هي التي مكنت هـؤلاء القـادة مـن تحديد ملامح المصلحة الطبقية المشتركة للعمال، ومن النجاح في إثارة شعور العمال بها. وقد كان هذا الأساس الإيديولوجي للطبقة معترفاً به حتـى مـن جانب الجناح الأشد تطرفاً من أجنحة حركة الطبقة العمالية، ألا وهم البلشفيك. أما فيلاديمير لنين Vladimir Lenin وجورج لوكاتش Georg Lukacs فقـد ذهبا إلى أن الحزب– أو القيادة الحزبية، بصورة أدق– هي التي كانت تمثـل الطبقة العاملة ومصالحها تمثيلاً حقيقياً.

سبق لدوركايم أن توقع تفتت "الطبقات العاملة". ذلك أن التماسك الـداخلي (أو الصلابة الداخلية) التي تتصف بها أمثال تلك الطبقات ذات طابع ميكـانيكي إيديولوجي. وكان التمفصل الاجتماعي للتقسيم والصراع الطبقيين يعكس صورة ظروف الاغتراب / أو فقدان الاتجاه التي شاعت في المرحلة المبكرة للتصنيع، وليس صورة الاتجاه "المعياري". وقد سبق أن تنبأ دوركايم بأن التمايز الوظيفي المتصاعد، بجانب النزعة الفردية، سـيؤديان إلـى تآكـل مـشتركات العمـل والمصالح، وأن الدولة ستشجع التكتلات المهنية والنقابيـة. ذلـك أن عمليـات التغيير الاجتماعي، ومعها الهندسة الاجتماعية (والمتمثلة في التنظيم المعيـاري الذي ترعاه الجماعات المهنية، والتعليم، وأنـشطة الدولـة وانتـشار الـديانات المدنية) سوف يؤدي، ولابد أن يؤدي، إلى إضعاف ما هو سائد ومهـيمن مـن الهويات الطبقية والتقسيمات الطبقية. كما أن المواطنـة الاجتماعيـة والنزعـة القومية ستتحولان إلى قوى إيديولوجية منافسة للتماسك الطبقيز

وقد ثبت أن هذه التنبؤات دقيقة إلى حد بعيد. فقد تسببت عمليات التمايز الاجتماعي، والنزعة الفردية المتصاعدة، والامتصاص التـدريجي للأقليـات والنساء داخل قوة العمل، تسببت في تقويض أساس التشكل الطبقي تمامًا فـي الربع الثاني من القرن العشرين. وكذلك أدى التوسع في حقـوق المواطنـة، خاصة حقوقها الاجتماعية/ أو حقوق المواطن في الرعاية، إلى تقويض أساس التشكل الطبقي المذكور. وقد مد في عمر الطبقات الاجتماعية، أساسًـا، مـن

خلال التنظيم الإيديولوجي والسياسي: أي من خلال الإيديولوجيات ذات المرجعية الطبقية، وبرامج الأحزاب ذات التوجه الطبقي، والنخب المرتبطة بطبقاتها. كما شكلت "المناورات السياسية الطبقية" الصامدة أو المستمرة حبل نجاة للطبقة في الوقت الذي شهد تمايزاً متسارعاً في ظروف الطبقة العاملة وفي أساليب معيشتها. وأدت نزعة العمل الجمعي الليبرالي أو التحرري "الذي اضطلعت به الشركات الكبرى" إلى مد عمر الهويات الطبقية المذكور على المستوى السوسيوسياسي عن طريق رعاية تلك الشركات للأحزاب الطبقية وللسياسة الطبقية (المتمثلة في "النضال الطبقي الديموقراطي"، والصفقات التي عقدتها الشركات الكبرى فيما بينها). ومن المفارقات أن المناورات السياسية الطبقية أضعفت، أيضاً، من حدة الصراعات الطبقية بإصرارها على ضبط وتنظيم هذه الصراعات مؤسساتياً" أي عن طريق حصر الصراعات الطبقية داخل قنوات شرعية معترف بها" (Dahrendorf 1959). وقد تحول شكل هذه الصراعات حتى ظهرت في صورة أنماط دقيقة من الإجراءات القانونية التي تشبه الطقوس، والتي تُتبع في عمليات التفاوض والمساومة الجمعية القومية. وقد ظلت أمثال تلك الطبقات الخاضعة تماماً لسيطرة الدولة وتنظيمها السياسي مثال تلك الطبقات الخاضعة تماماًأ

غعغابلالبباعلى قيد الحياة حتى جاءت موجة رفع القيود والضوابط الاقتصادية الحكومية "عن الشركات والكيانات الإنتاجية" والسياسة الجديدة في سبعينيات القرن العشرين "بعد تولي ريجان Regan الحكم في الولايات المتحدة".

قد تُحدث الرؤية التي تنظر للطبقات باعتبار أنها كيانات منظمة تنظيماً إيديولوجياً واقتصادياً، قد تحدث انطباعًا في ذهن أي مفكر طبقي ماركسي يشبه الانطباع الذي يحدثه سماعه لرأي ينكر الماركسية ويطعن فيها. ومع ذلك، فقد تساعد هذه الرؤية في تفسير التشخيصات المتتابعة "الظواهر" التفكك الطبقي (عند دارندورف Dahrendorf)، والتفتت الطبقي (عند ليبست Lipset)، والأمور السياسية المتعلقة بالطبقة (عند كلارك Clark). إذ تتيح لنا هذه الرؤية أن ننظر إلى التشكل الطبقي الذي بدأ إضعافه عن طريق التمايز

المهني وتفتت الأسواق، ثم قوضت دعائمه عن طريق حل روابط الصفقات التي عقدتها الشركات الكبرى فيما بينها- ثم دمر- في النهاية- عن طريق تفكك النخب الطبقية، وتفكك التنظيمات الطبقية (وهي الأحزاب والنقابات العمالية)، وتفكك الأيديولوجيات الطبقية. وقد جاءت المرحلة الأخيرة "وهي مرحلة تدمير التشكل الطبقي" بعد ما أصاب الشركات الكبرى من ضعف في قوتها ونفوذها وما حققته العولمة من ترق وتقدم. يمكن إيجاز عمليات التفكك التاريخي المذكورة للمجتمع الطبقي في ثلاث مراحل، هي كالتالي:

١- مرحلة المجتمعات الحديثة في أوائل عهدها بالتصنيع (وهي المجتمعات الآخذة بالنزعة الليبرالية)، حيث تداخلت التقسيمات الطبقية مع التقسيمات الموجودة في طبقة الأعيان "من النبلاء، ورجال الدين والساسة"، فتسببت، بذلك، في تعزيز التشكل الطبقي الاجتماعي. وفي هذه المرحلة يكون التشكل الاجتماعي والسياسي هو الأقوى عند طرفي المتصل الطبقي أو متصل القوة: وهما طبقة العمال اليدويين، وطبقة البورجوازية الصناعية، وفيها أيضاً تتسبب الإيديولوجيا الليبرالية (التي تؤكد على تكافؤ الفرص) والمواطنة السياسية في تآكل التقسيمات الموجودة في طبقة الأعيان. وهذا الوضع يشكل علامة على وجود نوع من الانتقال من التدرج الطبقي لشرائح طبقة الأعيان إلى التدرج المماثل لشرائح الطبقات الاجتماعية.

٢- مرحلة المجتمعات الصناعية الحديثة (وهي المجتمعات الآخذة بالرأسمالية المنظمة)، وفيها تكون التقسيمات الطبقية قوية وتستطيع أن تعبر عن نفسها سياسيًا (عن طريق الأحزاب، والحركات، والإيديولوجيات الطبقية، إلى آخره). وفيها تقوم الأبنية الهرمية البيروقراطية ونظائرها الاحترافية "من أمثال القادة العسكريين، والقضاة، وأساتذة الجامعات" بالامتزاج والتداخل مع التقسيمات الطبقية. وتقوم الدولة بإدارة أشكال اللامساواة المنظمة قومياً، وذلك في سياق الصفقات التي تعقدها الشركات الكبرى فيما بينها "كصفقات الاندماج، وصفقات الاستحواذ". ويقوم التطوير الصناعي والتحضر (أي إضفاء

الطابع الحضري على بعض القرى والأحياء العشوائية) بتسهيل التعبير الاجتماعي للطبقات الوسطى "عن نفسها". ومع ذلك، فإن التمايز المهني المتصاعد وانقسام الأسواق "إلى أجزاء منفصلة" يــؤدي إلــى تفتيــت الطبقات الكبرى. وهذا الوضع ينذر بقرب حدوث انتقال ما من التــدرج الطبقي القائم على وجود شرائح متراكبة داخل كل طبقة إلــى التــدرج الطبقي المهجن.

٣- مرحلة المجتمعات الأخيرة/ أو ما بعد الحديثة والمجتمعات بعد الصناعية (أي مرحلة الرأسمالية غير المنظمة) وفيها تتفكك الطبقات الصناعية. إذ يؤدي انهيار الصفقات المعقودة بــين الــشركات الكبــرى، والعولمــة، والتمايز الاجتماعي الحاد، والنزعة الفردية الآخذة في التزايد والانتشار، أقول: إذ تؤدي هذه الأمور إلى التسبب في المزيد من التفكــك الطبقــي والقضاء على الشرائح الطبقية (على المستوى الإيديولوجي والسياسي). وتكون أشكال اللامساواة التقليدية في مجال "جماعات" المكانــة، والتــي يبدأ ظهورها داخل عملية التفكك الطبقي، تكون متقلبة الأحوال، وشبيهة بسوق للمكانة التي تحتوي على أشكال متعددة ومختلفة من هذا النوع من اللامساواة. وهذا الوضع ينذر بقرب حدوث انتقال ما من التدرج الطبقي المهجن إلى اللامساواة (اللاطبقية) المعقدة.

نحو أشكال من اللامساواة (اللاطبقية) المعقدة

يتسم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بوجود تغير في صــورة/ أو توليفــة أشكال اللامساواة الاجتماعية. وعندما يتبنى المرء أســلوباً لقيــاس التــشابه الجزئي (بين المراحل السابقة) (وهو الأمر الذي ترتكز عليه الصورة الذهنية للتدرج الطبقي)، فإن تحول المجتمعات إلى مجتمعات ما بعد الحداثة يــشكل زلزالاً مدمراً للتشكلات الطبقية وتشكلات المكانة، والتي كانــت قبــل ذلــك تشكلات مترابطة ترابطاً جيدًا، ومتجمعة في عناقيد متجاورة، ومكونة من/ أو مقسمة إلى شرائح مستقرة ثابتة. (لذلك) لابد من المراجعــة النقديــة لفكــرة

التدرج الطبقي نفسها من أجل تعديل الصور الذهنية والمفاهيم المتعلقة بها لتتلائم مع التوليفة الاجتماعية المعقدة لأشكال اللامساواة، والتي هي- رغم ذلك- أقل اشتمالاً على الشرائح المستقرة وأقل خضوعاً للتنظيم الذي تمارسه الدولة (على هذه التوليفة)

إن هذا التحول الأخير نحو المجتمعات ما بعد الحديثة إنما يخضع، أساساً، للقوة الدافعة للتمايز الاجتماعي، وهو التمايز ذو الطبيعة الوظيفية، والاجتماعية، والمعنوية.[١٦] ذلك أن التمايز الاجتماعي لا يشتمل فقط على تخصص الوظائف، وظهور تمييزات جديدة وتشكل تخوم جديدة، بل يشتمل أيضًا على زيادة في شفافية هذه العملية، وزيادة في الانعكاسية والوعي بالطابع التقليدي والاجتماعي لعمليات تشكيل التخوم. وتقوم هذه الشفافية بتجريد عملية التمايز الاجتماعي من "طبيعتها". كما أنها تتسبب في زيادة إشكالية عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي للتمييزات وللتخوم الاجتماعية، وهي العملية الخاضعة للتنظيم المركزي "للدولة". ويترتب على ذلك أن تتحول أمثال تلك التخوم الفاصلة إلى تخوم ضيقة النطاق ومتقلبة الأحوال، كما أن استمرار وجودها يعتمد على ما تتلقاه من تعزيز وتقوية من خلال التنظيم. ونظراً لأن العملية الأخيرة باهظة الثمن (بالمعنى الاقتصادي والمعنى الاجتماعي)، فإن

١٦- كان منطق هذه العمليات، ولايزال، هو المحور الذي يدور عليه التحليل الاجتماعي منذ إميل دوركايم حتى بيير بورديو. وتشتمل العناصر الجديدة لهذا المنطق على ما يلي: (١) التخصص المرن الذي يسبب تآكل اتساق المهام المهنية وتجانس الفئات المهنية وازدياد الأدوار التي تتطلب المرونة والقابلية للتكيف. والنطاق المتنامي للتوظف المرن. (٢) توسع نطاق تعاملات السوق وتنوعها الناجمين عن الميل لتوسيع نطاق مكانة السلع ليستوعب جوانب جديدة للمنتجات والأنشطة البشرية (كالعلامات التجارية، والبرمجيات الحاسوبية والمواد الجينية). ويصبح الوصول إلى المعلومات، والعلامات، والرموز جانباً مهماً من فرص الحياة. (٣) انتشار الشبكات الأفقية داخل، وعلى امتداد الأبنية الهرمية الجماعية البيروقراطية. والوضوح الآخذ في الانحدار للعلاقات الهرمية. (٤) الكثافة المتزايدة للعلاقات الاجتماعية، والتي يساعد على تحقيقها توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات. (٥) الاستهلاك المتزايد، خاصة استهلاك الرموز والخدمات وانتشار أساليب المعيشة والهويات الاجتماعية المرتبطة بأساليب ونزعات الاستهلاك.

عملية التشكل الاجتماعي تتعرض للتعويق والمقاومة. ذلك أن الأعراف الجديدة للمكانة، والمتولدة داخل عملية التمايز الاجتماعي تفتقر إلى الدوام، كما تكون المعايير محل اعتراض ونزاع، وتكون التخوم الفاصلة غير مستقرة وسهلة الاختراق. وكما أشار إلى ذلك بيير بورديو، فإن تخوم ما يسميه "الطبقات المعاصرة" تشبه ألسنة اللهب المضطربة.

يتسبب التمايز الاجتماعي المتواصل والحاد في تدمير التشكلات الاجتماعية القائمة. ذلك أن تفتيت الوظائف وإضفاء طابع التخصص عليها يكونان مصحوبين بإعادة تجميع/ أو تركيب تلك الوظائف، خاصة في قطاعي تصنيع وخدمات التكنولوجيا الآلية، وذلك في صورة مجموعات العمل "ذات التخصصات المرنة" (كما ورد مثلاً في (Piore and Sabel 1984. ومن النتائج الأخرى لهذا التخصص المرن حدوث المزيد من إعتام صورة الأدوار الوظيفية (فتصبح غائمة غير واضحة)، والمزيد من تفتيت الفئات المهنية، والمزيد من تآكل المسيرات المهنية للأفراد على امتداد عمرهم. كما أن ما تعانيه نسبة متزايدة من عمال الخدمات من تنقلات متقطعة وغير مباشرة بين الوظائف تكون مرتبطة بالتمايز في المكافآت وفي ظروف الشغل. (أما) العوامل الكيفية (كبيئة العمل، وساعات العمل المرنة، والسلامة البيئية، والتعرض للإجهاد، إلى آخره) فتصبح اعتبارات مهمة، الأمر الذي يدخلها في نطاق معايير تقييم المكانة، وهي المعايير التي يتزايد تعقدها باستمرار وتخضع لاعتبارات التمايز الاجتماعي. ومع حدوث التفتيت المتعدد للأسواق، تتحول الفكرة القائلة بوجود بنية هرمية اجتماعية شاملة "أو: مهيمنة" فكرة إشكالية. (وهكذا) فإن التمايز الاجتماعي يعتم صورة التدرج الطبقي الاجتماعي فيجعلها غائمة غير واضحة.

في معظم المجتمعات المتقدمة، يتعرض التمايز الاجتماعي لما يزيده حدة واتساعاً بسبب الأهمية البالغة للاستهلاك في هذه المجتمعات. ذلك أن المستوى المتنامي للثراء يعني وجود تقلص في وقت العمل وزيادة في الوقت الذي يقضيه الناس في الاستهلاك. كما أن التمايز الاجتماعي يوسع نطاق الاستهلاك الفج على امتداد البنية الهرمية السوسيو إقتصادية. زد على ذلك،

وكما أشار إلى ذلك جـان بودريـار Jean Baudrillard (1988)، أن هـذا الاستهلاك يتحول- بصورة متزايدة- إلى استهلاك رمزي، كما يزداد إدراجه في عمليات الضبط والتنظيم الاجتماعي. كما أن التصنيفات الطبقية التي تحول السلوك إلى رموز وشفرات وتمثل البيئـات الحاضـنة لتـشكل الجماعـات، تتعرض بصورة متزايدة لفصلها عن العلاقات القائمة بين الإنتاج/ والتوظف، وعن الحاجات والمصالح المادية لتلك الجماعات. وتبدأ أهداف المـستهلكين، والتي هي أهداف ذات طابع معنوي بصورة متزايدة، تبدأ في العمل باعتبـار أنها أنساق مـستقلة للتـشكل الاجتمـاعي/ أو للبنينـة الاجتماعيـة social-structuring. وتساهم تلك البنية في زيادة التمايز الاجتماعي وليس التـدرج الطبقي- لأن الأنشطة المنظمة لا تتلاءم بسهولة مع التقييمات الإجماعية- كما تؤدي تلك البنينة إلى ظهور تشكلات اجتماعية ضعيفة ومتقلبة الأحوال.

الجانب المقابل للتمايز الاجتماعي هو النزعة الفردية المتصاعدة. فهذه النزعة، وكما ذهب إلى ذلك دوركايم وزيمل، تمثل كلاً من سبب ونتيجـة التمايز الاجتماعي. فالنزعة الفردية، عند دور كـايم، تـصاحب التماسـك الاجتماعي "العضوي" وتفضل الاختلاف التكميلي (أي الاختلاف الذي يؤدي إلى تزويد المجتمع باحتياجاته وتعويضه عن النواقص) على التـشابه مـع الآخرين. وعندما تتلقى النزعة الفردية دعمًا من الإيديولوجيا الفردية يرفعها إلى مكانة "المبدأ الاجتماعي الأعلى"، فإنها تقـوض أسـاس المـشروعات الجمعية الأخرى، متسببة بذلك في تعويق التشكل الطبقي الاجتماعي. وفـي الثقافة ذات المستوى العالي من النزعة الفردية، تهيمن الـروابط الـضعيفة والعابرة على الروابط القوية والجمعية المستمرة. ويتحول تحقيق ورعايـة أشكال التضامن بين الجماعات- فيما عدا الأشكال قصيرة الأمد والأشـكال الدفاعية- إلى عمل شاق عسير، من ناحية أخرى، تعزز النزعـة الفرديـة تشكيل الروابط الضعيفة القائمة على أساس وقتي عابر، وأعني بهذه الروابط أشباه التجمعات المؤسلبة stylized (أي: المشكلة وفق أسلوب يتفـق عليـه أعضاؤها، أو ذات الطراز الخاص بأعضائها)، وهو الوضع المعروف عن صناعة الموضة "حيث تطرح في الأسواق طرزًا متنوعة من الأزياء في كل

موسم، فتقبل عليها فئات من المستهلكين الذين يشكلون- حينئذ- أشباه تجمعات وقتية عابرة". وأيًا ما كان الأمر، فإن هذه الأوضاع تعد جوانب للتمايز الاجتماعي وليس للتدرج الطبقي.

تؤثر العمليات المجتمعة معًا من التمايز والاهتمام بالنزعة الفردية، في أنماط العلاقات المجتمعية المحلية، بتعزيزها لتعددية القيم وأساليب المعيشة، كما أن التداخل المتزايد لأنساق القيم المصاحبة لعملية العولمة تساعد وتعزز هذا العمل على نطاق واسع. وتكون معايير المكانة وأنساق القيم التي ترتكز عليها في تعقد متزايد باستمرار، كما تكون معرضة للتحديات- مما يجعلها عاجزة عن الحفاظ على الأبنية الهرمية المستقرة وتكون تجمعات المكانة القديمة إما آخذة في الانحسار أو في التفتت، لأن من الراجح أن تكون أشكال الانغلاق الطبقي وأشكال الاستبعاد الممنهجة محل اعتراض وخلاف وعندما تشكل التجمعات الجديدة للمكانة، فإن وضعها بقتضي من أعضائها أن يحافظوا عليها بمداومة الاتصال ببعضهم وإجراء المداولات والمباحثات اللازمة لذلك. يترتب على هذا أن يتعرض تشكل جماعات المكانة للتعويق. وبذلك تسود التشكلات الضعيفة، والمؤقتة، وذات النطاق المحلي.

لاتزال التوسعات المتزايدة للمواطنة في مجال الحقوق الاجتماعية/ أو حقوق الرعاية، لاتزال تتعرض لما يحد من حركتها. ومع ذلك، لايزال انتشار المطالبات بالحصول على هذه الحقوق مستمرًا، وبصورة أساسية في المجالات الثقافية/ أو الرمزية- كحقوق الأفراد في أن يعاملوا باحترام، وبأن يُقدموا في وسائل الاتصال الشعبية بصورة لا تشوه سمعتهم وهذا يعني، المرة الثانية، أن أنساق التباعدات والتمييزات الاجتماعية التي يرتكز عليها تشكيل جماعات المكانة في حالة تتزايد فيها صعوبة إضفاء الشرعية وصعوبة الحفاظ عليها. فأشكال التمييز ذات الطابع العرقي، أو ذات الطابع الإثني، أو القائمة على أساس السن، أو القائمة على أساس الجنس تتعرض لتحديات على المستوى الأخلاقي/ أو المعنوي، وعلى المستوى السياسي، وعلى المستوى الرمزي. فهي "أي: أشكال التمييز المذكورة" موضع شك وارتياب حتى باعتبارها تقسيمات اصطلاحية- وكثيرًا ما يوجه النقد إلى هذه الظاهرة

باعتبارها "تصحيحًا سياسيًا". ولاتزال أشكال التمييز المذكورة تشكل بناء العلاقات وبناء المسافات الاجتماعية، ولكن بأسلوب خفي ومحدود النطاق، وذلك عندما ينقطع عنها الدعم الذي كانت تتلقاه من الدين، والقانون، وآداب السلوك الفاضل، والإيديولوجيا الشعبية "أي السائدة بين عموم الناس"، بل حتى عندما ينقطع عنها الدعم الذي تتلقاه من الأعراف اللغوية الصحيحة سياسياً. وبعبارة أخرى أقول: إن المواطنة الليبرالية تعوق التشكل الطبقي للمكانة، وذلك بالرغم من استمرار وجود أشكال اللامساواة في مجال المكانة الاجتماعية.

وتقوم عملية التحول الديموقراطي الجماهيري، وكما توقع ذلك فيبر، بأداء عملها بأسلوب مشابه. فهي تنحو نحواً يميل بصورة متزايدة إلى الاعتماد على الاستفتاءات والإجراءات الشعبوية. ويؤدي تآكل الأحزاب الشعبية المنظمة والمسماة بالألمانية Volksspartein، بما فيها الأحزاب الجماهيرية مع المجال المزدهر للأنشطة السياسية الجديدة، إلى تحطيم القيود التي يفرضها نفوذ الشركات الكبرى، والتي تتحكم في التعبير والتنظيم السياسيين. وهذا الوضع يزيد من تقويض أسس التشكل الاجتماعي. وكما يبين كلارك وليبست (Clark and Lipset 2001) فإن أنماط الارتباط السياسي "كالأحزاب مثلاً" تنأى بنفسها عن الانقسامات الاجتماعية، مثلما تنأى بنفسها عن الإجراءات الإيديولوجية القديمة لليمين واليسار، والتي سبق أن ظهرت في سياق "النضال الطبقي الديموقراطي". وتفضي "الثقافة السياسية الجديدة" إلى التفتت السياسي والتحالفات قصيرة الأجل؛ فهي "أي: الثقافة السياسية الجديدة" تعكس صورة "المواقف السياسية الخلافية" وتستجيب لعمليات حشد الحركات الاحتجاجية القصيرة الأجل، بدلاً من الاستجابة لما يحدث على أساس طبقي ومنظم من الانقسامات السياسية cleavages (التي تقسم الناخبين إلى كتل تصويتية مختلفة، والآراء والميول السياسية السائدة بين هذه الكتل التصويتية).

النتائـج

إن يكن التشخيص المذكور قبل ذلك صحيحاً، فإن التقـسيمات الطبقيـة وأشكال اللامساواة الطبقية التي ظهرت في الحقبة الصناعية ستظل قائمة إلى أن تفسح الطريق للامساواة المعقدة. ومع هذا التحول، يكون من المحـتم أن يزداد تقلص أهمية الطبقة والتحليل الطبقي عند الباحثين عما ذي قبل. ولـيس ذلك لأن هذا التحليل غير صحيح، بل لأنه يركز على الصور/ أو التوليفـات الاجتماعية الآخذة في الذبول والاضمحلال. (أما) أشكال التحليل الاجتمـاعي الأوسع نطاقًا، والتي تعترف بصور اللامساواة المتغيرة، فقـد تـوفر لعلـم الاجتماع أدوات تحليلية وتنظيرية أكثر وفاء بتحقيـق أغراضـه. وقـد تـم التعريف بأمثال تلك الأدوات في التراث الكلاسيكي الذي تضمنته الدراسـات الاجتماعية لمدارس الباحثين توكفيـل Tocqueville ودوركـايم Durkheim وفيبر Weber في موضوع اللامساواة. فالتحليل الاجتماعي المبني على أمثال تلك المرتكزات التحليلية والتنظيرية يصلح لتحقيق أغراض علـم الاجتمـاع بصورة أفضل من التحليل الطبقي "للحالة ما بعد الحديثة" التي تتـسم بالتعقـد الاجتماعي المتنامي. إذ أنه يحدد بدقة مفهوم الطبقة وتفصيلاته التـي ينفـرد بها، ويتخلى عن المسلمات المتعلقة بالأهمية القصوى للبنية الطبقية باعتبارها العمود الفقري للبناء الاجتماعي والبيئة الحاضنة للتدرج الاجتماعي.

أي الاستراتيجيتين التاليتين أفضل: استراتيجية إعـادة بنـاء وتحـديث النظرية الطبقية والتحليل الطبقي، كما يذهب إلى ذلك كتاب آخرون سـاهموا بأفكارهم في هذا الكتاب، أم استراتيجية تطوير تحليل اجتمـاعي للامـساواة والعداوة الاجتماعيتين يقوم على أساس من الحقائق العامة والمفاهيم الواضحة، وهو ما أذهب إليه في هذا الفصل/ أو هذه الخاتمة، وأعني بالسؤال عـن أي الاستراتيجيتين أفضل: السؤال عن أيهما أقدر على إبراز وتفسير الصور/ أو التوليفات المعاصرة للامساواة الاجتماعية ولأشكال العداوة الاجتماعية؟ فيمـا يتصل بهذا السؤال، لابد للمرء أن يؤكد أن هيئة المحلفين (المطلوبة للبت في هذا الأمر) لاتزال بعيدة عن مقر المحكمة (فلا يمكنها إصدار حكم بات فـي هذه القضية). وفيما يتصل بالتصورات التحليلية والنظرية المتعارضـة ومـا

تتصف به من طبيعة باراديجماتية (أي: طبيعة تحليلية قائمة على أسس لنماذج فكرية سائدة بين الباحثين، هي أقرب للمسلمات من كل شيء)، أقول: فيما يتصل بهذه التصورات، فقد تظل هيئة المحلفين المذكورة في حالة عدم انعقاد لمدة زمنية طويلة(١٧). في النهاية، فإن من الراجح أن يأتي الحكم الفاصل في هذا الخلاف الفكري من كل من المجتمع الأكاديمي الذي يقوم باختبار مدى صدق النظريات الطبقية في مقابل "صدق" النظريات اللاطبقية المتعارضة معها، ومن ممارسي السياسة الذين يتبنون معظم المفاهيم والتفسيرات الشعبية والجذابة.

١٧- انظر مناقشة للنماذج الفكرية المتعارضة في باكولسكي (2001) Pakulski.

خاتمة

إذا كانت "الطبقة" هي الإجابة، فما هو السؤال؟

إريك أولين رايت

خاتمة

إذا كانت "الطبقة" هي الإجابة، فما هو السؤال؟

إريك أولين رايت

إن ما قمنا باستكشافه في هذا الكتاب من تعريفات نوعية/ محددة لمفهوم الطبقة، ومن معالجات تفصيلية متعمقة له، إنما صيغت بحسب الأسئلة المتنوعة الطبائع، والتي يُتصور أن الطبقة تجيب عليها. ذلك أن من الأرجح لمفهوم مهمته المساعدة في الإجابة عن سؤال يتعلق بما هو موجود داخل التنظيم الاجتماعي لأشكال اللامساواة من التباينات التاريخية الواضحة، من الأرجح له أن يُعرف بطريقة تختلف تماماً عن طريقة تعريف مفهوم يستخدم في الإجابة على سؤال محدود النطاق نسبياً يتعلق بالهوية الذاتية للأفراد "أي بإحساسهم الشخصي بأنفسهم وتصوراتهم لها" في المجتمع المعاصر. وهذه الأسئلة، بدورها، موجودة في طوايا الأطر النظرية العريضة كجزء لا يتجزأ منها. (وبذلك)، فإن من المهام التي تؤديها الأطر النظرية: أن تساعد في طرح الأسئلة. فالأسئلة لا تتولد، فقط، عن حب الاستطلاع والخيال اللذين يشتبكان مع العالم الإمبيريقي، إنما تتولد عن حب الاستطلاع والخيال، وتخضع في تنظيمها للمسلمات النظرية، وتُبث فيها الروح عن طريق ما تحمله من أحكام تقديرية معيارية، وذلك حال مواجهتها للعالم الإمبريقي. وإن تلك المسلمات والأحكام التقديرية هي الأمور التي تضفي الأهمية على الأسئلة النوعية وتحدد خطوط المهام التي يستدعي مفهوم الطبقة لإنجازها. لهذا السبب، فإن من طرق محاولة فرز وتصنيف الرؤى/ أو المنظورات الفكرية المتعلقة بالطبقة، والتي استكشفناها في هذا الكتاب، أن نرسم صورة تفصيلية واضحة لها بناء على ما هو مطروح في ثنايا التحليل الطبقي من أسئلة بارزة معنية بالفحص والتقييم. وهذه هي المهمة التي سيؤديها هذا الفصل.

وثمة ستة أسئلة تعتبر ذات أهمية خاصة فيما يتصل بتحديد المعنى الذي تمثله كلمة "الطبقة" بصورة محورية، غالباً، في الإجابات التي تجيب على هذه الأسئلة:

١- السؤال الأول عن تحديد المواقع Distributional location: كيف يتم تحديد مواقع الأفراد بصورة موضوعية داخل أشكال توزيع اللامساواة المادية؟"

٢- السؤال الثاني عن الجماعات المهمة في عيون أعضائها: "ما الذي يفسر الطريقة التي يتبعها الناس، بصفة فردية، وجمعية وشخصية، في تحديد مواقعهم ومواقع الآخرين داخل إحدى أبنية اللامساواة؟"

٣- السؤال الثالث عن فرص الحياة: ما الذي يفسر أشكال اللامساواة في فرص الحياة وفي المستويات المادية للمعيشة؟"

٤- السؤال الرابع عن الصراعات العدائية: "ما هي الانشقاقات الاجتماعية التي تقوم بتشكيل الصراعات المكشوفة/ أو الصريحة، وبطريقة ممنهجة؟"

٥- السؤال الخامس عن التباين التاريخي: "ما الطريقة التي ينبغي علينا اتباعها في تمييز وتفسير التباينات الممتدة عبر التاريخ في التنظيم الاجتماعي لأشكال اللامساواة؟"

٦- السؤال السادس عن تحرير الأفراد: "ما هي أنواع التحولات اللازمة للقضاء على القمع والاستغلال داخل المجتمعات الرأسمالية؟".

بطبيعة الأمر، يمكن للمرء أن يضيف المزيد من الأسئلة لهذه القائمة بأساليب شتى. مثال ذلك، أنه كثيرًا ما تستخدم الطبقة كجزء من الإجابة على سؤال كهذا: "لماذا يصوت الأفراد، في الانتخابات، لصالح أحزاب سياسية محددة؟"، أو على سؤال يقول: "ما الذي يفسر التفاوتات/ أو الاختلافات السائدة بين الأفراد في أنماط الاستهلاك، والأذواق، وأساليب المعيشة؟". أيًا ما كان الأمر، فإن أمثال تلك الأسئلة تعتبر، بصورة عامة، وثيقة الصلة بواحد أو أكثر من تلك الأسئلة المذكورة في القائمة السابقة. فالسؤال المتعلق بتصويت

الأفراد في الانتخابات، مثلاً، ذو صلة وثيقة بالمشكلات المتعلقة بتفسير فرص الحياة، والهوية الذاتية "أي: شعور المرء بذاته"، والصراعات العدائية، وذلــك لأن من التعليلات الرئيسية التي تفسر لماذا يمكن للمــرء أن يعتقــد بوجــود ارتباط بين الفروق الطبقية والتصويت في الانتخابات، أن الأفــراد المنتمــين لطبقات مختلفة يكون لديهم مصالح وهويات متعارضة. وعلى نحــو مــشابه، فإن السؤال المتعلق بأساليب المعيشة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأســئلة المتعلقــة بفرص الحياة والهوية الذاتية. ونظراً لأن قائمة من ستة أسئلة تولد، بالتأكيــد، أسلوبًا معقدًا، إلى حد ما، للوصف التفصيلي للتباينات الموجودة فــي الأطــر الفكرية للتحليل الطبقي، ومن أجل تحقيق الأغراض الحالية "لهــذا الفــصل"، فسوف أقصر النقاش على هذه القائمة.

قامت المقاربات الفكرية في التحليل الطبقي، التي ناقشناها في هــذا الكتاب، ببناء مفاهيمها عن الطبقة بهدف المساعدة في الإجابة على العناقيد المختلفة لهذه الأسئلة. ويبين الجدول رقم ١/٧ ثلاث طرق يمكن بها ربط سؤال معين بإحدى المقاربات الفكرية في التحليل الطبقي. أولاً، يمكن لأحد الأسئلة أن يشكل المرتكز الرئيسي للتحليل الطبقي. وهذه الأسئلة هي أشد الأسئلة في ارتباطها الجوهري بالأطر النظرية العريضة التــي بــداخلها تتموضع مهام التحليل الطبقي. وتقوم تلك الأسئلة، التــي يتــشكل منهــا المرتكز الرئيسي للتحليل الطبقي، بالتحديد الدقيق للمعايير المحورية التي لابد لمفهوم الطبقة أن يحققها كي يؤدي وظيفتــه مــن برنــامج الإطــار النظري. فإن أمكن إثبات أن الطبقة، وفقاً لتعريفها الذي عرفتها به مقاربة فكرية معينة، لم تكن جزءًا صامتاً من الإجابة على سؤال تلك المقاربــة، والذي يتشكل منه مرتكزها الرئيسي في التحليل الطبقي، فإن هذا الوضع يشير إلى أحد أمرين: فإما أن هذا التعريف الذي تقدمــه تلــك المقاربــة لمفهوم الطبقة بحاجة إلى تعديل كبير، وإما أن الإطار النظــري العــريض "للمقاربة" بحاجة إلى مزيد من التغيير الجوهري. ثانياً، تعتبر بعض الأسئلة جزءًا من لب البرنامج النظري لإحدى مقاربات التحليل الطبقي، إلا أن هذه الأسئلة تكــون خاضعة للسؤال الذي يشكــل المرتكز الرئيسي لهذا التحليل.

الجدول رقم ١/٧: ستة أسئلة تشكل المرتكزات الرئيسية للتحليل الطبقي

المقاربات الفكرية في التحليل الطبقي	أسئلة المرتكزات الرئيسية للتحليل الطبقي					
	١- سؤال تحديد المواقع	٢- سؤال عن الجماعات المهمة في عيون أعضائها	٣- سؤال عن فرص الحياة	٤- سؤال عن الصراعات العدائية	٥- سؤال عن التباين التاريخي	٦- سؤال عن تحرير الأفراد
* مقاربة الاستخدام الشعبي	***	*	**	*		
* مقاربة دافيد جروسكي (الدوركايمية المحدثة)	**	***	**	*	*	
* مقاربة جان باكولسكي	**	***	**	**	**	
* مقاربة بيير بورديو	**	**	***	*		
* مقاربة ريتشارد برين وجون جولدثورب (الفيبرية المحدثة)	**	*	***	*		
* مقاربة إيج سورنسن	**	*	**	***		
* مقاربة ماكس فيبر	*	*	**	*	***	
* مقاربة إريك أولين رايت (الماركسية المحدثة)	*	*	**	**	**	***

*** أسئلة المرتكزات الرئيسية المتعلقة بمفهوم الطبقة.

** السؤال الثانوي للمرتكزات الرئيسية (والتابع لسؤال المرتكزات الرئيسية للتحليل الطبقي)

* أسئلة إضافية ذات صلة بمفهوم الطبقة، ولكنها ليست محورية في مجال التعريف/ أو وضع أساس التعريف.

وتساعد أمثال تلك الأسئلة الثانوية، والخاضعة لسؤال المرتكز الرئيسي للتحليل الطبقي، في تحديد مدى ما يبلغه المفهوم المطروح للطبقة من قدرة على الشرح والوصف التفصيلي، إلا أنها لا تولد المعايير الأساسية المطلوبة لتعريف الطبقة. فلو فرضنا أن الطبقة، وبالصورة التي عرفت بها في مقاربة ما، قد أثبتت أنها لا تساهم في الإجابة على هذه الأسئلة، فإن من شأن هذا الوضع أن يضيق نطاق الطموح النظري للمفهوم المذكور، إلا أنه لا يقوض، بالضرورة، أغراضها الجوهرية. وأخيراً، قد تقوم بعض الأسئلة بأداء دور ما من أدوار البرنامج الإمبيريقي العريض للتحليل الطبقي، إلا أنها تكون ذات أهمية ثانوية بالنسبة للبناء النظري.

والآن هلم بنا نمعن النظر في هذه الأسئلة لنعرف مدى ارتباطها بالمقاربات المختلفة في التحليل الطبقي، والواردة في هذا الكتاب. ولا شك أن هذه المهمة، ليست بالمهمة اليسيرة، وهذه هي الأسئلة التي في نطاقها يبدو "مفهوم" "الطبقة" بارزاً عند وروده في الإجابات التي تجيب عليها:

١- السؤال الأول عن "تحديد المواقع": "كيف يتم تحديد مواقع الأفراد بصورة موضوعية داخل أشكال توزيع اللامساواة المادية؟"

٢- السؤال الثاني عن "الجماعات المهمة في عيون أعضائها": "ما الذي يفسر الطريقة التي يتبعها الأفراد، بصفة فردية، وجمعية، وشخصية، في تحديد مواقعهم ومواقع الآخرين داخل أحد أبنية اللامساواة؟"

٣- السؤال الثالث عن "فرص الحياة": ما الذي يفسر أشكال اللامساواة في فرص الحياة الاقتصادية وفي المستويات المادية للمعيشة؟"

٤- السؤال الرابع عن "الصراعات العدائية": "ما هي الانشقاقات "الاجتماعية" ذات الأساس الاقتصادي والتي يغلب عليها القيام بتشكيل الصراعات المكشوفة/ أو الصريحة بطريقة ممنهجة؟"

٥- السؤال الخامس عن "التباين التاريخي": ما هي الطريقة التي ينبغي أن نتبعها في تمييز وتفسير التباينات الممتدة عبر التاريخ في التنظيم الاجتماعي لأشكال اللامساواة؟"

٦- السؤال السادس عن "تحرير الأفراد": ما هي أنواع التحولات اللازمة للقضاء على الاضطهاد والاستغلال الاقتصاديين داخل المجتمعات الرأسمالية؟"

وذلك لأن المقاربات الفكرية التي ناقشها هذا الكتاب لا تصوغ برامجها/ أو أجنداتها صراحة في ضوء هذه الأسئلة المحددة، كما أن هذه المقاربات الفكرية جميعًا لها ركائزها الموجودة في أكثر من سؤال من الأسئلة الستة المذكورة. لهذا السبب، أرسلت هذا الفصل لكل واحد من الكتاب الأحباء الذين ساهموا في تحرير هذا الكتاب، داعيًا إياهم للتعليق على ما طرحته من أحكام تقديرية، وقمت بعد ذلك بمراجعة هذا الفصل في ضوء التعليقات التي تلقيتها منهم ورغم أن صنيعي هذا لا يعني أن الكتاب المساهمين في تحرير هذا الكتاب يوافقون، بالضرورة، موافقة تامة على وصفي التفصيلي لآرائهم التي يحاجون بها، إلا أنه لا يوجد في هذه الآراء اعتراضات قوية على الصياغات التي أطرحها هنا[١].

تحديد مواقع الأفراد في أشكال توزيع اللامساواة المادية

كثيرًا ما تكون الطبقة اعتبارًا محوريًا في السؤال القائل: "كيف يتم تحديد مواقع الأفراد بصورة موضوعية داخل أشكال توزيع اللامساواة المادية؟". في

---

١ - أثار الباحث دافيد جروسكي David Grusky عددًا من نقاط الخلاف المتعلقة بالمسودة السابقة لهذه الخاتمة. فقد كان، تحديداً، يشعر بأن هذه المقاربة الفكرية في مجال التحليل الطبقي لها ركائزها الحقيقية الموجودة في أسئلة ذات نطاق واسع جدًا تتعلق بالتباينات الصغرى بين دخول الأفراد، وطرح، بناء على ذلك، سؤالاً أساسيًا إضافيًا يقول: "في مجال الدخول ذات المستوى الفردي: ما الذي يفسر الفروق ذات المستوى الفردي في فرص الحياة، وأساليب المعيشة، والاتجاهات، والسلوك السياسي، وفي الأشكال الأخرى من المشاركة المؤسسية (والتي منها مثلاً: الزواج، وعضوية نقابات العمال، والانتماء الديني، واشكال العضوية في المنظمات التطوعية؟ وقد قمت بإعادة صياغة بعض هذه المناقشة في هذا الفصل للرد على هذا السؤال، إلا أنني كنت أشعر أن الأسئلة الثلاثة الأول التي ذكرناها قبل ذلك في قائمة الأسئلة الستة تستوعب بما فيه الكفاية تلك الاهتمامات ذات المستوى الصغير لدرجة أنه لم يكن ضرورياً أن أضيف سؤالاً آخر إلى هذه القائمة.

هذه الحالة يتم تعريف الطبقة في ضوء المستويات المادية للمعيــشة، والتـــي جرت العادة على الإشارة إليها بواسطة الدخل أو، ربما، بواســطة الثــروة. والطبقة، في قائمة الأسئلة المذكورة، مفهوم ذو طابع تــدرجي، وصـــورتها الذهنية الشائعة هي صورة الدرجات الموجودة في أي سلم، والأســماء التـــي تطلق على الطبقة تكون، تبعًا لهذه الصورة، أسماء من نوع "الطبقــة العليــا" "Upper class"، والطبقة الوسطى العليا "Upper middle class"، و"الطبقـــة الوسطى" "middle class"، والطبقة الوسطى الدنيا "lower middle class"، و"الطبقة الدنيا" "lower class"، والطبقة السفلى "underlcass".(٢) فهذا هـــو مفهوم الطبقة الذي يبدو واضحاً للغاية في الخطاب الشائع بين الناس، أو على الأقل في البلاد التي منها الولايات المتحدة، والتي ليس لديها تــراث سياســـي قوي للطبقة العاملة. فعندما يطالب السياسيون الأمريكيون "باســتقطاعات/ أو تخفيضات في الضرائب المفروضة على "الطبقة الوسطى"، فإن ما يقصدونه، تحديدًا، هو تخفيضات في الضرائب المفروضة على الأفراد الموجودين فـــي منتصف "درجات" توزيع الدخول. وفي هذا الـسياق، تــتم مقارنـــة الطبقـــة باستخدام الطرق الأخرى التي بها تحدد مواقع الأفراد، بصورة موضـــوعية، داخل الأبنية الاجتماعية، وذلك بناءً على مكانتهم المدنية مثلاً، أو على قوتهم، أو على خضوعهم لما هو معترف به من أشكال التمييز التحكمي "أي: الـــذي ينسب الفرد إلى طبقة معينة أو يضعه في مكانة اجتماعية معينة".

الجماعات المهمة في عيون أَصحابها/ أو كيف يرى الأفراد مواقعهم

أحياناً ما يتبدى لفظ "الطبقة" جليًا في الإجابة التي تــرد علـــى الـسؤال القائل: "ما الذي يفسر الطريقة التي يتبعها الناس، بصفة فرديـــة، وجمعيـــة، "وشخصية" في تحديد مواقعهم ومواقع غيرهم داخل إحدى أبنية اللامـــساواة؟

---

٢ – للاطلاع على مناقشة لهذا التباين الشديد بين المفهوم "التـــدرجي" gradational للطبقـــة والمفهـــوم العلائقي relational لها، انظر أوسوفـــسكي Ossowski (1963 ([1958]} ورايـــت Wright (1979, pp. 5-8).

فالطبقة تمثل أحد الأجوبة الممكنة على هذا السؤال. في هذه الحالة، ينبغي أن يعرف هذا المفهوم بتعريف من هذا القبيل: "الطبقات عبارة عن فئات اجتماعية/ أو تصنيفات اجتماعية تولد بصورة شخصية "في وعي الأفراد ونفوسهم" خبرات بارزة تشكل هوياتهم التي يستخدمونها في تحديد مواقع تلك الفئات الاجتماعية داخل أحد أنساق التدرج الطبقي الاقتصادي".[٣] باستخدامنا لهذا التعريف للطبقة، فإن المضمون الفعلي لهذه الكيانات ذات الطابع التقييمي سيتفاوت بصورة بالغة على امتداد الزمان والمكان. ففي بعض السياقات، سيدور "مفهوم" الطبقة، باعتبارها تصنيفاً شخصياً "تابعاً لرؤية الأفراد لأنفسهم ومواقعهم"، حول أساليب المعيشة، وفي سياقات أخرى، سيدور هذا التصنيف حول المهن التفصيلية، وفي سياقات غير السياقات المذكورة، سيدور التصنيف حول مستويات الدخول. وفي بعض الأحيان، يكون المضمون الاقتصادي لنسق التصنيف "الطبقي" الشخصي مضموناً مباشرًا إلى حد بعيد- كما هو الحال في مستويات الدخول أو في الفئات المهنية، وفي السياقات الأخرى، يكون هذا التصنيف غير مباشر إلى حد كبير، كما هو الحال في التعبيرات "الشائعة" التي منها، مثلاً، تعبير "الطبقة العليا". كما أن عدد الطبقات سيتفاوت تبعاً للسياقات "الاجتماعية" المختلفة، وذلك بناء على الإحساس الشخصي الذي يشعر به الأفراد الموجودون في وضع اجتماعي ما، بالفروق الهامة والجماعات البارزة، وبناء على تعريفهم لهذه الفروق وتلك الجماعات. ومن شأن الطبقة، بالمعنى المذكور لهذه الكلمة، أن تقارن بالأشكال الأخرى للحكم التقديري البارز الذي يحكم به الأفراد على مواقعهم ومواقع غيرهم -ومنها الأحكام المستمدة من الدين، والإثنية، والنوع الاجتماعي، إلى آخره- والتي قد يكون لها أبعاد اقتصادية ولكنها - بالتأكيد- لا تعرف بمصطلحات اقتصادية.

٣ - لايوجد في هذا التعريف ما يعني أن الطبقة، وفقاً لمفاده، يمكن أن توفر لنا تفسيراً وافياً لما يراه الأفراد في أنفسهم من هويات وما ينسبون به أنفسهم وغيرهم إلى تصنيفات طبقية معينة. إذ ينبغي أن يُنظر إلى الطبقة باعتبار أنها عملية مولدة للخبرات، بيد أن الخبرات- أيضاً- تستلزم تحويل الممارسات الثقافية إلى هويات. وهذه الوساطة الثقافية التي تتسم بها العلاقات التي بين الطبقة والهوية، تعتبر - بصفة خاصة- تيمة بارزة في أعمال بورديو.

هذا السؤال المتعلق بتشكل الهوية الذاتيـــة/ أو الشخــصية يــؤدي دورًا هاماً– بصفة خاصة– في المقاربات الفكرية الثلاثة لمفهوم الطبقـــة، والتـــي ناقشناها في هذا الكتاب. وتتمثل إحدى التيمات الجوهرية في التحليل الطبقـــي عند بيير بورديو، وهي التيمـــة التـــي تناولهـــا إليـــوت واينينجـــر Elliot Weininger، نقول: تتمثل في بروز التصنيفات الرمزيـــة، وذلـــك لأن هـــذه التصنيفات، بالذات، تكون مدرجة ضمنياً في اختلافات أساليب المعيشة وفـــي الهويات الجمعية. (أما) ما يحدث من تـــصنيفات رمزيـــة ومـــا يـــدور مـــن صراعات رمزية على تلك التصنيفات، فإنها لا تدور كلها حول الطبقة، بـــل حول مدى ارتباط تلك التصنيفات بما في فرص الحياة من فروق ذات أساس طبقي، وبناء على ذلك تصبح التصيفات الرمزية وما يرتبط بها من هويـــات أمرًا محورياً في التحليل الطبقي عند بورديو.

كما أن الهوية الذاتية تعد أمرًا محوريًا في المقاربات الفكريـــة المعنيـــة بالطبقة، والتي طورها – بمزيد من التعمق والتفصيل– دافيد جروسكي وجان باكولسكي. حيث يعرف جروسكي الطبقات في ضوء ما يعتبـــره جماعـــات "حقيقية" وليس مجرد تصنيفات اسمية. والأمر الذي يصنع جماعة "حقيقية" هو أن يكون للحدود الفاصلة التي تحيط بهذه الجماعة وتحدد نطاقهـــا تـــأثيرات حقيقية مايكروية على فرص حياة وخبرات الأفراد الموجودين داخلها بأساليب لها أهميتها لهوية الجماعة وتماسكها وعملها. وهو يرى أنه، فـــي مجتمعـــات السوق المتقدمة المعاصرة، كالولايات المتحدة مثلاً، تكون هذه الحدود الفاصلة الحقيقية التي لها أهميتها في عيون أعضاء تلك الجماعات متماثلة مع الفئـــات المهنية المصنفة نسبياًـــ وليس مع "الطبقات الكبيرة" التـــي تـــسلم بوجودهـــا المقاربة الفكرية الماركسية التقليدية، ونظيرتها الفيبرية، في شـــأن الطبقـــة. فالفئات المهنية المصنفة فئات ممأسسة بأساليب تولد، وبصورة ممنهجة، مـــن أنواع الخبرات والفرص الواضحة للأفراد ما يحول هذه الفئات إلى جماعات حقيقية، أي إلى جماعات يرى أعضاؤها أن لها أهميتها ونتائجهـــا المـــؤثرة، وليس مجرد تصنيفات "طبقية" شكلية. كما أن باكولسكي يضع مشكلة الهويـــة الشخصية وتشكل الجماعة في مركز مقاربته الفكرية للتحليل الطبقـــي. فقـــد

حدث في زمن ليس من الماضي البعيد– ابتداء من وقت ما في القرن التاسع عشر وحتى العقود الوسطى من القرن العشرين– أن كانت الهويات المستقرة للجماعات يجري تشكيلها، بأساليب لها دلالتها، حول أشكال اللامساواة الاقتصادية في الأسواق والإنتاج. وأياً ما كان الأمر، فقد حدث– بنهاية القرن العشرين– أن انهارت الهويات المذكورة للجماعات الراسخة اقتصادياً، كما يحاج بذلك باكولسكي– فقد أصبحت تخومها غائمة، وعبرت حيوات الأفراد تخوم تلك الفئات الطبقية السابقة بأساليب معقدة، كما أن الهويات الأخرى أصبحت أكثر بروزًا وأهمية. وبناء على ذلك، يحاج باكولسكي بأن الطبقة لم تعد إجابة ذات صلة بالسؤال الذي يقول: "ما الذي يفسر الطريقة التى يتبعها الناس، بصفة فردية وجمعية في تحديد مواقعهم ومواقع غيرهم داخل إحدى أبنية اللامساواة؟"(٤)

فرص الحياة

لعل أشهر سؤال في البحوث السوسيولوجية المعاصرة، والذي من أجله تُقدم الطبقة كجزء من الإجابة عليه، هو السؤال الذي يقول: "ما الذي يفسر explains أشكال اللامساواة في فرص الحياة وفي المستويات المادية للمعيشة؟". فهذا السؤال يؤدي دورًا، بطريقة أو بأخرى، في كافة المقاربات الفكرية الحالية في مجال التحليل الطبقي. وهو أكثر تعقيدًا أو إلحاحًا من السؤال الأول الذي يسأل عن تحديد الأفراد لمواقعهم ومواقع غيرهم داخل

---

٤ – إن الفرق بين جروسكي وباكولسكي فيما يتصل بتحليل هذه القضايا يكمن في مدى رغبتهما في استخدام كلمة الطبقة أكثر مما يكمن في حججهما المستقلة عن بعضها. إذ يستخدم جروسكي كلمة الطبقة في تعريف الجماعات المهنية المصنفة بدرجة مرتفعة. ويستخدم باكولسكي هذه الكلمة بأسلوب أكثر تقليدية، حيث يقصر هذا المصطلح على تلك الفئات "الطبقية" التي يشير إليها جروسكي باعتبار أنها "طبقات كبيرة". وعلى أية حال، فإن كلاً من جروسكي وباكولسكي يحاجان بأن نوع الفئات الاجتماعية الضخمة/ أو واسعة النطاق التي يعرفها كل من الماركسيين والفيبريين بأنها "طبقات" لم يعد يشكل ما للجماعات المتماسكة، ذات التخوم الحقيقية التي تفصلها عن غيرها، من هويات فعالة في نظر أعضائها.

أشكال توزيع اللامساواة المادية، وذلك لأن القضية هنا لا تقتصر على مجرد التحديد التفصيلي لمواقع الأفراد داخل نوع ما من أنساق التدرج الطبقي، بل تشمل أيضاً تعريف الآليات السببية التي تساعد على تحديد الملامح البارزة لذلك النسق. وعندما تُستخدم الطبقة في تفسير اللامساواة، فإن من المعهود ألا يُعرف هذا المفهوم، أساساً، باستخدام ما لأحد المواقع الاجتماعية من صفات بارزة في عيون أعضاء هذا الموقع، بل باستخدام **علاقة** الأفراد بمختلف أنواع الثروات أو الأصول المولدة للدخول. بناء على ذلك، تصبح الطبقة مفهومًا علائقياً relational وليس مقتصرًا، فحسب، على كونه مفهومًا تدريجيًا gradational. وبهذا الاستخدام لمفهوم الطبقة، تجرى المقارنة بين الطبقة وبين غيرها من المحددات الكثيرة لفرص حياة الفرد- والتي منها مثلاً: الموقع الجغرافي، أو أشكال التمييز الراسخة في السمات الشخصية التي يعزوها المجتمع لبعض الأفراد بصفة تحكمية، أو المواهب الموروثة. ولا ريب أن الموقع الجغرافي للفرد، ومواهبه الموروثة، قد يستمران حتى الآن كمحددين بارزين في تحليل الطبقة- فهما، مثلاً، قد يؤديان دورًا هامًا في تفسير: لماذا يؤول أمر مختلف أنواع الأفراد إلى أن تضمهم طبقات مختلفة- إلا أن تعريف الطبقة بهذه الطريقة يركز على مدى ارتباط الأفراد بتلك الأصول.

إن لمشكلة فرص الحياة ارتباطًا وثيقًا بالقضية المعروفة عن تكافؤ الفرص. ومن الرؤى التي يشيع الأخذ بها في المجتمعات الليبرالية أن أشكال اللامساواة في المكافآت المادية وفي المكانة الاجتماعية ليست، في حد ذاتها ولا فيما يتصل بها، محل اعتراض أخلاقي من الناس طالما أنه يتوافر للأفراد فرصة الحصول على هذه المكافآت. وتعتبر هذه القضية قضية هامة بصفة خاصة في ضوء الحراك الاجتماعي بين الأجيال- "حيث تتساءل:" إلى أي مدى يتوافر للأطفال المولودين في أسر مختلفة المراتب من الناحية الاقتصادية فرص متكافئة للنجاح في الحياة- إلا أنها تؤثر هي الأخرى على القضايا المتعلقة بالفرص المتاحة داخل الأجيال. لهذا السبب، تعتبر المساواة في فرص الحياة فكرة معيارية تساعد على إيضاح الأمور في المناقشات التي

تتناول الطبقة باعتبارها محددًا من محددات فرص الحياة.

يقوم تفسير التباينات الموجودة في فرص الحياة بدور ما في سائر المقاربات الفكرية التي تعالج موضوع التحليل الطبقي، إلا أن هذا الدور يعتبر دورًا بارزًا بصف خاصة في كتابات ماركس، وفيبر، وبورديو والآخذين فأكارهم. فالكتاب الذين شاركوا في تلك الكتابات، ذات المشارب الفكرية الثلاثة، يستخدمون مفهوم الطبقة في حديثهم عن: كيف أن الطرق التي بها يتم ربط الأفراد بمختلف أنواع الموارد والثروات تؤثر تأثيرًا عميقًا في تشكيل فرصهم واستراتيجياتهم في الحياة. ومع ذلك، فإن هذه الكتابات، ذات المشارب الفكرية الثلاثة، تختلف فيما تقدمه من معالجة متعمقة دقيقة لهذا السؤال وللأهمية النسبية له في برامجها الشاملة، وكما هو مبين بإيجاز في الجدول رقم ٢/٧.

الجدول رقم ٢/٧

السؤال المتعلق بفرص الحياة في أعمال ماركس وفيبر، وبورديو

	المواد البارزة التي تشكل فرص الحياة			الأهمية النسبية لأسئلة التحليل الطبقي الثلاثة		
	رأس المال والعمل	رأس المال البشري	رأس المال الثقافي	فرص الحياة	التباين التاريخي	تحرير الأفراد
ماركس	×			٣	٢	١
فيبر	×	×		٢	١	
بورديو	×	×	×	١		

يمكننا فهم الرؤية الأساسية التي هي جوهر أي تحليل طبقي لفرص الحياة عن طريق الصيغة/ أو القاعدة التي تقول: "إن ما تملكه هو الذي يحدد ما تحصل عليه". ومع ذلك، فإن هذه الصيغة تترك المجال مفتوحًا للخلاف فيما يتصل بتحديد/ أو تعريف نطاق الموارد أو الأصول التي يمكن إدراجها ضمن عبارة "ما تحصل عليه"، وفيما يتصل بتحديد/ أو تعريف أنواع الثمرات

outcomes التي تندرج ضمن عبارة "ما تحصل عليـه". مـن الواضـح أن بورديو لديه الفكرة الأكثر رحابة فيما يتصل بالموارد والثـروات والمفهـوم الأوسع نطاقًا لفرص الحياة، ففي التحليل الطبقي عند بورديو، تشتمل الموارد ذات الصلة بالإجابة عن سؤال فرص الحياة على الأصـول/ أو الممتلكـات المالية (أي رأس المال بالمعني العادي له)، والمهارات والمعـارف (أو مـا يطلق عليه في كثير من الأحيان رأس المال البـشري)، كمـا تـشتمل هـذه الموارد، وبصورة متميزة للغاية، على ما يسميه رأس المال الثقافي[٥]. كما أن بورديو لديه تصور صريح تمامًا عن نطاق فرص الحياة التي لها صلة وثيقة بالتحليل الطبقي، وذلك لأنه لا يقتصر على إدراج المستوى المادي للمعيـشة، فحسب، داخل هذا المعنى الاقتصادي الضيق، بل يضيف إليه، أيضًا، فـرص المكافآت الرمزية التي لها أهمية بالغة في أشكال اللامـساواة فـي المكانـة الاجتماعية. بهذا الشكل، يرى بورديو أن فرص الحياة المتعلقة بكل من السلع المادية والمكانة الاجتماعية الرمزية إنما تحددها العلاقة القائمـة بـين هـذه الفرص، من جهة، وأشكال رأس المال الثلاثة، من جهة. وعلى النقيض مـن ذلك، يتبنى ماركس قائمة الموارد ذات الصلة بهذا السؤال. فهو يرى، ولو في

---

٥ – يوجد غموض في كتابات بورديو عن التحديد الدقيق لعدد أشكال رأس المال المتميزة في مفاهيمها عـن بعضها، والتي ينبغي أن تكون بارزة في تحليل فرص الحياة. فمن ناحية، وكما يحاج بذلك إليوت واينجر Elliott Weininger (Lareau and Weininger 2003)، فإنه قد لا يكون مفهومًا أن يعـالج رأس المال الثقافي ورأس المال البشري باعتبارهما "شكلين متميزين من رأس المال". ومن ناحية أخـرى، قد يحاج البعض أيضًا بأن "رأس المال الاجتماعي"، وهو نوع رابع من رأس المال سبق أن ناقشه بورديو (إلا إنه لم يوضع، عمومًا، بجانب الأشكال الأخرى لرأس المال في تفسير فرص الحياة) يعتبر وثيق الصلة بفهم الفروق/ أو الاختلافات الطبقية في فرص الحياة. فرأس المال الاجتماعي يتألف، بصفة خاصة، مـن الشبكات الاجتماعية التي تضم الأفراد داخلها، والتي تقوم، وبأساليب متنوعـة، بتـسهيل مـساعيهم لتحقيق أهدافهم المختلفة (وتسهيل حصولهم على "فرص الحياة" بهذا الشكل). في الـسياق الحـالي لا يهمنا أن نحلل هذه القضايا. فالمسألة الهامة "هنا" هي أن بورديو يتبنى تصورًا للموارد التي تظهر بارزة في التحليل الطبقي لفرص الحياة أشد اتساعًا مما هو معهود في كل من التحليل الطبقي عند الفيبريين المحدثين والماركسيين المحدثين.

نطاق مناقشاته الممنهجة نسبيًا لقضايا الطبقة فقط، أن الأصول/ أو الممتلكات الوحيدة التي لها أهمية حقيقية في تعريف الطبقة في المجتمع الرأسمالي هي رأس المال وقوة العمل. "أما" التحليل الطبقي عند فيبر فيقع بين هذين التحليلين لأنه، وبما يشبه بورديو، صريح في إدراجه المهارات باعتبارها نوعًا متميزًا من الموارد يشكل كفاءات السوق/ أو قدراته، ويشكل بهذا الأسلوب فرص الحياة في أي مجتمع قائم على مفهوم السوق. وكثيرًا ما يضيف الفيبريون المحدثون، من أمثال برين Breen وجولدثورب Goldthorpe، إلى كفاءات السوق هذه مزايا نوعية مقصورة على بعض الوظائف– كميزة السلطة، وميزة تحمل المسئولية عن إنجاز المهام المعقدة تكنولوجيا– وهي المزايا التي تؤثر أيضًا على فرص حياة الأفراد في أمثال تلك الوظائف[٦].

فيما يتصل بسؤال فرص الحياة، يوجد جانب آخر تختلف فيه هذه التراثات الفكرية الثلاثة، وهو الجانب المتصل بمدى لجوء برامجها الشاملة في التحليل الطبقي إلى هذا السؤال وارتكازها عليه. فمن أسباب تبني الماركسيين، غالباً، لأحد التصورات الذهنية الضيفة النطاق نسبياً للموارد/ أو الثروات الوثيقة الصلة بالإجابة على سؤال فرص الحياة "الفردية"، أن مفهوم الطبقة عندها ثابت في أسئلتها المتعلقة بتحرير المجتمعات، وبالتباين التاريخي بينها، بدرجة أعمق مما عليه حاله في السؤال المتعلق بفرص الحياة الفردية في حد ذاته. ولعل هذا "التصور" يفسر: لماذا يغلب على الماركسيين المحدثين، عندما يحاولون الاشتباك مع مشكلة فرص الحياة بأسلوب منهجي مضطرد، أنهم يدمجون الأفكار الفيبرية داخل تحليلهم الطبقي.

---

٦ – إن السلطة والمهام المعقدة تكنولوجيا لا تعتبر، على وجه الدقة، "أصولاً" مملوكة بنفس معنى رأس المال والمهارات، وذلك لأن الفرد، في الواقع، لا "يملك" السلطة أو المهام المعقدة. وبالرغم من ذلك، فإنه نظرًا لأن شاغلي أمثال تلك الوظائف تتوافر لهم سيطرة فعالة على ممارسة السلطة وعلى المهام الصعبة، ونظرًا لأن هذا الوضع يضفي عليهم مزايا مولدة للدخول، فإنه ليس من المبالغة الشديدة أن ندرج هذه الفكرة في التصور الذهني العام للطبقة عند فيبر.

إن المرتكز الأساسي للغاية في تحليل فيبر الطبقي لا يتمثل، أصلاً، في السؤال المتعلق بفرص الحياة "الفردية"، بل هو بـــالأحرى الـــسؤال المتعلـــق بالتباين التاريخي الكبير "بين المجتمعات"، وهو التصور الذي ســـأحاج عنـــه بالتفصيل لاحقًا. فتركيز فيبر المحدد على قدرات السوق في السؤال المتعلـــق بفرص الحياة مستمد من اهتماماته النظرية بالتباين التاريخي والتميز كصفتين للرأسمالية باعتبارها شكلاً من أشكال مجتمع السوق ذا درجـــة عاليـــة مـــن الترشيد. أما ما يذهب إليه كثيرون من الفيبريين المحدثين، خاصة من اقتصر اهتمامهم الإمبيريقي على تحليل المجتمعات الرأسمالية المتطورة، فهو تهميش قضية التباين التاريخي غالباً، وبهذا الشكل يصبح سؤال فرص الحياة، عمليًا، هو المرتكز الأساسي للتحليل الطبقي عندهم.

ويقوم سؤال فرص الحياة، في التحليل الطبقي عند بورديو، بأداء هـــذا الدور المحوري للغاية. أما الأسئلة الضخمة التي تتعلق بالتباين بين الأحقـــاب التاريخية، أو الأسئلة المتعلقة بالتحرير الاجتماعي فهي أسئلة طرفية إلى حـــد ما ولا تفرض قيودًا ظاهرة على معالجته التفصيلية الدقيقة لمفهـــوم الطبقـــة. ويرى بورديو أن القضايا الحاسمة في التحليل الطبقي موجودة فـــي التفاعـــل القائم بين سؤال فرص الحياة ومشكلة الهوية الذاتية.

الصراع العدائي

يضيف السؤال الرابع من أسئلة التحليل الطبقي مزيدًا من التعقد علـــى الوظيفة التفسيرية الأساسية لمفهوم الطبقة: ما هي الانشقاقات التي تحدث في المجتمع وتولد، بصورة منهجية مضطردة، أشكال العداء والصراعات العلنية؟ كما هو الحال في السؤال الثالث، يطرح هذا السؤال مفهومًـــا للطبقـــة وثيـــق الصلة بأسباب أشكال اللامساواة في الفرص الاقتصادية، إلا أن هذا المفهـــوم يحاول، هنا، أن يميز جوانب اللامساواة الاقتـــصادية التـــي تولـــد عـــداوات المصالح، والتي يغلب عليها– لهذا السبب– أن تولد الصراع العلني. فليس من شأن تعريف الطبقات أن يقتصر على شكل ما من أشـــكال الاشـــتراك فـــي

الظروف التي تولد فرصًا اقتصادية معينة، بل ينبغي أن تُعرف بنـــاء علـــى التكتلات/ أو التجمعات النوعية للظروف المشتركة التي تتسم بنزعة متأصـــلة للدفع بالأفراد في مواجهة بعضهم بعضًا وهم يسعون لتحقيق هـــذه الفـــرص. وهنا، يبغي أن تتم مقارنة الطبقة انطلاقًا من اعتبارين: فمن ناحيـــة، تقـــارن الطبقة بالمصادر اللااقتصادية للانشقاق الاجتماعي– والتي منهـــا الـــدين أو الإثنية مثلاً–، ومن ناحية أخرى، تقارن الطبقة بأشكال الانشقاق الاقتـــصادي اللاطبقية– والتي منها القطاع الاقتصادي أو الإقليم الجغرافي.

هذا السؤال المتعلق بأساس الصراع العدائي يظهر فـــي التـــراث الفكـــري الماركسي خاصة بصورة بارزة، وذلك بالرغم من أن الطبقة تـــؤدي – أيـــضاً– دورا في تفسير الصراع الاجتماعي في التراثات الفكرية اللاماركسية بالمثل. فمن المؤكد أن فيبر يرى الطبقة كأساس محتمل لأشكال الصراع ــ إلا أنه يـــرفض– صراحة– أي دعاوى تزعم القول بوجود نزعة عامة متأصـــلة فـــي العلاقـــات الطبقية لتوليد الصراعات العلنية. وهذا لا يعني، ضمنًا، أن ماركس كان يرى أن الصراع الطبقي المتفجر ملمح متكرر للمجتمع الرأسمالي، إلا أنه كان يؤمن فعلاً بأمرين: أولهما أن المجتمعات الرأسمالية سوف تتسم بوجـــود سلاســـل أحـــداث متكررة من الصراعات الحادة التي تولدها المصالح الطبقية المتعادية، وثانيهما أن سلاسل الأحداث هذه سوف يغلب عليها – وبصورة مضطردة – أن تزداد حـــدة بمرور الزمن(٧). ورغم أن القول المأثور عن ماركس بأن "الصراع الطبقي هـــو محرك التاريخ" يعد تبسيطً مبالغاً فيه لنظرية ماركس في القوى المحركة للتاريخ، فإنه يعبر فعلاً عن أهمية مشكلة الصراع في مفهومه عن الطبقة.

---

٧ – هذان الأمران اللذان توقعهما ماركس يؤمنان على الفكرتين النظريتين البارزتين في الماركسية التقليدية. فالفكرة التي تذهب إلى أن الرأسمالية سوف تتسم بحلقات الصراع الطبقي المتكررة هي الأساس الـــذي تنبني عليه الفكرة التي تقول إن المجتمعات الرأسمالية تحتاج إلى أبنية سياسية وإيديولوجية "عليا" من أجل إعادة إنتاج تلك المجتمعات، وذلك لأنه في غياب تلك الأنظمة القانونية لا يمكن احتواء تلك الصراعات المتفجرة. والفكرة التي تذهب إلى أن الصراعات الطبقية سوف يغلب عليها أن تزداد حدة بمرور الزمن تعد جزءاً محوريًا من أجزاء تنبئه بأن الرأسمالية سيؤول أمرها في النهاية إلى التعرض للتغـــيير في طبيعتـــها ووظائفها من خلال الصراع الثوري.

عندما يقوم أحد أسئلة التحليل الطبقي المركزية بتفسير الصراع، فمـــن الراجح أن يقوم مفهوم كمفهوم "الاستغلال" بأداء دور هام، بصورة خاصـــة، في هذا التفسير. وفي أعمال ماركس وأعمال معظم الماركـــسيين المحـــدثين، يعالج هذا لمفهوم معالجة تفصيلية دقيقة في ضوء العملية التي من خلالها تقوم إحدى الطبقات باغتصاب مجهود العمل من طبقة أخرى وانتحالـــه لنفـــسها. "يشهد لذلك أن" المقاربة الطبقية للباحث إيج سورنسن Aage Sorensen تعالج مفهوم الاستغلال معالجة دقيقة في ضوء العمليـــة التـــي مـــن خلالهـــا يـــتم استخراج/ أو انتزاع الريوع الاقتصادية. وفـــي كلتـــي الحـــالتين، لا تُعـــالج صراعات المصالح باعتبار أنها خصائص عارضة للطبقة، بل يُنظـــر إليهـــا باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من نفس بنية العلاقات الطبقية[٨].

التباين التاريخي

يتركز خامس أسئلة التحليل الطبقي على مشكلة عريضة ذات مـــستوى كبير هي: "ما هي الطريقة التي ينبغي علينا اتباعها في تمييز وتفسير التباينات الممتدة عبر التاريخ في التنظيم الاجتماعي لأشكال اللامساواة؟[٩]". هذا السؤال يعني، ضمناً، حاجتنا إلى مفهوم ذي مستوى ماكروي/ أو كبير، وليس مجرد

---

٨ – الاختلاف الأساسي بين رؤية سورنسن للاستغلال القائم على مفهوم الريوع، من جهة، وبـــين إحـــدى الرؤى الأكثر ماركسية، والقائمة على مفهوم اغتصاب مجهود العمل، من جهة أخـــرى، يتمثـــل في أن الرؤية الأخيرة تذهب إلى أن المصالح المادية للطرف المستغل تعتمد على التفاعلات المستمرة والمتنامية مع الطرف المستغل، ولاتعتمد فقط على مجرد استبعاد المستغلين من الوصول إلى عملية توليد الريوع. وكما سبق مناقشته في الفصل الأول، فإنني أشير إلى نمط الاستغلال عند سورنسن باعتبار أنـــه "قمـــع غـــير استغلالي" "non-exploitative oppression". للإطلاع على مناقشة ماركسية الاتجاه، ومـــسهبة، لمقاربة الباحث سورنسن، انظر رايت (Wright 2000)

٩ – قمت بصياغة هذا السؤال هنا باعتبار أنه يمثل مشكلة التباين التاريخي وليس المسار التاريخي أو التطـــور التاريخي. فلا ريب أن الماركسية التقليدية لم تكن معنية فقط بالوصول إلى تفسير للتباينات البنائية عـــبر الأحقاب التاريخية، بل كانت معنية أيضاً بالمعالجة الدقيقة التفصيلية لتفسير نظري عام لمـــسار التطـــوير التاريخي (والذي يشار إليه بمصطلح "المادية التاريخية").

مفهوم ذي مستوى مايكروي/ أو صغير يعيد إنتاج العمليات السببية التي تسير وفقا لها حيوات الأفراد، كما أن هذا السؤال يقتضي وجود مفهوم يدخل في اعتباره التباينات الكبرى/ أو ذات المستوى الماكروي على امتداد الزمان والمكان. ويؤدي هذا السؤال دورًا محوريًا، بصفة خاصة، في كلا التراثين الفكريين للماركسية والفيبرية، إلا أن هذين التراثين يعالجان مشكلة التباين التاريخي بأساليب مختلفة تمامًا.

في داخل نطاق التراث الفكري الماركسي، فإن الجانب الأشد بروزًا للتباين التاريخي في اللامساواة يتمثل في الطرق التي وفقا لها تتباين الأنساق الاقتصادية في **النهج الذي به يتم إنتاج الفائض الاقتصادي والاستيلاء عليه.** وفقًا لهذه الاعتبارات، تجري مقارنة الرأسمالية بالإقطاع على أساس الآليات النوعية التي من خلالها يحدث الاستغلال. ففي الرأسمالية، يحدث هذا الاستغلال من خلال الأساليب التي بها تُمكن أسواق العمل الرأسماليين من جعل العمال الذين لا يملكون شيئًا مُستخدَمين عندهم، كما أن سيطرة الرأسمالي على سير العمل يمكنه من اغتصاب مجهود العمل من العمال. وفي مقابل ذلك، يحدث في النظام الإقطاعي أن يُنتَزع الفائض من الأقنان من خلال الممارسة المباشرة للقوة القهرية لملاك الأراضي. وتقوم هاتان الطريقتان في تنظيم العلاقات الاقتصادية بتشكيل مادة الأبنية الطبقية لأنهما، كلتيهما، مبنيتان على أساس قيام طبقة مُستغلة باغتصاب الفائض الاقتصادي، إلا أنهما تختلفان كيفيًا بسبب العملية التي بها تم هذا الاستغلال.

في مقابل ذلك، يرى فيبر أن المشكلة المحورية للتباين التاريخي تتمثل في البروز النسبي/ أو الأهمية النسبية للأشكال المختلفة للامساواة، خاصة الطبقة والمكانة "الاجتماعية"[١٠]. بناء على ذلك، فإن المقارنة الدقيقة التي تميز

١٠- إن التباين التاريخي في البروز النسبي/ أو الأهمية النسبية لمختلف جوانب اللامساواة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بإحدى التيمات الأشد عمومية في السوسيولوجيا التاريخية عند فيبر – ألا وهي التيمة الخاصة بمفهوم "الترشيد" "rationdization". فالطبقة عند فيبر أشد أشكال اللامساواة الاقتصادية خضوعًا للترشيد الكامل. للاطلاع على مناقشة للعلاقة التي بين الترشيد والطبقة في التحليل الطبقي عند فيبر، انظر رايت (2002) Wright.

الرأسمالية عن الإقطاع لا تجري بين نمطين من أنماط الأبنية الطبقية، بل بـــين مجتمع تمثل الطبقة فيه القاعدة الأساسية للقوة واللامساواة، من جهة، ومجتمـــع تمثل فيه المكانة الاجتماعية هذه القاعدة الأساسية. ومـــع أن الطبقـــات كانـــت موجودة فعلاً في النظام الإقطاعي، ونظراً لأن النظام الإقطاعي اشـــتمل فعـــلاً على الأسواق، مما ترتب عليها انخراط الأفراد في المبادلات السوقية باستخدام الموارد المختلفة وكفاءات السوق المختلفة، فإن نظام السوق كان خاضعاً لنظـــام المكانة الاجتماعية، كما كان نظام المكانة هو النظام الذي يحدد، وبصورة قاطعة للغاية، ما يخص ملاك الأراضي وعبيدها من المنافع والمضار.

كما أن مشكلة التباين التاريخي تقوم بدور ما في تحديد مفهوم الطبقة في التحليلات التي أجراها جان باكولـــسكي Jan Pakulski ودافيـــد جروســـكي Grusky؛ إلا أن القضية المحورية، في حالتهما، هي قضية التباين في مـــدى اتصاف اللامساواة الاجتماعية بالصفة الطبقية عبر الزمان الذي **يتخلل** تاريخ التطور الرأسمالي. إذ يذهب كل من باكولسكي وجروسكي إلى أن الطبقة (أو "الطبقات الكبيرة الحجم" في تحليـــل جروســـكي) تقـــوم بتوصـــيف التنظـــيم الاجتماعي للامساواة في فترة محددة من التطور الرأســـمالي، والـــذي يبـــدأ تاريخه، تقريباً، من بداية الثورة الصناعية وينتهي بظهور عـــصر مـــا بعـــد الصناعة (أو عصر ما بعد الحداثة). فالقضية هنا ليست قضية الوزن النسبي للنظام الطبقي أو لنظام المكانة، كما هو الحال عند فيبـــر، ولا هـــي قـــضية التباينات التاريخية ذات المستويات الكبيرة في أشكال الاستغلال، كمـــا هـــو الحال عند ماركس، بل هي قضية التحول من نسق منظم ومتلاحم للغاية مـــن أنساق اللامساواة في الرأسمالية الصناعية إلى نسق مفتت ومتعارض فيما بين مكوناته من أشكال اللامساواة المعقدة في المجتمعات ما بعد الحديثة.

التحريـــر

إن السؤال الذي طرحه المنظرون الاجتماعيون، والـــذي يثيـــر القـــدر الأعظم من الخلاف بينهم، والذي تمثل الطبقة عنده جزءًا هامًا من الإجابـــة،

هو السؤال القائل: "ما هي أنواع التحولات المطلوبة لإزالة القهر والاستغلال الاقتصاديين داخل المجتمعات الرأسمالية؟". لا يقتصر هذا السؤال على مجرد الإشارة إلى وجود برنامج إيضاحي للآليات التي تولد أشكال اللامساواة الاقتصادية، بل يشير أيضاً إلى وجود حكم معياري يتعلق بأشكال اللامساواة المذكورة- وهي أشكال للقمع والاستغلال- ووجود رؤية معيارية للتحول الذي يعتري أشكال اللامساواة المذكورة كجزء من مشروع سياسي للتغيير الاجتماعي التحرري.

وإني لأعتقد أن هذا السؤال هو السؤال الذي ترتكز عليه المقاربة الماركسية في التحليل الطبقي بصورة جوهرية للغاية، كما أنه السؤال الذي يبث في كل واحد من الأسئلة الجوهرية الأخرى مجموعة بعينها من المعاني. في سياق البرنامج التحرري عند ماركس، تشتمل مشكلة التباين التاريخي على محاولة فهم الأشكال المستقبلية الممكنة للعلاقات الاجتماعية التي في نطاقها يكون قد تم إزالة الاستغلال والقمع اللذين كانت تتسم بهما العلاقات الطبقية الرأسمالية. بهذا الشكل، فإن التباين التاريخي الوثيق الصلة بالتحليل الطبقي لا يدور- فقط- حول المقارنة بين الرأسمالية والإقطاع بوصفهما شكلين تاريخيين من أشكال العلاقات الطبقية يمكن ملاحظتهما عمليًا، بل يدور أيضاً بين الرأسمالية والشيوعية المفترضة (والتي ينظر إليها باعتبار أنها مجتمع لاطبقي قائم على المساواة التامة بين أفراده). وكذلك الشأن فيما يتصل بمشكلة الصراع الطبقي: فإن التحديد الدقيق لملامح المصالح المتعادية التي تنطوي عليها العلاقات الطبقية، والتي منها- مثلاً- علاقة "الاستغلال" وعلاقة "القمع"، يعطينا انطباعاً بأن أشكال الصراع التي تولدها تلك العلاقات تشتمل على قضايا العدالة الاجتماعية، ولا تقتصر- فقط- على المصالح المادية ذات الطبيعة المحايدة أخلاقيًا(١١). لهذا السبب، يساهم مفهوم الطبقة، ضمن البرنامج

١١- بطبيعة الأمر، لا يعتقد كل امرئ أن أمثال تلك الأسئلة المعيارية الصريحة لابد أن تقوم بأداء دور كبير في تحديد المفاهيم التي تتضمنها النظرية السوسيولوجية. فالباحث جون جولدثورب John Goldthorpe، مثلاً، قام بهجوم صريح على المقاربات الماركسية الطبقية مستندًا في هجومه هذا على

الكبير للتحليل الطبقي في الماركسية، بانتقاد المجتمع الرأسمالي ولا يقتــصر فقط على الوصف والتفسير.

نظرًا لما يتسم به كثير من المعارك الفكرية التي تدور حول موضـــوع الطبقة من طابع مشحون بالنزعات الإيديولوجية، فإن الأطر الفكرية للتحليـــل الطبقي التي يتعين على المرء أن يختار واحدًا منها والتي راجعناها حتى الآن تبدوا غالبًا في صورة المعسكرات المتعادية، حيث يحاول كل معسكر أن يجند المؤيدين ويهزم المعارضين. لهذا السبب كثيرً ما يشعر الباحثون المهتمـــون بالتحليل الطبقي بأنهم ملزمون بالأخذ بأحد الخيـــارات، أي ملزمـــون بتبنـــي واحدة أو أخرى من هذه المقاربات واستبعاد المقاربات الأخرى. بيد أنه لـــو حدث أن نظمت هذه المقاربات المتنوعة حول توليفات مختلفة مـــن الأســـئلة الأساسية، فقد يكون بالإمكان- حينئذ- أن تزودنا الأطر الفكريـــة المختلفـــة بالقائمة المثلى للمفاهيم، وذلك بناءًا على ما لكل إطار فكـــري مـــن برنـــامج إمبيريقي خاص به. حيث يستطيع المرء أن يكون فيبري الاتجاه وهو يـــدرس الحراك الطبقي، وبورديوى الاتجاه وهو يدرس المحددات الطبقيـــة لأســـاليب المعيشة، وماركسي الاتجاه وهو ينتقد النظام الرأسمالي.

هذه الأسس الفكرية تحديدًا. ففي حاشية تضمنتها مقالة له في "المجلة= =الأمريكية لعلـــم الاجتمـــاع" the "American Journal of Sociology" يعلق فيها على مفهوم الطبقة القائم على الريوع عند الباحث إيج سورنسن Aage Sorensen، يقول جولدثورب عن مفهوم الاســـتغلال بأنـــه "كلمـــة يسعدني شخصيًا أن أراها وقد اختفت من معجم علم الاجتماع" ومن باب الإيضاح يـــضيف قـــائلاً: "كانت وظيفة هذه الكلمة في الفكر الماركسي أن تتيح شكلاً من أشكال الانصهار الذي يجمع الدعاوى المعيارية والدعاوى الموضوعية في كيان واحد بأسلوب أراه غير مقبول". ثم يخلص من ذلك إلى نتيجـــة يقول فيها: "إن يكن استحضار مفهوم الاستغلا ل مجرد أسلوب من أساليب إضعاف الحضور "المـــؤثر" للمصالح الطبقية المتعارضة بنائياً، والذي يؤدي إلى انعدام أشكال الصراع، فلا ضير إذًا من اســـتخدام هذا المفهوم، بيد أن من النادر أن يكون استخدامه ضروريًا" (Goldthorpe 2000: 1574).

المراجـع

المراجع

Abbott, Andrew, The System of Professions: An Essay on the Division of Expert Labor, Chicago: The University of Chicago Press, 1988.

Abbott, Andrew, Time Matters: On Theory and Method, Chicago, The University of Chicago Press, 2001.

Accardo, Alain, Introduction à une sociologie critique: Lire Bourdieu, Bordeaux, Editions Le Mascaret, 1997.

Ainslie, George, Piconomics, New York, Cambridge University Press, 1992.

Akerlof, G. A., 'Labor Contracts as Partial Gift Exchanges', Quarterly Journal of Economics 92, pp. 543-69, 1982.

Aronowitz, Stanley, and William DiFazio, The Jobless Future, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1994.

Barley, Stephen R.., "The Technician as an Occupational Archetype: A Case for Bringing Work into Organizational Studies.", Working Paper, Stanford University, 1995.

Barzel, Yoram, Economic Analysis of Property Rights, 2d ed. New York, Cambridge University Press, 1997.

Baudrillard J., Selected Writings, translated and edited by M.Poster, Cambridge and Oxford, Polity and Blackwell, 1988.

Baxter J. and M. Western (eds), Configuration of Class and Gender, Stanford, Stanford University Press, 2001.

Beck, U., Risk Society, London, Sage, 1992.
Becker, Gary S, Human Capital, New York, National Bureau of Economic Research, 1964.
Bell, Daniel, The Coming of Post-Industrial Society, New York, Basic Books, 1976.
Bell, Daniel, "The New Class: A Muddled Concept.", pp. 455-68 in Structured Social Inequality, edited by Celia S. Heller, New York, Macmillan, 1987.
Bernstein, Basil,. Class, Codes, and Control: Vol. 1, Theoretical Studies Toward a Sociology of Education, London, Routledge and Kegan Paul, 1971.
Blossfeld, Hans-Peter, "Is the German Dual System a Model for a Modern Vocational Training System?", International Journal of Comparative Sociology 33, pp. 168-81, 1992.
Boltanski, Luc. The Making of a Class: Cadres in French Society, Trans. Arthur Goldhammer, Cambridge, UK, Cambridge University Press, 1987 [1982].
Bottero W. and K.Prandy, "Social Interaction Distance and Stratification", British Journal of Sociology 54:2, pp. 177-97, 2003.
Bottomore, Tom, "A Marxist Consideration of Durkheim," Social Forces 59, pp. 902-17, 1981.
Bouglé, Célestin. The Evolution of Values, translated by Helen S. Sellars, New York, Henry Holt and Company, 1926.
Bouglé, Célestin, Essays on the Caste System by Célestin Bouglé, translated by D.F. Pocock, Cambridge, Cambridge University Press, 1971 [1927].
Bourdieu, Pierre, "Condition de classe et position de classe.", Archives européennes de sociologie, 7:2, pp.

201-23, 1966.

Bourdieu, Pierre, and Jean-Claude Passeron, Reproduction in Education, Society and Culture, Trans. Richard Nice, London, Sage Publications, 1990 [1970].

Bourdieu, Pierre, Outline of a Theory of Practice, Trans. Richard Nice, Cambridge, UK, Cambridge University Press, 1977 [1972].

Bourdieu, Pierre, Reproduction in Education, Society and Culture, Beverly Hills, CA, Sage, 1977.

Bourdieu, Pierre, Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste, Trans. Richard Nice, Cambridge, MA, Harvard University Press, 1984 [1979].

Bourdieu, Pierre, Homo Academicus, Trans. Peter Collier, Stanford, CA, Stanford University Press, 1988 [1984].

Bourdieu, Pierre, The Forms of Capital, pp. 241-258 in Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education, Ed. John G. Richardson, New York, Greenwood Press, 1986.

Bourdieu, Pierre, "What Makes a Social Class? On the Theoretical and Practical Existence of GrOxford University Presss.", Berkeley Journal of Sociology 32, pp. 1-17, 1987.

Bourdieu, Pierre, The Logic of Practice, Trans. Richard Nice, Stanford, CA, Stanford University Press, 1990a [1980].

Bourdieu, Pierre, In Other Words: Essays Towards a Reflexive Sociology, Trans. Matthew Adamson, Stanford, CA, Stanford University Press, 1990b.

Bourdieu, Pierre, Language and Symbolic Power, Trans. Gino

Raymond and Matthew Adamson, Cambridge, MA, Harvard University Press, 1991.

Bourdieu, Pierre, and Loïc J. D. Wacquant, An Invitation to Reflexive Sociology, Chicago, The University of Chicago Press, 1992.

Bourdieu, Pierre, Acts of Resistance: Against the Tyranny of the Market, Trans. Richard Nice, New York, The New Press, 1998a.

Bourdieu, Pierre, Practical Reason: On the Theory of Action, Stanford, CA, Stanford University Press, 1998b. [1994].

Bourdieu, Pierre, Alain Accardo, Gabrielle Balazs, Stéphane Beaud, François Bonvin, Emmanuel Bourdieu, Philippe Bourgois, Sylvain Broccolichi, Patrick Champagne,

Rosine Christin, Jean-Pierre Faguer, Sandrine Garcia, Remi Lenoir, Françoise OEvrard, Michel Pialoux, Louis Pinto, Denis Podalydès, Abdelmalek Sayad, Charles, Soulié, and Loïc J. D. Wacquant. The Weight of the World: Social Suffering in Contemporary Society, Trans. Priscilla Parkhurst Ferguson, Susan Emanuel, Joe Johnson, and Shoggy T. Waryn, Stanford, CA: Stanford University Press, 1999.

Bourdieu, Pierre, Contre-feux 2: Pour un mouvement social européen, Paris, Éditions Raisons D'Agir, 2001a.

Bourdieu, Pierre, Masculine Domination, Trans. Richard Nice, Stanford, CA, Stanford University Press, 2001b [1998].

Bourdieu, Pierre, Interventions, 1961-2001: Science sociale et action politique, Marseille, Agone, 2002.

Bowles, Samuel and Herbert Gintis, "Contested Exchange: New Microfoundations for the Political Economy of Capitalism", Politics & Society 18: 2, pp. 165-222, June 1990.

Bradley, Harriet, Fractured Identities: Changing Patterns of Inequality, Cambridge, Polity Press, 1996.

Braverman, Harry, Labor and Monopoly Capital, New York, Monthly Review Press, 1974.

Breen, Richard and David B. Rottman, Class Stratification: A Comparative Perspective, New York, Harvester Wheatsheaf, 1995a.

Breen, Richard and David B. Rottman, 'Class Analysis and Class Theory' Sociology 29, 3: pp. 453-73, 1995b.

Breen, Richard, 'Risk, Recommodification and the Future of the Service Class', Sociology, 31:3, pp. 473-489, 1997.

Breen, Richard and John H. Goldthorpe, 'Class, mobility and merit: the experience of two British birth cohorts', European Sociological Review, 17:2, pp. 81-101, 2001.

Breiger, Ronald L., 'The Social Class Structure of Occupational Mobility', American Journal of Sociology, 87:3, pp. 578-611, 1981.

Brubaker, Rogers. 1985. "Rethinking Classical Theory: The Sociological Vision of Pierre Bourdieu", Theory and Society 14:6, pp. 745-75.

Bryson, Bethany, "'Anything But Heavy Metal': Symbolic Exclusion and Cultural Dislikes.", American Sociological Review 61:5, pp. 884-99, 1996.

Burawoy Michael and Erik Olin Wright.. "Sociological Marxism", in Handbook of Sociological

Theory, edited by Jonathan Turner, Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2001

Bureau of Labor Statistics, "Worker Displacement, 1995-98.", Labor Forces Statistics from the Current Population Survey, News release, Aug. 19, 1998, Washington, DC, U.S. Department of Labor, 1998.

Calhoun, Craig, and Loïc J. D. Wacquant, "'Everything is Social': In Memoriam, Pierre Bourdieu (1930-2002)", Footnotes 30:2, 2002.

Calhoun, Craig, Edward LiPuma, and Moishe Postone (eds.), Bourdieu: Critical Perspectives, Chicago, The University of Chicago Press, 1993.

Caplow, Theodore, The Sociology of Work. Minneapolis, University of Minnesota Press, 1954.

Carchedi, Guglielmo, The Economic Identification of Social Classes, London, Routledge & Kegan Paul, 1977.

Casey, Catherine, Work, Self, and Society, London, Routledge, 1995.

Charlesworth, Simon J., A Phenomenology of Working Class Experience, Cambridge, UK, Cambridge University Press, 2000.

Clark, Terry N. and Seymour M. Lipset, "Are Social Classes Dying?", International Sociology 6, pp. 397-410, 1991.

Clark T.N. and S.M. Lipset (eds.), The Breakdown of Class Politics, John Hopkins UP, 2001.

Coase, Ronald H, "The Problem of Social Cost.", Journal of Law and Economics 3, pp. 1-44, 1960.

Cohen, G.A., Karl Marx's Theory of History: a Defense, Princeton, NJ, Princeton University Press, 1978.

Cohen, G.A., Self-Ownership, Freedom and Equality, Cambridge, Cambridge University Press, 1995.
Coleman, James S, The Foundations of Social Theory, Cambridge, MA, The Belknap Press of Harvard University Press, 1990.
Collins, Randall, The Credential Society: An Historical Sociology of Education and Stratification. New York, Academic Press, 1979.
Collins, Randall, The Credential Society: An Historical Sociology of Education and Stratification. New York, Academic Press, 1979.
Coser, Lewis A., "Introduction: Maurice Halbwachs, 1877-1945." Pp. 1-34 in On Collective Memory, edited and translated by Lewis A. Coser, Chicago, University of Chicago Press, 1992.
Cotreel, Allin, Social Class in Marxist Theory, London, Routledge & Kegan Paul, 1984.
Crook S., J. Pakulski and M.Waters, Postmodernization: Change in Advanced Society, London, Sage, 1992.
Dahrendorf, Ralph, Class and Class Conflict in Industrial Society, Stanford, CA, Stanford University Press, 1959.
Dixit, Avishnah and Mancur Olson, "The Coase Theorem is False: Coase's Insight is Nonetheless Mainly Right.", Unpublished Paper, University of Maryland, College Park, MD, October 10, 1996.
Dominitz, Jeff and Charles F. Manski, "Perceptions of Economic Insecurity: Evidence from the Survey of Economic Expectations.", Public Opinion Quarterly 61, pp. 261-87, 1997.
Donnelly, Michael, Statisical Classifications and the Salience of Social Class, Pp. 107-131 in Reworking Class,

Ed. John R. Hall, Ithaca and London, Cornell University Press, 1997.

Dore, Ronald P., British Factory. Japanese Factory, London, Allen and Unwin, 1973.

Durkheim E., The Division of Labor in Society, New York, Free Press, 1933.

Durkheim, Emile, The Division of Labor in Society, translated by George Simpson, New York, Macmillan, 1960 [1893].

Durkheim, Emile, Suicide. A Study in Sociology, translated by John A. Spaulding and George Simpson, Glencoe, Illinois, Free Press, 1951 [1897].

Durkheim, Émile, and Marcell Mauss, Primitive Classification, Trans. Rodney Needham, Chicago, The University of Chicago Press, 1963.

Eder K., The New Politics of Class, London, Sage, 1993.

Edwards, Richard, Contested Terrain, New York, Basic Books, 1979.

Eggertson, Thráinn, Economic Behavior and Institutions, Cambridge, Cambridge University Press, 1990.

Eggertson, Thráinn. and Jan O. Jönsson, Can Education Be Equalized? The Swedish Case in Comparative Perspective, Boulder, CO, Westview Press, 1996.

Ehrenreich, Barbara, and John Ehrenreich, "The Professional-Managerial Class", Radical America 11, pp. 7-31, 1977.

Emmison, Michael, and Mark Western, "Social Class and Social Identity: A Comment on Marshall et al.", Sociology 24, pp. 241-53, 1990.

Erikson, Robert, John H. Goldthorpe and Lucien Portocarero,

'Intergenerational Class Mobility in Three Western European Societies: England, France and Sweden', British Journal of Sociology, 33: pp. 1-34, 1979.

Erikson, Robert, 'Social Class of Men, Women and Families' Sociology 18:4, pp. 500-14, 1984.

Erikson, Robert and John H. Goldthorpe, The Constant Flux: a Study of Class Mobility in Industrial Societies, Oxford, Oxford University Press, 1993

Esping-Andersen, Gösta, "The Making of a Social Democratic Welfare State.", pp. 35-66 in Creating Social Democracy: A Century of the Social Democratic Labor Party in Sweden, edited by Klaus Misgeld, Karl Molin, and Klas Amark, University Park, The Pennsylvania State University Press, 1988.

Evans, Geoffrey, 'Testing the validity of the Goldthorpe class schema' European Sociological Review 8:3, pp. 211-32, 1992.

Evans, Geoffrey, The End of Class Politics? Class Voting in Comparative Perspective, Oxford, Oxford University Press, 1997.

Evans, Geoffrey and Colin Mills, 'Identifying class structure: a latent class analysis of the criterion-related and construct validity of the Goldthorpe class schema', European Sociological Review, 14:1, pp. 87-106, 1998.

Evans, Geoffrey (ed.), The End of Class Politics? Class Voting in Comparative Context, Oxford, Oxford University Press, 1999.

Evans, Geoffrey and Colin Mills, 'In Search of the Wage-

Labour/Service Contract: New evidence on the validity of the Goldthorpe Class Schema'. British Journal of Sociology, 51, pp. 641-61, 2000.

Eyerman, Ron, "Modernity and Social Movements.", pp. 707-10 in Social Stratification: Class, Race and Gender, edited by David Grusky, Boulder, CO, Westview. Press, 1994.

Fantasia, Rick, Cultures of Solidarity: Consciousness, Action, and Contemporary American Workers, Berkeley, The University of California Press, 1989.

Featherman, David L., and Robert M. Hauser, Opportunity and Change, New York, Academic Press, 1978.

Fortin, Nicole M. and Thomas Lemieux, "Institutional Changes and Rising Wage Inequality: Is There a Linkage?", Journal of Economic Perspectives 11:2, p. 75-96, Spring 1997.

Freeman, Richard and James L Medoff, What Do Unions Do?, New York, Basic Books, 1984.

Freidson, Eliot, Professional Powers: A Study of the Institutionalization of Formal Knowledge, Chicago, University of Chicago Press, 1986.

Freidson, Eliot, Professionalism Reborn: Theory, Prophecy, and Policy, Chicago, The University of Chicago Press, 1994.

Geiger, Theodor J., Die Soziale Schichtung des Deutschen Volkes: Soziographischer Versuch auf statistischer Grundlage, Stuttgart, F. Enke, 1932.

Giddens, Anthony, The Class Structure of the Advanced Societies, London, Hutchinson, 1973.

Giddens, Anthony, "Classical Social Theory and the Origins of Modern Sociology.", Pp. 40-67 in Profiles and Critiques in Social Theory, by Anthony Giddens, Berkeley, University of California Press, 1983.

Goldthorpe, John and Keith Hope, The Social Grading of occupations: A New Approach and Scale, Oxford, Clarendon Press, 1974.

Goldthorpe, John H., Social Mobility and Class Structure in Modern Britain, Oxford, Clarendon Press, 1980.

Goldthorpe, John H., 'A Response' in Jon Clark, Celia Modgil and Sohan Modgil (eds.) John Goldthorpe: Consensus and Controversy, London, The Falmer Press, pp. 399-440, 1990.

Goldthorpe, John H. and Gordon Marshall, 'The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques' Sociology 26:3, pp. 381-400, 1992.

Goldthorpe, John, "Social Class and the Differentiation of Employment Contracts.", Paper presented at the European Consortium for Social Research conference on Rational Action Theories in Social Analysis: Applications and New Developments. Långholmen, Stockholm, Sweden, October 16-18, 1997.

Goldthorpe, John H., On Sociology: Numbers, Narratives and the Integration of Research and Theory, Oxford, Oxford University Press, 2000.

Goldthorpe, John H, "Occupational Sociology, Yes: Class Analysis, No-A Comment on Grusky and Weedens' Research Agenda." Acta Sociologica 45, pp. 211-

17, 2002.

Gordon, Milton M., Social Class in American Sociology, Durham, NC, Duke University Press, 1958.

Gouldner, Alvin, The Future of Intellectuals and the Rise of New Class, New York, Seabird, 1979.

Granovetter, Mark, and Charles Tilly, "Inequality and Labor Processes.", Pp. 175-221 in Handbook of Sociology, edited by Neil J. Smelser. Newbury Park, Sage, 1988.

Grusky, David B., Kim A. Weeden, and Jesper B. Sørensen, "The Case for Realism in Class Analysis.", Political Power and Social Theory 14, pp. 291-305, 2000.

Grusky, David B. (ed.), Social Stratification, Boulder, Westview, 2001.

Grusky, David B., and Jesper B. Sørensen, "Are There Big Social Classes?", Pp. 183-94 in Social Stratification: Class, Race, and Gender in Sociological Perspective (Second Edition), edited by David B. Grusky, Boulder, Westview Press, 2001.

Grusky, David B., and Kim A. Weeden, "Class Analysis and the Heavy Weight of Convention." Acta Sociologica 45, pp. 229-36, 2002.

Haiku, F.A., "The Meaning of Competition.", in Individualism and Social Order, Chicago, University of Chicago Press, 1948.

Halaby, Charles N., and David L. Weakliem, "Ownership and Authority in the Earnings Function: Nonnested Tests of Alternative Specifications.", American Sociological Review 58, pp. 16-30, 1993.

Halbwachs, Maurice, On Collective Memory, edited and

translated by Lewis A. Coser, Chicago, University of Chicago Press, 1992 [1945].

Halbwachs, Maurice, The Psychology of Social Class, Glencoe, IL, Free Press, 1958.

Hall, Stuart, "Brave New World.", Marxism Today, October, 24-9, 1988.

Hall, Stuart, and Martin Jacques, New Times: The Changing Face of Politics in the 1990s.,London, Lawrence and Wishart, 1989.

Hall, Stuart, "The Meaning of New Times.", Pp. 859-65 in Social Stratification: Class, Race, and Gender in Sociological Perspective (Second Edition), edited by David B. Grusky, Boulder, Westview Press, 2001.

Hauser, Robert M., and John Robert Warren, "Socioeconomic Indexes of Occupational Status: A Review, Update, and Critique.", Pp. 177-298 in Sociological Methodology 1997, edited by Adrian Raftery, Cambridge, Blackwell, 1997.

Heath, A. F. and N. Britten, 'Women's Jobs do Make a Difference' Sociology 18, 4, pp. 475-90, 1984.

Hirsch, Fred, The Social Limits to Growth, Cambridge, MA, Harvard University Press, 1976.

Hollingshead, August, and Frederick Redlich, Social Class and Mental Illness. New York, Wiley, 1958.

Holton, Robert J., and Bryan S. Turner, Max Weber on Economy and Society, London, Routledge and Kegan Paul, 1989.

Holton, Robert, "Has Class Analysis a Future?", Pp. 26-41 in Conflicts About Class: Debating Inequality in Late Industrialism, edited by David J. Lee and

Bryan S. Turner, London and New York, Longman, 1996.

Holzer, Harry J., "The Determinants of Employee Productivity and Earnings.", Industrial Relations 29, pp. 403-22, 1990.

Hout, Michael and Robert M. Hauser, "Symmetry and Hierarchy in Social Mobility: A Methodological Analysis of the CASMIN Model of Class Mobility.", European Sociological Review 8, pp. 239-266, 1992.

Hout, Michael, Clem Brooks, and Jeff Manza, "The Persistence of Classes in Postindustrial Societies.", International Sociology 8, pp. 259-77, 1993.

International Labour Office, International Standard Classification of Occupations: ISCO-88, Geneva, ILO, 1990 [1968].

Jencks, Christopher, Lauri Perman, and Lee Rainwater, "What is a Good Job? A New Measure of Labor Market Success.", American Journal of Sociology 93, pp. 1322-57, 1988.

Jensen, Michael C. and Kevin J. Murphy, "Performance Pay and Top-Management Incentives.", Journal of Political Economy 98, pp. 225-65, 1990.

Juhn, Chichi, Kevin M. Murphy, and Brooks Pierce, "Wage Inequality and the Rise in Returns to Skills.", Journal of Political Economy 101, pp. 410-42, 1993.

Kalleberg, Arne L. and Ivar Berg, Work and Industry: Structures, Markets and Processes, New York, Plenum, 1987.

Kingston, Paul W., The Classless Society, Stanford, Stanford

University Press, 2000.
Kohn, Melvin L., and Kazimierz M. Slomczynski, Social Structure and Self-Direction, Oxford, Blackwell, 1990.
Konrad, Gyorgy and Ivan Szélenyi, The Intellectuals on the Road to Class Power, New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1979.
Korpi, Walter, The Democratic Class Struggle, London, Routledge, 1983.
Krause, Elliot A., The Sociology of Occupations, Boston, Little Brown, 1971.
Krueger, Alan B. and Lawrence H. Summers, "Reflections on the Inter-Industry Wage Structure.", pp. 17-47 in Unemployment and the Structure of Labor Markets, edited by Kevin Lang and Jonathan S. Leonard, Oxford, Basil and Blackwell, 1979.
Lamont, Michèle, Money, Morals, and Manners: The Culture of the French and American Upper-Middle Class. Chicago, University of Chicago Press, 1992.
Lamont, Michèle, The Dignity of Working Men: Morality and the Boundaries of Race, Class, and Immigration. Cambridge, Harvard University Press, 2000.
Lane, Jeremy F., Pierre Bourdieu: A Critical Introduction, London, Pluto Press, 2000.
Laraña, Enrique, Hank Johnston, and Joseph R. Gusfield, New Social Movements: From Ideology to Identity, Philadelphia, Temple University Press, 1994.
Laumann E.O., Bonds of Pluralism, New York, John Wiley, 1973.
Lawrence, Paul R., and Davis Dyer, Renewing American Industry, New York, Free Press, 1983.

Lazear, Edward P., Personnel Economics, Cambridge, MA, MIT Press, 1995.

Lehmann, Jennifer, "Durkheim's Contradictory Theories of Race, Class, and Sex.", American Sociological Review 60, pp. 566-85, 1995.

Lenin, Vladimir I., Collected Works of V.I. Lenin, New York, International Publishers, 1927.

Levy, Frank and Richard J. Murnane, "U.S. Earnings Levels and Earnings Inequality: A Review of Recent Trends and Proposed Explanations.", Journal of Economic Literature 30, pp. 1333-81, 1992.

Lipset S.M., Political Man. The Social Bases of Politics, New York, Doubleday, 1960.

Lipset S.M. and S. Rokkan "Cleavage Structures, Party Systems, and Voter Alignments: An Introduction" in S.M. Lipset and S. Rokkan (eds), Party Systems and Voter Alignments: Cross-national Perspective, New York, Free Press, pp. 1-64, 1967.

Lockwood, David, Solidarity and Schism, Oxford, Clarendon Press, 1992.

Love, Geoff, "The Diffusion of Downsizing among Large U.S. Firms, 1977-95: The Role of Firm Status.", Ph.D. dissertation. Joint Program in Organizational Behavior. Harvard Business School, and Departments of Sociology and Psychology, Harvard University, Cambridge, MA, 1997.

Marshall, T.H., Citizenship and Social Class, Cambridge, Cambridge University Press, 1950.

Marshall, Alfred, Principles of Economics, 8th ed. London,

Macmillan, 1949 [1920].

Marshall, Gordon, David Rose, Howard Newby, and Carolyn Vogler, Social Class in Modern Britain, London, Unwin Hyman, 1988.

Marx, Karl, "Capital, Volume 3, Chapter 9.", pp. 54-59 in Capital. The Communist Manifesto, and Other Writings by Karl Marx, edited by Max Eastman, New York, The Modern Library, 1959b [1894].

Marx, Karl, "The Communist Manifesto.", pp. 315-55 in Capital. The Communist Manifesto, and Other Writings by Karl Marx, edited by Max Eastman, New York, The Modern Library, 1959a [1848].

Marx, Karl, Selected Works: Volume 1, Moscow, Progress Publishers, 1964 [1894].

Medoff, James J. and Katherine Abraham, "Are Those Paid More Really More Productive?", Journal of Human Resources 16, pp. 186-216, 1981.

Mills C.W., The Power Elite, Oxford and New York, Oxford University Press, 1956.

Mills C.W., White Collars, New York, Basic Books, 1968.

Mills, Colins, and Geoffrey Evans, "Identifying Class Structure: A Latent Class Analysis of the Criterion Related and Construct Validity of the Erikson-Goldthorpe Schema.", European Sociological Review 14, pp. 87-106, 1998.

Mitchell, Daniel J.B., "Shifting Norms in Wage Determination.", Brookings Papers on Economic Activity, Washington, DC, Brookings Institute, 1985.

Mortimer, Jeylan T., and Jon Lorence, "Social Psychology of

Work.", Pp. 497-523 in Sociological Perspectives on Social Psychology, edited by Karen S. Cook, Gary A. Fine, and James S. House, Boston, Allyn and Bacon, 1995.

Murphy, Raymond, Social Closure: The Theory of Monopolization and Exclusion, Oxford, Clarendon Press, 1988.

Myles, John, Garnett Picot, and Tedd Wannell, "The Changing Wage Distributions of Jobs.", Canadian Economic Observer 4, 4.2-4.12, 1988.

Nakane, Chie, Japanese Society, London, Weidenfeld and Nicolson, 1970.

Nelson, Robert L., and William P. Bridges, Legalizing Gender Inequality: Courts, Markets, and Unequal Pay for Women in America, Cambridge, Cambridge University Press, 1999.

North, Douglass and Robert P. Thomas, The Rise of Western Capitalism. New York, Cambridge University Press, 1973.

Olson, Mancur, The Logic of Collective Action. Cambridge, MA, Harvard University Press, 1965.

Ossowski, S., Class Structure in the Social Consciousness, London, Routledge, 1963 [1958].

Pahl, R.E., "Is the Emperor Naked? Some Questions on the Adequacy of Sociological Theory in Urban and Regional Research.", International Journal of Urban and Regional Research 13, pp. 709-20, 1989.

Pakulski, Jan, and Malcolm Waters, The Death of Class. London, Sage Publications, 1996a.

Pakulski J. and M.Waters, "The Reshaping and Dissolution of

Class in Advanced Society", Theory and Society, 25:5, pp. 667-91, 1996b.

Pakulski J., "Class and Politics" in T.N.Clark and S.M.Lipset (eds), The Breakdown of Class Politics, John Hopkins UP, 36-49, 2001.

Pakulski J., Globalizing Inequality, Sydney, Allen & Unwin, forthcoming 2004.

Parkin, Frank, Marxism and Class Theory: A Bourgeois Critique, New York, Columbia University Press, 1979.

Parsons, Talcott, "An Analytical Approach to the Theory of Social Stratification.", pp. 69-88 in Essays in Sociological Theory, by Talcott Parsons, Glencoe, Free Press, 1954.

Parsons, Talcott, Sociological Theory and Modern Society, New York, Free Press, 1967.

Parsons, Talcott, The Structure of Social Action. New York, Free Press, 1968 [1937].

Parsons, Talcott, "Equality and Inequality in Modern Society, or Social Stratification Revisited.", Pp. 13-72 in Social Stratification: Research and Theory for the 1970s, edited by Edward O. Laumann, Indianapolis, Bobbs-Merrill Company, 1970.

Perkin H., The Rise Of Professional Society, London, Routledge, 1989.

Peterson, Richard A., and Roger M. Kern, "Changing Highbrow Taste: From Snob to Omnivore.", American Sociological Review 61:5, pp. 900-7, 1996.

Piore, Michael J., and Charles F. Sabel, The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity, New York, Basic Books, 1984.

Portes, Alejandro, "The Resilient Importance of Class: A

Nominalist Interpretation.", pp. 249-284 in Political Power and Social Theory, vol. 14, Ed. Diane E. Davis, Amsterdam, JAI Press, 2000.

Poulantzas Nicos, Classes in Contemporary Capitalism, London, New Left Books, 1975.

Prandy, Kenneth, 'The Social Interaction Approach to the Measurement and Analysis of Social Stratification', International Journal of Sociology and Social Policy, 19, pp. 215-49, 1999.

Przeworski, Adam, Capitalism and Social Democracy, Cambridge, UK, Cambridge University Press, 1985.

Resnick, Stephen and Richard Wolff, Knowledge and Class, Chicago, University of Chicago Press, 1987.

Ricardo, David, On the Principles of Political Economy and Taxation. Vol. 1 of The Works and Correspondence of David Ricardo, edited by Piero Sraffa, Cambridge, Cambridge University Press, 1951 [1821].

Roemer, John, "Should Marxists Be Interested in Exploitation?", pp. 260-82 in Analytical Marxism, edited by John E. Roemer, New York, Cambridge University Press, 1986.

Roemer, John, A General Theory of Exploitation and Class, Cambridge, MA, Harvard University Press, 1982.

Rouanet H., W. Ackermann, and H. Le Roux, "The geometric analysis of questionnaires. The lesson of Bourdieu's La distinction", Bulletin de méthodologie Sociologique, 65, pp. 5-18,

January 2000.
Ryan, William, Blaming the Victim, New York, Orbach & Chambers, 1971.
Ryscavage, Paul and Peter Henle, "Earnings Inequality Accelerates in the 1980's.", Monthly Labor Review 113:12, pp. 3-16, 1996.
Rytina, Steven, "Is Occupational Mobility Declining in the U.S.?", Social Forces 78, pp. 1227-76, 2000.
Sartori, G., "From the Sociology of Politics to Political Sociology" in S.M.Lipset (ed.), Politics and the Social Sciences, New York, Oxford University Press, 1969.
Saunders, Peter, "Left Write in Sociology.", Network 44, pp. 3-4, 1989.
Schneider, Louis, and Sverre Lysgaard, "The Deferred Gratification Pattern.", American Sociological Review 18:2, pp.142-49, 1953.
Scott J., Stratification and Power, Cambridge, Polity, 1996.
Shavit, Yossi and Hans-Peter Blossfeld (eds.), Persistent Inequality: Changing Educational Attainment in Thirteen Countries. Boulder, Col., Westview Press, 1993.
Shils E., "Deference", in J.A.Jackson (ed.), Social Stratification, New York, Cambridge University Press, pp. 104-32, 1968.
Simmel, Georg, Soziologie, Leipzig, Duncker & C. Humblot, 1908.
Simon, Herbert, "The Employment Relation.", in In Models of Man, New York, Wiley, 1957.
Solow, Robert M., "Another Possible Source of Wage Stickiness.", Journal of Macroeconomics 1:2,

pp. 79-82, 1979.

Sørensen, Aage B., "Processes of Allocation to Open and Closed Positions in Social Structure.", Zeitschrift für Soziologie 12, pp. 203-24, 1983.

Sørenson, Aage, 'On the Usefulness of Class Analysis in Research on Social Mobility and Socioeconomic Inequality', Acta Sociologica 34:2, pp. 71-87, 1991.

Sørensen, Aage B., "The Basic Concepts of Stratification Research: Class, Status, and Power.", pp. 229-41 in Social Stratification: Class, Race, and Gender in Sociological Perspective, edited by David B. Grusky, Boulder, Westview, 1994.

Sørensen, Aage B., "The Structural Basis of Social Inequality.", American Journal of Sociology 101:5, pp.1333-65, 1996.

Sørensen, Aage B., "On Kings, Pietism and Rent-seeking in Scandinavian Welfare States." Acta Sociologica. 41:4, pp. 363-376, 1998.

Sørenson, Aage, 'Toward a Sounder Basis for Class Analysis', American Journal of Sociology 105: 6, pp. 1523-58, 2000.

Sørensen, Jesper B., and David B. Grusky, "The Structure of Career Mobility in Microscopic Perspective.", Pp. 83-114 in Social Differentiation and Social Inequality, edited by James N. Baron, David B. Grusky, and Donald J. Treiman, Boulder, Colorado, Westview, 1996.

Stanworth, M., 'Women and Class Analysis: A Reply to John Goldthorpe' Sociology, 18,2, pp. 159-70, 1984.

Stewart A., K.Prandy and R.M. Blackburn, Social Stratification

and Occupations, London, Macmillan, 1980.

Swartz, David., Culture and Power: The Sociology of Pierre Bourdieu, Chicago and London, The University of Chicago Press, 1997.

Swift, Adam, Equality, Freedom and Community, [PLACE], Polity Press, 2001.

Therborn, Göran, "A Unique Chapter in the History of Democracy: The Social Democrats in Sweden.", Pp. 1-34 in Creating Social Democracy: A Century of the Social Democratic Labor Party in Sweden, edited by Klaus Misgeld, Karl Molin, and Klas Amark, University Park, The Pennsylvania State University Press, 1988.

Thompson, E. P. The Making of the English Working Class, New York, Vintage Books, 1966 [1963].

Tocqueville A. de, Democracy in America, London, Longman, 1862.

Treiman, Donald J., Occupational Prestige in Comparative Perspective, New York, Academic Press, 1977.

Tullock, Gordon, "The Transitional Gains Trap.", pp. 211-21 in Toward a Theory of the Rent Seeking Society, edited by James S. Buchanan, Robert D. Tollison and Gordon Tullock, College Station, TX, Texas A&M University Press, 1980.

Tullock, Gordon, The Economics of Special Privilege and Rent Seeking, Boston, Kluwer Academic Publishers, 1989.

Tumin, M.M, "Reply to Kingsley Davis", American Sociological Review, 18, pp. 372-84, 1953.

Turner, B.S., "An Outline of a Theory of Citizenship", Sociology

24:2, pp. 189-217, 190.

Turner, B.S., “Capitalism, Classes and Citizenship”, in D.J. Lee and B.S. Turner (eds), Conflict about Class, Harlow, Longman, pp. 254-62, 1996.

Turner, B.S., “The erosion of citizenship”, British Journal of Sociology, 52:2, pp. 189-209, 2001.

Turner, Bryan S., Status, Philadelphia, Open University Press, 1988.

Van Maanen, John, and Stephen R. Barley, “Occupational Communities: Culture and Control in Organizations.”, Research in Organizational Behavior 6, pp. 287-365, 1984.

Visser, Jelle, "Trade Unionism in Western Europe: Present Situation and Prospects.", Labour and Society 13, pp. 125-82, 1988.

Wacquant, Loïc J. D. “Making Class: The Middle Class(es) in Social Theory and Social Structure.”, pp. 39-64 in Bringing class back in: Contemporary and historical perspectives. Ed. Scott G. McNall, Rhonda F. Levine, and Rick Fantasia, Boulder, Westview Press, 1991.

Wacquant, Loïc J. D., “From Slavery to Mass Incarceration: Rethinking the “Race Question” in the US.”, New Left Review 13, pp. 41-60, 2002.

Warner, W. Lloyd, Marchia Meeker, and Kenneth Bells, Social Class in America, New York, Science Research Associates, 1949.

Waters M., “Collapse and Convergence of Marxist Theory”, Theory and Society, 20, pp. 141-72, 1991.

Weber, Max, “Class, Status and Power.”, pp. 180-95 in From Max Weber: Essays in Sociology, edited by Hans H.

Gerth, and C. Wright Mills, New York, Oxford University Press, 1946.

Weber, Max., From Max Weber, London, Routledge and Kegan Paul, 1948.

Weber, Max, From Max Weber: Essays in Sociology, Trans. H. H. Gerth and C. Wright Mills, New York, Oxford University Press, 1958.

Weber, Max, Economy and Society (2 vols) (edited by Guenther Roth and Claus Wittich) Berkeley, University of California Press, 1978 [1922].

Weeden, Kim A., and David B. Grusky, "Class Structuration in the United States.", Working paper, Dept. of Sociology, Cornell University, 2002.

Weininger, Elliot B. "Class and Causation in Bourdieu.", pp. 49-114 in Current Perspectives in Social Theory, vol. 21, Ed. Jennifer Lehmann, Amsterdam, JAI Press, 2002.

Wesolowski W., Klasy, warstwy i wladza, Warszawa, PWN (translated as Classes, Strata and Power, RKP), 1977.

Wolff, Edward N., Top Heavy: A Study of Increasing Inequality of Wealth in America, Washington, D.C., Brookings Institution, 1995.

Wright, Erik Olin, Class, Crisis and the State, London, New Left Books, 1978.

Wright, Erik O., Class Structure and Income Determination, New York, Academic Press, 1979.

Wright, Erik O., "Class and Occupation.", Theory and Society 9, pp. 177-214, 1980.

Wright, Erik Olin, "Varieties of Marxist Conceptions of Class Structure," Politics and Society, 9:3, 1980

Wright, Erik Olin, “The Status of the Political in the Concept of Class Structure.”, Politics and Society, 11:3, pp. 321-52, 1981.

Wright, Erik Olin, Classes, London, New Left Books/Verso, 1985.

Wright, Erik Olin et al., The Debate on Classes, London, Verso, 1989.

Wright, Erik Olin, Andrew Levine and Elliott Sober, Reconstructing Marxism, London, Verso, 1993

Wright, Erik O., “The Continuing Relevance of Class Analysis.”, Theory and Society 25, pp. 697-716, 1996.

Wright, Erik O., Class Counts: Comparative Studies in Class Analysis, Cambridge, Cambridge University Press, 1997.

Wright, Erik Olin, “Working-Class Power, Capitalist-Class Interests and Class Compromise,”, American Journal of Sociology, Volume 105, Number 4, pp. 957-1002, January 2000

Wrong D., Sceptical Sociology, New York, Columbia UP, 1976 [1964].

Zabusky, Stacia E., and Stephen R. Barley, "Redefining Success: Ethnographic Observations on the Careers of Technicians.", Pp. 185-214 in Broken Ladders: Managerial Careers in the New Economy, edited by Paul Osterman, Oxford, Oxford University Press, 1996.

Zeitlin, Irving M., Ideology and the Development of Sociological Theory, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1968.